

التَّعلِيقاتُ السَّنِيَّةُ

على

العَقيدةِ الواسِطِيَّة





الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن (١)

التَّعلِيقاتُ السَّنِيَّة

على

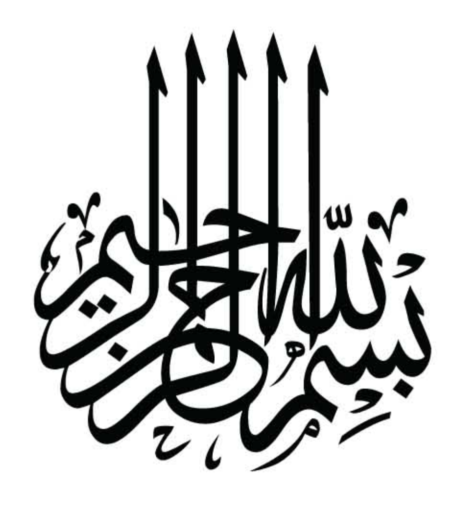
العَقيدةِ الواسِطِيَّة

لفضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء




بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن أصل هذا الكتاب دروس ألقيت
على الطلاب وسجلت ثم قام المكتب العلمي
بمعالم السنن بعناية من أمينه العام الشيخ
الدكتور إبراهيم بن محمد الفوزان بتفريغ المادة
العلمية ومراجعتها من قبل كبار الطلاب المختصين
ولم يقصد التأليف والنشر من الأصل الذي
تكون فيه المادة محررة من المصادر بحروفها ولعل
المراجعة النهائية تكون بعد صدوره وحصر الملحوظات
عليه وتلافيها والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم
على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه

١٤٣٨/٤/٥



تقديم فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ أصل هذا الكتاب دروس ألقيت على الطلاب وسجِّلت، ثم قام المكتب العلمي معالم السُّنن - بعناية من أمينه العام الشيخ الدكتور إبراهيم ابن محمد الفوزان - بتفريغ المادة العلمية ومراجعتها من قِبَل كبار الطلاب المختصِّين، ولم يُقصد التأليف والنشر من الأصل الذي تكون فيه المادة محررةً من المصادر بحروفها، ولعل المراجعة النهائية تكون بعد صدوره وحصر الملحوظات عليه وتلافيها، والله وليُّ التوفيق، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد اللَّه الخضير

عفا اللَّه عنه

١٤٣٨/٤/٥هـ





كلمة مؤسَّسة معالم السنن

الحمد لله الذي رفع بالعلم أهله واجتباهم، وأورثهم علم الكتاب وبه اصطفاهم، وصلَّى الله وسلم على نبِّينا محمد، وعلى آله وأصحابه من مبدئهم إلى منتهاهم، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين واقتفاهم.

أما بعد:

فإن ممَّا لا يخفى على أحدٍ ما للعلماء من منزلة عليَّة، ومكانة سنيَّة، فهم ورثة الأنبياء، ونجوم السَّماء، وزينة الدُّنيا، وبِهم قوام الدِّين، روى أبو الدرداء رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل الله له طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لَتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، إنَّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ**».

ومن العلماء الذين بذلوا وقتهم في تعليم العلم ونشْرِه فضيلةُ الشيخ العلامة عبد الكريم بن عبد الله الخضير - حفظه الله ومتَّع به -، والذي عرفه أهل العلم وطلبته بالتفنن والاتساع، وجودة التحقيق، وسعة الاطلاع.

وقد وفَّق اللهُ الشيخَ منذ زمن طويل للتصدي لشرح كتب أهل العلم في مختلف الفنون والتعليق عليها، فشرحها بشروح جامعة نافعة، أثراها سعة اطلاع الشيخ ومعرفته بمكنونات الكتب - لا سيما المطولات منها -،

واختلاف طبعاتها؛ مما جعل لهذه الشروح رواجًا بين طلاب العلم، على اختلاف مستوياتهم.

كما هيَّأ الله مؤسسةَ معالم السنن لخدمة علم الشيخ ونشره منذ تأسيسها عام ١٤٣٣هـ؛ من خلال نوافذ متعددة: إلكترونية وفضائية، وها هي - بفضل الله - تكمل باكورة النوافذ، بالطباعة الورقية؛ لِتُتوِّجَ بها مشروعاتِها، وتنظمَ بها عقدها.

ومما يحسن التَّنبيه عليه أن هذا الكتاب ليس مؤلفًا للشيخ، وإنَّما شرحٌ صوتيٌّ، تمَّ تفريغه، وترتيبه، وخدمته خدمة علميَّة بعد إذن الشيخ بذلك. ونظرًا للصعوبة البالغة في تحويل النتاج الصوتيِّ إلى قالب الكتب المطبوعة، ولاستشعار المؤسسة المسؤوليةَ المنوطةَ بها، وطلبًا للإتقان دون تكلُّفٍ، رسمت المؤسَّسة لنفسها خطة مجوَّدة - أقرها الشيخ حفظه الله -؛ لتخرج كتبُهُ بجودةٍ عاليةٍ، تُرضي - بإذن الله - طلَّاب العلم ومحبيه. وقد كانت مراحل العمل على كتب الشَّيخ وفق الآتي:

الأولى: صفُّ المفرَّغ من الشرح الصوتي ومطابقته.

الثانية: العمل على ترتيب الشَّرح بما يتناسب مع الكتاب، مع عدم التصرف في كلام الشَّيخ. وعند وجود ما يشكل من المسائل يعرض على الشيخ - حفظه الله -.

الثالثة: مطابقة المتن على نسخة مجموع الفتاوى طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وتنسيقه ووضع عناوين مناسبة له بين معكوفتين.

الرابعة: تخريج الأحاديث والآثار، وعزو الأقوال والمذاهب إلى أصحابها، والخدمة العلمية للكتاب.

الخامسة: عمل فهرس تفصيلي للموضوعات ييسر على القارئ الوصول إلى الفوائد العلمية.



السادسة: المراجعة اللغوية للكتاب والتأكُّد من سلامة النص من الأخطاء النحوية والإملائية التي قد تحدث أثناء العمل.

السابعة: مراجعة الكتاب من قبل متخصص في الفن المشروح؛ للتَّأكُّد من سلامة المادة العلميَّة بعد العمل عليها من قبل الباحثين.

الثامنة: إجازة الكتاب للطِّباعة من قبل مستشاري المؤسَّسة العلميين.

وفي هذا المقام البهيج لطباعة هذا الكتاب **(التعليقات السَّنيَّة على العقيدة الواسطيَّة)**، نشكر الشَّيخ - حفظه الله - على ما قدَّمه ولا يزال يقدِّمه لطلاب العلم، أعظم الله له المثوبة والأجر، وبارك في علمه وعمله وعمره، ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين. ونثَنِّيه بالشكر لفريق العمل في مؤسسة معالم السنن على الجهد الكبير الذي بذلوه لإخراج الكتاب، ونثلِّثه بشكر المستشارين العلميين في المؤسَّسة، والمراجعين المختصِّين، وكلٍّ منْ ساهم وشارك في إخراج الكتاب. فجزاهم الله خيرًا وبارك في أعمالهم.

والشكر موصول للمؤسَّسة الرائدة: مؤسسة وقف سعد وعبد العزيز الموسى، لإسهامها في دعم إخراج هذا الكتاب.

ونسأل الله تعالى التَّوفيق والسداد، وندعو كافَّة أهل العلم وطلَّابه حيثما كانوا إلى مدِّ يد النَّصيحة، والمسارعة بإبداء الملاحظات والاقتراحات على ما قد يقع من أخطاء فيما طُبع ويُطبَع من شروح الشَّيخ، فالمرء كثير بإخوانه، والله المسؤول أن يباركَ في الجهود ويتقبَّلها.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



مقدمةُ الشارحِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ على عبدِه ورسولِه نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه أجمعينَ، **أمَّا بعدُ:**

فلا يخفَى على مسلِم - لا سيَّما طلابِ العِلمِ - أهميَّةُ دراسةِ العَقيدةِ والعنايةِ بشأنِها؛ لأنَّ المسلِمينَ إذا انضوَوا تحتَ عقيدةٍ واحدةٍ مُتلقَّاةٍ من كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ توحَّدتْ كلمتُهم، واجتمَعوا ضدَّ عدُوِّهم، كما كانَ الشَّأنُ على عَهدِ سلَفِ هذه الأمَّةِ وأئمَّتِها منَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ومَن بعدَهم.

والخلافُ الذي أدَّى إلى فُرقة وشِقاق في الأمَّةِ لم ينشَأْ بسببِ الاختلافِ في المسائلِ الفرعيَّةِ؛ لأنَّ هذا الاختلافَ كان موجودًا بينَ الصَّحابةِ، وكان مرَدُّه إلى اختلافِ الفُهومِ، وإنَّما نشَأتِ الفُرقةُ والعَداواتُ وفَشِلتِ الأمَّةُ حينَ تنازعت واختلفت في الأصلِ وهو الاعتقادُ.

وكان أولُ ظهور إرهاصات ذلك في عَصرِ الصَّحابةِ؛ حينما ظهرت فِرقةُ الخَوارِجِ الذينَ كانَ مبدَأهم ذا الخويصِرة، الذي استدرَك على النبيِّ ﷺ قائلا: «اعدِلْ يا محمدُ». فقالَ النبيُّ ﷺ: «**يخرُجُ من ضِئْضِئِ هذا قَومٌ يتلون كتاب الله رطبًا لا يجاوز حناجرهم**»(١)، وأخبَرَ أنَّهم: «**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرَؤونَ القرآنَ لا يجاوِزُ تراقيَهم، يمرُقونَ منَ الدِّينِ كما**

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع، (٤٣٥١) ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤).

يمرُقُ السَّهمُ منَ الرَّميَّةِ»[1]. ومُرُوقُهم منَ الدِّينِ على خلافٍ بينَ أهلِ العِلمِ؛ هل هو خُروجُهم منَ الدِّينِ والانسلاخُ عنه بالكلِّيةِ - ومقتَضَى ذلِكَ تكفيرُهم - أو أنَّ المُرادَ بالدِّينِ هُنَا التَّدينُ، فيخرُجونَ من دائرةِ التَّديُّنِ إلى دائرةِ الفِسْقِ وإنْ لم يخرُجوا عنِ الإسلامِ بالكلِّيةِ؟[2]، هذه المسألةُ أشارَ إليها شَيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواطِنَ كثيرةٍ[3]، وقد كانت هذه الطَّائفةُ سببَ شرٍّ عظيم ونِزاعٍ، وسفْكِ دماءٍ كثيرةٍ في القرْنِ الأوَّلِ، والله المستعانُ.

ثمَّ ظهرت في عَصرِ التَّابعينَ طوائفُ متعددة كالمعتزِلةِ وغيرِهم، ثمَّ تتابَعَ ظهورُ الفِرقِ بعدَ ذلك.

وغالبًا أنَّ هذه الفِرقَ تنشأ بسبب خلافٍ يسيرٍ في الفَهْمِ بينَ طالِبٍ معَ شَيخِه، أو بينَ مجموعةٍ منَ الطُّلابِ، وإذا صَحِبَ هذا الاختلافَ سوءُ نيَّةٍ وتعصبٌ للرأيِ زادت الفُرقَةُ وتعمَّقَ الخلافُ، ويتفاقمُ الأمرُ حينَ يلتزِمُ كلُّ طرَفٍ بلوازِمِ قولِه من بابِ الانتصارِ للرَّأيِ وعدمِ الخُضوعِ للدَّليلِ، ثمَّ يبني عليه أقوالًا أكثرَ شناعةً، إلى أنْ يقولَ كلامًا لا يقولُه عاقلٌ؛ وبمثل هذا النَّهجِ توسَّعتِ الخلافاتُ المَذهبيَّةُ الكلاميَّةُ وظهَرَ الكثيرُ منَ البِدعِ، منها ما يفسَّق به، ومنها ما يكفَّر به، وقد كفَّرَ السَّلَفُ بعضَ المُبتدِعةِ الذينَ صادَموا نصوصَ الكِتابِ والسُّنَّةِ القطعيَّةِ من غيرِ تأويلٍ، أو بتأويلٍ غيرِ سائغٍ. والقاعدةُ المستقرةُ عند أهلِ العلمِ أنه لا يَلزَمُ من تكفيرِ مَن قال بهذا القَولِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٦١٠) ٤/ ٢٠٠، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤) ٢/ ٧٤١، وابن ماجه، المقدمة، باب في ذكر الخوارج (١٦٩) ١/ ٦٠، ومالك في الموطأ (٤٧٨) ١/ ٢٠٤، وأحمد (١١٥٣٧) ١٨/ ٩٤، ٩٥، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد ٤/ ٥٤، الفروع ١٠/ ١٨٢، فتح القدير ٦/ ١٠٠، المحلى ١١/ ٣٣٤. وينظر: أعلام الحديث ١/ ١٧٥، ٣/ ١٦٠٦، فتح الباري ٦/ ٦١٨.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨/ ٥٠٠، ٥١٨.



تكفيرُ الشَّخصِ بعينِه أو تكفيرُ مَن قالَ به بعد ذلك. فالسَّلفُ كفَّروا الجَهْمِيَّةَ كما قال ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ في　　عَشرٍ مِنَ العُلماءِ في البُلْدَانِ[1]

فيقررُ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أن عددَ من قال بكفرِ الجَهْمِيَّةِ بلغ خَمسمائةِ عالِمٍ، فالذي يقولُ بخَلقِ القرآنِ مُكَفَّرٌ عندَ سلَفِ الأمَّةِ، لكن تكفيرَ المُعَيَّنِ غيرُ التَّكفيرِ بالعمومِ[2]؛ فلا يجرُؤ شخصٌ أنْ يقولَ إنَّ الزَّمخشريَّ كافرٌ لأنَّه يقولُ: بخَلقِ القرآنِ.

وما زال التزايد في الاعتقاداتِ والأقوالِ الشنيعةِ في الأمَّةِ حتى اتسعتِ الشُّقَّةُ ووُجِدَ من أقوال بعض الفرق ما هو شرٌّ من أقوال اليهود والنصارى، وذلك كقول بعضهم: سُبحانَ ربِّيَ الأسفَلِ[3]؛ وقولِ بعضهم:

بـذِكـرِ الـلَّـهِ تـزدادُ الـذُّنـوبُ　　وتـنطمِسُ البَصائرُ والقلوبُ[4]

ووُجِدَ مَن الأقوالِ ما هو شرٌّ من ذلكَ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ.

ولذلك فتحقيقُ الاعتقادِ الصحيحِ هو الحافظُ للأمَّةِ - بإذنِ اللهِ تعالى - من الضلالِ والانحرافِ والتشتُّتِ والعداوةِ، يُشيرُ إلى ذلك قولُه - جلَّ وعلا -: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [النور: ٥٥]، فالأمنُ مرهونٌ بتحقيقِ التَّوحيدِ ونفيِ الشركِ عنِ اللهِ - جلَّ وعلا -.

وتحقيقُ الاعتقادِ لا يتسنَّى إلا بأخذِه عن أهلِه، أصحابِ العنايةِ بكُتبِ

---

(١) نونية ابن القيم (ص٤٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٠٠.

(٣) هذا قول بشر المريسي كما في العلو للذهبي (ص١٥٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص١٦٨).

(٤) ابن عربي في ديوانه ترجمان الأشواق (ص٤).

سلَفِ هذه الأمَّةِ، الذين تصدَّوا لنشرِ العقيدةِ الصَّحيحةِ المُستَقاةِ من كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، والذينَ تصدَّوا لردِّ البدعِ، ووقَفوا في نُحورِ المُبتدِعةِ.

ومقاماتُ أهلِ العِلمِ في هذا الأمرِ لا تكادُ تخفَى على أحدٍ، ولا سيَّما طلابِ العلم، فمَن يَخفَى عليه مقامُ الإمامِ أحمدَ - إمامِ أهلِ السُّنَّةِ - في مسألةِ القولِ بخَلقِ القرآنِ، وما نالَ الإمامةَ إلا بهذه الوقفةِ الصَّادقةِ معَ اللهِ - جلَّ وعلا -، التي لو لاها - والعلم عند الله جلَّ وعلا - لاستمَرَّ القَولُ بخَلقِ القرآنِ إلى آخِرِ الزَّمانِ؛ ويَلزَمُ على القَولِ بخَلقِ القرآنِ لوازِمُ التزَمَها بعضُهم حتى قالَ: إنَّ القرآنَ أربعةُ قرآناتٍ[1].

وتَبِعَ الإمامَ أحمدَ العُلماءُ في الرَّدِّ على المُبتدِعةِ وبيانِ زيغِهم، حتَّى جاءَ الإمامُ المُحقِّقُ شَيخُ الإسلامِ بحرُ العُلومِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ أحمدُ بنُ عبدِ الحليم بنِ عبدِ السلام ابنِ تيميةَ الحرانيُّ رَحِمَهُ اللهُ، الذي تصدَّى للمُبتدِعةِ بكافَّةِ طوائفِهم، وألَّفَ في ذلكَ الكُتبَ الصِّغارَ والأسفارَ الكِبارَ، وناظَرَ المخالِفينَ ورَدَّ عليهم، وضحَّى بنفسِه بيانًا للحقِّ وصَدعًا به، وسُجِنَ من أجلِ ذلكَ، وتابَعَه على هذا النَّهجِ تلميذُه الإمامُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ وجمْعٌ من أهلِ العِلمِ على مرِّ القرونِ، حتى قام به وحملَ لواءَه الإمامُ المُجدِّدُ شَيخُ الإسلامِ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ، وسارَ على طريقِه أبناؤه وأحفادُه وتلاميذُه وتلاميذُهم إلى يومِنا هذا، وما زالَتِ العَقيدةُ الصَّحيحةُ تُقرَأُ وتُدرَّسُ، وتُحْفَظُ وتُحَفَّظُ، ويصنَّفُ فيها إلى يومِنا هذا.

والعَقيدةُ مأخوذةٌ منَ العَقْدِ، وهو الحَزْمُ والرَّبطُ بقُوَّةٍ وشدَّةٍ[2]؛ لأنَّ الإنسانَ يَعْقِدُ قلبَه على ما يَقِرُّ فيه ممَّا يَعتقِدُ صوابَه؛ فالاعتقادُ والعَقيدَةُ بمعنىً واحدٍ، وهو: الحَزمُ والجَزمُ بما يُعتقَدُ صوابًا كان ذلك أم خطأ، فإنْ وافَقَ

(١) هذا قول ابن حزم كما سيأتي (ص٢٣٣).

(٢) ينظر: المحكم لابن سيده ١/١٦٨، ولسان العرب ٣/٢٩٨.



الكِتابَ والسُّنَّةَ فهو اعتقادٌ صحيحٌ صائبٌ، وإلا فهو اعتقادٌ خاطئٌ باطلٌ.

والاعتقادُ أخص من المعْلوم وهو ما يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ، وقد يُعبَّرُ عنه في كُتبِ أصولِ الفِقهِ: بـ(مَا عَنْهُ الذِّكْرُ الحُكْمِيُّ)(١)، وهو إمَّا أنْ يَحتمِلَ النَّقيضَ عند الذاكر بوجهٍ منَ الوُجوهِ أو لا، فإنْ لم يَحتمِلِ النَّقيضَ فهو الاعتقادُ، ولذا تجِدُ صاحبَ العَقيدَةِ لا يتزَحزَحُ عنها ولا ينتابُه أدنى شكٍّ. وإنِ احتمَلَ النَّقيضَ؛ فالاحتمالاتُ متفاوتةٌ، فالاحتمالُ الرَّاجحُ ظنٌّ، والمرجوحُ وَهْمٌ، والمُسَاوي شكٌّ.

والعقيدةُ الصَّحيحةُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مُتلقَّاةٌ من كِتابِ اللهِ ﷻ وما صَحَّ وغلَبَ على الظَّنِّ ثبوتُه عنِ النبيِّ ﷺ؛ فهي مثلُ الأحكامِ في ذلك؛ تَثبُتُ بالقرآنِ، وبمتواترِ السُّنَّةِ، وبآحادِها إذا ثَبتتْ، فالشَّرعُ بأصولِه وفروعِه - كما يقولُ أهلُ العِلمِ - مُتَساوي الأقدامِ، فما يَثبُتُ به حُكمٌ منَ الأحكامِ يثبت به اعتقادٌ صحيحٌ، فمردُّ كل ذلك إلى ما جاءَ عنِ اللهِ ﷻ وعن رسولِه ﷺ.

لكنَّ المُتكلِمينَ وأهلَ البِدعِ يشترِطونَ فيما يُثبِتونَ به العقائدَ أنْ يكونَ قطعيًّا، بأن يكون منَ القرآنِ أو من مُتواترِ السُّنَّةِ، وأصَّلوا لهذا المنهجِ، وأصبحَ مُطردًا عندهم؛ حتى توصَّلوا بذلكَ إلى إبطالِ واطِّراحِ كثيرٍ منَ المسائلِ العَقَدِيةِ التي تبنَّاها أهلُ السُّنَّةِ وتَلقَّوْها عن سلَفِ هذه الأمَّةِ؛ بدعوى أنَّها ثَبَتَتْ بأخبارِ آحادٍ؛ لأنَّهم إذا أبطَلوا الاحتجاجَ بخبرِ الواحدِ - وجُلُّ السُّنَّةِ أخبارُ آحادٍ - استراحوا - على حدِّ زعمِهم - من مناقضَةِ الخَصْمِ بكلمةٍ واحدةٍ؛ كأن

(١) الذكر الحكمي هو: الكلام الخبري تخيله أو تلفظ به، فإذا قلت: زيد قائم، أو ليس بقائم، فقد ذكرت حكمًا، وهو الذكر الحكمي. وما عنه الذكر الحكمي: هو مفهوم الكلام الخبري. قال القاضي عضد الدين: «الذكر الحكمي ينبئ عن أمر في نفسك، من إثبات أو نفي، وهو ما عنه الذكر الحكمي». ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٧٤. التحبير شرح التحرير للمرداوي ١/٢٤٨.



يقولوا: إنَّ هذا القَولَ الذي قالَ به فلانٌ اعتمَدَ فيه على خبرِ الواحِدِ، وخبرُ الواحدِ لا يُفيدُ إلا الظَّنَّ، والظَّنُّ لا يَثبُتُ به اعتقادٌ وإن ثبَتَ به حُكْمٌ شرعيٌّ.

ونحن نقولُ: خبرُ الواحدِ يَثْبُتُ به الاعتقادُ كما يَثْبُتُ به الحكمُ الشَّرعيُّ، وكوْنُ خبرِ الواحدِ يُفيدُ العِلمَ أو الظَّنَّ فهذه مسألةٌ لا تُؤثِّرُ في الحُكمِ؛ لأنَّ الظَّنَّ الغالِبَ في حُكمِ القَطعِ؛ ولأنَّ المسلِمينَ مكلَّفونَ بما يَغلِبُ على الظنِّ، وغالِبُ الأحكامِ وجلُّها مبنيَّةٌ على غَلَبةِ الظَّنِّ، وكثيرٌ منَ النُّصوصِ التي يُستَدَلُّ بها على المسائلِ الشَّرعيَّةِ منَ القرآنِ - وهي قطعيَّةُ الثُّبوتِ - قد تكونُ قطعيَّةَ الدِّلالَةِ، وقد تكونُ ظنيَّةَ الدِّلالَةِ، ومثالُه استدلالُ الحنفيَّةِ على وُجوبِ صلاةِ العيدِ بقَولِ اللهِ - جلَّ وعلا -: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢][(١)]، فلا يَشُكُّ أحدٌ في ثُبوتِ هذا النص، فهو قطعيُّ الثُّبوتِ، لكنَّ دِلالَتَه على صلاةِ العيدِ ظنيَّةٌ؛ بدليلِ أنَّ جمهورَ أهلِ العِلم لم يستدِلوا به على وُجوبِ صلاةِ العيدِ؛ فالقَولُ بأنَّ أخبار الآحادِ لا تُفيدُ إلا الظَّنَّ، والظَّنُّ لا تَثبُتُ به العقائدُ، قولٌ باطلٌ مردودٌ.

وقد ورد الظنُّ في القرآنِ بمعنى اليقينِ كما في قولِه - جلَّ وعلا -: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، فالذي يَشُكُّ في البَعثِ كافرٌ، مكذبٌ للقرآنِ، اللَّهُمَّ إلا إذا كانَ الدَّاعي إليه شدَّةَ الخوفِ منَ اللهِ - جلَّ وعلا -، كما في حديثِ: «**لئن قَدَرَ اللهُ عليَّ ليعذِّبَنِّي**» إلى آخرِه، وفيه أنه أوصَى بأنْ يُحرَقَ ويُذرَّ في الهواءِ[(٢)].

---

(١) ينظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٣/ ٨١، وبدائع الصنائع للكاساني ١/ ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (٧٥٠٦) ٩/ ١٤٥، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٤/٢٧٥٦) ٤/ ٢١٠٩، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، باب أرواح المؤمنين (٢٠٧٨) ٤/ ١١٢، ومالك في الموطأ (٥١) ١/ ٢٤٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فمسائلُ الاعتقادِ تَثبُتُ بأخبارِ الآحادِ كما تَثبُتُ بالنُّصوصِ القطعيَّةِ عندَ سلَفِ الأمَّةِ، وقدِ أثبَتوا الرُّؤيةَ بحديثِ: «**إنَّكم تَرَونَ ربَّكم كما تَرَونَ القمرَ ليلةَ البَدرِ لا تَضامُّونَ في رؤيتِه**»[1]، ورتَّبوا على ذلك أنَّ مَن نفَى الرُّؤيةَ مبتدِعٌ وبدعتُه مُغلَّظةٌ، بل صرَّحَ بعضُهم بتكفيرِه.

فلا يُشوَّشُ على طالِبِ العِلم بما يُردِّدُه المُبتدِعةُ من مثْلِ هذا الكلامِ، وسيأتي في هذا الكِتابِ اعتمادُ المؤلِّفِ على أخبارِ الآحادِ كغيرِه من سلَفِ الأمَّةِ.

وحجتُهم فيما ذهبوا إليه من أنَّ خبرَ الواحدِ لا يُفيدُ إلا الظَّنَّ: أن هذا الواحدَ الثِّقةَ الضَّابطَ الحافظَ المتقِنَ يمكنُ أن يُخطِئَ في كلامِه؛ لأنَّه ليس معصومًا.

والجوابُ عن ذلك أن يقالَ: إن أهلَ هذا الشَّأنِ يُثبِتونَ الخبرَ بمثْلِ هذا الرَّاوي مع قيامِ مثْلِ هذا الاحتمالِ، لكنْ هناك قواعدُ ومقدِّماتٌ شرعيَّةٌ يُبنى عليها نتائجُ شرعيَّةٌ ويُلتزَمُ بها، فإذا روَى راوٍ موثَّقٌ عندَ أهلِ العِلمِ التزَمْنا بخبرِه ما لم يُعارَضْ بروايةٍ ممَّن هو أقوَى منه، أو يَتبيَّنْ أنَّه أخطَأَ فيه؛ فالظَّنُّ لا يُغنِي منَ الحقِّ شيئًا، والظَّنُّ أكذَبُ الحديثِ، ومعَ ذلكَ فهو درجاتٌ متفاوتةٌ تصِلُ إلى القَطْعِ، كما في قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وهذه عقيدةٌ، لا يكفي فيها الظن المحتمل للنقيض.

ومثْلُ هذا يُطَنطِنُ[2] به المُبتدِعةُ ليُبطِلوا كثيرًا ممَّا تقرَّرَ عندَ أهلِ السُّنَّةِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (٥٥٤) ١/ ١١٥، ومسلم، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ١/ ٤٣٩ (٦٣٣/ ٢١١)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في الرؤية ٢/ ٦٤٦ (٤٧٢٩)، والترمذي، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى ٤/ ٦٨٧ (٢٥٥١)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية ١/ ٦٣ (١٧٧)، وأحمد ٣١/ ٥٢٦ (١٩١٩٠)، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) **الطنطنة**: حِكَايَة صَوت الطنبور وَمَا أشبهه، يقال: طنطن البعوض وطنطن الذُّبَاب إِذا سَمِعت لَهُ طنينًا، وقيل: هي ودندن بمعنى واحد. ينظر: جمهرة اللغة ١/ ٢١٤، لسان العرب ١٣/ ٢٦٩.

منَ الاعتقادِ، ويَردُّونَ الأدلَّةَ الصَّحيحةَ الثَّابتةَ عنِ النبيِّ ﷺ، بشبهةِ التنزيهِ للهِ سبحانه وتعالى؛ لأنَّ إثباتَها عندهم يَقتضِي التَّشبيهَ؛ فَهُمْ يُنَزِّهونَ اللهَ - جلَّ وعلا - عنِ اليدِ؛ لأنَّ اليدَ جارِحةٌ فيُشْبِهُ الخالقُ المخلوقَ - على حد زعمهم -، وكذا الوجهُ، والسَّمعُ، والبصرُ. . .، إلى غيرِ ذلكَ منَ الصِّفاتِ التي ثَبَتَتْ بالأدلَّةِ الصَّحيحةِ.

وقد نشَأَتْ عندَهم شبهةٌ وهي: أنَّ التَّشبيهَ من لوازمِ الإثباتِ، معَ أنَّ نفيَ التَّشبيهِ وتنزيهَ اللهِ - جلَّ وعلا - ثبت بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وكذلك إثْبَاتُ الصفاتِ ثَبَتَ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، فلا يُضرب هذا بهذا، معَ أنَّه يُمْكنُ الجمعُ بينَهما، وهو ما وفَّقَ اللهُ سبحانه وتعالى أهلَ السنَّةِ له؛ فاللهُ - جلَّ وعلا - يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ففي الجمع بين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾، معَ إثباتِ السَّمعِ والبصرِ دليلٌ على أنَّ إثباتَ السَّمعِ والبصَرِ لا يَقتضي التَّمثيلَ ولا التَّشبيهَ؛ لأنَّ اللهَ سبحانه وتعالى جمعَ بينهما في آيةٍ واحدةٍ، فمجرَّدُ إثباتِ ما أثبَتَهُ اللهُ سبحانه وتعالى لنفسِه لا يعني تشبيهه سبحانه وتعالى بغيرِه منَ المخلوقين.

وقد بيَّن الإمامُ ابنُ خزيمةَ في أوائلِ كتابِ التوحيدِ أن اسمَ الوجهِ يُطلقُ على وجوهِ بني آدمَ، ووجوهِ الخنازيرِ، والقردةِ، والكلابِ، والسباعِ، والحميرِ، والبغالِ من غيرِ تشبيهٍ، وهي كلُّها مخلوقةٌ، فإذا وُجِدَ التَّباينُ بينَ هذه المخلوقاتِ؛ فلأن يُوجَد التباينُ بينَ وجوهِ المخلوقينَ ووجهِ اللهِ سبحانه وتعالى من بابِ أولَى[1]، فلكلِّ مخلوقٍ ما يخصُّه، وللخالِقِ سبحانه وتعالى ما يخصُّه، فإذا أثبَتنا الوجهَ للهِ سبحانه وتعالى، فلا يعني ذلك أنَّنا نُثبِتُ له وجهًا يُشبِهُ وجهَ المخلوقِ بحالٍ منَ الأحوالِ، وقد مرَّ هؤلاءِ بقَنْطَرَةِ التَّشبيهِ ورَأَوا - على حدِّ زعمهم - أنَّ إثبات الصفات لله يقتَضي التَّشبيهَ، وتوصَّلُوا بذلكَ إلى أنْ يُعطِّلوا اللهَ سبحانه وتعالى عمَّا أثبَتَه

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ١/ ٥١.



لنفسِه وأثبَتَه له رسولُه ﷺ منَ الصِّفاتِ، والإلزامُ ليسَ بلازمٍ، واللهُ - جلَّ وعلا - لا يُشبِهُهُ شيءٌ من خَلقِه، فليسَ كمثْلِه شيءٌ، وأيضًا هو السَّميعُ البَصيرُ، فكما أنَّ ذاتَه - جلَّ وعلا - لا تُشبِهُ الذَّواتِ فكذلكَ صفاتُه لا تُشبِهُ الصِّفاتِ[1].

وهذا العِلمُ الشَّريفُ الجَليلُ يُطلَقُ عليه عِلمُ العَقيدَةِ، وعِلمُ الاعتقادِ، وصُنِّفتْ بهذا الاسم كُتبٌ كثيرةٌ، منها: (الاعتقادُ) للبيهقيِّ، و(الاعتقاد) لأبي الحسين ابن أبي يعلى، و(لمعة الاعتقاد)[2]، و(العَقيدَةُ الواسَطِيَّةُ) وهي التي بين أيدينا، و(تطهير الاعتقاد)[3]، و(الإرشادُ إلى صحيحِ الاعتقادِ)[4]، وغيرُها. وإنَّما أُطلِقَ عليه (اعتقادٌ)؛ لأنَّه لا بدَّ منَ العَقْدِ الجازمِ للإيمانِ بالأركانِ الستَّةِ، وسيذْكُرُها المؤلفُ.

ويُطلَقُ عليه أيضًا: عِلمُ أصولِ الدِّينِ، وأصولُ الدِّيانةِ، والإيمانُ ويقصد به الإيمان بأركانِه الستَّةِ التي جاءَتْ في جوابِ النبيِّ ﷺ لجبريلَ حينما سألَه عنِ الإيمانِ[5].

وصُنِّفت أيضًا كُتبٌ كثيرةٌ في هذا البابِ باسمِ الإيمانِ، فللبخاريِّ في «صحيحِه» (كِتابُ الإيمانِ)، ولابنِ مَنْدَهْ (كِتابُ الإيمانِ)، ولشَيخِ الإسلامِ (كِتابُ الإيمانِ) وغيرُها كُتبٌ كثيرةٌ بهذا الاسمِ.

---

(١) الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤٣)، وتقريب التدمرية لابن عثيمين (ص٣٩).

(٢) لابن قدامة المقدسي.

(٣) للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني.

(٤) لصالح بن فوزان بن عبد الله آل فوزان.

(٥) كما أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (٨) ١/ ٣٦، وأخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٥) ٤/ ٢٢٣، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام (٢٦١٠) ٥/ ٦، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام (٤٩٠٤) ٨/ ٤٧٢، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٣) ١/ ٢٤ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويُطلَقُ على هذا العلم أيضًا التَّوحيدُ، ويَشمَلُ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ، والأُلوهيَّةِ، والأسماءِ والصِّفاتِ، وهذا الأخيرُ أكثرُ ما دُوِّنَ في العَقيدةِ. وأُلِّفَت باسم التَّوحيدِ كُتبٌ كثيرةٌ؛ منها (التَّوحيدُ) لابنِ خُزيمةَ، و(التَّوحيدُ) لابنِ مَنْدَهْ، وكِتابُ التَّوحيدِ من صحيحِ البخاريِّ، وهو من أنفعِ ما يَدرُسُه طالبُ العِلمِ، و(التَّوحيدُ) للإمامِ المُجَدِّدِ شَيخِ الإسلامِ محمدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ، وغيرُها كثيرٌ.

وينبغي لطالبِ العِلمِ أن يَدرُسَ هذه المُؤلَّفاتِ بالتَّدريجِ؛ كغيرِها منَ العُلومِ، ففيها السَّهلُ المُيسَّرُ الذي يُناسِبُ المبتدِئينَ، وفيها ما هو أعلى من ذلكَ مما يُناسِبُ المتوسطينَ، ومنها ما يُناسِبُ المتقدِّمينَ، ومنها ما يُناسِبُ أهلَ العِلمِ الكِبارَ إذ في مسائلِها ما يُشْكِلُ فَهْمُه على كثيرٍ منَ المتعلِّمينَ.

فممَّا يُناسِبُ المبتدِئينَ: الكُتبُ المختصَرَةُ للإمامِ المُجَدِّدِ، مثلُ (الأصولِ الثَّلاثةِ)، و(القواعدِ الأربعِ)، و(كَشْفِ الشُّبهاتِ)، وكلُّها مخدومةٌ - وللهِ الحمدُ -، بالشُّروحِ المسموعةِ والمقروءةِ، فهي محَلُ عنايةٍ من أهلِ العِلمِ. ثمَّ يَنتقِلُ الطَّالبُ إلى (كِتابِ التَّوحيدِ) للشَّيخِ محمدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ بشُروحِه وحواشِيه، ولا يُحصَى كم شارحٍ لهذا الكِتابِ، ثمَّ (العَقيدَةُ الواسَطيَّةُ) لشَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ، وهي من أنسَبِ ما يُقرَأُ لشَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ بالنِّسبةِ لآحادِ المُتعلِّمينَ؛ لأنَّ بعضَ كُتبِ الشَّيخِ صعبةٌ على كثيرٍ منهم، فإذا أتقَنَ طالبُ العِلمِ العقيدَةَ الواسِطِيَّةَ، وقرَأَ بعدَها (الطَّحاويَّةَ)، و(الحمويَّةَ)، و(التَّدمُريَّةَ) على الشُّيوخِ، وقرَأَ شُروحَها، فإنه يتأهَّلُ للنَّظرِ في (النُّونيَّةِ) للإمامِ ابنِ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ، وهي كِتابٌ عظيمٌ جدًّا وعددُ أبياتِها: خمسةُ آلافٍ وثمانمائةٍ وستونَ بيتًا، وطلابُ العِلمِ بأمَسِّ الحاجةِ إليها، لكنْ قد يَصعُبُ فهمُ كثيرٍ منَ أبياتِها على أوساطِ المُتعلِّمينَ، لكنْ إذا تأهَّلوا بما سبق أمْكنَ النَّظَرُ فيها، فإذا فَهِمَ النُّونيَّةَ وهَضَمَهَا فبإمكانِه أنْ يَقرَأَ كُتبَ شَيخِ الإسلامِ المُطَوَّلَةَ مثلَ (منهاج السُّنَّة النبوية)، و(دَرءِ تعارضِ العقلِ والنَّقلِ)، وغيرِها منَ المؤلَّفاتِ.



ولا بد أن نُنَبِّه على أنَّ في كُتبِ شَيخِ الإسلامِ منَ المباحثِ ما يَعجَزُ عن فهمها كثيرٌ منَ المُتعلِّمينَ؛ لأنَّ لها ارتباطًا بعِلمِ المَنْطقِ، وقد جاءَ التَّحذيرُ منه في كلامِ السَّلَفِ، وشدَّدوا في النكيرِ على مَن تعاطاه، وقد أفتَى ابنُ الصَّلاحِ والنَّوويُّ[1] وغيرُهما بتحريمِ النَّظرِ فيه وقال الناظم:

فابنُ الصَّلاحِ والنَّواويْ حرَّما وقالَ قومٌ ينبغي أنْ يُعْلَما[2]

لكنَّ شَيخَ الإسلامِ عَرَفَ عِلمَ الكلامِ لكي يرُدَّ على المُتكلِّمينَ والمُبتدِعةِ، والأمورُ بمقاصدِها، والوسائلُ لها أحكامُ المقاصدِ، فشَيخُ الإسلامِ لمَّا احتاجَ إلى أنْ يَرُدَّ على هؤلاءِ اضطرَّ أنْ يَنظُرَ في عِلمِهم، يقولُ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ[3]:

وكذلكَ التَّأسيس[4] أصبَحَ نقضُه أعجوبةً للعَالِمِ الرَّباني

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

ومنَ العجائب أنَّه بسلاحِهم أَرْدَاهُمُ تحت الحَضيضِ الدَّاني[5]

ولمَّا أرادَ أنْ يَرُدَّ على النَّصارَى في «الجوابِ الصَّحيحِ» اضطَرَّ إلى أنْ يقرَأَ في كُتبِهم، ولكن ينبغي ألا يُفتحَ هذا البابُ، فليس لكلِّ أحدٍ أنْ يقرَأَ في مثلِ هذه الكتبِ، والعبارة المأثورة عن شيخ الإسلام: «أَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ»[6]. وهي كما قيل: «لَحم جَملٍ غثٍّ على

(١) ينظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ٢٠٩)، المجموع شرح المهذب ١/ ٢٧، ٩/ ٢٥٣.
(٢) البيت من منظومة السلم المنورق لأبي زيد الأخضري (ص١).
(٣) نونية ابن القيم (ص٢٣٠).
(٤) المراد بذلك: كتاب شيخ الإسلام: «نقض التأسيس» الذي يرد فيه على الرازي في كتابه: «تأسيس التقديس».
(٥) نونية ابن القيم (ص٢٣٢).
(٦) مجموع الفتاوى ٩/ ٨٢.

رأسِ جبلٍ وَعْرٍ»[(١)]، لكنْ إذا تعيَّنَ الرَّدُّ على إنسانٍ فلا بدَّ أنْ تُعرفَ جميعُ المُقدِّماتِ التي يُحتاجُ إليها، والذي يَتصدَّى لهذا لا بد أن يكون كاملَ القريحةِ[(٢)]، صحيحَ الاعتقادِ، بَنَى عِلمَه على أصلٍ مَتينٍ من الكِتابِ والسُّنَّةِ، والاطِّلاعِ التَّامِّ على عِلمِ سَلَفِ الأمَّةِ، وإلا فلا يَبْعُدُ أنْ يعْلَقَ في قلبِه شُبهةٌ لا يستطيعُ التَّخلُّصَ منها، إذ كيفَ يستطيعُ أنْ يردَّ على الرَّازي بقوةٍ ويُرديهِ - كما قالَ ابنُ القيِّمِ - إلا من هو مثلُ شَيخِ الإسلامِ[(٣)]، وتفسيرُ الرازي مملوءٌ بالشُّبَهِ التي عجزَ هو نفسُه عن ردِّها، فكيفَ يردُّها مَن هو ضعيفٌ مهزوزٌ؟!

والدَّعوةُ إلى عدمِ النَّظرِ في الكُتبِ التي تَرُدُّ على هذه المذاهبَ بزعمِ أنَّها انقرضت، دعوةٌ للتَّقليلِ من شَأنِ هذا العِلمِ، وإذا لم نُعنَ بالرَّدِّ على الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ والأشَاعِرَةِ والرَّافِضَةِ وغيرِهم من صُنوفِ المُبتدِعةِ، ونُعنَى بمذاهبِهم لِيَطَّلِعَ عليها طلابُ العلمِ من خلالِ الرُّدودِ التي رُدَّ بها عليهم؛ بحيثُ يُصبحُ بالإمكانِ أنْ يَعرِفَ طالبُ العِلمِ مذهبَ الرَّافِضَةِ من مِنْهَاجِ السُّنَّةِ؛ لأنَّه يُخشَى عليه فيما لو قَرَأَ في كُتبِهم أنْ يَقِفَ على شُبهةٍ وهو ليسَ مُتأهلًا للنَّظرِ التَّامِ فيها، فضلًا عن ردها وتَفنِيدِها، وكذلكَ كُتبُ المعتزِلَةِ وبقيَّةِ المذاهبِ المبتدِعةِ؛ فَيُفَرَّقُ بينَ عالِمٍ قد رسخت قدمُه في العلمِ، وبينَ متعلّمٍ بسيط.

---

(١) جاءت هذه العبارة في كلام أم زَرْع في وصفها لزوجها، قالت: «زوجي لحم جمل غَثٌّ على جبل وَعِرٍ، لا سهلٌ فيُرتَقى ولا سَمِينٌ فيُنتقى»؛ أي: غليظٌ حَزْنٌ يصعُب الصعود إليه، شبَّهته بلحم هَزِيلٍ لا ينتفع به، وهو مع هذا صعب الوصول والمَنال. تاج العروس للزبيدي ١٤/ ٣٦٦.
والحديث أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٥١٨٩) ٧/ ٢٧، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع (٢٤٤٨) ٤/ ١٨٩٦ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) القَرِيحَة: هي أول ما يُستنبطُ من البئر، ولذلك يقال: فلان جَيِّد القَرِيحة: يراد به استنباط العلم. ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ٨٣، تاج العروس ٧/ ٥١.

(٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣/ ١٠٧٩.

فوصيَّتي لطلَّابِ العِلمِ عامَّةً ألا يَنظُروا في عِلمِ الكلامِ، إلا إذا احْتِيجَ إلى الرَّدِّ في مسائلَ جدَّتْ لم يتعرَّضْ لها شَيخُ الإسلامِ وغيره من العلماء - فالمذاهبُ لم تنقرِضْ، ولكلٍّ قوم وارثٌ، وكلَّ يومٍ يظهرُ شخصٌ برأيٍ يُلحَقُ إمَّا برأيِ الجَهْمِيَّةِ أو برأيِ المُعْتَزِلَةِ أو غير ذلك.

ومن طلبة العلم غير المتأهلين من يتكايسُ ويزعُمُ أنَّ من دلائلِ قوَّةِ البَحثِ والباحثِ ردَّ كلِّ قولٍ إلى مصادرِه الأصليَّةِ، وأن هذا من بابِ التَّحقيقِ العِلميِّ.

وفي هذا خطرٌ عظيمٌ.

ولـمَّا أَتَى عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ، النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ، فَقَرَأَهُ عَلَيه غَضِبَ ﷺ وَقَالَ: «**أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ**»[1]؛ يعني: هل أنتَ بحاجةٍ إلى أنْ تنظُرَ في هذا؟ إذ لم يكُنْ أحدٌ يُروِّجُ للدِّيانةِ اليهوديَّةِ فيحتاجُ أنْ يُنظَرَ في كُتبِهم ليرُدَّ عليها خاصة مع وجودِ المعصومِ المؤيَّدِ بالوحيِ بين أيديهم، ومن ثَمَّ زجره النبي ﷺ.

والسَّخاويُّ له كِتابٌ أسماه «الأصلُ الأصيلُ في تحريمِ النَّظرِ في التَّوراةِ والإنجيلِ»[2]، ومقصودُه التَّوراةُ والإنجيلُ المحرَّفةُ التي بأيدي اليهودِ والنَّصارَى، فينبغي لطالبِ العِلمِ أن يكونَ على حذرٍ تامٍّ منَ النَّظرِ في كُتبِهم.

وقد ذَكَرَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللهُ في مجموعِ الفتاوَى سببَ تأليفِ هذا الكِتابِ فقالَ: «هذه كانَ سببُ كتابتِها أنَّه قَدِمَ علي من أرضِ واسطٍ أحدُ قضاةِ نواحِيها، يُقالُ له: رضيُّ الدِّينِ الواسطيُّ من أصحابِ الشَّافعيِّ، قَدِمَ علينا حاجًّا وكانَ من

---

(١) أخرجه أحمد (١٥١٥٦) ٢٣/ ٣٤٩، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٤٢١) ٥/ ٢١٣، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. قال الحافظ في الفتح ١٣/ ٣٣٤: ورجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفًا.

(٢) الأصل الأصيل في تحريم النظر في التوراة والإنجيل، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي الشافعي المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة. كشف الظنون ١/ ١٠٧.

أهلِ الخيرِ والدِّينِ، وشَكَا ما النَّاسُ فيه بتلكَ البلادِ في دَولةِ التَّتَرِ من غَلبَةِ الجَهلِ والظُّلمِ ودُروسِ الدِّينِ والعِلمِ، وسألني أنْ أكتُبَ له عقيدةً تكونُ عُمدةً له ولأهلِ بيتِه، فاستَعْفيتُ من ذلكَ، وقُلتُ: قد كتَبَ النَّاسُ عقائدَ متعددةً فخذْ ببعضِ عقائدِ أئمَّةِ السُّنَّةِ. فألحَّ في السُّؤالِ فقالَ: ما أُحِبُّ إلا عقيدةً تكتبُها أنتَ. فكتَبتُ له هذه العقيدةَ في مجلسي بعدَ العصرِ»[(١)].

والمؤلفُ: هو شيخُ الإسلامِ أبو العباسِ أحمدُ بنُ عبدِ الحَلِيْم بنِ عبدِ السلامِ ابنِ تِيميةَ الحرَّانيُّ، المولودُ سنةَ إحدى وستينَ وسِتمائةٍ، المُتَوفَّى سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وسَبعمائةٍ، حاملُ رايةِ السُّنَّةِ، ومجدِّدُ هذا الدينِ على رأسِ المائةِ الثامنةِ، صاحبُ المواقفِ المحمودةِ المشهورةِ مما لا يستطيعُ أحدٌ جمعَه بمفردِه، وأُلِّفَ في حياتِه العلميَّةِ والعمليَّةِ، واختياراتِه، وفتاواه الكتبُ المُطوَّلَةُ والمختصرةُ، ولسنا بحاجةٍ إلى الإفاضةِ في ذكرِ مآثرِه وما تميَّزَ به من علمٍ وعملٍ، وإحاطتِه بمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ وأقاويلِ الناسِ وفرقِهم ومذاهبِهم، فقد أحاطَ بها إحاطةً تامةً كما قال ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومن العجائب أنَّه بسِلاحِهم ... أرْدَاهُمُو تحت الحَضِيض الداني[(٢)]

وقد تناوَلَ النَّاسُ هذه العقيدةَ بالحِفظِ، والدَّرسِ، والإقراءِ، والشَّرحِ، وأكثرُ شُروحِها غيرُ مدوَّنةٍ لوضوحِها وسهولتِها عندَ المتقدمينَ فيَفهَمُها الطَّالبُ بمجرَّدِ قراءتِها على الشَّيخِ، وما من عالِمٍ في هذه البلادِ وغيرِها إلا وقد درَّس العقيدةَ الواسِطِيَّةَ، وأملى على طلابِه شرحًا، فظهرت شروحُها المدوَّنةُ عندَ المتأخرينَ.

وقد شرَحَها الشَّيخُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ سَعديٍّ في «التنبيهات اللطيفة»، وشرَحَها وعلَّقَ عليها الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ مانعٍ، والشَّيخُ محمدُ بنُ خليلِ بنِ هرَّاسٍ وشرحه تحليليٌّ وإنْ كانَ مختَصَرًا، وشرَحَها أيضًا الشَّيخُ

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٤.

(٢) نونية ابن القيم (ص٢٣٢).

عبدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ رئيسُ محكمةِ التَّمييزِ سابقًا - رحمةُ اللهِ عليهم - في «التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية»، وشرحه تحليليٌّ موسَّعٌ مُتقَنٌ ومُحرَّرٌ، وشرَحَها أيضًا الشَّيخُ زيدُ بنُ فيَّاضٍ شَرْحًا موضوعيًّا موسَّعًا مستفيضًا، وطريقتُه فيه أن يأتيَ إلى المقطَعِ منَ الواسطيَّةِ فيَنقُلُ عنِ شَيخِ الإسلامِ وابنِ القيم وغيرهما من كُتبِهم ما يتعلق بهذا المقطع بإفاضةٍ، وشرَحَها الشَّيخُ عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ السَّلمانُ في: «الكواشفِ الجليَّةِ»، و«الأسئلةِ والأجوبةِ على العقيدةِ الواسطيَّةِ»، وشرَحَها الشَّيخُ محمدُ بنُ صالحِ بنِ عُثَيمينٍ، وشرَحَها الشَّيخُ صالحُ الفوزانُ، وشرَحَها عددٌ كبيرٌ منَ المشايخِ، وشرحها الشَّيخُ محمدُ بنُ إبراهيمَ مِرارًا، والشَّيخُ عبدُ اللهِ بنُ حمُيدٍ، والشَّيخُ عبدُ العزيز بنُ بازٍ - رحمةُ اللهِ على الجميعِ - وبعضُ هذه الشروحِ مدوَّنٌ وبعضُها غيرُ مدوَّنٍ.

وقد اقترحَ بعضُ المُدرِّسينَ في المعاهد العلمية إعادَةَ ترتيبِ الكتابِ؛ بحيثُ يُجمعُ الدَّليلُ منَ الكِتابِ والسُّنةِ على الصفة الواحدة في موضعٍ واحدٍ بدلًا من أنْ يَتشتَّتَ الطَّالبُ فيقرَأَ في الأدلَّةِ منَ الكِتابِ ثمَّ يَنتقِلَ إلى الأدلَّةِ منَ السُّنةِ. ولكن كُتبُ أهلِ العِلمِ ينبغي ألَّا يُتعرَّضَ لها بتغييرٍ أبدًا، ومن أرادَ أن يجعَلَ لنفسِه تهذيبًا خاصًّا به فله ذلك، أمَّا كُتبُ أهلِ العِلم التي أُلِّفَتْ على طريقةٍ معيَّنةٍ، وبنوايا - نحسبُها والعِلمُ عندَ اللهِ جلَّ وعلا - خالصةً، وكُتِبَ لها القَبولُ والانتشارُ، فإنها إذا تعرضتْ للتغييرِ ذهبت ميزتُها وقيمتُها، وذهب رونقُها، والكِتابُ الذي يُعرَّضُ لمثلِ هذا التَّغييرِ والتَّبديلِ، والتقديم والتأخيرِ، قد يُعْرَضُ عنه، ويؤُولُ به الأمرُ في النهايةِ للإلغاءِ؛ لأنَّه لا يَلبَثُ أنْ يأتي مَن يَقترِحُ اقتراحًا آخرَ، وهكذا. والعِلمُ دِينٌ فلتنظرْ عمَّن تأخذُه، فلا يُسَوَّى كِتابٌ أَلَّفَه شَيخُ الإسلامِ وبَقِيَ كما كَتَبَه بكِتابٍ لمدرِّسٍ من المُدرِّسينَ قدَّمَ فيه وأخَّرَ، وزادَ ونقَصَ.

وعلى جميعِ المسلمينَ أن يُعْنَوا بمعتقَدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فأما عامَّتُهم فيجبُ عليهِم أن يُؤمِنُوا بأن اللهَ ﷻ واحدٌ في ربوبيتِه وفي أُلوهِيَّتِه، لا يجوزُ أن يُصْرَفَ شيءٌ مما يَسْتَحِقُّه لأحدٍ غيرِه، وأنه موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ،



وأن له الأسماءَ الحسنى والصِّفاتِ العُلا، إلى غيرِ ذلك من الأمورِ العامةِ الإجماليةِ، ولا يُكَلَّفُونَ بمعرفةِ التفصيلاتِ؛ لأن هذا من شأنِ أهلِ العلمِ، وتفصيلاتُ هذا العلمِ يَعْسُرُ فهمُها على كثيرٍ من الناسِ، لا سيَّما من لم يكُنْ له يدٌ في هذا البابِ، ولذا اقتصَرَ النبيُّ ﷺ لما سأَلَ الجاريةَ المرادُ عتقُها على ما يتميز به المسلم عن غيره فقال لها: «**أينَ اللهُ؟**» قالت: في السماءِ. قال: «**مَن أنا؟**» قالت: أنت رسولُ اللهِ[(١)]. فهذا الإجمالُ يكفي مع النطقِ بالشهادتَيْنِ، ولا يكونُ المرءُ مسلمًا إلا بالنُّطق بالشهادتين، ولو اعتَقَدَ الاعتقادَ الجازمَ في قلبِه، فلا يكفي حتى يَنْطِقَ، لقول النبي ﷺ: «**أُمِرْتُ أن أُقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إلهَ إلا اللهُ**»[(٢)]، فلا بدَّ من القولِ. أما أن يُقِرَّ بالإيمانِ في قلبِه ويُضْمِرَ الاعتقادَ الصحيحَ في نفسِه من غيرِ نطقٍ فهذا لا يَكْفي في أحكامِ الدنيا، ومنهم مَن يُطْرِدُه فيقولُ: إن مثلَ هذا لا يَنْفَعُ حتى في الآخرة؛ لأن النطقَ شرطٌ؛ فالإيمان: قولٌ باللسانِ، واعتقادٌ بالجَنانِ وعملٌ بالأركانِ[(٣)].

أما المتعلمونَ وطلابُ العلمِ فيجبُ أن يُؤَصِّلوا أنفسَهم، لا سيَّما في هذا البابِ المُتعلِّقِ بأشرفِ العلومِ وهو توحيدُ اللهِ - جلَّ وعلا -، الذي شَهِدَ به لنفسِه، وأَشْهَدَ عليه ملائكتَه وخواصَّ خلقِه من أهلِ العلمِ، وأن يتعلموا ذلك تفصيلًا، بمراجعةِ كتبِ أهلِ العلمِ المُسْتَنِدةِ على الكتابِ والسُّنةِ وأقوالِ سلفِ الأمةِ.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ١/ ٣٨١ (٥٣٧/ ٣٣)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة ١/ ٣٠٧ (٩٣٠)، والنسائي في المجتبى، كتاب الصلاة، باب الكلام في الصلاة ٣/ ١٩ (١٢١٧)، وأحمد ٣٩/ ١٧٥ (٢٣٧٦٢)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾ (٢٥) ١/ ١٤، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٢/ ٣٦) ١/ ٥٣.

(٣) ينظر: الإيمان لابن تيمية (ص١٣٧)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ٤١٦.



[شرحُ مقدمةِ المصنِّفِ]

قال المصنِّفُ: بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، الحمدُ للهِ الذي أرسَلَ رسولَه بالهدى ودينِ الحقِّ لِيظهرَه على الدينِ كلِّه وكفى باللهِ شهيدًا، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له إقرارًا به وتوحيدًا، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا مزيدًا.

الشرح

«بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ»: ابتدَأَ المؤلفُ بالبسملةِ وثَنَّى بالحمدَلَةِ اقتداءً بالقرآنِ الكريمِ، وتأسيًا بصَنيعِه ﷺ في رسائلِه، وفي خطبِه؛ لأن هذه المقدمةَ بمثابةِ الخطبةِ، وبعضُهم يَنُصُّ عليها فيقولُ: خطبةُ الكتابِ. وجاء في الحديثِ: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه ببسمِ اللهِ فهو أَقْطَعُ**»[(1)].

وفي روايةٍ: «**بحمدِ اللهِ فهو أقطَعُ**»[(2)]. المقصودُ: أن الحديثَ جاء

(1) أخرجه أحمد (٨٧١٢) ١٤/ ٣٢٩ وفيه: «بذكر الله»، بدلًا من: «ببسم الله»، والخطيب البغدادي في الجامع (١٢١٠) ٢/ ٦٩، ٧٠، وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الزيلعي في تخريجه لأحاديث الكشاف ١/ ٢٤: «في إسناده قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري وفيه مقال، قال الحاكم في مستدركه في أواخر الصلاة: وقد استشهد مسلم رحمه الله بِقُرَّة بن عبد الرحمن في موضعين من صحيحه».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/ ١١٦ (٢٧٢١٩)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٢٨) ٦/١٢٧، والدارقطني في سننه ١/ ٢٢٩، وابن حبان في صحيحه (١، ٢) ١/ ١٧٣، ١٧٤، =

بألفاظٍ ومن طرقٍ متعددةٍ أقواها لفظُ الحمدِ: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بحمدِ اللهِ**»، وحسَّنه بعضُ العلماءِ[(١)]؛ كابنِ الصلاحِ[(٢)]، والنوويِّ[(٣)] وغيرهما، وحكَمَ جمهورُ العلماءِ على جميعِ ألفاظِه وطرُقِه بالضعفِ[(٤)]، فلفظُ (الحمدِ) مُضَعَّفٌ عندَ الأكثرِ، وما دونَه من بابِ أَوْلَى، والشيخُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حكَمَ على جميعِ ألفاظِ الحديثِ وطرقِه بالضعفِ[(٥)].

لكن إذا جَزَمْنا بأن جميعَ طرقِ وألفاظِ هذا الحديثِ ضعيفةٌ، فليس معنى هذا أنه لا يُشرَعُ البدءُ بالبسملةِ والحمدلةِ؛ فالنبيُّ ﷺ كان يَبْدَأُ رسائلَه بالبسملةِ[(٦)]، وفي خطبِه يَبْدَأُ بالحمدلةِ[(٧)]، والقرآنُ جمَعَ بينَهما.

= وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٥ - ١٦، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الدارقطني: «تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة ليس بقوي في الحديث، ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ، ولا يصح الحديث، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب».

(١) حسَّنه ابنُ الصلاح في شرح مشكل الوسيط ١/ ٥، والعجلوني في كشف الخفاء (١٩٦٤) ٢/ ١١٩. وينظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١/ ٤٢، ٤٣، والأذكار له أيضًا (ص١١٢).

(٢) هو: عثمان بن عبد الرحمٰن بن موسى الكردي الشهرزوري، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح، أحد أئمة المسلمين علمًا ودينًا، صنف «مقدمة ابن الصلاح»، و«أدب المفتي والمستفتي»، وغيرها، وتوفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، والوافي بالوفيات ٢٠/ ٢٦، وطبقات الشافعية ٨/ ٣٢٦.

(٣) هو: يحيى بن شرف بن مري، محيي الدين أبو زكريا النووي، كان إمامًا بارعًا حافظًا متقنًا، وكان شديد الورع والزهد، من مصنفاته: «المنهاج شرح صحيح مسلم»، و«المجموع شرح المهذب للشيرازي»، و«رياض الصالحين» وغيرها، توفي سنة (٦٧٦هـ). طبقات الشافعية ٨/ ٣٩٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥١٣).

(٤) ينظر: سنن الدارقطني ١/ ٢٢٩، والإرشاد لأبي يعلى القزويني ١/ ٤٤٨.

(٥) إرواء الغليل للألباني ١/ ٢٩. وقال: «والصحيح عنه مرسلًا كما تقدم عن الدارقطني وغيره».

(٦) صحيح البخاري، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧) ١/ ٨.

(٧) صحيح مسلم. كتاب العتق، باب: إنَّما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤) ١/ ١١٤٢.



والابتداءُ بـ(بسمِ اللهِ) هنا حقيقيٌّ؛ لأن (بسمِ اللهِ) لم يتقدَّمْها شيءٌ من الكلامِ، والابتداء بالحمدلةِ إضافيٌّ؛ لأنها بالنسبةِ للبسملةِ متأخرةٌ وبالنسبةِ لما يليها من الكلامِ متقدِّمةٌ(١).

ونظيرُ ذلك الأوَّليَّةُ المذكورةُ في صلاةِ الكسوفِ في كلِّ ركعةٍ فالقيام الأولُ أطولُها حقيقةً والثاني هو الأولُ بالنسبةِ للثالثِ فأوليتُه نسبيَّةٌ إضافيةٌ، والثالثُ هو الأولُ بالنسبةِ للرابعِ فأوليَّتُه إضافية نسبيَّةٌ.

والباءُ في البسملة للتبرُّكِ أو للاستعانةِ، والاسمُ المجرورُ بالباءِ من السِّمَةِ وهي العلامةُ، كما يقولُ الكوفيُّون، أو من السُّمُوِّ - وهو العلوُّ والارتفاعُ - كما يقولُ البصريُّون(٢). وجيء به للتفريقِ بينَ التبرُّكِ والقسم كما يقول بعض أهل العلم؛ لأنا لو لم نَقُلْ: (بسمِ اللهِ)، وقلنا: (باللهِ)، لاشتَبَه الأمرُ، فدُفعَ الإشكالُ بإقحامِ الاسمِ.

والجارُّ والمجرورُ «بسمِ اللهِ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ يقَدَّرُ فعلًا متأخرًا؛ ليَدلَّ على الحصرِ، فإذا قلتَ: (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ أقرأُ)؛ يعني: لا باسم غيرِه، فقُدِّم المعمولُ على العاملِ ليدلَّ على الحصرِ كما في قولِه ﷻ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ويُقَدَّرُ فعلًا؛ للدِّلالَةِ على التجدُّدِ والتكَرُّرِ، ويقدر خاصًّا؛ لأن الخاصَّ أدَلُّ على المقصودِ من العامِّ، فلو قلتَ: (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ أبدَأُ)، فإن السامعَ لا يهتدي إلى أيِّ شيءٍ تبتدِئُ به، أبِالقراءةِ، أم بالكتابةِ، أم بالأكلِ، أم بغيرِ ذلك؟ لكن إذا قلتَ: (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ أقرَأُ)، عُرِفَ أنك تريدُ أنَ تقرَأَ.

---

(١) ينظر: عمدة القاري ١/١٢، والتعريفات للجرجاني (ص٧).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمٰن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري ١/٦.

ولفظُ الجلالةِ «الله» علَمٌ على الذاتِ الإلهيَّةِ، لم يُسَمَّ به غيره - جلَّ وعلا -. قال سيبوَيْهِ[1]: وهذا اللفظُ هو أعرفُ المعارفِ على الإطلاقِ[2]، وهذا محلُّ إجماعٍ[3].

ويُذكَرُ في بعضِ كتبِ أهلِ العلمِ من الشروحِ والحواشي أن سيبوَيْهِ رُؤِيَ في المنامِ وسُئِلَ: ماذا فعَلَ اللهُ بك؟ قال: غفَرَ لي. قيل: بماذا؟ قال: لأني قلتُ: «الله أعرفُ المعارفِ»[4].

و«الرحمٰن» لم يُسَمَّ به إلا على طريقِ المعاندةِ مع الإضافةِ، كما قالوا عن مُسَيْلِمَةَ[5] إنه رحمانُ اليمامةِ[6]، وأما ما عداه فلا يُسمَّى به، ولا يُطْلَقُ لفظُ (الرحمنِ) بهذه الصيغةِ إلا على اللهِ - جلَّ وعلا -، ولم يَتَسَمَّ به أحدٌ

---

(١) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثمَّ البصري، إمام النحو، حجة العرب، وقال العيشي: «كنا نجلس مع سيبويه في المسجد، وكان شابًّا جميلًا، نظيفًا، قد تعلق من كل علم بسبب، وضرب بسهم في كل أدب مع حداثة سنه». وقيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة. قيل: مات سنة ثمانين ومائة، وهو أصح. وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٠٦.

(٣) قال السيوطي: «اختلف في أعرف المعارف فمذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها». وقال أيضًا: «ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع. وقال ابن مالك: أعرف المعارف ضمير المتكلم». همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٢٠. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ١٥٩.

(٤) القول في همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٠٦، والقصة ذكرها السمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٢٤.

(٥) هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة، وعرف في الجاهلية برحمان اليمامة، وسماه النبي ﷺ: مسيلمة الكذاب. ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ، جيَّش له أبو بكر الصديق رضي الله عنه جيشًا بقيادة خالد بن الوليد فقضى عليه سنة (١٢هـ). ينظر: الروض الأنف للسهيلي ٤/ ٣٥٤، والبداية والنهاية لابن كثير ٧/ ٢٥٦، والأعلام للزركلي ٧/ ٢٢٦.

(٦) السيرة النبوية لابن كثير ٤/ ٩٥.

ألبتةَ، وهذا الاسمُ من الأسماءِ الحسنى وإن كان علمًا على اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلا أنه يأتي تابعًا للفظِ الجلالةِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهنا يقولُ: (بسم اللهِ الرحمنِ). وأما لفظُ الجلالةِ فلم يأتِ تابعًا كما قرَّرَ ذلك ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١) إلا ما جاء في أولِ سورةِ إبراهيمَ: ﴿صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، لكنَّ الأصلَ أن الاسمَ العلَمَ المتبوعَ هو لفظُ الجلالةِ، وهو من الأسماءِ الحسنى، ومعدودٌ من التسعةِ والتسعين التي ورد فضلُها في الحديثِ الصحيحِ: «**إن لله تسعةً وتسعين اسمًا مائةً إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة**»(٢)، فالذاتُ الإلهية المسمَّاةُ بهذا الاسمِ (الله) لها تسعٌ وتسعون اسمًا بما فيها لفظُ الجلالةِ، كما يقولُ جمعٌ من أهلِ العلمِ.

فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي خلَقَ المخلوقاتِ لا يمكِنُ أن يجهلَه أحدٌ، وتوحيدُ الربوبيَّةِ - الذي منه الإقرارُ بالخلْقِ - متفقٌ عليه بينَ المشركين والمسلمين، وما جحَدَه مَن جحَدَه إلا عنادًا مع استيقانِ نفسِه، فالجميعُ مُعترفون باللهِ - جلَّ وعلا - سواءً نطقوا بهذا اللفظِ أو بما يرادِفُه من اللغاتِ الأخرى فهو أعرفُ المعارفِ.

ومنهم مَن يقولُ: إنه مشتَقٌّ من الألوهيَّةِ والألوهةِ التي هي المصدرُ، يُقالُ: أَلِهَ يَأْلَهُ إلهةً وأُلوهةً وأُلوهيَّةً إذا تَعَبَّدَ؛ فاللهُ - جلَّ وعلا - هو المألوهُ؛ أي: المعبودُ الذي تَأْلَهُه القلوبُ. وقيل: من الولَهِ وهو الحيرةُ، فهو الذي

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد ١/ ٢٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم، وإذا قال: مائة إلا واحدة أو ثنتين (٢٧٣٦) ٣/١٩٨، وفي (٦٤١٠، ٧٣٩٢)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٦/٢٦٧٧) ٤/ ٢٠٦٣، والترمذي، أبواب الدعوات، باب (٣٥٠٦) ٥/ ٤١٠، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ (٣٨٦٠) ٢/ ١٢٦٩، وفي (٣٨٦١)، وأحمد (٧٦٢٣) ١٣/ ٦١ من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



تحتارُ فيه العقولُ[1].

وأنكَرَ جمعٌ من أهلِ العلمِ[2] أن يكونَ لفظُ الجلالةِ مشتقًّا؛ لأن المشتَقَّ لا بد له من أصلٍ يُشْتَقُّ منه، والأصلُ أن الأصلَ مُتَقَدِّمٌ على ما اشتُقَّ منه، ولم يَتَقَدَّمْ على هذا اللفظِ شيءٌ؛ لأن اللهَ - جلَّ وعلا - لا شيءَ قبلَه، كما في الحديث: «**أنت الأولُ فليس قبلَك شيءٌ**»[3]، لكن ليس معنى أنه مُشتَقٌّ أن يوجَدَ قبلَ الذاتِ الإلهيَّةِ شيءٌ؛ إنما هذا اللفظُ وِزانُه في لغةِ العربِ وِزانُ المشتقَّاتِ.

فـ«الرحمٰن» فَعْلانُ من الرحمةِ. و«الرحيم» فعيلٌ منها.

و«الرحمنُ» يتضمن الرحمةَ العامةَ الواسعةَ الشاملةَ، بدِلالةِ زيادةِ المعنى التي تضمنَتْها زيادةُ المبنى على «الرحيمِ».

و«الرحيم» بالمؤمنين خاصةً، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

والإجماعُ قائمٌ على أن البسملةَ بعضُ آيةٍ من سورةِ النملِ، وأنها ليست بآيةٍ في أولِ سورةِ التوبةِ[4]. وهل هي آيةٌ في أولِ كلِّ سورةٍ أو ليست بآية مطلقًا أو هي آيةٌ واحدةٌ نزلَتْ للفصلِ بينَ السُّورِ، مسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ أهلِ العلمِ

---

(١) تاج العروس ٣٦/ ٣٢٤، لسان العرب لابن منظور ١٣/ ٤٦٧.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم ١/ ٢٦، معارج القبول للحكمي ١/ ٦٦.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٢٧١٣/ ٦١) ٤/ ٢٠٨٤، وأبو داود، كتاب الأدب، باب ما يقول عند النوم (٥٠٥١) ٢/ ٧٣٢، والترمذي، كتاب الدعوات، باب منه (٣٤٠٠) ٥/ ٤٧٢، وفي (٣٤٨١)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ (٣٨٣١) ٢/ ١٢٥٩، وفي (٣٨٧٣)، وأحمد (٨٩٦٠) ١٤/ ٥٢٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وسيأتي أطول من هذا.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ١/ ٣١.



يطول الاستدلالُ لها وتحريرُ الخلافِ فيها[1].

وفي هذين الاسمين الكريمين العظيمين إثباتُ صفةِ الرحمةِ للهِ - جلَّ وعلا - والنصوصُ على ذلك كثيرةٌ جدًّا كما سيأتي، ومن ذلك ما جاءَ في سورةِ الفاتحةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣].

«**الحمدُ للهِ**»: (أل) جنسيَّةٌ، وهي من صيَغِ العُمومِ، فجميعُ أنواعِ المحامدِ للهِ ﷻ. ويُرجعُ في معرفةِ معاني (أل) إلى كتابِ «مغني اللبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ»[2] لابنِ هشامٍ[3]، وهو كتابٌ لا يَستغني عنه طالبُ علمٍ.

وأَوْلَى ما يقال في معنى الحمدِ ما ذكَرَه ابنُ القَيِّمِ في «الوابلِ الصيبِ»: أنه الإخبارُ عن اللهِ - جلَّ وعلا - بصفاتِ كمالِه سبحانه مع محبتِه والرضا به[4]. وأكثرُ العلماءِ يفسِّرونَ الحمدَ بأنه الثناءُ على المحمودِ بالصفاتِ الاختياريةِ لا بالصفاتِ الذاتيةِ[5]، وعلى هذا يشترِكُ الحمدُ مع المدحِ، وتعريف الحمد بالثناء فيه نظر، إذ الصحيحُ في الثناء أنه من التثنيةِ وهو تكريرُ المَحامِدِ شيئًا بعدَ شيءٍ[6]، وجاء في الحديثِ الصحيحِ: «**قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبينَ عبدي نصفَيْنِ، ولعبدي ما سألَ، فإذا قال العبدُ: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.**

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري ١/ ٢٧٠ - ٢٧١، تفسير ابن كثير ١/ ٣١.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٣١٠.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل، العلامة المشهور. ولد سنة ٧٠٨هـ وتوفي سنة ٧٦١هـ. الدرر الكامنة لابن حجر ٣/ ٣، بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٦٨.

(٤) الوابل الصيب لابن قيم الجوزية (ص١١٧).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ١/ ٢٧٧، شرح المشكاة ٢/ ٤١٣، وينظر: تفسير ابن كثير ١/ ١٢٨.

(٦) الوابل الصيب لابن قيم الجوزية (ص٨٨).

قال اللهُ: حَمِدَني عبدي. وإذا قال: الرحمنُ الرحيمُ. قال: أثنى عليَّ عبدي»[(١)].

فدلَّ على أن الحمدَ غيرُ الثناءِ.

وهناك شيء ثالث يذكره العلماء عند كلامهم على الحمد وهو الشكرُ، فإن الشكر من أجلِّ العباداتِ وحقيقته استعمالُ النِّعمِ فيما يُرْضِي اللهَ - جلَّ وعلا -. والنعمُ عمومًا إذا لم تُسْتَعْمَلْ فيما خُلِقَتْ له مما يُرْضِي اللهَ - جلَّ وعلا - انقلَبَتْ نِقمًا، فعلى الإنسانِ أن يَسْتَمِرَّ شاكرًا للهِ ﷻ.

ويلاحظ في الشكر التسلسلُ؛ لأنه يكونُ في مقابلةِ نعمةٍ، فإذا أنعَمَ اللهُ عليك وشكَرْتَه، فتوفيقُك لهذا الشكرِ نعمةٌ تحتاجُ إلى شكرٍ، وشكرُ النعمةِ الثانيةِ توفيقٌ من اللهِ - جلَّ وعلا - وهو نعمةٌ تحتاجُ إلى شكرٍ، وهكذا فلا مانعَ من التسلسلِ في هذا الأمر.

«الذي أرسَلَ رسُولَه»: الرسولُ المرادُ به محمدٌ ﷺ. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨].

ويُعَرِّفُ الجمهورُ الرسولَ بأنه: إنسانٌ ذكَرٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وأُمِرَ بتبليغِه. فإن أُوحِيَ إليه ولم يُؤمَرْ بالتبليغِ فنَبِيٌّ[(٢)]، وعلى هذا فكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليس العكسُ[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٣٩٥/ ٣٨ - ٤٠)، ١/ ٢٦٩، ٢٩٧، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (٨٢١) ١/ ٢١٦، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب (٢٩٥٣) ٥/ ٢٠١، والنسائي في المجتبى، كتاب الافتتاح، باب ترك قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في فاتحة الكتاب (٩٠٨) ٢/ ٤٧٣، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب ثواب القرآن (٣٧٨٤) ٢/ ١٢٤٣، ومالك في الموطأ (١٨٨) ١/ ٨٤، وأحمد (٧٢٩١) ١٢/ ٢٣٩.

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/ ١٠، وحاشية البجيرمي على الخطيب ١/ ٤٠، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١/ ٣٤.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٧/ ١٠.



وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: الرسولُ الذي يأتي بشرعٍ جديدٍ، والنبيُّ الذي يأتي مكمِّلًا ومتمِّمًا لشرعٍ قبلَه[1].

ويَرِدُ على كلامِ شيخِ الإسلامِ أن آدم نبي ومع ذلك لم يأت متممًا لشرع من قبله لأنه أول الأنبياء، وهو ليس برسول؛ لأن أول الرسل نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ويَرِدُ عليه أيضًا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد جاء مكمِّلًا لشريعةِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو رسولٌ.

«بالهدى ودينِ الحقِّ»: «الهدى»: العلمُ النافعُ، و«دين الحق»: العملُ الصالحُ، وما يُطلَبُ لتحقيقِ العبوديةِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والهدفُ من خلقِ الجنِّ والإنسِ لا يَخْرجُ عن علمٍ نافعٍ وعملٍ صالحٍ.

«ليُظهرَه على الدينِ كلِّه»: الظهورُ والإظهارُ هو العلوُّ، ومنه ظهرُ الدابةِ - وهو أعلاها -، وظهرُ الأرضِ[2]، والمعنى: ليُعلِيَ شأنَه على سائرِ الأديانِ التي على وجهِ الأرضِ. و«كلُّ» تأكيدٌ. و«الدينُ» لفظُه مفردٌ والمرادُ به شيءٌ واحدٌ، ولا يُؤَكَّدُ إلا ما له أجزاءٌ وأبعاضٌ يمكنُ أن يأتيَ شيءٌ منها ويَتخلَّفَ شيءٌ، لكن (أل) هنا جنسيةٌ، فالدينُ المرادُ به جميعُ الأديانِ، فاللهُ - جلَّ وعلا - أرسَلَ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليظهِرَه ويُظهرَ ما جاءَ به على جميعِ الأديانِ ولذا أكَّدَ بقولِه: «كلِّه».

«وكفى بالله شهيدًا»: تكفي شهادةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لنبيِّه على صدقِه، الشهادةُ القوليَّةُ، والفعليَّةُ بالتأييدِ والنصرِ والتمكينِ والمعجزاتِ الظاهرةِ والباهرةِ.

و«شهيدًا» تمييزٌ محولٌ عن الفاعليَّةِ أو المفعوليَّةِ، والفاعليَّةُ الأصلُ؛ أي: كفى شهادةُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له.

---

(١) هكذا يظهر من كلام لشيخ الإسلام في كتابه النُّبوات ٢/ ٧١٤، وذكر في موضع آخر من الكتاب نفسه ٢/ ٧١٨ أنَّه ليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة.

(٢) الظهر: ما غلظ من الأرض وارتفع. تاج العروس ١٢/ ٤٨١.



«وأشـهـدُ أن لا إلـهَ إلا اللهُ وحـدَه لا شـريـكَ لـه»: «أشـهـدُ»؛ أي: أقِـرُّ وأعترِفُ وأعتقِدُ اعتقادًا جازمًا أنه لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له؛ أي: لا إلهَ معبودٌ بحقٍّ إلا اللهُ، وإلا فالآلهةُ التي تُعْبَدُ من دونِ اللهِ موجودةٌ، وقد نَطَقَ بوجودِها القرآنُ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فالمقدَّرُ (معبودٌ بحقٍّ) وبهذا القيد تَخْرُجُ جميعُ المعبوداتِ، إلا اللهَ - جلَّ وعلا -.

«وحدَه» توكيدٌ للإثباتِ، وتعرَبُ حالًا. «وحد» مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، فيكون التقدير: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ منفردًا بالألوهيةِ.

«لا شريكَ له»: نفيٌ للشريكِ، وهذا هو عينُ التوحيدِ، فقوله: «وحدَه» تأكيدٌ للإثباتِ، وقوله: «لا شريكَ له» تأكيدٌ للنفيِ المُصَدَّرِ به كلمةُ التوحيدِ، فـ(لا إلهَ) يعني: (لا شريكَ له)، وهذا هو الاعترافُ بالتوحيدِ، والإقرارُ به، ولذا جاء في حديثِ جابرٍ رضي الله عنه في صفةِ حجِّ النبيِّ ﷺ: فأهلَّ بالتوحيدِ: «لبيك اللَّهُمَّ لبيك، لبيكَ لا شريكَ لك لبيكَ، إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك»[(١)]؛ ليَنْقُضَ ما كان عليه أهلُ الجاهليةِ الذين يُلَبُّونَ بالشِّركِ فيقولون: «إلا شريكًا هو لك، تَمْلِكُه وما مَلَك»، فقوله: «لا شريكَ له» هو مقتضى التوحيد.

وقد جاء بالفعلِ «أشهدُ» وليس (أقِرُّ) أو (أعتَرِفُ) أو (أجزِمُ)؛ لأنه مأخوذٌ من الشُّهودِ وهو من المشاهدةِ، والشَّهادةُ منه أيضًا، فكأنَّ هذا الاعتقادَ كالعَيانِ المشاهَدِ، وذلك أنّ المتلقَى من الأخبارِ الصحيحةِ القطعيةِ ينزَّل منزلةَ المُشَاهَدِ المرئيِّ عَيانًا، ولذا جاء في قولِ اللهِ سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨) ٢/ ٨٨٦، وأبو داود، كتاب الحج، باب صفة حجة النبي ﷺ (١٩٠٥) ١/ ٥٨٥، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ (٣٠٧٤) ٢/ ١٠٢٢، وأحمد (١٤٤٤٠) ٢٢/ ٣٢٥.

رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، فهو ﷺ لم ير لكن لما بلغَه الخبرُ بطريقٍ لا امتراءَ فيه ولا شكَّ عبَّر عنه بما يُعَبَّرُ به عن المرئيِّ، فكان كالمُشاهَدِ في القطعيَّةِ، وهنا الشهادةُ كالمُشاهَدِ في القطعيَّةِ التي لا يجامعها أدنى شكٍّ ولا ترددٍ.

«**إقرارًا به**»: «إقرارًا» توكيدٌ معنويٌّ لـ(أشهدُ)، وهو: مفعولٌ مطلقٌ.

«**توحيدًا**»: أي: إفرادًا له بجميعِ أنواعِ التوحيدِ التي هي توحيدُ الربوبيةِ، وتوحيدُ الألوهيَّةِ، وتوحيدُ الأسماءِ والصفاتِ.

وتوحيدُ الربوبيةِ لم يجحَدْه من الخلقِ إلا القليلُ النادرُ، بل حتى هذا القليل يقِرُّ به في قرارَةِ نفسِه. وأما توحيدُ الألوهيَّةِ فقد خالفَ فيه الأكثرُ ممن يُقرُّ بتوحيدِ الربوبيةِ، فصرفوا بعضَ حقوقِ اللهِ ﷻ لغيرِه، وانتَشَرَ ذلك حتى فيمن يَنْتَسِبُ إلى دينِنا مِمَّن يُصَلِّي صلاتَنا، ويَذْبَحُ ذبيحتَنا، ثم بعدَ ذلك توحيدُ الأسماءِ والصفاتِ وهو موضوعُ هذه الرسالةِ.

«**وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه**»: مقتضى شهادةِ «أن محمدًا عبدُه ورسوله»: طاعتُه فيما أمَرَ، وتصديقُه فيما أخبَرَ، واجتنابُ ما عنه نهى وزجَرَ.

«**عبدُه ورسولُه**» قرَنَ المؤلف بينَ العبوديةِ والرسالةِ؛ لأن اللهَ ﷻ وصفَه في أشرفِ المواقفِ والمقامات بأنه عبدُه، والرسالةُ وظيفتُه ﷺ.

فبقوله: «عبده» يُبيِّنُ أنه عبدٌ مربوبٌ للهِ ﷻ لا يجوزُ أن يُصْرَفَ له شيءٌ من خصائصِ الربِّ ﷻ ليردَّ بذلك على الغُلاةِ، وبقوله: «رسوله» يُبيِّنُ أنه رسولٌ مرسلٌ من عند الله؛ ليردَّ بذلك على الجُفاةِ، ففي الجمعِ بينَ العبوديةِ والرسالةِ توسطٌ في الأمورِ، وهذا هو الذي وفَّقَ اللهُ له أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ فلم يَغْلوا في النبيِّ ﷺ، وامتثلوا قولَه ﷺ: «**لا تُطْروني كما أَطْرَتِ النصارى**



ابنَ مريمَ...»[(١)]، وقولَه ﷺ: «**إيَّاكم والغلوَّ...**»[(٢)]، ولم يجفوا في حقه ﷺ، بل حفظوا له حقه من غير غلوٍّ ولا جفاء.

«**صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وأصحابِه**[(٣)] **وسلم تسليمًا مزيدًا**»: جاءَ الأمرُ بالصلاةِ والسلام عليهِ في قولِه - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وهذا الأمرُ يتمُّ امتثالُه بقولِنا: «صلّى الله عليه وسلم»، وقد جمَعَ المؤلفُ بينَ الصلاةِ والسلامِ امتثالًا للأمرِ؛ لأن الأمرَ قد ورد بهما معًا، ولا يتمُّ الامتثالُ إلا بالجمعِ بينَهما، فمَن أفرَدَ الصلاةَ فقال: «صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه»، وتركَ السلامَ - كما حصلَ من الإمامِ مسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)] وغيرِه من أهلِ العلمِ - لم يتمَّ امتثالُه للأمرِ، ولعلَّه ذهولٌ ونسيانٌ من غيرِ قصدٍ. ويُقالُ مثلُ هذا فيمَن أفرَدَ السلامَ، فقال: «عليه السلام». وقد استدرَك النوويُّ على مسلمٍ في شرحه للصحيحِ، وأطلَقَ الكراهةَ على إفرادِ الصلاةِ عن السلامِ والعكسِ[(٥)]، مع أن الحافظَ ابنَ حجرٍ خصَّ الكراهةَ بمَن كان ديدنُه

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ (٣٤٤٥) ٤/١٦٧، وأحمد (١٥٤، ١٦٤، ٣٣١) ١/٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٤١٤، ٤١٥ من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب المناسك، باب التقاط الحصى (٣٠٥٧) ٥/٢٦٨، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي (٣٠٢٩) ٢/١٠٠٨، وأحمد (١٨٥١، ٣٢٤٨) ٣/ ٣٥٠، ٥/٢٩٨ من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٣/٢٧٨: صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق أبي العالية عن ابن عباس.

(٣) كما في أكثر النسخ حيث جاء فيها «وأصحابه».

(٤) حيث قال في مقدمة صحيحه ١/٣: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على محمد خاتم النبيين.

(٥) قال النووي: «ثم إنه ينكر على مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم، وقد أمرنا الله تعالى بهما جميعًا فقال تعالى: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ =

ذلك[(١)]، بحيثُ يُصلِّي دائمًا ولا يُسَلِّمُ، أو يُسَلِّمُ دائمًا ولا يُصلِّي، وهنا لا شكَّ أن الكراهةَ متجهةٌ.

وصلاةُ اللهِ على نبيِّه: ثناؤُه عليه عندَ الملائكةِ، وصلاةُ الملائكةِ: الدعاءُ، وعلَّقَه الإمامُ البخاريُّ بصيغةِ الجزمِ عن أبي العالِيَةِ[(٢)]، وجاء عند الترمذيِّ عن سفيانَ الثوريِّ وغيرِ واحدٍ من أهلِ العلمِ، قالوا: «صلاةُ الربِّ الرحمةُ، وصلاةُ الملائكةِ الاستغفارُ»[(٣)]، لكنَّ مُقتضَى عطفِ الرحمةِ على الصلاةِ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة: ١٥٧] المغايرةُ، فالراجحُ في صلاةِ اللهِ ﷻ أنها ثناؤُه عليه عندَ الملائكةِ ولذا تقولُ: «محمدٌ ﷺ»، ولا تقولُ: «رحمه الله». وتقولُ: «أبو بكرٍ رضي الله عنه»، ولا تقولُ: «صلّى الله عليه وسلّم». فالنبيُّ خُصَّ بهذا اللفظِ امتثالًا للأمرِ، كما أنه لا يُقالُ: «محمدٌ عز وجل»، وإن كان عزيزًا جليلًا، وهذا ما درَجَ عليه أهلُ العلمِ من سلفِ الأمةِ إلى يومِنا هذا، فخَصُّوا التنزيهَ ولفظَ «عزَّ وجلَّ» باللهِ ﷻ، فلم يُطْلَقْ على غيرِه، وخصوا الصلاةَ والسلامَ بالنبيِّ وبسائرِ الأنبياءِ - عليهم الصلاة والسلام -، والترضِّي بالصحابةِ، والترحُّمَ بمَن بعدَهم.

«وعلى آلِه»: آلُه هم أتباعُه على دينِه، ويدُلُّ على أن الآلَ يُطلَقُ على الأتباعِ قوله ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فآلُه؛ يعني: أتباعَه، ولو لم يكونوا من أهلِه.

= فكان ينبغي أن يقول: وصلى الله وسلم على محمد». شرح النووي على مسلم ١/ ٤٤.

(١) ينظر: فتح الباري ١١/ ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ قبل (٤٧٩٧) ٦/ ١٢٠.

(٣) جامع الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ (عقب ٤٨٥) ٢/ ٣٥٥.



وقيل: آله ﷺ هم أزواجُه وذريتُه. وقد جاء ما يدلُّ على ذلك(١).

وقيل: هم مَن تَحرُمُ عليهِمُ الزكاةُ: وهم بنو هاشمٍ، وبنو المُطلِبِ(٢).

والآلُ أصلُها أهلٌ، ولذا تُصَغَّرُ على أُهَيْلٍ، ويرى بعضُ اللُّغويِّين أن أصلَها أَوْلٌ، ويُصغِّرونه على أُوَيْل، وليُراجَعْ لهذا «تهذيبُ اللغةِ»(٣) للأزهريِّ(٤)، و«الصِّحاحُ» للجوهريِّ(٥)، و«جلاءُ الأفهامِ في الصلاةِ والسلامِ على خيرِ الأنامِ» لابنِ القيِّمِ وهو من أنفسِ ما كُتِبَ في هذا البابِ، و«الصِّلاتُ والبُشَر في الصَّلاة على خير البَشَر»(٦) للفيروزَآبادي(٧)، وهو دونَه، و«القولُ

(١) من ذلك ما أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٣٣٦٩) ٤/ ١٤٦، عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: **«قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد»**. وينظر: جلاء الأفهام (ص٢١١).

(٢) ينظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص٢١٠).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٣١٥ - ٣١٦.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، أبو منصور، الأزهري الهروي اللغوي الشافعي. كان فقيهًا شافعي المذهب غلبت عليه اللغة فاشتهر بها، من مصنفاته: «تهذيب اللغة»، وكتاب «التفسير». مات سنة (٣٧٠هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٥، وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٤.

(٥) هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الجوهري الأتراري، إمام اللغة، مصنف كتاب «الصحاح»، له نظم حسن، ومقدمة في النحو. توفي سنة (٣٩٣هـ). دمية القصر لأبي الطيب الباخرزي ٣/ ١٤٩٠، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٠.

(٦) كتاب مشهور، طبع عدة مرات في مجلد واحد، وجاء في بعض مخطوطاته: «... في الصلاة على سيد البشر» وكذا سماه السخاوي، ذكر فيه مؤلفه ١٢٣ حديثًا في الصلاة على النبي، وشرح غريبها وبيَّن مسائلها، قال فيه السخاوي في القول البديع (ص٣٦٩): «هو كتاب نفيس، مع ما فيه من مناقشات في حكمه على الأحاديث، وأحاديث غريبة اللفظ بلا عزو، وغير ذلك مما يحسن الاعتناء بتحريره». اهـ.

(٧) هو: محمد بن يعقوب بن محمد أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي: من أئمة اللغة والأدب. أشهر كتبه: «القاموس المحيط»، و«المغانم المطابة في معالم =



البديعُ في الصلاةِ على الحبيبِ الشفيعِ» للسخاويِّ، وهو دونَهما، وفيه شيءٌ من الغُلوِّ، وهو كتاب مشهور متداول، مطبوع عدة طبعات، استفاد مؤلفه من كثير من الكتب السابقة في هذا الباب لا سيما كتاب ابن القيم، ولخص فوائدها وزاد عليها.

«وأصحابِه»: الصحبُ والأصحابُ جمعُ صاحبٍ؛ كرَكْبٍ جمعُ راكبٍ. والصاحبُ مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمنًا به وماتَ على ذلك ولو تخلَّلَ ذلك ردةٌ[(١)].

وجمعَ بينَ الآلِ والصحْبِ - كما سيأتي في نهايةِ هذه الرسالةِ -؛ لأن مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ تَولِّي الآلِ والأصحابِ جميعًا خلافًا لمَن يَتولَّى الآلَ دونَ الأصحابِ والعكسُ، فالرافضةُ يَتولَّوْن الآلَ ويُكفِّرون الأصحابَ إلا القليلَ، والنواصبُ[(٢)] على الضدِّ من ذلك، حتى صارَ الاقتصارُ على الآلِ شعارًا لبعضِ الطوائفِ، والاقتصارُ على الصحبِ شعارًا لآخرين، وأهلُ السُّنَّةِ مُوفَّقون للتوسُّطِ بينَ المذهبَيْنِ، فالأَوْلَى الجمعُ بينَهما، وسيأتي بسطُ ذلك - إن شاءَ اللهُ تعالى -.

وبعضُ أهلِ العلمِ؛ كالصنعانيِّ[(٣)]، والشوكانيِّ[(٤)]، ومحمد صديق

= طابة»، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز». ينظر: البدر الطالع ٢/٢٨٠، والضوء اللامع ١٠/٧٩، وبغية الوعاة (ص١١٧).

(١) ينظر: تحقيق الرغبة للمؤلف (ص٣٩ - ٤٠).

(٢) النواصب: هم الخوارج الذين من أصولهم تكفير عثمان وعلي رضي الله عنهما ومن معهما، خرجوا على عليّ رضي الله عنه وانفصلوا عنه بالجملة وتبرّءوا منه. ينظر: مجموع الفتاوى ٤/٤٦٨، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٤/١٨٥.

(٣) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح، أبو إبراهيم الكحلاني الصنعاني، المعروف بالأمير، الملقب بمؤيد الدين ابن المتوكل على الله، قرأ الحديث على علماء صنعاء والمدينة، له تصانيف منها «سبل السلام»، و«اليواقيت في المواقيت»، وغيرهما، توفي بصنعاء سنة (١١٨٢هـ). ينظر: البدر الطالع للشوكاني ٢/١٣٣، والأعلام للزركلي ٦/١٣٨.

(٤) هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن، ولد بهجرة شوكان ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها، له مصنفات كثيرة أشهرها =

خان[1]، استشكلوا كونَ أغلبَ العلماءِ لا يذكرون الآلَ[2]، فلو استعرَضْنا كتبَ أهلِ العلمِ قاطبةً إلا ما ندَرَ نجِدُهم يقتصرون على قول: «صلّى الله عليه وسلّم»، مع أن الأصلَ في هذِهِ المسْألةِ حديث: **«عَرَفْنَا كيفَ نُسلِّمُ عليك، فكيف نصلِّي؟ قال: قولوا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ...»** الحديث[3] فهذا أمرٌ فكيفَ لا يصلون على الآلِ، وهم مأمورون بذلك؟!

والجوابُ عن ذلك: أن أهلَ العلمِ إنَّما يقتصرونَ على قولِ: «صلّى الله عليه وسلّم» امتثالًا للأمرِ في الآيةِ الكريمةِ، وامتثالُ الأمرِ في الآيةِ يتمُّ بقولِنا: «صلّى الله عليه وسلّم». وأمَّا كونُه ﷺ أمَرَنا أن نصلِّيَ على الآلِ، فأصلُ السؤالِ كان عن الآيةِ، والجوابُ كأنه بيانٌ للآيةِ، فقولُه: **«قولوا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ»** تفسيرٌ للعامِّ ببعضِ أفرادِه، وهذا لا يَقتضي التخصيصَ، وإنما نُصَّ عليه للاهتمامِ به، كما في تفسيرِه القوةَ بالرَّمْيِ في قوله - تعالى -: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال: ٦٠]، حيث قال ﷺ: **«ألا إن القوةَ الرَّمْيُ»**[4]، وليس معنى هذا أن المسلم لا يُعِدُّ من القوةِ إلا

= «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، و«فتح القدير»، و«إرشاد الفحول»، وغيرها، توفي سنة (١٢٥٠هـ). ينظر: البدر الطالع ٢/ ٢١٤، والأعلام للزركلي ٦/ ٢٩٨.

(١) هو: محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب، ولد في قنوج (بالهند) سنة ١٢٤٨هـ ونشأ بها، له نيف وستون مصنفًا بالعربية والفارسية والهندوسية. منها: «حسن الأسوة فيما ثبت عن الله ورسوله في النسوة»، و«أبجد العلوم»، و«فتح البيان في مقاصد القرآن»، توفي سنة ١٣٠٧هـ. الأعلام للزركلي ٦/ ١٦٧.

(٢) ينظر: سبل السلام ١/ ١٩٣، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني ٤/ ٢٠٣١، فتح البيان ١١/ ١٤١.

(٣) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٣٣٧٠) ٤/ ١٤٦، ومسلم كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (٤٠٦) ١/ ٣٠٥، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسبه =



الرمْيَ، بل هناك قوًى أخرى. وعلى هذا فنحنُ نُخَصِّصُ هذا اللفظَ بموضعِه في الصلاةِ، ولا يجوزُ زيادة الصحبِ في الصلاةِ أبدًا؛ لأن هذا لفظٌ مُتَعبَّدٌ به، ومأمورٌ به في موضعٍ مُعيَّنٍ، وأما امتثالُ الآيةِ فيتمُّ بقولِنا: «صلّى الله عليه وسلّم» وإذا أَرَدْنَا أن نضيفَ الآلَ لأن لهم حقًّا علينا، أضفنا الصحبَ كذلك؛ لأن لهم من الحقِّ ما هو أعظمُ من ذلك.

وأما الصنعاني فقد حَمَل هذا الصَّنِيعَ؛ يعني: حَذف (الآلَ) على أنَّ العلماء حَذَفُوها خوفًا من الأمراءِ والوُلاةِ[1].

وفي هذا القولِ اتهامٌ لأهلِ العلمِ والخلفاءِ الذين دُوِّنَتِ الكتبُ والمصنفاتُ في عهدِهم من الآلِ وكثير منهم من بني العباسِ.

وهنا مسألة أخرى، وهي: إفرادُ أحدٍ من الصحابةِ أو غيرِهم بالصلاةِ، نقول: إن جمهور أهلِ العلمِ لا يرون ذلك[2]، وعُرْفُهم العَمَليُّ جرى على أن الصلاةَ خاصةٌ بالنبيِّ ﷺ، وللصحابةِ الترضِّي، وقد صلى ﷺ على بعضِ أصحابِه، كما في قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ، صلِّ على آلِ أبي أَوْفَى**»[3]. فكان امتثالًا

= ٣/ ١٥٢٢ (١٦٧/١٩١٧)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الرمي ٢/ ١٦ (٢٥١٤)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنفال ٥/ ٢٧٠ (٣٠٨٣)، وابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله ٢/ ٩٤٠ (٢٨١٣)، وأحمد ٢٨/ ٦٤٢، ٦٤٣ (١٧٤٣٢)، من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه.

(١) ينظر: سبل السلام ١/ ١٩٣، قال هناك: «ومن هنا تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي، وكنت سئلت عنه قديمًا فأجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم رواتها وكأنهم حذفوها خطًّا تقية لما كان في الدولة الأموية من يكره ذكرهم، ثم استمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للأول، فلا وجه له وبسطت هذا الجواب في حواشي شرح العمدة بسطًا شافيًا». وينظر: التحبير لإيضاح معاني التيسير ٤/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص٤٦٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (١٤٩٧) ٢/ ١٢٩، وفي (٤١٦٦، ٦٣٣٢، ٦٣٥٩)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن =

للأمرِ في الآيةِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، لكن الجمهورَ على أن الصلاةَ خاصةٌ بالنبيِّ ﷺ.

«وسلَّمَ تسليمًا»: تسليمًا: هذا المصدرُ، واسمُ المصدرِ (سلامًا) مثلُ: كلّم تكليمًا وكلامًا.

«مَزيدًا»: يعني: زائدًا على ما نقولُه نحنُ، وعلى ما يقوله المؤمنون. والمزيدُ والزيادةُ والقدرُ الزائدُ كلُّها بمعنىً واحد، ويومُ الجمعةِ يومُ المزيدِ؛ لأن اللهَ سبحانه وتعالى يزيدُ فيه من نعيمِ أهلِ الجنةِ ما يزيدُ، والزيادةُ هي النظرُ إلى وجهِ اللهِ سبحانه وتعالى على ما سيأتي، واللهُ أعلمُ.



= أتى بصدقة (١٠٧٨/١٧٦) ٢/٧٥٦، ٧٥٧، وأبو داود في صحيحه، كتاب الزكاة، باب دعاء المصدق لأهل الصدقة (١٥٩٠) ١/٤٩٩، والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب ما صلاة الإمام على صاحب الصدقة (٢٤٥٩) ٥/٣١، وابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما يقال عند إخراج الزكاة (١٧٩٦) ١/٥٧٢، وأحمد (١٩١١) ٣١/٤٥٧ من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.



[اعتقاد الفرقة الناجية إجمالًا]

أما بعدُ: فهذا اعتقادُ الفِرقةِ الناجيةِ المنصورةِ إلى قيامِ الساعةِ؛ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو الإيمانُ باللهِ، وملائكتِه، وكتُبِه، ورسُلِه، والبعثِ بعدَ الموتِ، والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه.

الشرح

«أما بعدُ»: «أمَّا» حرفُ تفصيلٍ وشرطٍ، وهي مع ما بعدَها قائمةٌ مَقامَ الشرطِ، وجوابُها ما دخلت عليه الفاءُ: (أما بعدُ: فهذا).

وهذا اللفظُ (أما بعد) جاء عن النبيِّ ﷺ من أكثرَ من ثلاثين طريقًا؛ ولذا فالإتيانُ به في الخطبِ أو في الرسائلِ سُنَّةٌ. وكثيرٌ من الناسِ يَعتاضُ[1] بالواوِ عن «أما»، فيقولُ: (وبعد) ولكن لا يتمُّ الامتثالُ إلا بـ«أَمَّا بعدُ»، ولسنا بحاجةٍ أيضًا إلى «ثُمَّ» قبلَها، إلا إذا أردنا الانتقالَ إلى أسلوبٍ ثالثٍ؛ كأن نكونَ قد أتَيْنَا بالمقدمةِ، ثم قُلْنَا: «أما بعدُ»، وتكلمنا في موضوعٍ، ثم أَرْدَفْناه بموضوعٍ ثالثٍ، فهنا نأتي بـ«ثُمَّ» لِنعطِفَ الأخيرةَ على الأولى.

«بعدُ» ظرف مبنيٌّ على الضمِّ؛ لأن «قبلَ» و«بعدَ» والجهاتِ الستَّ تُبنَى على الضمِّ إذا قُطِعَتْ عن الإضافةِ مع نيةِ المضافِ إليه، والتقدير: «أما بعدُ ما

(١) اعتاض: استبدل وأخذ العوض. ينظر: مختار الصحاح (ص٢٢١)، تاج العروس ٩٩/١.



تقدَّمَ» فحُذِفَ لفظُ المضافِ إليه، ونويت معناه، فبُنِيَتْ على الضمِّ، لكن لو أُضِيفَت «بعدُ» أو «قبلُ» وذُكِرَ المضاف إليه فإنها تُعْرَبُ، كما في قول الله - تعالى -: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكذلك تُعْرَبُ إذا حذف المضاف إليه ونُوِي لفظه، وتعرب إذا قُطِعَت عن الإضافةِ مع عدمِ نيةِ المضافِ إليه والتعويض عنه بالتنوين[١].

وذكَرَ بعضُ أهلِ العلمِ أن «أما بعد» هي فصلُ الخطابِ الذي أُوتِيَه داودُ عليه السلام[٢]. والخلافُ في أولِ مَن بدَأَ بها معروفٌ عندَ أهلِ العلمِ وفيه ثمانيةُ أقوال[٣] مجموعةٌ في قولِ الناظمِ:

جَرَى الخُلْفُ أما بعدُ مَن كان بادئًا ... بها عُدَّ أقوالٌ وداودُ أقربُ
ويعقوبُ أيوبُ الصبورُ وآدمُ ... وقِس وسحبانُ وكعبٌ ويَعْرُبُ[٤]

كلُّ هؤلاء قيل في كلٍّ منهم: إنه أولُ مَن قالَ: «أما بعدُ» والأقرب أنه داودُ عليه السلام.

«فهذا»: «الفاءُ» واقعةٌ في جوابِ الشرطِ و«هذا» اسمُ إشارةٍ، والأصلُ في اسمِ الإشارةِ أن يقَعَ على معيَّنٍ، فشيخُ الإسلامِ رحمه الله لما قال: (فهذا) فهل كان يُشيرُ بذلك إلى شيءٍ موجودٍ في الأعيانِ أو في الأذهانِ؟ يقال: إن كانت المقدمةُ كُتِبَتْ بعدَ التأليفِ فالإشارةُ إلى ما هو موجودٌ في الأعيانِ، وإن كانت المقدمةُ كُتِبَتْ قبلَ التأليفِ فهي إشارةٌ إلى ما هو حاضرٌ في الذِّهْنِ مما هو في

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٥٨).
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢١/ ١٧٣، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس المرادي النحوي (ص٢٣٨).
(٣) ينظر: فتح الباري ٢/ ٤٠٤.
(٤) نسبها السفاريني في الأنوار البهية ١/٥٦، إلى الشمس الميداني. وقد روي البيتان بشيء من الخلاف في العدد والسياق، وينظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير ١/ ٢٤.



حكمِ المُتحَقِّقِ؛ لأن هذا العلمَ من شيخِ الإسلامِ مُتَحَقِّقٌ؛ ولا يُتصوَّرُ منه أنه يَنْتَظِرُ إلى أن يَنْتَهِيَ الكتابُ من أجلِ أن يكونَ لديه تصورٌ واضحٌ لما يريدُ أن يكتبَه، بل ما يريدُ أن يكتُبَه في حكمِ الموجودِ في الأعيانِ؛ فصَحَّتِ الإشارةُ إليه.

«**فهذا اعتقادُ**»: الاعتقادُ أصلُه من العَقْدِ؛ كعَقدِ الحبلِ وشدِّه ونحوِه، ومنه أيضًا: العقودُ، واليمينُ المعقودةُ المجزومُ بها التي تُخالِفُ لغْوَ اليمين، والعقدُ هو المُبْرَمُ الموثَّقُ[1]، لذا قال الله - تعالى -: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]؛ لأنه المُبْرَمُ المُحْكَمُ الذي يجبُ الوفاءُ به، أما الذي فيه استثناءٌ أو خيارٌ فلم يصِرْ عقدًا بعدُ.

ومنه أُخِذَ الحكمُ الذهنيُّ الجازمُ الذي لا ترددَ فيه ولا احتمالَ للنقيضِ، فيسمى «عقدًا»، و«اعتقادًا»، و«عقيدةً»، فإن طابَقَ الواقعَ فهو اعتقادٌ صحيحٌ، وإن خالَفَ الواقعَ فهو اعتقادٌ باطلٌ. فيقينُنا بأن اللهَ ﷻ واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ وأنه لا إلهَ إلا اللهُ، هذا مطابقٌ للواقعِ فهو اعتقادٌ صحيحٌ، وقولُ النصارى: «إن اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ» مخالفٌ للواقعِ فهو اعتقادٌ باطلٌ.

وموضوعُ الرسالةِ هو إثباتُ ما أثبتَه اللهُ ﷻ لنفسِه وأثبتَه له رسولُه ﷺ من الأسماءِ والصفاتِ، ولا سبيلَ ولا طريقَ لمعرفةِ شيءٍ عن اللهِ ﷻ إلا عن طريقِ ما أنزَلَه على رسولِه ﷺ من الكتابِ والسُّنَّةِ، فإذا اعتقَدْنَا ما أثبَتَه اللهُ ﷻ لنفسِه وما أثبَتَه له رسولُه ﷺ فهذا الاعتقاد مطابقٌ للواقعِ، أما ما يُثبتُه أو ينفيه الإنسانُ بذهنِه أو وهمِه فهذا باطل ولا يُطابِقُ الواقعَ؛ ولذا؛ فهؤلاء الذين يَنفُون الصفاتِ لن يعرفوا اللهَ ﷻ إذا تجلَّى لهم، أما أهلُ السُّنَّةِ الذين يُثْبِتون الصفاتِ على ضوءِ ما جاءَ عن اللهِ وعن رسولِه ﷺ حينما يأتيهم في غيرِ الصورة التي يعرفون - وهذا ثابتٌ في الصحيحِ -، يقولون: «**نعوذ بالله منك،**

(١) لسان العرب لابن منظور ٤/٣٠٣١، وتاج اللغة للجوهري ٢/٥١٠.

هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا»[1]، ثم إذا تجلَّى بصفتِه عَرَفَه المؤمنون، أما الذي يَنْفي الصفاتِ فهو على خطرٍ عظيم، إذ كيف يَعرِفُ شيئًا من لا يُثْبِتُ له صفةً، ولا يُثبِتُ له اسمًا؟! فهو إنما يعبُدُ عَدَمًا أو شخصًا تَصوَّرَه في ذهنِه أو هَجَمَ ذهنُه على أوصافٍ شبَّهها بشيءٍ من خلقِه، فالمشبِّهةُ الذين يشبِّهون اللهَ بخلقِه إذا جاءهم على صفتِه لن يعرفوه؛ ولذا يقولون عن المشبِّه: إنه يعبُدُ صنمًا، فلْيَكُنِ الإنسانُ على حذَرٍ، فيُثْبِتُ ما أثبَتَه اللهُ ﷻ لنفسِه ويَنْفي ما نفاه عن نفسِه.

«الفِرقةِ الناجيةِ المنصورةِ»: والفِرقةُ والطائفةُ شيءٌ واحدٌ، وقد تكونُ الفِرقةُ جزءًا من الطائفةِ، وقد تكونُ الطائفةُ جزءًا من الفرقةِ؛ لأن الفِرقةَ تُطلَقُ على الجماعةِ، والطائفةُ تُطلَقُ على الجماعةِ أيضًا، وقد يُقالُ للواحدِ: طائفةٌ، لكن لا يُطلَقُ على الواحدِ فرقةٌ[2]، قال - تعالى -: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقال: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ﴾ [النور: ٢]؛ يعني: ولو واحدٌ.

«الناجيةِ»: من النجاةِ، والفِرقةُ الناجيةُ هم الذين اتقوا اللهَ ﷻ باتباعِ أوامرِه واجتنابِ نواهيه، وهم النَّاجون الفائزون يوم القيامة، وما عداهم من أهلِ المللِ والأهواءِ الذين لم يتقوا اللهَ ﷻ، مآلُهم الهلاكُ والنارُ، كما قال - تعالى -: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [مريم: ٧٢].

فمِن لازمِ التقوى الإيمانُ باللهِ ﷻ، ومن لازمِ الإيمانِ به الإيمانُ والتصديقُ والاعترافُ والإذعانُ واعتقادُ جميعِ ما جاء عنه ﷻ، فالذين يعتَقِدُون العقيدةَ الصحيحةَ التي أثبَتَها اللهُ ﷻ في كتابِه وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ هم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل السجود (٦٥٧٣) ٨/ ١١٧، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريقة الرؤية (١٨٢) ١/ ١٦٣، وأحمد (٧٧١٧) ١٣/ ١٤٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ٣٣٩، وتاج العروس ٢٦/ ٢٩٠.



الناجون، ويقابِلُهم الظالمون، ولا ريبَ أن الذي يعصي اللهَ - جلَّ وعلا - ويضِلُّ عن سبيله، سواءٌ كان ضلالُه باعتقادٍ، أو بخلَلٍ عمليٍّ بارتكابِ محظورٍ أو تركِ مأمورٍ، لا ريب أنه على خطرٍ عظيم، وأنه ظالمٌ لنفسِه، وقد قال تعالى: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢].

والفرقةُ الناجيةُ والطائفةُ المنصورةُ جاءَتِ الإشارةُ إليهم في حديثِ الافتراقِ: «**افتَرَقَتِ اليهودُ على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وافترَقَتِ النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وستَفْتَرِقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعين فرقةً**»[(١)]، وفي رواية: «**كلُّها في النارِ إلا واحدةً**»[(٢)]. وجاء في صفةِ هذه الفرقةِ الناجيةِ أنهم من كان على مثل ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه[(٣)]، ومَن عداهم من بقيَّةِ الفِرَقِ هالكون، إلا إن كانتِ المخالفةُ يسيرةً بالبدَعِ التي ليست مُكَفِّرةً مما يدخُلُ تحتَ المَشيئةِ، وهذا الذي دلَّتْ عليه النصوصُ هو الحكمُ في الدنيا، ومفهومُ المخالفةِ من حديثِ الافتراقِ واضحٌ.

«المنصورة»: على سائرِ الفِرقِ؛ أي: ظاهرة، قال ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي على الحقِّ ظاهرينَ**»[(٤)]؛ يعني: مُنتصرِينَ على غيرِهم.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب شرح السُّنَّة (٤٥٩٦) ٢/٦٠٨، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة (٢٦٤٠) ٥/٢٥ وقال: حسن صحيح. وابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (٣٩٩١) ٢/١٣٢١، وأحمد (٨٣٩٦) ١٤/١٢٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧) ٢٨/ ١٣٤، ومن طريقه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب: شرح السنة (٤٥٩٧) ٧/٦ من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق الأمة (٢٦٤١) ٥/٢٦ وقال: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ (٣١١٦) ٤/٨٥، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**» (١٠٣٧) ٢/١٥٢٤، وأحمد (١٩٢٩٠) ٣٢/٤٦ من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، واللفظ لأحمد.

«إلى قيامِ الساعةِ»: وجاءَ في الحديثِ: «**لا تقومُ الساعة إلا على شِرارِ الخَلْقِ**»[1] وجاء: «**لا تقومُ الساعة حتى لا يُقالَ في الأرضِ: اللهُ اللهُ**»[2]، فهل تَستمِرُّ هذه الطائفةُ إلى وقتِ النفخِ وقيامِ الساعةِ، أو أن المرادَ بقيامِ الساعةِ قُرْبُ قيامِ الساعةِ؟

إما أن يقال: قرب قيام الساعة، كما يُقالُ للمحتضَرِ: فلانٌ مَيِّتٌ. أو يقالُ: إن قيامَ الساعةِ هو موتُهم. فيكونُ المعنى: إلى أن يموتوا. وقيامةُ كلِّ أحدٍ موتُه، فمَن ماتَ فقد قامَتْ قيامتُه.

«أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»: بدلٌ من الفرقةِ الناجيةِ، فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، هم الطائفةُ المنصورةُ، وهم الفرقةُ الناجيةُ. وهذا الوصفُ إنما هو لطائفةٍ واحدةٍ وفرقةٍ واحدةٍ لا تَحْتَمِلُ التعدُّدَ المبنيَّ على الاختلافِ في هذا البابِ.

وقد تضافَرَتْ أقوالُ علماءِ الأمةِ على أنهم أهلُ الحديثِ[3]؛ لأن المُفسِّرَ والفقيهَ ودارسَ العقيدةِ إذا كان كلٌّ منهم على الجادَّةِ فعمدتُه الحديثُ، وليس معنى قولنا: إن أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ هم أهلُ الحديثِ: أنهم مَن تخصَّصَ في الحديثِ بحيثُ يَخْفَى عليه كلامُ اللهِ ﷻ في كتابِه، وما يَتطلَّبُه هذا الكلامُ من بيانٍ لسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، ويَخْفَى عليه اعتقادُ سلفِ هذه الأمةِ؛ فالإمامُ أحمدُ والبخاريُّ وأمثالُهما عندَهم علمٌ بكتابِ اللهِ ﷻ، وبالعقائدِ الثابتةِ عن اللهِ وعن

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم**» (١٩٢٤/١٧٦) ٣/ ١٥٢٤ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (١٤٨) ١/ ١٣١، والترمذي، كتاب الفتن، باب منه (٢٢٠٧) ٤/ ٤٩٢، وأحمد (١٢٠٤٣) ١٩/ ١٠٠ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) ينظر: شرف أصحاب الحديث (ص١٠)، وحاشية السندي على ابن ماجه ١/ ٧.

رسولِه ﷺ وعن سلفِ هذه الأمةِ. وإنما انحصَرَ الوصفُ بأهلِ الحديثِ؛ لأن الحديثَ لازمٌ لكلِّ عالمٍ، فالطبريُّ[1] مثلًا مفسِّرٌ، ولكنه أيضًا من كبارِ أئمةِ الحديثِ، فتفسيرُه بالأثرِ لا بالرأيِ.

فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ هم الذين يعتنونَ بسُنَّةِ النبيِّ ﷺ ويجتمعون على ذلك؛ فهم أهلُ السُّنَّةِ وهم أهلُ الأثَرِ، وهم أيضًا الذين اجتَمَعَتْ كلمتُهم على هذا المُعتَقَدِ.

وهناك مَن يَتوسَّعُ في الإطلاقِ فيُدخِلُ في أهلِ السُّنَّةِ ثلاثَ فرقٍ كما فعَلَه السَّفَّارينيُّ[2] في «لوامعِ الأنوارِ»[3]، وغيرُه، فقالوا: أهلُ السُّنَّةِ ثلاثُ فرقٍ: الأثريَّةُ، وإمامُهم أحمدُ بنُ حنبلٍ، والأشعريَّةُ، وإمامُهم أبو الحسنِ الأشعريُّ[4]، والماتُرِيديَّةُ[5]، وإمامُهم أبو منصورٍ المَاتُرِيدِيُّ[6].

---

(١) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري أبو جعفر، كان من أفراد الدهر علمًا وذكاء وكثرة تصانيف، صنف «أخبار الرسل والملوك»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و«اختلاف الفقهاء»، وغيرها، توفي سنة (٣١٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وتاريخ دمشق ٥٢/ ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، عالم بالحديث والأصول والأدب. من كتبه «الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات»، و«لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية». ينظر: سلك الدرر لمحمد خليل الحسيني ٤/ ٣١، الأعلام للزركلي ٦/ ١٤.

(٣) هو: علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق، يرجع نسبه إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، كان معتزليًّا ثم تاب، وله من الكتب «التبيين عن أصول الدين» و«الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل» وغيرها. توفي سنة نيف وثلاثين وثلثمائة، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ٣٤٦، وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٤، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥.

(٤) ١/ ٧٣.

(٥) **الماتريدية**: طائفة تنسب إلى أبي منصور الماتريدي، هي والأشعرية شقيقتان يثبتون الأسماء ويزيدون على الأشاعرة إثبات صفة ثامنة وهي: التكوين. ينظر: فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام ٣/ ١٢٢٧.

(٦) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. =

وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ أهلُ اجتماعٍ وائتلافٍ، وأهلُ قولٍ واحدٍ في الجملةِ في الأصولِ التي اتفَقَ عليها سلفُ هذه الأمةِ، التي لا يَسوغُ فيها الخلافُ، وبينَهم خلافاتٌ يسيرةٌ في مسائلَ من الاعتقادِ لا يَلزَمُ منها تضليلٌ(١)؛ لأن النصوصَ الواردةَ فيها مُحْتمِلَةٌ؛ كمَن أثبَتَ رؤيةَ النبيِّ ﷺ للهِ ﷻ أو نفاها، أو أثبَتَ السَّاقَ أو نفاه، مما لا يُضلَّلُ فيه ولا يُبَدَّعُ.

أما «الأشعريةُ» فلا يُتصوَّرُ أن يكونوا على ما كان عليه الرسولُ ﷺ وأصحابُه مع نفيهم عن اللهِ ﷻ صفاتِه التي أثبَتَها في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه ﷺ إلا سَبعًا. وقُلْ مثلَ هذا في «المَاتُرِيدِيَّةِ».

ولا شك أن البدعَ متفاوتةٌ، وبعضُ البدعِ أهونُ من بعضٍ، فمنها المُكفِّرةُ، ومنها المُفَسِّقةُ، لكن يَبْقَى أن الذين اقتَفَوْا الأثرَ، وأثبتوا ما أثبَتَه اللهُ ﷻ لنفسِه هم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، ومَن عداهم ممن يخالفُهم في القولِ لا يمكِنُ أن يَدخُلَ معهم في المُسمَّى.

قد يقولُ قائلٌ: إن الداعيَ لهم لنفْيِ هذه الصفاتِ هو تنزيهُ الباري ﷻ عن أن يكونَ له صفات كصفات المخلوقين. ونحن نقولُ: هم يَزعمون التنزيهَ، ولكنَّهم في الحقيقة لم يصلوا إلى التنزيهِ والنفيِ الذي هو التعطيلُ، إلا بعدَ أن شَبَّهوا، فوقعوا في التشبيه أولًا ثم عطلوا، والنصوصُ المُثْبِتةُ للصفاتِ والأسماءِ ليس من لازمِها التشبيهُ لكي ننفيَ عن اللهِ ﷻ ما أثبَتَه لنفسِه هربًا من تشبيهه بمخلوقٍ! فاللهُ ﷻ هو الذي جمَعَ بينَهما في نصٍّ واحدٍ، فقال - تعالى -: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فحينَ نقولُ: إن من

= نسبته إلى ماتريد (محلة بسمرقند)، من كتبه: «التوحيد» و«أوهام المعتزلة»، و«الرد على القرامطة» و«الجدل»، و«تأويلات القرآن»، و«شرح الفقه الأكبر المنسوب للامام أبي حنيفة». مات بسمرقند. ينظر: الجواهر المضية ٢/ ١٣٠، الأعلام للزركلي ١٩/٧، لوامع الأنوار ١/ ٧٣.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٩، ٢٤/ ١٧٢.

لازمِ قولِه ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ أنه ليس بسميعٍ ولا بصيرٍ، نكونُ آمَنَّا ببعضِ الكتابِ وكفَرْنَا ببعضٍ، فاللهُ ﷻ الذي نفى مشابهةَ المخلوقين له، هو الذي أثبَتَ هذه الصفاتِ، فعلينا أن نُثبِتَ في موضعِ الإثباتِ، وننفيَ في موضعِ النَّفْيِ، على ما سيأتي.

«وهو الإيمانُ باللهِ وملائكتِه وكتبِه ورسلِه والبعثِ بعدَ الموتِ والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه»: هذا هو الإيمانُ، وأركانُه الستةُ جاءَتْ في أكثرَ من آيةٍ، ولما سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الإيمانِ أجابَ بهذا كما في حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه المتفقِ عليه[1]، وحديثِ عمرَ رضي الله عنه المُخرَّجِ في مسلمٍ وغيرِه[2]، حينَ سألَه جبريلُ عن الدِّينِ لِيُعلِّمَه للناسِ.

فالدينُ شاملٌ للإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ، فلما سألَه عن الإيمانِ قال: **«أن تؤمِنَ باللهِ وملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليوم الآخر، وتُؤْمِنَ بالقدرِ خيرِه وشرِّه»**.

والإيمانُ يُعَرَّفُ في كثيرٍ من كتبِ اللغةِ المتأخرةِ وكتبِ أهلِ المقالاتِ المتأخرين بأنه التَّصديقُ، ويستدلونَ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمُصَدِّقٍ، لكن إذا نظرْنا إلى التَّعْديةِ بالحرفِ، فلا تكونُ آمَنْتُ باللهِ معناها: صَدَّقْتُ باللهِ، فالإيمانُ يَتَعَدَّى بالباءِ، والتَّصديقُ يَتعدَّى

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة (٥٠) ١/ ١٩، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان... (١٠) ١/ ٤٠، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام (٥٠٠٦) ٨/ ٤٧٥، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٤) ١/ ٢٥.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (٨) ١/ ٣٦. وأخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧) ٤/ ٢٢٣، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام (٢٦١٠) ٥/ ٦، والنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام (٤٩٠٤) ٨/ ٤٧٢، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٣) ١/ ٢٤ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

باللامِ، والتَّصديقُ بعضُ حقيقةِ الإيمانِ اللُّغويَّةِ، لكن ليس التَّصديقُ مساويًا للإيمانِ من كلِّ وجهٍ، فالإيمانُ تصديقٌ معه إقرارٌ واعترافٌ وإذعانٌ وجزمٌ. وشيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يُقرِّرُ أن الحقائقَ الشرعيَّةَ لا تأتي ناسفةً للحقائقِ اللُّغويَّةِ، ولا تأتي على تَضادٍّ تامٍّ مع الحقائقِ اللُّغويَّةِ، وإنما تكونُ الحقيقةُ الشرعيَّةُ جزءًا من الحقيقةِ اللُّغويَّةِ غالبًا[1]؛ فإذا قُلْنَا: إن من حقيقةِ الإيمانِ اللُّغويَّةِ التَّصديقَ. قلنا: إن الشرعَ زادَ عليها قُيودًا، وإذا كانت الحقيقةُ اللُّغويَّةُ للصلاةِ هي الدعاءُ، فحقيقةُ الصلاةِ الشرعيَّةُ الدعاءُ وزيادةٌ، فتكونُ الحقائقُ اللُّغويَّةُ أبعاضًا أُضِيفَ إليها مما جاءَ في النصوصِ الشرعيَّةِ. فعلى هذا الإيمان يكون تصديقًا يصحبه أمور من الارتياح والطمأنينة والإيقان، قد تصدق لكن أنت غير مرتاح، قد تصدق وأنت غير موقن بما يقال، وأما بالنسبة للإيمان فلا بد من الطمأنينة واليقين معه على أن حقيقته الشرعية هي ما جاءت به النصوص.

«**الإيمانُ باللهِ**» ومن مُقْتَضَى الإيمانِ به والاعترافِ به:

أولًا: الإيمانُ بأنه موجودٌ، إذ لا يُمْكِنُ الإيمانُ بالمعدومِ، فلا بدَّ من الإيمانِ، والتصديقِ، والإذعانِ، والاعترافِ، والإقرارِ بأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موجودٌ.

ثانيًا: الإيمانُ بأنه المُتفرِّدُ بالربوبيَّةِ، والربُّ هو الخالقُ المالكُ الرازقُ المُتصَرِّفُ وحدَه لا شريكَ له.

ثالثًا: الإيمانُ بأنه الإلهُ المعبودُ، ولا معبودَ بحقٍّ سواه.

رابعًا: الإيمانُ بجميعِ ما جاء عنه في كتابِه وسُنَّةِ نبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن ذلك الأسماء والصفات.

فدخَلَ في الإيمانِ أنواعُ التوحيدِ الثلاثةُ.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٧/ ١٢١، ٢٩٨.



«وملائكتِه»: جمعُ مَلَكٍ، وأصلُها مَلأكٌ أو مَألكٌ من الأَلوكةِ وهي الرسالة(١).

والملائكة عالمٌ غَيْبيٌّ، والإيمانُ بهم ركنٌ من أركانِ الإيمانِ، فنُؤْمِنُ ونجزِمُ ونعتَقِدُ أن لله خلقًا هم الملائكةُ، وقد جاء من وصفِهم أنهم: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ﴾ [التحريم: ٦] وأن السماءَ مَعمورةٌ بهم، ومنهم مَن سُمِّيَ لنا، ومنهم مَن لم يُسَمَّ، وجاء في البيتِ المَعْمورِ أنه «**يدخُلُه كلَّ يومٍ سبعون ألفَ ملَكٍ لا يعودونَ إليه**»(٢)، وجاء أيضًا في حديثِ الأَطيطِ وإن كان فيه مَقالٌ لكن طُرقَه تدلُّ على أن له أصلًا: «**أطتِ السماءُ وحقَّ لها أن تئطَّ، ما فيها موضعُ أربعِ أصابعَ إلا عليهِ ملَكٌ ساجدٌ**»(٣) فعددُهم لا يَعْلَمُه إلا اللهُ، وإنما نعُدُّ مَن بلَغَنا تسميتُه عن اللهِ ﷻ، وعن نبيِّه ﷺ كجبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، ونؤمِنُ بما وُكِلَ إليهم من أعمالٍ، أن جبريلَ هو الذي يَنْزِلُ بالوحيِ، وميكائيلَ هو الذي يَنْزِلُ بالقَطْرِ(٤)، على حدِّ ما وصَلَنَا، ولا يُكلِّفُنا اللهُ ﷻ إلا ما آتانا وما أَبلَغَنا إيَّاه؛ لأن هذا عالَمٌ غَيْبيٌّ.

(١) لسان العرب لابن منظور ١٠/ ٣٩٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة، (٣٢٠٧) ٤/ ١٠٩، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السمٰوات، وفرض الصلوات (٢٥٩/١٦٢) ١/ ١٤٥، وأحمد (١٢٥٠٥) ١٩/ ٤٨٥ من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، وهذا لفظ مسلم.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب في قول النبي ﷺ: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا**» (٢٣١٢) ٤/ ٥٥٦، وقال: حديث حسن غريب، ويروى عن أبي ذر رضي الله عنه موقوفًا، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء، (٤١٩٠) ٢/ ١٤٠٢، وأحمد (٢١٥١٦) ٣٥/ ٤٠٥، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وقال الحاكم في المستدرك ٢/ ٥٥٤: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وسكت عنه الذهبي في موطن ووافقه في آخر. ينظر: مختصر استدراك الحافظ الذّهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم لابن الملقن ٧/ ٣٥٢٨.

(٤) ينظر: ما أخرجه أحمد (٢٤٨٣) ٤/ ٢٨٥، والنسائي في الكبرى (٩٠٧٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٦١، ١٢٤٢٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٤/ ٣٠٤ من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.



وكذلك الجنُّ فالذي يُنْكِرُ وجودَهم يَكْفُرُ[1] قولًا واحدًا؛ لأنه مُكَذِّبٌ للهِ ورسولِه ﷺ، وأنكَرَ أمرًا قطعيًّا معلومًا من الدينِ بالضرورةِ، لا خلافَ فيه بينَ أهلِ العلمِ، أما الذي يُنْكِرُ تَلبُّسَهم بالإنسانِ فهذا لا يَكْفُرُ.

«وكُتبِه»: ونؤمن بالكتبُ المُنزَّلةِ على الرسلِ عليهم الصلاة والسلام، وأنه نزَلَ مع كلِّ رسولٍ كتابٌ، لكن لا نُكلَّفُ بما لم يَبْلُغْنا من هذه الكتبِ، ونُؤْمِنُ بما ذُكرَ لنا منها؛ كالتوراةِ، والإنجيلِ، والفُرقانِ، وصُحُفِ إبراهيمَ، وصُحُفِ موسى عليهما السلام، وما لم يُذْكَرْ لنا نُؤْمِنُ به إجمالًا.

«ورسلِه»: جاءَ في حديثِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه عددُ الرسلِ وعددُ الأنبياءِ[2]، فنُؤْمِنُ بهم إجمالًا، ومَن سُمِّي لنا نُؤمِنُ به بعينِه، وعِدَّةُ مَن سُمِّيَ في القرآنِ خمسةٌ وعشرونَ، فهؤلاء نُؤمِنُ بهم بأعيانِهم.

«والبعثِ بعدَ الموتِ»: ونؤمن بأن الناسَ إذا ماتوا يُبعثون، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقد أمَرَ اللهُ سبحانه وتعالى نبيَّه في كتابِه أن يُقسِمَ على البعثِ في ثلاثةِ مواضعَ، الأولُ في سورةِ يونسَ: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]، والثاني في سورةِ سبأ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾ [سبأ: ٣]، والثالثُ في سورةِ التَّغابنِ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، فالإيمانُ بالبعثِ ركنٌ من أركانِ الإيمانِ.

---

(١) ينظر: الفصل في الملل لابن حزم ٥/ ٩، وتفسير القرطبي ١٩/ ٦.

(٢) عن أبي ذر رضي الله عنه في حديث طويل قال: قلت: يا رسول الله أي الأنبياء كان أول؟ قال: «آدم». قلت: يا رسول الله ونبي كان؟ قال: «**نعم نبي مكلم**». قال: قلت: يا رسول الله كم المرسلون؟ قال: «**ثلاثمائة وبضعة عشر جمًّا غفيرًا**». وقال مرة: «**خمسة عشر**». أخرجه الطيالسي في مسنده (٤٨٠)، وأحمد (٢١٥٤٦) ٣٥/ ٤٣١، والطبراني في المعجم الكبير (٧٨٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٧٦). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٣٩٥: فيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط.



«والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه»: القَدَرُ هو سرُّ اللهِ ﷻ المُقدَّرُ على عبادِه، والمكتوبُ عليهِم قبلَ أن يَخْلُقَ الخلقَ بخمسينَ ألفَ سنةٍ، وفي الحديث: «**أول ما خلَقَ اللهُ القلم قال له: اكتُبْ. قال: وما أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ القدر ما كان وما هو كائنٌ إلى الأبد**»[(١)]. فعلى المسلم أن يؤمن بأن كلَّ شيءٍ مُقدَّرٌ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وسيأتي تفصيلُ هذا كلِّه.

والناس في الإيمان بالقدر طرفَانِ ووسَطٌ؛ فطَرَفٌ غلا في النفيِ وقالوا: إن الأمرَ أُنُفٌ، والإنسانُ يَخْلُقُ فعلَه، ولا شيءَ مُقدَّرٌ سابقٌ أبدًا، ولو كان مَجبورًا لَكان اللهُ ﷻ في تعذيبِه له ظالمًا. وهؤلاء هم الغُلاةُ من القدَرِيَّةِ[(٢)] الذين هم مجوسُ هذه الأمةِ[(٣)]، وهؤلاءِ وُجِدَ أصلُهم في عصرِ الصحابةِ، كما

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر (٤٧٠٠) ٧/ ٨٦، والترمذي، كتاب القدر، باب ١٧ (٢١٥٥) ٤/ ٤٥٧، ٤٥٨، وقال: حديث غريب من هذا الوجه. وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة ن (٣٣١٩) ٥/ ٤٢٤ وقال: حسن صحيح غريب. وأحمد (٢٢٧٠٥، ٢٢٧٠٧) ٣٧/ ٣٧٨، ٣٨١ من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. قال عبد الحق في الأحكام الوسطى(٤/ ٣٠٧): وإسناده حسن ذكر ذلك علي بن المديني.اهـ. وله شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني في الكبير(١٢/ ٦٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٩٢): ورجاله ثقات.

(٢) **القدريَّة**: هي فرقة من الفرق الضالة تزعم أن العبد خالق لأفعاله خيرها وشرها، وأن الله - تعالى - منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وأنه - تعالى - لا يفعل إلا الصلاح والخير. وسموا هذا النمط: عدلًا، وأن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة، استحق الثواب والعوض، والتفضل. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط: وعدًا ووعيدًا. ينظر: الملل والنحل ١/ ٤٥.

(٣) إشارة إلى ما روي عن عدد من الصحابة:

١ - ابن عمر، أخرج عنه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩١) ٢/ ٦٣٤، وأحمد (٥٥٨٤) ٩/ ٤١٥، الحاكم ١/ ١٥٩ وقال: صحيح على شرطهما إن صح لأبي حازم سماع من ابن عمر، ووافقه على ذلك الذهبي. =



في حديثِ ابنِ عمر رضي الله عنهما في «صحيحِ مسلمٍ»(١).

وطَرَفٌ غلا في الإثباتِ وهمُ الجَبْرِيَّةُ(٢) الذين يقولون: العبدُ مجبورٌ وليس له من الأمرِ شيءٌ، وحركتُه كحركةِ الشجرِ، ويَستدلُّون بمثلِ قولِه - تعالى -: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. ونقولُ: العبد له إرادةٌ ومشيئةٌ يُعاقَبُ ويُعذَّبُ من أجلِها، لكنها ليست مُستقلَّةً كما يقولُه غلاةُ النفاةِ. وهَدَى اللهُ سبحانه وتعالى أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ فتَوسَّطوا وجَمَعوا بينَ أدلةِ الفريقَيْنِ، فأثبتوا للعبد مشيئة تابعة لمشيئة الله - جلَّ وعلا -، كما سيأتي تفصيله.

«**خَيرِه وشرِّه**»؛ أي: المُقَدَّرِ من قِبَلِ اللهِ سبحانه وتعالى، أما فعلُ اللهِ سبحانه وتعالى فليس فيه شرٌّ، كما قال صلى الله عليه وسلم: «**والشرُّ ليس إليك**»(٣)، فالمُقدَّرُ الناتجُ عن هذا القَدَرِ فيه

= ٢ - حذيفة، أخرج عنه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٢) ٢/ ٦٣٤ وأحمد (٢٣٤٥٦) ٣٨/ ٤٤٣ قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ١٥٧: هذا حديث لا يصح. قال ابن حبان: مولى غفرة لا يحتج به كان يقلب الأخبار. قال يحيى: أبو معشر ليس بشيء.

٣ - جابر، أخرج عنه ابن ماجه: أبواب في السُّنَّة، باب في القدر (٩٢) ١/ ٦٩، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (ص١٤٤).

(١) يشير الشيخ إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (٨) ١/ ٣٦. وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٥) ٤/ ٢٢٣، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والإسلام (٢٦١٠) ٥/ ٦، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام (٤٩٠٤) ٨/ ٤٧٢، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٣) ١/ ٢٤ عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٢) **الجبرية**: هي فرقة من الفرق الضالة، تقول بنفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف: فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا. الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٤.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٧٧١/ ٢٠١) ١/ ٥٣٤، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (٧٦٠) ١/ ٢٦٠، ٢٦١، والترمذي، كتاب الدعوات، باب منه (٣٤٢٢) =

ما يَنْفَعُ الإنسانَ وهذا هو الخيرُ بالنسبةِ له، وفيه ما يَضُرُّه وهذا الشرُّ بالنسبةِ له، على أنه وإن تَضَرَّرَ به إلا أن له نفعًا من جهاتٍ أخرى، وليس في خلْق الله شرٌّ مَحْضٌ، فقد يُلْدَغُ الإنسانُ مِن عقربٍ مثلًا، فيتَضرّرُ في بدنِه، لكِنَّه يُؤْجَرُ على صبره. ولو أن شخصًا كلما خرَجَ حدَثَ له حادثٌ فهذا ضررٌ، لكنه يُؤْجَرُ عليه، وقد يكونُ أفضلَ له من كثيرٍ من أعمالِه التي ظاهرُها الخيرُ، فهو خيرٌ من هذه الحَيْثِيَّةِ، وإن كان في ظاهرِه شرٌّ. ويأتي بحثُ ما يَتعلَّقُ بالقَدَرِ بالتفصيلِ في موضعِه، واللهُ أعلَمُ.



= (٤٨٦/٥)، والنسائي في المجتبى، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة (٨٩٦) ٢/ ٤٦٧، وأحمد (٨٠٣) ٢/ ١٨٣ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

[حقيقة الإيمان باللَّه]

ومن الإيمانِ باللهِ: الإيمانُ بما وصَفَ به نفسَه في كتابِه، وبما وصفَه به رسولُه محمدٌ ﷺ، من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، بل يؤمنون بأن اللهَ - سبحانه -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الشرح

ذكَرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضعِ مضمونَ هذه الرسالةِ، وأنها في اعتقادِ الفرقةِ الناجيةِ المنصورةِ إلى قيامِ الساعةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، التي ينبغي أن يُعَضَّ عليه بالنواجذِ، لا سيَّما في هذه الأوقاتِ التي كثُرَتْ فيها الشبهاتُ، ووصَلَتْ إلى أماكن لم تكن تصِلُ إليها قبلَ وجودِ هذه الوسائلِ التي ابتُلِيَ الناسُ بها.

والشُّبَهُ تَتَجدَّدُ وتتلوَّنُ، وتُعرَضُ في كلِّ يومٍ بأسلوبٍ مختلفٍ، فعلى طالبِ العلمِ أن يُؤصِّلَ نفسَه في هذا البابِ تأصيلًا متينًا راسخًا لا تُزَعْزِعُه هذه الشبهاتُ، ويسألَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يُثَبِّتَه على القولِ الثابتِ؛ والإنسانُ المُؤَصَّلُ تأصيلًا متينًا على أساسٍ قويٍّ من الكتابِ والسُّنَّةِ لا تَضُرُّه هذه الشبهاتُ، نسألُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يُثَبِّتَنا على القولِ الحقِّ.

«ومن الإيمانِ باللهِ»: «مِن» هذه تبعيضِيَّةٌ وليست بيانيةً؛ لأن الإيمانَ بالأسماء والصفات التي وصَفَ اللهُ بها نفسَه بعضُ الإيمانِ باللهِ، فالإيمانُ باللهِ يَتَضَمَّنُ الإقرارَ بوجودِه، وإفرادَه بالربوبيَّةِ، والألوهيَّةِ، والأسماءِ والصفاتِ. فهذا الأخيرُ بعضٌ مما يتطلبه الإيمانُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فـ(الإيمان بما وصف الله به نفسه) بعض من (الإيمان بالله) الذي هو الركن الأول من أركان الإيمان الستة.

«الإيمانُ بما وصَفَ به نفسَه»: هذا البابُ الغَيْبيُّ الذي مُدِحَ مَن اعتقَدَه في نصوص كثيرة منها قوله - تعالى -: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]؛ لأن الإيمانَ بالغيبِ الذي لا يُدْرَكُ بالحواسِّ ولا بالعقلِ هو الذي يُمْدَحُ به، وهو الذي يَدُلُّ على صدقِ إيمان صاحبه، وأن هواه تَبَعٌ لما جاءَ به النبيُّ ﷺ، أما الإيمانُ بالمشاهدةِ والمعاينةِ فليس فيه دلالةٌ على صدقِ الاعتقادِ، ولا يُمْدَحُ به الإنسانُ؛ لأنه مُدْرَكٌ بالحواسِّ.

«في كتابِه، وبما وصَفَه به رسولُه ﷺ» الأحكامُ لها مصادرُ تُتَلقَّى منها؛ كتابٌ وسُنَّةٌ وقياسٌ وإجماعٌ، أما في الأمورِ الغَيْبِيَّةِ فهما اثنانِ فقط: الكتابُ والسُّنَّةُ؛ لأن هذه أمورٌ مُغيَّبةٌ لا تُدْرَكُ بالرأيِ ولا بالعقلِ، كما قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تَبلُغُه الأوهامُ، ولا تُدرِكُه الأفهامُ»[1]، فلا طريقَ إلى علم ذلك إلا بما جاءَ عن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وعن نبيِّه ﷺ، الذي لا يَنْطِقُ عن الهَوَى، ومَن لا علمَ له بالغيبِ فإنه لا يُدرِكُ من هذا إلا ما أعلَمَه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وما أَطلَعَه عليه؛ كالنبيِّ ﷺ.

واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أثبَتَ لنفسِه صفاتٍ؛ لأنه لا يُتصوَّرُ موجودٌ لا صفاتَ له.

وهل يمكِنُ أن نستبدِلَ في المتن كلمةَ «وصَفَ» بكلمةِ: «نعَتَ»؟ المُتبادَرُ أنهما في الجملةِ مترادفان، لكن هناك فروقٌ دقيقةٌ بينَهما، منها أن الوصف غيرُ الملازمِ، والنعت المُلازمِ.

فهناك فروق دقيقة بين الألفاظ التي يُظَنَّ ترادُفها، ومن أهل اللغة من

---

(١) عقيدة الطحاوي (ص٣٣).



ينفي الترادف نفيًا باتًّا فيقول: لا توجد كلمة تساوي أخرى من كل وجه. وهناك كتاب في هذا الباب اسمه «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري، فيه فروق دقيقة لا تخطر على بال كثير من الناس.

«نفسَه»: جاءَت إضافةُ النفسِ إلى اللهِ سبحانه وتعالى في قوله - تعالى -: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، فنثْبِتُ النفسَ للهِ سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله.

ولكن هل يصح أن يقالَ: بما وصَفَ به (ذاتَه)؟ قد جاءَ ذكرُ لفظِ (الذاتِ) على لسانِ أئمةِ الإسلامِ، فشيخُ الإسلامِ يقولُ: (فكَمَا أَنَّ ذَاتَه لَا تُشْبِهُ الذَّوَاتِ فَصِفَاتُهُ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ)[(١)]، ويقول: (الكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ)[(٢)]، وتَرِدُ بكثرةٍ على لسانِ أهلِ العلمِ فيقولون: الذاتُ الإلٰهيةُ[(٣)] وقول خبيب رضي الله عنه: «وذلك في ذاتِ الإلٰهِ...»[(٤)].

والرَّاغبُ[(٥)] في «المفرداتِ» يقولُ: «وقد استعارَ أصحابُ المعاني

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١١/ ٤٨٠.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٦٧.

(٣) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم ٣/ ٢٣٤.

(٤) هو جزء من شعر خبيب بن عدي أخرجه البخاري، باب: هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل، رقم (٣٠٤٥)، ٤/ ٦٧، وقال السُّهيليُّ في الروض الأنف: قال ابن إسحاق: وكان مما قيل في ذلك من الشعر قول خبيب بن عدي، حين بلغه أن القوم قد اجتمعوا لصلبه:

وذلك في ذات الإلٰه وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو مُمَزَّعِ

الروض الأنف في شرح غريب السير ٣/ ٣٧٢.

(٥) هو: الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، أبو القاسم، صاحب التصانيف. كان من أذكياء المتكلمين، من مصنفاته: «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«المفردات في غريب القرآن»، و«محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء البلغاء»، و«جامع التفاسير» ولم يكمله، وغيرها. توفي في حدود سنة خمسمائة. سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٠، بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٩٧، كشف الظنون ١/ ٣٦.

الذاتَ، فجعلوها عبارةً عن عينِ الشيء، جوهرًا كان أو عرَضًا، واستعملوها مفردةً ومضافةً إلى المضمرِ بالألفِ واللام، وأجروها مجرى النفسِ والخاصةِ، فقالوا: ذاتُه، ونفسُه وخاصتُه، وليس ذلك من كلامِ العربِ»[(١)]. وفي «المِصباحِ»[(٢)] نقلًا عن ابنِ بَرْهَانَ[(٣)] يقولُ: «قولُ المُتكلِّمين «ذاتُ اللهِ» جهلٌ؛ لأن أسماءَه لا تَلْحَقُها تاءُ التأنيثِ، فلا يُقالُ: علَّامةٌ وإن كان أعلمَ العالمين. وقولُهم: الصفاتُ الذاتيةُ خطأٌ أيضًا؛ فإن النسبةَ إلى ذاتٍ ذووي؛ لأن النسبةَ تَرُدُّ الاسمَ إلى أصلِه». ويُعلِّقُ صاحبُ «المِصباحِ»[(٤)] بقولِه: «وما قالَه ابنُ بَرْهانَ فيما إذا كانت بمعنى الصاحبةِ والوصف مسلَّمٌ، والكلامُ فيما إذا قُطِعَت عن هذا المعنى واستُعْمِلَتْ في غيرِه بمعنى الاسميَّةِ نحو: ﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، والمعنى: عليمٌ بنفسِ الصدورِ؛ أي: ببواطنِها وخفيَّاتِها، وقد صار استعمالُها بمعنى نفسِ الشيءِ عُرْفًا مشهورًا، حتى قال الناسُ: ذاتٌ مُتَميِّزةٌ، وذاتٌ مُحْدَثَةٌ، ونسبوا إليها على لفظِها من غيرِ تغييرٍ فقالوا: عيبٌ ذاتيٌّ، بمعنى جبِلِّيٍّ وخِلْقيٍّ». ثم عقَّب بقولِه: «فالكلمةُ عربيَّةٌ، ولا التفاتَ إلى مَن أَنْكَرَ كونَها من العربيةِ، فإنها في القرآنِ، وهو أفصحُ الكلامِ العربيِّ»[(٥)].

وثبتت إضافتها إلى الله في السُّنَّةِ، فروى البخاريُّ من حديثِ أبي هريرةَ ولم يُصرِّحْ برفعِه قال: «**لم يَكْذِبْ إبراهيمُ عليه السلام إلا ثلاثَ كَذِباتٍ ثنتَيْنِ منهن**

---

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٣٧٢).

(٢) المصباح المنير للفيومي ١/ ٢١٢، وينظر: فتح الباري ١٣/ ٣٨٢.

(٣) هو: ابن برهان العلامة، شيخ العربية، ذو الفنون، أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. كان مضطلعًا بعلوم كثيرة منها: النحو، والأنساب، واللغة، وأيام العرب والمتقدمين. مات سنة (٤٥٦هـ). تاريخ بغداد ١١/ ١٧، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٤.

(٤) المصباح المنير للفيومي ١/ ٢١٢.

(٥) المصباح المنير للفيومي ١/ ٢١٣.

في ذاتِ اللهِ»[1]. ورواه مسلمٌ من طريقِ أيوبَ عن محمدٍ عن أبي هريرةَ أيضًا أن رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**لم يَكْذِبْ إبراهيمُ النبيُّ** عليه السلام **قطُّ إلا ثلاثَ كَذِباتٍ ثِنتَيْنِ منهن في ذاتِ اللهِ؛ قولُه: إني سقيمٌ، وقولُه: بل فعَلَه كبيرُهم هذا، وواحدةٌ في شأنِ سارَّةَ»**[2]. فالبخاري رحمه الله خرّج الحديث موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه مع لفظة (ذات)، وعلقه مرفوعًا في كتاب الطلاق[3]، وخرّجه مرفوعًا من طرق متعددة[4]، لكن ليس فيها لفظة (ذات)، وسواءٌ كانت مرفوعةً كما صرح بذلك مسلمٌ أو موقوفةً كما في «صحيحِ البخاريِّ»، فهي كلمةٌ تُضافُ إلى اللهِ سبحانه وتعالى إذ لا يُظَنُّ بالصحابيِّ أن يقولَها من تلقاءِ نفسِه، فلها حكمُ الرفعِ، فثبوتُ إضافةِ الذاتِ إلى اللهِ سبحانه وتعالى في هذا الحديثِ لا إشكالَ فيه، وهناك أحاديثُ ورواياتٌ في هذا المعنى غير ما ذكر[5].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٣٣٥٨) ٤/ ١٤٠.

(٢) أخرجهُ مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ (٢٣٧١/ ١٥٤)، ٤/ ١٨٤٠. وأخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنبياء عليهم السلام (٣١٦٦)، ٥/ ٣٢١، والنسائي في الكبرى (٨٣٧٥)، وأحمد (٩٢٤١)، ١٥/ ١٣١، وليس فيه ذكرٌ «ذات الله».

(٣) باب: إذا قال لامرأته وهو مكره: هذه أختي، فلا شيء عليه ٧/ ٤٥.

(٤) كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه (٢٢١٧) ٣/ ٨٠، وكتاب النكاح، باب اتخاذ السراري (٥٠٨٤) ٧/ ٦.

(٥) منها: حديث: «**أيها الناس لا تشكوا عليًّا فوالله إنه لأخيشن في ذات الله وفي سبيل الله**». أخرجه أحمد (١١٨١٧)، ١٨/ ٣٣٧، والحاكم ١/ ٦٨ من حديث أبي سعيد، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقول عبد الله بن عمرو يرفعه إلى النبي ﷺ: «**المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله**». أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٤٥١٢)، ١٣/ ٥٩٦. وقال ابن تيمية: «ثبت عن النبي ﷺ». مجموع الفتاوى ١٤/ ٤٦٠، وقال: «وقد صح عن النبي ﷺ». مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٨٠.
وحديث ابن عباس: «**تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله**». قال ابن تيمية: «وقد روي في حديث مرفوع وغير مرفوع»، مجموع الفتاوى ٦/ ٣٤٢، وقال ابن حجر: «موقوف وسنده جيد». وأثر أبي الدرداء: «لا تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس =



فإضافةُ الذاتِ إلى اللهِ ﷻ ثابتةٌ، وشيخُ الإسلامِ يَقْصِدُ بها ما يُرادِفُ النفسَ الثابتةَ بالقرآنِ؛ ولذا يقولُ: «فإن كان هذا اللفظُ أو نظيرُه ثابتًا عن النبيِّ ﷺ وأصحابِه فقد وُجِدَ في كلامِهم إطلاقُ اسمِ الذاتِ على النفسِ، كما يُطْلِقُه المتأخِّرون...»؛ يعني: ما رُوِيَ في حديثٍ مرفوعٍ: **«تفكَّروا في كل شيء، ولا تفكَّروا في ذاتِ اللهِ»**[1].

وتصديرُه من قِبَلِ شيخِ الإسلامِ بصيغةِ التمريضِ يدلُّ على أنه لا يَجْزِمُ بثبوتِه، وكأنه يتَرَدَّدُ في إثباتِ الذاتِ للهِ ﷻ مع أنها واردةٌ في كلامِه كثيرًا، وشيخُ الإسلام رحمه الله من أحرصِ الناسِ على اتباع السُّنَّةِ، وما دامَ قد أثبَتَ هذا اللفظ مَن تَبْرَأُ الذِّمَّةُ بتقليدِه وهو من الغَيْرةِ على عقيدةِ هذه الأمةِ بالمكان الأرفع والمحل الأسنى - مما تلَقَّى من كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ - فلا شك أن استعماله يصح، وإن كانت المطابقةُ تَحتاجُ إلى نظَرٍ، ففي حديثِ إبراهيمَ لو جعَلْنَا النفسَ مكانَ الذاتِ، وقلنا: (اثنتَيْنِ منها في نفسِ اللهِ)، لم يَسْتقمِ الكلامُ، وهذا هو المَلْحَظُ الدقيقُ الذي يَنْبغي أن يُراعَى في مثلِ هذه الأمورِ، وأكثرُ الناسِ لا يَنْتَبِهُ لهذه الملاحظِ الدقيقةِ التي انتبَه لها شيخُ الإسلامِ رحمه الله والمعنى الذي يُرادُ بهذا اللَّفظ قد لا يَنْطَبِقُ من كلِّ وجهٍ على ما يُريدُه العلماءُ من إطلاقِ الذاتِ والصفاتِ الذاتيَّةِ... إلى آخرِه.

= في ذات الله». أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٤٧٣) ١١/ ٢٥٥، والبيهقي في الأسماء والصفات (٦١٩) ٢/ ٤٧، قال ابن حجر: ورجاله ثقات إلا أنه منقطع. ينظر: فتح الباري ١٣/ ٣٨٣. قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٤: «وقريب من ذلك قول بعض التابعين في صفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: وإن كنت بذات الله لعليمًا»، وفي الشريعة للآجري (١٢٠٦) أن عليًّا رضي الله عنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة ٣/ ١٥٢، وأبو الشيخ في العظمة (٢٢) (ص٢٤٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٨٧) ٢/ ٣٢٣ موقوفًا على ابن عباس. حسنه الذهبي في العرش ٢/ ١٧١، وقال ابن حجر: «موقوف وسنده جيد». فتح الباري ١٣/ ٣٨٣.



وما دامت نسبةُ الذاتِ إلى اللهِ ﷻ ثابتةٌ في الجملة، فالأمرُ فيه سَعَة من هذه الحيثيَّةِ.

«**في كتابِه**»: وهو القرآن العظيم، فاللهُ ﷻ له صفات ورد ذكرها في القرآنِ الكريمِ بعضُها على سبيلِ الوصفِ، وبعضُها مما يُؤخَذُ ويُشتَقُّ من الأسماءِ، وبعضُها جاء عن طريقِ الإخبارِ به. ولا يُوصَف اللهُ ﷻ إلا بما أثبَته لنفسِه.

فأما الإخبارُ عن اللهِ ﷻ فأمرُه أوسعُ عندَ أهلِ العلمِ؛ ولذا يختلفون في بعضِ الأحاديثِ وفي بعضِ النُّصوصِ هل جاءَتْ على أساسِ أنها أسماءٌ أو صفاتٌ أو مجردُ إخبارٍ عن اللهِ ﷻ؟

فحديثُ: «**إن الله طيِّبٌ لا يقبلُ إلا طيبًا**»[(١)] هل نقولُ: إن من أسماءِ اللهِ ﷻ الطَّيِّبُ، أو نقولُ: إن هذا خبرٌ عن اللهِ ﷻ والخبرُ فيه سَعَةٌ؟ ولذا يتداولُ أهلُ العلمِ ما جاءَ في كتبِ اللغةِ مما يُضافُ إلى اللهِ ﷻ، وليس له أصلٌ من الكتابِ والسُّنَّةِ، فيقولون: نَواكَ اللهُ بخيرٍ؛ أَيْ: قصَدَكَ. فإذا توسعنا في قبول الأخبار فقد نقبل مثل هذا، وهذا منهجٌ لبعضِ أهلِ العلمِ: أن الخبرَ عن اللهِ ﷻ إن كان مما يَليقُ به ويُرادِفُ ما جاءَ عنه فإنه يُقبَلُ، فدائرةُ الإخبارِ أوسعُ، وأضيقُ منها دائرة الوصفُ، والدائرةُ الضيقةُ التي لا يجوزُ بحالٍ أن يُتصرَّفَ فيها أو تُقاسَ بغيرِها أو تشتقَّ من غيرِها هي دائرةُ الأسماءِ، فلا يجوز أن نشتق من ذلك اسمًا لله تعالى ونقول: الناوي.

«**وبما وصَفَه به رسولُه محمدٌ ﷺ**»: الرسولُ ﷺ لا يعلَمُ من الغيبِ إلا ما أطلَعَه اللهُ ﷻ عليه، وقد نفى اللهُ ﷻ عن نبيِّه معرفةَ الغيبِ ونفاه نبيُّه ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (٦٥/١٠١٥) ٢/٧٠٣، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة البقرة (٢٩٨٩) (٥/٢٢٠)، وأحمد (٨٣٤٨) ١٤/٨٩.



عن نفسِه، فلا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ، لكن إذا أَطْلَعَه اللهُ ﷻ على شيءٍ وأطلَعَ الأمةَ عليه عرفناه من طريقِه، فإذا أخبَرَنا فعلينا التسليمُ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]؛ ولذا جاء في الأسماءِ الحسنى: «**أو استأثَرْتَ به في علمِ الغيبِ عندَك**»[(١)].

«**من غيرِ تحريفٍ**»: تحريفُ الشيءِ إمالتُه[(٢)]؛ كتحريفِ القلمِ، وتحريفُ الكلامِ هو إمالتُه والعدولُ به عن قصدِ المتكلمِ، وجاء في وصفِ أهلِ الكتابِ أنهم ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، فلا نُميلُ كلامَ اللهِ ﷻ عن مرادِه.

وقد وقع التحريفُ من قومٍ مالوا عن الجادَّةِ، فغيَّروا كلامَ اللهِ - جلَّ وعلا -. فالتحريفُ دَيدنُ اليهودِ والنصارى، وشابَهَهم مَن شابَهَهم ممن يَنْتَسِبُ إلى هذا الدينِ، فحرَّفوا في الألفاظِ وحرَّفوا في المعاني، وحادوا بذلك عن الصوابِ.

والتحريفُ منه معنويٌّ ومنه لفظيٌّ. أما المعنوي: فكما في تحريفِهم (استوى) بمعنى (استولَى)، فحرفوا المعنى من استوَى إلى استولَى؛ لأنهم لا يستطيعون أن ينطقوا: (الرحمنُ على العرش استولى). وأما اللفظيُّ: فمثلُ ما قالوا في قوله - تعالى -: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]: (كلَّمَ اللهَ موسى تكليمًا)، فصار موسى هو الفاعل بدلًا من كونه مفعولًا.

---

(١) أخرجه أحمد (٣٧١٢، ٤٣١٨) ٦/٢٤٦، ٧/٣٤١، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٩٣٠) ١٠/٢٥٣، والبزار في مسنده (١٩٩٤) ٥/٣٦٣، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٩٧) ٩/١٩٨، وابن حبان في مسنده (٩٧٢) ٣/٢٥٣، والطبراني في الدعاء (١٠٣٥) (ص٣١٤)، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، قال الحاكم ١/٦٩٠: على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمٰن بن عبد الله عن أبيه فإنه مختلف في سماعه منه، وتعقبه الذهبي فقال: «أبو سلمة لا يدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة».

(٢) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١٦٣).

ومن أهل البدعة من أبقى اللفظ وحرَّف معنى التكليمِ فجعله من الكلْمِ بمعنى الجُرْحِ، كما في الحديثِ: «**ما من مَكْلُوم يُكْلَمُ في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة وكَلْمُه يَدمِي**»[(١)]؛ يعني: جُرحَه. فقالوا: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النساء: ١٦٤]؛ يعني: جَرَّحَه بأظافيرِ الحكمةِ. وهذا إغرابٌ شديدٌ لا داعيَ له، فقد تَصوَّروا أن مثلَ هذه النصوصِ تقتضي مشابهةَ الخالقِ بالمخلوقِ، فحرَّفوا إلى أن عطَّلوا اللهَ ﷻ من صفاتِه وما أثبَتَه لنفسِه.

«**ولا تعطيلٍ**» التعطيلُ: التركُ والإهمالُ[(٢)]، وقوله - تعالى -: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]؛ يعني: متروكةً مُهْملةً[(٣)]. والمرادُ به هنا نفْيُ الصفاتِ الإلهيَّةِ، وإنكارُ قيامِها باللهِ ﷻ. فالمعطِّلةُ الجهمِيَّةُ نفَوُا الصفاتِ الإلهيَّةَ وإضافتَها إلى اللهِ ﷻ، وقد أثبَتَها اللهُ ﷻ لنفسِه في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه ﷺ.

والتعطيلُ منه: تعطيلٌ كليٌّ؛ مثلُ تعطيلِ الجهميَّةِ، حيث نفَوُا الأسماءَ والصفاتِ، وتعطيلِ المعتزلةِ الذين نفَوُا الصفاتِ وإن أثبتوا الأسماءَ.

وتعطيلٌ جزئيٌّ؛ كتعطيلِ الأشاعرةِ الذين نفَوْا بعضَ الصفاتِ وأثبتوا بعضًا.

«**ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ**» التكييفُ: اعتقادُ أن صفاتِه تعالى على كيفيَّةِ كذا، أو السؤال عنها بكيفَ؛ لأن اللفظ الذي وردت به الصفة له معنًى وله كيفيةٌ، والناس في هذا أقسام خمسة:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب المسك (٥٥٣٣) ٧/ ٩٦، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله (١٨٧٦) ٣/ ١٤٩٥، وأحمد (٨٩٨١) ١٤/ ٥٣٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٢) ينظر: المخصص لابن سيده ٢/ ١٧٤.

(٣) **مُعَطَّلَةٍ**: متروكة، قاله الضحاك. وقيل: خالية من أهلها لهلاكهم. وقيل: غائرة الماء. وقيل: معطلة من دلائها وأرشيتها. تفسير القرطبي ١٢/ ٧٤.

الأول: من ينفي اللفظ بالكلية من غير تأويل، وهذا أشد الأقسام، وفاعله يكفر؛ لأن هذه محادَّةٌ ومُصادَمةٌ وإنكارٌ لما ثبَتَ بالضرورةِ من دينِ الإسلامِ.

الثاني: من يُؤَوِّلُ اللفظ تأويلًا غيرَ سائغٍ، كما هو حالُ بعضِ طوائفِ المبتدعةِ، وبدعتُهم مُغلَّظَةٌ عندَ أهلِ العلمِ. ومثال ذلك: أن يقول المبتدع في معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ أي: استولى. فيؤوِّل اللفظ تأويلًا غيرَ سائغٍ فيحرّف المعنى، وهو في الحقيقة معطّل، ولكي يقبل تعطيله ولا يعد محادة لله - تعالى - كما لو أنكر المعنى، أتى بهذا المعنى البعيد، فعطَّلَ المعنى الحقيقيّ، ثم أثبَتَ غيرَه مما لا يريدُه اللهُ ﷻ، فهو مُعطِّلٌ ومُحرِّفٌ. ولذلك فأهلُ العلمِ كفَّروا الجهميَّةَ؛ لأن تأويلَهم كلا تأويل، فوجودُه مثلُ عدمِه.

الثالثُ: من يُثبِتُ اللفظَ ولا يُحرِّفُه ولكن لا يَعْتَقِدُ له معنًى، بل يقولُ: هذا مُتشابِهٌ لا نعرِفُ له معنًى. وهذا يُسمَّى عندَ أهلِ العلمِ بالتفويض.

الرابعُ: أن يُقرَّ باللفظِ كما جاءَ، مع اعتقادِ أن له معنًى يَليقُ باللهِ ﷻ، وهذا هو الصوابُ، وهو منهجُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

الخامسُ: كالرابعِ يقرُّ باللفظِ والمعنى، ولكن بعدَ ذلك يطلبُ الكيفيةَ، فيعبر عن كيفية اللفظ، ويسأل عنه بـ(كيف)، فهذا هو التكييفُ. ومثاله: قول المبتدع: كيف استوى الله على العرش؟ فإذا أجيب بأنه استوى كذا، أو كما يستوي فلان، صاحب التشبيهُ التكييفَ في هذه الحال. ولذا جاء في جوابِ الإمامِ مالكٍ وأمِّ سَلَمَةَ وغيرِهما: الاستواءُ معلومٌ - يعني: معلوم المعنى فليس بطلاسمَ ولا هو من لغةٍ أخرى غريبةٍ -، والكَيْفُ مجهولٌ[1].

(١) قول أم سلمة رضي الله عنها أخرجه ابن بطة في الإبانة (١٢٠) ٧/ ١٦٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٦٣) ١/ ٣٩٧، وأبو يعلى الفراء في إبطال التأويل (٥١) ١/ ٧١، =



فمَن دخَلَ في التكييفِ خرَجَ عن دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

«**ولا تمثيلٍ**» التمثيلُ هو اعتقادُ أن صفاتِ الباري ﷻ مثلُ صفاتِ المخلوقينَ، فالمُمَثِّلُ والمُشَبِّهُ إذا قيل له: ما معنى الاستواء؟ قال: مثلُ ما يَستَوي الملِكُ على الكرسي. فيُمثِّلُ صفاتِ الخالقِ بصفاتِ المخلوقين.

والنبيُّ ﷺ لما قرَأَ قولَ اللهِ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وضَعَ إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه[١]، لكن هذا ليس من التمثيلِ؛ لأنه ليس المرادُ به أن له سمعًا مثلَ هذا السمعِ وبصرًا مثلَ هذا البصرِ، بل المرادُ إثباتُ أن اللهَ ﷻ مُتَّصِفٌ بهذه الصفاتِ اتصافًا حقيقيًّا كاتصافِ المخلوقِ حقيقة بهذه الصفاتِ، فالاتِّصافُ حقيقيٌّ مثلُ الاتصافِ لكنَّ الصفة تخْتَلِفُ عن الصفة؛ كما في تشبيهِ رؤيةِ الباري برؤيةِ القمرِ ليلةَ البدرِ[٢]، فهو تشبيهُ رؤيةٍ برؤيةٍ، لا تشبيهُ مَرْئيٍّ بمَرْئيٍّ.

لكِنَّ الاقتصارَ على ما ورَدَ هو الأصلُ، فلا يسوغُ لأحدٍ أن ينزلَ ويقولَ: إن اللهَ يَنْزِلُ مثلَ نزولي؛ مستدلًّا بإشارة النبي ﷺ إلى أذنه وعينه عند قراءة الآية المذكورة؛ لأن مثلَ ذلك يقبل من النبيِّ ﷺ ويحْمَلُ على وجهٍ يَتَّسِقُ مع ما جاءَ عن اللهِ ﷻ؛ لأنه ﷺ يُدرِكُ ما وراءَ هذه الألفاظِ، ولأن الإشارة لتحقيق معنى الصفة وليست للتمثيل ففرق بين الأمرين.

= وابن قدامة في إثبات صفة العلو (٦٧) (ص١٥٨).
وقول الإمام مالك أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤) (ص٦٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٦٤) ١/ ٣٩٨، وأبو نعيم في الحلية ٦/ ٣٢٥، ٣٢٦، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٧) ٢/ ٣٠٥.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في الجهمية (٤٧٢٨) ٢/ ٦٤٥، وابن خزيمة في التوحيد ١/ ٩٧، وابن حبان في صحيحه (٢٦٥) ١/ ٤٩٨، والطبراني في الأوسط (٩٣٣٤) ٩/ ٣٢، والحاكم في مستدركه ١/ ٢٤ وصححه، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٩٠) ١/ ٤٦٢ من حديث أبي هريرة ﵁.

(٢) الحديث تقدم تخريجه (ص١٧).

وكذلك لأن الاشتراكَ في الاسم الثابت للهِ ﷻ مع بعضِ خلقِه لا يوجب الاشتراك في المسمى؛ كالوجهِ مثلًا، لا يوجبُ المماثلةَ والمشابهةَ، فكونُ اللهِ ﷻ موصوفًا بأن له وجهًا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، ليس من لوازمِه أن يكونَ وجهُ الخالقِ مثلَ وجهِ المخلوقِ؛ بدليلِ أن المخلوقاتِ لها وجوهٌ ولا يَلْزَمُ من إثباتِ الوجهِ لبعضِها أن يكونَ مشابهًا لوجهِ البعضِ الآخرِ، وكلُّها تشتَرِكُ في أنها مُحْدَثاتٌ مخلوقةٌ للهِ ﷻ مع هذا التباينِ بين وجوهِها، فالتباينُ بينَ وجهِ الخالقِ والمخلوقِ لا شكَّ أنه أوسعُ وأبعَدُ.

ولَمْ يَذْكُرْ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ التشبيهَ، وإنما ذكر التمثيل؛ لأنَّه آثَرَ ذِكرَ مَا جَاءَ نَفْيُهُ في القرآنِ، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ وكُلَّمَا كَانَ الاسْتِعْمَالُ في الاصطلاحاتِ الشرعيةِ مَأْخُوذًا مِنْ نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ كَانَ أَقْوَى وأَدَقَّ وأَبْعَدَ عَنِ الإيرادِ، ولِذَا رُدَّ على مَنْ قَالَ: (مِنْ غَيْرِ تكييفٍ ولا تشبيهٍ) بِأَنَّ التشبيهَ وُجُودُ وَجْهِ شَبَهٍ وَلَوْ مِنْ بعيدٍ لِأَدْنَى مشابهةٍ، كما في قولِهِ ﷺ: «**إنَّكُم سترَوْنَ رَبَّكُم كَمَا تَرَوْنَ هذا القمرَ، لا تَضَامُّونَ في رُؤْيَتِهِ**»[(١)] فهذا تشبيهٌ مِنْ وَجْهٍ، ووَجْهُ الشبَهِ في الرؤيةِ لا فِي المَرْئِي، والتشبيهُ مِنْ وَجهٍ لا يَعْنِي مُطَابَقَةَ المُشَبَّهِ للمُشَبَّهِ بهِ مِنْ كُلِّ وَجهٍ، ولكن فيه وجه شبه ولو من بعيد. وكما في مُشَابَهَةِ المخلوقِ للخالقِ في الوُجُودِ مثلًا؛ فالخالقُ مَوجودٌ والمخلوقُ مَوجودٌ، وهذا وَجْهُ شَبَهٍ بَيْنَهُمَا مِنْ بعيدٍ لا يَقْتَضِي التشبيهَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ وإنَّما يُشبِهُهُ مِنْ هذه الحَيْثِيَّةِ، فليس التشبيه ممنوعًا من كل وجه، بخلاف التمثيل فهو ممنوع مطلقًا، ولذَا اخْتارَ الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَفْيَ التمثيلِ ولَمْ يَخْتَرْ نَفْيَ التشبيهِ.

«**بل يؤمنون بأن اللهَ - سبحانه -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]**» فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يعتقدون اعتقادًا جازمًا لا تردُّدَ

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٧).

فيه بأن اللهَ ﷻ ليس كمثلِه شيءٌ؛ كما قال في سورةِ الشورى: فهنا نفيٌ وإثباتٌ، والنفي مُجمل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فلا شيءَ يُشْبِهُه ﷻ. وقد اسْتَشْكلَ بعضُهم دخولَ الكافِ على (مثلِ)؛ لأن (مثلَ) كافيةٌ، والكافُ بمفردِها كافيةٌ، فلماذا جُمِعَ بينَهما؟ والكافُ الداخلةُ على المِثلِ المنفيِّ بليسَ هي لتأكيدِ نفيِ المثْليَّةِ؛ فلو افتُرِضَ له مثيلٌ فلا مثيلَ له، فكيفَ وهو لا مثيلَ له. وإذا نفَيْنَا مِثلَ المِثلِ فهل معنى هذا أننا نُثْبِتُ المِثلَ؟ وهذا ما جعلَ بعضَ العلماءِ يقولُ: الكافُ صِلةٌ زائدةٌ[(١)]. وبعضُهم يقولُ: الكافُ صِلةٌ[(٢)]، ويَتورَّعُ أن يقولَ زائدةٌ. لكن أهلَ التحقيقِ يرون أن هذا مبالغةٌ في نفي المثل.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتٌ لصفتَي السمعِ والبصرِ على ما يَليقُ بجلالِ اللهِ وعظَمَتِه من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ.



(١) مفاتيح الغيب للرازي ٢٥/ ٢٢.

(٢) معالم التنزيل للبغوي ٧/ ١٨٦.



[معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الأسماء والصفات]

فلا يَنْفُونَ عنهُ ما وَصَفَ بهِ نَفْسَهُ، ولا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، ولا يُلْحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآياتِهِ، ولا يُكَيِّفُونَ ولا يُمَثِّلُونَ صفاتِهِ بِصفاتِ خَلْقِهِ؛ لأنَّه سُبْحانهُ لا سَمِيَّ لَهُ ولا كُفُوَ لَهُ ولا نِدَّ لَهُ، ولا يُقاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنَّهُ سُبْحانهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وبِغَيْرِهِ، وأَصْدَقُ قِيلًا وأَحْسَنُ حديثًا مِنْ خَلْقِهِ.

ثم رسلُه صادقون مَصدُوقون بخلافِ الذين يقولون عليه ما لا يعلمون؛ ولهذا قالَ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢] فسبَّح نفسَه عما وصفَه به المخالفون للرسلِ، وسلَّم على المرسلين؛ لسلامةِ ما قالوه من النقصِ والعيبِ.

وهو - سبحانه - قد جمَعَ فيما وصَفَ وسَمَّى به نفسَه بينَ النفْيِ والإثباتِ، فلا عدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عما جاء به المرسلون؛ فإنه الصراطُ المستقيمُ صراطُ الذين أنعَمَ عليهم من النبيِّين والصدِّيقين والشهداءِ والصالحين.

الشرح

«فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ ما وَصَفَ بهِ نَفْسَهُ» الفَاءُ تفريعيةٌ، فإذا كَانُوا يُؤْمِنُونَ باللهِ على الوجهِ الشرعيِّ، فإنَّهم لا يعطلون ولا يُحَرِّفُونَ ولا يُكَيِّفُونَ ولا

يُمَثِّلُونَ ولا يَنْفُونَ عنه ما أثبته لنفسه، فهذا تفريعٌ على مَا تَقَدَّمَ.

ومِنْ مُقْتَضَى الإيمانِ بِاللهِ الإيمانُ بمَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الأسماءِ الحسنى والصفاتِ العلا، فإذا نَفَوا عنهُ مَا وَصَفَ بهِ نَفْسَهُ فإنَّهُمْ حِينَئِذٍ لَمْ يُؤْمِنُوا بهِ الإيمانَ الصحيحَ؛ لأنَّ الاعتقادَ إنْ طابَقَ الواقعَ على ضَوْءِ مَا جَاءَ عن اللهِ ﷻ وعن رسولِهِ ﷺ فَهُوَ إيمانٌ صحيحٌ واعتقادٌ صحيحٌ، وإنْ خَالَفَ الواقعَ وكَانَ على وَجْهٍ يُخَالِفُ ما جَاءَ عنهُ وعَنْ رسولِهِ ﷺ فهو اعتقادٌ باطلٌ فاسدٌ.

«ولا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» التحريفُ: إمالةُ الكلامِ عَنِ المَعْنَى المُتَبَادِرِ مِنْهُ إِلى مَعْنًى آخَرَ لا يَدُلُّ عليهِ اللفْظُ ولا دليلَ على إرادته[1]، لكنْ لَوْ دَلَّ الدليلُ على إرادةِ هذا الاحتمالِ المرجوحِ، صحَّ صرفُ اللَّفظِ إليه، ويُسَمَّى تأويلًا، والمُبْتَدِعَةُ يُسَمُّونَ تحريفَهُمْ تأويلًا، فالتأويلُ صرفُ الكلامِ عَنِ الاحْتمالِ الراجحِ إلى الاحتمالِ المرجوحِ، ومِنْهُ المقبولُ والمردود، أما المقبول فيُطْلِقُهُ أهلُ العلمِ ويُريدُونَ بِهِ ما يُرَادِفُ التفسيرَ، وكثيرًا ما يَقُولُ إمامُ المفسرينَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ: «القَوْلُ فِي تأويلِ قولِ اللهِ ﷻ» ويُرِيدُ بِذلكَ التفسيرَ. ويُطْلَقُ التأويلُ على مَا يَؤُولُ إليهِ الأَمْرُ ويرجع. ويُطْلَقُ أيضًا على تَحَقُّقِ الوعدِ أَوِ الخَبَر، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وأما المردود فهو التحريف، فالتأويلُ لَهُ مُسْتَنَدٌ ومُرَجِّحٌ، وإذا خلَا عَنْ هذا المُرَجِّحِ فهو تحريفٌ، فصار مردودًا، ولِذَا عبَّرَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «ولا يُحَرِّفُونَ».

فأهلُ البدعِ يُسَمُّونَ تحريفَهم تأويلًا حين يصرِفون اللفظَ عن معناه الراجحِ إلى معناه المرجوحِ من غيرِ دليلٍ ولا قرينةٍ؛ فَإذا جَاءَ عَنِ اللهِ ﷻ وَصْفٌ مِنْ الأوصافِ كاليَدِ مَثَلًا، وجاءَ في لغةِ العربِ إطلاقُها على النِّعْمَةِ،

---

(١) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٦٩، والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي (ص١٦٣).



قالوا: اليَدُ الحقيقيةُ احتمالٌ راجحٌ، والنعمةُ احتمالٌ مرجوحٌ، فَنَحْنُ نَعْمِدُ إلى الاحتمالِ المرجوحِ، وهَذا هو التأويلُ. ونحن نَقُولُ: لا بد أن يكونَ عِنْدَكُمْ دليلٌ يَقْتَضِي ترجيحَ وإرادةَ هذا الاحتمالِ المرجوحِ مِنْ كتابٍ أو سُنَّةٍ لكي يكونَ تأويلًا مقبولًا، وإلا فهو تحريفٌ.

«مَوَاضِعِهِ» مَوَاضِعُ جَمْعُ مَوْضِعٍ.

«ولا يُلْحِدُونَ فِي أسمائِهِ وآياتِهِ» الإلحادُ: المَيْلُ والعُدُولُ، ومِنْهُ اللَّحدُ في القبرِ؛ أي: المَيْلُ بِهِ إلى جهةِ القبلةِ[1].

والإلحادُ يكونُ في الأسماءِ، ويَدُلُّ عليهِ قولُهُ ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. والإلحادُ في الأسماءِ هو العُدُولُ بهَا وبحقائِقِها ومعانِيهَا عَنِ الحقِّ الثابتِ لَهَا.

ويكونُ في الآياتِ، ويَدُلُّ عليهِ قولُهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ﴾ [فصلت: ٤٠]، ومن الإلحاد في الآيات اتباع ما تشابه منها كما يفعله أهل الزيغ وتأويل المُتَشَابِه الَّذي اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ، على الخلافِ في الوَقْفِ في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فإذا كانَ الوَقْفُ على لفظِ الجلالةِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ والواوُ اسْتِئْنَافِيَّةٌ في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ بِمَعْنَى: أَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ تأويلَ المتشابهِ، فَمِثْلُ هَذَا لَنْ يَطَّلِعَ عليهِ أحدٌ؛ لأنَّهُ لا يَعْلَمُهُ إلا اللهُ. ويكونُ مَوْقِفُ المسلم حينئذٍ كمَوْقِفِ الراسخينَ الذين يَقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. فما لا يُدْرِكُهُ الإنسانُ إِلَّا مِنْ طريقِ اللهِ أوْ مِنْ طريقِ رسولِهِ ﷺ ولم يَأْتِ شيءٌ يَشْرَحُ لهُ ذلكَ فَعَلَيْهِ أن يقول: «آمنا به»، ومِثْلُهُ لوِ اسْتَغْلَقَ عليهِ مَعْنَى آيةٍ، إلا أن هذا مِنَ التشابهِ النسبيِّ الذي سَبَبُهُ القُصورُ فِي الفَهمِ أو التقصيرُ فِي البحثِ. ولَيْسَ مَعنَى عدمِ العلمِ أنْ تُؤَوِّلَ

---

(١) تاج العروس ٩/ ١٣٥.

وتقولَ برأْيِكَ، وإنَّما تقُولُ: «اللهُ أعلمُ، آمَنَّا بِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ». حتَّى تَقِفَ على مَا يُبَيِّنُ لَكَ مَعْنَى هذه الآيةِ.

ومِنَ القرآنِ مَا لا يُمْكِنُ أنْ يُوقَفَ على مَعْنَاهُ، وهو المتشابهُ، وبعضُ العلماءِ يَجْعَلُ نصوصَ الصفاتِ مِنَ المتشابهِ، ويَنْسِبُونَ ذلكَ للإمامِ مالكٍ، وهو مِنْهُ بَرِيءٌ. والصحيحُ أنَّها مِنَ المُحْكَمِ، وليست مِنَ المتشابهِ إلا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بالتفْويضِ، أمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ اعتقادَ السلفِ الصالحِ مِنْ أنَّ لَهَا مَعَاني معلومةً لكنَّ الكيفيةَ مجهولةٌ فَهِيَ عندَهم مِنَ المُحْكَمِ.

«ولا يُكَيِّفُونَ» لا يَسْألونَ عن كيفيتها، ولِذَا لمَّا سُئِلَ الإمام مالكٌ عَنْ كيفيةِ الاسْتِواءِ أجاب رَحِمَهُ اللهُ بأنَّ مَعْنَى الاستواءِ معلومٌ، لكنَّ الكيفيةَ مجهولةٌ، والسؤالُ بِكَيْفَ بدعةٌ، والسائلُ مبتدعٌ[1].

فَكَيْفَ تَسْأَلُ عَنْ شيءٍ أَخْفَاهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولَمْ يُطْلِعْ عليهِ أحدًا؟! ولا يُمْكِنُ أنْ تُسْتَعْمَلَ فيهِ الأَقْيِسَةُ فإذا كانت كيفيةُ المخلوقِ يُمْكِنُ أنْ تُدْرَكَ بِالمشاهدةِ وبِالقياسِ على مِثْلِهِ ونظيرِهِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا نِدَّ لهُ ولا نَظِيرَ، فَكَيْفَ يُقَاسُ بِغيرِهِ؟!

«ولا يُمثِّلون صفاتِه بصفاتِ خلقِه» والتمثيلُ اعتقادُ أنها مثلُ صفاتِ المخلوقِ، وهذا الأمرُ هو الذي جرَّ المبتدعةَ إلى التعطيلِ؛ لأنهم اعتقدوا بزعمهم أنَّ في إثباتِ الصِّفاتِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُماثلةً لخلقِه، فقالوا: ليس كمثلِه شيءٌ، ثم عطَّلوا بعد ذلكَ صفاتِ اللهِ - جلَّ وعلا - من بابِ التنزيهِ، فهم أخطؤوا في البدايةِ حينما زعموا أن الخالقَ مثلُ المخلوقِ من خلالِ إثباتِ الصفاتِ، ثم في النهايةِ لما نفوا تلك الصفات، فخطؤُهم من البدايةِ جرَّهم إلى الخطأِ في النهايةِ، ففي البدايةِ مثَّلوا فعبدوا صنمًا، وفي النهاية عطلوا فعبدوا عَدَمًا.

(١) تقدم تخريجه (ص٧٠).

«لأنه سبحانه لا سمِيَّ له ولا كُفوَ له»؛ أي: ليس له مثيلٌ ولا نظيرٌ، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. والكُفؤُ والمكافِئُ والمساوي بمعنى واحدٍ، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

«ولا ندَّ له» الند: المثيل والنظير، وهو قريبٌ من السَّمِيِّ، والجمع أنداد[(١)].

«ولا يُقاسُ بخلقِهِ ﷻ» لا يجوزُ استعمالُ الأقيسةِ التي تقتضي المماثلةَ والمساواةَ بينَ المقيسِ والمقيسِ عليه في حق اللهِ؛ لأنه ﷻ لا مثلَ له، ولا سمِيَّ له، ولا ندَّ له، ولا نظيرَ له، وأما وجود نوع من الشبه بين الخالق والمخلوق كالاشتراك في الوجود والحياة والعلم فهذا ليس مقتضيًا لإثبات المماثلة بينهما؛ حيث إن كلًّا من هذه الأسماء لها معنى خاص بالإضافة إلى صاحبها، فالوجود المضاف إلى الخالق - سبحانه - يختلف عن الوجود المضاف إلى المخلوق، فهما وإن كانا مشتركين في مطلق الوجود إلا أنهما يختلفان في الوجود الخاص، فمثل هذا لا يقتضي المماثلة، كما أنه لا يلزم من كون اللبن مشروبًا كالخمر أن يكون حرامًا مثله.

والقياسُ منه قياسُ تمثيلٍ، وهو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ لوجودِ العلَّةِ. وهذا النَّوعُ من القياسِ لا يمكنُ أن يُستعمَلَ في حقِّ اللهِ ﷻ؛ لأن اللهَ - جلَّ وعلا - يقولُ عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومنه قياسُ الشمولِ وهو المعروفُ عندَ المناطِقَةِ بالاستدلال بالكليِّ على الجزئيِّ بواسطةِ اندراجِ ذلك الجزئيِّ مع غيرِه تحتَ هذا الكُليِّ، وهذا مبنيٌّ على استواءِ الأفرادِ المندرجةِ تحتَ الكليِّ بحيثُ تشملُها قاعدةٌ كليَّةٌ تتساوَى

(١) تاج العروس ٩/ ٢١٦.

فيها أفرادُها، ولا يمكِنُ استعمالُ هذا القياسِ بالنسبةِ للهِ ﷻ؛ لأنه لا يَنْدَرِجُ مع غيرِه تحتَ قاعدةٍ أو تحتَ عمومٍ، تعالى اللهُ عما يقولون علوًّا كبيرًا، فلا مساواةَ بينَ اللهِ وبينَ خلقِه.

ومنه قياسُ الأَوْلَى، وهذا النوع من الأقيسة يُستَعْمَلُ في حقِّ اللهِ ﷻ، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، فإذا أثبَتْنا أيَّ كمالٍ للمخلوقِ وأَمكَنَ أن يتَّصِفَ به الخالقُ، فالخالقُ أَوْلَى به من المخلوقِ، فالمخلوقُ يُمْدَحُ ويُثْنَى عليه، واللهُ ﷻ له الحمدُ المطلقُ والكمالُ المطلقُ من جميعِ الوجُوهِ.

لكن هناك من الكمالاتِ بالنسبةِ للمخلوقين ما لا يُمْكِنُ أن يتَّصِفَ به الخالقُ؛ فالولدُ كمالٌ بالنسبةِ للمخلوق، لكنه ليس كمالًا بالنسبةِ للهِ؛ لأن هذا نقصٌ، وقد جاءَ النصُّ بنفيِه عن اللهِ ﷻ كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

«**فإنه سبحانه أعلَمُ بنفسِه وبغَيرِه**» فلا يُقاسُ ﷻ بخلقِه، وهذا تعليلٌ لصحةِ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في إثباتِ ما أثبَتَه لنفسِه بالقيودِ المذكورةِ التي جاءَتْ عنه وعن نبيِّه ﷺ وعدمِ قياسِه بخلقِه؛ فلو كانت صفاتُه مشابهةً لصفاتِ المخلوقِ أو مماثلةً لصفاتِ المخلوقِ لبَيَّنَ ذلك، فهو ﷻ أعلمُ بنفسه وبخلقه.

وأما حديث: «**إن اللهَ خلقَ آدمَ على صورته**»[1] فليس معناه: أن صورةَ آدمَ مماثلةٌ لصورةِ الرحمٰن - تعالى -، ولكن معناه أن لآدمَ صورةً مشتمِلةً على صفاتٍ نظيرَ الصفاتِ التي أُثْبِتَتْ للرحمنِ، فآدمُ له وجهٌ يليق به، واللهُ ﷻ له وجهٌ يليق به، وآدمُ له بصرٌ وسمعٌ ويدٌ ورِجْلٌ على ما يليق به، واللهُ ﷻ له

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام ٨/ ٥٠ (٦٢٢٧)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير ٢٨/٢٨٤١، وأحمد ١٣/ ٥٠٤ (٨١٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



بصرٌ وسمعٌ ويدٌ ورِجْلٌ على ما يليق به ﷻ، فإن الله خلَقَ آدمَ على هذه الصورةِ التي فيها هذه الصفاتُ، وليس معنى هذا أن هذه الصورةَ مثلُ هذه الصورةِ من خلالِ هذا الحديثِ. ومثل ذلك أننا نُثْبِتُ للهِ ﷻ يدًا، والمخلوقُ له يدٌ، لكِنَّ يدَ الخالقِ ليست كيَدِ المخلوقِ، بل كلٌّ له ما يَخُصُّه وإن اتَّحَدَ الاسمُ.

ويشهد لذلك أن في الجنةِ رُمَّانًا وفي الدنيا رمانًا، ولا يلزم من ذلك التماثل إذ ليس في الجنةِ مما في الدنيا إلا الأسماءُ، ومجردُ الاتفاقِ في الاسمِ لا يعني الاتفاقَ في المسمى من كلِّ وجهٍ. وجاءَ في الحديثِ الصحيحِ: «**أولُ زُمْرةٍ تدخُلُ الجنةَ على صورةِ القمرِ**»[1]، وليس معنى هذا أن هؤلاء يدخلون الجنَّةَ بهذا الشكلِ المُدوَّرِ الذي لا يَشتَمِلُ على عينٍ ولا أنفٍ ولا فمٍ ولا غيرها، لكِنْ لهم صورةٌ كما أن للقمرِ صورةً. وكذلك الحال في حديث: «**خلق الله آدم على صورته**»، فلا يعني أن الصورة مثل الصورة.

«وَأَصْدَقُ قِيلًا وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ» ولا يُقالُ: إن الله ﷻ أَخْفَى عنا الحقائقَ ومنها الكيفيةَ؛ لأنا لا ندركُها، كما يقولُ الباطنيَّةُ[2]. فالكلامُ بما يُخالِفُ الواقعَ كذبٌ، واللهُ ﷻ أصدقُ قيلًا، وهو أيضًا أحسنُ حديثًا وأبينُ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٣٢٤٥)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم ٤/٢١٧٨، ٢١٧٩ (٢٨٣٤)، والترمذي، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة أهل الجنة ٤/٦٧٨ (٢٥٣٧)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب صفة الجنة ٢/١٤٤٩ (٤٣٣٣)، وأحمد ١٢/٦٤ (٧١٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) فرقة تسترت بالإسلام ومالت إلى الرفض ومحصول قولهم تعطيل الصانع وإبطال النبوة والعبادات وإنكار البعث. وذكر أصحاب التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولًا في زمان المأمون وانتشرت في زمان المعتصم. ينظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص٢٦٥)، وتلبيس إبليس لابن الجوزي (ص٩١).

عبارةً، ولا يجوز أن تستبدَلَ بعضُ النصوصِ بغيرِها لكونِها أوضحَ، والإجماعُ على أن القرآنَ لا تجوزُ روايتُه بالمعنى، ولا يجوزُ تبديلُ حرفٍ منه بحرفٍ آخرَ.

«**ثم رسلُه**» سبَقَ تعريفُ الرسولِ، وما قيل فيه من كلامٍ وما استُدْرِكَ على بعضِ التعاريفِ، والفرقِ بينَه وبينَ النبيِّ[1].

«**صادقون**» لأنهم لا يأتون بما يُخالِفُ الواقعَ، فالصدقُ هو الخبرُ الذي يطابِقُ الواقعَ[2]، ويقابلُه الكذبُ الذي يخالِفُ الواقعَ[3] قصدًا كان أو سهوًا أو خطأً[4]، والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ أن الكلامَ لا يخرُجُ عن هذَيْنِ الوصفَيْنِ ولا واسطةَ بينَهما، فهما نقيضان لا يجتمعان في خبرٍ واحدٍ ولا يرتفعان عنه، فإن طابَقَ الواقعَ فهو صدقٌ وإن خالَفَه فهو كذبٌ[5].

وأثبَتَ المعتزِلةُ كلامًا ليس بصدقٍ ولا كذبٍ وجعلوا منه الخطأَ[6]، ومما استدلوا به على إثباتِ الواسطةِ قولُه ﷻ: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨] فجعلوا الجنونَ مقابلَ الكذبِ، فكلامُ المجنونِ الذي لا يطابِقُ الواقعَ ليس بكذبٍ. وأُورِدَ عليْهِم بكلامِ المجنونِ الذي يطابِقُ الواقعَ، فيلزَمُهم قسمٌ رابعٌ.

«**مَصدُوقون**» في بعضِ النسخ (مُصدَّقون) وفي الصحيحِ في حديثِ ابنِ مسعودٍ قال: «**حدثنا الصادقُ المصدوقُ**»[7]، فهم صادقون، وكذلك مُصَدَّقُون

---

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص١٤٨، ٣٠٧).

(٢) التعريفات للجرجاني (ص١٧٤).

(٣) التعريفات للجرجاني (ص٢٣٥).

(٤) المصباح المنير ٢/ ٢٨، تاج العروس ٤/ ١٣١.

(٥) ينظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ١٢.

(٦) ينظر: البحر المديد ٤/ ٤٧٥، وتفسير البيضاوي ٤/ ٢٤٢، والحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٥٠.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته ٤/ ١٣٣ (٣٣٣٢)، =

من قِبَلِ قومِهم ومن قِبَلِ اللهِ ﷻ الذي أيَّدهم بالمعجزاتِ الدالَّةِ على صدقِهم.

ومَصْدُوقٌ اسمُ مفعولٍ من صَدَقَ يَصدُقُ فهو صادقٌ ومصدوق، ويصْدُقُه مَن يُحدِّثُه، بمعنى أنه لا يُحَدَّثُ إلا بالصدقِ؛ والرسلُ صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِم مَصدُوقون؛ صدَقَهم مَن أرسَلَهم، وصَدَقَهم مَن تحدَّثَ معهم؛ لأنهم مُتَّصفون بالصدقِ، فالشخصُ الذي يُلازِمُ الصدقَ يستحيي مَن يُحادِثُه أن يَكْذِبَ عليه، فهو مَصدوقٌ فيما يُحَدَّثُ به وهو مُصَدَّقٌ أيضًا فيما يُحَدِّثُ به.

ومُصَدَّقٌ من: صَدَّقَ يُصدِّقُ فهو مُصَدِّقٌ ومُصَدَّقٌ.

«بخلافِ الذين يقولونَ عليه ما لا يعلمونَ» ممن تجاوزَ القرآنَ والحديثَ فوصَفَ اللهَ ﷻ بما لم يَصِفْ به نفسَه، وسمَّاه بأسماءٍ لم تَرِدْ عنه لا في كتابِه ولا على لسانِ نبيِّه ﷺ، أو نفَوْا عنه ما أثبَتَه لنفسِه من أسماءٍ وصفاتٍ، فهؤلاء يقولون عليه ما لا يعلمون نفيًا وإثباتًا؛ لأنه إذا نفى صفةَ الكمالِ فقد أثبَتَ له نقيضَها، وإن كانت دعواهُم هي نفيُ التشبيهِ، إلَّا أنَّ الواقعَ أنه حينما لا يَصِفُ اللهَ ﷻ بصفةِ العلمِ يَلْزَمُ من هذا أن يَصِفَه بضدِّ ذلك، ولذا فالقدريَّةُ الذين نفَوْا صفةَ العلمِ يُحاجَّوْن بالعلمِ، فإن نفَوْه كفروا وإن أثبَتُوه خُصِموا، فإن قالوا: لا نقولُ عليمٌ؛ إنما نقولُ لا يَجهَلُ. قيل لهم: الساريةُ لا تجهلُ وهي كذلك لا تعلَمُ، فالحيُّ القادرُ المتكلمُ المريدُ لا بد أن يوصَفَ إمَّا بعلمٍ أو بجهلٍ.

والقولُ على اللهِ بلا علمٍ من عظائمِ الأمورِ، ولما ذكَرَ اللهُ الفواحشَ

= ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ٤/ ٢٠٣٦ (٢٦٤٣/ ١)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر ٢/ ٦٤٠ (٤٧٠٨)، والترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم ٤/ ٤٤٦ (٢١٣٧)، وابن ماجه، المقدمة، باب في القدر ١/ ٢٩ (٧٦)، وأحمد ٧/ ٤٨ (٣٩٣٤).

والشركَ وغيرها قال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]. وأهلُ العلم يرونَ أن ما ذُكِرَ في هذه الآيةِ من الكبائرِ مرتَّبٌ على سبيلِ التَّرقِّي، فيكونُ القولُ على اللهِ بلا علمٍ أعظمَ من الشركِ على هذا الرَّأي؛ لأن منه ما هو شركٌ بل من أعظمِ الشركِ، والشركُ كلُّه قولٌ على اللهِ بلا علمٍ، ومنَ القولِ على اللهِ بلا علمٍ: الإخبارُ عنه بما لم يَصِفْ به نفسَه، أو نفْيُ ما أثبَتَه لنفسِه، ومن القولِ على اللهِ بلا علمٍ: الفتوى بغيرِ علمٍ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، نسألُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ.

«**ولهذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]**»: اللامُ: لامُ التعليلِ؛ للرد على «**الذين يقولونَ عليه ما لا يعلمونَ**».

﴿سُبْحَٰنَ﴾ اسمُ مصدرٍ سبَّحَ يُسبِّحُ تسبيحًا، والتسبيحُ هو التنزيهُ للهِ - جلَّ وعلا[(١)].

﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾: مضافٌ إليه، وهو من إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه؛ لأن العزةَ من صفاتِ اللهِ سبحانه وتعالى ومن أسمائِه العزيزُ.

﴿عَمَّا﴾ في الأصلِ (عن ما) و(ما) إمَّا أن تكون موصولة، فيكونَ التقديرُ: «عن الذي يصفونه به من الأوصاف التي لا تليق به، ممَّا لم يرد عنه ولا عن نبيه ﷺ»، أو تكونُ (ما) مصدريَّةٌ، فيكونُ المرادُ تنزيهَ الربِّ - ربِّ العزَّةِ - عن وصفِهم إياه بما لا يليقُ به، والمعنى واحد.

«**فسبَّحَ نفسَه عما وصَفَه به المخالفون للرسلِ**» الذين اتبعوا غيرَ سبيلِ المرسلينَ، وألْحدوا في أسمائِه وصفاتِه.

«**وسلَّم على المرسلين؛ لسلامةِ ما قالوه من النقصِ والعَيْبِ**» لأنهم

---

(١) تاج العروس ٦/ ٤٤٥.

جاؤوا بالكلامِ السالمِ من النقصِ والعيبِ، واللهُ - جلَّ وعلا - من أسمائِه السلامُ، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وهو السلامُ على الحقيقةِ سالمٌ   من كلِّ ما عيْبٍ ومن نُقصانِ(١)

فالسلامةُ هنا: السلامةُ من النقصِ والعيبِ، وسلامةُ القرآنِ بحفظِه من الزيادةِ والنقصانِ، فسلامُ المرسلينَ بسلامةِ ما أتوا به من كلِّ نقصٍ وعيبٍ.

«وهو - سبحانه - قد جمَعَ فيما وصَفَ وسمَّى به نفسَه بينَ النفيِ والإثباتِ» في كلٍّ منهما إجمالٌ وتفصيلٌ، فهناك نفيٌ مجمَلٌ ونفيٌ مفصَّلٌ، وهناك إثباتٌ مُجمَلٌ وإثباتٌ مُفَصَّلٌ.

فالنفيُ المُجْمَلُ وهو الغالبُ: أن يُنْفَى عن اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كلُّ ما يُضادُّ كمالَه من العيوبِ والنقائصِ؛ ولذا فالرسلُ لا يأتون إلا بما هو سالمٌ من العيبِ والنقصِ، ومن أدلةِ النفيِ المُجمَلِ قولُه - جلَّ وعلا -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فهذا استفهامٌ إنكاريٌّ، وقولُه - تعالى -: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ [الصافات: ١٨٠] يتضمَّنُ النفيَ المُجْملَ أيضًا؛ لأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنزَّهٌ عن كلِّ ما لا يَليقُ به، والنفْيُ المُفَصَّلُ لا يرِدُ غالبًا إلا بعدَ وصفِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما لا يَليقُ به، فيأتي التفصيلُ في نفيِ هذا الوصفِ؛ ليُنَزِّهَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن العيوبِ، كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة الإخلاص: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤] فَنَزَّهَ تَعَالى نَفْسَهُ عن وجود الولَدِ له، ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ لأنه وُجد مَن يَصِفُه بأن له ولدًا، ونزَّه نفسه عن كونه سبحانه والدًا: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ لأنه وُجِدَ مَن يَتساءَلُ عن أصلِه، تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوًا كبيرًا، فنَفَى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عنه الفرعَ والأصلَ(٢)، ونفَى عنه الشريكَ(٣)؛ لأنه وُجِدَ مَن يُثْبِتُ الشريكَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ونفى

(١) نونية ابن القيم (ص٢١٠).
(٢) فقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].
(٣) فقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢].

عن نفسه الصاحبةَ[(١)] ونَفَى عن نفسِه النِّدَّ والضِّدَّ[(٢)]، والجهلَ[(٣)]، والعجزَ[(٤)]، والنِّسيانَ[(٥)]، والسِّنَةَ والنومَ[(٦)]؛ لأنه وُجِدَ مَن يقولُ بها، فجاء التفصيلُ في نفيِها، أو عَلِمَ اللهُ ﷻ أنه سيوجَدُ مَن يقولُ بهذا القول، فالأصلُ في النفيِ أن يكونَ مجملًا، ولا يكونَ مفصَّلًا إلا إذا وُجِدَ ما يدعو إلى التَّفصيل، كما سبق.

والنفيُ المَحْضُ لا يوجدُ في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنه لا مَدْحَ فيه، فإذا قِيلَ: فلانٌ لا يَجْهَلُ. فلا بد أن يَتَضَمَّنَ هذا النفيُ أنه يعلَمُ، وإنما يُرادُ من النفيِ إثباتُ ما يُضادُّ المَنْفِيَّ من الكمالِ.

وأما الإثباتُ المُجْمَلُ: فمثلُ إثباتِ الكمالِ المُطلَقِ للهِ ﷻ والحمدِ المُطْلَقِ، فإذا قلنا: «الحمدُ للهِ ربِّ العالمين» شَمل ذلك جميعَ أنواعِ المحامِدِ للهِ ﷻ؛ لأن (أل) هنا جِنسِيَّةٌ، فمطلقُ الحمدِ للهِ ﷻ.

وأما الإثباتُ المُفَصَّلُ فهو الكثيرُ الغالبُ وهو مُتناوِلٌ لكلِّ اسم أو صفةٍ ورَدَتْ في الكتابِ والسُّنَّةِ مما يَعْسُرُ حصرُه وإحصاؤُه، وأمثلتُه كثيرةٌ جِدًّا في الكتابِ والسُّنَّةِ، وقد أورد الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكتابِ جملةً من الأمثلةِ من الكتابِ والسُّنَّةِ على الإثباتِ المُفصَّلِ للأسماءِ والصفاتِ، وقد ذكَرَ اللهُ ﷻ في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه ﷺ بعضَ ما يَتَّصِفُ به ويَتَسَمَّى به، لا جميعَه. وفي الحديثِ الصحيحِ: «**إن لله تسعةً وتسعينَ اسمًا؛ مائةً إلا واحدًا مَن أحصاها**

(١) فقال تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

(٢) فقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

(٣) فقال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

(٤) فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

(٥) فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

(٦) فقال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].



دخَلَ الجنةَ»[١] ففي هذا الحديثِ إثباتُ الأسماءِ الحُسْنَى إجمالًا، وبيانُ عددِها، وترتيبُ الثوابِ على إحصائِها، أما إحصاءُ الجميعِ فلا يُمْكِنُ؛ إذ ليس ثَمَّ طريقٌ إلى معرفةِ ذلك إلا بما جاءَ عنه ﷻ وعن نبيِّه ﷺ، وقد أخبَرَ ﷺ كما في حديثِ: «**أوِ استَأْثَرْتَ به في علمِ الغيبِ عِندَك**»[٢] بأن الله استَأْثَرَ بشيءٍ منها فدلَّ ذلك على أن له ﷻ أسماءً لم يُعْلِمْ بها أحدًا، ولا يمكنُ الوصولُ إليها، فأسماؤُه وأوصافُه لا تُحْصَى، كما في الخبر: «**لا أُحصي ثَناءً عليْكَ أنتَ كما أثنَيْتَ على نفسِك**»[٣]، فمثلُ هذا يَسْتَحِيلُ إدراكُه ومعرِفتُه؛ ولا يُسْتَعْمَلُ فيه الأقيسة، إلا قياسَ الأَوْلَى على ما تقدَّمَ.

أما تعداد التسعةِ والتسعين اسمًا فلم يَرِدْ فيه خبرٌ صحيحٌ، وما جاء في بيانِها عندَ الترمذيِّ[٤] ....

(١) تقدم تخريجه (ص٣١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٦٨).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ١/ ٣٥٢ (٢٢٢/٤٨٦)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود ١/ ٢٩٥ (٨٧٩)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب ٧٦، ٥/ ٥٢٤ (٣٤٩٣)، والنسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ١/ ١١١ (١٦٩)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب ما تعوّذ منه رسول الله ﷺ ٢/ ١٢٦٢ (٣٨٤١)، ومالك في الموطأ ١/ ٢١٤ (٤٩٩)، وأحمد (٢٤٣١٢) ٤٠/ ٣٦١ من حديث عائشة ﵂.

(٤) جامع الترمذي، كتاب الدعوات، باب ٨٣، ٥/ ٥٣٠ (٣٥٠٧)، وصحيح ابن حبان ٣/ ٨٨ (٨٠٨)، من حديث أبي هريرة ﵁. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث. وقد روى آدم بن أبي إياس، هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح. وأخرجه الحاكم في مستدركه ١/ ١٦ وقال: هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر =

وابنِ حِبَّانَ[1] فلا يَثْبُتُ مرفوعًا؛ ولذا اجتَهَدَ العلماءُ في حصرِ التسعةِ والتسعينَ، وهناك ما يَتَجاذَبُه أقوالُ أهلِ العلمِ بينَ الإثباتِ وعدمِه؛ نظرًا للسياقِ الذي ورَدَ فيه.

«فلا عُدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عما جاء به المرسلونَ» هذا خبرٌ عن الأسلافِ من أهلِ السُّنَّةِ أنهم لم يَعْدِلوا عن منهجِ الأنبياءِ والمرسلين في الاعتقادِ، ومَن تَبِعَهم لا بد أن يكونَ على سبيلِهم المستقيم، فمن عدَلَ عما جاء به المرسلون لم يَستحِقَّ أن يُوصَفَ ويُنعتَ بأنَّهُ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وبهذا نعرِفُ أن أهلَ السُّنَّةِ فرقةٌ واحدةٌ، وهم الذين عمِلوا بما جاءَ عن اللهِ وعن رسولِ اللهِ على مرادِ اللهِ ومرادِ رسولِه ﷺ.

«فإنه الصراطُ المستقيمُ» الطريقُ السَّويُّ الذي لا اعوجاجَ فيه ولا ميلَ ولا انحرافَ، والصراطُ المستقيمُ مفردٌ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فهو الطريقُ الوحيدُ المُؤدِّي إلى الجنةِ، وما عدَاه فهي الطرقُ المُنحَرِفةُ عنه يمينًا وشمالًا، وقد جاءت بالجمع، ومآل سالكيها النَّارُ، وبئسَ المصيرُ.

وأما قولُ اللهِ ﷻ: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾

= الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعًا، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بطوله.

(١) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي، الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان، كان عارفًا بالطب والنجوم والكلام والفقه رأسًا في معرفة الحديث، صنف «المسند الصحيح»، و«الثقات»، و«الضعفاء»، وغيرها، توفي سنة (٣٥٤هـ). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٢/٢٤٩، وسير أعلام النبلاء ٦/٩٢، ولسان الميزان لابن حجر ٧/٤٦.



[المائدة: ١٦]، حيث وردت (سبلُ السلامِ) متعددة، فالمقصودُ بها روافدُ هذا الصراطِ المستقيم، فكلُّ عبادةٍ من العباداتِ سبيلٌ مُوصلٌ إلى اللهِ ﷻ، والصراطُ المستقيمُ يشملُها جميعًا. والمسلمُ يقرَأُ في كلِّ ركعةٍ من رَكَعاتِ صلاتِه سورة الفاتحةَ، ويدعو بهذا الدعاءِ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

«صراطُ الذين أنعَمَ اللهُ عليهِم منَ النبييِّنَ والصِدِّيقينَ والشهداءِ والصالحينَ» وأيُّ نِعمةٍ للبشر من نعيم أهلِ الدنيا تعادلُ هذه النِّعْمَةَ أو تعدل شيئًا منها؟! فالنبيُّون هم الطبَقةُ العُلْيَا من طبقاتِ البشرِ، ويليهمُ الصِدِّيقون الذين صَدَقوا وصَدَّقوا وآمنوا بما جاءَ عن اللهِ على مرادِ اللهِ ﷻ، والشهداءُ هم الذين قدَّموا أنفسَهم ومُهَجَهم فداءً لدينِهم؛ لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُلْيا، والصالحون هم كلُّ عبدٍ للهِ ﷻ قد وفَّى حقوقَه وحقوقَ عبادِه.





[الإيمان بما وصف اللَّه به نفسه في كتابه]

وقد دخَلَ في هذه الجملةِ ما وصَفَ به نفسَه في سورةِ الإخلاصِ التي تعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ حيث يقولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤].

وما وصَفَ به نفسَه في أعظمِ آيةٍ في كتابِه حيث يقولُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولهذا كان مَن قرَأَ هذه الآيةَ في ليلةٍ لم يَزَلْ عليه من اللهِ حافظٌ، ولا يَقرَبُه شيطانٌ حتى يصبِحَ.

الشرح

«وقد دخَلَ في هذه الجملةِ ما وصَفَ به نفسَه» هذه الجملةُ إشارةٌ إلى ما بدَأَ به الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قولِه: «الإيمانُ بما وصَفَ به نفسَه في كتابِه، وبما وصَفَه به رسولُه محمدٌ ﷺ»، أو إلى قولِه: «أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يَصِفون اللهَ تعالى بما وصَفَ به نفسَه وبما وصَفَه به رسولُه ﷺ»؛ لأن هذا تقدَّمَ في قولِه: «فهذا اعتقادُ الفِرقةِ الناجيةِ - الذين هم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ - يَصِفون اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما وصَفَ به نفسَه من غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، بل يؤمنون بأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس كمثلِه شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ»، وجميعُ ما تقدَّمَ تفريعٌ عليه.



«ما وصَفَ به نفسَه» تقدم أن القاعدةَ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ألا يتعدَّى القرآن والحديث.

«في سورةِ الإخلاصِ» سورةُ الإخلاصِ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها أَخْلَصَتِ التوحيدَ للهِ ﷻ ومَن اعتقَدَها حمَلَه اعتقادُه هذا على إخلاصِ جميعِ أقوالِه وأفعالِه للهِ ﷻ.

«التي تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآنِ» وقد جاءَ في فضلها أحاديثُ كثيرةٌ، ففي الصحيحَيْنِ وغيرِهما: «**أَيَعْجِزُ أحدُكم أن يقرَأَ ثلُثَ القرآنِ في ليلةٍ؟**»[1] فالقرآنُ يَشْتَمِلُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

- قسمٌ يَتعلَّقُ باللهِ ﷻ.
- وقسمٌ يَتعلَّقُ بأفعالِ المكلفين من الأوامرِ والنواهي.
- وقسمٌ يتعلَّقُ بقَصصِ الأممِ السابقةِ.

وسورةُ الإخلاصِ تُحقِّقُ القسمَ الأولَ، فهي من هذه الحَيْثيَّةِ تَعْدِلُ ثلثَ القرآنِ، وفي «صحيحِ مسلمٍ» ما يدلُّ على ذلك[2]. وهذا في الجزاءِ لا في الإجزاءِ، وهذا كما لو اعتَمَرَ أحدٌ في رمضانَ فإن عمرتَه لا تُجْزِئُه عن حَجةِ الإسلامِ، مع أنه قد ثبَتَ في الصحيحِ أن العمرةَ في رمضانَ تَعْدِلُ حَجةً[3]،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٦/ ١٨٩ (٥٠١٥)، وأحمد ١٧/ ١٠٦ (١١٠٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١/ ٥٥٦ (٨١١)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. ولفظه: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب عمرة في رمضان (١٧٨٢) ٣/ ٣، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان (١٢٥٦/ ٢٢١) ٢/ ٩١٧، والنسائي في المجتبى، كتاب الحج، باب الرخصة في أن يقال الشهر رمضان: رمضان (٢١٠٩) ٤/ ٤٣٦، وابن ماجه، كتاب الحج، باب العمرة في رمضان (٢٩٩٤) ٢/ ٩٩٦، وأحمد ٣/ ٤٦٩٣ (٢٠٢٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.



وفي روايةٍ: حجةً مع النبيِّ ﷺ[1].

فهذه الأمورُ تُذْكَرُ للترغيبِ فيما ورَدَ فيه النصُّ.

«حيث يقولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤]» «هو» مبتدأٌ أولُ، ولفظُ الجلالةِ «الله» مبتدأٌ ثانٍ، و«أحدٌ» خبرُ المبتدأِ الثاني، والجملةُ الاسمية «الله أحد» خبرُ المبتدأِ الأولِ.

﴿ٱللَّهُ﴾: علمٌ على الذاتِ المُقدَّسةِ، وفي قولِ جمعٍ من أهلِ العلمِ أنه هو الاسمُ الأعظمُ[2].

﴿أَحَدٌ﴾: الواحدُ الأحدُ المُتفرِّدُ من جميعِ الوُجوهِ؛ واحدٌ في ذاتِه، وفي أسمائِه وفي صفاتِه، وفي أفعالِه. وهو من الأسماءِ المشتركةِ. سُئِلَ ثعلبٌ[3]: هل الآحادُ جمعُ أحدٍ؟ قال: حاشا أن يكونَ للأحدِ جمعٌ[4]. فهو بجوابِه نزَعَ إلى أن المَسؤُولَ عنه هو الاسمُ من أسماءِ اللهِ سبحانه وتعالى الواردِ في هذه السورةِ، وما دام اللهُ سبحانه وتعالى واحدًا أحدًا فَردًا صمدًا فلا يُجْمَعُ؛ ولذا لا تقولُ: الرحمانون ولا الرحيمون. لكن تقولُ: الراحمون يَرْحمُهُمُ الرحمنُ. فالاسمُ من أسماءِ اللهِ سبحانه وتعالى لا يُجْمَعُ ولا يُثَنَّى؛ لأنه واحدٌ لا نظيرَ له: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ولا يُنْكِرُ ثعلبٌ أو غيرُه من أئمةِ اللغةِ أن في الشهرِ أربعةَ

---

(١) أخرجها البخاري، كتاب الحج، باب عمرة في رمضان (١٨٦٣) ٣/ ١٩، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان (١٢٥٦/ ٢٢٢) ٢/ ٩١٧، وأبو داود، كتاب الحج، باب العمرة (١٩٩٠) ٢/ ٢٠٥ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٣/ ٣٠٥، معارج القبول لحافظ الحكمي ١/ ٦٧.

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي، إمام النحو، ولد سنة مائتين، قال الخطيب: «ثقة حجة، دين صالح، مشهور بالحفظ». صاحب التصانيف، منها: «الفصيح»، و«اختلاف النحويين»، و«معاني القرآن». توفي سنة (٢٩١هـ). الفهرست لابن النديم (ص١١٠)، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٥/ ١٢٦.



آحادٍ جمعُ أَحَدٍ المسبوقِ بالسبتِ والمَتْلُوِّ بالاثنين من أيامِ الأسبوعِ.

﴿ٱلصَّـمَدُ﴾ في قولِ الأكثرِ هو الذي تَصْمِدُ إليه الخلائقُ كلُّها في حوائجِها، وتحتاجُ إليه ولا تَسْتَغْني عنه بحالٍ[1]. ومنهم مَن يقولُ: إن الصمدَ الذي لا جوفَ له[2]. فهو بمعنى المُسْتَغْني عن كلِّ أحدٍ؛ لأن الحاجةَ إلى ملءِ الجوفِ أقوى الحاجاتِ، فإذا ارتَفَعَتْ هذه الحاجةُ ارتفَعَ غيرُها من بابِ أَوْلَى.

﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ﴾ الأصل أن النفيَ يأتي على سبيلِ الإجمالِ كما سبق، ولكن فصَّل هنا؛ لأن ادعاءَ هذا المنفيِّ جاء بعينِه، فوُجِدَ مَن يدعي الولدَ للهِ ﷻ فينبغي أن يُنْفَى بعينِه؛ لردِّ هذه الشبهةِ.

وجاء نفيُ الوالدِ من بابِ اللازمِ؛ لأن من وَلَدَ فقد وُلِدَ، ومن ادعى أن له ولدًا فلا يُستَبْعَدُ أن يَزعُمَ أن له والدًا أيضًا. وصفةُ الوِلادةِ بالنسبةِ للمخلوقِ صفةُ كمالٍ، لكنها بالنسبة للخالقِ صفةُ نقصٍ؛ لأن كلًّا من الولدِ والوالدِ مُحتاجٌ إلى الثاني، الولدُ في الإنفاقِ عليه وتربيتِه حالَ صِغَرِه، والوالدُ في إعانتِه على أعمالِه لا سيَّما إذا احتاجَ إلى الولدِ.

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ لم يَكُنْ له مثيلٌ ولا نظيرٌ ولا مقاربٌ ولا شبيهٌ أبدًا. وهذا فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، والأصلُ: ولم يكن له أحدٌ كُفُوًا.



(١) ينظر: تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤٥، معالم التنزيل للبغوي ٨/ ٥٨٨.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٧٣١. وينظر: تاج العروس ٨/ ٢٩٥.



[صفة العلم]

❁ **وقولـه – سبحانه –:** ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

❁ **وقولُه – سبحانه –:** ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

❁ **وقولُه:** ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[1] [التحريم: ٢].

❁ ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سبأ: ١].

❁ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ٢].

❁ ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

❁ **وقولُه:** ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ١١].

❁ **وقولُه:** ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

---

(١) هذه الآية ليست في مجموع الفتاوى.

الشرح

بدأ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ يسوقُ آياتِ العلمِ، ولم تتَّفِقْ النُّسخُ على ترتيبِ الآياتِ بشكلٍ دقيق، ففي بعضِ النُّسَخِ تقديمُ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ كما هنا، وفي بعضِها الآخر تقديمُ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾.

«**وقولُه - سبحانه -:** ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]» وخيرُ ما يُفَسَّرُ به كلامُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو كلامُه تعالى، فإن لم يوجَدْ فبكلامِ نبيِّه ﷺ وقد جاء تفسيرُ هذه الأسماءِ الأربعةِ المتقابلةِ في الحديثِ الصحيح: «**اللَّهُمَّ، أنت الأولُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنت الآخرُ فليس بعدَك شيءٌ، وأنت الظاهرُ فليس فوقَك شيءٌ، وأنت الباطنُ فليس دونَك شيءٌ**»[(١)].

﴿ٱلْأَوَّلُ﴾ الذي ليس قبلَه شيءٌ، بل هي أوليَّةٌ مطلقَةٌ. ولما كانتِ الأوليَّةُ قد تُطْلَقُ ويُرادُ بها الأوليَّةُ النسبيَّةُ، جاء قولُه ﷺ: «**الأولُ فليس قبلَك شيءٌ**»، لنفْيِ مثلِ هذا الاحتمالِ.

ومن أهلِ العلمِ مَن يَصِفُ الربَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأنه قديمٌ، ويَصِفُ كلامَه بأنه قديمٌ، ولكن هذا الوصف لا يقومُ مقامَ «الأولِ». والقِدَمُ أيضًا منه نسبيٌّ ومطلق، وأحيانًا يُضيفون إليه «أزليٌّ»، وهو غير المتناهي في القِدَمِ، وقد يَسْتَعمِلُ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ هذا اللفظَ فيقولُ: قديمٌ أزليٌّ[(٢)].

﴿وَٱلْآخِرُ﴾ نِسبِيٌّ مثلُ «الأولِ»؛ ولذلك قال النبيُّ ﷺ: «**وأنت الآخرُ فليس بعدَك شيءٌ**»؛ لئلا يُتوَهَّمَ اشتراكُ أحدٍ مع اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في هذا الاسمِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الأولُ الذي ليس قبلَه شيءٌ، مستوعِبٌ لأولِ الزمانِ، وهو الآخِرُ الذي ليس بعدَه شيءٌ، مستوعبٌ لآخرِ الزمانِ، فهذان الاسمان استوعبا الزمانَ من بدايتِه إلى ما لا نهايةَ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٢).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية ٣/ ٣٨٣، والفتاوى الكبرى لابن تيمية ٦/ ٥٥١.

﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ العالي على كلِّ شيءٍ، فليس فوقَه شيءٌ، والظُّهورُ هو العلوُّ: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الصف: ٩]؛ يعني: لِيُعلِيَه على الدينِ كلِّه[1]. ويقالُ: ظهرُ الدابَّةِ؛ لأنه أعلاها. وجاء تفسيرُه في الحديثِ المتقدم «**الظاهرُ فليس فوقَك شيءٌ**»، وهذا العلوُّ المطلقُ الثابتُ بدلائلِ الكتابِ والسُّنَّةِ، فهو - سبحانه - مستوٍ على عرشِه بائنٌ من خلقِه، والأدلةُ الدالةُ على علوِّه سبحانه وتعالى لا تُحْصَرُ.

﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ الذي ليس دونَه شيءٌ، وجاء تفسيرُه في الحديثِ: «**الباطنُ فليس دونَك شيءٌ**»، وهو قريبٌ من صفةِ القُرْبِ الثابتةِ بمثل قوله - تعالى -: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ فعلمُه محيطٌ بجميعِ الأشياءِ دقيقِها وجليلِها، كليَّاتِها وجزئيَّاتِها، خلافًا للفلاسفةِ الذين يزعُمون أن اللهَ - جلَّ وعلا - يعلَمُ الكليَّاتِ ولا يَعْلَمُ الجزئيَّاتِ[2]، وكذلك خلافًا لمن يَنْفِي أن اللهَ سبحانه وتعالى مُتَّصِفٌ بصفةِ العلمِ، وأنه لا يَعلَمُ الأشياءَ إلا بعد وُقوعِها[3]، ليفروا بذلك من الجَبْرِ بزعمِهم، فوقعوا في شرٍّ مما فرُّوا منه.

وهذه الآيةُ اشتمَلَتْ من الأسماءِ على الأولِ، والآخرِ، والظاهرِ، والباطنِ، والعليمِ، واشتَمَلَتْ من الصفاتِ على الأوليَّةِ، والآخريَّةِ، والظهورِ، وما يقابلُه، والعلمِ، وعمومُ الآيةِ محفوظٌ، فلا يَخْرُجُ عن علمِه شيءٌ.

والأسماءُ المتقابلةُ منها ما يجوزُ إطلاقُ واحدٍ منها دونَ الثاني؛ مثلُ: (الأولُ، والآخرُ)، ومنها ما لا يجوزُ مثلَ: (النافعُ، الضارُّ)، فلا يجوزُ إفرادُ أحدِهما عن الآخرِ.

«وقولُه - سبحانه -: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]»

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي ١٦/ ٢٩١.

(٢) ينظر كلام شيخ الإسلام في: الصفدية ١/ ٨، ٢٩٩، درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٣٨٣، مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية ١/ ١٧٧، مجموع الفتاوى ٢/ ١٥٢.

هذا أسلوبُ حصرٍ؛ فالتوكلُ لا يكونُ إلا على اللهِ - جلَّ وعلا - كما في قولِه - تعالى -: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]. والتوكلُ على اللهِ: تفويضُ الأمورِ إلى اللهِ ﷻ، والاعتماد عليه بحيث لا يُلْتَفَتُ إلى غيرِه ﷻ.

﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ﴾، فله ﷻ الحياةُ الكاملةُ، التي لا يعتريها نقصٌ بحالٍ من الأحوالِ، بخلافِ حياةِ المخلوقِ؛ سواءٌ من كانت روحُه في جسدِه، أو من فارقَت روحُه جسدَه كالشهداءِ، أو الأنبياءُ الذين حياتُهم برزخيَّةٌ، أما حياةُ اللهِ ﷻ فهي كاملةٌ الكمالَ المطلقَ.

﴿ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ هذا مفهومُ الحيِّ، فتضافَرَ على هذا المنطوقُ والمفهومُ، فأُثْبِتَ بذلك الحياةُ الكاملةُ.

واستشعارُ الحياةِ الكاملةِ التي لا يعتريها نقصٌ بوجهٍ من الوجوهِ في قولِه - تعالى -: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ يكونُ سببًا في تمامِ التوكُّلِ؛ لأن العبدَ إذا عَرَفَ أن اللهَ ﷻ حيٌّ حياةً كاملةً مطلقةً لا يعتريها نقصٌ بوجهٍ من الوجوهِ، حمَلَه ذلك على التوكلِ عليه حقَّ التوكلِ. وفعلُ الأسبابِ لا ينافي التوكلَ؛ لأن الأسبابَ مأمورٌ بها شرعًا، لكن الذي ينافيهِ هو الاعتمادُ الكلِّي على الأسبابِ، فتركُ الأسبابِ قدحٌ في العقلِ، كما أن الاعتمادَ على الأسبابِ من غيرِ نظرٍ إلى المسبِّبِ قدحٌ في الشرعِ.

وقد اختَلَفَ الناسُ في الأسبابِ على طرفَيْنِ ووسطٍ؛ فالمعتزِلةُ يقولون: هي مؤثرةٌ بذاتِها، وهذا تشريكٌ مع اللهِ ﷻ. والأشاعرةُ يقولون: وجودُها كعدمِها، فلا أثرَ لها ألبتةَ. وأهلُ السُّنَّةِ وسطٌ بينَهما، يقولون: اللهُ ﷻ جعَلَ فيها الأثرَ، لا أنها تؤثِّرُ بذاتِها(١).

---

(١) ينظر المسألة: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٦/ ٦٤٦، والنبوات له ٢/ ٩٠٤.



فإذا أَوْقدْتَ النارَ حصَلَ الدفءُ بهذا السببِ، لكنه لا يَحْصُلُ على جهةِ الاستقلالِ بل بالتبعيَّةِ لما جعَلَ اللهُ ﷻ فيه من الأسبابِ، ولو أرادَ اللهُ ﷻ سلْبَ هذه الأسبابِ منافعَها لسلبها، فلما أرادَ لإبراهيمَ عليه السلام النَّجاةَ من كيدِ الكفَّارِ، أمرَ النَّارَ أن تكونَ عليه بردًا وسلامًا، قال لها سبحانه: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فسُلِبَتْ أخصَّ أوصافِها وهي الحرارةُ. وإذا أرادَ الله شيئًا يسَّرَ أسبابَه، فقد يفعلُ الإنسانُ كثيرًا من الأسبابِ لِيقِيَ نفسَه من بعضِ الأمراضِ أو الأضرار ومع ذلك يُصابُ بها؛ لأن اللهَ ﷻ أرادَ إصابتَه، فهذه الأسبابُ لها أثرٌ لكنها لا تَستَقِلُّ بهذا الأثرِ.

والأمرُ يحتاجُ إلى يقينٍ قويٍّ، وثقةٍ مطلقةٍ باللهِ ﷻ، وكثيرٌ من الناسِ يَعْزُبُ عنه هذا الأمرُ؛ كأن يقَعَ في هَلَكَةٍ فيتَفَوَّه بكلامٍ يُنافي التوكُّلَ. ولهذا المعنى جاء في حقِّ السبعين ألفًا الذين يدخلونَ الجنةَ من غيرِ حسابٍ ولا عذابٍ، أنهم يترُكون بعضَ الأسبابِ ثقةً باللهِ ﷻ فهم: «**لا يَسْترقون، ولا يَتطيَّرون، ولا يَكْتوون، وعلى ربِّهم يتوكلون**»[1]، وهذا من بابِ تحقيقِ التوكُّلِ.

«**وقولُه**: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٢]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سبأ: ١]»

الأدلةُ التي ساقها الشيخُ كلُّها لإثباتِ صفةِ العلمِ، والاسمُ «العليمُ» و«العالمُ» و«علَّامٌ» وهذه الصِّفةُ جاءَتْ بها النصوصُ، وهي ثابتةٌ للهِ ﷻ، وأجمَعَ عليها سلفُ هذه الأمةِ. وأما الاسمُ فقد أَثْبَتَه المعتزلةُ ونفاه الجهمِيَّةُ؛ لأن المعتزلةَ يُثْبتون الأسماءَ، وأما الجهميَّةُ فينفُون جميعَ الأسماءِ والصفاتِ.

﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ فعيلٌ، صيغةُ مبالغةٍ؛ وهوالذي لا تخفى عليه خافيةٌ، يَعْلَمُ السرَّ وأَخفَى، وأحاطَ بكلِّ شيءٍ علمًا.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو (٥٧٠٥) ٧/ ١٢٦، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٢٢٠/ ٣٧٤) ١/ ١٩٩، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ١٦ (٢٤٤٦) ٤/ ٦٣١، وأحمد (٢٤٤٨) ٤/ ٢٦١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي يضَعُ الأشياءَ في مواضعِها، وهو أيضًا مُحكِمٌ ومُتقِنٌ لما خلَقَه وأَبْدعَه وأنشَأه، و(الحكيمُ) أخصُّ من (العليمِ)، كما أن (الخبيرَ) من الخبرةِ وهو أخصُّ من العلمِ أيضًا.

﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ والخبرةُ أدقُّ من وصفِ العِلم؛ لأنه ليس كلُّ عالم عندَه خبرةٌ، بينما كلُّ خبيرٍ عندَه علمٌ، فالعلمُ صفةٌ أعَمُّ من حيثُ الإحاطةُ والشمولُ، بحيثُ لا يَخْفَى عليه شيءٌ، وهو أيضًا خبيرٌ بدقائقِ الأمورِ وجلائِلِها، وإذا أرَدْنا مدحَ شخصٍ بتمامِ المعرفةِ والخبرةِ قلنا: هو خبيرٌ.

وهناك قدرٌ مشتركٌ بينَ العلمِ والمعرفةِ، وكلاهما نقيضُ الجهلِ، فالعلمُ لا يَسْتلْزِمُ سبقَ الجهلِ، بينما المعرفةُ تستلْزِمُه، ولذا يوصفُ اللهُ ﷻ بالعلمِ ولا يوصفُ بالمعرفةِ.

وأما ما ورد في الحديثِ: «**تعَرَّفْ إلى اللهِ في الرخاءِ يَعْرِفْك في الشدةِ**»(١)، فالجوابُ عنه من وجهين:

الأول: أنه مشاكلةٌ ومجانسةٌ في التعبيرِ، كما في قوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

الثاني: أن هذا من باب الإخبارِ لا الوصفِ، والإخبارُ أمرُه أوسَعُ من الوصفِ؛ ولذا يقولُ أهلُ العلمِ: نواكَ اللهُ بخيرٍ؛ أي: قصَدَك، لكن لا يقالُ له: الناوي، أو يوصَفُ بأنه يَنوِي.

ولذلك يختلفُون في بعضِ الأسماءِ التي ورد ذكرها عن النبي ﷺ في بعضِ الأحاديثِ مثلِ: «رفيقٌ»، و«طيِّبٌ»، كما في قول النبي ﷺ: «**إن اللهَ**

---

(١) أخرجه أحمد (٢٨٠٣) ٥/ ١٨، ١٩، والحاكم في المستدرك ٣/ ٥٤٢، والطبراني في المعجم الكبير (١١٢٤٣) ١١/ ١٢٣، والبيهقي في الشعب (١٠٠٠١) ٧/ ٢٠٣، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه علي بن أبي علي القرشي وهو ضعيف»، مجمع الزوائد ٧/ ٣٩١.

رفيقٌ يحبُّ الرِّفقَ»[(١)]، و«**إن اللهَ طيبٌ لا يقبلُ إلا طيِّبًا»**[(٢)]، هل إثباتُه على أنه اسمٌ مقصودٌ للهِ ﷻ أو خبرٌ عن اللهِ ﷻ بأنه طيِّبٌ، ومن بابِ المقابلةِ لا يَقْبَلُ إلا طيبًا؟

«﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ [سبأ: ٢]» اللهُ ﷻ يَعْلَمُ، وهو العالمُ والعليمُ، وصيغةُ المبالغةِ مثل (علَّام)، وإذا أريدَ الزيادةُ في المبالغةِ أُضيفَتِ التاءُ فقيل: «علَّامةٌ»، لكن لا يجوزُ أن نقولَ: إن اللهَ علَّامةٌ؛ لما يُشْعِرُ به اللفظُ من التأنيثِ.

﴿وَمَا﴾ ما يدخُلُ في الأرضِ من ماءٍ ينزلُ من السماءِ فيدخُلُ في باطنِ الأرضِ، والنباتُ الذي يودَعُ في جوفِ الأرضِ، والحشراتُ، والحيَّاتُ، وغير ذلك. فكلُّ ما يدخُلُ في الأرضِ يَعْلَمُه اللهُ ﷻ.

﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ ما يَنْبُعُ منها من ماءٍ، وما يخرج من باطنها من أشجارٍ، أو ثمارٍ، أو حشراتٍ وغيرِها مما يخرُجُ من جوفِ الأرضِ.

﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الذي يَنزِلُ من السماءِ من مطرٍ، ومن بركاتٍ، ويدخلُ الملائكةُ فيما ينزِلُ أيضًا من اللهِ ﷻ من جهةِ العُلوِّ كما قال -تعالى-: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القمر: ٤] فلا ينزِلُ من السماءِ شيءٌ إلا ويعلَمُه اللهُ ﷻ.

﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ يصْعَدُ فيها؛ كالأعمالِ الصالحةِ، والأرواحُ، ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إذا عرض الذمي وغيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح (٦٩٢٧) ٩/ ١٦، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق (٧٧/٢٥٩٣) ٤/ ٢٠٠٣، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب الرفق (٣٦٨٩) ٢/ ١٢١٦ من حديث عائشة ﵂.

(٢) تقدم تخريجه (ص٦٧).



ونحن في معنى (ما يعرج فيها) بين خيارين: إما أن نضمّن العروج معنى الدخول؛ لأن الدخول يعدّى بـ«في»، ويكون المعنى: ما يدخل فيها، أو نضمّن الحرف «في» معنى «إلى» فنقول: ما يعرج إليها. ويكون المعنى: ما يصعد إليها. والبصريون ومثلهم شيخ الإسلام يرجحون تضمين الفعل؛ لأنه حينئذٍ يحصل لنا من المعنى أكثرُ مما لو ضمَّنَّا الحرفَ، وأما الكوفيون فيرجحون تضمينَ الحرفِ؛ لأن تضمينَ الحرفِ أسهلُ من تضمينِ الفعلِ[1].

«﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]».

هذه الآياتُ الكريمةُ ذكَرَها المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ عطفًا على ما سبقَ إيرادُه من النصوصِ المُثْبِتةِ لصفةِ العلمِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ تقديمُ «عندَه» من بابِ تقديمِ المعمولِ، وهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: كائنٌ أو مستقرٌّ. وفائدة التقديم الحصر؛ يعني: لا عندَ غيرِه.

﴿مَفَاتِحُ﴾ جمعُ مِفتحٍ[2] أو جمعُ مِفتاحٍ، وقيل هو جمع مفتح أما مفتاح فجمعه مفاتيح.

﴿ٱلْغَيْبِ﴾ هو الذي لا يُطلَعُ عليه، فهو شبيهٌ بما أُودِعَ في الأماكنِ التي يُغْلَقُ عليها ولا يُطَّلَعُ على ما تحويه إلا بعدَ فتحِها؛ لأن الغيبَ لا يُمْكِنُ أن يَطَّلِعَ عليه الإنسانُ ألبتَّة، إلَّا ما يُكرِمُ اللهُ به - جلَّ وعلا - من يشاءُ من أنبيائِه ورُسُلِه.

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٣١٢، مجموع الفتاوى ٢١/ ١٢٣ - ١٢٤.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١١/ ٤٠١.



﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ حصرٌ؛ فلا يَعْلَمُ الغيبَ إلا اللهُ سبحانه وتعالى لقوله - تعالى -: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، حتى الأنبياء والمرسلون لا يعلمون إلا ما أطلعهم الله تعالى عليه؛ ولذا يقول - تعالى - عن نبينا محمد ﷺ وهو أشرف الخلق وأكرمهم على الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وبعضُ المبتدعةِ الغُلاةِ من المتصوِّفةِ وغيرهم يزعمونَ أن النبيَّ ﷺ لا يَخْفَى عليه شيءٌ من الغيبِ، ومنهم مَن أَثْبَتَ هذا لمن يُدَّعَى فيه الولايةُ، وزعموا أنهم مُطَّلِعونَ على كلِّ شيءٍ، وليس عندَهم من الأدلةِ على ذلك إلا ما ثبَتَ أن اللهَ سبحانه وتعالى أَطْلَعَ نبيَّه عليه.

ولما سُئِلَ النبيُّ ﷺ من قِبَلِ جبريلَ عليه السلام: متى الساعةُ؟ قال: «**ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السائلِ**»[(١)]، فيستوي علمُ النبيِّ ﷺ وعلمُ جبريلَ، فكلاهما لا يدري متى تقومُ الساعة.

ولكن في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] - يعني: الساعةَ - إشارة إلى أنه لم يخفها بل أظهرَها ظهورًا قريبًا من الخفاءِ وليس بالخفاءِ؛ لأن (كاد) إذا كانت مثبتة فهي نافية لما بعدها، فمفهومه أن الإخفاء منفي. والقولُ المرجَّحُ في تأويلِ هذه الآيةِ: أنَّ معنى ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾؛ أي: حتى عن نفسي[(٢)]؛ لأن النصوصَ القطعيةَ من الكتابِ والسُّنَّةِ تدلُّ على أنه أخفاها عن كلِّ أحدٍ، فلا يعلمُها لا ملكٌ مُقرَّبٌ كجبريلَ وهو أفضلُ الملائكةِ، ولا نبيٌّ مرسلٌ كمحمدٍ ﷺ وهو أفضلُ الأنبياءِ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب لإيمان، باب سؤال جبريل النبيَّ ﷺ عن الإيمان والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة (٥٠) ١/ ١٩، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإيمان، ما هو، وبيان خصاله (٩) ١/ ٣٩، والنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه (٤٩٩١) ٨/ ١٠١، وابن ماجه، أبواب السُّنَّة (٦٤) ١/ ٤٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مخرج في صحيح مسلم والسنن الأربعة ما عدا النسائي.

(٢) تفسير الطبري ١٨/ ٢٨٥.

ومن مفاتيح الغيب ما ذكره الله - تعالى - في آخر سورة لقمان: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]؛ أي: لا يعلم أحد من الخلق ما الذي يفعله من خير أو شر في غده. وترى الناسَ الآن يخطِّطون ويعملون الدراسات والتوقعات في الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ثم بعدَ ذلك يفاجؤون بما لم يَحسُبوا له أيَّ حسابٍ. فلا أحدَ يدري غدًا أيُعافى أم يمرض؟ أيُسافر أم يقيم؟ أيَكْسَبُ أم يَخْسَرُ؟ كما في قولِه - تعالى -: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]؛ أي: لو كنت أعلمُ الغيبَ في أمورِ الدنيا وأعلم ما سيكونُ من السلع مطلوبًا غدًا لاستكثرت من ذلك.

ومنها: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] قد لا تكونُ لدى الإنسانِ رغبةٌ في السفرِ، وفجأةً يُسافرُ إلى بلدٍ لِتُقبَضَ روحُه فيه. وكم من شخصٍ يموتُ في بلدٍ لا يعلمُ كيف وصَلَ إليه؛ وإنما قُدِّرَ له أن يموتَ في تلك البقعة. ومما يذكر في الإسرائيليات - التي لا مانع من ذكرها في مثل هذا ولا نعتمد عليها ولا نستدل بها - أن ملك الموت في مجلس سليمان نظر إلى شخص وتعجب فسأله سليمان، فقال: أنا مأمور أن أقبض روح هذا في الهند. فلما خرج ملك الموت قال الرجل: «لي حاجة في الهند فأمُرْ الريح تنقلني إلى الهند»، فوجد أمامه ملك الموت ليقبض روحه[1].

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ لا تَخْفَى عليه خافيةٌ، سواءٌ كانت على ظهرِ الأرضِ أو في بطنِها، وسواءٌ كانت في البرِّ في اليابسِ أو في قاعِ البحارِ؛ كلُّ هذا يعلمُه اللهُ سبحانه وتعالى ولا يَخْفَى عليه منه شيءٌ.

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لا يَعْلَمُ مِقدارَ ما على وجهِ الأرضِ

---

(١) الزهد للإمام أحمد (٢٢) (ص٣٧)، والعظمة لأبي الشيخ (٤٥١) ٣/ ٩١٧، وحلية الأولياء ٤/ ١١٨، عن شهر بن حوشب رضي الله عنه.



من شجرٍ إلا اللهُ ﷻ، وهو سبحانه يعلَمُ ما يَسْقُطُ من أوراقِ هذه الأشجارِ ولا يَخْفَى عليه منها شيءٌ.

﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ حبَّةٌ مَغروسَةٌ في جوفِ الأرضِ.

﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ فكلُّ الموجوداتِ يَعْلَمُها اللهُ؛ فهو يعْلَمُ ما كان وما يكونُ وما لم يَكُنْ لو كان كيفَ يكونُ، كما قال ﷻ: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] والمقصودُ: أن اللهَ ﷻ بكلِّ شيءٍ عليمٌ، والعمومُ محفوظٌ لا يعزُبُ عن علمِه شيءٌ، لا منَ الكُليَّاتِ ولا من الجزئيَّاتِ، خلافًا لما تَزْعُمُه الفلاسفةُ أن اللهَ ﷻ يَعْلَمُ الكُليَّاتِ ولا يَعْلَمُ الجزئيَّاتِ.

«**وقولُه**: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]» هذا يشمَلُ المخلوقاتِ كلَّها، فقولُه: ﴿مِنْ أُنثَىٰ﴾ نكرةٌ في سياقِ النفيِ، ودخَلَتْ عليها «مِن» لتأكيدِ العمومِ، فكلُّ أنثى من بني آدمَ وغيرِهم لا تَحْمِلُ في بطنِها شيئًا إلا ويَعْلَمُه اللهُ ﷻ، ولا تَضَعُ من مولودٍ إلا ويَعْلَمُه ﷻ.

«**وقولُه**: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]» اللامُ: لامُ التعليلِ، وقوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ من الألفاظ التي بقيت على عمومها ولم تخصص إجماعًا، فالله - جلَّ وعلا - على كل شيء قدير. وفي «صحيح مسلم» في آخرِ حديثِ ابنِ مسعودٍ في قصةِ آخرِ مَن يَدخُلُ الجنةَ: «**فيقولُ له الربُّ ﷻ: إني لا أَسْتهْزِئُ منك، ولكني على ما أشاءَ قادرٌ**»[(١)]. فهذا منطوقُه موافقٌ للآيةِ، وظاهر مفهومِه معارَضٌ بمنطوقِ الآيةِ، وحينئذٍ يُلْغَى المفهومُ لمعارضتِه للمنطوقِ.

وقال الطبري في تفسيره في أول تفسير سورة الملك: «وهو على ما يشاء

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجًا (١٨٧/ ٣١٠) ١/ ١٧٤.

فعلُه ذو قدرة لا يمنعه من فعله مانع ولا يحول بينه وبينه عجز»[1]. والأولى عدم تقييد القدرة بالمشيئة خشية الإيهام؛ لأنه يفهم منه أن الذي لا يشاؤه لا يقدر عليه، وهذا ليس بصحيح.

وعلى الإنسانِ إذا كان يَتحدَّثُ ابتداءً أن يأتي بالآياتِ التي عمومُها محفوظٌ. أما مثلُ قولِه ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]. فيقال في معناها: إن (إذا) هنا بمعنى: متى، أو أن مفهوم (إذا يشاء) ملغى؛ حيث لو كانت شرطية كان مفهومها أنه إذا لم يشأ ذلك لا يقدر عليه، والله ﷻ منزه عن ذلك، وله - سبحانه - القدرة الشاملة.

وثـمَّـةَ مسـألـةٌ أخرى في قولِه ﷻ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، هل العمومُ محفوظٌ أو مخصوصٌ؟

بعضُ المفسرين يرى أن العقلَ خصَّ ذاتَه الشريفة فليس بقادرٍ عليها[2]. وهذا كلامٌ مُوحِشٌ يتعاظم النطقُ به، لكن لا بد من الإجابةِ عن مثلِ هذا الكلام؛ لأنه إذا كان غيرَ قادرٍ عليها فهو عاجزٌ، والآيةُ تُثْبِتُ القدرةَ التامةَ للهِ ﷻ على كلِّ شيءٍ، وإذا خصَّ العقلُ ذاتَه أثبَتَ من خلال هذا التخصيصِ العجزَ فيَلْزَمُ على قولِهم أنه قادرٌ عاجزٌ، وفي هذا إثباتٌ للنقيضَيْنِ، فاجتماعُهما من المُحالِ، والمُحالُ ليس بشيءٍ فلا يَدخُلُ في قولِه: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾، إذنْ هو خارج من الأصلِ لأنه لا يُمْكِنُ تصورُه لا في الأعيانِ ولا في الأذهانِ، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى أن نستَثْنِيَ، فالآيةُ باقيةٌ على عمومِها[3]، فهي نصٌّ قطعيُ الدِّلالةِ والثبوتِ على إثباتِ قدرةِ اللهِ ﷻ على كلِّ شيءٍ.

(١) تفسير الطبري ٢٣/ ٥٠٥.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ١٩٤.
(٣) ينظر: منهاج السُّنَّة ٢/ ٢٩٣، مجموع الفتاوى ٨/ ٣٨٣.



ومن تردَّدَ في أن اللهَ ﷻ على كلِّ شيءٍ قديرٌ فإنَّه يَكْفُرُ بذلك، وأمَّا الرَّجلُ الذّي وَرَدَ في الحديثِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «**كان رجلٌ يُسرِفُ على نفسِهِ، فَلمَّا حَضَرَه الموتُ قال لبنيه: إِذَا أنا مِتُّ فَأَحرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُونِي في الرِّيحِ، فو اللهِ لَئن قَدَرَ علي رَبِّي لَيُعَذِّبني عَذابًا مَا عَذَّبه أَحدًا، فَلمَّا مَاتَ فُعِلَ به ذلك، فَأَمَرَ اللهُ الأَرضَ فقال: اجْمَعي ما فيك منه، ففَعلَتْ، فإِذَا هو قائمٌ، فقال: مَا حَمَلَك على ما صنعت؟ قال: يا رَبُّ خَشيَتُك، فغَفَر له**»(١)، وإِنْ كَان قد شَكَّ في القدرةِ، لَكنَّه رجَّحَ الخوفَ والخشيةَ من اللهِ ﷻ، وغلَبَ عليه هذا الخوفُ حتى أَنْسَاه القدرةَ، وكَلاهُما مما يَتعلَّقُ باللهِ ﷻ. ومثلُه الرَّجلُ الذي قال: «**اللَّهُمَّ أَنت عَبْدي وأَنا ربُّك. أخطَأَ مِن شِدَّةِ الفَرحِ**»(٢)، **فالعقلُ يَعرِضُ له أحيانًا ما يَغْلِبُ عليه فيغطِّيه بحيثُ يُعْمِيه عَن قطعيَّاتٍ، وهذا يدلُّ على ضَعفِ الإنسانِ، وافتقارِه الدَّائمِ للهِ ﷻ.**

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ الإِحَاطةُ قَدْرٌ زائدٌ على مجردِ العلمِ بالشيءِ؛ فالعِلمُ قد يكونُ من وجهٍ دونَ وجهٍ، وأمَّا الإحاطةُ فهي العلمُ به من جَميعِ الوجوهِ؛ ولذا جاءَ في آيةِ الكُرسيِّ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٍ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونسبةُ علمِ مَن لا يَستطيعُ الإحاطةَ بشيءٍ مِن عِلمِه إِلى علمِ مَن أحاطَ بكلِّ شيءٍ علمًا لا شيءَ، بل هي مثلُ ما يَأْخُذُ العصفورُ بمِنقارِه من البحرِ، كما جَاء في الحديثِ الصحيحِ في قصةِ موسى والخَضِرِ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨١) ٤/ ١٧٦، مسلم كتاب التوبة باب سعة رحمة الله (٢٧٥٦) ٤/ ٢١١٠، النسائي (٢٠٧٩)، أحمد ٤٠٨/١٣ (٨٠٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها ٤/ ٢١٠٤ (٢٧٤٧)، وأحمد ٢٠/ ٤٤٣ (١٣٢٢٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر (٧٤، ٧٨) ١/ ٢٦، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام (٢٣٨٠) ٤/ ١٨٤٧ - ١٨٥٢، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة =

والله ﷻ يقول: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وهو خِطابٌ للبشرِ كلِّهم مِن زمان آدمَ إلى قيامِ الساعةِ، فمَن يُوصَفُ بأَنَّه مِن بُحورِ العلمِ، فهذا بالنسبةِ لبني آدمَ.



= الكهف (٣١٤٩) ٥/ ٣٠٩ من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه.



[صفتا الرزق والقوة]

❁ وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

❁ الشرح ❁

«وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]» هذا أسلوبُ حَصْرٍ: فتعريفُ جُزْأَيِ الجملةِ والإتيانُ بضَمِيرِ الفصلِ يدلُّ على الحَصرِ، وأَنَّه لا أَحدَ يَرزُقُ سوى الله، بل الرَّزَّاقُ والمُعْطِي والمانعُ هو اللهُ ﷻ، وكلُّ مخلوقٍ يُكْتَبُ رِزقُه وهو في بَطنِ أمِّه.

والرزَّاقُ: صيغةُ المبالغة؛ أي: الذي يَرْزُقُ الأرزاقَ المُتتابعةَ المُتواليةَ.

والرِّزْقُ: ما يَكْسِبُه الإنسانُ، فإنْ كان مِن طُرقٍ شَرعيةٍ فهو رِزْقٌ حلالٌ، وإن كَان مِن طرقٍ محرمةٍ فهو رِزْقٌ حرامٌ، والأولُ طَيِّبٌ والثاني خبيثٌ، وكلُّه رزقٌ.

والمعتزلةُ يقولون: المكاسبُ المحرَّمةُ ليست برزقٍ[(١)]؛ لأن اللهَ لا يَرزُقُ المحرمَ، والرَّزْقُ مِن فعلِه ﷻ، فأرادوا بذلك التَّنزيهَ. لَكنْ يُردُّ عليهِم بما لو أَنَّ طفلًا منذ أَنْ وُلِدَ إلى أَنْ ماتَ وهو مع عصابةِ لصوصٍ يُطْعمونه مما يَكْسِبون ويَسْرِقُون، فهذا على قولِ المعتزلةِ ما أَخَذَ من رزقِهِ شيئًا.

﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ صاحبُ القوةِ، فهو القَويُّ القوةَ المطلقةَ التَّامَّةَ التي لا يَعتَرِيها فُتورٌ ولا نَقصٌ.

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٤٠، ٢١٤.

﴿ٱلْمَتِينُ﴾ الشَّديدُ، كما جاء في التفسيرِ عَن ابنِ عباسٍ[1]، واللهُ ﷻ وُصِفَ بأنَّه شَديدُ العقابِ كما في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهذا التفسير من ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما له حكمُ الرَّفعِ؛ لأَنَّ الصحابيَّ لا يمكِنُ أن يُفَسِّرَ ما لا يُدْرِكُه عقلُه من تِلقَاءِ نفسِه، لا سيَّما ما يَتَعلَّقُ باللهِ ﷻ، فالذي يَغْلِبُ على الظنِّ أَنَّه لا بُدَّ في مِثلِ هذا مِن تَوقِيفٍ، وبناءً على هذا تَثْبُتُ للهِ ﷻ صفةُ الشدَّةِ لَكنْ لا يَثْبُتُ في أسمائِه الشَّديدُ.



(١) تفسير الطبري ٢٢/٤٤٧.



[صفتا السمع والبصر]

وقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

الشرح

«وقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]» هذه الآيةُ تقدم الكلام عليها في شرح طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ(١)، وإيرادها هنا من أجل إثباتِ صفةِ السَّمعِ والبصرِ للهِ ﷻ وإثباتِ الاسمَيْنِ الكريمَيْنِ السَّميعِ والبَصيرِ، فاللهُ ﷻ يَسْمَعُ ويُبْصِرُ على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه على ما تقدَّمَ في عَقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجمَاعةِ.

«وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]».

الأصل في «نعمَّا»: نِعْمَ مَا. ومعناها: نعم الشيء يعظكم به(٢). وفي هذه الآيةِ ما في الآيةِ التي قبلَها من إثباتِ السمعِ والبصرِ للهِ ﷻ، وإثباتِ الاسمَيْنِ الكريمَيْنِ السميعِ والبصيرِ، وهذا مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ويُخالِفُهم في هذا طوائفُ المُبْتَدعَةِ؛ فالجهمِيَّةُ يَنْفُون الأسماءَ والصفاتِ، والمعتزِلةُ يُثْبتون الأسماءَ دونَ الصفاتِ، والأشعريةُ يُثْبتون بعضَ الصفاتِ ويَنْفون بعضَها الآخر، وقد أحسَنَ مَن انتهى إلى ما سَمِعَ، فآمن وصدَّق بما جاء عن اللهِ - تعالى - وعن رسولِه ﷺ على مرادِ اللهِ ﷻ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) تقدم في (ص٧٢).

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٤٩٤.

[صفتا الإرادة والمشيئة]

• **وقولُه** سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، **وقولُه**: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، **وقولُه**: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، **وقولُه**: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

الشرح

«**وقولُه** سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]» «لولا» حرفُ تحضيضٍ وحثٍّ بمعنى هلَّا.

﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ حينما دخَلْتَ جنتَك قلتَ: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾.

إذا لم يَكُنْ عونٌ من اللَّهِ للفتَى ... فأوَّلُ ما يَقضي عليه اجتهادُه[1]

فهذا الصاحبُ الناصحُ يذكِّرُ صاحبَه الذي جحَدَ نعمةَ اللهِ عليه وتكبَّرَ ولم يَعْتَرِفْ بما للهِ سبحانه وتعالى عليه من نعمٍ.

وهذه كلمةٌ ينبغي أن تُقالَ في كلِّ ما يُعْجَبُ به الإنسانُ، من بابِ الاعترافِ للهِ سبحانه وتعالى وإسنادِ الخيرِ والفضلِ إليه، وكذلك خشيةَ العيْنِ، فبمثلِ هذا

(١) عزاه الراغب الأصفهاني لعلي بن أبي طالب. محاضرات الأدباء ١/ ٥٣٢.

تُدفَعُ العين مع التبريكِ. وهما جنتان كما دلَّتْ على ذلك الآيةُ التي قبلَها، وهنا يقولُ: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾، فإما أن يُقالَ: إن الجنةَ مفردٌ مضافٌ، والمفردُ المضافُ يُفيدُ العمومَ عندَ أهلِ العلم، فيَشْمَلُ الجنةَ والجنتَيْنِ والثلاثَ والجِنانَ، وإما أن يُقالَ: إن ذلك على سبيلِ التنزُّلِ.

والجنةُ: البستانُ، والسببُ في تسميتِها جنةً أنها تَجُنُّ الداخلَ فيها حيث يَسْتتِرُ فيها بالأشجارِ، وكلُّ ما ستَرَ فهو جَنَّة، والدِّرعُ يسمى جُنَّةً، والمِجَنُّ هو ما يُلْبَسُ ليُتَّقَى به السهامُ في الحربِ، والصومُ جُنَّةٌ؛ لأنه يَقِي صاحبَه من عذابِ اللهِ ﷻ كالدرعِ الذي يَقي من السهامِ[1].

﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ «ما» موصولة؛ و«شاءَ اللهُ» صلتُها وخبرُها محذوفٌ تقديره: كان، وقد شاءَ اللهُ ﷻ أن توجَدَ هذه الجنةَ فكانت، وفي قولِه: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إثباتٌ للمشيئةِ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظمَتِه.

﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ ما سواه ﷻ من المخلوقاتِ فيه شيءٌ من القوةِ التي تناسِبُه، كما قال ﷻ: ﴿جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤] فالإنسانُ فيه قوةٌ، لكِنَّ هذه القوةَ مصدرُها من اللهِ ﷻ فلا يَستقِلُّ بما يريدُ، وكذلك المشيئةُ، فالإنسانُ له إرادةٌ وله مشيئةٌ، لكنها تابعةٌ لإرادةِ اللهِ ومشيئتِه، وكلُّ هذه الأوصافِ بالنسبةِ للمخلوقِ مُستمَدَّةٌ من الخالقِ، قال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. وقال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. ففي هذه الآيةِ نفيٌ للرمي وفيها إثباتٌ له في آنٍ واحدٍ؛ فالمنفيُّ الرميُ على جهةِ الاستقلالِ دونَ إعانةِ اللهِ ﷻ له عليه، والمُثبَتُ هو الرميُ المستمَدُّ من إعانةِ اللهِ ﷻ، ويكونُ التقديرُ حينَئذٍ: (وما أَصَبْتَ إذ رَمَيْتَ ولكِنَّ اللهَ أصابَ)، فالإصابةُ من اللهِ ﷻ، والفعلُ من المخلوقِ، فلا تَحوُّلَ من حالٍ إلى حالٍ بالنسبةِ للمخلوقِ، ولا قوةَ له إلا باللهِ ﷻ وإعانتِه على ذلك.

(١) ينظر: لسان العرب ١٣/ ٩٢، والمعجم الوسيط ١/ ١٤١.



وقول العبد: «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهَ» إظهارٌ للعجزِ من قِبَلِه وافتقارٌ تامٌّ للهِ ﷻ ولذا صارَتْ هذه الجملةُ «لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ» كنزًا من كنوزِ الجنةِ[1]، فإذا كان ترابُها الذي تَدوسُه الأقدامُ المسكَ[2] فكيف بكنزِها؟!

وفي الآية إثباتُ المشيئةِ للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظمتِه، وفيها من إظهارِ الضعفِ والافتقارِ إلى اللهِ ﷻ ما جعَلَها بهذه المثابةِ.

وكثيرٌ من الناسِ يقولُ هذه الكلمة من غير استحضارٍ لمعناها، فتَجِدُه يَلْهَجُ بـ«لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ»، لكنه لا يَسْتحضِرُ معناها. فهل يحصل له ما رُتب عليها من الأجر وإن لم يستحضر معناها؟ والجواب: أن النص يرتب الثواب على القول في كثير من الأذكار فيتحقق له الجزاء، وهذا قول جمع من أهل العلم، ورجحه ابن حجر[3]، ومن أهل العلم من يقول: إنَّ مجرد حركة اللسان بهذه الكلمات لا قيمة له وإنما العبرة بالقلب، ولذا يحصل الانتفاع بهذه الأذكار لمن تدبر وعقل المعنى، ولذا نجد كثيرًا من المسلمين في بعض الأقطار يقولون: «لا إله إلا الله»، ومع ذلك يشركون، وهذا دليل على أنهم لم يفهموا معناها ولم يعملوا بمقتضاها، فلم تؤثر أثرها.

وقل مثل هذا في العبادات كلها؛ فالأصل أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، ومع ذلك نرى كثيرًا من المسلمين يحافظ على الصلاة لكنه يزاول

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب السير والمغازي، باب غزوة خيبر ٥/١٣٣ (٤٢٠٥)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر ٤/٢٠٧٦ (٢٧٠٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار ١/٤٧٨ (١٥٢٦)، والترمذي، كتاب الدعاء، باب ٣ ٥/٥٠٩ (٣٤٦١)، وأحمد ٣٢/٣٤٥، ٣٤٦ (١٩٥٧٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟ ١/٧٨ (٣٤٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات ١/١٤٨ (٢٦٣)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري ١١/٢٠٩.

المنكرات، فهذا صلاته لم تنهه عن الفحشاء والمنكر. والخلاصة: أن الأذكار التي تقال بطرف اللسان ولا يعقلها القلب تنفع، لكن ليس لها من الأثر والثواب ما للأذكار التي يتوافر عليها اللسان مع القلب.

«وقولُه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]» اللهُ ﷻ له المشيئةُ النافذة والإرادةُ التامة والقدرةُ الشاملة، فكلُّ ما يحصلُ في هذا الكون يحصل بمشيئةِ اللهِ ﷻ وإرادتِه، ومن ذلك قتالُ الكفارِ للمسلمين واقع بمشيئة وإرادة كونيةٌ، وقتالُ المسلمين للكفارِ إرادةٌ شرعيةٌ؛ لأنه مطلوبٌ. وفي الآيةِ إثباتُ الإرادة والمشيئة للهِ ﷻ.

وفي الآيةِ إثباتُ صفةِ المَشيئَةِ، وفيها أيضًا إثباتُ صفةِ الإرادةِ، والإرادةُ والمشيئةُ بينَهما شيءٌ من التداخلِ، فالإرادةُ الكونيةُ مطابقةٌ للمشيئةِ، والإرادةُ الشرعيَّةُ مطابقةٌ للمحبةِ، وأراد يعني: أحبَّ. فإذا شاءَ كتَبَ وأرادَ، فإذا أرادَ اللهُ ﷻ من الإنسانِ أن يُطيعَ فأطاعَ تَطابَقَت الإرادةُ الشرعيَّةُ والمحبَّةُ، فالإرادةُ الشرعيَّةُ محبوبةٌ للهِ ﷻ، لكن هذه الإرادةُ قد يقَعُ مُقْتضاها وقد لا يَقَعُ؛ لأن اللهَ أرادَ للعبادِ أن يَعبدوه، فمنهم مَن امتَثَلَ، ومنهم مَن لم يَمْتَثِلْ، فمَن امتَثَلَ صدَقَتْ عليه الإرادةُ الشرعيَّةُ وهي محبوبةٌ للهِ - جلَّ وعلا - ومَن لم يَمْتَثِلْ ولم يَعْبُدِ اللهَ - جلَّ وعلا - ففيه المشيئةُ والإرادةُ الكونيَّةُ وهي غيرُ محبوبةٍ للهِ - جلَّ وعلا -.

والمشيئةُ والإرادةُ الكونيَّةُ لا بد من تحقُّقِها وفيها المحبوبُ وفيها غيرُ المَحبوبِ، وقد اقتَضَتْ حكمةُ اللهِ أن يَشاءَ شيئًا إرادةً كونية وهو لا يُحِبُّه؛ لأن اللهَ ﷻ كتَبَ السعادةَ والشقاوةَ على الإنسانِ وهو في بطنِ أمِّه، وكلُّ هذا ابتلاءٌ وامتحانٌ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. فالإرادتان الشرعيَّةُ والقَدَرِيَّةُ الكونيَّةُ تجتمعان في مثلِ إيمانِ المؤمنِ وطاعةِ المُطيعِ، وتَنْفَردُ الإرادةُ الكونيَّةُ في كفرِ الكافرِ ومعصيةِ العاصي.



والإرادةُ الكونيَّةُ والشرعيَّةُ تتفقان في إيمانِ المؤمنِ وطاعةِ المُطيعِ، وتختلفان في كفرِ الكافرِ ومعصيةِ العاصي، فاللهُ يريدُ كفرَ الكافرِ ومعصيةَ العاصي كونًا وقدرًا، لكنه لا يحِبُّه، فالمحبةُ مع الإرادةِ الشرعيَّةِ، وتحققُ الوقوعِ مع الإرادةِ الكونيَّةِ، والمكلَّفُ مطالبٌ بأن يدورَ مع الإرادةِ الشرعيَّةِ، ولا يَلْتَفِتَ إلى الإرادةِ الكونيَّةِ، فنحن مطالبون بتكاليفَ شرعيةٍ لا بد من تحقيقِها، وقد جاء الخبرُ عن اللهِ ﷻ وعن رسولِه ﷺ عن أمورٍ لا بدَّ من وقوعِها، ومن ثمَّ فمن الخطإ أن نَستَسْلِمَ ونقولَ: إن كان لا بدَّ من وقوعِها فليس لنا أن نُدافِعَ، بل نحن مطالبون بالإرادةِ الشرعيَّةِ التي يُحبُّها اللهُ ﷻ.

ومثالُ ذلك: أن الإرادةَ الشرعيَّةَ تَمْنَعُ من سفرِ المرأةِ من دونِ مَحْرَمٍ، وأما الإرادةُ الكونيَّةُ فقد دلَّتِ الأدلةُ على أن المرأةَ ستسافرُ «**من الحيرة حتَّى تطوف بالكعبة**»[1]، وفي رواية: «**حتى تسير الظعينة بين الحيرة ويثرب**»[2]، وفي رواية ثالثة: «**حتى تسير الظعينة فيما بين مكة والمدينة**»[3]، فالإرادةُ الشرعيةُ تمنَعُ من هذا، والإرادةُ الكونيةُ تدلُّ على أنه سيقعُ لا محالةَ، فينبغي للمُسلمِ أن يتعلَّقَ بالإرادةِ الشَّرعيةِ، ولا يتعلَّلَ بالإرادةِ الكونيَّةِ؛ لأن ذلك دليلُ العجزِ.

ويقَعُ في تصرُّفاتِ البشرِ من هذا النوعِ الكثيرُ؛ فالرجلُ يُقدِّمُ ولدَه بطوعِه واختيارِه إلى الطبيبِ؛ لِيَفتَحَ بطنَه ولِيزيلَ عنه ما يُؤذيه وهو يَكرَهُ هذا العملَ، فهو مكروهٌ من وجهٍ، محبوبٌ من وجهٍ.

وقد احتجَّ المشركون بالإرادةِ الكونيَّةِ، كما في قولِه ﷻ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فاللهُ ﷻ أرادَ أن يشركوا إرادةً كونيَّةً من بابِ

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٥٩٥) ٤/ ١٩٧، وأحمد (١٩٣٧٨) ٣٢/ ١١٩، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٣٨١) ٣٢/ ١٢٣، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي (١١٣٢) ٢/ ٣٦٩، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

الابتلاءِ لهم، مع أن اللهَ ﷻ هداهم إلى السبيلِ هدايَة دَلالةٍ وإرشادٍ، ومع ذلك اختاروا الضلال كما قال ﷻ عن ثمود: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] فهم الذين جنوا على أنفسِهم. ولا يتمُّ امتحانُ المكلَّفين واختبارُ المطيعِ منهم والعاصي إلا بهذه الطريقةِ، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، والله ﷻ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

والنظرُ إلى مثلِ هذه الأفعالِ من قِبَلِ اللهِ ﷻ زلَّتْ بسببه أقدامٌ وضلَّتْ به أفهامٌ، فالجبْرِيَّةُ تمسكوا بنصوصٍ، والقدريَّةُ الغلاةُ تمسكوا بنصوصٍ، وغفَلَ كلُّ فريقٍ عما استدَلَّ به الفريقُ الآخرُ، ووَفَّقَ اللهُ ﷻ أهلَ السُّنَّةِ للنَّظرِ إلى أدلةِ الفريقين فتوسَّطوا في المسألةِ، فقالوا: إن للعبدِ حريةً واختيارًا؛ لأنه لو كان مجبورًا لكان في ذلك ظلمٌ له[(١)]، لكنَّ مشيئته واختيارَه لا يخرجُ عن مشيئةِ اللهِ وإرادته الكونيَّة.

أما احتجاج الإنسان بالقدر في المصائب فيجوز، فالقدر يحتج به في المصائبِ لا في المعائبِ، كما في حديثِ مُحاجَّةِ آدمَ وموسى[(٢)] عليهما السلام لما انتهى أثرُ المعصيةِ بالتوبة وبَقِيَ أثرُ المصيبةِ وهو الخروج من الجنة، احتجَّ آدمُ بالقَدَرِ فحجَّ آدمُ موسى، لكن لا يجوزُ للمُسلمِ أن يَحتَجَّ بما يَحْتَجُّ به المشركون فهذا ضلالٌ نسألُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ.

قد يقولُ قائلٌ: نرى تسليطَ الأعداءِ على المسلمين في كلِّ مكانٍ، والمسلمون وهم كثرةٌ كاثرةٌ وجودُهم شبيهٌ بالعدمِ، ولا يملكون من الأمرِ شيئًا، فيقالُ: ليس معنى ذلك أن منزلةَ الكفارِ عندَ اللهِ ﷻ أعلى من

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ (٤٧٣٨) ٦/ ٩٦، وفي (٦٦١٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٦٥٢/ ١٤) ٤/ ٢٠٤٣، وابن ماجه، المقدمة، باب في القدر (٨٠) ١/ ٣١، ومالك في الموطأ (١٥٩٢) ٢/ ٨٩٨، وأحمد (٧٨٥٦) ١٣/ ٢٤٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

منزلةِ المسلمين؛ فالكفَّار مهما أوتوا في الدُّنيا من النَّعيم، فزائلٌ لا محالةَ، وهم قومٌ عُجِّلتْ لهم طيِّباتُهم في الدُّنيا، وفي الآخرةِ خالدون مخلَّدون في النارِ - إن ماتوا على كفرِهم -، لكن من سنن اللهِ التي لا تتبدَّل أنَّ المعاصي إذا ظهَرَتْ بين المسلمين وضَعُفَ إنكارُها، وأَعْلَنَ بها بعضُ الناسِ من غيرِ أن يوجدَ مَن يَرْدَعُهم، احتاجوا إلى ما يردُّهم إلى دائرةِ التَّديُّنِ والالتزامِ، فيبتَلِيهِمُ اللهُ ﷻ فيُسلِّطُ عليهم العدوَّ، وذلك بما كسَبَتْ أيديهِم، ويعفو عن كثيرٍ.

«وقولُه: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]» فلا حكمَ إلا للهِ، ولا حكمَ يَخْرُجُ عن إرادةِ اللهِ الكونية، وقد يَحكم الحاكمُ بما لا يريدُه اللهُ ﷻ شرعًا تبعًا لإرادتِه الكونيَّةِ.

وبهيمةُ الأنعامِ هي: الإبلُ والبقرُ والغَنَمُ، واستثناءُ الصيْدِ من بهيمةِ الأنعامِ استثناءٌ مُنقطَعٌ؛ لأن المُسْتَثْنَى ليس من جنسِ المُستَثْنَى منه.

﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ غيرُ قاتلي الصيد وأنتم حُرُمٌ؛ لأن الذي يقتل الصيد يشبه المستحل له، وإلا فالاستحلالُ أعظمُ من مجردِ القَتْلِ مع اعتقادِ الحُرْمةِ.

﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾؛ يعني: مُحْرِمين.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ يَقضي بما أرادَه - جلَّ وعلا -.

«وقولُه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]» قد يقولُ قائلٌ من الجبريَّةِ: ما دام اللهُ ﷻ أرادَ لهذا الهدايةَ وشرحَ صدرَه للإسلامِ، وأراد للآخرِ الضلالَ وجعلَ صدرَه ضيِّقًا حرَجًا، فكيف يُحاسِبُه ويعاقِبُه؟

والجوابُ: الفرقُ بينَ العدلِ وبينَ الفضلِ؛ فعدلُ اللهِ ﷻ لجميعِ خلقِه



على حدٍّ سواءٍ، حيث خلَّى بينَ كل أحدٍ وبينَ نفسِه وحرِّيتِه وإرادتِه، ثم بعدَ ذلك تفضَّلَ على بعضِهم بما تفضَّلَ به من قَبولٍ وانشراحِ صدرٍ. ولا شكَّ أن اللهَ ﷻ يَشْرَحُ صدورَ بعضِ الناسِ للإسلامِ ولشرائعِ الإسلامِ، وبعضُهم يَضيقُ بها ذَرْعًا، وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيدِ.

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ «مَن» شرطيَّةٌ، و«يُردْ»: فعلُ الشرطِ مجزومٌ، وجوابُه: «يَشْرَحْ»: مجزومٌ أيضًا. وفي الصحيحَيْنِ من حديثِ معاويةَ: «**مَن يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْه في الدينِ**»[(١)].

﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ وشرحُ الصدرِ للإسلامِ يكونُ بالدخولِ فيه راغبًا فيه ومُحِبًّا لشرائعِه وعقائدِه، فَرِحًا مسرورًا بأَنْ جعَلَه اللهُ ﷻ من المسلمين ولم يَجْعَلْه من عُبَّادِ الأصنامِ أو من غيرِهم ممن لا يَتديَّنُ بدينِ الإسلامِ، وأعظمُ نعمةٍ أنعم اللهُ ﷻ بها على العبدِ هدايتُه للإسلامِ. وإذا شرَحَ اللهُ صدرَ الإنسانِ للدخولِ في الإسلامِ فَلْيَعلمْ أن اللهَ ﷻ أرادَ به خيرًا، فإذا كان يَنْشرِحُ صدرُه ويَنْفَتِحُ قلبُه ويُسَرُّ بشرائعِ الإسلامِ، فيُؤدِّي الصلاةَ وهو مُرتاحٌ بها راغبٌ فيها غيرُ مُستَثْقِلٍ ولا كارهٍ، ويُؤدِّي الزكاةَ وهو مُنْبسِطُ القلبِ مسرورٌ، ويصومُ في الأيامِ الحارَّةِ الشديدةِ ولا يَتذمَّرُ ولا يتضايقُ، فَلْيَعْلَمْ أن اللهَ ﷻ أراد أن يَهْدِيَه ويوفقه.

﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ فإذا سمِعَ المؤذنَ أُصِيْبَ بثِقَلٍ وخمولٍ، لكن إن وُجِدَ مع هذا الضيقِ امتثالٌ اختَلَفَ حكمُه عن حكمِ مَن إذا وجَدَ من نفسِه هذا الضيقَ والحرجَ ولم يَمْتَثِلْ بالكليةِ، فهذا ضالٌّ - نسألُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ -.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (٧١) ٢٥/١، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (١٠٣٧) ٧١٨/٢، ٧١٩، وابن ماجه، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢١)٨٠/١ من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.



﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾ يصَّعَّد وليس يَصْعَدُ؛ لأن الصعودَ مُحتمِلٌ، ويصَّعَّد؛ يعني: مع صعوبةِ ومشقَّةٍ شديدةٍ وضيقٍ في النفسِ، ففي تشديدِ (يصَّعَّد) البلاغةُ اللفظية.

﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ يعني: في جهةِ العُلوِّ.

ومن عندهم علم بالأمور الظاهرة من الحياة الدنيا يقررون أن الأوكسجين يقِلُّ كلما ارتَفَع الإنسان عن مستوى سطحِ الأرضِ، وبالتالي يوجدُ الضيقُ في النفسِ. وكلُّ الناسِ يُدْرِكُون أن الطُّلوعَ شاقٌّ والنزولَ سهلٌ، وبمثلِ هذه المشقةِ يوجدُ هذا الضيقُ والحرجُ في النفسِ.

وفي الآيةِ إثباتُ الإرادةِ للهِ سبحانه وتعالى لكن الإرادةَ في قولِه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ إرادة كونيَّةٌ وشرعيَّةٌ، ففيها الإرادتان. أما في قولِه: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ فهي إرادة كونية.

وفي الآيةِ تقابلٌ تامٌّ بينَ الهدايةِ وبينَ الإضلالِ، لكن ما الذي يُقابِلُ الهدايةَ في حديثِ «**مَن يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْه في الدينِ**»؟ أَوَ يَدُلُّ مفهوم الحديث على أنَّ الذي لا يَتَفَقَّهُ في الدينِ أرادَ اللهُ به شرًّا، أم نقولُ: إن اللهَ لم يُرِدْ به خيرًا من حيثُ تقصيرُه في جانبِ العلمِ، لكن أرادَ اللهُ به خيراتٍ من جهاتٍ أخرى؟ الثاني هو الصحيح ولا نقولُ: إن اللهَ أرادَ به شرًّا.





[صفة المحبة]

قوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وقوله: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤].

الشرح

«وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]» هذا أمرٌ بالإحسانِ، ويكونُ فيما بين العبد وبينَ ربِّه؛ وهو بمعنى المراقبة، كما جاءَ في حديثِ جبريلَ عليه السلام لما سأَلَ النبيَّ ﷺ عن الإحسانِ، فقال له: «**أن تعبُدَ اللهَ كأنك تراه** - وهذه مرتبةُ الكمالِ - **فإن لم تكُنْ تراه فإنه يراك**»[1]. هذا بالنسبةِ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (٨) ١/ ٣٦. وأخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧) ٤/ ٢٢٣، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام (٢٦١٠) ٥/ ٦، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام (٤٩٠٤) ٨/ ٤٧٢، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٣) ١/ ٢٤ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

لمعاملةِ الخالقِ، وهناك ما يتعلَّقُ بمعاملةِ المخلوقِ من النفسِ، والزوجةِ، والأولادِ، والأرحامِ، والأصهارِ، والجيرانِ، وعمومِ المسلمين، وغيرِهم، حتى غيرُ المسلمين لا يُمنَعُ من الإحسان إليهم بالشرطِ المذكورِ في قوله ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٨]. وهناك المعاملة مع الحيوانِ، ومما ورد في ذلك قوله ﷺ: «**إذا قتَلْتُم فأحسنوا القِتلَةَ، وإذا ذبَحْتُم فأحسنوا الذِّبحةَ**»[(١)] واللهُ - جلَّ وعلا - كتَبَ الإحسانَ في كلِّ شيءٍ.

وفي هذه الآية إثبات صفةِ المحبةِ للهِ - جلَّ وعلا -، وهي ثابتة له على ما يليقُ بجلالِه وعظمتِه، وقد نفاها المعتزلةُ وأوَّلَها الأشاعرةُ بلازمِها، فالمحبةُ عندَهم إرادةُ الثوابِ: من بابِ تفسيرِ الشيءِ بلازمِه[(٢)].

والأشاعرةُ يُثبِتونَ الإرادةَ ويُؤوِّلون الصفاتِ الفعليَّةَ بها ويرجِعونها إليْها، فالمحبةُ عندهم: إرادةُ الثوابِ، والرحمةُ: إرادةُ الإحسانِ، والغضبُ: إرادةُ الانتقام وِهكذا.

ومن هذا الباب أَوَّلُوا قولَه ﷺ: «**والذي نفسي بيدِه**» فقالوا: روحي في تصرُّفِه[(٣)]. فهل يُقْبَلُ قولُهم؟

في المسألةِ تفصيلٌ: فإن كان القائلُ ممن يُثْبِتُ اليدَ للهِ - جلَّ وعلا - إثباتًا حقيقيًّا على ما يَليقُ بجلالِه وعظمتِه فهو مقبولٌ؛ لأن الكلامَ صحيحٌ، فما

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة (١٩٥٥/٥٧) ١٥٤٨/٣، وأبو داود، كتاب الضحايا، باب في النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٢٨١٥) ١٠٩/٢، والترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة (١٤٠٩) ٢٣/٤، والنسائي في المجتبى، كتاب الضحايا، باب الأمر بإحداد الشفرة (٤٤١٧) ٢٦٠/٧، وابن ماجه، كتاب الذبائح، باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة (٣١٧٠) ١٠٥٨/٢، وأحمد (١٧١١٣) ٣٣٦/٢٨.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: سبل السلام للصنعاني ١/ ١٧٣.

من أحدٍ إلا ورُوحُه في تصرُّفِ اللهِ - جلَّ وعلا -، فاللازِمُ حقٌّ ممن يُثْبِتُ الصفةَ، أما إن كان ممن يَنْفِي الصفةَ بإثباتِ اللَّازِمِ، ويفِرُّ من إثباتِ الصفةِ ويُثْبِتُ اللازمَ كما تفعَلُ الأشعريَّةَ، فلا يُقْبَلُ قوله.

«**وقوله**: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]» وأقسطوا: هذا أمرٌ بالعدلِ، واللهُ يحِبُّ المقسطين الذين يَعدِلون في أحكامِهم. «**إن المُقْسطين على منابِرَ من نورٍ**»[1]، وهم الذين يَعْدلون في كلِّ شيءٍ، والإقساطُ: العدلُ؛ وهذه همزةُ السَّلْبِ. وأما القاسطون فهو الظالمون الذين يَجُورون في أحكامِهم، فقال اللهُ فيهم: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥].

«**وقوله**: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]» السِّياقُ في التعاملِ مع المعاهِدِينَ والمستأمِنِينَ، وأهلِ الذِّمةِ وغيرِهم ممن يجوزُ له البقاءُ على دينِه ويدفَعُ الجزيةَ. فالمستأمن الذي يدخَلُ بلادَ المسلمين لتجارةٍ ونحوِها ولا يستقِرُّ، فهذا متى استقامَ وأدَّى ما عليه التزمنا له بالعهد، وهذا من التقوى لأن اللهَ - جلَّ وعلا - يقولُ في آخرِ الآيةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، والمُتَّقِي هو الذي يجعَلُ بينَه وبينَ عذاب اللهِ وقايةً، بفعلِ المأمورِ الذي منه: ﴿فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ﴾، وإذا كان هذا في معاملةِ غيرِ المسلمين ففي معاملةِ المسلمين من بابِ أَوْلَى.

«**وقوله**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]» التـوَّابُ صيغةُ مبالغةٍ من التوبةِ؛ يعني: يتوبُ مِرارًا، وتتكرَّرُ منه التوبةُ حتى يستحِقَّ صفةَ المبالغةِ.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم (١٨٢٧) ٣/ ١٤٨٥، والنسائي في المجتبى، كتاب آداب القضاة، باب فضل الحاكم العادل في حكمه (٥٣٩٤) ٨/ ٦١٢، وأحمد (٦٤٩٢) ١١/ ٣٢ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم.



والتوابُ من أسماءِ اللهِ - جلَّ وعلا -، ومعناه: أنه يقبَلُ توبةَ التائبين - وهم كثر -، فكان لصيغة المبالغةِ وجهٌ، لكن بالنسبةِ للمخلوقِين فالتائبُ منهم أفضلُ من التوَّابِ؛ لأن الوصف بالتائب يدل على أن هناك ذنبًا واحدًا قد تاب منه صاحبه ولم يتكرر منه، وأما الوصف بالتواب فهو مشعر بحصول ذنوب كثيرة، فكان التائب أفضل من التواب من هذا الوجه، فمن لم يُقارِفِ الذنوبَ أكملُ وأفضلُ ممن يُقارِفُها، وإذا كان اللهُ يحبُّ التوَّابِّين فهو يحِبُّ التائبين، هذا من جهةٍ.

ومن جهةٍ أخرى، إذا كانت التوبةُ تهدِمُ ما كان قبلَها، وإذا تمَّتْ بشروطِها أُبدِلَتِ السيئاتُ حسناتٍ؛ فالذي يُكْثِرُ من الذنوبِ، ويتوبُ حتى يستحِقَّ أن يوصَفَ بأنه توَّابٌ، ليس بأفضلَ من الذي لم يعص الله إلا مرةً واحدةً ثم تابَ وبُدِّلَتْ هذه المعصيةُ حسنةً؛ فحسناتُ المطيعِ مُضاعَفَةٌ، والحسناتُ المُبْدَلَةُ عن السيئاتِ لها حكمُ البدلِ غيرُ مُضاعَفَةٍ، وإن كان في كلامِ شيخِ الإسلامِ ما يَدلُّ على أنها أيضًا تُضاعَفُ[(١)]، لكن العدلَ الإلٰهيَّ يَقتَضي أن هذا أمْيَزُ من ذاك.

وفي الآيةِ إثباتُ صفةِ المحبةِ للهِ - جلَّ وعلا - لمَن اتَّصَفَ بالطهارةِ الباطنةِ وهي التوبةُ، والطهارةِ الظاهرةِ برفعِ الأحداثِ وإزالةِ الأخباثِ، وهذا نصٌّ قطعيٌّ في القرآنِ.

«**وقولُه**: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]»

يدَّعي كثيرٌ من الناسِ محبَّةَ اللهِ ورسولِهِ ﷺ فيقولُ: أنا أحبُّ اللهَ ورسولَه، فإذا اختُبِرَ وامتُحِن تبيَّنَ أنه على خلاف ذلك، وكثيرٌ من الناسِ يَزْعُمُ التَّوكُّلَ على اللهِ والثقةَ واليقينَ بهِ، ثم إذا حصَلَ له أدنى شيءٍ لم يوجدْ عنده شيءٌ من هذا الادِّعاء، فالدعاوى لا بدَّ لها من برهان، ولذا جاءَتْ آيةُ الامتحانِ: ﴿قُلۡ إِن

(١) ينظر: جامع الرسائل ٤/٤٢.

كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ فالمخالِفُ لرسولِ اللهِ ﷺ الذي لا يَقْتدي به لا في الظاهرِ ولا في الباطنِ، دعواه المحبة باطلةٌ:

تعصي الإلهَ وأنت تزعُمُ حبَّه ... هذا لَعمري في القياسِ شنيعُ
لو كان حبُّك صادقًا لأطعْتَه ... إن المُحبَّ لمَن يُحِبُّ مطيعُ(1)

فلا بدَّ من الاتباعِ، ولا تكفي الدَّعْوَى المجرَّدةُ ما لم يَقُم عليها الدليلُ والبرهانُ الذي يُصدِّقُها.

والشاهدُ في الآيةِ قولِه: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ ففيه إثباتُ صفةِ المحبَّةِ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَليقُ بجلالِه وعظمتِه.

«**وقولُه:** ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]» في الآيةِ إثباتُ صفةِ المحبةِ أيضًا للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.

﴿يُحِبُّهُمْ﴾ وليس الشأن أن يحبوه؛ وإنما الشأنُ كلُّ الشأنِ في أن يُحِبَّ اللهُ الإنسانَ.

﴿وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ يُبادِلونه المحبةَ، ويُبَرْهِنون على هذه المحبةِ بالإخلاصِ والاتباعِ، أما الدَّعاوى المُجرَّدةُ فلا تَنْفَعُ أصحابَها، ومن محبةِ اللهِ - جلَّ وعلا - لعبدِه توفيقُه للإخلاصِ والاتباعِ وعبادةِ اللهِ - جلَّ وعلا - وتحقيقِ ما خُلِقَ من أجلِه، وكما جاءَ في الأثرِ: إن اللهَ - جلَّ وعلا - يُعْطِي الدنيا مَن يُحِبُّ ومَن لا يُحِبُّ(2). فمن وُفِّقَ في تصريفِ هذه الدنيا على مرادِ اللهِ - جلَّ وعلا -

---

(١) البيتان من ديوان الإمام الشافعي (ص٢٤)، وقد نسبها المبرد لمحمود الوراق. ينظر: الكامل ٢/ ٤.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٤٤) ١/ ٢٣١، وأحمد (٣٦٧٢) ٦/ ١٨٩، والبزار في مسنده (٢٠٢٦) ٥/ ٣٩٢، والحاكم في المستدرك ١/ ٨٨ وصحح إسناده ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٤/ ١٦٦، والقضاء والقدر للبيهقي (٣٦٧) (ص٢٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢١٣: رواه أحمد ورجال إسناده بعضهم مستور وأكثرهم ثقات. =

فهذا دليلٌ على أن اللهَ يُحِبُّه، ومن لم يُوفَّقْ فهذا دليلٌ على أن اللهَ - جلَّ وعلا - لا يُحِبُّه.

وفي قولِه: ﴿يُحِبُّهُمْ﴾ إثباتُ المحبةِ للهِ - جلَّ وعلا -، وهذا مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في إثباتِ الصفةِ على ما يليقُ بجلالِ اللهِ وعظَمَتِه، من غيرِ تأويلٍ ولا تحريفٍ ولا تمثيلٍ ولا تكييفٍ.

وأما المعتزِلَةُ الذين لا يُثْبِتون الإرادَة فيقولون: المحبةُ هي الثواب، يعني: تلزَمُه محبتُهم التي هي ثوابُهم؛ لأن المعتزلةَ عندَهم أنه يَجِبُ على اللهِ - جلَّ وعلا - أن يُثِيبَ المُطيعَ، وهذا جارٍ على أصولِهم في نفيِ جميعِ الصفاتِ عن اللهِ - جلَّ وعلا -، وتأويلِ ما جاءَ في القرآنِ على هذه الكَيفيَّةِ.

«وقــولُــه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ﴾ [الصف: ٤]» في الآيةِ إثباتُ المحبةِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على ما يليقُ بجلالِ اللهِ وعظمتِه.

﴿يُقَٰتِلُونَ﴾ يجاهدون أعداءَه في سبيلِه؛ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُلْيَا، - فهذا هو القتال في سبيلِ اللهِ - وهذا هو الذي يحبُّه اللهُ - جلَّ وعلا - وليس الذي يُقاتِلُ شجاعةً ولا حَمِيَّةً ولا عَصَبِيَّةً.

﴿صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ﴾ يقاتلونَ حالَ كونِهم صفًّا واحدًا كأنهم بُنْيانٌ مَرصوصٌ، من شدةِ الالتصاقِ والتلاحمِ الظاهريِّ الذي يدلُّ على التلاحمِ الباطني، يفعلون ذلك؛ ليرى العدُوُّ اتِّحادَهُم واتحادَ كلمتهم، ولا شكَّ أن التصرفاتِ الظاهرةَ لها دلالاتُها على الصفاتِ الباطنةِ؛ فإذا تلاحَمَ الناسُ والتصَقَ بعضُهم ببعضٍ دلَّ ذلك على أن قلوبَهم متقاربةٌ، بخلافِ ما إذا تَنافروا.

= وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥٦٧٨) ١٣/ ٢٩٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٤/ ١٦٥، والبيهقي في القضاء والقدر (٣٦٨) (ص٢٦٥) من قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

وقد جاءَ في وصفِ المؤمنين أنهم «**كالبُنْيانِ يَشُدُّ بعضُه بعضًا**»[(١)]، وهذا الوصفُ في عمومِ الأحوالِ، فكيفَ بالحالِ التي يُطْلَبُ فيها التلاحُمُ والتَّراصُّ؛ مثلُ الصلاةِ والجهادِ، فهذا من بابِ أَوْلَى.

«**وقوله**: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]» الغفورُ: صيغةُ المبالغةِ، تدلُّ على تَكْرارِ المغفرةِ، والمغفرةُ هي سَترُ الذنوبِ ممَّن أتى بها.

والوَدودُ فعَولٌ من الوُدِّ وهو خالصُ المحبَّةِ. ففي الآيةِ إثباتُ اسمِ الغفورِ والودودِ للهِ سبحانه وتعالى.

ويُؤْخَذُ من هذه الأسماءِ صفاتٌ، فصفةُ المغفرةِ ثابتةٌ للهِ سبحانه وتعالى لما جاء فيها بخصوصِها، ومن إثباتِ اسمِه الغفورُ، وكذلك صفةُ الوُدِّ والمحبةِ ثابتةٌ للهِ سبحانه وتعالى من هذه الآيةِ وغيرِها.



---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١/ ١٠٣ (٤٨١)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ٤/ ١٩٩٩ (٢٥٨٥/ ٦٥)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم ٤/ ٣٢٥ (١٩٢٨)، والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن إذا تصدق بإذن مولاه ٥/ ٨٣ (٢٥٥٩)، وأحمد ٣٢/ ٣٩٩ (١٩٦٢٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وسيأتي.



[صفة الرحمة]

وقولُه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

الشرح

«وقولُه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]» فيه إثباتُ الأسماءِ الثلاثةِ: اللهِ، والرحمٰنِ، والرحيمِ، وإثباتُ الصفاتِ المأخوذةِ من هذه الأسماءِ: الألوهيَّةِ والرحمةِ، فاللهُ ﷻ هو الإلهُ المعبودُ بحقٍّ.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فيه إثباتُ صفةِ الرحمةِ للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه، خلافًا لما يَدَّعيه المبتدعةُ من تأويلِها بإرادةِ الإنعامِ، أو هي الثوابُ نفسُه عندَ المُعتزِلةِ، واللهُ ﷻ رحمٰنُ الدنيا والآخرة ورحيمُهما. والرحمٰنُ أبلَغُ من الرحيمِ، ويتناول أكثرَ مما يتناولُه الرحيمُ؛ لأنه ﷻ رحمٰنٌ بالمسلمين وغيرِ المسلمين، رحمٰنٌ بمَن آمَنَ وبمَن لم يُؤْمِنْ، كما قال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾.

«﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأعراف: ١٥٦]» هذه رحمةٌ خاصةٌ بالمؤمنِين، ولما استَشْرَفَ لها إبليسُ جاء بعدَها ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] فرحمتُه ﷻ واسعةٌ وفضلُه واسعٌ، لكن ليس لكلِّ أحدٍ.

«﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]» رحمةٌ عامَّةٌ وشاملةٌ.

«﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]» كتَبَ؛ يعني: ألزَمَ وأوجَبَ على نفسِه من غيرِ أن يُوجَبَ عليه، كما قال ﷻ: «**يا عبادي، إني حرَّمْتُ الظلمَ على نفسي**»(١)، فالذي حرَّم الظلمَ على نفسِه هو الذي كتَبَ على نفسِه الرحمةَ كَرَمًا منه وجُودًا. وفي الآيةِ إثباتُ الربوبيَّةِ والنفسِ والرحمةِ للهِ ﷻ.

وقد تقدَّمَ الكلامُ على الربوبيَّةِ في مقدمةِ الكتابِ وكذلك النَّفْسُ، وتقدَّمَ كذلك إثباتُ صفةِ الرحمةِ للهِ ﷻ من غيرِ تأويلٍ ولا تكييفٍ.

والذين نفوا الرحمةَ قالوا: إن الرحمةَ رِقَّةٌ في القلبِ وفيها شيءٌ من الضعفِ؛ فلا تناسِبُ الربَّ ﷻ؛ إذ يَلْزَمُ من إثباتها للهِ - جلَّ وعلا - مشابهةُ المخلوقِ - على حدِّ زعمهم -، فتَأَوَّلوها بإرادةِ الثوابِ أو إرادةِ الإنعامِ، فوصلوا إلى التأويلِ بعدَ أن وقعوا في التشبيهِ. ولا شكَّ أن هذا الضعفَ والرِّقةَ بالنسبةِ للمخلوقِ؛ ولذا فضعفُ المخلوقِ لخالقِه ورقَّتُه وبكاؤُه وانكسارُه بينَ يدَيْه شرفٌ للمخلوقِ، وإن كان فيه شيءٌ من الضعفِ، لكنه ضعفٌ وانكسارٌ بينَ يَدَيِ الجبَّارِ ﷻ.

والرَّحمةُ بالنسبةِ للخالقِ مُتعدِّيةٌ إلى المرحومِ، فالرَّاحمُ مُتفضِّلٌ، والمَرحومُ متفضَّلٌ عليه، وإثباتُ صفةِ الرحمةِ للهِ ﷻ من بابِ إثباتِ اسمِ الفاعلِ - الذي هو الرَّاحمُ -، فالكمالُ في الرَّاحمِ وليس في المَرْحومِ، والمُثْبَتُ للهِ ﷻ الرحمةُ التي تَتعدَّى إلى المرحومِ، فهذه في الحقيقةِ صفةُ

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧) ٤/ ١٩٩٤، والترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٤٩٥) ٤/ ٦٥٦، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة (٤٢٥٧) ٢/ ١٤٢٢، وأحمد (٢١٣٦٧) ٣٥/ ٢٩٤، (٢١٥٤٠) ٣٥/ ٤٢٨، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.



كمالٍ، ولا تُشْعِرُ بنقصٍ بأيِّ وجهٍ من الوجوهِ، ولكنهم شبَّهوا ثم تأوَّلوا ووقعوا في التعطيلِ؛ لأن من لازمِ نفيِ الصفةِ تعطيلَها، والمُعطِّلُ يَعبُدُ عَدَمًا، والمُشَبِّهُ يَعْبُدُ صَنَمًا، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ مع استكمالِ الآياتِ والأحاديثِ - إن شاء الله تعالى -.

«﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]» فيه إثباتُ اسمين من أسماء الله الحسنى متضمنَيْنِ لصفتي: المغفرة والرحمةِ للهِ سبحانه وتعالى على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.

رحمة الله - جلَّ وعلا - لا تُحَدُّ، وسعت كل شيء، لكن مع ذلك هناك مع هذا الوعد وعيد، وعلى المسلم أن ينظر إلى النصوص مجتمعة، لا ينظر إلى الوعد فقط، فيصاب باليأس والقنوط، ويسلك مسالك الخوارج، ولا ينظر إلى نصوص الوعد معرِضًا عن نصوص الوعيد فيسلك مسلك الإرجاء وينسلخ من الدين وهو لا يشعر، فعلى الإنسان أن يتوسط في أموره، كما هو مذهب أهل الحق، أهل السُّنَّة والجماعة.

«﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]» في الآيةِ وصفُ اللهِ سبحانه وتعالى بأنه هو الحافظ، فهو الذي يَكْلَأُ عبادَه ويحفظُهم، وفي الآيةِ إثباتُ صفةِ الرحمةِ للهِ سبحانه وتعالى.

والجمعُ في قولِه: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ يدلُّ على أن هذه الصفةَ تَثْبُتُ لغيرِه، فالمخلوقُ فيه رحمةٌ والخالقُ فيه رحمةٌ، ورحمةُ الخالقِ تَخْتَلِفُ عن رحمةِ المخلوقِ، ولكلٍّ ما يليقُ به، والرحمةُ مطلوبةٌ بينَ الخلقِ، وقد جاء في الحديث: «**الراحمون يرحَمُهم الرحمٰنُ**»[1]، وهذه الرحمةُ التي جعَلَها اللهُ سبحانه وتعالى

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرحمة (٤٩٤١) ٢/٣٢٣، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (١٩٢٤) ٤/٣٢٣ وقال: حسن صحيح. وأحمد (٦٤٩٤) ١١/٣٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.



في قلوبِ العبادِ يَتَراحمون بها هي جزءٌ من مائةِ جزءٍ[1]، وهي صفةُ كمالٍ بالنسبةِ للمخلوقِ، وبالنسبةِ للخالقِ من بابِ أَوْلَى فهو أرحمُ الراحمين، وإذا أثبَتْنَا للهِ رحمةً، وأثبَتْنَا للمخلوقِ رحمةً كان لكلٍّ منهما ما يَخُصُّه وما يليق به.



(١) كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءًا، وأنزل في الأرض جزءًا واحدًا، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها، خشية أن تصيبه**».

أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء ٨/٨ (٦٠٠٠)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه ٢١٠٨/٤ (١٧/٢٧٥٢).



[صفات الرضا والغضب والسخط والكراهية والمقت]

وقوله: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

الشرح

«وقولُه: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]» إذا أرَدْتَ أن يَرْضَى اللهُ ﷻ عنك فارْضَ عنه بفعلِ ما طلَبَه منك مخلصًا له ﷻ فيه، مُتَّبِعًا لهديِ نبيِّه ﷺ. و﴿رَضِيَ﴾ بمعنى: وفَّقهم لعبادتِه، فرَضوا عنه وارتاحوا لعبادتِه في الدنيا ورضوا بثوابِه في الآخرةِ، وفي هذه الآيةِ إثباتُ صفةِ الرضا للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلَالِهِ وعَظَمةِ سُلطانِه، وفي الآيةِ إثباتُها للمخلوقِ كما يليق به ولا يقتضي ذلك المماثلة، فللخالقِ ما يَخُصُّه وللمخلوقِ ما يَخُصُّه.

«وقولُه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]» ذُكِرَ الإيمانُ هنا على جهةِ الانفرادِ، غيرَ مُقترنٍ بالإسلامِ، والإسلامُ والإيمانُ إذا افترَقا اجتَمَعا، وإذا اجتَمَعا افترَقا، فعلى هذا يدخلُ المسلمُ في المؤمنِ عمومًا وإن كان مُقَصِّرًا.

والعذاب المذكُور يَتفاوَتُ بقَدْرِ منزلةِ هذا المَقتولِ، فالذي يَقْتُلُ نبيًّا أو يَقتُلُ الذين يأمرون بالقسطِ من الناسِ، أو يَقتُلُ عالمًا، ليس كمَن يقتُلُ إنسانًا عاديًّا مهما بلَغَتْ منزلتُه، والذي يَقْتُلُ مؤمنًا مستقيمًا ليس كمَن يقتُلُ فاسقًا، ومن بابِ أَوْلَى الذي يَقْتُلُ مسلمًا ليس كمَن يَقْتُلُ كافرًا، وإن جاءَ الوعيدُ الشديدُ فيمَن يَقْتُلُ المُعاهِدَ أو الذميَّ أو ما أشبَهَ.

وقد جاءَ الوعيدُ بقَيْدِ التَّعمُّدِ بمَنْ يَقْتُلُ قاصدًا للقتلِ، لكن إذا قصَدَ أذاه بما لا يَقْتُلُ فهذا يُسَمَّى شبهَ عمدٍ وليس بعمدٍ. وأما إذا لم يَقْصِدْ بالكليَّةِ بل سدَّدَ سهمَه نحوَ صيدٍ فمرَّ إنسانٌ فقتَلَه به فهذا قتلُ خطأٍ، وفيه الآيةُ السابقةُ لهذه الآيةِ، والخطأُ له أحكامُه.

وجهنمُ من أسماءِ النارِ.

﴿خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ هذا الخلودُ أشكَلَ على قاعدةِ أهلِ السُّنَّةِ الذين لا يرَوْنَ الخلودَ في النارِ إلا لمَن ماتَ على الكفرِ والشركِ الأكبرِ - نسألُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ - والذي يَقْتُلُ متعمِّدًا ليس بكافرٍ عندَ أهلِ السُّنَّةِ، ونُقِلَ عن ابنِ عباسٍ أنه لا توبةَ له[1]، ومنهم من يقول: خالدًا فيها إن استحل القتل، وبهذا يكفر[2]؛ لأنه استحل ما أُجمع على تحريمِه فيستحقُّ الخلودَ، ومنهم من يقولُ: الخلودُ هنا عبارةٌ عن طولِ الإقامةِ ولو خرج بعدَ ذلك[3]. ومنهم مَن يقولُ: الآيةُ من نصوصِ الوعيدِ[4] التي لا تُتَأَوَّلُ بل تُمَرُّ كما جاءَتْ؛ لأنه أبلغُ في الزجرِ.

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٦٢.

(٢) تفسير القرطبي ٥/ ٣٣٤، قال البغوي: «وقيل: إنه وعيد لمن قتل مؤمنًا مستحلًّا لقتله بسبب إيمانه، ومن استحل قتل أهل الإيمان لإيمانهم كان كافرًا مخلدًا في النار» تفسير البغوي ٢/ ٢٦٧.

(٣) تفسير القرطبي ٥/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم ٢/ ١٠٨، فتح الباري ٣/ ١٦٤، شرح الزرقاني على الموطأ ٣/ ٥٢.

﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ وهنا موضعُ الشاهدِ في إثباتِ صفةِ الغضبِ للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه من غيرِ تأويلٍ؛ والأشاعرةُ أوَّلوها بإرادةِ الانتقامِ؛ والمعتَزِلَةُ قالوا: الغضبُ هو الانتقامُ نفسُه(١)؛ لأنهم لا يُثْبتون الإرادةَ.

﴿وَلَعَنَهُۥ﴾ فيه إثباتُ أن اللهَ ﷻ يَلْعَنُ. وحينَما يُقالُ: إن المخلوقَ يَلْعَنُ، والنساءُ يُكثِرْنَ اللَّعْنَ، فإنما يَدْعون بلعنةِ اللهِ على مَن أرادوا الدعاءَ عليه بمعنى اللَّعْنِ والطَّردِ والإبعادِ عن رحمةِ اللهِ ﷻ.

«**وقولُه**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]» في الآيةِ إثباتُ السُّخْطِ والرضا للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظمتِه، كما تقدَّمَ في الصفاتِ الأُخْرَى. والسُّخْطُ والكُرْهُ والبُغْضُ متقاربةُ المعاني، وكلُّها ثابتةٌ للهِ ﷻ.

«**وقولُه**: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٥٥]» الآيةُ اشتَمَلَتْ على شرطٍ وجزاءٍ، فقول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ شرط، وقوله: ﴿ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ جزاء، ومن ذلك المَكْرُ، والاستهزاءُ، والنسيانُ، كما في قولِه ﷻ: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٧] فكلُّ هذا من بابِ المُقابلةِ؛ يعني: وُجِدَ من المخلوقِ ما يقتضيه فوُجِدَ.

والأسفُ للمخلوقِ يُرادُ به: شدةُ الحزنِ. وجاء بمعنى المبالغةِ في الحُزْنِ، كما في قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وجاءَ بمعنى الغضبِ، فكلا المعنيَيْنِ ثابتٌ ومعروفٌ في لغةِ العربِ، وله ما يدلُّ عليه من أقوالِهم وأشعارِهم، لكِنَّ المُثْبَتَ للهِ ﷻ ما دلَّتْ عليه النصوصُ وهو الغضَبُ، أما الأسفُ بمعنى الحزن فلا يوجَدُ ما يدلُّ على نسبتِه للهِ ﷻ فيُثْبَتُ لفظُه كما جاءَ ولا يُتَأَوَّلُ، ويكونُ معناه قريبًا من معنى الغضبِ، فيُثبَتُ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.

---

(١) ينظر: الاستقامة ٢١٥/١، الردُّ على الشاذلي (ص٢٠٦، ٢١٣)، الفتاوى الكبرى ٦٤٠/٦، مجموع الفتاوى ٨٥/١٧.

﴿انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ يُؤْخَذُ من هذه الآيةِ صفةُ الانتقامِ للهِ ﷻ، فالله ﷻ يَنْتَقِمُ منَ المخالفينَ.

«**وقوله:** ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٦]» الله ﷻ يَكْرَهُ، كما في الحديثِ: «**يرضى لكم ثلاثًا ويَكْرَهُ لكم ثلاثًا**»[(١)]. فصفةُ الكُرْهِ ثابتةٌ للهِ ﷻ، بالكتابِ وصحيحِ السُّنَّةِ. وتُثْبَتُ هذه الصفةُ لله ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.

﴿كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾ لأن انبعاثَهم لا خيرَ فيه، فإن انبَعثوا مع المقاتلين خَذَّلُوهم وفتُّوا في عَضُدِهم، وقد يَنْسحبون فيَحْصُلُ الخلَلُ بسببِ انسحابِهم.

«**وقوله:** ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]»

المَقْتُ هو شدةُ الغضبِ، فيُثْبَتُ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظمتِه على مقتضى هذه الآيةِ، وما جاء في بعضِ الأحاديثِ؛ كقوله ﷺ: «**إن اللهَ - جلَّ وعلا - يمقُتُ على ذلك**»[(٢)]، وقوله ﷺ: «**وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم...**» الحديث[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة... ١٣٤٠/٣ (١٧١٥)، ومالك في الموطأ ٩٩٠/٢ (١٧٩٦)، وأحمد ٣٩٩/١٤ (٨٧٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب كراهية الكلام عند الحاجة ٥١/١ (١٥)، وابن ماجه، المقدمة، باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحدث عنده ١٢٣/١ (٣٤٢)، وأحمد ٤١٢/١٧ (١١٣١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وقال أبو الحسن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢٧١/٣: «وأعله أبو داود وقال: لم يسنده غير عكرمة عن عمار وقد اضطرب فيه».

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٢٨٦٥) ٢١٩٧/٤، وأحمد في المسند (١٧٤٨٤)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي.

[صفتا الإتيان والمجيء]

ﷺ **وقولـــه**: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، **وقولـه**: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، **وقولـــه**: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢]، **وقولـه**: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

الشرح

«**قولـه**: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]» هذه من الآياتِ التي تُثْبِتُ صفةَ الإتيانِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ الاستفهام هنا إنكاريٌّ، ويفيد النفيَ بدليلِ الاستثناءِ بعدَه. ومعنى (ينظرون): ينتظرون، ولو كان المرادُ بالنَّظَرِ هنا الرؤيةَ البصريَّةَ لَتعدَّتْ بـ«إلى»، كما في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]. فالنظرُ البصريُّ يُعدَّى بـ«إلى».

والمستثنى منه قد يكون لفظًا عامًّا، فالاستثناء هنا من عموم الأحوالِ والأشياءِ، والمعنى: هل ينتظرون شيئًا إلا ما استُثْنِيَ.

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ لفصلِ القضاءِ بينَهم ومحاسبتِهم ومجازاتِهم،

والكافرُ لا يرجو ثوابَ اللهِ وقد أنكَرَ وجودَه، وأنكَرَ ربوبيتَه، وأنكَرَ ألوهيتَه، ونسَبَ نعَمَه إلى غيرِه، فإذا كان العبدُ الآبِقُ لا يَنْتَظِرُ من سيِّدِه خيرًا في الغالبِ؛ فالكافرُ الذي حرَّمَ اللهُ عليه الجنةَ ومأواه النارُ من بابِ أَوْلى - نسأل اللهَ السلامةَ والعافيةَ -، وأمَّا المؤمنُ المُوحدُ العاملُ التقيُّ فلا ريبَ أنَّه يَنْتَظِرُ ثوابَ اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ وإكرامَه وإنعامَه عليه، ورحمتَه له ومغفرتَه، وسَتْرَ ذنوبِه.

و«في» هنا بمعنى «مع» وليست الظرفيَّةَ[(١)]؛ لأن الظرفيَّةَ تقتضي الإحاطةَ، والمرادُ بها المصاحبةُ، أي: مع ظُلَلٍ من الغمامِ، ويُبَيِّنُ ذلك ما سيأتي.

﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ المرادُ به السحابُ، ويَخُصُّون به السحابَ الأبيضَ[(٢)].

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ الملائكةُ تأتي مصاحبةً لِتُنَفِّذَ أمرَ اللهِ - جلَّ وعلا - في هؤلاءِ، كما قال سُبحانَهُ وتَعالَىٰ: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠، ٣١].

﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ نفَذَ أمرُ اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ وحكمُه الذي لا يَتَغَيَّرُ ولا يَتَبَدَّلُ.

«وقولُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]» تأتيهم الملائكةُ لقبضِ أرواحِهم.

﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ لفصلِ القضاءِ، كما في الآيةِ السابقةِ.

﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ فسَّرَها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطلوعِ الشمسِ من مغربِها[(٣)] وهي آيةٌ عظيمةٌ، وحدٌّ فاصلٌ بينَ الوقتِ الذي تُقْبَلُ فيه التوبةُ وبينَ الوقتِ

---

(١) ينظر: معالم التنزيل للبغوي ١/٢٤١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٢/١٢٩.

(٢) معالم التنزيل للبغوي ١/٢٤١.

(٣) كما فيما أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب لا ينفع نفسًا إيمانُها (٤٦٣٦) ٦/٥٨، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام ٥/٢٦٤ (٣٠٧١) وقال: حديث حسن غريب. وأحمد ١٧/٣٦٨ (١١٢٦٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الذي لا تُقْبَلُ فيه. و(أو) للإبهامِ، ومعنى الإبهامِ هنا: أنه على الكافرِ أن يكون حَذِرًا، وكذلك المسلمُ ما دامت روحُه في جسدِه، لكِنَّ الآيةَ في الكفارخاصَّة، فهل ينتظرون إلا أحدَ ثلاثةِ أشياءَ:

الأول: أن تأتيَهم الملائكةُ لقبضِ أرواحِهم، وحينئذٍ يفوتُ الفَوْتُ، فما يَمْلِكون شيئًا يُنجِّيهم من عذابِ اللهِ ﷻ.

الثاني: أو يأتيَ ربُّك لفصلِ القضاءِ، كما جاء في الآياتِ السابقةِ.

الثالث: أو يأتيَ بعضُ آياتِ ربِّك، وهو طلوعُ الشمسِ من مغربِها، وحينئذٍ لا تنْفَعُهم توبتُهم.

وهناك ثلاثُ آياتٍ لا تنفَعُ التوبةُ ولا تُقبل إذا وُجدتْ واحدةٌ منها، وهي كما في «صحيحِ مسلمٍ»: الدجَّالُ، والدابَّةُ، وطلوعُ الشمسِ من مغربِها[1].

«﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢]» «كلا» هنا للتنبيهِ، وتأتي أيضا للزَّجْرِ والردْعِ.

﴿إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ الدَّكُّ هو التسويةُ، و«دكًّا» الثانيةُ: منهم مَن قال: إنَّها تأكيدٌ لفظيٌّ[2]، ومنهم مَن يقولُ: إنها تأسيسٌ وليست بتأكيدٍ؛ يعني: أنه دَكٌّ بعدَ دكٍّ[3]. والمكانُ إذا دُكَّ مرةً ثم أُعِيدَ دكُّه مرةً ثانيةً كان أبلغَ في الدكِّ والتسويةِ، والتأسيسُ عندَ أهلِ العلمِ مقدم على التأكيدِ.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان ١/ ١٣٧، ١٣٨ (١٥٨/ ٢٤٩)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام ٥/ ٢٦٤ (٣٠٧٢)، وأحمد (٩٧٥٢) ١٥/ ٤٦٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي ٣/ ٥٨٠، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٧٩١، اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٣٠. الجدول في إعراب القرآن لمحمود بن عبد الرحيم صافي ٣٠/ ٣٢٦.

(٣) معالم التنزيل للبغوي ٨/ ٤٢٢، تفسير القرطبي ٢٠/ ٥٤.



﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (أل) في «المَلَكُ» للجنسِ، فالمفردُ المُقترنُ بـ(أل) الجنسيَّةِ يفيدُ العمومَ؛ بدليلِ قولِه: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾؛ يعني: صفًّا بعد صف، وهذا لا يكون من الواحد.

والشاهدُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ففيه إثباتُ صفةِ المجيءِ للهِ سبحانه وتعالى على ما يليقُ بجلالِه وعظَمتِه، إثباتًا مع التنزيهِ بدونِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فلا يُقالُ: كيف يأتي؟ ولا يُقالُ: كيفَ يجيءُ؟ لأن السؤالَ عن الكيفيَّةِ بدعةٌ، ولهذه الصِّفاتِ معانٍ معلومة مفهومة وليست طلاسِمَ، لكِنَّ الكيفيَّاتِ مجهولةٌ، فلا ندري كيف يأتي، ولا نُفَوِّضُ كما يَفْعَلُ المُفوِّضةُ الذين يقولون: نُثْبِتُ اللفظَ من غيرِ اعترافٍ بمعنًى. وأنكَرَ صفةَ المجيءِ والإتيانِ المُعطِّلةُ من الجهمِيَّةِ والمعتزِلَةِ، والأشاعرةُ أيضًا عطَّلوا هذه الصفاتِ الفعليةَ المقترنةَ بالمشيئةِ، وأثبَتَها أهلُ السُّنَّةِ، وإثباتُها لا يقتضي التشبيهَ بمخلوقٍ، فهو سبحانه يجيء ويأتي على وجهٍ يليقُ بجلالِه وعظمَتِه. وشبهاتُ النُّفاةِ لا تُؤثِّرُ في إثباتِ ما أثبَتَه اللهُ سبحانه وتعالى لنفسِه وعلى لسانِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم، ولا تَعوقُنا عن الإثباتِ، بل نَكِلُ الكيفيَّةَ إلى اللهِ سبحانه وتعالى؛ لأن الكيفيةَ لا تُعْرَفُ إلا برؤيةِ الشيءِ نفسِه، أو برؤيةِ نظيرِه أو بالخبرِ الصادقِ، ولم يَرِدْنَا خبرٌ عن اللهِ سبحانه وتعالى وعن رسولِه صلى الله عليه وسلم ببيانِ الكيفيَّةِ.

«﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]»؛ يعني: اذكُرْ يومَ تَشقَّقُ السماءُ بالغمامِ، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فهي تَشَّقَّقُ ثم يَخْرُجُ منها الغمامُ ويَتتابَعُ.

﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ التنزيلُ بهذه الصيغةِ يقتضي التدريجَ بخلافِ النزولِ الذي يكون جملةً واحدةً، فيَنْزِلُ ملائكةُ السماءِ الدنيا فيكونون في الصفِّ الأولِ، وينزلُ ملائكةُ السماءِ الثانيةِ ويكونون في الصفِّ الذي يليه، وهكذا يكونون صفوفًا.

والشاهدُ في هذه الآيةِ: هو إثباتُ المجيءِ والإتيانِ للهِ سبحانه وتعالى، مع أنه ليس



في الآيةِ ذكرٌ لمجيءِ اللهِ ﷻ، لكن تشَقُّقُ السماءِ بالغمامِ إنما يكونُ لمجيءِ اللهِ ﷻ كما مرَّ في الآيةِ السابقةِ.

المجيء والإتيان هل هما صفتان أو صفةٌ واحدةٌ؟ من أهلِ العلمِ مَن يَنْفِي الترادُفَ في اللغةِ، فعلى هذا يَختَلِفُ الإتيانُ عن المجيءِ - وإن اشتركا في قدرٍ مُعيَّنٍ -، ومنهم من يجعلهما بمعنى واحد، والذي يَظهَرُ أنهما مُترادِفانِ، بدليلِ أن السياقَ واحدٌ في الآياتِ، وأما بالنسبةِ للغةِ العربِ فقد توجَدُ فروقٌ دقيقةٌ بينَ جاءَ زيدٌ، وأتى زيدٌ[(١)].



(١) ينظر: كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص٤٦٧)، وقال الراغب الأصفهاني: «المجيءُ كالإتيان، لكن المجيء أعمُّ؛ لأن الإتيان قد يقال باعتبار القصد وإن لم يكن منه الحصول، والمجيءُ يقال اعتبارًا بالحصول». المفردات (ص٢١٢).

[صفة الوجه]

﴿ وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، **وقولُه**: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

الشرح

«**وقولُه**: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»؛ يعني: لا يَفْنَى؛ لأن قولَه ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ جاءَ بعدَ قولِه ﷻ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

«وجهُ»: مضافُ، «ربِّك»: ربِّ: مضافٌ إليهِ وهو مضاف، والكافُ: مضافٌ إليه، و«ذو»: وصفٌ للمضافِ الأول، الذي هو الوجهُ بدليلِ أنه مرفوعٌ ولو كان وصفًا للمضافِ إليه لَقيلَ: ذي الجلال.

هنا قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، وفي آخرِ السورةِ قال: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ففي الآية الأولى «ذو» تابعٌ للمضافِ، فالموصوفُ بكونِه ذا الجلالِ والإكرامِ هو الوجُه، وهناك في آخرِ السورةِ تابعٌ للمضافِ إليه.

والمُؤَوِّلةُ يقولون: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، المرادُ به ذاتُه؛ لأن البقاءَ ليس خاصًّا بالوجهِ، بل لذاتِه بما تحتويه من صفاتٍ، ومثلُ ذلك: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]؛ يعني: ذاتَه. كذا قالوا، لكِنَّ النصَّ قطعيٌّ في إثباتِ الوجهِ للهِ ﷻ فلا بُدَّ من إثباتِه، ولا يستطيعُ إنكارَه أحدٌ، لا المعتزلةُ ولا الأشاعرةُ ولا غيرُهم، ولا يستطيع أحدٌ أن يقولَ: إن الوجهَ لم يَثْبُتْ في

القرآنِ. فإثباتُ الوجهِ لا بد منه، وهذا لا يلْزَمُ منه التشبيهُ، وإذا كان السببُ باطلًا فالناتجُ عنه أبطَلُ.

وقد يقولَ قائلٌ في قولِه ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ إذا أثبَتْنَا الوجهَ أثبَتْنَا له البقاءَ، وحكَمْنَا لما عداه من صفاتِ اللهِ ﷻ مما يتعلَّقُ بذاتِه تبارك وتعالى بالفناء.

لكن هذا لا يلزَمُ، بل إذا بَقِيَ الوجهُ بَقِيَ ما عداه، والتنصيصُ على الوجهِ لا شكَّ أن له حكمةً بالغةً؛ فلو أرادَ الحديثَ عن الذاتِ فما المانعُ أن يقولَ: (ويَبْقَى ربُّك)، أو: (كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا ربَّك)، لكنَّه أرادَ الحديثَ عن الوجهِ والتنصيصَ عليهِ، ولذلك وصَفَ الوجهَ، ولو أراد وصفَ الذاتِ لَقالَ في الآية الأولى: (ذي الجلالِ والإكرام). فلا مُسْتَمْسَكَ لهذا؛ لأن السببَ الذي من أجلِه فرُّوا من الإثباتِ باطلٌ، فما يَترتَّبُ عليه باطلٌ أيضًا.

أمَّا قولُه ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فقيل: إن هذه الآيةَ ليست من آياتِ الصفاتِ[١]، لكن لا مانع من أن يُرادَ بالوجهِ في الآيةِ الوجهُ الذي أثبَتَه اللهُ ﷻ لنفسِه؛ لأن المُصلِّي إذا قامَ في صلاتِه فإن اللهَ ﷻ قِبَلَ وجهِه، ولذا نُهِيَ أن يُبْصَقَ في جهةِ القبلةِ[٢]، فلا مانعَ ولا محظورَ من إثباتِ صفةِ الوجهِ للهِ ﷻ من هذه الآيةِ كغيرِها من الصفاتِ التي ذكَرَها

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٩٣.

(٢) كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رأى بصاقًا في جدار القبلة، فحكه، ثم أقبل على الناس، فقال: «**إذا كان أحدكم يصلي، فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى**».
وأخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد ١/ ٩٠ (٤٠٦)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها ١/ ٣٨٨ (٥٤٧)، والنسائي في المجتبى، كتاب المساجد، باب النهي عن أن يتنخم الرجل في قبلة المسجد ٢/ ٣٨٣ (٧٢٣)، ومالك في الموطأ ١/ ١٩٤ (٤٥٧)، وأحمد ٨/ ٤٨٠ (٤٨٧٧).



المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلى هذا يَثْبُتُ الوجهُ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على ما يَلِيقُ بجلالِه وعظَمَتِه. والنفاةُ يقولون إذا أثبَتْنَا للهِ وجهًا فقد شبَّهناه بالمخلوقِ؛ لأن المخلوقَ له وجهٌ، وذكَرْنَا سابقًا قولَ الإمامِ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُزيمةَ في كتابِه «التوحيدِ»[1].

﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ «ذو الجلالِ»: صاحبُ الجلالِ والعظَمَةِ. وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صاحبُ الإكرامِ فهو الذي «يُكْرِمُ» خلقَه، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وهو أيضًا صاحبُ الإكرام الذي يَنْبَغي أن يُعَظَّمَ ويُكرَّمَ؛ لأن ضدَّ الإكرامِ الإهانةُ فإذا كانت شعائرُه تُعظَّمُ، ولا بدَّ من احترامها وتعظيمِها وإكرامِها وعدمِ امتهانِها في القلوبِ، فكيفَ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

«**وقولُه**: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]» كلُّ شيءٍ محكومٌ عليه بالفناءِ والهلاكِ، وقد استَثْنَتِ النصوصُ من ذلك أشياءَ مثلَ الشهداءِ والأنبياءِ، وأن حياتَهم في قبورِهم حياةٌ برزخيَّةٌ، وقرَّرَ أهلُ العلمِ أن ثمانيةَ أشياءَ من المخلوقاتِ لا تَفْنَى، يَجْمَعُها قولُ الناظمِ[2]:

ثمانيةٌ حكْمُ البقاءِ يَعُمُّها ... من الخلقِ والباقون في حيِّزِ العدمِ
هي العرشُ والكرسيُّ نارٌ وجنَّةٌ ... وعجْبٌ وأرواحٌ كذا اللَّوحُ والقلمُ

فهل العمومُ في قولِه: (كلُّ شيءٍ)، وقولِه: (كلُّ مَن عليها) مخصوصٌ أو عمومٌ أُرِيدَ به الخصوصُ؟ إن قلنا: إن هذه الأشياء جاء ما يخصصها ويخرجها من هذا العموم فهو عام مخصوص، وإن قلنا: إنها لم تدخل في هذا العموم من الأصل بشهادة الواقع بوجود مخلوقات لا تفنى، فهو عام أريد به الخصوص.

---

(١) تقدم في (ص١٨).

(٢) ينظر: فتح البيان لصديق حسن خان ١٠/ ١٦٠، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ١/ ٩٦ فقد نسباها إلى السيوطي.

[صفة اليد]

وقــولُــه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وقــولُــه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

الشرح

«وقــولُــه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]» فيه إثباتُ صفةِ اليدِ للهِ سبحانه وتعالى على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.

﴿مَا مَنَعَكَ﴾ الخطابُ توبيخٌ لإبليسَ؛ ما الذي منَعَك أن تَسْجُدَ لما خلقْتُه - وهو آدمُ -.

﴿بِيَدَيَّۖ﴾ التثنيةُ تَنْفي التأويلَ، وهي نصٌّ في المرادِ؛ لأنها لو كانت جمعًا كما في قولِه: بأيدٍ. لاحتَمَلَتِ التأويلَ، لكن «بيديَّ» لا يُمْكِنُ تأويلُها بالنعمةِ، فنعِمُ اللهِ لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، فلا تُقَيَّدُ باثنَتَيْنِ، ولا يُمْكِنُ تأويلُها بالقوة؛ لأن من معاني اليدِ القوةَ، كما أن من معاني اليدِ النعمةَ، ومن معانيها الجارحةُ، وغيرُ ذلك من المعاني في لغةِ العربِ، ولا يُمْكِنُ تأويلُها بالقدرة؛ لأن إبليسَ المخاطَبَ مخلوقٌ بقدرةِ اللهِ سبحانه وتعالى، فلم يبقَ إلا اليدُ الحقيقيَّةُ اللائقةُ باللهِ سبحانه وتعالى.

وله سبحانه يدان على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه، وكلتا يدَيْه يمينٌ، وقد جاءَ وصْفُ إحدى اليدَيْنِ باليمينِ والأخرى بالشمالِ[1]. أما قولُه صلى الله عليه وسلم:

(١) إشارة إلى ما أخرجه مسلم في كتاب صفة القيام (٢٧٨٨) ٤/٢١٤٨.

«**وكلتا يدَيْه يَمينٌ**»[1]. فالمقصودُ: أنهما على حدٍّ سواءٍ، وليست إحداهما بأفضلَ من الأخرى، كما هو الشأنُ في المخلوقِ، فاليدُ اليُمْنَى أفضلُ وأشرفُ من اليدِ اليسرى، فمن هذه الحَيْثِيَّةِ كلتاهما يمينٌ، ومن حيثُ وقوعُ إحداهما في جهةٍ والأخرى في جهةٍ أخرى صحَّ أن تُوصَفَ إحداهما بأنها يمينٌ، والأخرى شمالٌ على ما يَليقُ بجلالِ اللهِ وعظمَتِه، ولا ندخُلُ في تفصيلٍ.

وفي الآيةِ إثباتُ اليدِ الحقيقيَّةِ اللائقةِ بجلالِ اللهِ وعظمَتِه التي لا تُشْبِهُ يدَ المخلوقِ، ولا يُمْكِنُ تكييفُها ولا تمثيلُها ولا تَصوُّرُها.

«**وقولُه**: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]» اليهودُ هم بنو إسرائيلَ، وهم من ذريةِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ عليه السلام، من ولدٍ له يُقالُ له: يَهُوذا - بالذال -، ولما عُرِّبَتْ صارتْ بالدالِ، أو من الهَوْدِ - وهو الرجوعُ - كما في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦][2]. فالمقصودُ: أن اليهودَ تتابَعَتْ عليهم نِعَمُ اللهِ سبحانه وتعالى وتوالَتْ، لكنهم قومٌ فيهم لُؤْمٌ وخِسَّةٌ، يقابلون النِّعمَ بالكفرِ، ومما قالوه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ﴾؛ يعني: محبوسةٌ عن الإنفاقِ بدلالة وجودِ فقراءَ. ومما قالوه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُۘ﴾ [آل عمران: ١٨١]؛ لأنه طلَبَ الإقراضَ كما في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿إِن تُقْرِضُواْ ٱللَّهَ﴾ [التغابن: ١٧]، ولا يَطْلُبُ الاقتراضَ إلا محتاجٌ على حدِّ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ٣/ ١٤٥٨ (١٨٢٧/ ١٨)، والنسائي في المجتبى، كتاب آداب القضاة، باب فضل الحاكم العادل في حكمه ٨/ ٥٣٩٤، وأحمد ١١/ ٣٢ (٦٤٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١/ ٢٣٢، اللباب في علوم القرآن ٨/ ٢٣٧، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا ٩/ ١٩١، التبيان في تفسير غريب القرآن لشهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري (ص١٠٤).



زعمِهم، وهذا من تعنُّتِهم، وإلا فالكلُّ يعرفُ أن اللهَ ﷻ غنيٌّ حميدٌ، وأنه لا يطلب الاقتراضَ لذاتِه - تعالى اللهُ عما يقولون علوًّا كبيرًا -.

﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ هذا دعاءٌ عليهم أو خبرٌ عنهم، ولذا صاروا أبخلَ الناسِ وأشدَّ الناسِ شُحًّا وحرصًا على الدنيا.

﴿وَلُعِنُواْ﴾ طُرِدوا من رحمةِ اللهِ ﷻ؛ لأنهم قالوا هذا الكلامَ القبيحَ في ذاتِ اللهِ ﷻ ولم يخبرِ اللهُ عنهم أنهم غُلَّتْ أيديهم لأنهم أثبتوا اليدَ للهِ ﷻ، بل لأنهم وصفوا يدَ اللهِ ﷻ بأنها مَغْلولةٌ، فعُوقبوا بأن غُلَّتْ أيديهم، والجزاءُ من جنسِ العملِ.

﴿بِمَا قَالُواْۘ﴾ الباءُ هنا سببيَّةٌ، و(ما) هذه يَحتَمِلُ أن تكونَ مصدريَّةً؛ يعني: لُعِنوا بسببِ قولِهم، أو تكونُ موصولةً والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: ولُعِنوا بالذي قالوه.

﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ فيدُ اللهِ مَلْأَى سحَّاءُ الليلَ والنهارَ، لا تغيضُها نفقةٌ، وقد قال سبحانه في الحديثِ القدسيِّ المشهورِ: «**يا عبادي، لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم وإنسَكم وجِنَّكم قاموا في صَعِيدٍ واحدٍ فسألوني؛ فأعطيتُ كل إنسان مَسْألتَه، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقُصُ المَخِيْطُ إذا أُدْخِلَ البَحْرَ**»[1].

والشاهدُ في هذه الآياتِ: إثباتُ اليدِ للهِ ﷻ على ما يليقُ بعظمَتِه وجلالِه، ولا يُتَعَرَّضُ لتأويلِها ولا لتحريفِها ولا تكييفِها كما سبق.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧) ٤/ ١٩٩٤، والترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٤٩٥) ٤/ ٦٥٦ وقال: حسن. وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة (٤٢٥٧) ٢/ ١٤٢٢، وأحمد (٢١٤٢٠) ٣٥/ ٣٣٢ من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.



[صفة العينين]

وقولُه: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]، **وقولُه:** ﴿وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ۝١٣ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٣ - ١٤] **وقولُه:** ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩].

الشرح

«**وقولُه:** ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]» في الآيةِ إثباتُ العينِ للهِ سبحانه وتعالى. وهل هي واحدةٌ أو اثنتان أو جمعٌ؟ الصواب: أنهما اثنتان، وقد جاء النصُّ بالجمعِ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ وجاء بالإفرادِ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، ولا اختلافَ بينَ المفردِ والجمعِ هنا؛ لأن المفردَ المضافَ يَعُمُّ، ومقتضى هذه النصوصِ أن يُثْبَتَ للهِ سبحانه وتعالى أعينٌ على قولِ مَن يقولُ: إن أقلَّ الجمعِ اثنان عندَ جمعٍ من أهلِ العلم، فيكون قد أثبت العينيْنِ، ويَسْتَشْكِلُ هذا مَن يقولُ: إن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ[1].

ويرفَعُ هذا الإشكالَ ما جاءَ في حديثِ الدجَّالِ: «**إنَّ الله ليس بأعْور، ألا إنَّ المسيحَ الدجَّال أعورُ العينِ اليُمنى، كأنَّ عينَه عِنَبَةٌ طافِيَة**»[2]، ولو كان للهِ سبحانه وتعالى

---

(١) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١/ ٣١٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ ٤/ ١٦٦ (٣٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح =

أكثرُ من عَينَيْنِ لكان التفريقُ بينَه وبينَ الدجَّالِ بعدد الأعين أولى؛ لأن الجمعَ والعدد أوضح في التفريقِ به من الوصف، فلما كان الدجَّالُ أعورَ دلَّ على أن اللهَ سبحانه وتعالى له عينان فقط.

وكذلك مما يرفع الإشكال، هو أنه قد يُعَبَّرُ عن التثنيةِ بالجمعِ كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

﴿وَٱصْبِرْ﴾ الصبرُ حبسُ النفسِ على خلافِ مرادِها، فالصبرُ لحكمِ اللهِ سبحانه وتعالى واجبٌ فيما يَجِبُ، مستحَبٌّ فيما يُستَحَبُّ، والإنسانُ مأمورٌ بالصبرِ، واللهُ سبحانه وتعالى لما حكَمَ على الإنسانِ بالخسارةِ في قوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢] عقب ذلك بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

فلا بدَّ أن يمتثل الإنسان هذه الأوامرَ إلى أن تُفارِقَ الروحُ الجسدَ قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وليس كما يقول بعض الضُّلال من الصوفية إنه يصبر على الأوامر، ويصبر عن النواهي إلى أن يصل إلى حدٍّ تُرْفَعُ عنه التكاليف، ويزعمون هذا في شيوخهم، صبر أحدهم مدة معينة إلى أن وصل إلى هذه المرحلة، ثم بعد ذلك رفعت عنه التكاليف، وهذا من ضلالاتهم، وهذا من أبطل الباطل، فما دام العقل باقيًا، فلا ترفع التكاليف حتى يأتيه اليقين.

قال ابن عبد القوي رحمه الله:

كُنْ صابرًا للفقرِ وادّرع الرضى ... بما قدَّرَ الرحمنُ واشكُرْه واحمدِ[1]

= ابن مريم والمسيح الدجال ١/ ١٥٥ (١٦٩)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال ٤/ ٥١٤ (٢٢٤١)، وأحمد ٩/ ١٤، ١٥ (٤٩٤٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١) البيت من منظومة الآداب لابن عبد القوي كما في الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٥٦٠.

﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ مفردٌ مضافٌ فيفيدُ العمومَ، فمعناه اصبِرْ لجميعِ أحكامِ ربِّك؛ لأنه مفردٌ مضافٌ.

﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ الفائدةَ التي من أجلِها أَوْرَدَ المؤلفُ الآيةَ الكريمةَ هي إثباتُ العينِ للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظمتِه، ومن لازمِ إثباتِ العينِ إثباتُ البصرِ.

وبعضُ الأئمةِ يقول: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾؛ يعني: بمَرأًى منّا[1]. وهذا المعنى يُقبَلُ ممَّن يُثْبِتُ العينَ للهِ ﷻ.

﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٣، ١٤] (ذات) مؤنثُ (ذو) بمعنى صاحبٍ، والمعنى: صاحبةُ ألواحٍ، والألواحُ: مأخوذةٌ من الأخشابِ، ومنها تُصْنَعُ السفُنُ، والدسُرُ: المساميرُ، واحدها دِسَارٌ[2]، ولم يُصرِّحْ بالسفينةِ، بل ذكَرَ وصفَها بذاتِ الألواحِ والدسرِ لملاحظةِ رؤوسِ الآي، ولبيانِ المرادِ مع ذكرِ أصلِه ومادَّتِه؛ لأن السفينةَ يُحْتَمَلُ أن تكونَ من أيِّ مادةٍ أخرى، لكنها سفينةٌ مصنوعةٌ من أمورٍ مألوفةٍ غيرِ خارقةٍ، فهي كغيرِها من السفنِ، ومع ذلك حُفِظَ من هذا الطوفانِ بسببِها.

﴿تَجْرِي﴾ هذه السفينةُ.

﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ فيه إثباتُ هذه الصفةِ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظمَتِه.

﴿جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ الذي كُفِرَ هو نوحٌ ﷺ، فجزاءً له حمَلْناه على ذاتِ ألواحٍ ودُسُرٍ، ونجَّيناه من الطوفانِ.

﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] الضميرُ في (عليك) يعودُ على موسى ﷺ، فاللهُ ﷻ يُحِبُّه، وألقى عليه هذه المحبةَ في قلوبِ

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٣١٩، ٧/ ٤٧٧.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٨/ ٤٤٨، والمخصص لابن سيده ٣/ ١٩.

الناسِ وبثَّها بينَ خلقِه؛ «**لأن اللهَ - جلَّ وعلا - إذا أحبَّ عبدًا نادى جبريل فقال: يا جبريلُ، إني أحبُّ فلانًا فأحبَّه، فيُحبُّه جبريلُ، ثم يُنادي في أهلِ السمٰواتِ، ثم يُحِبُّه الناسُ كلُّهم**»[1].

﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ في الآيةِ إثباتُ العينِ للهِ ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظَمَتِه.



(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ٤/ ١١١ (٣٢٠٩)، ومسلم، كتاب البر والصلة، باب إذا أحب الله عبدًا حببه لعباده ٤/ ٢٠٣٠ (٢٦٣٧)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم ٥/ ٣١٧ (٣١٦١)، ومالك في الموطأ ٢/ ٩٥٣ (١٧١٠)، وأحمد ١٣/ ٦٣ (٧٦٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



[صفتا السمع والبصر]

۞ **وقولـه:** ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، **وقولُه:** ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، **وقولـه:** ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٨ - ٢١٩]، ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التوبة: ١٠٥].

۞ الشرح ۞

«وقولُه: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]» هذه الآية مطلع سورة المجادلة، وهل هي المجادِلة أو المجادَلَةِ؟ إن كان المقصودُ: المرأةَ فهي المجادِلةُ التي تجادِلُ النبيَّ ﷺ في زوجِها، وإن كان المقصودُ: المحاورةَ التي حصَلَتْ بينَها وبينَ النبيِّ ﷺ فهي المجادَلَةُ؛ لأن المجادَلةَ مُفاعَلَةٌ تكونُ بينَ طرفَيْنِ.

﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ السمع والبصر صفتان ثابتتان لله ﷻ على ما يَليقُ بجلالِه وعظمَتِه من غيرِ مشابهةٍ لصفاتِ المخلوقين، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيلٍ، فالسمعُ والبصرُ من الصفاتِ التي يُثْبِتُها أهلُ السُّنَّةِ ويَنْفيها

المبتدعةُ؛ لأن المخلوقَ يَتَّصِفُ بهما واللهُ ﷻ يقولُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] إذنْ، فليس له سمعٌ ولا بصرٌ - على حدِّ زعمهم -. ومَن يُثْبِتُ منهم الأسماء يقولُ: سميعٌ بصيرٌ، لكن بغيرِ سمعٍ ولا بصرٍ؛ لئلا يُشْبِهَ المخلوقاتِ، وقد مرَّ أن الكلامَ في الصفاتِ فرعٌ عن الكلامِ في الذاتِ[(١)]، فما دام أن اللهَ ﷻ له ذاتٌ لا تُشْبِهُ الذواتِ؛ فله إذنْ صفاتٌ لا تُشْبِهُ الصفاتِ[(٢)].

وقد ذَكَرَتْ عائشةُ أنها كانت في طَرَفِ البيتِ، وما سَمِعَتْ شيئًا، حتى قالت: «**الحمدُ للهِ الذِي وسِعَ سمعُه الأصواتَ**»[(٣)]! فهذه الخلائقُ كلُّها تتكَلَّمُ في آنٍ واحدٍ، ويسمَعُ أصواتَ الناسِ كلِّهم، وهذا ليس إلا للخالقِ ﷻ.

وقد جاء ما يدلُّ على وضعِ الأُصْبُعِ على العينِ، والأُصْبُعِ الأخرى على الأذنِ[(٤)] عندَ تلاوةِ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٤].

وليس في ذلك ما يَقْتَضِي تمثيلَ سمعِ الخالقِ وبصرِ الخالقِ بسمعِ المخلوقِ وبصرِه، وإنما فيه إثباتُ حقيقةِ السمعِ والبصرِ وأن سمعَ الخالقِ ﷻ وبصرَه حقيقةٌ، كما أن سمعَ المخلوقِ وبصرَه حقيقةٌ، لكن يُقْتَصَرُ على الواردِ مع أن جميعَ الصفاتِ حقيقيةٌ.

وفي الآية إثباتُ السمعِ بصيغِ الماضي والحاضرِ والمستقبلِ، فالماضي في قوله ﷻ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، والمضارع والمستقبل في قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ﴾؛ لأن المضارعَ للحالِ والاستقبالِ.

---

(١) ينظر: (ص١٨، ٦٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١١/ ٤٨٠.

(٣) أخرجه البخاري معلقًا في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ ٩/ ١١٧ قبل (٧٣٨٦)، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب الظهار ٦/ ٤٨٠ (٣٤٦٠)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية ١/ ٦٧ (١٨٨)، وأحمد ٤٠/ ٢٢٨ (٢٤١٩٥). وينظر: تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ٣٣٨.

(٤) تقدم تخريجه (ص٧١).

وكذلك في قوله ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] وليس معناه أنه كان في الماضي فقط، بل كان ولا يزالُ؛ بدليلِ أنها جاءَتْ على جميعِ الوجوهِ أَسْمَعُ ويَسْمَعُ وسَمِعَ، فهو سَمِعَ في الأزلِ ويَسْمَعُ في الحاضرِ والمستقبلِ.

وخُتِمَتِ الآيةُ بقولِه ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، ففي هذا إثباتُ السمعِ والبصر للهِ ﷻ على ما يليق بجلالِه وعظمَتِه.

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]

﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾ جمعٌ، لكن الذي يُذْكَرُ في سببِ النزولِ واحدٌ، مما يدلُّ على أن غيرَه وافقَه على هذا، وأن الذين سكتوا ليسوا بأمثلَ منه، فنُسِبَ القولُ إلى الجماعةِ. واللامُ في قولِه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ داخلةٌ على جوابِ قسمٍ مُقدَّرٍ، فالتأكيدُ حصَلَ بالقسمِ المُقدَّرِ، وباللامِ، وقد، وفي الآيةِ إثباتُ السمعِ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظمَتِه.

﴿قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ وسببُ قولِهم هذا ما قاله اليهوديُّ المذكورُ في سببِ النزولِ: «يا محمد! افتقر ربُّك، يسألُ عبادَهُ»[(١)]. وهذا لائقٌ بهم، ومتفقٌ ومُتسِقٌ مع تصرفاتِهم، وعلى حدِّ زعمِهم أنه لا يَطلُبُ القرضَ إلا المحتاجُ، مع أن اللهَ ﷻ إنما طَلَبَه لنفعِ المُقرِضِ بالدرجةِ الأولى، ونفعِ أخيه المتَصدَّقِ عليه؛ ولذا جاء في الحديثِ: «**اليدُ العُليَا خيرٌ من اليدِ السُّفْلَى**»[(٢)]، واليدُ العُليَا هي المُعْطِيةُ، واليدُ السُّفْلَى هي الآخذةُ.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٤٦٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ٢/ ١١٢ (١٤٢٧)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنفقة وأن السفلى هي الآخذة ٢/ ٧١٧ (١٠٣٤)، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ٢٩ ٤/ ٦٤١ (٢٤٦٣)، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب اليد العليا ٥/ ٦٤ (٢٥٣٠)، وأحمد ٢٤/ ٣٣، ٣٤ (١٥٣١٧)، من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

وفي الآيةِ إثباتُ السمعِ للهِ ﷻ، وذكرُ السمعِ هنا إنما هو تهديدٌ لهذا القائلِ؛ يعني: لا تظنَّ أن هذا الأمرَ يَخْفَى علينا وإنما سَمِعْناه.

﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]؛ يعني: هل يظنون أنَّا لا نَسْمَعُ سرَّهم ونجواهم. والكلامُ منه ما يتردَّدُ في النفسِ قبل أن يُنْطَقَ به، وهو لا يَخْفَى على اللهِ ﷻ، فهو يَعْلَمُ خائنةَ الأعينِ وما تُخْفِي الصدورُ، فالسرُّ الذي يكونُ بينَ اثنَيْنِ بحيثُ لا يَسْمَعُه الثالثُ يَسْمَعُه اللهُ ﷻ، ويسمَعُ النَّجْوَى وهي الكلامُ بصوتٍ منخفضٍ، وفي الحديثِ أن الصحابة رفَعَوا أصواتَهم بالذكرِ والدعاءِ، فقال النبيُّ ﷺ: «**إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا**»(١)، فلا يحتاجُ الإنسانُ إلى رفعِ صوتٍ إذا ذكَرَ اللهَ ﷻ أو طلَبَ منه شيئًا.

﴿بَلَىٰ﴾ نسمَعُ.

﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الحفَظَةُ يَكتُبون كلَّ ما يقولون.

وفي الآيةِ إثباتُ السمعِ للهِ ﷻ.

«**وقولُه:** ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]» الضميرُ يعودُ على موسى وهارونَ عليهما السلام.

فلا تَظُنَّا أنني غائبٌ إذا ذهبْتُما إلى فرعونَ وأَسْمَعَكما الكلامَ الذي لا يليقُ بكما، أو فعَلَ بكما ما يفعَلُ، بل أنا معكما أسمَعُ ما يقولُ وأرى ما يفعَلُ، ففي هذه الآيةِ إثباتُ السمعِ والبصرِ للهِ ﷻ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير ٤/٥٧ (٢٩٩٢)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر ٤/٢٠٧٦ (٢٧٠٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار ١/٤٧٨ (١٥٢٦)، وأحمد ٣٢/٢٨٥ (١٩٥٢٠)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.



«**وقولُه**: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]» الاستفهامُ هنا إنكاريٌّ داخلٌ على نفيٍ، وفي هذا إثباتُ الرؤيةِ والبصرِ للهِ ﷻ على ما يليقُ بجلالِه وعظمَتِه.

﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٨، ٢١٩].

﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾ في صلاتِك وفي خارجِها.

﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾؛ يعني: معهم. تسجُدُ مع الناسِ، وسواءٌ قَمْتَ وحدَك أو كنتَ مع الناسِ فاللهُ ﷻ يراك، فلا تَظُنَّ أنك إذا كنتَ خاليًا تَخْفَى على اللهِ ﷻ، فلا تصلي إلا إذا كنتَ مع الناسِ، هذا إذا كان الخطابُ للعمومِ.

وفي الآيةِ إثباتُ البصرِ للهِ ﷻ، والحثُّ على مراقبةِ المخلوقِ لخالقِه، وإذا استحضرَ الانسانُ مشهدَ المراقبةِ فلا ريبَ أنه لن يفعَلَ إلا ما يُرضي اللهَ ﷻ، ولن يَتكلَّمَ إلا بما يرضيه، وهذه مرتبةُ الإحسانِ.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦] في الآيةِ إثباتُ السمعِ والعلم للهِ ﷻ، وإثباتُ اسمِ السميعِ ومثلُه العليمُ على ما يَليق بجلالِه وعظمَتِه.

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] اعملوا فعملُكم محفوظٌ مُثْبَتٌ، وسيراه اللهُ ﷻ حينَ العملِ في الدُّنيا وعندَ الجزاءِ عليه في الآخرةِ، والرسولُ ﷺ أيضًا يراه إذا كان بحضرته في الدُّنيا، والمؤمنون كذلك يرونه في الدنيا والآخرةِ، على قولِ بعضِ أهلِ العلمِ[1].

وفي الآيةِ إثباتُ البصرِ للهِ ﷻ، والرؤيةِ على ما يَليقُ بجلالِه وعظمَتِه.



(١) ينظر: تفسير الرازي ١٦/ ١٤٣.

[صفات المِحال والمكر والكيد]

وقولُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقولُهُ: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقولُهُ: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، وقولُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ - ١٦].

الشرح

«وقولُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]»؛ أيْ: آخذُ المُخالِفَ بِقوةٍ، فهو شديدُ الحَوْلِ كما يَقُولُ ابنُ عباسٍ[1]، وشديدُ البَطْشِ، وشديدُ القوةِ، وشديدُ التحويلِ للمُخالفينَ مِنْ حالٍ إلى ضِدِّهَا، قال ﷻ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢] فإذا تيَقَّنَ المسلمُ أنَّ اللهَ ﷻ شديدُ الحَوْلِ والقوةِ والبَطْشِ، يُحَوِّلُ الحالَ إلى ضِدِّها، فإنَّه سَيَحْذَرُ من سخط اللهِ ﷻ وعذابه بفعل المأمورات، وترك المنهيات، فمن يرى أنَّهُ بِإمكانِه أنْ يَسْتَغْنِيَ عَنِ اللهِ ﷻ فَقد وصلَ إلى حدِّ الطُّغْيَانِ، كما قال ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧] فحينئذٍ يَسْتَحِقُّ قارِعَةً تَرُدُّهُ إلى صوابِهِ ورشدِهِ، وهكذا العالِمُ الذي يَتَكَبَّرُ بِعلمِه، فلا بُدَّ أنْ يَقِفَ موْقِفًا يُذَلُّ فيهِ، فَلْيَحْذَرِ الإنسانُ مِنْ تحويلِ حالِه مِنْ صحتِه إلى مرضٍ، ومِنْ علمِه إلى جهلٍ، فَأَخْذُهُ ﷻ شديدٌ وعذابُهُ أليمٌ.

---

(١) تفسير الطبري ١٣/ ٤٨٤.



وكتاب اللهِ ﷻ وسُنَّةُ نبيِّهِ ﷺ مُشتَمِلَان على الترغيبِ والترهيبِ، والوعدِ والوعيدِ، لِيَكُونَ المسلمُ في حياتِه دائِرًا بينَ الخوفِ والرَّجاء، فحِينَمَا يَذْكُرُ الله ﷻ مثلَ هذه الآيةِ لِأجل تخويفِ المُخالِفينَ والمُفَرِّطينَ والمُعانِدِينَ، يذكرُ معها مغفرتَه وسَعَةَ رحمتِه، تسليةً لِعبادِه لِئَلَّا يَأْخُذَهُم اليأسُ والقنوطُ.

«وقولُهُ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]»

قدْ أرْدَفَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ الآيةَ السابقة بهاتين الآيتين لبيان أنَّ التحويلَ الذي حَصَلَ هو مَكْرٌ مِنَ اللهِ ﷻ بِالعبدِ، فحينَ يَرْزُقُ اللهُ العبدَ ويُغْدِقُ عليه النِّعَمَ، ثم يَرَى نفسَه أنَّهُ قد اسْتَغْنَى عَنْ رَبِّهِ فَيَطغَى، ثم يزيده الله مِنْ بابِ الاستدراجِ، فَيَزِيدُ العبدُ في عُتُوِّهِ وطُغْيَانِه، فيكون بذلك قد مَكَرَ وخَدَعَ عِبادَ اللهِ فَأَظْهَرَ للناسِ خِلافَ ما يُبْطِنُ، وخَادَعَ الله ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] فَنتيجةً لذلك مَكَرَ اللهُ بِهِم، فاللهُ ﷻ يَعْلَمُ السرَّ وما هو أخْفَى مِنَ السِّرِّ، يَعْلَمُ خائنةَ الأعْيُنِ وما تُخْفِي الصدورُ، فالمَكْرُ والخداعُ إذا انطلى على الخَلْقِ فإنَّهُ لا ينطلي على الخالقِ، والذي تُسَوِّلُ لهُ نفسُه ترويجَ مكرِه وخديعتِهِ على الناسِ، فاللهُ ﷻ يَمْكُرُ بِه، واللهُ خيرُ الماكِرينَ والجزاءُ مِنْ جِنْسِ العملِ.

والمَكْرُ في الأصلِ منهُ ما يُمْدَحُ ومنهُ ما يُذَمُّ، فإذا كانتِ الخديعةُ والمَكْرُ يُتَوَصَّلُ بِهِما إلى ما حَرَّمَ اللهُ ﷻ فهذا مذمومٌ، وإذا كَانَ مما يُتَوَصَّلُ بِه إلى اسْتِيفَاءِ الحقوقِ وقضاءِ ما أَوْجَبَ اللهُ ﷻ، فهذا مَمْدُوحٌ، وتكون حيلةً. ونظرًا لكَوْنِ المَكْرِ فيهِ ما يُمْدَحُ، وفيهِ ما يُذَمُّ، ولكون فيهِ ما هو خيْرٌ وفيهِ ما هو شرٌّ، لمْ يَقُلِ اللهُ ﷻ: «واللهُ أمْكَرُ الماكرينَ»، بلْ قَالَ: ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، لِيَنْتَفِيَ جانبُ النقصِ في هذه الصفةِ. فالآيات التي أوردها المؤلف والآيات الأخرى التي نُسِب المكر فيها لله ﷻ تدل على إثباتُ صفةِ المَكْرِ للهِ ﷻ على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، لكنْ لا يُشْتَقُّ مِنْهَا اسمُ ماكرٍ.



«**وقولُهُ**: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]» الكَيْدُ هو إيصالُ الضررِ إلى الغيرِ بِخُفْيَةٍ.

ثم قال - تعالى -: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق: ١٧] بمعنى: أنْظِرْهُم، فهؤلاء الذين يَكِيدُونَ للدِّينِ وأهلِه ولأهل الخيرِ، والفضْلِ، والصلاحِ، ولأهلِ العلمِ، والعملِ، والعبادةِ، ولأهلِ الدعوةِ، والأمرِ والنهيِ، ألَا يَخَافُونَ مثلَ هذه الآيةِ إذا تلوها أو سمعوها؟ وكَوْنُ الكائدِ يَنْجَحُ في بعضِ مُخَطَّطَاتِهِ لا يَعْنِي أنَّهُ ناجح؛ وإنَّما هذا من بابِ الإمْهالِ والاستدراجِ لِتَتَكامَلَ أوْزَارُهُ فالإمهال لا يعني الإهمال.

وفي الآيةِ إثباتُ صفةِ الكَيْدِ للهِ ﷻ كَمَا يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، وليسَ كَيْدُ الخالقِ كَكَيْدِ المخلوقِ.



[صفات العفو والمغفرة والرحمة والعزة]

وقولُهُ: ﴿إِن تُبْدُواْ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، وقولُهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقولُهُ عن إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقولُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

الشرح

«وقولُهُ: ﴿إِن تُبْدُواْ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]» لا يَخْفَى على اللهِ ﷻ شيءٌ، من خيرٍ أو شرٍّ، وجاء التنصيصُ على الخيرِ للإغْرَاءِ به والحَثِّ عليهِ، وأنَّهُ لا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ علانيةً يَرَاهُ الناسُ، بلْ إنَّ اللهَ ﷻ يَعْلَمُهُ سَوَاءً كَانَ خفيًّا أو ظاهرًا، قال الله ﷻ: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] فكُلَّمَا كَانَ العملُ أخْفَى كان أفضل وكَانَ أقْرَبَ إلى الإخلاصِ، ولكن قد يَعْتَرِي المفضولَ وهو الإعلانُ بِالعملِ ما يَجْعَلُهُ أفضلَ، وذلك إذا كَانَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِه، فالإعْلانُ به حينَئِذٍ أفضلُ؛ لِيَكُونَ لهُ أجْرُ عملِه وأجْرُ مَنْ عَمِلَ بِه واقْتَدَى بعملِه، كما جَاءَ في الصدقةِ لمَّا حَثَّ النبيُّ ﷺ على الصدقةِ فَبَادَرَ شخصٌ فتَصَدَّقَ، فقَلَّدَهُ الناسُ واقْتَدَوا بِه، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: «**مَنْ سَنَّ في**

الإسلامِ سُنَّةً حسنةً فَلَهُ أجْرُها وأجْرُ مَنْ عَمِلَ بِها إلى يومِ القيامةِ»[1]، فحينَئِذٍ يَكُونُ الإِعْلانُ أفضلَ شَرِيطَةَ ألَّا يُؤَثِّرَ في الإخلاصِ.

﴿أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾؛ يَعْنِي: يَعْفُو عَنْكُم، والجزاءُ مِنْ جِنْسِ العملِ، فمن يُدَايِنُ الناسَ ويَرْفُقُ بِهِم ويُسَامِحُهُم يجزى بِمثلِ ذلك، تَجَاوَزَ عَنْهَم فَتَجَاوَزَ اللهُ عنهُ.

واقتران الاسمين: (عفوًّا قديرًا) فيه إشارة إلى أن العفو الممدوح، هو العفو مع القدرة على أخذ الحق من الظالم، فإذا عَفَا الإنسانُ عَنْ ظالِمِه وكانَ قادرًا على أنْ يَقْتَصَّ ويَأْخُذَ مَظْلَمَتَهُ منهُ، فإنَّ اللهَ ﷻ يُجَازِيهِ بِالعفْوِ، وأمَّا إذا كَانَ عاجِزًا عَنِ استيفاءِ حقِّهِ فَلَهُ أجْرُ المصيبةِ إذا صَبَرَ، لكنْ ليسَ لهُ أجْرُ العفْوِ.

والعفْوُ عَنِ السُوءِ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بِاختلافِ المَعْفُوِّ عنهُ؛ فإنْ كانتْ مِمَّن تَتَغَيَّرُ حالُهُ ويَنْقَلِبُ مُصلِحًا بعدَ أنْ كَانَ مُفسِدًا، فلا ريبَ أنَّ مثلَ هذا العفْوِ يُعَدُّ في حقِّه مِنْ أفضلِ القُرُبَاتِ، لا سِيَّمَا إذا كانَ شخصًا مُسْتَحِقًّا للقِصَاصِ ثم تَبَيَّنَ مِنْ حالِهِ أنَّهُ تَابَ وأَنَابَ ورجعَ إلى اللهِ، فمثلُ هذا لعلَّ اللهَ ﷻ يَنْفَعُ بِهِ، وإنْ كَانَ حالُهُ بعدَ العفْوِ يَزْدَادُ سُوءًا ويُجَرِّئُهُ العفْوُ على الازديادِ مِنَ المَعَاصِي والجرائم والتَّعَدِّي على أموالِ الناسِ ودمائِهِم، فالأولى ألَّا يُعْفَى عنهُ، وأما إذا كَانَ يَظْهرُ مِنْ حالِه أنَّهُ يَعُودُ إلى حالٍ أفضلَ مِنْ حالِهِ لكنَّهُ لا يَتُوبُ بِالكُلِّيَّةِ ولا يُقْلِعُ عمَّا كَانَ يَرْتَكِبَهُ، فهذا يُنظَرُ في حَالِهِ، ويُوازَنُ بينَ المصالحِ والمفاسدِ المترتبةِ على بقائِهِ وعلى الاقتصاصِ منهُ، إلا أن القاعدةَ العامةَ: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار (١٠١٧/ ١٤، ١٥) ٢/ ٧٠٤، والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة (٢٥٥٤) ٥/ ٧٥، والطبراني في الأوسط (٨٩٤٦) ٨/ ٣٨٤ من حديث جرير بن عبد الله ﵁، واللفظ للطبراني.



﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فاللهُ ﷻ يَعْفُو عنْ عِبادِهِ مع تمامِ القدرةِ عَلَيْهِم وعلى مُؤَاخَذَتِهِم.

وفي الآية إثباتُ اسمَي العَفُوِّ والقدير للهِ ﷻ وإثباتُ صِفَتَي العفْوِ والقدرةِ.

﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]

نَزَلَتْ هذه الآية في شَأْنِ أبي بكرٍ لمَّا حَلَفَ ألا يُنْفِقَ على مِسْطَحِ بنِ أثَاثَةَ ابنِ خالَتِهِ حينَما تَكَلَّمَ مع مَنْ تكَلَّمَ في قصةِ الإفْكِ(١)، فأنزل الله ﷻ قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ﴾ [النور: ٢٢] الآية.

﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾؛ يَعْنِي: لا يَحْلِفُ، والأوصافُ الثلاثةُ كُلُّها موجودةٌ في مِسْطَحٍ فهو قريبٌ ومِسكينٌ ومُهاجرٌ.

﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟﴾ يَعْفُوا: يَعْنِي: يَتَجَاوَزُوا، والصَّفحُ أبْلَغُ من العفوِ فهو قدر زائد عليه؛ وهو ألا يَتَحَدَّثَ بِهِ في المجالسِ ولا يُحَدِّثَ بِهِ نفسَه، بل يَضْرِبُ عنهُ صَفْحًا، وهو مأخوذٌ مِنْ صَفْحَةِ العُنُقِ، إذا وَلَّى عَنِ الشيءِ وأدْبَرَ عنهُ.

والناسُ في هذا الباب على أصناف: صنف لا تُطِيقُ نفسُهُ العفْوَ بلْ لا بُدَّ أنْ يَنْتَصِرَ لِنفسِه، وصنف يَعْفُو لكنْ لا بُدَّ أنْ يَبْقَى في نفسِه شيءٌ بعدَ العفْوِ، وصنف يُطِيقُ الأمريْنِ فهو يَعْفُو ويَصْفَحُ ويُعْرِضُ وكأنَّ شيئًا لمْ يَكُنْ، وهذه منزِلةٌ عاليةٌ؛ لأنَّ النفوسَ جُبِلَتْ على حُبِّ الانتقامِ مِمَّنْ أَسَاءَ إليْهَا، كما

---

(١) تفسير الطبري ١٩/ ١٣٦.

وحديث الإفك أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضًا ٣/ ١٧٣ (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٤/ ٢١٢٩ (٢٧٧٠)، وأحمد ٤٢/ ٤٠٤ (٢٥٦٢٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

أنَّها جُبِلَتْ على حُبِّ مَنْ أحْسَنَ إليْهَا، فإذا طُولِبَتْ بِالعفْوِ الذي هو ضِدُّ الانتقامِ شَقَّ عليْهَا، فكيفَ إذا طُولِبَتْ بِالصفْحِ والإعراضِ التامِّ عَنْ هذا الشخصِ، وإلى عَوْدِ الحياةِ والعلاقةِ إلى ما كَانَتْ عليهِ من قبلُ؟! واللهُ المستعانُ.

﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ﴾ هذا عرْضٌ، ولا يُوجَدُ أحَدٌ يَسْتَغْنِي عَنْ مغفرةِ اللهِ ﷻ، ولِذا قَالَ الصِّدِّيقُ ﷺ بعد نزول الآية: «**بَلَى والله إني أحب أن يغفر الله لي**»، وعَادَ إلى الإنفاقِ على مِسْطَحٍ[1].

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يَغْفِرُ الذنوبَ؛ يَعْنِي: يَسْتُرُهَا على مُرْتَكِبِها، وإضافةً إلى سِتْرِهِ فهو رحيمٌ، فما وَقَعَ مِنَ العبدِ من ذنبٍ في الدُّنيا يَرْحَمُهُ الله بِمغفرته له وبِتعْويضِه عَنْه بِرِضْوانِه، وإذا غَفَرَ لهُ وَرَحِمَهُ رَضِيَ عنهُ، وفي حق من تاب بعد أن ارتكب ما ارتكب من المعاصي والمنكرات فهؤلاء يبدل الله سيئاتهم حسنات.

وفي الآيةِ إثباتُ اسْمَيْ الغفورِ والرحيمِ للهِ ﷻ وإثباتُ صِفَتَي المغفرةِ والرحمةِ.

«**وقولُهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]**» عقَّب الله ﷻ بهذا على قوْلِ المنافقينَ: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّۚ﴾ [المنافقون: ٨] فزعم المنافقِ أنَّهُ هو الأعزُّ، وأنَّ الأذلَّ هو رسولُ اللهِ ﷺ ومَنْ معهُ مِنَ المؤمنينَ[2]، فأثْبَتَ اللهُ ﷻ العزةَ للهِ ولرسولِهِ ولِمَنْ آمَنَ بِه، وتقديمُ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضًا (٢٦٦١) ٣/١٧٣، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠) ٤/٢١٢٩.

(٢) كذا يظهر من سياق الأحاديث في الصِّحاح والسنن، من أنَّه كان يُعرِّض برسول الله ﷺ ومن معه من المؤمنين، وجاء مصرِّحًا بذلك في كتب السيرة، وأصل القصة أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوة الجاهلية (٣٥٣٠) ٤/١٨٣، =



متعلق الخبر (لله) يُفِيدُ الحصْرَ، فالكافرُ والمنافقُ كل منهما ذليلٌ، وإنْ بَلَغَ ما بَلَغَ في أمورِ دُنْيَاهُ مِمَّا يَرَى أَنَّهُ عِزٌّ في الظاهرِ، وهو في الباطنِ ذُلٌّ ليسَ وَرَاءَهُ ذُلٌّ؛ لأَنَّهُ لمَّا فَرَّ مِنْ عبادةِ الخالقِ الرازقِ المُنْعِمِ المُتَفَضِّلِ عُوقِبَ بِعبادةِ المخلوقِ، وكُلُّ مخلوقٍ عَبْدٌ شاءَ أمْ أَبَى، فإنْ شَغَلَ قَلْبَهُ بِعبادةِ اللهِ ﷻ وإلَّا انْصَرَفَ إلى عِبادةِ غيرِه.

في الآيةِ إثباتُ صفةِ العزةِ للهِ ﷻ، ولِرسولِه وللمؤمنينَ، لكن للخالقِ ﷻ ما يَخُصُّهُ مِنْهَا على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، ولِلمخلوقِ ما يَلِيقُ بِه مِنْهَا بِحَسَبِ مُسْتَواهُ، فعزَّةُ النبيِّ ﷺ أكملُ عِزَّةٍ بِالنسبةِ للمخلوقينَ، وكذلك عِزَّةُ المؤمنِ بِقَدْرِ ما معهُ مِنْ إيمانٍ وبِقَدْرِ ما يَعْتَزُّ بهِ من إيمانِه ويَفْتَخِرُ بِإسلامِه أكمل من عزة من هو دونه في هذه الأمور.

«**وقولُهُ عن إبليس:** ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]» الباءُ هنا باءُ القَسَمِ، والعِزَّةُ صفةٌ مِنْ صفاتِ اللهِ ﷻ، فَيَجُوزُ القَسَمُ بِاسمٍ مِنْ أسماءِ اللهِ ﷻ أو بِصفةٍ مِنْ صفاتِه، وقد ثبت عَنِ النبيِّ ﷺ أنه استعاذ بصفات الله في قوله: «**أعُوذُ بِكلماتِ اللهِ التامَّاتِ**»(١).

فقد أقسم إبليس بصفة العزة لأن حاله مع بني آدم حالُ مُغالَبَةٍ يَغْلِبُهُم أحيانًا ويَغْلِبُونَهُ أحيانًا، فهو يَحْتَاجُ إلى شيءٍ مِنَ العِزَّةِ لِيَكُونَ في مَقَامِ الغالِبِ؛ ولذا أقسم بهذه الصفة، ففي كل حال يؤتى من أسماء الله ومن صفاته بما يناسب هذه الحال.

= ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا (٢٥٨٤) ٤/١٩٩٨، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره ٤/ ٢٠٨١ (٢٧٠٩)، وأبو داود، كتاب الطب، باب كيف الرقى؟ ٢/ ٤٠٦ (٣٨٩٩)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب رقية الحية والعقرب ٢/ ١١٦٢ (٣٥١٨)، ومالك في الموطأ ٢/ ٩٥١ (١٧٠٦)، وأحمد ١٣/ ٢٧٤ (٧٨٩٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا القَسَمُ مِنْ إبليسَ قدْ سِيقَ مَسَاقَ الإقرارِ لا مَسَاقَ الإنكارِ ولذا استفيدت هذه الصفة من لسانه؛ لأنه لا يُؤْخَذُ بِكُلِّ ما ورد في القرآنِ على لسانِ الكُفَّارِ أوْ على لسانِ إبليسَ إلا بعدَ تصديقٍ مِنَ الله ﷻ أو من المعصومِ ﷺ، وإلا فقدْ جَاءَ على لسانِ بعضِ الكُفَّارِ في القرآنِ ما لا يَجُوزُ أنْ يُنسب لله ﷻ.

«**وقولُهُ**: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨]»؛ يَعْنِي: تَعَاظَمَ وتَعَالى وتَقَدَّسَ، وهذا خاصٌّ باللهِ ﷻ، ولا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ للمخلوقِ: (تَبَارَكَ). ومثله قوله - تعالى -: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١].

﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾؛ بِمَعْنَى: أنَّهُ حَصَلَتِ البركةُ بِاسمِهِ أو بِسَبَبِ اسمِهِ، ومعنى ذلك: أنه إذا ذُكِر اسمُ اللهِ ﷻ على أيِّ شيءٍ حَلَّت فيهِ البركةُ؛ فإذا سُمِّي على الطعامِ حَلَّتِ البركةُ فيهِ ولمْ يُشَارِكْ فيهِ الشيطانُ، وهكذا عند دخول البيت والخروج منه والاضطجاع وغير ذلك، ولِذا يُخطيء بَعضُ العَامةِ حينما يَحِلُّ بهم ضَيفٌ فيقولُون: تبارَكْتَ علينَا.



[نصوص النفيِ المُفصَّلِ]

وقولُه: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ١، ٢]، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢]، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

الشرح

من المتقرر أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الكمالُ المطلقُ، والكمالُ لا يَتِمُّ إلا بإثباتِ صفاتِ الكمالِ ونفيِ ما يَترتَّبُ عليه النقصُ أو يُتوهَّمُ منه، ووفقًا لهذا جاءَتْ

نصوصُ الأسماءِ والصفاتِ في الطرفَيْنِ، فجاءت في الإثباتِ على سبيلِ التفصيل لجميعِ الصفاتِ التي يوصفُ اللهُ بها ﷻ، وأما في النفيِ فجاءت مجملة، والمبتدعة يخالفون هذا المنهج، فيُثْبِتون إثباتًا إجماليًّا وينفون نفيًا مُفَصَّلًا. والقاعدةُ عند أهل السُّنَّة أن النفيَ يكونُ إجمالًا، إلا ما نُسِب للخالقِ من صفاتِ النقصِ فيُنْفَى بخصوصِه، لمواجهة إثباتِ ما لا يَليقُ باللهِ ﷻ، فاليهودُ والنصارى والمشركون ادَّعَوْا أن للهِ ولدًا، فجاء النفيُ لهذه الدعوى بعينِها، وكذلك كلُّ ما جاء فيه نفيٌ مُفصَّلٌ.

وكذلك من قواعد أهل السُّنَّة والجماعة: أن النفيَ المجرَّدَ عن إثباتِ كمالِ ضدِّه لا يُفيدُ مدحًا، وهذا مثل اشتراطِ العلماء للدخول في الإسلام إثباتَ ما نفاه الشخص حال كفره، بالإضافة إلى النطق بالشهادتين، وذلك لمن كان كفره بسبب نفيه لهذا الأمر، فإذا كان كفرُه بعبادةِ المسيحِ مثلًا، فلا بد أن يَعْتَرِفَ بأن المسيحَ عبدُ اللهِ ورسولُه، وإذا كان كفرُه بنفيِ ما عُلِمَ من الدينِ بالضرورةِ مثلًا أو بإنكارِه، فلا بد أن يُقِرَّ به ويَعْتَرِفَ مع إقرارِه بالشهادتَينِ.

ومن النفيِ المُفصَّلِ ما ورد في النصوصِ الآتيةِ:

«**قولُه**: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]» فقد أمر بالصبر على العبادة فلا يَكفي أن تعبدَه زمنًا محصورًا ثم تترك العبادة، بل لا بد أن تَصْبِرَ على هذه العبادةِ، والعدولُ عن (اصبِرْ) إلى (اصطَبِرْ) للدلالة على زيادةٍ في المعنى، وهو أنه لا بد أن يكونَ مع هذا الصبرِ مشقَّةٌ ومُكابدةٌ.

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ السميُّ؛ يعني: النظيرَ والشبيهَ، ويقال: مسامٍ، كما يُروى عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما[1]. وهذا استفهامٌ إنكاريٌّ مُتضمِّنٌ لتوبيخِ الذين أثبتوا النِّدَّ والشريكَ والمثيلَ للهِ ﷻ.

(١) تفسير الطبري ١٨/ ٢٢٦.

«**وقولُه**: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]» الكفؤُ والمكافِئُ هو المماثِلُ، والمكافأةُ هي المماثلةُ. فليس للهِ ﷻ كفؤٌ؛ يعني: مماثلًا، ولا شبيهًا، ولا نظيرًا.

﴿كُفُوًا﴾ تُقرأُ بالهمزِ وبالتسهيلِ، فإذا سُهِّلَتْ قيل: كُفُوًا، وإذا حُقِّقَتِ الهمزةُ قيل: كفْئًا وكفُؤًا[1].

﴿كُفُوًا﴾ نكرةٌ في سياقِ النفيِ، فتعُمُّ جميعَ مَن يُتَصوَّرُ فيه الكمالُ البشريُّ.

﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] النِّدُّ هو الشبيهُ والمثيلُ والنظيرُ، والمعنى: فلا تجعلوا له شيئًا من ذلك وأنتم تعلمون أنه لا شبيهَ له ولا نظيرَ في توحيدِ الربوبيَّةِ؛ لأن الخطابَ لمَن يُقِرُّ بتوحيدِ الربوبيَّةِ، فكما أنكم تعتقدون أنه لا ندَّ له في الخلقِ والرِّزقِ، فكذلك اعتقدوا أنه لا ندَّ له في الألوهيَّةِ ولا في أسمائِه ولا صفاتِه، و(أندادًا) نكرةٌ في سياقِ النهيِ، فتَعُمُّ، فليس ثَمَّ ندٌّ للهِ ﷻ في جميعِ ما يَتعلَّقُ به ﷻ، لا في الربوبيَّةِ ولا في الألوهيَّةِ ولا في أسمائِه وصفاتِه، ولا في أحكامِه وشرائعِه.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] الأندادُ: جمعُ النِّدِّ.

فهم يُحبُّون هؤلاء الأندادَ كحبِّهم للهِ ﷻ، لكِنَّ المؤمنين حبُّهم للهِ ﷻ أشدُّ من حبِّ هؤلاء المشركين لأندادِهم.

﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] أمرٌ بالتلفظ بالحمدِ، والحمدُ مأمورٌ به باللسانِ، والاعترافِ بالجَنانِ، وصرفُ ما يُستحَقُّ عليه الحمدُ فيما يرضيه.

(١) تفسير الطبري ٢٤/ ٦٩٥.

﴿ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ أمَرَنا بالحمدِ؛ لأنه لم يَتَّخِذْ ولدًا، إذِ اتخاذ الولدِ دليلُ حاجةٍ حيث يُطْلَبُ الولدُ لإعانةِ والدِه واحتياجِه إليه، فإذا كان المعبودُ الذي تَرْجُوه في كلِّ ما يَنوبُك محتاجًا إلى غيرِه، فهذا نقصٌ، واحمَدْ ربَّك الذي جعَلَك تعبدُ الغنيَّ الغِنَى المطلقَ الذي لا يَحتاجُ إلى أحدٍ.

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ لا يُشْرِكُه في ملكِه أحدٌ؛ لأنه لو كان له شريكٌ في الملكِ لصار مُلكُه ناقصًا بقدرِ نصيبِ هذا الشريكِ، وهو مع هذا الشريكِ لا بد أن يكونَ أمرُ أحدِهما نافذًا دونَ الآخر، ولو كان له شريكٌ في المُلْكِ لاستقَلَّ كلُّ واحدٍ منهما بنصيبِه، أو لاشترَكَا وتنازعا إذا لم يَكُنْ فوقَهم مَن يُلْزِمُهم باتِّباعِ العقدِ الذي اشتركوا فيه، والمسألةُ مسألةُ ربوبيةٍ، وهذا حالُ ملوكِ الدنيا، كلٌّ واحدٍ يَستَقِلُّ بولايتِه، ولا سلطانَ له على غيرِه وهذا نقصٌ، ولو تُصُوِّرَ أن للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شريكًا في الملكِ لاستقَلَّ كلُّ واحدٍ بما خلَقَ، ثم بعدَ ذلك يكونُ تصرُّفُه في الجهةِ الأخرى مع عدمِ القدرةِ عليها نقصًا. ويأتي بيانُ هذا - إن شاء الله - في الآياتِ اللَّاحقةِ.

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾؛ يعني: بسببِ الذُّلِّ والحاجةِ، لكن له وليٌّ مع العزِّ الكاملِ والغَلَبَةِ والقهرِ، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] فله أولياءُ، لكن مع تمامِ العزِّ، فليس له وليٌّ بهذا القَيْدِ «من الذلِّ».

﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾؛ يعني: عظِّمْه في نفسِك ولسانِك، وكذلك عظِّمْ شعائرَه وما أمَرَ بتعظيمِه، وافتَتِحْ أعظمَ العباداتِ بعدَ الشهادتَيْنِ بالتكبيرِ.

﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١] يُسَبِّحُ يُنَزِّهُ.

لما نفى الكُفُؤَ ونهاهم عن اتخاذِ الأندادِ جاء نفيُ الولدِ؛ لأنه نُسِبَ له من قِبَلِ اليهودِ والنصارى والمشركين، وكذلك لما نسب له الشريكُ نفاه،



وكذلك نفى ما نسب له من الوليِّ الذي يُحتاجُ إليه ﷻ، ولما وُصِفَ بصفاتٍ لا تليقُ به؛ كقولِ اليهودِ: يدُ اللهِ مغلولةٌ، وقولهم: إن اللهَ فقيرٌ ونحن أغنياءُ، جاء تسبيحُه وتنزيهُه عن كلِّ ما لا يَليقُ به.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] تبارَكَ بمعنى: تعالى وتقدَّسَ وتعاظَمَ، وهو بهذا اللفظِ لا يُطْلَقُ على غيرِه ولا يُعْدَلُ عن لفظ الماضي.

﴿نَزَّلَ﴾ نزّلَ ولم يقل: أنزَلَ، والتضعيفُ هنا يدلُّ على أن النزولَ جاء تدريجيًّا ولم يكن دفعةً واحدةً.

﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ الفرقانُ هو القرآنُ، ففيه التفريقُ بين المتضاداتِ: بين الحقِّ والباطلِ، وبينَ الأولياءِ والأعداءِ، وبينَ المسلمين والمجرمين، وبينَ كلِّ مختلِفَيْنِ.

﴿عَبْدِهِۦ﴾ محمدٌ ﷺ، ونُعِتَ بالعبوديَّةِ في أشرفِ المقاماتِ، فالفرقانُ هذا الكتابُ العظيمُ الذي هو كلامُ اللهِ ﷻ نُزِّل على هذا العبدِ المُحقِّقِ لهذه المهمةِ العظيمةِ، التي من أجلِها خُلِقَ، وهو تحقيقُ العبوديةِ، فالعبوديةُ صفةُ كمالٍ بالنسبةِ له ﷺ، وبها نُعِتَ في أشرفِ المواقفِ: في تنزيلِ القرآنِ الذي هو كلامُ اللهِ، أفضلُ الكلامِ على الإطلاقِ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾، وفي الإسراءِ ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] وفي مقام دعائه ﷺ ربَّهُ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

﴿لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ نذيرٌ فعيلٌ؛ بمعنى: مُنْذرٌ، والمُنْذرُ الذي يأتي بالنذارةِ، ليخوِّفَهم بها من سوءِ عاقبةِ أفعالِهم، فهو منذرٌ للكفارِ أن يموتوا على أفعالِهم فيُخلَّدوا في النارِ، ومنذر الفجّارَ والعصاةَ أن يموتوا على الإصرارِ على معاصيهم فيُعرِّضوا أنفسَهم لعقوبةِ اللهِ ﷻ وغضبِه، فهو مُنْذرٌ ونذيرٌ، وهو أيضًا مُبَشِّرٌ، أتى بالبشارةِ لمَن أطاعَ اللهَ ﷻ واستقامَ على الجادَّةِ.

﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بعدَ قولِه: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ وهما صفتان للهِ ﷻ و«الذي» الثانيةُ بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، ولم نقُلْ: صفةٌ؛ لأنه يَصْلُحُ أن تقولَ: تباركَ الذي له ملكُ السمٰواتِ والأرضِ.

والملكُ المطلقُ للهِ - جلَّ وعلا - وما يَدَّعيه مَن يدَّعِي من المخلوقين أن له ملكًا، فملكُه ناقصٌ، فهو لا يَستَقِلُّ بتدبيرِ شؤونِه الخاصَّةِ فضلًا عن شؤونِ غيرِه، فمُلوكُ الدنيا يدَّعي كلٌّ منهمُ القوةَ، ويَزْعُمُ أنه يَستَقِلُّ بنفسِه وبأمرِ مملكتِه، وهو في الحقيقةِ محتاجٌ إلى مَن يَخْدِمُه وإلى من يعينه من أمراءَ في الأقاليمِ، ووزراءَ وأعوانٍ وجنودٍ، لذا كان ملكهم ناقصًا، وأما في الآخرةِ فلا يدَّعي الملكَ مع اللهِ - جلَّ وعلا - أحدٌ قال الله ﷻ: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] فالمُلْكُ المطلقُ في السمٰواتِ والأرضِ هو للهِ ﷻ، وملكُ المخلوقِ لا يستمِدُّه من نفسِه؛ وإنما هو بتمليكِ اللهِ ﷻ إيَّاه.

﴿وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ [الفرقان: ٢] وقد تقدَّمَ أنه جاء التنصيصُ على نفيِ الولدِ؛ لأن من المشركين مَن نسبه لله كاليهودِ والنصارى وعُبَّادِ الأصنامِ.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ فاللهُ ﷻ خالقُ كلِّ شيءٍ، وهذه من النصوصِ الباقيةِ على عمومِها وإطلاقِها التي لم تخصص ولم تقيد بشيء، فاللهُ ﷻ هو المتفرِّدُ بالخلقِ، وإذا كان من المخلوقين مَن يَصْنَعُ ويوجِدُ أشياءَ عظيمةً - في نظر الناس - فهذا كله من خلقِه ﷻ، قال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فاللهُ ﷻ هو الذي خلَقَ الآلةَ التي خَلَقَتْ، فهو الخالقُ لمن خَلَقَ ولما خُلِقَ؛ لأن الموجِدَ للفرعِ موجد لجميعِ ما نتج عن هذا الفرع.

﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ يعني: وضعَ مقدارَه وسوَّاه، إما أن يكون سوَّاه بقدرِه

وبقدرِ ما يحتاجُ إليه، وإما أن يُقالَ: إنه قضى به وحكم في الأزلِ، فقدَّرَه تقديرًا.

﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢] وهنا جاء أيضًا نفيُ الولَدِ عن اللهِ ﷻ؛ لأنه جاء على ألسنةٍ متعددةٍ في قرون متتابعةٍ إثباتُ الولدِ للهِ ﷻ على ألسنةِ المخالفين مثلُ ما قال اللهُ ﷻ عن اليهودِ وعن النصارى وعن المشركين.

﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ «ما» نافيةٌ و(ولد) نكرةٌ في سياقِ النفيِ فيَعُمُّ، وأُدْخِلَتْ (من) لتأكيدِ النفيِ.

﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ﴾ «إلٰه» نكرةٌ في سياقِ النفيِ فتعمُّ، وإدخالُ «من» عليها لتأكيدِ العمومِ، أو لتأكيدِ النفيِ.

﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ اللهُ ﷻ خالقُ الجميعِ، ولا يَشُكُّ في هذا أحدٌ، لكن لو افتُرِض أن اللهَ ﷻ معه إلٰهٌ آخرُ يخلق معه، إذنْ لَذهَبَ كلُّ إلٰهٍ بما خلَقَ؛ لأنه إذا كان يَخْلُقُ فلا بدَّ أن يَنْفَرِدَ بما خلَقَ.

وهو واقع ملوك الأرض، فكل ملك مستقل بدولته، لكن الذي يمنعه من أن يسطو على الدولة الثانية العجز، فهو عاجز عن أن يضم جميع البلدان إليه، وإلا لو سنحت له فرصة ورأى في نفسه القوة والقدرة على ضم أكبر قدر ممكن إلى مملكته لن يتأخر عن فعل ذلك.

﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ إذا انفَرَدَ كلُّ إلٰهٍ بما خلَقَ وصارا متكافئَيْنِ فمن كان لديه عجزٌ لا يَستحِقُّ أن يكونَ إلٰهًا، وإذا افتُرِض أن مع اللهِ - تبارك وتعالى - إلٰهًا آخرَ، فالاحتمالُ الأولُ: أن يَنْفَرِدَ كلُّ واحدٍ بما خلَقَ.

والاحتمالُ الثاني: أن يصيرَ أحدُهما أقوى من الثاني؛ فيستوليَ على

الثاني وما تحتَ يدِه فيَنْفَرِدَ بالربوبيَّةِ والألوهيَّةِ، وهو قوله ﷻ: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ فكانت النتيجة أنه لا يُتصَوَّرُ وجودُ إلٰهَيْنِ.

وهذا ما يُسمَّى بدليلِ التمانعِ لإثباتِ انفرادِ الله بالألوهيَّةِ والربوبيَّةِ؛ لأنه لو افترضنا التساوي بينهما وأنه لا ينفذ حكم أحدهما على الآخر، فهذا دليل عجز أحدهما عن الآخر، وإذا افترضنا نفوذ حكم أحدهما على الآخر انفرد بالألوهية.

﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ تنزيه الله ﷻ عما يصفه به المشركون الذين يزعمون أن له ندًّا، وأن له شريكًا، وأن له ولدًا، وأن له كُفُؤًا.

﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ إذا كان يَعْلَمُ الغيبَ فعلمُه بالشهادةِ من بابِ أَوْلَى، وعلمُه بما لم يكن كعلمِه بما كانَ، ولا يعلَمُ الغيبَ إلا الله ﷻ، لا نبيٌّ مرسلٌ ولا ملكٌ مقرَّبٌ، قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ﴾ [لقمان: ٣٤]؛ لأن هذه أمورٌ غيبيةٌ، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، وقال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥].

ومع علمِه ﷻ بما سيكونُ وما يؤولُ إليه الخلْقُ مما كتَبَ عليهم، فإنه أرسل الرسل لتَنْقَطِعَ الحججُ، وإنه يَنْصِبُ الموازين لإقامةِ الحجةِ على العبدِ ليَرى عملَه بنفسِه؛ لئلا يَدَّعيَ أنه مظلومٌ.

﴿فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تعالى: تعاظَمَ وتقدَّسَ عما يشركون به من الأندادِ والأضدادِ.

﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] الأمثالُ أنواعٌ، فالأمثالُ التي تقتضي مشابهةَ المخلوقِ بالخالقِ لا تُضرَبُ للهِ ﷻ، فلا يُضْرَبُ للهِ ﷻ لا مثلًا ولا شبهًا ولا نظيرًا، ولا يُشَبَّهُ بخلقِه بوجهٍ من الوجوهِ.

وأما المثلُ الأَعلى فيُضْرَبُ للهِ ﷻ، ولذا يُقالُ: كلُّ كمالٍ يَتَّصِفُ به المخلوقُ فالخالقُ أَوْلَى به، والمرادُ الكمالُ الذي لا يَعتريه نقصٌ بوجهٍ من الوجوهِ، وكلُّ نقصٍ يُنزَّه عنه المخلوقُ فاللهُ ﷻ أَوْلَى بالتنزُّهِ عنه.

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] هذه كلُّها من عظائمِ الأمورِ ومن الموبقاتِ، وهي مُرَتبةٌ - كما يقولُ أهلُ العلمِ - على سبيلِ التَرَقِّي.

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ وهناك أمور نُصَّ على أنها فاحشةٌ كالزنا واللِّواطِ، ونكاحُ زوجةِ الأبِ، ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ما ظهَرَ للملإ ووُجِدَ في عالمِ الشهودِ بحيث تُمْكِنُ رؤيتُه مما ذكر، وما بطَنَ مما يَستَتِرُ به الإنسانُ.

﴿وَٱلْإِثْمَ﴾؛ يعني: ما يُسبِّبُ الإثمَ من المعاصي، من غيرِ ما ذُكِرَ مما هو أعظمُ منه.

﴿وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ البغي هو الضررُ المتعدي إلى الآخرين، ووصفه (بغيرِ الحقِّ) وصفٌ كاشفٌ لا مفهومَ له؛ لأنه لا يوجدُ بغْيٌ بحقٍّ، وإذا كان الوصفُ كاشفًا لا مفهومَ له، فيكونُ علَّةً بدلًا من أن يكونَ قيدًا، فيكونُ السببُ في تحريمِ البَغْيِ؛ كونه بغيرِ حقٍّ.

﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ الشركُ باللهِ هو أعظمُ الذنوبِ، قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وقولُه: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾؛ يعني: لم يُنزِّلِ اللهُ برهانًا منه ﷻ على جوازِه، والقيدُ في الآيةِ لا مفهومَ له، بل هو وصفٌ كاشفٌ، فهو علَّةٌ للحكمِ وليس بقيدٍ.

﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ هذا أعظمُها، وقد قرَّرَ أهلُ العلمِ أن القولَ على اللهِ بغيرِ علمٍ أعظمُ الذنوبِ بعدَ الشركِ بالله ﷻ، فالذي يقولُ

على اللهِ ما لا يعلَمُ، فهذا قد قال على اللهِ بغيرِ علمٍ، وكلُّ مَن يقولُ على اللهِ بغيرِ ما جاء عنه فقد قال عليه بغيرِ علمٍ، ومَن أَفْتَى بغيرِ علمٍ فقد دخَلَ في هذه الآيةِ وكذب على اللهِ سبحانه وتعالى، ومَن وصَفَه بغيرِ ما وصَفَ به نفسَه فقد قال على اللهِ بغيرِ علمٍ، ومَن نفى عنه ما أثبَتَه لنفسِه فقد قال على اللهِ بغيرِ علمٍ، ومن عظائمِ الأمورِ التي تدخل في القول على الله بغير علم نسبة الولدِ للهِ سبحانه وتعالى، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٨٨ - ٩٠].





[صفة الاستواء]

﴿ **وقَـوْلُـهُ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ **في ستة مواضعَ: في سورةِ الأعرافِ قوْلُهُ:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **وقَالَ في سورةِ يونُسَ** عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، **وقال في سورةِ الرَّعْدِ:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، **وقال في سورةِ طَهَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، **وقَالَ في سورةِ الفُرْقَانِ:** ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، **وقَالَ في سورةِ ألم السَّجْدَةِ:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، **وقَالَ في سورةِ الحديدِ:** ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

الشرح

في هذه الآياتِ التي ذَكَرَها المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بيانُ الأدلةِ مِنَ القرآنِ الكريمِ على صفةٍ أثْبَتَها اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِنفسِه، وأثْبَتَها لهُ نبيُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صحيحِ السُّنَّةِ، وهي الاسْتِوَاءُ على العرْشِ. فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُسْتَوٍ على عرشِه، بائنٌ مِنْ خلقِه.

والاسْتِوَاءُ عِنْدَ أهلِ السُّنَّةِ يُطلَقُ بإزَاءِ أربعةِ معانٍ كما فَسَّرَها السلفُ،

هي: العُلُوُّ والارتفاعُ والاستقرارُ والصُّعودُ[(١)].

والمُبتدعةُ الذين يَنْفُونَ هذه الصفةَ كغيرِها مِنَ الصفاتِ الفعليةِ يُؤَوِّلُونَ الاسْتِوَاءَ بِالاسْتيلاءِ، وهذا قوْلُ الأشاعرةِ[(٢)]؛ لأنَّ لفظَ الاستواء ثَبَتَ بدليلٍ قطْعيٍّ، فَلا يُمكِنُ أنْ يَقُولَ الأشعريُّ - أوْ غيرُه مِمَّنْ يَنْفِي الصفاتِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إلى القِبْلَةِ - إن هذه الكلمةَ لا تَثْبُتُ، كما هو صنيعهم في الصفاتِ التي ثَبَتَتْ بأدلةٍ ظنيَّةٍ مِنْ آحادِ السُّنَّةِ، وقد زَعَمُوا أنَّ الآحادَ لا تَثْبُتُ بها العقائدُ.

ولمَّا كَانَ الاستواءُ لا يُمكِنُ نَفْيُهُ، ذَهَبُوا يُحَرِّفُونَ مَعْنَاهُ ويَسْتَدِلُّونَ على تحريفِهم بِبيتٍ يُنْسَبُ لِبعضِ الشعراءِ، وإنْ كَانَ مجهولًا لا تُعرَفُ عَيْنُه ولا ذاتُه فضلًا عَنْ عدالتِه وثِقَتِه، وفضلًا عَنْ كونِه مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِقولِه أوْ لا يُحْتَجُّ، وهذا البيت:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ على العراقِ   مِنْ غَيْرِ سيفٍ أو دمٍ مِهْراقِ[(٣)]

فَيَقُولُونَ: إنَّ (اسْتَوَى) هنا بِمَعْنَى (اسْتَوْلَى)؛ يَعْنِي: اسْتَوْلَى على العراقِ، فيفسرون مَعْنَى (اسْتَوَى) في النصوصِ الشرعية بما جَاءَ في هذا البيتِ.

وهذا البيتُ حَكَمَ جَمْعٌ مِنْ أهلِ التحقيقِ بأنَّهُ مُوَلَّدٌ مصنوعٌ[(٤)]، ولمْ يَثْبُتْ عَمَّنْ يُحْتَجُّ بِقولِه مِنَ العربِ الأقْحَاحِ، ولا يُوجَدُ في لغةِ العربِ تفسيرُ

---

(١) ينظر: الكافية الشافية (ص٨٧).

(٢) ينظر: العرش للذهبي ١/ ١٩٦.

(٣) نسب ابن كثير هذا البيت إلى الأخطل، ثم قال: ليس فيه دليل، فإن هذا استدلال باطل من وجوه كثيرة، وقد كان الأخطل نصرانيًّا. البداية والنهاية ٩/ ٧.

(٤) قال ابن القيم: «فهذا شعر مولد حدث بعد كتاب الله ولم يكن معروفًا قبل نزول القرآن ولا في عصر من أنزل عليه القرآن فحملوا لفظ القرآن على الشعر المولد الحادث بعد نزوله ولم يكن من لغة من نزل القرآن عليه». الصواعق المرسلة ٢/ ٦٧٥، وينظر: مجموع الفتاوى ٥/ ١٤٦.

الاستواءِ بالاستيلاءِ، ولا يُوجَدُ في لغةِ العربِ تفسيرُ الاستواءِ بغيرِ الألفاظِ الأربعةِ التي ثَبَتَتْ عَنْ سلفِ هذه الأمةِ.

فالاستواءُ هو العُلُوُّ والارتفاعُ، فهو سبحانه وتعالى كما أَخْبَرَ عَنْ نفسِه، وأَخْبَرَ عنه نبيُّهُ صلى الله عليه وسلم مُسْتَوٍ على عرشِه بائنٌ مِنْ خَلْقِه.

يَقُولُ ابنُ القيِّمِ رحمه الله في نُونِيَّتِه في بيانِ مَعَانِي الاستواءِ الأربعةِ[1]:

فَلهُم عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ	**قدْ حَصَلَتْ للفَارِسِ الطَّعَانِ**
وهي اسْتَقَرَّ وقدْ عَلَا وكذلك ارْ	**تَفَعَ الذي ما فيه مِنْ نُكْرَانِ**
وكذاك قدْ صَعَدَ الذي هو رابعٌ	**وأبو عُبَيْدَةَ صاحبُ الشيْبَانِي**
يَخْتَارُ هذا القوْلَ في تفسيرِه	**أدْرَى مِنَ الجَهْمِيِّ بِالقرآنِ**
والأشعريُّ يَقُولُ تفسيرُ اسْتَوَى	**بِحقيقةِ اسْتَوْلَى مِنَ البُهْتَانِ**

والمقصودَ بِأبي عُبَيْدَةَ - على القول الراجح - هو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمرُ بنُ المُثَنَّى[2]؛ بِدليلِ أنَّ ابنَ القيِّمِ رحمه الله في كتابِه «اجتماعِ الجيوشِ الإسلاميةِ على غَزْوِ المُعَطِّلَةِ والجَهْمِيَّةِ» ذكر أقوالَ أئمةِ اللغةِ العربيةِ الذين يُحْتَجُّ بِقولِهم، وذكر فيها قولَ أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرَ بنِ المُثَنَّى[3]، وقد ذَكَرَ البغويُّ هذا القول عنهُ في «معالمِ التنزيلِ» في قولِه سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قال: «قَالَ أبو عُبَيْدَةَ: صَعِدَ»[4]، وحَكَاهُ عنهُ ابنُ جريرٍ عندَ قولِه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤][5].

---

(١) الأبيات في نونية ابن القيم (ص٨٧).

(٢) هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، اللغوي الحافظ، صاحب التصانيف. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة. مات سنة (٢١٠هـ). تاريخ دمشق ٥٩/٤٢٣، تذكرة الحفاظ ١/٢٧٢.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية (ص١٦٧).

(٤) تفسير البغوي ٣/ ٢٣٥.

(٥) الذي في تفسير ابن جرير ١/٤٥٦: أنه بمعنى: العلو والارتفاع.

والشَّيْبانيُّ هو أبو عمرٍو الشيبانيُّ صاحبُ كتابِ «الجيمِ»[1][2].

ولا يَسْتَقِيمُ تأويلُ اسْتَوَى الذي هو بِمَعْنَى عَلَا وارْتَفَعَ وصَعِدَ واسْتَقَرَّ، بِاسْتَوْلَى لأنَّ الاستيلاءَ لا يَكُونُ إلا بعدَ المغالبة، ومَعْنَاهُ: أنَّ الله لم يكن مستوليًا على العَرْش ثم اسْتَوْلَى عليهِ، تَعَالى اللهُ عمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كبيرًا، وهذا مِنْ شُؤْمِ تحريفِ النصوصِ، وهذه المخالفات يجرُّ بعضها بعضًا، وكلَّمَا بَعُد الشَّخصُ عنْ فَهْمِ السَّلفِ لِنُصُوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ زادَتْ مُخالفَاتُه وعَظُمَتْ حتَّى تَكونَ طوّام، ومِن ذَلك ما قَاله أحَدُ غُلاةِ الجَهميةِ لِيَنْفيَ صِفَةَ العُلوِّ التي ثَبَتَتْ بِالأَدِلَّة الكَثِيرة مِن نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّة، قَال في سُجُودِه: «سُبْحانَ رَبِّيَ الأَسْفَل»، - نَسْأل اللهَ السَّلامةَ والعَافيةَ -.

وهناك عبارة يجدها القارئ في بعض الكتب زعم مؤلفوها أنها على مذهب السلف وهي عبارة باطلة مؤداها نفي الاستواء على العرش، وهي: «كَانَ اللهُ تعالى ولا مكانَ، ثم خَلَقَ المكانَ، وهو على ما عليه كَانَ قبلَ خَلْقِ المكانِ»؛ يعني: غير مستوٍ على العرش كما كان قبل خلقه غير مستوٍ، فمرادهم بهذه العبارة نفي الاستواء.

وهذه العبارة ذكرها الشيخ عثمان بن عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي في كتابه: «نجاة الخلف في اعتقاد السلف»[3]، ويسمونه عثمان بن قائد النجدي، وهو معروف في فقه الحنابلة، له حواشي على كتب المتأخرين: على

---

(١) هو: إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشيباني الكوفي، صاحب اللغة. وكان صاحب دين ونزاهة وصدق. وقال عبد الله بن أحمد: «كان أبي يلزم مجالس أبي عمرو الشيباني ويكتب أماليه». صنف كتاب «الحروف في اللغة» وسماه «كتاب الجيم». وله عدة تصانيف في اللغة. توفي سنة (٢١٠هـ). تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٧، تاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ٣٠.

(٢) وقد نسبه خليل هرَّاس في شرحه للنونية إلى أبي عبيدة صاحب الإمام أحمد بن حنبل بناء على أنه إذا أطلق الشيباني فالمراد به الإمام أحمد، وهو خطأ. أفاده الشارح.

(٣) (ص١٤).

المنتهى وعلى الإقناع، ويده في الفقه لا بأس بها، أما في هذا الباب فعنده شيء من المخالفات.

قد عَقَّبَ الشيخُ ابنُ مانعٍ على هذه العبارة بِقولِه: «وهذا إنَّما يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُؤمِنْ بِاستواءِ الربِّ على عرشِه مِنَ المُعَطِّلَةِ، والحقُّ أنْ يُقَالَ: إنَّ اللهَ - تَعَالى - كَانَ وليسَ معهُ غيرُهُ، ثم خَلَقَ السمٰواتِ والأرضَ في سِتَّةِ أيامٍ، وكَانَ عرشُه على الماءِ، ثم اسْتَوَى على العرشِ»، وَ(ثُمَّ) هنا لِلترتيبِ لا لِمُجَرَّدِ العَطْفِ.

قَالَ ابنُ القيِّمِ في النُّونيَّةِ[1]:

واللَّهُ كَانَ وليسَ شيءٌ غيرَه وبَرَى البَرِيَّة وَهي ذو حَدَثَانِ[2]

يَعْنِي: أنَّ البريَّةَ - المخلوقاتِ - كُلَّها حادِثَةٌ، فاللهُ ﷻ أثْبَتَ لِنفسِه هذه الصفةَ: صفة الاستواء، وهي مِنْ صفاتِ الفعلِ؛ لأنَّها مُتعلقةٌ بِالإرادةِ والمشيئةِ، بخلاف صفةِ العُلُوِّ فهي صفةٌ ذاتيةٌ.

والعُلُوُّ والارتفاعُ والصُّعودُ صفاتٌ فيها مِنَ العظمةِ والعزِّ والكبرياءِ ما يَحْتَمِلُهُ اللفظُ، ولِذا جَاءَ قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ ففيه إشارة إلى أن الله مع اتِّصَافِه بِهذه الصفةِ التي تَقْتَضِي العُلُوَّ والارتفاعَ والعظمةَ والكبرياءَ مُتَّصَفٌ بِصفةِ الرحمةِ.

وقَالَ شيخُ الإسلامِ: «في ستة مواضعَ»، وفي بعضِ النُّسَخِ: (في سبعة مواضعَ)، فَمواضعُ الاستواءِ سبعةٌ في القرآنِ[3] وهي:

قوله - تعالى -: ﴿أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

(١) النونية (ص٦٨).
(٢) الحاشية على الواسطية لابن مانع (ص٨).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ١٦٤.

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعدِ: ٢]، وقوله - تعالى -: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله - تعالى - في سورةِ الفرقانِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقوله - تعالى - في سورةِ السجدةِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، وقوله - تعالى -: في سورةِ الحديدِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤] وست الآيات ألفاظُها متطابقةٌ، وربَّمَا كَانَ ذلك وَجْهَ كَوْنِها سِتَّةً فأراد لفظ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾.

فَإذا أَرَدْنَا لفظَ (اسْتَوَى) فهو في سبعةِ مواضعَ، وإذا أرَدْنَا ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فهو في سِتَّةِ مواضعَ.

الموضعُ الأوَّلُ والثاني: «**في سورةِ الأعرافِ قوله:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **وقَالَ في سورةِ يونُسَ** عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣].

السمٰواتُ مِنْ حيثُ الاشتقاقُ اللُّغَوِيُّ لِمادةِ (خَلَقَ)، مخلوقةٌ، فهي مفعولةٌ مِنْ هذه الحَيْثِيَّةِ، وعلى هذا أكثرُ مَنْ يُعْرِبُ القرآنَ، لكنْ مِنْهم مَنْ لَحَظَ مَعْنَى المفعولِ عندَ النُّحَاةِ وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل، وهذا لا يَنْطَبِقُ على السمٰواتِ هنا؛ لأن الفعل لم يقع عليها إذ كانت غير موجودة عند الخلق، فَالخَلْقُ وَقع بالسمٰواتِ والأرضِ لا عليهما، ولِذا يَقُولُ بعضُهم: إنَّ السمٰواتِ مفعولٌ مُطلَقٌ[1]، فيكونُ المعنى: إنَّ ربَّكُم اللهُ الذي خَلَقَ خَلْقًا وهو السماواتُ والأرضُ فَتَكُونُ السمٰواتُ والأرضُ بَدَلًا مِنَ المفعولِ المُطلَقِ قائمًا مَقامَهُ، وهذا مُتَّجِهٌ مِنْ حيثُ المَعْنَى.

الموضع الثالث: «**وقَالَ في سورةِ الرعدِ:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٨٦٧)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ١٦١، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٢.



تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾» [الرعد: ٢] (تَرَوْنَهَا) وَصْفٌ لِلعَمَدِ، وهذا الوَصْفُ إمَّا أنْ يَكُونَ لا مفهومَ لهُ، وعلى هذا فاللهُ - جلَّ وعلا - رَفَعَ السمٰواتِ بِغيرِ عَمَدٍ، لا مرئيةٍ ولا غيرِ مرئيةٍ، فَيَكُونُ وَصْفًا كاشِفًا مِنْ بابِ التصريحِ بِما هو مُجَرَّدُ توضيحٍ، أو صفةً لاغِيةً؛ يَعْنِي: بِغيرِ عَمَدٍ موصوفةٍ بِهذه الصفةِ، وإما أن يكون الوصف حقيقيًّا وعلى هذا يكون المعنى: أن اللهَ ﷻ رَفَعَ السمٰواتِ بِعَمَدٍ، لكنَّها لا تُرَى.

والمسألةُ محلُّ خلافٍ بينَ أهلِ العلمِ، وكَوْنُها بِغيرِ عَمَدٍ، أو بِعَمَدٍ لا تُرَى، كِلاهُمَا أقْوَى وأدَلُّ على القدرةِ الإلٰهيةِ، فَالقدرةُ الإلٰهيةُ تامَّةٌ، قالَ - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١].

قدْ بَيَّنَ ابنُ عَدْوانٍ(١) في نَظْمِه لِهذه العقيدةِ المواضع السبعة، فَقَالَ(٢):

وذِكْرُ استواءِ اللَّهِ في كلماتِهِ — على العرشِ في سبعِ مواضعَ فاعْدُدِ
ففي سورةِ «الأعرافِ» ثُمَّتَ «يُونُسٍ» — وفي «الرَّعدِ» معْ «طَهَ» فَلِلْعَدِّ أَكِّدِ
وفي سورةِ «الفرقانِ» ثُمَّتَ «سجدةٍ» — كذا في «الحديدِ» فافْهَمْهُ فَهْمَ مُؤَيِّدِ

وبقية المواضع مثل التي تقدم شرحها، وتُراجَعُ في مسألةِ الاستواءِ مصادِرُ أخرى، وذَكَرَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماعِ الجيوش الإسلاميَّةِ»(٣) أقوالَ السلفِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ، ثم ذَكَرَ أقوالَ الأئمةِ، وهو بحْرٌ لا ساحِلَ لهُ.

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن عدوان بن رزين الرزيني الحنظلي النجدي، قرأ النحو والصرف وعلوم البلاغة والعروض والقوافي والفرائض، وبرع في ذلك، له رسائل ونظم حسن، توفي سنة ١١٧٩هـ. ينظر: السحب الوابلة ١/ ٢٢٠، مشاهير علماء نجد لابن بسام ٣/ ٤٠٦.

(٢) الحاشية على الواسطية لابن مانع (ص٨).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية (ص٧١) وما بعدها.



ونقَلَ ابنُ القيِّمِ كلامَ أبي عبدِ اللهِ القرطبيِّ المالكيِّ صاحبِ التفسيرِ[1]، وفيه مُخالفاتٌ، ولطالب العلم أن يراجع في مسألة الاستواء مصادر أخرى؛ ليقف فيها على أقوال أئمة السلف.



(١) تفسير القرطبي ٧/٢١٩.



[صفة العلو]

وقولُهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًاۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦ - ١٧].

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ صفة الاستواءِ انتقل إلى أدلة صفة العلو وإن كان الاستواء من أدلة العلو إلا أنه أخص منه، فذَكَرَ الخاصَّ ثم عَمَّمَ فَأَعْقَبَ ذلك بِأدلةِ العُلُوِّ، وقد اقْتَصَرَ على آياتٍ صريحةٍ للدِلالةِ على عُلُوِّ اللهِ على خلْقِه فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وقولُهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]» الوفاةُ هنا المُرادُ بها: النومُ؛ لأنَّها تُطلَقُ ويُرادُ بها قبضُ الرُوحِ ومُفارَقَتُها للجسدِ، وتطلق ويُرادُ بها النومُ[١]؛ ومِنهم مَنْ يَرَى أنَّ الوفاةَ حقيقيةٌ[٢]، ولكنَّ جمهورَ أهلِ العلمِ الذين يُعتَدُّ بِقولِهم على أنَّ المُرادَ بالوفاةِ هنا النومُ[٣]، أي: أنَّ اللهَ

(١) تفسير الطبري ٦/ ٤٥٥.
(٢) تفسير الطبري ٦/ ٤٥٧.
(٣) ينظر: تفسير البغوي ٢/ ٤٥، وتفسير ابن كثير ٢/ ٤٧.

- جلَّ وعلا - أَلْقَى عليه النومَ ثم رَفَعَهُ إليهِ، وهو الآنَ حيٌّ في السماءِ، وسَيَنْزِلُ في آخرِ الزمانِ حَكَمًا بينَ الناسِ بشريعةِ مُحمَّدٍ ﷺ، ويُؤمِنُ بِهِ كُلُّ كِتابيٍّ؛ لأنَّهُ لا يَقبَلُ الجِزْيَةَ ويَكسِرُ الصليبَ ويَقتُلُ الخنزيرَ(١)، فلا يُقبَلُ مِنْ أهلِ الكتابِ يومئذٍ إلَّا الإيمانُ.

وأهلُ الكتابِ يَزعُمُونَ أنَّهُم قَتَلُوه وصَلَبُوه، واللهُ - جلَّ وعلا - يقول: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] فأُلقِيَ شبهُهُ على أحدِ أتباعِهِ فَقُتِلَ، فكان اعتقاد أهل الإسلام في عيسى عليه السلام أكمل من اعتقاد أتباعه فيه من كونه صُلِب وقتل.

﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ فعيسَى عليه السلام مرفوعٌ، واللهُ - جلَّ وعلا - مرفوعٌ إليهِ، وفي هذا ما يَدُلُّ على أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ؛ لأن الرفْعَ هو الانتقالُ مِنَ السُّفْلِ إلى العُلُوِّ.

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] إضرابٌ مِمَّا تَقدَّمَ مِنْ دَعاوَى قتْلِهِ وصلْبِهِ.

والاستدلال بالرفْعِ والارتفاعِ على علو الله - تعالى - يشبهه الاستدلال بالصعودُ في قولِ اللهِ - جلَّ وعلا -:

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] الكَلِمُ اسمُ جمْعٍ، والواحدُ كلمةٌ، وجمْعُ الكلمةِ كَلِمَاتٌ. والكَلِمُ الطيبُ: كُلُّ ما يَطِيبُ مِنَ الكلامِ، ويُكتَبُ في ميزانِ الحسناتِ مِنْ تلاوةٍ وذكرٍ للهِ - جلَّ وعلا - وتعليمِ علمٍ ودعوةٍ إلى اللهِ وما أشْبَهَ ذلك، هذا كُلُّهُ يَصعَدُ إلى اللهِ - جلَّ وعلا -، فالصعودُ الانتقالُ مِنَ الأسفلِ إلى الأعْلَى وهذا يدل على أن اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ.

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى (٣٤٤٨) ١٦٨/٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم (١٥٥) ١/ ١٣٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والكَلِمُ الطيبُ يُقابِلُهُ غيرُ الطيبِ الذي هو الخبيثُ، فالكلامُ الطيبُ هو الذي يَصعَدُ إلى اللهِ - جلَّ وعلا - وتَرفَعُهُ الملائكةُ الكرامُ الكاتِبونَ، أوِ الذين يَجتَمِعُونَ في صلاةِ الصبحِ وصلاةِ العصرِ، ويُكتَبُ في ديوانِ الحسناتِ، وما عَدَاهُ لا يَصعَدُ؛ سواءٌ كَانَ خبيثًا أو كَانَ مُجردًا عَنِ الوصفِ؛ كاللغو الذي لا مصلحةَ فيهِ ولا مَفسدةَ بل يُكتَبُ الخبيثُ في ديوانِ السيئاتِ، وأمَّا اللغْوُ فأهلُ العلمِ يختَلِفُونَ فيه، هلْ يُكتَبُ أو لا يُكتَبُ؟[1].

﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ العملُ مفردٌ مُقتَرِنٌ بـ(ال) والمقصودُ بِهِ: الأعمالُ الصالحةُ.

بعضُ المُبتدعةِ حينَما نَفَوْا هذه الصفةَ عَنِ اللهِ - جلَّ وعلا - أُلْزِمُوا بِلوازمٍ فالتزموها، مِنها: أن الله في كُلِّ مكانٍ؛ لأنه لا يَحتَاجُ إلى جهةٍ، وهذا مذهبُ الحُلوليَّةِ. وهذه بدعةٌ عُظْمَى، وبعضُهم يُحادُّ ويُعانِدُ أهلَ السُّنَّةِ الذين أثْبَتُوا العُلُوَّ للهِ - جلَّ وعلا - فيقولُ بِنقيضِ كلامِهِم فيقول: هو في السُّفْلِ وليسَ في العُلُوِّ، - تَعالَى - اللهُ عمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كبيرًا.

أما أدلة العلو فهي متنوعة وكثيرة جدًّا، منها:

حديث الجارية التي جيء بها إلى الرسول ﷺ فقال لها: «**أينَ اللهُ؟**» قَالَتْ: في السماءِ. قالَ: «**مَنْ أنا؟**»، قَالَتْ: أنتَ رسولُ اللهِ. قَالَ: «**أعْتِقْها فإنَّها مؤمنةٌ**»[2].

ومنها استشهاده ﷺ الخلْقَ في المَجْمَعِ الأعظمِ في حَجَّةِ الوداعِ على أنَّهُ

---

(١) ينظر: القرطبي ١١/١٧، ابن كثير ٣٩٨/٧.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ٣٨١/١ (٣٣/٥٣٧)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة ٣٠٧/١ (٩٣٠)، والنسائي في المجتبى، كتاب الصلاة، باب الكلام في الصلاة ١٩/٣ (١٢١٧)، وأحمد ١٧٥/٣٩ (٢٣٧٦٢)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

بَلَّغَهُم البلاغَ المُبينَ، فرَفَعَ أُصْبَعَهُ إلى السماءِ، وقَالَ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**»[1]. فدَلَّ على أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ.

ومن أدلةِ العُلُوِّ أيضًا رفْعُ اليَدَيْنِ في الدعاءِ، ومنها أيضًا: الاتجاهُ بِالقلوبِ نحوَ جهةِ العُلُوِّ، وهذا أمر فطري، بلْ هناك من أثْبَتَ أنَّ بعضَ الدوابِّ إذا مَرِضَتْ رَفَعَتْ رأسَها نحوَ جهةِ العُلُوِّ، وجَاءَ في الحديثِ في قصةِ النملةِ لمَّا خَرَجَ سليمانُ عليه السلام يَسْتَسْقِي رَأَى نملةً مُستَلْقِيَةً رافعةً قوائِمَها إلى السماءِ تَسْتَسْقِي فَقَالَ: «ارْجِعُوا فقدْ سُقِيتُم بِدعوةِ غيرِكم»[2]. وقدْ أفَاضَ أهلُ العلمِ في ذِكْرِ أدلةِ العُلُوِّ، ولا يُمكِنُ حصْرُها، ولا يُمارِي في هذه الصفةِ إلا مُعاندٌ أو مخذولٌ.

وهناك المُصنَّفاتُ المفردةُ في هذا البابِ منها كتابُ «العُلُوِّ» للحافظِ الذهبيِّ، وفيهِ أدلةٌ كثيرةٌ جدًّا على إثباتِ صفة العلو، مع أنَّ إثباتَ هذه الصفةِ إضافةً إلى نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ أمْرٌ فِطْرِيٌّ، وكما اقْتَضَتْهُ الأدلةُ السمعيةُ تَقْتَضِيهِ الأدلةُ العقليةُ؛ لأنَّ الذي يُقابِلُ العُلُوَّ السُّفْلُ، والعالِي أشرفُ مِنَ السافِلِ بِإجماعِ العُقَلاءِ، واللهُ - جلَّ وعلا - مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نقيصةٍ فدَلَّتِ الفطرةُ والعقلُ والسمعُ على أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى ٢/ ١٧٦ (١٧٤١)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٣/ ١٣٠٧ (١٦٧٩)، وأحمد ٣٤/ ٤٧، ٤٨ (٢٠٤٠٧)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢/ ٦٦، والحاكم في مستدركه ١/ ٣٢٥ وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعندهما لم يذكر اسم النبي. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/ ٣١٢ (٣٠١٠١)، وأحمد في الزهد (ص٨٧) (٤٤٦)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص٥١٨) (٦٤٧)، والطبراني في الدعاء (ص٣٠٠) (٩٦٨)، وأبو الشيخ في العظمة ٥/ ١٧٥٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٣/ ١٠١ من رواية أبي الصديق الناجي.



وإثباتُ الجهةِ للهِ - جلَّ وعلا - لمْ يَرِدْ بِهِ دليلٌ، لكنْ ثَبَتَ لهُ العُلُوُّ وهو جهةٌ مِنَ الجهاتِ، فلازِمُ الحقِّ حقٌّ، لكنْ لوْ قَالَ أحد لا نُثْبِتُ للهِ - جلَّ وعلا - جهةً؛ لأنها لمْ تَرِدْ في النصوصِ الشرعيةِ، لكنْ نُثْبِتُ أنَّهُ في العُلُوِّ وأنَّهُ على عرشِهِ بائِنٌ مِنْ خلْقِهِ فلا يُلامُ مَنْ يَقُولُ بِهذا، والذي قَالَ: إنَّ الجهةَ مِنْ لازِمِ الحقِّ وما لَزِمَ مِنَ الحقِّ ولمْ يَتَرَتَّبْ عليهِ ضدُّه، لا يمنع مِنَ القولِ بِه ولوْ لمْ يَرِدْ بِهِ دليلٌ نَلتزِمُهُ[1].

﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝٣٦ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] هامانُ وزيرُ فرعونَ، وفي قولِهِ دليل على أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ؛ لأنَّ الكَذِبَ إنَّما يطلق على كلام يُخالِفُ الواقعَ، وهذا دَلَّ على أنَّ موسَى قَرَّرَ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - في جهةِ العُلُوِّ في السماءِ. وقول فرعون ليسَ مِنْ بابِ الوصولِ إلى الحقيقةِ؛ لأنهُ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الأسبابِ لنْ يَصِلَ إلى السماءِ، لكنْ يُحمَلُ على أنَّهُ اسْتِهْزَاءٌ بِموسَى عليه السلام، وفرعونُ مُعترفٌ في قَرارَةِ نفسِهِ ومُصدِّقٌ، لكنَّهُ يقولُ هذا مِنْ بابِ المُغالَطةِ والمُكابَرةِ، كما قَالَ اللهُ - جلَّ وعلا - عَنْهُم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤].

وهذا الظنُّ الحاصل عند فرعون هو بِمَعْنَى اليقينِ فيما يُظهِرُهُ للناسِ، وإلا فهو في قَرارَةِ نفسِهِ مُصدِّقٌ ومُعترِفٌ، ولِذا قَالَ غُلاةُ الجهْميَّةِ بإيمانِ فرعونَ[2]؛

(١) ومثال ذلك: أن الرسول ﷺ قال لعبد الله بن عمرو: «**اقرأ القرآن في سبع**» فامتثل شخص هذا الأمر فكان يبدأ القرآن من السبت ويختم عصر الجمعة، فهل يقال له: إنك ابتدعت؛ لأنك حددت وقتًا للختم من غير دليل؟ بل نقول: إن هذا من لازم الدليل؛ لأن الأيام سبعة فمن مقتضى قراءة القرآن في سبع أن يكون يوم الختم معلومًا، فمثل هذا لا يقال فيه: إنه بدعة، بل هو من لازم الدليل ولا يترتب عليه مفسدة. أفاده الشارح.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/ ٢٧٩.

لأنَّ الإيمانَ عندَهم المعرفةُ حتَّى قَالُوا بِإيمانِ إبليسَ[1]، والظنُّ قد يُرَادُ بِه اليقينُ في نصوص الشرع، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦ - ١٧] ليس في السماءِ من يستطِيعُ أنْ يَخسِفَ بِالمخلوقينَ الأرضَ إلَّا اللهُ ﷻ؛ إذنْ مَنْ في السماءِ هو اللهُ - جلَّ وعلا -، فمَنْ مُتَرْجَمَةٌ باللهِ ﷻ؛ لأنَّهُ هو الذي يَخسِفُ الأرضَ، وقوله - تعالى -: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ يحتمل مَعْنَيَيْنِ: الأوَّلُ أنْ تَكُونَ (في) بِمَعْنَى (على)، كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ يَعْنِي: على جُذوعِ النخلِ، فإنْ قُلْنَا: إنَّ (في)؛ بِمَعْنَى: (على) السمٰواتِ فاللهُ ﷻ مُستوٍ على عرشِه فوقَ سبع سمٰواتٍ بائِنٌ مِنْ خلْقِه. والثاني: أن يكون (في) على بابها، ولا يَعْنِي ذلك أنَّ (في) بِمَعْنَى الظرفيَّةِ كما نَتَصَوَّرُها في المخلوقِ، وتكون السماءُ هنا هي جهةُ العُلُوِّ، فيصح حينئذٍ أن نقول: إن الله في السماء؛ أي: في العلو.

فلا يمكن أن نأمن أنْ يُخسَفَ بِنا مع كثرةِ المَعَاصِي والإعلانِ بِها وضعْفِ نَكيرِها أو عَدَمِ وُجودِهِ بِالكُلِّيَّةِ، فضْلًا عَنْ أنَّهُ يُوجَدُ في بُلدانِ المسلمينَ مِنَ اشْتِهارِ المعاصِي والإعلانِ بِها ما لا يُستَطَاعُ إنْكَارُهُ، نَسأَلُ اللهَ - جلَّ وعلا - أنْ يَلطُفَ بِالمسلمينَ.

﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ كما أرْسَلَ على أصحابِ الفيلِ، وكما أرْسَلَ على قومِ لوطٍ، فلسنا في أمانٍ من أنْ يُرسَلَ علينا آفَةٌ سماويةٌ تُذِيقُ الناسَ الأثَرَ المُترتِّبَ على مُخالفتِهم وإعْراضِهم عَنْ دينِ اللهِ.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧/٥٠٨.

﴿فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ﴾ هذا تهديدٌ، سَتَعْلَمُونَ كيفَ عاقبةُ شُؤْمِ عملِكُم ومُخالَفَتِكُم.

جاء في عقيدةِ أبي عثمانَ الصابونيِّ[1]، قَالَ: أَخْبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ - يَعْنِي (الحاكِمَ)[2] - في كتابِ «التاريخِ» الذي جَمَعَهُ لأهلِ نيسابورَ، وفي كتابِ «مَعرفةِ أصولِ الحديثِ»[3] اللذَيْنِ جَمَعَهُمَا ولم يُسبَقْ إلى مِثلِهِما، قَالَ: سَمِعْتُ أبا جعفرٍ مُحمَّدَ بنَ صالحِ بنِ هانئٍ[4]، قَالَ: سَمِعْتُ الإمامَ أبا بكرٍ مُحمَّدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ[5] يَقُولُ: مَنْ لَمْ يُقِرَّ أنَّ اللهَ على عرشِهِ قدِ اسْتَوَى فوقَ سبعِ سمٰواتِه فهو كافرٌ بهِ حلالُ الدمِ يُستَتَابُ فإنْ تَابَ وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ وأُلْقِيَ على المَزابِلِ[6]. ثم ذَكَرَ كلامًا طويلًا لابنِ عبدِ البَرِّ[7] في «التمهيدِ».

(١) هو: أبو عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد، ولد سنة (٣٧٣هـ). وكان يحفظ التفسير من كتب كثيرة، وكان من حفاظ الحديث. وكان مشتغلًا بكثرة العبادات والطاعات، حتى كان يضرب به المثل. توفي سنة (٤٤٩هـ). تاريخ دمشق ٩/٣، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٠، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص١٨٧).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، إمام أهل الحديث في عصره، وصنف «المستدرك»، و«معرفة علوم الحديث»، و«تاريخ نيسابور»، وغيرها، توفي بنيسابور سنة (٤٠٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨١، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٢٥).

(٤) هو: محمد بن صالح بن هانئ أبو جعفر الوراق النيسابورى، سمع الكثير بنيسابور ولم يسمع بغيرها، وكان صبورًا على الفقر لا يأكل إلا من كسب يده، سمع ابن خزيمة وغيره، مات سنة (٣٤٠هـ). طبقات الشافعية ٣/ ١٧٤.

(٥) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر السلمي الحافظ. ولد سنة (٢٢٣هـ). وكان يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان. توفي سنة (٣١١هـ). الجرح والتعديل لأبى حاتم الرازى ١٩٦/٧، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٥.

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٢٥).

(٧) هو: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، النمري الأندلسي القرطبي، حافظ المغرب، صاحب التصانيف الفائقة منها: «التمهيد»، و«الاستذكار»، و«الاستيعاب»، وغير ذلك. توفي سنة (٤٦٣هـ). وفيات الأعيان ٧/ ٦٦، وسير أعلام =

قَالَ أبو عُمَرَ: «أهلُ السُّنَّةِ مُجمِعونَ على الإقْرَارِ بالصفاتِ الواردةِ كُلِّها في الكتابِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحمْلِها على الحقيقةِ لا على المَجازِ، وأمَّا أهلُ البِدَعِ الجهْميَّةِ والمُعتزلة والخوارجُ فكُلُّهم يُنكِرُها ولا يحملُ مِنها شيئًا على الحقيقةِ، ويَزعُمُونَ أنَّ مَنْ أقَرَّ بِها مُشَبِّهٌ، وهم عندَ مَنْ أقَرَّ بها نَافُونَ للمعبودِ، والحقُّ فيمَا قَالَهُ القائِلونَ بِما نَطَقَ بِه كتابِ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ ﷺ وهم أئمةُ الجماعةِ»[1].

فالذي يَنفِي صفاتِ البارِي ﷻ الواردةَ في كتابِه وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ فهو في الحقيقةِ يَعبُدُ عَدَمًا، والكلامُ في هذه المسألةِ يَطولُ جدًّا، فينظرُ النُّقولُ فيها في النُّونيَّةِ[2] مع شُروحِها، وأيضًا في «اجتماعِ الجيوشِ الإسلاميةِ»[3] لابنِ القيِّمِ، وفي كتابِ العُلُوِّ للحافظِ الذهبيِّ رَحِمَهُ اللهُ.



= النبلاء ١٨/ ١٥٣، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٢١٧.

(١) التمهيد لابن عبد البر ٧/ ١٤٥.

(٢) ١/ ٧٢ وما بعدها، شرح ابن عيسى ١/ ٣٩٦.

(٣) ٢/ ٩٦ وما بعدها.



[صفة المعية]

وقولُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وقولُهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

الشرح

بعدَ أنْ أثْبَتَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ ما جَاءَ عَنْ اللهِ في صفةِ الاستواءِ والعُلُوِّ، ذَكَرَ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - مَعَ كوْنِه مُستويًا على عرشِه بائِنًا مِنْ خلْقِه فوقَ سمٰواتِه، مُتَّصفًا بصفة العُلُوِّ المُطلقِ بِأنواعِه: عُلُوِّ الذاتِ، وعُلُوِّ القدْرِ، وعُلُوِّ القهْرِ، ومع ذلك أنَّه - جلَّ وعلا - مع خلْقِه، مَعِيَّةً عامةً ومَعِيَّةً خاصةً، مَعَهُم بعلمِهِ وسمْعِهِ وبصرِهِ، ومَعَهُم بِحِفْظِهِ ونصْرِهِ وتأييدِهِ؛ لأنَّ العُلُوَّ قدْ يُفهَمُ منه أنَّهُ قدْ يَخفَى عليهِ شيءٌ مِنْ أمْرِهم ما دَامَ عاليًا عَنْهُم بائِنًا منهم، فأرْدَفَ ذلك

بِمَا يَدُلُّ على مَعِيَّتِهِ لهم، وأنَّهُ لا تَخفَى عليه منهم خافِيةٌ، وأنَّهُ - جلَّ وعلا - مَعَهُم بِعلمِهِ وإحاطتِهِ بِنصْرِهِ وتأييدِهِ، وأنَّ المَعِيَّةَ ثابتةٌ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، ولَيْسَتْ كمَعِيَّةِ المخلوقِ.

معنى المَعِيَّةِ العامةِ:

جَاءَ عَنْ جمهورِ السلفِ ما يدلُّ على أنَّ المَعِيَّة العامة بِمَعْنَى العِلْم[1]: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] يَعْنِي: بعلمِهِ؛ لئلا يُظَنَّ أنَّهُ مَعَهُم - جلَّ وعلا - بِذاتِهِ فَيَقْتَضِي ذلك أنَّهُ حالٌّ بِكُلِّ مكانٍ. وقدْ خَطَرَ ذلك على بالِ بعضِ الناسِ، وقَالُوا: إنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - مَعَهُم بِذاتِهِ في كُلِّ مكانٍ.

والقوْلُ بِالحُلولِ والاتِّحَادِ قولٌ معروفٌ عندَ فِئَةٍ وفرقةٍ ضالةٍ، وهم جماعةٌ مِنَ المُتصوِّفَةِ قَادَهُم الضلالُ إلى أنْ وَصَلُوا إلى الاعتقاد بأنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - حالٌّ في كُلِّ شيءٍ، وأنَّهُ موجودٌ في كُلِّ مكانٍ: في الأماكن الشريفة، وغير الشريفةِ مِنَ الأماكنِ القَذِرَةِ، لِمَا يَقْتَضِيهِ لفظُ «مع»، فلمْ يُنَزِّهُوا اللهَ ﷻ عَنْ حُلولِ هذه الأماكنِ - تَعالى اللهُ عمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كبيرًا -.

شُبهةٌ حوْلَ تأويلِ المَعِيَّةِ:

قدْ يَقُولُ قائلٌ: إذا كَانَ السلفُ أو جمهورُ السلفِ فسَّروا المَعِيَّةَ بِالعلم، وهذا تأويلٌ، فَلِمَاذا لا نُؤَوِّلُ الرحمةَ بِالثوابِ، والغضبَ بِالانتقامِ، وما أشْبَهَ ذلك؟

الجوابُ عن ذلك أن يُقالَ: نحن مُلزَمُونَ بِما جَاءَ عَنِ اللهِ - تعالى - وعَنْ رسولِه ﷺ؛ لأنَّ ما يَتَعَلَّقُ باللهِ - جلَّ وعلا - مِنَ الإيمانِ بِالغيْبِ لا يُدْرِكُهُ العقلُ، فالسلفُ وَقَفُوا عندَ هذه النصوصِ، فأثْبَتُوا الرحمةَ ولَمْ يُؤَوِّلُوها بِلازِمِهَا، وأثْبَتُوا الغضبَ والمَقْتَ ولَمْ يُؤَوِّلُوهُمَا بِلازِمِهِما، وجَاءَ عنْهُم تأويلُ

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٤٩٥.

المَعِيَّةِ بِالعلمِ، ونَحْنُ مُلزَمُونَ بِفَهْمِهِم، فَنَحْنُ - أعْنِي: أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ - أهلُ اتباعٍ، ولَسْنَا بِأهلِ ابتداعٍ، فما دَامَ السلفُ قد أوَّلُوا المَعِيَّةَ بِالعلمِ فيسُوغُ لَنَا ذلك.

وعلى هذا فَكُلُّ ما اتَّفَقَ عليه السلفُ فَنحنُ مُلزَمُونَ بِه، ولا يَجُوزُ لنا أنْ نُحدِثَ رأيًا جديدًا مخالفًا لما اتَّفَقُوا عليهِ، وإذا اخْتَلَفُوا في إثباتِ صفةٍ أو نفْيِها فإنْ كَانَتِ الأقوالُ متعادلةً فالذي لَدَيْهِ آليَّةُ النظرِ والاجتهادِ لهُ أنْ يَخْتَارَ مِنْ أقوالِهم حَسَبَ ما يَتَرَجَّحُ عندَه بِالدليلِ، لا على حَسَبِ هَوَاهُ ورأيِهِ.

وجمهورُ السلفِ أوَّلُوا المَعِيَّةَ بِالعلمِ، ومنهم مَنْ جَعَلَ المَعِيَّةَ حقيقيةً تَثْبُتُ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه كغيرِها مِنَ الصفاتِ، ويقولون: إن كوْنَهُ معهم لا يَقْتَضِي الامْتِزاجَ ولا الاختلاطَ، فهو على عرشِه - جلَّ وعلا - وهو مع خلْقِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وهذا ما يَخْتَارُهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ[١]، فإذا تُصُوِّرَ هذا في المخلوقِ فلأنْ يُتَصَوَّرَ في الخالقِ الذي لا تُدْرِكُهُ الأفهامُ ولا تَبْلُغُهُ الأوهامُ من بابِ أوْلَى.

و«مع» تَأْتِي للمُخالَطَةِ كقوْلِنَا: (شَرِبْتُ اللبنَ مَعَهُ الماءُ)، فَمُقْتَضَى ذلك أنْ يَكُونَ اللبنُ مُختلِطًا بِالماءِ، وتَأْتِي بِمَا لا يَقْتَضِي المُخالَطَةَ ولا المُمَازَجَةَ؛ كقوْلِ القائلِ: (سِرْنَا والقمرُ مَعَنَا)، وشيخُ الإسلامِ يَرَى أنَّها المَعِيَّةُ الحقيقيةُ لكنَّها لا تَقْتَضِي مُخالَطَةً ولا مُمَازَجَةً.

فاللهُ - جلَّ وعلا - مع خلْقِه حقيقةً لا مَجازًا، ومع ذلِك هو على عرشِه بائنٌ مِنْ خلْقِه. وهذا لا يلزم منه اللوازم الباطلة كما يُقَرِّرُ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في صفةِ النُّزولِ الإلٰهيِّ في الثُّلُثِ الأخيرِ مِنَ الليلِ، أنَّهُ يَنْزِلُ في الثُّلُثِ الأخيرِ مِنْ كُلِّ ليلةٍ إلى السماءِ الدُّنيا، ومع ذلك لا يَخْلُو منهُ العرشُ[٢].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٨، ٥/ ١٠٣.

(٢) ينظر: شرح حديث النزول (ص٣٣) وما بعدها.

أما المُبتدعةُ، فقد اختلفت طرائقهم في الجمع بين هاتين الصفتين فَمِنْهُم مَنْ نَفَى العُلُوَّ ونَفَى الاستواءَ وقال: «إن اللهَ مَعَنا، فلا يمكن أن يَكُونُ عاليًا ومُستويًا على عرشه». ومنهم مَنْ نَفَى المَعِيَّةَ نفْيًا مُطلقًا عَمَلًا بِما فهم من بعضِ النصوصِ، وقال: «إنها تَقْتَضِي اللوازمَ الباطلةَ». ومنهم مَنْ أثبتهما مع التزامه باللوازمِ الباطلةِ. وأما أهلُ السُّنَّةِ فيُثْبِتُونَ الاستواءَ، ويُثْبِتُونَ العُلُوَّ، ويُثْبِتُونَ النُّزولَ، ويُثْبِتُونَ المَعِيَّةَ على ما يَلِيقُ بِجلالِ اللهِ وعظمتِه، وهذا هو المُرَجَّحُ وهو قوْلُ جمهورِ السلفِ. وإذا وجدنا تأويلًا للسلف تَبِعْنَاهُم؛ لأنهم لا يُمكِنُ أنْ يُؤَوِّلُوا إلا وقدْ وَقَفُوا فيهِ على نصٍّ عَنِ النبيِّ ﷺ المُبَلِّغِ عَنِ اللهِ - جلَّ وعلا -، فَنَحْنُ مُلزَمُونَ بِفَهْم السلفِ، لا سِيَّمَا في هذا البابِ الذي لا تُدْرِكُهُ العقولُ، فالسلفُ أعْرَفُ، ومَذْهَبُهُم أعلمُ وأحْكَمُ وأسْلَمُ؛ لأنَّهُم عَاصَرُوا النبيَّ ﷺ وعَايَشُوهُ وعَايَشُوا التنزيلَ، فَعَرَفُوا مُلابَسَاتِ القَضَايا وما احتف بِها، فَهُم أعْلَمُ مِنْ غيرِهم بها، لا سِيَّمَا وقد زَكَّاهُم النبيُّ ﷺ وشَهِدَ لَهُم بِالخيريةِ.

قدْ يَقُولُ قائلٌ: في قوْلِه ﷺ: **«رُبَّ مُبَلَّغٍ أوْعَى مِنْ سامِعٍ»**(١) دليلٌ على أنَّه قدْ يَأْتِي مِمَّن تَأَخَّرَ زَمَنُهُ من هو أفضلُ في فهمِ النُّصوصِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ زمنُهُ.

وهذا الكلامُ يُسَلَّمُ بِه إذا كَانَ مَرَدُّ ذلك إلى ما يَدْخُلُ فيهِ العقل، أمَّا بابُ الغيبياتِ فلا يَدْخُلُ فيه العقل، فلا بُدَّ مِنَ اتباعِ السلفِ في ذلك.

والفهمُ الصحيحُ للحديثِ أنه قدْ يَفْهَمُ السامِعُ مِنَ النصِّ شيئًا، ثم يَبْلُغُ هذا النصُّ شخصًا آخَرَ فَيَفْهَمُ منهُ فهْمًا غيرَ هذا الفهْمِ وأفضلَ منهُ وهو مُوافِقٌ لِفهْمِ بعضِ مَنْ تَقَدَّمَ مع الاتِّحَادِ في الحُكْم، فيَتَّفِقَانِ على الحُكْم، لكنَّ مَأْخَذَ الحُكْمِ مِنْ هذا النصِّ يَخْتَلِفُ فيه هذا عَنْ الآخرِ. ولِلمُتأخِّرِ أنْ يَنظُرَ في النصوصِ، لكنْ ليسَ لهُ أنْ يُحدِثَ قولًا جديدًا لمْ يَقُلْ بِه مَنْ تَقَدَّمَهُ، لا سِيَّمَا في مواطنِ الإجماعِ.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (١٧٤١) ٢/ ١٧٦، وأحمد (٢٠٤٩٨) ٤٣/ ١٣٦، ١٣٧، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

يَقُولُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقولُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]»؛ يَعْنِي: أنَّ السمٰواتِ والأرضَ خلقها اللهُ - جلَّ وعلا - في ستةِ أيام، وبعدَ أنْ خلقَ السمٰواتِ والأرضَ اسْتَوَى على العرشِ، لكنْ هل مَعْنَى هذا أنَّه تعالى خلقَ السمٰواتِ والأرضَ قبلَ العرشِ، أو أنَّهُ خَلَقَ العرشَ ثم لَمْ يَتِمَّ الاستواءُ عليهِ إلا بعدَ أنْ خَلَقَ السماواتِ والأرضَ؟ هذا مُقْتَضَى العطْفِ بِثُمَّ، والمرجح عند أهل العلم: أنَّ أوَّلَ المخلوقاتِ العرشُ.

﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ يَعْنِي: ما يَدخُلُ في الأرضِ.

﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ مِنْ نباتٍ ونحوِه، كُلُّ هذا يَعْلَمُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولا يَخْفَى عليهِ منهُ شيءٌ.

﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ما يَنْزِلُ مِنَ السماءِ مطرًا كان أو غيره يَعلَمُهُ اللهُ - جلَّ وعلا -.

﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ إمَّا أنْ نُضمِنَ العُروجَ مَعْنَى الدخولِ؛ لأنَّ الدخولَ يُعَدَّى بـ«في»، فنقول: ما يَدْخُلُ فيها، أو نُضْمِنَ الحرفَ مَعْنَى «إلى» فَنَقُولُ: ما يَعْرُجُ إليها، وتضمينُ الفعلِ أوْلَى عندَ شيخِ الإسلامِ[(١)].

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ هذا هو الشاهِدُ، فمَعَ كوْنِه - جلَّ وعلا - مُستويًا على عرشِه فهو مَعَكُم.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾؛ يعني: أنَّهُ مُبْصِرٌ لأعمالِكم، فهو مَعَكُم بِعلمِهِ، وسمْعِهِ، وبصرِه، لا يخفى عليه من ذلك شيء.

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٢١/١٢٣.



أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

﴿مَا يَكُونُ﴾ (كَانَ) هنا تامةٌ؛ والمعنى: (ما يُوجَدُ).

﴿مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الأصلُ أنَّ هذا مِنْ باب إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ، والمعنى: ما يَكُونُ مِنْ ثلاثةٍ نَجْوَى؛ يَعْنِي: يَتَنَاجَوْنَ إلا واللهُ - جلَّ وعلا - رابِعُهُم.

والنَّجْوَى: الكلامُ سِرًّا.

﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ رابِعُهُم بِعلمِهِ، بِحيثُ لا يَخْفَى عليه شيءٌ مِنْ نَجْوَاهُم.

﴿وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ﴾ لَمْ يَذْكُرْ إلا الأعدادَ الفرديةَ (الثلاثةَ والخمسةَ)، وقَدْ حَاوَلَ بَعضُ أهْلِ العِلمِ اسْتِنباطَ الحِكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ[1].

﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾؛ يَعْنِي: أدْنَى مِنْ ثلاثةٍ، فالاثنانِ يكونُ اللهُ مَعَهُم، حتّى الواحدُ الذي يَتَحَدَّثُ إلى نفسِه، فإنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - يَطَّلِعُ على ما يَخْتَلِجُ في صدرِهِ.

﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾ الأكثرُ: ستةٌ أو سبعةٌ أو عشرةٌ أو مائةٌ، لا تَشْتَبِهُ عليه اللغاتُ، ولا تَلْتَبِسُ عليه الأصواتُ، فلوْ أنَّ المَطَافَ مُكتَظٌّ بِالزحامِ، ويَتَكَلَّمُونَ بلغاتٍ مختلفةٍ ويَطلُبُونَ مطالبَ متعددةً، لم يَخْفَ على اللهِ - جلَّ وعلا - شيءٌ مِنْ لغاتِهم، ومطالِبِهِم وحاجاتِهِم، إضافةً إلى سائرِ مَنْ على ظهْرِ المعمورةِ.

﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ في أيِّ مكانٍ كَانُوا.

﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ وقتَ الحسابِ يُقَرِّرُهُم، ويُخبِرُهُم بِما

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٧٩).

عَمِلُوا، قال رسول الله ﷺ: «**ما مِنْكُم مِنْ أحدٍ إلَّا وَسَيُكَلِّمُهُ اللهُ يومَ القيامةِ، ليسَ بينَ الله وبينَه تُرجمانٌ**»(١)، فلا يَظُنُّ عامِلُ السوءِ أنَّهُ يَخْفَى على اللهِ - جلَّ وعلا -، ولا يَظُنُّ المُتَكَلِّمُ بِكلامٍ لا يُرضِي اللهَ - جلَّ وعلا - أنَّهُ يَخفى على اللهِ، ولا يَظُنُّ مَنْ عَمِلَ عملًا يبغضه اللهُ - جلَّ وعلا - أنَّهُ يَخفَى على اللهِ، فلا بُدَّ أنْ يُنَبِّئَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - بِما حَصَلَ منهُ يومَ القيامةِ، فإنْ كَانَ خيرًا أثابه عليهِ، وإنْ كَانَ شرًّا عَاقَبَهُ عليهِ أو عَفَا عنهُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وهذه مِنَ الألفاظِ العامةِ المحفوظِ عُمومُها، وهذا خلاف ما يَقُولُه البعض: «لا يَجْهَلُ»، إذ لا يُثْبِتُ لهُ صفةَ العلمِ، أوْ ما يَقُولُه الفلاسفةُ: إنَّهُ يَعلَمُ الكُلِّيَّاتِ ولا يَعلَمُ الجُزْئِيَّاتِ(٢).

المَعِيَّةُ الخاصةُ:

وقولُهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] الآياتُ السابقةُ كانت في المَعِيَّةِ العامةِ، وقولُهُ - جلَّ وعلا -: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ في المعيَّةِ الخاصَّةِ، وهذا قَالَهُ النبيُّ ﷺ لأبي بكرٍ لمَّا كَانَا في الغارِ وَوَقَفَ المشركونَ على فَمِ الغارِ، حتى لوْ نَظَرَ أحَدُهُم إلى موضعِ قَدَمَيْهِ لأبْصَرَهُم، فدَاخَلَ أبا بكرٍ ما يُدَاخِلُ سائرَ البشرِ مِمَّا جُبِلُوا عليهِ من خوفِ العدوِّ، فَخَافَ أبو بكرٍ وحَزِنَ، فقَالَ النبيُّ ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، فأعْمَاهُم اللهُ - جلَّ وعلا - عَنْ نَظَرِ ما هو بِإزَاءِ أقْدَامِهِم، ولو نَظَرُوا لأبْصَروا.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ ٩/ ١٣٢ (٧٤٤٣)، ومسلم، كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة (١٠١٦) ٢/ ٧٠٣، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب في القيامة ٤/ ٦١١ (٢٤١٥)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية ١/ ٦٦ (١٨٥)، وأحمد ٣٠/ ١٨٠ (١٨٢٤٦)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، واللفظ للبخاري، وفي لفظ آخر له (٧٤٤٣): «ليس بينه وبينه ترجمان، ولا حجابٌ يحجُبه».

(٢) ينظر: درء التعارض العقل والنقل ٩/ ٣٩٩، ١٠/ ١٧٨.

ويذكر في كتب السِّير أن العنكبوت نسجت على فم الغار، وكذلك أنَّ الحمام جمع عُشَّهُ عليه[1]، وأن هذا السبب في كونهم لم يروا.

وهل هذا أبلغ في الحياطة والحماية والنصر والتأييد أو كونه مكشوفًا بحيث يراه من رزق هذه النعمة نعمة البصر؟ بل، كونه مكشوفًا أبلغ، وذلك مع أنه ما ذكر في هذه السِّير لا يثبت بسند صحيح.

وهذه مَعِيَّةُ النصرِ والتأييدِ والحفظِ، التي هي المَعِيَّةُ الخاصةُ. وهذه خاصةٌ بِمُحمَّدٍ ﷺ وأبي بكرٍ.

﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] بهذا خاطبَ اللهُ - جلَّ وعلا - مُوسَى وهارونَ مُطَمْئِنًا لَهُما لمَّا خَافَا مِنْ فرعونَ أنْ يَبْطِشَ بِهِما، ومُقْتَضَى هذه المَعِيَّةِ الحفظُ والتأييدُ والنصرُ، وعدمُ تمكينِ العدوِّ مِنْهُما، وهذه مَعِيَّةٌ خاصةٌ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] المَعِيَّةُ الأُولى والثانيةُ مُقْتَرَنَةٌ بأشخاصٍ، الأُولى: بِالنبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ، والثانيةُ: بموسى وهارونَ، وأما هذه فمَعِيَّةٌ خاصةٌ، ولكنها مُقْتَرَنَةٌ بِوصفِ التقْوَى ووصفِ الإحسانِ، فَعَلَى المسلمِ إذا أرَادَ أنْ يَكُونَ لهُ نصيبٌ مِنْ هذه المَعِيَّةِ الخاصةِ مَعِيَّةِ الحفظِ والنصرِ والتأييدِ أنْ يَتَّصِفَ بِالوصفِ الذي رُتِّبَتْ عليهِ هذه المَعِيَّةُ وهو التقْوَى والإحسانُ.

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٤١٦) ٤/ ٥٢، والبزار في مسنده (٤٣٤٤) ١٠/ ٢٤٥، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عوين بن عمرو، وهو رجل من أهل البصرة مشهور، وأبو مصعب فلا نعلم حدث عنه بهذا الحديث إلا عوين بن عمرو»، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٨٢) ٢٠/ ٤٤٣، وأورده ابن كثير في البداية والنهاية ٤/ ٤٥٤، وقال: «وهذا حديث غريب جدًّا من هذا الوجه»، كلهم عن أنس بن مالك، وزيد بن أرقم، والمغيرة بن شعبة ﷺ. وفيه عوين بن عمرو القيسي وهو لا يتابع، وأبو مصعب المكي وهو مجهول، ينظر: الضعفاء للعقيلي ٣/ ٤٢٢.



والتقْوَى فعلُ المأموراتِ واجتنابُ المحظوراتِ، والإحسانُ لهُ صُوَرٌ، منها: إحسانُ الإنسانِ في مُعامَلَتِه لِرَبِّهِ - جلَّ وعلا - بأنْ يَعْبُدَهُ كأنَّهُ يَرَاهُ، فإنْ لَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاهُ، ومنها: إحسانُ الإنسانِ مع نفسِه، ومنها: إحسانُ الإنسانِ مع الخلْقِ، وقد أُمِرْنَا بِالإحسانِ في كُلِّ شيءٍ، وقدْ كُتِبَ علينا الإحسانُ في كُلِّ شيءٍ، قال النبي ﷺ: «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قَتَلْتُم فأحْسِنُوا القِتْلَةَ، وإذا ذَبَحْتُم فأحْسِنُوا الذِّبْحَةَ**»[1].

﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦] هذه أيضًا مَعِيَّةٌ خاصةٌ مُقْتَضَاها الحفظُ، والنصرُ، والتأييدُ لِمَنْ اتَّصَفَ بِهذا الوصفِ وامْتَثَلَ هذا الأمرَ، وهو الصبرُ، فعلى المسلمِ أنْ يَأخُذَ النصيبَ الوافِرَ مِنَ الصبرِ سواءٌ كَانَ الصبرُ على طاعةِ اللهِ، أو عَنْ معصيةِ اللهِ، أو كان صبرًا على أقْدَارِ اللهِ، فمن جَاهدَ نفسَه ووطَّنَها على الصَّبرِ بأقسَامِه المذكورةِ حَصَلَ لهُ مِنَ هذه المَعِيَّةِ نصيبٌ وافِرٌ.

﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] (كَمْ) لِلتكثيرِ، فالكثرةُ لا يُعَوَّلُ عليها، فالمُعَوِّلُ عليه القوةُ المعنويةُ، وهي قوةُ الارتباطِ باللهِ - جلَّ وعلا -، وأمَّا الكثرةُ في العَدَدِ والعُدَدِ، فالوقائعُ والحوادثُ تَشْهَدُ بِأنَّها لا قيمةَ لها، فالمشركونَ في غزوةِ بدْرٍ كَانُوا ثلاثةَ أضعافِ المسلمينَ، ومع ذلك هُزِمُوا، وقُتِلَ وأسِرَ منهم عَدَدٌ كبيرٌ، وبِقَدْرِ تَمَسُّكِ المسلمينَ بِدينِهِم، وعَمَلِهِم بِأسبابِ النصرِ، يُنْصَرُونَ على الأعداءِ، ولوْ قَلَّ عَدَدُهم وكَثُرَ عَدَدُ العدوِّ، ومِصْدَاقُ ذلك في هذه الآيةِ.

﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وهذه كَسابِقَتِها مَعِيَّةٌ خاصةٌ لِمَنِ اتَّصَفَ بِهذا الوصفِ، وهو الصبرُ بِأنواعِهِ، واللهُ أعلمُ.

(١) تقدم تخريجه (ص١٢٤).

[صفة الكلام]

وقولُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

الشرح

أورد المؤلفُ رحمه الله هنا الآيات الدالَّة على إثبات صفةِ الكلامِ للهِ - جلَّ وعلا -، فقَالَ:

«**وقولُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]**»: أي: لا أَحَدَ أصدقُ مِنَ اللهِ حديثًا، ولا أَحَدَ أصدقُ مِنَ اللهِ قِيلًا[1]، فالحديثُ هو الكلامُ، والقِيلُ - وهو القَوْلُ -: هو الكلامُ، وإنْ كَانَ القَوْلُ أَعَمَّ عندَ النُّحاةِ، لكنَّ المُرَادَ بِه هنا الكلامُ.

(١) تفسير القرطبي ٥/٣٩٦.



والمُرَادُ بالحديث هنا: كلامُ اللهِ - جلَّ وعلا - في كتابِه المُنَزَّلِ على نبيِّهِ ﷺ وعلى مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الأنبياءِ، فهو يَعُمُّ كلامَ اللهِ - جلَّ وعلا - مِنَ القرآنِ وغيرِه مِمَّا أنْزَلَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - على رُسُلِهِ، وكذلك القِيلُ والقَوْلُ، فهو الكلامُ المُنَزَّلُ على أنبياءِ اللهِ صلواتُ اللهُ وسلامُهُ عَلَيْهِم.

مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة أن كلام اللهِ قديمُ النوْعِ[1]؛ لأنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - لمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا، لكنَّهُ حادِثُ مُتَجَدِّدُ الآحَادِ؛ لأنَّهُ - جلَّ وعلا - يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ بما شَاءَ، فكلامُه متعلق بِمشيئتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومن الطوائف من يقول: إن كلام الله قديم، وإن الله - جلَّ وعلا - تَكَلَّمَ في الأَزَلِ، ولا يَتَكَلَّمُ بعدَ ذلك، وكلامه شيءٌ واحدٌ، إنْ عَبَّرَ عنهُ بالعَبْرَانِيَّةِ صَارَ تَوْرَاةً، وإن عبَّر بِالسِّرْيَانِيَّةِ صَارَ إنجيلًا، وإن عبَّر بالعربيةِ صَارَ قُرْآنًا[2]، فهو صفةٌ ذاتيةٌ، ولَيْسَتْ صفةَ فِعْلٍ، حتى قالوا: إن أقوال النبي ﷺ سميت حديثًا لأن كلامه حادث، بخلاف كلام الله فهو قديم.

وفي الآيتين معنا ما يرد تخصيصهم الحديث بكلام النبي ﷺ.

وأما قولهم: «إنْ عَبَّرَ عنهُ بالعَبْرَانِيَّةِ صَارَ تَوْرَاةً، وإن عبَّر بِالسِّرْيَانِيَّةِ صَارَ إنجيلًا، وإن عبَّر بالعربيةِ صَارَ قُرْآنًا»، فليسَ لهُ وَجْهٌ لأمرين:

الأمر الأول: أن التوراةَ والإنجيلَ والقرآنَ لَيْسَتَ متطابقةً، ولوْ تُرْجِمَتِ

---

(١) قال ابن أبي العز بعد أن سرد أقوال أهل البدع في صفة الكلام: «وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسُّنَّة». شرح الطحاوية (ص١٦٩).

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي: «وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره». شرح الطحاوية (ص١٦٨).



التوراةُ إلى العربيةِ ما صَارَتْ قرآنًا، ولوْ تُرْجِمَ الإنجيلُ إلى العربيةِ ما صَارَ قرآنًا.

الأمرُ الثانِي: أنه لـمَّا نَزَلَ القرآنُ على النبيِّ ﷺ في الغَارِ وعَرَضَ ذلك على خَدِيجَةَ، عَرَضَتْهُ على وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ وكَانَ يَقْرَأُ الكتابَ العبرانِيَّ، ويُتَرْجِمُهُ إلى العربيةِ والعَكْسُ؛ لأنهُ عَرَفَ هذه الكُتُبَ وعَرَفَ اللغاتِ، ولذا لـمَّا سَمِعَ ما أُنْزِلَ على النبيِّ ﷺ لمْ يَقُلْ: هذا هو الكلامُ الذي أُنْزِلَ على مُوسَى، وإنَّمَا قَالَ: هذا النَّامُوسُ الذي نُزِّلَ على مُوسَى، والنَّامُوسُ هو جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ[1].

وكذلك الواقِعُ يَرُدُّ كلامَ الأشَاعِرةِ، ويَجْعَلُهُ لا أساسَ لهُ، ولا حظَّ لهُ مِنَ النظرِ ألبَتَّةَ، وإنْ كان من قَالَ بِه وُصِف بأنه من الأذكياءِ والعُقَلاءِ، لكنَّ العَقْلَ والذكاء لا يَنْفَعان إذا تَجَرَّدَا عَنِ الاتباعِ والتسليمِ.

فالأشاعرةُ يفسرون كلام الله بالكلامِ النفْسِيِّ، يَتَلَقَّاهُ جبريلُ مِنْ مَعْدِنِه ويُعَبِّرُ عنهُ بِأيِّ لغةٍ تُنَاسِبُ القومَ الذين يُنَزَّلُ عَلَيْهِم وهو واحدٌ، ويَسْتَدِلُّونَ لذلك بِكلامٍ أوْ بِبَيْتِ شِعْرٍ لِلأخْطَلِ:

إنَّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنَّمَا   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلًا[2]

فاستدلوا بكلام الأخْطَل النصرانيّ، مع أن النَّصَارَى قد ضَلُّوا في صفةِ الكلامِ.

فقدَّموا كلام النصراني على أصول الشريعة التي تُبَيِّنُ أن الكلامَ النفْسِيَّ الذي في الفؤادِ لا تَتَرَتَّبُ عليه أحكامٌ شرعيةٌ، ولا يُؤَاخَذُ عليهِ الإنسانُ، وقد

---

(١) أخرجه مطولًا البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ١/ ٧ (٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ١٣٩ (١٦٠/ ٢٥٢)، وأحمد ٤٣/ ٥٢ (٢٥٨٦٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أورده المحبي في نفحة الريحانة ٤/ ١٣٩ غير منسوب، وكذلك الجاحظ في البيان والتبيين (ص١٢٣).

عُفِيَ للناسِ عَنْ حديثِ النفْسِ ما لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ[1]»، فحديثُ النفْسِ وُجودُهُ مثلُ عَدَمِهِ، ولذا لو طلق الرجل امرأته في نفسه لا يقع الطلاق حتى يتلفظ، ولو قذف في نفسه لا يجلد حتى يتلفظ، فهناك فَرْقٌ بينَ الكلامَ وبينَ حديثِ النفْسِ وما يَدُورُ فيها.

وعلى فرض أن حديث النفس يسمى كلامًا فإنه لا ينفع حتى يتصف بالحَرْفِ والصَوْتِ؛ لأنه لا يُتَصَوَّرُ كلام أو قوْلٌ دونَ حرفٍ ولا صوتٍ، فَقَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [مريم: ٥٢] يدلُّ على أنَّ الكلامَ والمناداةَ كان بصوتٍ وحرْفٍ؛ إذ كيفَ يُنَادِيهِ دونَ حرفٍ ولا صوتٍ؟ وقولُهُ - تعالى -: ﴿وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢] يدُلُّ كذلك على أنَّ المناجاةَ لا تَكُونُ دونَ حرفٍ ولا صوتٍ؛ لأنَّ الذي يَتَجَرَّدُ عَنِ الحرفِ والصوتِ لا يُسْمَعُ، والذي لا يُسْمَعُ لا يُفِيدُ، وإذا كَانَ الكلامُ لا يُسْمَعُ فَليسَ بِكلامٍ، ولا يَنْتَفِعُ به المقصودُ بِالكلامِ، وهذا المعنى يشهد له كثير من النصوص كقولِه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فلو كان كلامًا نَفْسِيًّا ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ ما سمعه مُوسَى وما استجاب، ثم كيفَ يَأمُرُ قومَهُ أنْ يَعْمَلُوا بِمَا أُمِرَ بِهِ مِنْ خلالِ هذا الكلامِ وهو ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ؟! وفي الحديثِ: «**يُنَادِيهم بِصوتٍ، يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»[2]. والأحاديثُ كثيرةٌ في هذا البابِ، ويأتي شيء منها في البابِ الذي يَلِي هذا البابَ فهو مخصوص بما وَرَدَ مِنَ السُّنَّةِ في إثبات الصفاتِ.

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب العتق، باب الخطإ والنسيان في العتاقة (٢٥٢٨) ٣/ ١٤٥، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر (١٢٧) ١/ ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري معلقًا، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ٩/ ١٤١ قبل (٧٤٨١)، وأحمد ٢٥/ ٤٣١، ٤٣٢ (١٦٠٤٢)، من حديث جابر بن عبد الله ﵄. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٣٤٦: رواه أحمد والطبراني في الكبير وعبد الله بن محمد ضعيف.



﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ يَعْنِي: نَادَاهُ بِالقَوْلِ، فَالقوْلُ وهو الكلامُ صفةٌ ثابتةٌ للهِ - جلَّ وعلا - حيثُ كَلَّمَ مُوسَى ونَادَى عِيسَى، وكَلَّمَ مُحمَّدًا ﷺ وتَكَلَّمَ بِكلامٍ سَمِعَهُ جبريلُ، ونَزَلَ بِهِ على الأنبياءِ، هذا أمرٌ مقطوعٌ بِه، اسْتَفَاضَتْ بِه نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ، فلوْ قَالَ شخصٌ: إنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - لمْ يَقُلْ: «يا عِيسَى»، فإنَّهُ يَكْفُرُ لتكذيبه للقرآن.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] كلمةُ ربِّكَ: بمعنى كلامُ ربِّكَ.

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ   واسمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكلمْ
واحدهُ كلمةٌ والقولُ عَمّ   وكَلْمَةٌ بها كلامٌ قَدْ يُؤَمّ[1]

وقال أبو جعفر: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ يقول - تعالى ذكره -: وكَملَت (كلمة ربك)؛ يعني: القرآن[2].

والكلمةُ هنا مُفْرَدَةٌ لكنَّها أُضِيفَتْ إلى معرفةٍ، فَتُفِيدُ العمومَ وقد قُرِئت الآية بالجمع. وهذا مثل قوله - تعالى -: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩].

﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] لفظُ الجلالةِ (اللهُ): فاعلٌ وهو الذي كَلَّمَ مُوسَى، ومُوسَى مفعولٌ به فهو مُكَلَّمٌ، و(تكْليمًا) مصدرُ (كَلَّمَ) مُؤَكِّدٌ لِفعلِه، وفائدة التأكيدِ نَفيُ المَجَازِ حتَّى عِنْدَ مَنْ يَقُولُ به.

وقد حاول بعض أهل البدعة تحريف لفظ هذه الآية مِنَ الناحيةِ الإعرابيةِ ليكون المُتَكَلِّمُ هو مُوسَى، والمُكَلَّمُ هو اللهُ - جلَّ وعلا -.

ورُدَّ عليه بِقولِه - جلَّ وعلا -: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فالهاءُ

(١) ألفية ابن مالك (ص٩).
(٢) تفسير الطبري ١٢/ ٦٢.

مفعولٌ لا مَحَالةَ، ولا يُمْكِنُ تحريفُ هذه الآية ولو أمْكَنَ تحريفُ الآيةِ السابقةِ على حدِّ زَعْمِ مَنْ حَرَّفَها.

﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] (من) تبعيضية؛ لأنَّ الكلامَ المباشرَ دونَ واسطةٍ لَمْ يَحْصُلْ لِلجميعِ، وإنَّمَا حَصَلَ لِبعضِهم فمِنْ هؤلاء الأنبياءِ مَنْ كَلَمَّهُ اللهُ - جلَّ وعلا - ومنهم من لم يُكلِّمه.

لفظُ الجلالةِ: فاعلٌ، والمفعولُ به ضميرٌ يَعُودُ على «مَنْ».

﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] الميقاتُ مُدَّتُهُ أربعونَ يومًا، والشاهِدُ هنا: أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - أثْبَتَ الكلامَ لِنفسِه.

﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] ناداه - تعالى - بصوتٍ مرتفعٍ، ثم لمَّا قَرُبَ نَاجَاهُ اللهُ - جلَّ وعلا -؛ لأنَّ طبيعةَ النداءِ الصوتُ المرتفعُ، وطبيعةَ المُناجاةِ الصوتُ المنخفضُ. ومن هذا القبيل قول الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقوله - تعالى -: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢].

﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] **اللهُ - جلَّ وعلا - نَادَى آدمَ وحواءَ قائلًا لَهُمَا:** ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ التي أَكَلْتُم مِنْهَا، فَقد تَقَدَّمَ التحذيرُ والنهيُ عَنِ الأكلِ قَبْلَهُ، وهذا يَدُلُّ على أنَّهُ كَلَّمَهُمَا ونَادَاهُمَا بحرفٍ وصوتٍ سَمِعَاهُ، لكنْ حَصَلَتْ المُخالفةُ؛ لأنَّ الشيطانَ وَسْوَسَ لَهُمَا.

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] هذه آيةٌ ساقِطَةٌ مِنْ بعضِ النُّسَخِ.

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾؛ يعني: أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - يومَ القيامةِ يُنَادِي المشركينَ تَبْكِيتًا وتَقْريعًا لهم.

﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنَّهُم يَسْتَحِقُّونَ العبادةَ مِنْ دُوني على حدِّ زَعْمِكُم، فهذا نداءٌ مخصوص بالمشركينَ.

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] وهذه الآيةُ كالتي قَبْلَهَا، فيها النداءُ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا -، والنداءُ لا يَكُونُ إلَّا مسموعًا؛ لأَنَّهُ بصوتٍ مرتفعٍ يَسْمَعُهُ المقصودُ بِه، ويَكُونُ النداءُ بِقَدْرِ الحاجةِ، وكلامُ اللهِ - جلَّ وعلا - يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ، فهو يُنَادِي - جلَّ وعلا - ويُنَاجِي كما قَالَ - جلَّ وعلا -: ﴿وَقَرَّبْنَهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] و(نجِيًّا) يحتمل أن يكون حالًا مِنَ الضميرِ المفعولِ في ﴿وَقَرَّبْنَهُ﴾؛ أي: حالَ كونِه مُناجًى، ويحتمل أن يكون حالًا مِنَ الفاعلِ في ﴿وَقَرَّبْنَهُ﴾، وهو النونُ؛ أي: حال كونه - جلَّ وعلا - مناجِيًا لموسى، فعلى التقدير الأول (نجيّ) فعيل بمعنى مفعول من المناجاة، وعلى التقدير الثاني هو فعيل بمعنى فاعل من المناجاة، كما يقال: جليس ونديم. وعلى التقديرَيْنِ فهذه المناجاةُ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا - ولذا أُثْبِتَتْ في صفاتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ وفي هذه الآيةِ إثباتُ الكلامِ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، ثم بعدَ إثباتِ صفةِ الكلامِ العام سَيَأْتِي الكلامُ في الكلامِ الخاصِّ وهو القرآنُ.





[القرآن كلام اللَّه]

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

الشرح

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، هذا خطاب للنبيِّ ﷺ، و﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾؛ يَعْنِي: طَلَبَ جِوَارَكَ، واستأمنك، ﴿فَأَجِرْهُ﴾؛ يَعْنِي: فَأَمِّنْهُ إلى غايةٍ وهي: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: القرآنَ، فالقرآنُ كلامُ اللهِ، وقدْ ثَبَتَ كلامُ اللهِ في الجُمْلةِ في القرآنِ وفي غيرِه بالأدلةِ التي ذَكَرَها شيخُ الإسلامِ، لكنَّ الكلامَ هنا خاصٌّ بالقرآنِ، فبَدَأَ بِالكلامِ العامِّ الذي تَنَاوَلَ القرآنَ وغيرَ القرآنِ ثم ثَنَّى بِالكلامِ الخاصِّ الذي هو القرآنُ.

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥] فريقٌ مِنَ اليهودِ.

﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ إيرادُ شيخِ الإسلامِ هذه الآيةَ بعدَ الآيةِ الأُولَى يدلُّ على أنَّهُ يَقْصِدُ القرآنَ، وهو احتمالٌ واردٌ وقائمٌ ولكنَّهُم بِالفعلِ إنَّما حَرَّفُوا التوراةَ.

﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ نَذَرُوا أنفسَهُم لهذا الأمرِ فَيُحَرِّفُونَ كلامَ اللهِ لفظًا ومَعْنًى، وقدْ يُوجَدُ في هذه الأمةِ من يُحَرِّفُ المَعْنَى، لكنْ لا يَستَطِيعُ أحدٌ أنْ يُحَرِّفَ اللفظَ؛ فالقرآنُ محفوظٌ مَصونٌ مِنَ الزيادةِ والنُّقْصانِ، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقد وقَعَ مثلُ هذا التحريفِ؛ حيثُ حاول بعضُ الطوائفِ المُنتَسِبَةِ إلى الإسلامِ تحريف كلام اللهِ، ولم يكتف المبتدعةُ بالتحريفِ اللَّفظِي بلْ أضافوا إليهِ التَّحريفَ المعنوي، فحَرَّفُوا المَعَانِي ولَوَوْا أعْناقَ النصوصِ لِتَأْتِيَ على مُرَادِهِم.

وذَكَرَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الخَسْفَ يَكثُرُ في آخِرِ هذه الأمةِ ويَكُونُ في طائفتيْنِ مِنَ الناسِ وذَكَرَ مِنَ الطائفتيْنِ العلماءَ الذين يُحَرِّفُونَ النصوصَ[1] - نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ -.

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ المقصودُ: أنَّ التحريفَ المذكورَ مِنْ بعدِ ما عَقَلُوهُ، وهذا أسْوَأُ أنواعِ التحريفِ.

﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ على عِلْمٍ، وجاء تعليل عملهم في الآية الأخرى: ﴿لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٧٩] فيَشْتَرُونَ بهِ ثمنًا قليلًا. والدُّنيا كُلُّها قليلةٌ ولا تُساوِي عندَ اللهِ جَناحَ بعوضةٍ[2]، فلوْ أُعْطِيَ الدُّنيا بِحَذافيرِها مِنْ أجْلِ أنْ يُحَرِّفَ كلمةً فَهذا قليلٌ، والآيةُ لا تدل على أنَّهُ إذا أُعْطِيَ ثمنًا كثيرًا ساغ لهُ التبديل والتحريف.

---

(١) ينظر: إغاثة اللهفان ١/ ٣٤٥.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه الترمذي في سننه كتاب الزهد، باب هوان الدنيا على الله ﷻ (٢٣٢٠) ٤/ ٥٦٠ وقال: «صحيح غريب من هذا الوجه»، وابن ماجه، أبواب الزهد، باب مثل الدنيا (٤١١٠) ٥/ ٣٢٠، عن سهل بن سعد. وصححه الحاكم في المستدرك ٤/ ٣٤١، وله شواهد عن غيره من الصحابة، ينظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣/ ٢٥٢.



والشاهِدُ مِنَ الآيةِ **قوله**: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، والمرادُ بكلامِ اللهِ في الآيةِ القرآنُ على اختيارِ شيخِ الإسلامِ في إيرادِه لهذه الآيةِ بينَ هذه الآياتِ كما سبق.

وهُنا مَسألةٌ وهي هلْ لِلكتبِ المُحَرَّفةِ المُشْتَملةِ على الحقِّ والبَاطلِ احْترامٌ؟ يقال: يَبقَى لها شيءٌ مِنَ الاحترام، بما فيها من الحقِّ، ولو كان الباطل أكثر، ففي تفسيرِ ابنِ عربيٍّ[1] أو الزمخشري مثلًا آياتٌ وأحاديثُ وكلامٌ مقبولٌ وفيهِ باطلٌ، من ثَمَّ فلا نَمْتَهِنُهُ لأجلِ ما فيهِ من الآياتِ والحقِّ، وإن كان أكثرُهُ باطلًا، وقُلْ مِثلَ هذا في التوراةِ المُحَرَّفَةِ وفي الإنجيلِ المُحَرَّفِ؛ فيها حقٌّ وفيها باطلٌ، ونُقِلَ عَنْ بعضِ أتْباعِ الشافعيِّ أنّه يَجُوزُ أنْ يُسْتَنْجَى بِالكتابِ المُحَرَّفِ[2]، وهذا لا يَسُوغُ، ومِثلُ هذا الصُحُفُ والمجلاتُ التي فيها دِعايةٌ للفُجورِ، وفيها صُورٌ ماجِنةٌ، وقدْ يَكُونُ فيها كلامُ زندقةٍ وإلحادٍ وفيها آياتٌ، فَنَقُولُ: المُحتَرَمُ لهُ حُكْمُهُ والساقِطُ لهُ حُكْمُهُ، فإذا كَانَ فيه ذِكْرٌ للهِ - جلَّ وعلا - فيُحتَرَمُ مِنْ هذه الحيْثيِّةِ، وإذا أُزِيلَ ما فيه مِنْ ذِكْرٍ للهِ - جلَّ وعلا - فالبَاقِي لا قيمةَ لهُ ولا كرامة.

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥] وهنا الشاهِدُ في قولِهِ (كلامَ اللهِ) فالقرآنُ كلامُ اللهِ.

---

(١) هو: محمد بن علي بن محمد الطائي، شيخ أهل الوحدة، قال عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «هو شيخ سوء مقبوح كذاب». صنف «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم»، وغيرهما، توفي سنة (٦٣٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٨، وفوات الوفيات ٤/ ١٢٤.

(٢) قال ابن حجر الهيتمي: «وممن صرح بجواز الاستنجاء بالتوراة القاضي حسين وقيده من بعده بما علم تبديله منها وإلا فهو كلام الله يجب تعظيمه وواضح مما مر أنه مقيد أيضًا بما إذا خلا عن اسم معظم ثم في تبديلها أقوال؛ أحدها: أنها كلها بدلت فلعل القاضي اعتمد هذا فأطلق ما مر». الفتاوى الكبرى الفقهية ١/ ٤٩، وينظر: أسنى المطالب لزكريا الأنصاري ١/ ٥١، والمنهاج القويم لابن حجر ١/ ٤٥.

﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]
الكتابُ هو القرآنُ وإضافتُهُ إلى اللهِ - جلَّ وعلا - إضافةُ عيْنٍ ومَعْنًى؛ لأنَّنا إذا قُلْنَا: (اتْلُ ما أُوحِيَ إليكَ مِنْ كلامِ ربِّكَ)، فالكلامُ مَعْنًى، فهو صفةٌ مِنْ صفاتِ اللهِ - جلَّ وعلا -، وإذا قُلْنَا: (اتْلُ ما أُوحِيَ إليكَ مِنْ كتابِ ربِّكَ)، فهو المُصحَفُ القائمُ المحفوظُ بينَ الدَّفَّتَيْنِ وهو ما أُوحِيَ إليكَ، فالمصحفُ وما بينَ الدَّفَّتَيْنِ فيهِ ما هو مَعْنًى وفيهِ ما هو عيْنٌ؛ فالقرآنُ الذي هو كلامُ اللهِ مَعْنًى، والجِلْدُ والوَرَقُ عيْنٌ، ولِذا يَقُولُ القحْطانيُّ[1] في نُونِيَّتِهِ:

إنَّ الذي هو في المصاحِفِ مُثْبَتٌ ... بِأنامِلِ الأشْيَاخِ والشُّبَّانِ
هو قول ربي آيُه وحروفه ... ومِدادُنا والرَّقُّ مخلوقان

قدْ يَقُولُ قائلٌ: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾، والعلماءُ يُقَرِّرُونَ أنَّهُ إذا كَانَ المُضَافُ مَعْنًى فهو غيرُ مخلوقٍ، وإذا كَانَ عيْنًا فهو مخلوقٌ، والكتابُ في الآية هو المصحفُ، والمصحفُ عيْنٌ قائمةٌ بِذاتِها.

فيُقالُ: المصحفُ عِبارةٌ عَنْ كلامِ اللهِ - جلَّ وعلا -، وعمَّا جُعِلَ ظرْفًا لهذا الكلامِ مِنَ الوَرَقِ والجِلْدِ وغيرِه، هذه أمورٌ لا تَلْتَبِسُ بِهذا، ويَبقَى كلامُ اللهِ - جلَّ وعلا - مُنَزَّلًا منهُ سبحانه وتعالى غيرَ مخلوقٍ، منهُ بَدَأَ وإليهِ يَعُودُ.

والتبديل المنفي في قوله - تعالى -: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ المقصود به من غير الله عز وجل، وأما منه سبحانه وتعالى فهو حاصل ومنصوص عليه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١].

والكلماتُ إنْ كَانَتْ الكونيَّةَ فلنْ تَتَبَدَّلَ البَتَّةَ؛ لأنَّها أمورٌ مَقضيةٌ ومَفروغٌ

(١) نونية القحطاني (ص٤٨).



منها، لكنْ إنْ كَانَتْ الشرعيةَ التي بِها الأوامرُ والنواهِي فاللهُ - جلَّ وعلا - يُبَدِّلُ ما شاء منها، ولِذا يَقُولُ أهلُ العلمِ: إنَّ النسْخَ لا يَدْخُلُ الأخبارَ؛ وإنَّما يَدْخُلُ الأحكامَ(١) واللهُ - جلَّ وعلا - يَنْسَخُ ويُبَدِّلُ، ولا مُبَدِّلَ لِكلماتِهِ فالقرآنُ كلماتُ اللهِ - جلَّ وعلا - ولا مُبَدِّلَ لهُ.

﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، لعل الآية ساقها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ للتدليل على أن هذا القرآن كلام الله، وأنَّه غير أزلي؛ لذا فهو يقول: «يَقُصُّ» مِنَ القَصَصِ؛ يَعْنِي: يَذْكُرُ قَصَصًا، ولم يَقصَّ القرآنُ علَيْنا جميعَ أخبارِ المَاضينَ، وإنَّما قصَّ علينا منها ما نَحتَاجُ إليهِ مِنْ أخبارِهِم مِمَّا يَثْبُتُ بِهِ الفؤادُ وما يَجْعَلُنا نَعْتَبِرُ بِهِ مِنْ أحوالِ الماضينَ؛ لأنَّ القومَ قَدْ مَضَوْا ولَيْسَ الأمرُ مُجرَّدَ سَرْدِ حوادثَ تاريخيةٍ أو مُتعةٍ وأُنْسٍ كما هو الحالُ في قَصَصِ المخلوقينَ كما قالَ تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١]؛ أي: لأصحابِ العقولِ وأرْبابِها، الذين يَعْتَبِرُونَ ويَسْتَفِيدُونَ؛ فالمُرادُ: أنْ نَعْتَبِرَ بأحوالِ الماضينَ الذين هَلَكُوا وبِأسبابِ هلاكِهِم فَنَجْتَنِبَ هذه الأسبابَ؛ لِئَلَّا نَهْلِك كَمَا هَلَكُوا؛ لأنَّ السُّنَّةَ الإلٰهيةَ لا تَتَبَدَّلُ ولا تَتَغَيَّرُ، فإذا فَعَلْنَا مِثلَ ما فَعَلَ بنو إسرائيلَ ومِثلَ ما فَعَلَ قوْمُ هودٍ وقوْمُ صالحٍ ومن أشْبَهَهُم من الأممِ السَّابقةِ، فالسُّنَنُ الإلٰهيةُ جارِيَةٌ لا تَتَغَيَّرُ ولا تَتَبَدَّلُ، فالمقصودُ مِنْ ذِكْرِ هذه القَصَصِ إنَّما هو الاعتبارُ.



(١) ينظر: أصول السرخسي ٢/ ٦٠، إرشاد الفحول للشوكاني ١/ ٣٥٤.



[القرآن منزَّل من عند اللَّه]

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠١ - ١٠٣].

الشرح

بعدَ أنْ قَرَّرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، بَيَّنَ في هذه الآياتِ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - قدْ نَزَّلَ القرآنَ، وأنَّ القرآنَ مُنَزَّلٌ مِنْ عندِ اللهِ - جلَّ وعلا -، وأنَّهُ كلامُهُ الذي تَكَلَّمَ بِهِ بِحَرْفٍ وصوتٍ يُسْمَعُ، ولِذا فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يَقُولُونَ: مِنهُ بَدَأَ، وإليهِ يَعُودُ[1].

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥] (هذا) إشارةٌ إلى القرآنِ.

﴿كِتَابٌ﴾؛ يَعْنِي: أنَّهُ مكتوبٌ في اللوْحِ المحفوظِ، وبِالصُّحُفِ التي بِأيْدِي السَفَرَةِ، وهو مكتوبٌ أيضًا في المصاحفِ، فهو كتابٌ؛ أيْ: مكتوبٌ.

﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ أنْزَلَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - بِواسطةِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ على نبيِّه مُحمَّدٍ ﷺ.

(١) اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي ١/ ١٥١.

والوحْيُ يَأتِي للنبيِّ ﷺ على أنْحَاءٍ كما جَاءَ في الحديثِ الصحيح عند البخاريِّ وغيرِه، يَقُولُ: «**أحيانًا يَأتِي مِثل صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وأحيانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا**»[(١)]، وأحيانًا - وهذا نادِرٌ - يَأتِي المَلَكُ على هيئتِهِ، وأحيانًا يَنفُثُ في رُوعِهِ ﷺ[(٢)].

﴿مُبَارَكٌ﴾ بركةُ القرآنِ لا تَنْتَهِي، فهو مبارَكٌ مِنْ كُلِّ وجهٍ، وعلى أيِّ حالٍ، ومِنْ بركاتِهِ أنَّهُ شفاءٌ لأمراضِ القلوبِ، والأبْدانِ، ومَنْ تَدَبَّرَهُ ورَتَّلَهُ، وعَملَ به هداهُ اللهُ، فَمَنْ أرادَ الهدايةَ وزيادةَ الإيمانِ والطُمأنينةَ وانشراحَ الصدرِ فعليهِ بِقراءةِ القرآنِ، ومَنْ أراد النورَ التامَ في الدُّنيا والآخرةِ فعليهِ أنْ يَتَمَسَّكَ بِالقرآنِ، ومِنْ طُلَّابِ العلمِ مَنْ يَنْصِرَفُ عَنِ القرآنِ تعليمِه وتَعَلُّمِه إلى حُطَامِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ١/ ٦ (٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي ٤/ ١٨١٦ (٨٧/ ٢٣٣٣)، والترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء كيف كان ينزل الوحي على النبي ﷺ؟ ٥/ ٥٩٧ (٣٦٣٤)، والنسائي في المجتبى، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن ٢/ ٤٨٤ (٩٣٢)، ومالك في الموطأ ١/ ٢٠٢ (٤٧٥)، وأحمد ٤٢/ ١٤٦ (٢٥٢٥٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أما إتيانه على هيئته فكما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقه ساد ما بين الأفق» أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين... (٣٢٣٤) ٤/ ١١٥، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١٧٧) ١/ ١٥٩.

وأما النفث في روعه فكما في حديث ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيها الناس... وإن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعاصي الله، فإنه لا ينال ما عنده إلا بطاعته**» أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٣٣٢) ٧/ ٧٩، والبيهقي في الشعب (٩٨٩١) ١٣/ ١٩، والقضاعي في مُسْنَد الشِّهاب (١١٥١) ٢/ ١٨٥.

ومعنى نفث في رُوعي: أي: ألقى في نفسي، ينظر: فتح الباري ١/ ١٩٧.

الدُّنيا، والرسولُ ﷺ يَقُولُ: «**خَيْرُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَهُ**»[(١)].

﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] والشاهِدُ في قولِهِ: ﴿مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾، لو نَزَلَ القرآنُ على جبلٍ مِنَ الجبالِ الصلْبَةِ بَدَلًا مِنْ أنْ يَنزِلَ على بَنِي آدمَ لتَشَقَّقَ، ولَرَأَيْتَهُ خاشِعًا مُتصدِّعًا ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾، لكنَّ كثيرًا مِنَ المسلمينَ لا يُحرِّكُ فيهم ساكِنًا.

وقد جَاءَ عنهُ ﷺ أنَّهُ قَالَ: «**شَيَّبَتْنِي هودٌ وأخَواتُها**»[(٢)]، وهو حديثٌ

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه (٦/ ١٩٢) (٥٠٢٧)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن (١/ ٤٦٠) (١٤٥٢)، والترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن (٥/ ١٧٣) (٢٩٠٧)، وأحمد (١/ ٥٣٠) (٥٠٠)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه من حديث أبي جحيفة، الترمذي في الشمائل (ص٥٤) (٤٢)، وأبو يعلى في مسنده ٢/ ١٨٤ (٨٨٠)، والبغوي في شرح السُّنَّة ١٤/ ٣٧٢، ٣٧٣ (٤١٧٦)، والطبراني في الكبير ٢٢/ ١٢٣ (٣١٨) وقال الهيثمي: رواته ثقات. إتحاف الخيرة المهرة ٦/ ٧١. وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٤/ ٣٥٠ وقال: اختلف على أبي إسحاق. وأخرجه الطبراني في ١٧/ ٢٨٦ (٧٩٠)، من حديث عقبة بن عامر. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ٧/ ١١٧. وأخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٤٠٣ (٣٢٩٧) عن ابن عباس عن أبي بكر رضي الله عنه: بلفظ: «**شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت**». وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه. وأخرجه الحاكم في المستدرك المستدرك ٢/ ٣٧٤، وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. وأخرج الطبراني في الأوسط ٨/ ١٦٠ (٨٢٦٩) نحوه عن عكرمة عن أبي بكر. قال ابن حجر: هذا مرسل (صحيح) إلا أنه موصوف بالاضطراب. المطالب العالية ١٤/ ٧٢٣، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح إلا أن عكرمة لم يدرك أبا بكر». مجمع الزوائد ٧/ ١١٧. ورواه البزار ١/ ١٦٩، وقال: «والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق، وأكثرها: «أن أبا بكر قال للنبي ﷺ» فصارت عن الناقلين لا عن أبي بكر إذ كان أبو بكر هو المخاطب». وقد ذكر الدارقطني في العلل ١/ ١٩٣ طرقه وألفاظه. وقال السخاوي: قال الدارقطني في ذكر علله واختلاف طرقه في أوائل كتاب العلل: ونقله حمزة السهمي عنه أنه قال: طرقه كلها معتلة. المقاصد الحسنة (ص٤١١).

مُختلَفٌ فيهِ، حتى مَثَّلَ بِه كثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ للحديثِ المُضْطَرِبِ(١).

لكنَّ هذا القرآن أُنْزِلَ على قلبِ أتْقَى الناسِ وأخْشَاهُم وأعْلَمِهِم باللهِ - جلَّ وعلا -، وأعْرَفِهِم بِه: مُحمَّدٍ ﷺ.

﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠١ - ١٠٣].

﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ هذا هو الشاهِدُ، أنه منزَّلٌ من عند الله سبحانه وتعالى، و﴿مُفْتَرٍۭ﴾ كذابٌ، فكانوا يَزعُمُونَ أنَّ التغييرَ والتبديلَ مِنْ عندِه ﷺ.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بحقيقةِ الأمْرِ، وأنَّهُ مِنْ عندِ اللهِ سبحانه وتعالى.

يقولُ أهلُ العلمِ: لو كَانَ النبي ﷺ مُفتريًا - وحاشَاهُ مِنْ ذلك - ما حَصَلَ هذا التبديلُ والتغييرُ؛ لأنَّ التبديلَ والتغييرَ مَثَارُ تُهمةٍ، والمُفتَري لا يُريدُ أنْ يُتَّهَمَ، بلْ يُريدُ أنْ يَسُدَّ أبوابَ الاتهامِ، فلوْ كَانَ مِنْ عندِه ما فَعَلَ ذلك، فدَلَّ على أنَّهُ مِنْ عندِ اللهِ سبحانه وتعالى.

﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ نَزَّلَهُ: يَعْنِي: نَزَلَ بِه رُوحُ القُدُسِ، وهو جبريلُ عليه السلام(٢)، والقُدُسُ: التطهيرُ؛ لأنَّهُ مُطهَّرٌ مِنْ أدْرَانِ الذنوبِ.

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا -، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ هذا التنزيلُ إنَّما هو بِالحقِّ لا بِالباطلِ، واللهُ - جلَّ وعلا - هو الحقُّ وكلامُه حقٌّ، والتنزيلُ بِالحقِّ.

---

(١) ينظر: النكت لابن حجر ٢/ ٧٧٤، تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٦٥.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٠/ ١٧٦ - ١٧٧.



﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وُجُوهُ التثبيتِ في القرآنِ كثيرةٌ جدًّا، منها ما لو حَصَلَتْ قصةٌ، ثم نَزَلَ في هذه القصةِ مِنَ الوحْيِ ما يُؤَيِّدُها أو ما يَنفِيها، فهذا تثبيتٌ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا - لِمَنْ حَضَرَ هذه القصةَ، وسَمِعَها، فهو يُثَبِّتُهُم؛ لأنَّهُ مُطابِقٌ للواقِعِ، وهو دليلٌ على أنَّهُ مِنْ عندِ اللهِ - جلَّ وعلا -، كما حَدَثَ لعائشةَ في شُهودِها قصةَ المُجادلةِ، فقدْ كَانَتْ أمُّ المؤمنين عائشةُ رضي الله عنها أقربَ ما تَكُونُ إليهم، ومع ذلك لَمْ تَسمَعِ الحديثَ، ثم يَنْزِلُ الوحْيُ مِنْ فوقِ سبْعِ سمٰواتٍ ذاكِرًا أصلَ القصةِ(١)، فلا شكَّ أنَّ مِثلَ هذا تثبيتٌ.

وفي كُلِّ يوم يُطَّلَعُ على سِرٍّ مِنْ أسرارِ القرآنِ التي يُثَبِّتُ اللهُ بِها عبادَهُ الذين آمَنُوا، ولوْ قَرَأْنَا القرآنَ على الوجهِ المأمورِ بِه لتبيَّن لنا ذلك.

﴿وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ فيهِ الهدايةُ؛ لأنَّهُ هو الصراطُ المستقيمُ، كما جَاءَ في تفسيرِ السلفِ أنَّ القرآنَ هو الذي يَهْدِيهم وهو الذي يَدُلُّهُم، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] فالقرآنُ هُدًى كما في مَطْلَعِ سورةِ البقرةِ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢].

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ الكفارُ يعلمون أنَّ النبيَّ ﷺ لا يَقرأُ ولا يَكتُبُ، ولم يَطَّلِعْ على كُتُبِ الأممِ الماضيةِ، ومع ذلك يتهمونه ويقولونَ: (يَأتِيهِ مَنْ يُعلِّمُه مِنَ البشرِ)، وعَيَّنُوا شخصًا فقالوا: إنَّهُ هو الذي يُعلِّمُ النبيَّ ﷺ، لكنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - رَدَّ عليهم بقولِهِ:

﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾؛ يَعْنِي: أنَّ هذا القرآنَ المُنزَّلَ على مُحمَّدٍ ﷺ نَزَلَ بِلسانِ العربِ ولُغتهم، مبينٌ بِواسطةِ هذه اللغةِ التي هي العربيةُ وهي أشرفُ اللغاتِ، وهذا الرجلُ

(١) ينظر: تفسير القرطبي ١٧/ ٢٦٩ - ٢٧٠.

الذي تَقُولُونَ إنَّهُ يُعلِّمُ النبيَّ ﷺ أعجميٌّ[1]. والمقصودُ بهذا الرَدُّ على هذه الشبْهةِ.

وعلى هذا يَقْبُحُ بِمَنْ يَتَصَدَّى لتعليمِ القرآنِ، أو تفسيرِه، ألا يُتقِنَ العربيةَ[2]، فمعرفةُ العربيةِ بجميعِ فروعِها خيرُ ما يُعِينُ على فهمِ القرآنِ، بعدَ كلامِ النبيِّ ﷺ.

اختلافُ الناسِ في صفةِ الكلامِ:

وقدْ اخْتَلَفَتِ الفِرَقُ في هذه المسألةِ على تسْعَةِ أقوالٍ، ذَكَرَها شارِحُ الطحاوِيَّةِ فَقَالَ:

«وقد افْتَرَقَ الناسُ في مسألةِ الكلامِ على تسْعَةِ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّ كلامَ اللهِ هو ما يُفِيضُ على النفوسِ مِنَ المَعَانِي، إمَّا مِنَ العقلِ الفَعَّالِ عندَ بعضِهم، أوْ مِنْ غيرِه، وهذا قولُ الصابِئَةِ والمُتَفَلْسِفَةِ.

وثانِيها: أنَّهُ مخلوقٌ، خَلَقَهُ اللهُ مُنفَصِلًا عنهُ، وهذا قولُ المُعتزلةِ.

وثالِثُها: أنَّهُ مَعْنًى واحدٌ، قائمٌ بِذاتِ اللهِ، هو الأمْرُ والنهْيُ والخَبَرُ والاسْتِخْبَارُ، إنْ عُبِّرَ عنهُ بالعربيةِ كَانَ قرآنًا، وإنْ عُبِّرَ عنهُ بالعِبْرانيةِ كَانَ توراةً، إلى آخِرِه، وهذا قولُ ابنِ كُلَّابٍ[3] ومَنْ وَافَقَهُ كالأشعريِّ وغيرِه»[4]. ويَقُولُونَ

---

(١) **الأعجمي**: هو من لا ينطق بالعربية ولو كان أصله عربيًّا، والعجمي المنسوب إلى العجم، فهذا نسبته إلى العجم؛ يعني: غير العرب ولو نطق بالعربية. وعلى هذا فالإمام سيبويه عجمي وليس أعجميًّا وهو إمام من أئمة العربية وهو أعرف من كثير العرب بلغة العرب. ينظر: معجم الفروق اللغوية (ص٥٨).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٤٦٨.

(٣) هو: ابن كُلَّاب، أبو محمد، عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم. وكان يلقب كُلَّابًا؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته. الفهرست لابن النديم (ص٢٥٥)، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٧٣.



حينَئذٍ: القرآنُ عِبارةٌ عَنْ كلامِ اللهِ، وابنُ كُلَّابٍ يَقُولُ: حِكايةٌ عَنْ كلامِ اللهِ.
ويَكْثُرُ في كلامِ المُتعلِّمينَ أمرانِ:

الأمر الأول: قولهم: (يَقُولُ اللهُ - جلَّ وعلا - كذا حِكايةً عَنْ مُوسَى)؛ يَعْنِي: أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - قَالَهُ على لسانِ مُوسَى، فهذه الجملةُ أولى أن تُجتَنَبَ؛ لِئَلَّا نُوافِقَ المُبتدعةَ في اللفظ.

الأمرُ الثانِي: كلمةُ (عِبارةٌ) وهي من الكلماتِ التي ابْتَذَلَها الناسُ، واسْتَعْمَلُوها في غيرِ مَوْضِعِها، فيَقُولُ بعضهم مثلًا: هذا عِبارةٌ عَنْ كتابٍ، وهذه عِبارةٌ عَنْ سيارةٍ، وهذه عِبارةٌ عَنْ كذا، ولا ريبَ أنَّ هذا إقْحامٌ للشيءِ في غيرِ مَوْضِعِه.

يقول ابن أبي العز مواصلًا لحكايته المذاهب في صفة الكلام: «**رابِعُها:** أنَّهُ حروفٌ وأصواتٌ أزَلِيَّةٌ مُجتَمِعَةٌ في الأَزَلِ، وهذا قولُ طائفةٍ مِنْ أهلِ الكلامِ».

وخامِسُها: أنَّهُ حروفٌ وأصواتٌ، لكنْ تَكَلَّمَ اللهُ بِها بعدَ أنْ لمْ يَكُنْ مُتكلِّمًا، وهذا قولُ الكرَّامِيَّةِ(١) وغيرِهم.

وسادِسُها: أنَّ كلامَهُ يَرجِعُ إلى ما يُحدِثُهُ مِنْ علمِهِ وإرادتِهِ القائمِ بِذاتِهِ، وهذا يَقُولُه صاحبُ «المُعتَبَرِ» المعروفِ(٢)، هِبَةُ اللهِ بنُ مَلْكَى(٣)، وهو طبيبٌ،

(١) هي فرقة مبتدعة، أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام وإنما عددناه من الصفاتية؛ لأنه كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة. وأصولها ستة. الملل والنحل للشهرستاني ١/١٠٧.

(٢) اسمه الكامل: (المعتبر في الحكمة) ينظر: شرح الطحاوية ط. الرسالة ١/ ٢٥٥ هامش ٢. و(المُعتَبَرُ) مطبوعٌ في الهندِ في مُجلَّدَيْنِ.

(٣) هو: أبو البركات الفيلسوف، شيخ الطب، هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، اليهودي، أسلم في أواخر عمره، خدم الخليفة المستنجد. تصانيفه في غاية الجودة، وله فطرة فائقة، عاش نحو الثمانين. مات سنة نيف وخمسين وخمسمئة. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤١٩.



وإليهِ يَمِيلُ الرازِي[1] في «المطالبِ العاليةِ من العلم الإلٰهي».

وسابِعُها: أنَّ كلامَه يَتضَمَّنُ مَعْنًى قائمًا بِذاتِهِ هو ما خَلَقَهُ في غيرِه، وهذا قولُ أبي منصورٍ الماتُرِيدِيِّ.

وثامِنُها: أنَّهُ مشتركٌ بينَ المَعْنَى القديمِ القائمِ بِالذاتِ، وبينَ ما يَخلُقُه في غيرِه مِنَ الأصواتِ، وهذا قولُ أبي المَعَالِي ومَنْ تَبِعَهُ.

وتاسِعُها: أنَّهُ تَعالَى لَمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا إذا شَاءَ، ومَتَى شَاءَ، وكيفَ شَاءَ، وهو يَتَكَلَّمُ بِه بِصوتٍ يُسمَعُ، وأنَّ نوْعَ الكلامِ قديمٌ، وإنْ لَمْ يَكُنِ الصوتُ المُعيَّنُ قديمًا، وهذا هو المأثورُ عَنْ أئمةِ الحديثِ والسُّنَّةِ»[2].

يَقُولُ ابنُ القيِّمِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى - في النُّونِيَّةِ في كلامٍ طويلٍ جدًّا حوْلَ مسألةِ الكلامِ.

واللَّهُ ربِّي لَمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا ... وكلامُه المسموعُ بِالآذانِ
صِدْقًا وعَدْلًا أُحْكِمَتْ كلماتُه ... طَلَبًا وإخْبارًا بِلا نُقْصانِ
ورسولُهُ قدْ عَاذَ بِالكلماتِ مِنْ ... لَدْغٍ ومِنْ عَيْنٍ ومِنْ شيطانِ[3]

كما في قوله ﷺ: **«أعُوذُ بِكلماتِ اللهِ التامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ»**[4]، وقوله ﷺ: **«أعُوذُ بِكلماتِ الله التامَّةِ مِنْ كُلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ ومن كل عين لامة»**[5] فاسْتِعَاذة النبيُّ ﷺ بِكلماتِ اللهِ تدل على أن القرآن غير مخلوق، إذ لا يُستعاذُ بِالمخلوقِ ولذا قال رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) هو: محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني الأصولي المفسر كبير الاذكياء والحكماء والمصنفين. وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السُّنَّة، مات سنة (٦٠٦هـ). وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٠.

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ١/ ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) نونية ابن القيم (ص٣٧).

(٤) تقدم تخريجه (ص١٧١).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، ٤/ ١٤٧ (٣٣٧١)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، =

أيُعاذُ بِالمخلوقِ حَاشَاهُ مِنَ الـ ... إشْراكِ وهو مُعلِّمُ الإيمانِ
بَلْ عَاذَ بِالكلماتِ وهي صفاتُهُ ... سبحانَهُ لَيْسَتْ مِنَ الأكْوانِ
وكذلك القرآنُ عيْنُ كلامِهِ الـ ... ـمسموعِ مِنهُ حقيقةً بِبيانِ
هو قولُ ربِّي كُلُّه لا بعضُه ... لفْظًا ومعْنًى ما هُما خَلْقَانِ
تنزيلُ ربِّ العالمينَ وقولُهُ ... اللفْظُ والمَعْنَى بِلا رَوَغَانِ
لكنَّ أصواتَ العِبادِ وفِعْلَهُم ... كمِدَادِهِم والرَّقِّ مخلوقانِ
فالصوتُ للقَارِي ولكنَّ الكلا ... مَ كلامُ ربِّ العرشِ ذي الإحسانِ
هذا إذا ما كَانَ ثَمَّ وساطةٌ ... كقراءةِ المخلوقِ للقرآنِ
فإذا انْتَفَتْ تلك الوساطةُ مِثلَمَا ... قدْ كُلِّمَ المولودُ مِنْ عمرانِ
فهنالك المخلوق نفس السمع لا ... شيء من المسموع ففهم ذانِ
هَذِي مقالةُ أحمدٍ ومُحمَّدٍ ... وخصومُهُم مِنْ بعدُ طائفتانِ[(١)]

قولُهُ: (مقالةُ أحمدَ ومُحمَّدٍ) يَقصِدُ الإمامَ أحمدَ ومُحمَّدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ، إلى أنْ قَالَ في كلامٍ كثيرٍ جدًّا بعدَ أنْ جَاءَ الكلامُ النفسيُّ:

ودليلُهم في ذاكَ بيْتٌ قَالَهُ ... فيما يُقَالُ الأخْطَلُ النصرانِي
يا قومُ قدْ غَلَطَ النصارَى قبلُ في ... مَعْنَى الكلامِ وما اهْتَدَوا لبيانِ
ولأجلِ ذا جَعَلُوا المسيحَ إلٰهَهُم ... إذ قِيلَ كِلْمَةُ خالقٍ رحمٰنِ
ولأجلِ ذا جَعَلُوه ناسوتًا ولا ... هوتًا قديمًا بعدُ مُتَّحِدانِ[(٢)]

فمسألة الكلام مسألةٌ عظيمةٌ، وفيها مباحِثُ طويلةٌ، وضَلَّ فيها طوائفُ مِمَّنْ ينسبون أنفسهم إلى الدِّينِ، ومِنَ المُبتدعةِ القائِلينَ بِأنَّ القرآنَ مخلوقٌ

= باب في القرآن ٢/ ٦٤٨ (٤٧٣٧)، والترمذي، كتاب الطب، باب ١٨ ٤/ ٣٩٦ (٢٠٦٠)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب ما عوذ به النبي ﷺ وما عوذ به ٢/ ١١٦٤ (٣٥٢٥)، وأحمد ٤/ ٢٠ (٢١١٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) نونية ابن القيم (ص٣٧، ٣٨).

(٢) نونية ابن القيم (ص٣٩).

المُعتزلةُ، فإنهم يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - خَلَقَ الكلامَ في الشجرةِ حينَما كَلَّمَ موسَى وأخْبَرَهُ بِأَنَّهُ ربُّه، وإنَّ الشجرةَ هي التي قَالَتْ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾، فعلى قول المعتزلة ومن وافقهم فيه لا فرق بين كلام الشجرةِ المخلوقِ فيها: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾ وبين كلامِ فرعونَ المخلوقِ فيهِ ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤][(١)].

وأمَّا قولُ أبي منصورٍ الماتُريدِيِّ فمفاده أنَّ كلامَه ﷻ يَتَضَمَّنُ معْنًى قائمًا بذاتِه[(٢)]، وهو ما خَلَقَهُ في غيرِه، فالفَرْقُ بينَ الفريقين في المسألةِ الانفصال والاتصال، فالمُعتزلةُ يَقُولُونَ: كلامُه منفصلٌ عنهُ، خَلَقَهُ كغيرِه مِنَ المخلوقاتِ[(٣)]، والماتُريدِيَّةُ يَقُولُونَ: هو معْنًى قائمٌ بذاتِه، وفي الوقتِ نفسِه هو ما خَلَقَه في غيرِه لِيُوافِقُوا أهلَ السُّنَّةِ، ولِئَلَّا يَبعُدُوا كثيرًا كالمعتزلةِ، وليسَ مُرادُهم بذلك ما يَرَاهُ أهلُ السُّنَّةِ مِنْ أنَّ القرآنَ المَتْلُوَّ المسموعَ بالحرفِ والصوتِ هو كلامُ اللهُ - جلَّ وعلا -، والتِّلاوةُ والقراءةُ والكتابةُ فِعْلُ المخلوقِ، فالصوتُ صوتُ القارِي، والكلامُ كلامُ البارِي، بل يقصدون المَعَانِي.

فالمَاتُرِيدِيَّةُ يُوافِقُونَ المُعتزلةَ في مسألةِ الخلْقِ، إلَّا أنَّهم لمَّا أُلْزِمَ المُعتزلةُ بِصحةِ كلامِ فرعونَ قَالُوا: هو معْنًى قائمٌ بذاتِه - جلَّ وعلا -، وخَلَقَهُ في غيرِه، فإنْ كَانُوا يُرِيدُونَ أنَّ المَعْنَى قائمٌ بذاتِ اللهِ - جلَّ وعلا - والحروفَ قَامَتْ بغيرِهِ، فهذا تناقض؛ إذ لا يُمكِنُ الانفصالُ بينَ المَعْنَى والحرفِ.

أمَّا مذهبُ السالِمِيَّةِ الذي يُعبَّرُ عنهُ بِالاقْتِرَانِيَّةِ فيَقُولُ عنه ابنُ القيِّم:

والفِرْقَةُ الأُخْرَى فَقَالَتْ إِنَّهُ ... لفْظٌ ومَعْنًى ليسَ يَنْفَصِلانِ
واللفْظُ كالمَعْنَى قديمٌ قائمٌ ... بالنفسِ ليسَ يُقابِلُ الحَدَثَانِ

(١) ينظر: منهاج السُّنَّة النبوية ١/ ٣٣٢.
(٢) ينظر: تفسير الماتريدي ١/ ١٧٤.
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/ ١٨٣.



فالسينُ عندَ الباءِ لا مسبوقةٌ ... لكنْ هُمَا حرْفَانِ مُقْتَرِنَانِ

يَعْنِي: لو قُلتَ: (بِسمِ اللهِ)، فالباء لا تَسبِقُ السينَ، والسين لا تَسبِقُ الميم عندهم إلى آخِرِه...، فالكلامُ كُلُّهُ مُقتَرِنٌ بعضُه ببعضٍ.

والقائِلونَ بِذا يَقُولُوا إنَّما ... ترتيبُهَا في السمْعِ بِالآذانِ(١)

يَعْنِي: أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - على حَدِّ زعمِهِم تَلَفَّظَ بِالحروفِ دَفعةً واحدةً، - تَعالَى اللهُ عمَّا يَقُولُونَ علوًّا كبيرًا -، لكنَّ جبريلَ رَتَّبَ هذه الحروفَ، يَعْنِي: مِنْ بابِ التصويرِ والتمثيلِ.

والقائِلونَ بِأنَّهُ بِمشيئةٍ ... في ذاتِهِ أيضًا فَهُم نوْعَانِ
إحْدَاهُما جَعَلَتْهُ مَبدوءًا بِه ... نوعًا حذارِ تسلسلَ الأعيانِ
فيَسُدُّ ذاك عليْهِمُ فِي زعمِهِم ... إثباتَ خالقِ هذه الأكوانِ(٢)

وهذا قولُ الكرَّاميَّةِ، وهو أنَّ كلامَه سبحانه وتعالى يَبْدَؤه بِمشيئةٍ لكنَّهُ حادِثٌ؛ لِئَلَّا يَلزَمَ أنْ يوجد قديمٌ مع اللهِ - جلَّ وعلا -، فتَتَسَلْسَلُ الحوادِثُ في القِدَمِ، وهذا ممنوعٌ عندهم.

ثم قال رحمه الله:

وأَتَى ابنُ حزْمٍ بعدَ ذاكَ فقَالَ ما ... لِلناسِ قرآنٌ ولا إثْنَانِ
بلْ أربعٌ كُلٌّ يُسَمَّى بِالقرآ ... نِ وذاك قوْلٌ بَيِّنُ البُطْلانِ(٣)
هذا الذي يُتْلَى وآخَرُ ثابتٌ ... في الرَّسْمِ يُدْعَى المصحفُ العثمانِي
والثالِثُ المحفوظُ بينَ صُدورِنا ... هذى الثلاثُ خليقةُ الرحمٰنِ
والرابعُ المَعْنَى القديمُ كعِلْمِه ... كُلٌّ يُعبَّرُ عنهُ بِالقرآنِ

فذكر مذهب ابنِ حزمٍ في القرآنِ، وهو كلامٌ شنيعٌ قبيحٌ؛ فإنه يَقُولُ:

---

(١) نونية ابن القيم (ص٤١).
(٢) نونية ابن القيم (ص٤٣).
(٣) نونية ابن القيم (ص٥٠).

ليسَ عندَنا قرآنٌ واحدٌ، بلْ عندَنا أربعةُ قرآناتٍ. يقول الشيخ أحمد عيسى شارِحُ النونية - بعدَ أنْ تَرْجَمَ لهُ بترجمةٍ مُطوَّلَةٍ -: «فلا بُدَّ مِنْ بيانِ مَعْنَاه، فقوْلُهُ: «بلْ أربعٌ كُلٌّ يُسَمَّى بِالقرآنِ» هذا الذي يُتْلَى، والثانِي: المكتوبُ في المصاحفِ، والثالِثُ: المحفوظُ في الصُدورِ، والمُرادُ بِالرَّسْمِ الخَطُّ، وقولُهُ: «هذه الثلاثُ خليقةُ الرحمٰنِ»، وهذا القولُ مِنْ أبْطَلِ الأقوالِ التي قِيلَتْ في القرآنِ، ولِذلك قَالَ الناظِمُ: «وذلك قوْلٌ بيِّنُ البُطْلانِ»، وقولُهُ: «والرابِعُ المَعْنَى القديمُ» إلى آخِرِه كأنَّهُ - واللهُ أعلمُ - وَافَقَ الأشاعرةَ والكُلَّابِيَّةَ في إثباتِ المَعْنَى النفسيِّ، وقدْ تَقَدَّمَ القولُ في المَعْنَى النفسيِّ بما أغْنَى عَنِ الإعادةِ»[1]، - يَعْنِي: أنَّهُ يُوافِقُ المُعتزلةَ في الثلاثةِ، ويُوافِقُ الأشعريةَ في المَعْنَى النفسيِّ -، «وقولُ الناظِمِ: (وأظُنُّهُ قدْ رَامَ شيئًا لمْ يَجِدْ... إلى قولِهِ: أنَّ المُعيَّنَ ذو مَراتِبَ أربَعٍ) أنَّ المُعيَّنَ كزَيْدٍ مثلًا، له أربَعُ وُجوداتٍ، وُجُودُه الخارجيُّ وَوُجُود ذهني، وَوُجُود لَفْظِي؛ أَي: فِي اللَّفْظ اذا تلفظت بِلَفْظ زيد وَوُجُود رسمي؛ أَي: خطي»[2].

وُجُودُه الخارجيُّ: أي: المُكوَّنُ مِنْ جسدِهِ المحسوسِ المَرْئِيِّ.

ووُجودٌ ذِهْنِيٌّ: كتصورك في ذهنِكَ أنَّ زيدًا مِنَ البشرِ، وأنَّهُ مِنَ الذُّكورِ، وتَتَصَوَّرُهُ ذا طولٍ وعرْضٍ.

ووُجودٌ لفظيٌّ: هو التَّلَفُّظُ بهذه الحروفِ (الزايِ والياءِ والدالِ)، إذا تَلَفَّظْتَ بلفظِ زيدٍ.

ووُجودٌ رسْمِيٌّ: أي: خَطِّيٌّ.

«فهذه الوُجُوداتُ الأربعةُ، وهي التي ذَكَرَها اللهُ - تعالَى - في قولِه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ

---

(١) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ١/ ٣٢٣.

(٢) المصدر السابق.



بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ١ - ٤] فذَكَرَ المراتِبَ الأربعةَ، وهي الوُجودُ العيْنِيُّ الخارِجيُّ الذي هو خلْقُهُ، وذَكَرَ الوُجودَ الرسْمِيَّ المُطابِقَ لِلَّفْظِيِّ الدالِّ على العلميِّ، فمذهبُ ابنِ حزمٍ أنَّ القرآنَ في المراتِبِ الثلاثةِ مخلوقٌ، وهو وُجودُهُ العينيُّ واللفظيُّ والرسميُّ، ولكنَّ الأولَى بِالتسميةِ بالقرآنِ هو وُجودُه العينيُّ، بَقِيَ عندَه «المَعْنَى القديمُ» فهو غيرُ مخلوقٍ كالعلم»[1].

فَمَنْ أرَادَ النجاةَ، وأرَادَ العصمةَ، فعليهِ بِالكتابِ والسُّنَّةِ، والله أعلمُ.



(١) المصدر السابق.

[رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة]

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٣٥]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، **وهذا البابُ في كتابِ اللهِ - تعالى - كثيرٌ، ومَن تدبَّرَ القرآنَ طالبًا للهدى منه - تبيَّن له طريقُ الحقِّ.**

الشرح

ذكر المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بعض الأدلةِ من الكتابِ على إثباتِ رؤيةِ المؤمنين لربِّهم في الآخرةِ، أما في الدنيا فنُقِلَ الاتفاقُ على أنه لا يراه أحدٌ قبلَ أن يَموتَ، فقال شارحِ الطحاويةِ: «اتَّفَقَتِ الأمةُ على أنه لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينَيْه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبيِّنا ﷺ خاصةً، فمنهم مَن نفَى رؤيتَه بالعينِ، ومنهم من أثبتَها له ﷺ»[(١)].

وحكى القاضي عياضٌ في كتابِ (الشفا)[(٢)] اختلافَ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومَن بعدَهم في رؤيتِه ﷺ لربِّه، فأنكرت عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يكونَ النبيُّ ﷺ رأى ربَّه بعينِ رأسِه، وقالت لمسروقٍ: «**مَن حدَّثَك أن محمدًا ﷺ رأى ربَّه فقد كذَبَ**»[(٣)]، وفي بعضِ الرواياتِ: «**فقد أعظَمَ الفريةَ**»[(٤)]. وبهذا قال ابنُ مسعودٍ

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٢٢٢.

(٢) ينظر: الشفا للقاضي عياض الفصل الخامس: رؤيته لربه ﷺ (ص٢٣٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (٤٦١٢) ٦/ ٥٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب سورة والنجم ٦/ ١٤٠ (٤٨٥٥)، ومسلم، =

وأبو هريرة[(١)]. وعن ابنِ عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ رأى ربَّه[(٢)]. وروى عطاءٌ عنه: «**رآه بقلبِه**»[(٣)]؛ يعني: لا بعينِه. وفي «صحيحِ مسلم» عن أبي ذرٍ رضي الله عنه قال: «**سألْتُ رسولَ اللهِ ﷺ هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «نورٌ أَنَّى أراه»**»[(٤)] فهذا استبعادٌ؛ لأن اللهَ سبحانه وتعالى «**حجابُه النورِ**» - وفي روايةٍ -: «**النارُ، لو كشَفَه لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وجهِه ما انتهى إليه بصرُه**»[(٥)]، وهو قولُ أكثرِ الصحابةِ، وهو المُرجَّحُ.

وبهذا يتبيَّنُ أنَّه إذا وُجِدَ خلافٌ بينَ السلفِ في بعض المسائل العقديَّةِ لم يكن المخالِفُ فيها مبتدعًا؛ إذ لا يُمْكِنُ أن يُوصَفَ ابنُ عباسٍ أو غيرُه من الصَّحابةِ بأنه مبتدعٌ، بينما المسائلُ التي اتفقوا عليها لو قال فيها شخصٌ غيرَ ما اتفقوا عليه، فإنه يوصَفُ حينئذٍ بالابتداعِ، ولو تشبَّثَ ببعضِ الأدلَّةِ والنُّصوصِ.

= كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء ١/ ١٥٩ (١٧٧/ ٢٨٧)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام ٥/ ٢٦٢ (٣٠٦٨)، وأحمد ٤٠/ ٢٧٥ (٢٤٢٢٧)، واللفظ للترمذي.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ٣٨٦، وزاد المعاد لابن القيم ٣/ ٣٣، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١/ ١٩٥، شرح الطحاوية (ص١٦٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٨٠، ٢٦٣٤) ٤/ ٣٥٠، ٣٨٦، والبزار في مسنده (٤٧٢٧) ١١/ ٤٢، وأبو يعلى في مسنده (٢٦٠٨) ٤/ ٤٧٥، والطبراني في الدعاء (١٤١٨) (ص٤٢٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٥٠: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح». وينظر: الحاشية السابقة.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء (١٧٦) ١/ ١٥٨.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «**نور أنى أراه**»، وفي قوله: «**رأيت نورًا**» ١/ ١٦١ (١٧٨/ ٢٩١)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النجم ٥/ ٣٩٦ (٣٢٨٢)، وأحمد ٣٥/ ٣١١ (٢١٣٩٢).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «**إن الله لا ينام**»، وفي قوله: «**حجابه النور لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**» (١/ ١٦١) (١٧٩/ ٢٩٣)، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٧٠) (١٩٥)، وأحمد (٣٢/ ٤٠٤) (١٩٦٣٢)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.



مما يؤيد أن الرؤيةَ في اليَقظَةِ بعينِ الرأسِ غيرُ ممكنةٍ؛ لعدم قدرةِ الرائي أو مَن يريدُ الرؤيا على التحمُّلِ، قصة موسى عليه السلام لما سأل ربه أن يريه نفسه فقال الله - تعالى -: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾، ثم ذكر له علامة: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهذا ما حدَثَ للجبلِ، كيف يَثْبُتُ الإنسانُ المكوَّنُ من لحمٍ ودمٍ أمامَ رؤيةِ الباري - جلَّ وعلا -؟! فهو سيَحْتَرِقُ؛ لأن حجابَه النورُ أو النارُ سبحانه وتعالى وإن كان من أهلِ العلمِ من يقول: إن الرؤيا ممكنةٌ لكنها غير واقعة(١)؛ لأنها لو لم تكُنْ ممكنةً لما سألَها موسى عليه السلام، وهو رسولٌ معصومٌ، لا يسألُ غيرَ الممكنِ.

وأما الرؤيةُ في المنامِ فقد أَثْبَتَها كثيرٌ من أهلِ العلمِ(٢)، ويُذْكَرُ في تراجمِ كثيرٍ من أهلِ العلمِ لا سيَّما من التابعين أنهم رأوا اللهَ - جلَّ وعلا - في المنامِ(٣)، والرسولُ صلى الله عليه وسلم رأى ربَّه في المنامِ، في حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى(٤)، فيَختَلِفُ الحكمُ في رؤيتِه - جلَّ وعلا - في اليَقَظةِ في الدنيا قبلَ

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٨/٥٦، وفتح الباري ١٢/٦٠٧، ٦٠٨.

(٢) ينظر: شرح مسلم للنووي ١٥/٢٥، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ١/٣٢٧.

(٣) منهم: الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، وأبو بكر المروذي، ونجم بن عبد الوهاب الشيرازي، وأبو الفرج عبد الرحمٰن بن محمود البعلي، وأحمد بن يحيى الكرمي. ينظر: حلية الأولياء لأبي نعيم ٦/١٤٢، المدخل المفصل لبكر أبو زيد ٢/٦٥٣ - ٦٥٤.

(٤) إشارة إلى حديث ابن عباس مرفوعًا: «**أتاني ربي** عز وجل الليلةَ في أحَسن صورة»، أحسبه؛ يعني: في النوم، «**فقال: يا محمد، هل تدري فيم يخْتَصم الملأ الأعلى؟**»، قال: «**قلت: لا**»، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**فوضع يده بين كتفيّ حتى وجدت بردَها بين ثَدْيي**»، أو قال: «**نحرِي، فعلمت ما في السمٰوات وما في الأرض، ثم قال: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟** قال: **قلت: نعم، يختصمون في الكفارات والدرجات، قال: وما الكفارات والدرجات؟ قال: المكث في المساجد، والمشي على الأقدام إلى الجمعات، وإبلاغ الوضوء في المكاره، ومن فعل ذلك عاش بخير** =

الآخرةِ، عن رؤيتِه ﷻ في المنامِ؛ لأن حالَ المنامِ أقلُّ من حالِ اليَقظَةِ، ولذا فدعوى بعضِهم أنه يرى النبيَّ ﷺ في اليَقَظةِ، زيغٌ وضلالٌ، وهذا من شَطَحاتِ المُتصوِّفَةِ، والقُدُراتُ في المنامِ تَخْتلِفُ عنها في اليَقَظةِ، وبهذا يَرُدُّ أهلُ العلمِ على مَن يُصحِّحُ الأحاديثَ ويُضعِّفُها، بناءً على ما يَدَّعيه من أنه رأىَ النبيَّ ﷺ في المنامِ، وسأَلَه عن بعضِ الأحاديثِ، وبعضِ الأحكامِ، فأَجابَه، فالسيوطيُّ كثيرًا ما يَعْتَمِدُ على مثلِ هذا الأمرِ.

وقد ردَّ أهلُ العلمِ هذه الشبهةَ من أساسِها، فقالوا: هذا الرائي يروي للناسِ ما رأى، ومن شروطِ الراوي أن يكونَ حافظًا يَقِظًا، والإنسانُ في حالِ النومِ ليس بثقةٍ، فلا يُقْبَلُ قولُه؛ لأن الضعفَ جاء من جهةِ الراوي. مع أنه قد يُسْتأْنَسُ به، لكن لا يُبْنَى عليه حكمٌ، فلا نقولُ مثلًا: الحديثُ صحيحٌ؛ لأن السيوطيَّ سألَ النبيَّ ﷺ فقال: صحيحٌ، فلا يُلْتَفَتُ إلى مثلِ هذا؛ لأن السيوطيَّ وهو في حالِ اليَقَظةِ، وإن كان من الحفَّاظِ إلَّا أنَّه يعتريه ما يعتريه، فكيف إذا كان في المنامِ؟!

وأمَّا حديثُ الأذانِ[1] الذي رآه عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ فقد ثَبَتَتْ شرعيتُه بإقرارِ النبيِّ ﷺ، أما الرؤيا فلا يَثْبُتُ بها حكمٌ.

= **ومات بخيرٍ، وكان من خطيئته كيوم وَلَدَتْه أمه، وقل يا محمد إذا صليت: اللَّهُمَّ إني أسألك الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وإذا أردتَ بعبادك فتنةً أن تقبضني إليك غير مفتون»**، قال: «**والدرجات: إفْشاء السلام وإطعام الطعام والصلاة بالليل والناس نيام**» أخرجه الترمذي كتاب التفسير، سورة ص (٣٢٣٣) ٥/٣٦٦، وأحمد (٣٤٨٤). وينظر: اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى لابن رجب.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان (٤٩٩) ١/١٨٧، الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان (١٨٩) ١/٣٥٨ وقال: حديث حسن صحيح. وابن ماجه، كتاب الأذان، باب بدء الأذان (٧٠٦) ١/٢٣٢، وأحمد (١٦٤٧٦) ٢٦/٣٩٧، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.



وقولُه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ من النضَرَةِ، وهي الحُسْنُ والبهاءُ، ويُكْتَسَبُ هذا في الدنيا قبلَ الآخرةِ بالاتباعِ للنبيِّ ﷺ والاقتداءِ به، والإخلاصِ للهِ - جلَّ وعلا -، ولزومِ الطاعةِ والعبادةِ، وجاء في الحديثِ: «**نضَّرَ اللهُ امرَءًا سمِعَ مِنَّا حديثًا حتَّى يُبَلِّغُه**»(١)، فأهلُ الجنةِ وجوهُهم ناضرةٌ؛ يعني: حسنةً.

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ من النظرِ، وتعديتُه بـ«إلى» يدلُّ على حقيقتِه، وهو النظرُ بعينَيِ الرأسِ، وبعض المبتدعة يَتَأَوَّلُون «ناظرة» بـ«منتظرةٌ». لكن يُردُّ عليهم بأن يُقالَ: إذا كانت مُنْتظِرَةً فلا تحتاجُ إلى التعدِيةِ بـ«إلى».

وهذا من أقوى الأدلةِ على إثباتِ رؤيةِ المؤمنين لربِّهم ﷻ.

﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٣٥]، فالمؤمنون الأبرارُ، على الأرائِك في الجنَّةِ ينظرون، وحُذِفَ مفعولُ ينظرون للتعميم، فهم ينظرون إلى كلِّ ما يسرُّهم، ويَغتبطون به، وأعظمُ ذلك رؤيةُ الباري - جلَّ وعلا -.

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] أهلُ مرتبةِ الإحسانِ لهم الحُسْنَى، التي هي الجنةُ ﴿وَزِيَادَةٌ﴾، وهي النظرُ إلى وجهِه الكريمِ، كما ثبَتَ عنه ﷺ(٢).

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠) ٣٤٦/٢، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٦) ٣٣/٥ وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلَّغ علمًا (٢٣٠) ٨٤/١، وأحمد، (٢١٥٩٠) ٤٦٧/٣٥ من حديث زيد بن ثابت ﷺ، واللَّفظ لأبي داوُد.

(٢) تفسير الطبري ٦٥/١٥. وينظر: ما أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ (١٨١) ١٦٣/١، والترمذي، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى (٢٥٥٢) ٦٨٧/٤، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١٨٧) ٦٧/١، وأحمد (١٨٩٣٥) (٣١) ٢٦٥/٣١ من حديث صهيب الرومي ﷺ. ولفظه: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تُبيِّضْ وجوهَنا؟ ألم تُدْخلنا الجنة، وتُنجِّنا** =

يقولُ ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ اللهُ في شرحِ حديثِ جبريلَ: «ثبَتَ في «صحيحِ مسلمٍ»[1] عن النبيِّ ﷺ تفسيرُ الزيادةِ بالنظرِ إلى وجهِ اللهِ تعالى في الجنةِ، قال: وهذا مناسبٌ لجعلِه جزاءً لأهلِ الإحسانِ؛ لأن الإحسانَ: هو أن يَعْبُدَ المؤمنُ ربَّه - جلَّ وعلا - في الدنيا على وجهِ الحضورِ والمراقبةِ؛ كأنه يراه بقلبِه ويَنظُرُ إليه في حالِ عبادتِه؛ لأن رؤيتَه بعينِ رأسِه ممتنعةٌ، فما بقي إلا الرؤيةُ القلبيَّةُ، فكان جزاؤه على ذلك النظرُ إلى وجهِ الله عِيانًا في الآخرةِ»[2]. والجزاءُ من جنسِ العملِ.

وفي الحديثِ: «**إنكم ستَرَوْنَ ربَّكم؛ كما ترَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ - أو - الشمسَ صحوًا ليس دونَها سحابٌ**»[3]، ثم بعدَ ذلك حثَّ على صلاةِ الصبحِ وصلاةِ العصرِ؛ لأن الرؤيةَ تَحصُلُ للمؤمنين في الجنةِ على مراتبَ مُتفاوِتةٍ، فمنهم مَن تَحصُلُ له في أولِ النهارِ وفي آخرِه، ومنهم مَن تَحصُلُ له كلَّ جمعةٍ، فهم يتفاوتون في الرؤيةِ بحسبِ تفاوتِ أعمالِهم، وجاء في الحديثِ - وفيه كلامٌ لأهلِ العلمِ - أن قربَهم من الربِّ - جلَّ وعلا - في يومِ المزيدِ بحسبِ قربِهم من الإمامِ يومَ الجمعةِ[4].

فكان جزاءَ ذلك النظرُ إلى وجهِ اللهِ عِيانًا في الآخرةِ؛ لأنه حريصٌ على هذه الرؤيةِ، ولذا لَزِمَ منزلةَ المراقبةِ للهِ - جلَّ وعلا - فعبَدَ اللهَ - جلَّ وعلا - في الدنيا كأنه يراه.

= **من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم** عَزَّ وَجَلَّ». ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ (١٨١) ١/ ١٦٣، من حديث صهيب الرومي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص٣٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٧).

(٤) أخرجه ابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسُّنَّة فيها، باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة (١٠٩٤) ٢/ ١٩٣، والبيهقي في الشعب (٢٧٣٥)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/ ٤٠٩ وما بعدها.

﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ما يشاؤون فيها مما يُسْتمتَعُ به، وتشتهيه الأنفسُ، وتلَذُّ الأعينُ، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ على ذلك كلِّه، وفُسِّرَ المزيدُ برؤيةِ اللهِ - جلَّ وعلا -.

يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهذا البابُ في كتابِ الله - تعالى - كثيرٌ**»؛ يعني: أنَّ آياتِ الأسماءِ والصفات كثيرة جدًّا، فهي أكثرُ من آياتِ الأحكامِ، «**من تدبَّرَ القرآنَ**»؛ لأن الإنسانَ قد يَقرَأُ القرآنَ ليلًا ونهارًا ولكنه مع ذلك لا يَصِلُ إلى هذه الحقيقةِ، فأجرُ القراءةِ إن شاء الله ثابتٌ عندَ اللهِ - جلَّ وعلا - لكنه بسبب عدم تدبره لا يَحْصُلُ له هذا العلمُ العظيمُ، لا سيَّما في هذا البابِ، فلا بد من التدبرِ «**طالبًا للهدى منه - تبين له طريق الحقِّ**»؛ لأن من الناسِ مَن يَتدبَّرُ القرآنَ لأمرٍ في نفسِه يريدُ أن يَسْتَدِلَّ له من القرآنِ فهذه الفكرةُ التي في ذهنِه جعَلَتْه سائقًا وقائدًا للقرآنِ، ولم يجعَلِ القرآنَ سائقًا له، فيكونُ تدبرُه وبالًا عليه، ومن المستشرقين الكفارِ مَن اعتنى بالقرآنِ وأخَذَ من المتشابِه ما يَرُدُّ به على المسلمين، ويَنْقُضُ به بعضَ شرائعِ الإسلامِ.

يقولُ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

فتدَبَّرِ القرآنَ إن رُمْتَ الهُدَى فالعلمُ تحتَ تدبُّرِ القرآنِ

فالعلمُ الذي يُورِثُ الطمأنينةَ واليقينَ، ويزيدُ في الإيمانِ هو ما نشَأَ عن التدبُّرِ، وقد جاء الأمرُ به في أربعِ آياتٍ من القرآنِ، في النساءِ في قولِه - جلَّ وعلا -: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وفي سورة صٓ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وفي سورة المؤمنون: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وفي سورة القتال - سورة محمد -:

(١) نونية ابن القيم (ص٤٩)، وينظر: زاد المعاد ١/٣٩٦.



﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، فلا بد من التدبُّرِ، والقرآنُ إنما أُنْزِلَ للعملِ، والعملُ نتيجةٌ للتدبُّرِ.

وأجرُ القراءةِ شيءٌ، وأجرُ التدبُّرِ والترتيلِ قدرٌ زائدٌ عليه، فينبغي للمسلم أن يجعَلَ لأجرِ الحروفِ وقتًا، وللتدبُّرِ وقتًا آخرَ، وإن جعَلَ قراءتَه كلَّها بالتدبُّرِ - وإن تَرتَّبَ على ذلك قلةٌ في القراءةِ - فحسنٌ؛ فهو وإن كان أقلَّ في الكمية، إلَّا أنَّهُ أعظم في الكيفية، وعدولٌ عن المفضولِ إلى الأفضلِ.





[الإيمان بما وصف به الرسول ﷺ ربه]



فَصْلٌ

ثُمَّ في سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ فالسُّنَّة تُفَسِّرُ القرآنَ وتُبَيِّنُهُ وتَدُلُّ عليهِ وتُعَبِّرُ عنهُ؛ ومَا وَصَفَ الرسولُ ﷺ بهِ ربَّهُ مِنَ الأحاديثِ الصحاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أهلُ المعرفةِ بِالقَبولِ وَجَبَ الإيمانُ بِها كَذلِك.

الشرح

لمَّا انْتَهى المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ بيانِ مَا أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لِنفسِهِ مِنَ الصفاتِ فِي كتابِه المُنَزَّلِ على نبيِّهِ ﷺ ثَنَّى بِمَا ثَبَتَ عنهُ ﷺ في صفاتٍ للهِ - جلَّ وعلا -.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

«فَصْلٌ» الفصْلُ فِي عُرْفِ أهلِ العلمِ يُجعَلُ فِيما يَفصِلُ بَيْنَ أمريْنِ بَيْنَهُمَا شيءٌ مِنَ التَّغَايُرِ مِنْ وجْهٍ والتَّوَافُقِ مِنْ وجْهٍ، فالتَّغَايُرُ عِنْدَنَا بِاعتبارِ أنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الكتابِ، واللاحقَ مِنَ السُّنَّةِ، والتوافُقُ بينهما باعتبار أنَّ دِلالةَ كُلٍّ مِنْهُمَا على شيء واحد، وهو إثبات صفاتِ اللهِ - جلَّ وعلا -.

«ثُمَّ في سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ» «ثُمَّ» العطْفُ على مَا تَقَدَّمَ فِي أوَّلِ الكتابِ مِنْ قوْلِ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ: **«ومِنَ الإيمانِ باللهِ الإيمانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نفسَه فِي كتابِه»**.

اعتقادُ الفرقةِ الناجيةِ المنصورةِ هو الإيمانُ بِمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَه فِي كتابِه، وبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رسولُهُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، فَالمتبعُ في العطْفِ بَعْدَ هذا الكلامِ

الطويل مِنَ النصوصِ القرآنيةِ في إثبات الصفاتِ، أنْ يُعَادَ المعطوفُ عليهِ لطولِ الفصْلِ، لكنَّهُ لم يعد المعطوف عليه؛ لأنه مَتْنٌ أُلِّفَ لِلحفظِ واستظهار الأدلة، فَلَا يَعْزُبُ عَنْ بَالِ من يحفظه المعطوفُ عليهِ، وإلَّا لوْ كَانَ كلامًا إنشائيًّا كَخطبةٍ مثلًا أو مقالةٍ، أو أيِّ مقطوعةٍ أدبيةٍ يَطُولُ فيها الفصْلُ كان أولى إعادةُ ذكرِ المعطوفِ عليهِ؛ لأنَّهُ بِصَدَدِ أنْ يُنْسَى إذا طَالَ الفصْلُ.

«ثُمَّ في سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ»؛ يَعْنِي: ثُمَّ يُؤمِنونَ بِمَا جَاءَ فِي سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ من الصِّفاتِ التي وَصَفَ اللهُ بِها نفسَه على لسانِ نبيِّهِ ﷺ.

العطْفُ يَقْتَضِي الترتيبَ، والترتيبُ عِنْدَ أهلِ العلمِ بِالنسبةِ لِمصادرِ التَّلَقِّي: الكتابُ ثم السُّنَّةُ، وهذا بِاعتبارِ شرفِ الكلام؛ لأن مَنْزِلَةَ السُّنَّةِ مُتَرَاخِيَة عَنْ مَنْزِلَةِ الكتابِ، فالكتابُ لفْظُهُ مُتَعَبَّدٌ بِهِ، والسُّنَّةُ غيرُ مُتَعَبَّدٍ بتلاوتِها، وكذلك مِنْ حيثُ شرفُ النسبةِ إلى المُتَكَلِّم، وإنْ كَانَ الأصْلُ أنَّ الكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وأمَا باعتبارِ إثبات الحكمُ: فما ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ حُكْمُهُ كَحكم مَا ثَبَتَ بِالقرآنِ، فَالسُّنَّةُ مصدرٌ مُسْتَقِلٌّ مِنْ مصادرِ التشريعِ، فَأهلُ السُّنَّةِ يُثْبِتُونَ مَا تُفِيدُهُ السُّنَّةُ كَمَا يُثْبِتُونَ مَا يُفِيدُهُ القرآنُ على حدٍّ سواءٍ.

لكنَّ فِي كلامِهم مَا يَدُلُّ على أنَّ مرتبةَ القرآنِ أَعْلَى؛ ولِذا يَقُولُ بعض العلماء: «السُّنَّةُ لا تَنْسَخُ القرآنَ»(١). وقَالَ جَمْعٌ مِنْ أهلِ التحقيقِ: «السُّنَّةُ تَنْسَخُ القرآنَ»، إذ الكُلُّ مِنْ عِنْدِ اللهِ، والرسولُ ﷺ لا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إنْ هو إلا وَحْيٌ يُوحَى، ويُمَثِّلُونَ لنسخ السُّنَّة للقرآن بِحديثِ عُبَادَةَ بنِ الصامتِ: **«خُذُوا عنِّي، خُذُوا عنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سبيلًا، البِكْرُ بِالبِكْرِ جَلْدُ مائةٍ ونَفْيُ سنةٍ، والثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مائةٍ والرَّجْمُ»**(٢)، فَقَوْلُهُ: **«قدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سبيلًا»**

---

(١) ينظر: الرسالة للشافعي ص١٠٦، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ١٩٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنا ٣/ ١٣١٦ (١٦٩٠/ ١٢)، وأبو داود، كتاب الحدود، باب في الرجم ٢/ ٥٤٩ (٤٤١٥)، والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء =



إشارةٌ إلى قوْلِ اللهِ - جلَّ وعلا - في سورةِ النساءِ: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]. وقد عورض بأن هذا ليسَ نَسْخًا وإنَّمَا هو بيانٌ، وهو يَصْلُحُ بالآحادِ مِنْ قولِه أو فِعْلِه ﷺ[١].

ومع ذلك فَالكُلُّ شَرْعٌ، والكُلُّ مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَلا يجوز أن يقال: إنَّ مَا ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ فيهِ خِيَرَةٌ؛ لأن اللهَ - جلَّ وعلا - أَنْزَلَ على مُحمدٍ ﷺ الكتابَ والحكمةَ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، والحكمةُ هي السُّنَّةُ، والنبيُّ ﷺ يَقُولُ: «**ألا وإنِّي أوتِيتُ القرآنَ ومثلَه معهُ**»[٢]، وليسَ المجالُ هنا مجالَ نقاشٍ فِي حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ؛ إذ ليس ذلك مَحَلَّ تَرَدُّدٍ عِنْدَ أحدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقولِهم مِنْ أهلِ العلمِ[٣].

والسُّنَّةُ فِي اللغةِ: الطريقةُ[٤]، وفِي اصطلاحِ أهلِ العلمِ: مَا يُضَافُ إِلى النبيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصْفٍ[٥].

= في الرجم على الثيب ٤/ ٤١ (١٤٣٤)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب حد الزنا ٢/ ٨٥٢ (٢٥٥٠)، وأحمد ٣٧/ ٣٣٨ (٢٢٦٦٦).

(١) ينظر: تفسير قول الله - تعالى -: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ تفسير القرطبي ٢/ ٦١، المسألة (الحادية عشرة) ٢/ ٦٥.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة (٤٦٠٤) ٢/ ٦١٠، وأحمد (١٧١٧٤) ٢٨/ ٤١٠، من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه.

(٣) وقد شكك بعض المبتدعة في السُّنَّة، وأوردوا شبهات جعلتهم لا يعملون بالسُّنَّة، وصار ذلك مدخلًا لهم لنفي كثير مما أثبته الشارع، فالخوارج يقولون: بيننا وبينكم كتاب الله، ولا يرون غير كتاب الله. والمعتزلة وكثيرٌ من طوائف المبتدعة لا يعملون بالآحاد لا سيما في باب العقائد، وقصدهم إبطال ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ. أفاده الشارح.

(٤) لسان العرب لابن منظور ١٢/ ٢٢.

(٥) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث (ص٢٧)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص٦١)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٢، إرشاد الفحول للشوكاني ١/ ٩٥.

«فَالسُّنَّةُ» الفاءُ هذه تفريعيةٌ، يَعْنِي: يَتَفَرَّعُ مِمَّا تَقَدَّمَ أوْ يَنْبَنِي على مَا تَقَدَّمَ، وبعضُهم يُسَمِّيهَا الفصيحةَ، وهي الَّتِي تَأْتِي في جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ وتقديره: (إذا كَانَ الأمرُ كَمَا قُلْتُ، فالسُّنَّة).

«تُفَسِّرُ القرآنَ» تَشْرَحُهُ وتُوَضِّحُهُ؛ لأنَّ القرآنَ فيه إجمالٌ، والنبيُّ ﷺ وظيفتُه البيانُ. فالصلاةُ مثلًا، لوْ لمْ نَعْلَمْ عَنْهَا إِلَّا مَا فِي القرآنِ مِنَ الأمرِ بِالصلاةِ، وذِكْرِ المواقيتِ على وجْهٍ لا يَسْلَمُ مِنْ إجمالٍ أيضًا، لَمْ نَعْرِفْ أعدادَ الصلواتِ وكيفياتِها وأركانَهَا وشروطَهَا، وإنَّمَا جَاءَ بيانُ ذلك كلِّه في السُّنَّةِ على لسانِ النبيِّ ﷺ.

«وَتُبَيِّنُهُ» كتفسير الرسولِ ﷺ الزيادةَ بالنظرِ إلى وجْهِ اللهِ ﷻ[1]، وتفسيره القُوَّةَ فِي قولِه تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] بِالرَّمْيِ بقوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ»[2]، وكثيرٌ مِنَ الألفاظِ الَّتِي تَحْتَاجُ إلى بيانٍ جَاءَ بيانُها فِي السُّنَّةِ، وكثيرٌ مِنَ العباداتِ جَاءَتْ مُجْمَلَةً فِي القرآنِ فبَيَّنَها رسولُ اللهِ ﷺ بِفعلِه وبِقولِه.

«وَتَدُلُّ عليهِ»؛ أيْ: تُرشِدُ إليهِ أوْ تُبيِّنُ دِلالتَه وتُوَضِّحُهَا، فَيَعُودُ إِلى مَا تَقَدَّمَ.

وقوله: «وتَدُلُّ عليهِ» ليس بِمَعْنَى **قولِه**: «وتُبَيِّنُهُ»، فمعنى الجملتين مختلف؛ لأن الدِّلالةَ على القرآنِ والإحالةَ عليهِ لا تَحْصُلُ إِلَّا إذا حَصَلَ التفسيرُ وحَصَلَ التبيينُ؛ فالكلام المُجْمَل إذا لَمْ يُبَيَّنْ لا يُدَلُّ عليهِ لِلعملِ بِهِ والاستدلالِ بِهِ. والكلامُ المُجْمَلُ مِثْلُ قولِه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] إذا أَمَرْتَ شخصًا بِهذه الآيةِ وهو لا يَعْرِفُ وجْهَ العملِ بِها؛ كَأَنْ يَكُونَ جاهلًا لا يَعْرِفُ كيفَ يُصَلِّي فَلا بُدَّ أنْ تَدُلَّهُ على وجْهِ الدِلالةِ مِنَ القرآنِ بِبيانِ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ تَدُلُّ المسلمَ على العملِ بِالقرآنِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٤١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٢)، وينظر: تفسير القرطبي ٨/ ٣٥.



«وَتُعَبِّرُ عنهُ» تُوَافِقُهُ ولا تُخَالِفُهُ، فَلا اختلافَ ولا تضادَّ بين مَا جَاءَ في القرآنِ وما جَاءَ فِي السُّنَّةِ على الإطلاقَ، فكلاهما من عند الله - جلَّ وعلا -.

يَقُولُ ناظِمُ الواسطيةِ عبدُ العزيز بنُ عدْوانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وسُنَّةُ خيرِ المرسلينَ مُحمدٍ تُفَسِّرُ آياتِ الكتابِ المُمَجَّدِ

تُبَيِّنُهُ لِلطالبي سُبُلَ الهُدَى تَدُلُّ عليهِ بِالدليلِ المُؤكَّدِ(١)

«وَمَا وَصَفَ الرسولُ ﷺ بِهِ ربَّه عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الأحاديثِ الصِّحَاحِ» وهذا خلاف ما تفعله المبتدعةُ فإنهم لا يَقبَلُونَ أخبارَ الآحادِ فِي العقائدِ؛ لأنَّ دِلالتَها ظَنِّيَّةٌ، والعقائدُ يقينيَّةٌ.

وقَوْلُ الشيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنَ الأحاديثِ الصِّحَاحِ» لا يُفهَمُ منهُ أنَّهُ لا يُستَدَلُّ بالأحاديثِ الحِسَانِ على إثباتِ الصفاتِ، فالصحة هُنا أعَمُّ مِنَ الوصْفِ الاصطلاحيِّ، وإنَّمَا يُرَادُ بِها هنا مَا يَشْمَلُ الصحيحَ والحَسَنَ، مِمَّا هو في دائرةِ القَبولِ، وقد عُرِفَ عنهُ ذلك مِنْ عَادَتِه وطريقتِه ومِنْ خلالِ كلامِه المُطَّرِدِ فِي جميعِ مُؤلَّفاتِه؛ فحديثُ: «**عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إليْكم أَزِلِينَ قَنِطِينَ فيظلُّ يَضْحَكُ؛ يَعْلَمُ أنَّ فَرَجَكُم قريبٌ**»(٢) الذي استدل به

(١) ينظر: حاشية ابن مانع على الواسطية (ص١١).

(٢) أخرجه ابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١٨١) ١/ ٦٤، وأحمد (١٦٢٠١) ١١٨/٢٦، والطيالسي (١٠٩٢)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٥٥٤)، والآجري في الشريعة (ص٢٧٩ - ٢٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٧٣)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**ضَحِكَ رَبُّنَا** عَزَّ وَجَلَّ **مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ...**» الحديث، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١/ ٢٦: «هذا إسناد فيه مقال وكيع ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره الذهبي في الميزان، وباقي رجال الإسناد احتج بهم مسلم». وفي إسناده وكيع بن عُدُس - أو حدس -، مختلف فيه؛ قال ابن قتيبة: «غير معروف»، وقال عبد الحق الإشبيلي والذهبي: «لا يعرف»، وقال ابن القطَّان: «لا تعرف له حال»، وقال ابن حجر: «مقبول»، ولم يوثقه غير ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، وبقية رجال الإسناد ثقات، وأبو رزين اسمُه لقيط بن عامر =

المؤلف حديثٌ حسنٌ. وهذا جَارٍ على مذهبِ مَنْ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الصحيحِ والحسنِ مَا دَامَ فِي دائرةِ القَبولِ؛ كابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبَّانٍ وجَمْعٍ مِنْ أهلِ العلمِ.

«الَّتِي تَلَقَّاهَا أهلُ المعرفةِ بِالقَبولِ وَجَبَ الإيمانُ بِهَا كذلك» لعل مُرَادَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ بِالتَّلَقِّي بِالقَبولِ الَّذِي يَقْبَلُهُ أهلُ المعرفةِ ويَحْتَجُّونَ بِهِ ويَسْتَدِلُّونَ بِهِ فالتَّلَقِّي بِالقَبولِ مَرْتَبَةٌ فَوْقَ الصِّحَةِ.

وهناك أحاديثُ تَلَقَّاهَا أهلُ العلمِ بِالقَبولِ، بِمَعْنَى: أَنَّهم لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ثُبُوتِها ولا فِي دِلالتِها، وتَتَابَعُوا على قَبولِها والعملِ بِهَا، فمثلًا حديثُ: **«الأعمالُ بالنياتِ»**[1] تَلَقَّتْهُ الأمةُ بِالقَبولِ، وحديثُ: **«لا وصيةَ لوارثٍ»**[2] تَلَقَّاهُ العلماءُ بِالقَبولِ، وليس مثل هذهِ الأحاديثِ هي مُرَادُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رَحِمَهُ اللهُ بِهذا الكلامِ.

= العقيلي. ينظر: معجم الصحابة للبغوي ٥/١٦٩، الثقات لابن حبان ٥/٤٩٦، الأحكام الوسطى ١/ ٣٠، بيان الوهم والإيهام ٣/٦١٧، تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٨٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣٥، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١/٢٦، تهذيب التهذيب ١١/ ١٣١، التقريب (٧٤١٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١)، ١/ ٦ مختصرًا، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: **«إنما الأعمال بالنية»**، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٩٠٧/ ١٥٥)، ٣/ ١٥١٥، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب فيما عنى به الطلاق والنيات، (٢٢٠١)، ١/ ٦٧٠، والترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء للدنيا، (١٦٤٧) ٤/ ١٧٩، والنسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء، (٧٥)، ١/ ٦٢، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب النية، (٤٢٢٧)، ٢/ ١٤١٣.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث ٢/ ١٢٧ (٢٨٧٠)، والترمذي، أبواب الوصايا، باب ما جاء: لا وصيَّة لوارث (٢١٢٠) ٣/ ٥٠٤، وابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث ٢/ ٩٠٥ (٢٧١٣)، وأحمد ٣٦/ ٦٢٨ (٢٢٢٩٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/ ٢٠٢: «حسن الإسناد».



وهناك معنى آخر لتلقي العلماء الحديث وهو وصْفٌ كاشِفٌ لِلصِّحَاحِ التِي مِنْ شأنِها أنْ يَقْبَلَهَا أهلُ العلمِ؛ لأنَّ أهلَ العلمِ لا يَقْبَلُونَ إلَّا مَا صَحَّ، وثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ، وثمة فَرْقٌ بَيْنَ المعنيَيْنِ؛ فالأحاديثُ الَّتِي تَلَقَّاهَا أهلُ المعرفةِ بِالقَبولِ ولمْ يَخْتَلِفُوا فِيهَا، أَقَلُّ عددًا مِنَ الأحاديثِ الَّتِي تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا شُروطُ القَبولِ عِنْدَ أهلِ العلمِ.

ولا يُشترطُ في الحديثِ أنْ يَكُونَ الحديثُ مُجْمَعًا على صِحَّتِه، وإنَّمَا يكفي أن تتَوَافَرَ فيه شُروطُ القَبولِ الَّتِي يُصَحِّحُ بِهَا أهلُ العلمِ الحديثَ، ولوْ تَجَاذَبَتْهُ وِجْهَاتُ النظرِ فِي التصحيحِ والتضعيفِ، وهذا مراد المؤلف هنا؛ لأنَّ فَهْمَ كلامه على الوجْهِ الآخرِ يَتَرَتَّبُ عليهِ نَفْيٌ لكثيرٍ مِنَ الصفاتِ، فمثلًا الحديثُ الَّذِي قَالَ عنهُ شيخُ الإسلام أنَّهُ حديثٌ حسنٌ: «**عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وقُرْبِ غِيَرِه**»[1] هذا الحديثُ أَكْثَرُ العلماءِ على تضعيفِه، فَلا يَكُونُ مِمَّا تُلُقِّيَ بِالقَبولِ، وإنَّمَا تَوَافَرَتْ فيهِ شُروطُ القَبولِ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِه فَيَعْمَلُ بِهِ، والَّذِي يُخَالِفُهُ ويُضَعِّفُهُ لا يَعْمَلُ بِهِ.



(١) تقدم تخريجه (ص٢٤٩).



[نزول الرب إلى السماء الدنيا]

مِثْل قَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِل ربُّنَا إِلى السماءِ الدنيا كُلَّ ليلةٍ حِينَ يَبْقَى ثلثُ الليلِ الآخرُ فيقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[1] مُتَّفَقٌ عليه.

الشرح

مثلُ قولِه ﷺ: «يَنْزِلُ ربُّنا إلى السماءِ الدُّنيا كُلَّ ليلةٍ، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ الليلِ الآخرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لهُ» متفقٌ عليهِ.

«فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»؛ أي: فَأُجِيبَهُ، السينُ والتاءُ لَيْسَتَا لِلطلبِ، والفعلُ منصوبٌ بِأَنِ المُضْمَرَةِ وجوبًا بَعْدَ فاءِ السَبَبِيَّةِ.

«مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟» (فأُعْطِيَهُ) الفعلُ منصوبٌ بِأَن المُضْمَرَةِ وجوبًا بَعْدَ الفاءِ. ومِنْهُم مَنْ قَالَ: هو استفهامٌ، ومِنْهُم مَنْ قَالَ: هو عَرْضُ طلبٍ، وقد وضع الشيخُ ابنُ مانعٍ في طَبْعَتِه علامةَ استفهامٍ بعد قوله: (مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟) (مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟)[2].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١١٤٥) ٢/ ٥٣، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه (٧٥٨) ١/ ٥٢١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) (ص١١).

ذكر البخاريُّ الحديث فِي بابِ الدعاءِ والصلاةِ مِنْ آخرِ الليلِ بلفظ: «يَنْزِلُ»[1]، وفِي كِتَابِ التَوْحِيدِ بلفظ: «يَتَنَزَّلُ»[2].

وَقَدْ أَوْرَدَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في شرحِه كلامًا طويلًا فِي بيانِ طُرُقِه وَرِوَايَاتِه لِيُبَيِّنَ أنَّ الخَبَرَ متواترٌ مِنْ حيثُ الثُبُوتُ، فَثُبُوتُهُ قَطْعِيٌّ لا إشكالَ فيهِ ولا مِرَاءَ، فلا شك في أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ هذا الكلامَ[3]، وسَيَأْتِي كلامُ ابنِ العربيِّ وغَيْرِه عن هذا الحديثِ.

وذكر الحافظ ضمن كلامه أقوال جميعِ المُخَالِفِينَ لأهل السُّنَّةِ مِنَ الطوائفِ مِمَّنْ يَنْفِي ثُبُوتَ الحديثِ أو يَتَأَوَّلُه ويُنْكِرُ صفتي العُلُوِّ والنُّزُول للهِ - جلَّ وعلا -.

وصفةُ النُّزولِ ثابتةٌ للهِ - جلَّ وعلا - عِنْدَ أهلِ السُّنَّةِ ثبوتًا قطعيًّا بِهذا الحديثِ وغَيْرِه نُزُولًا يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، أمّا الكيفيةُ فاللهُ أعلم بها فلا نَسْتَطِيعُ أنْ نُدَقِّقَ فيها؛ لأنَّه أمرٌ غيبيٌّ لا يُدْرَكُ إلا بِنَصٍّ ولا نَصَّ.

وهنا نورد شيئًا من كلام ابن حجر مع التعليق عليه.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ: «**قَوْلُه**: «**يَنْزِلُ ربُّنا إلى السماءِ الدُّنيا**» اسْتَدَلَّ بِه مَنْ أَثْبَتَ الجِهَةَ»[4]؛ لأنَّ النُّزولَ إنَّما يَكُونُ مِنْ جِهَةِ العُلُوِّ، فَهو في جِهَةِ العُلُوِّ - جلَّ وعلا -. هذا هو المُؤَكَّدُ المُحَرَّرُ المُحَقَّقُ عِنْدَ سلفِ هذه الأمةِ، وأحاديثُ إثباتِ صفةِ العُلُوِّ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تَكَادُ تُحْصَرُ، وقد ذكرَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نُونِيَّتِه كثيرًا مِنْهَا.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ: «وأَنْكَرَ ذلك الجمهورُ؛ لأنَّ القوْلَ بِذلك يُفْضِي إلى التَّحَيُّزِ - تَعَالَى اللهُ عَنْ ذلك -»[5]. وقد علَّق الشيخُ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٥٣ برقم (١١٤٥).
(٢) صحيح البخاري ٩/ ١٤٣ برقم (٧٤٩٤).
(٣) فتح الباري ٣/ ٣١.
(٤) فتح الباري ٣/ ٣٠.
(٥) المصدر السابق.



فَقَالَ: «مُرَادُهُ بِالجمهور هنا جمهورُ أهلِ الكلامِ، وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ وهُمُ الصحابةُ ﷺ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ فإنَّهُم يُثْبِتُونَ للهِ الجِهَةَ وهي جِهَةُ العُلُوِّ، ويُؤمِنُونَ بِأَنَّهُ سبحانَهُ فَوْقَ عرشِه بِلا تمثيلٍ ولا تكييفٍ، والأدلةُ على ذلك مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ أكثرُ مِنْ أنْ تُحْصَرَ، فَتَنَبَّهْ واحْذَرْ، واللهُ أعلمُ»[1]. فَلا مَانِعَ مِنْ إثباتِ الجِهَةِ الَّتِي هي جِهَةُ العُلُوِّ، فَالعُلُوُّ ثابتٌ للهِ - جلَّ وعلا - بِجميعِ أنواعِه: عُلُوِّ الذَّاتِ، وعُلُوِّ القدْرِ، وعُلُوِّ القهْرِ.

قَالَ: «وَقَدْ اخْتُلِفَ في مَعْنَى النُّزولِ على أقْوَالٍ: فَمِنْهُم مَنْ حَمَلَهُ على ظاهرِه وحقيقتِه وَهُمُ المُشَبِّهَةُ - تَعَالى اللهُ عَنْ قوْلِهِم -»[2]. نَقُولُ: هؤلاء المُثْبِتَةُ إنْ أَثْبَتُوا أنَّ نُزُولَهُ - جلَّ وعلا - كَنُزُولِ المخلوقِ فما قاله ابن حجر صحيحٌ وَيَكُونُ هؤلاء هم المُشَبِّهَةَ، وإنْ أثبتوا نزولًا يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه مِنْ غَيْرِ مُشابهةٍ للمخلوقاتِ فهذا كلامُ أهلِ السُّنَّةِ.

قَالَ: «ومِنْهُم مَنْ أنْكَرَ صحةَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك جُمْلَةً وهُمُ الخوارجُ والمعتزلةُ وهو مُكابَرَةٌ»[3]؛ أيْ: أنَّ الإنكارَ مُكابَرَةٌ. فما دام الخَبَرُ ثَبَتَ وصحَّ عَنِ النبيِّ ﷺ فإنْكَارُهُ بلا حجة مُعانَدةٌ ومُكابَرةٌ ومُحادَّةٌ للهِ ورسولِه ﷺ.

قَالَ: «والعَجَبُ أنَّهُم أَوَّلُوا ما في القرآنِ مِنْ نحْوِ ذلك وأنْكَرُوا مَا في الحديثِ إمَّا جهلًا وإمَّا عِنادًا»[4]؛ يَعْنِي: الأدلةَ الَّتِي تَدُلُّ على العُلُوِّ مِنَ الكتابِ لا يَسْتَطِيعُونَ إنْكَارَها لكنَّهُم أَوَّلُوهَا، أمَّا ما جَاءَ في السُّنَّةِ فَمِنَ السهْلِ جدًّا أنْ يَقُولَ المبتدعةُ هذا خَبَرُ آحادٍ، وخَبَرُ الواحدِ لا تَثْبُتُ بِهِ العقائدُ.

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

قَالَ: «وَمِنْهُم مَنْ أَجْرَاهُ على ما وَرَدَ مُؤمِنًا بِهِ على طريقِ الإجمالِ مُنَزِّهًا اللهَ - تعالى - عَنِ الكيفيةِ والتشبيهِ وهُم جمهورُ السلفِ، ونَقَلَهُ البيهقيُّ وغَيْرُه عَنِ الأئمةِ الأربعةِ، والسُفْيَانَيْنِ، والحمَّادَيْنِ، والأوْزاعيِّ، والليْثِ وغَيْرِهم، ومِنْهُم مَنْ أَوَّلَهُ على وجْهٍ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ في كلامِ العربِ، ومِنْهُم مَنْ أَفْرَطَ في التأْويلِ حتَّى كَادَ أنْ يَخْرُجَ إلى نوعٍ مِنَ التحريفِ»[(١)]. ولا شَكَّ أنَّ التأْويلَ الَّذي لمْ يَدُلَّ عليهِ دليلٌ تحريفٌ لِلمَعْنَى وإنْ لَمْ يَكُنْ تحريفًا لِلَّفظِ.

قَالَ: «وَمِنْهُم مَنْ فَصَلَ بَيْنَ مَا يَكُونُ تَأْويلُهُ قريبًا مُسْتَعْمَلًا في كلامِ العربِ».

لأنَّ بعضَ التأْويلِ، كما حصل في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] غير سائغ فضلًا أن يكون قريبًا، فقد تَأَوَّلَ بعضهم التكْليمَ بِمَعْنَى (جَرَحَهُ)، مستدلًّا بالحديثِ: «**ما مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ في سبيلِ اللهِ**»[(٢)]؛ يَعْنِي: يُجْرَحُ في سبيلِ اللهِ. قَالُوا: إن هذا التجريح يكون بِأظافيرِ الحكمةِ، لكن التكْليمُ مصْدرُ (كَلَّمَ)، والمصْدرُ يَنْفِي المَجَازَ فلا وجه للتأويل هنا.

قال: «وبَيْنَ مَا يَكُونُ بعيدًا مَهْجورًا فَأَوَّلَ في بعضٍ وفَوَّضَ في بعضٍ، وهو منقولٌ عَنْ مالكٍ، وجَزَمَ بِهِ مِنَ المُتأخِّرينَ ابنُ دَقِيقِ العيدِ، قَالَ البَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ[(٣)]: وأسْلَمُها الإيمانُ بلا كيْفٍ والسكوتُ عَنِ المُرَادِ إلَّا أنْ يَرِدَ ذلك عَنِ الصادقِ فيُصارُ إليْهِ»[(٤)]. فلا بُدَّ مِنْ دليلٍ عَنِ المعصومِ؛ لأنَّ هذه

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تقدم تخريجه (ص٦٩).

(٣) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى بن الخسروجردي الخراساني البيهقي، الشافعي، من مصنفاته: «السنن الكبير»، و«السنن الصغير»، و«معرفة السنن والآثار»، وغيرها، توفي سنة (٤٥٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٤، والوافي بالوفيات ١/ ٢١٩.

(٤) فتح الباري ٣/ ٣٠.



أمورٌ غيبيةٌ لا تُدرَكُ بِالرأيِ، ولا تُسْتَنْبَطُ مِنْ خلالِ السياقِ، ولا يَدُلُّ عليْها ما قَبْلَها ولا ما بعدَها.

قَالَ: «ومِنَ الدليلِ على ذلك اتِّفَاقُهم على أنَّ التأويلَ المُعيَّنَ غيرُ واجبٍ، فَالتفويضُ حينئذٍ أسلمُ»[1]. التفويضُ: أنْ تُثبِتَ الكلمةَ «**يَنزِلُ ربُّنا**» وتَقْرَأها وتَتَعَامَلَ مَعَها كَتعامُلِك مع اللفظِ الأعجميِّ، تُقِرُّ بِاللفظِ أنَّهُ جَاءَ عَنِ النبيِّ ﷺ فيما يَتَعَلَّقُ باللهِ - جلَّ وعلا -، ولا تَفهَمُ أكثرَ مِنْ ذلك، فَتَقْرَأُ الخَبَرَ لكنْ لا تَعرِفُ مَعْنَاه فضْلًا عَنْ كيفيتِه، فالفرقُ بَيْنَ التفويضِ وبَيْنَ التسليمِ الذي هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يُقِرُّونَ بِمعرفةِ المَعْنَى، ويرونَ أنَّ اللفظ لهُ حقيقةٌ لُغَوِيَّةٌ ولهُ حقيقةٌ شرعيةٌ، كَمَا أنَّ لهُ حقيقةً عُرْفِيَّةً، فَنَفْهَمُ المَعْنَى لكنَّ الكيفيةَ حُجِبَتْ عنَّا، فَنَعْتَرِفُ بِأنَّ له مَعْنىً ونُدرِكُه أيضًا (فاسْتَوى: عَلا، صَعدَ، اسْتَقَرَّ). ولذلك قَالَ: «مِنَ الدليلِ على ذلك اتِّفَاقُهم على أنَّ التأويلَ المُعيَّنَ غيرُ واجبٍ، فحينئذٍ التفويضُ أسلمُ». ونَقُولُ: بلْ مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مذهبُ سلفِ هذه الأمةِ وخِيارُها أسلَمُ وأعلَمُ وأحكَمُ.

قَالَ: «وقَالَ ابنُ العرَبيِّ: حُكِيَ عَنِ المبتدعةِ ردُّ هذه الأحاديثِ، وعَنِ السلفِ إمْرَارُها وعَنْ قومٍ تأويلُها وبِهِ أَقُولُ»[2]. فَأبو بكرٍ ابنُ العربيِّ المالِكيُّ، صاحبُ أحكامِ القرآنِ وصاحبُ العَارِضَةِ مُؤَوِّلٌ، والعارِضَةُ مَحْشُوَّةٌ بِالتأويلِ. وعَلَّقَ الشيخُ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ اللهُ على هذا الكلامِ فَقَالَ: «هذا خطأٌ ظاهرٌ مُصادِمٌ لِصَريحِ النصوصِ الواردةِ في إثباتِ النُّزولِ، وهكذا ما قَالَهُ البيْضَاوِيُّ[3] بعدَه

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاضٍ، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء، وولي قضاء شيراز مدة. من تصانيفه «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يعرف بتفسير البيضاوي، و«طوالع الأنوار». طبقات الشافعية ١٥٨/٨، الأعلام للزركلي ١١٠/٤.



باطلٌ، والصوابُ ما قَالَه السلفُ الصالحُ مِنَ الإيمانِ بِالنُّزولِ وإمْرَارِ النصوصِ كما وَرَدَتْ مِنْ إثباتِ النُّزولِ للهِ ﷻ على الذي يَلِيقُ بِهِ مِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ كسائرِ الصفاتِ، وهذا هو الطريقُ الأسلمُ والأقومُ والأعلمُ والأحكمُ، فَتَمَسَّكْ بِهِ، وعَضَّ عليهِ بِالنَّواجذِ، واحْذَرْ ما خَالَفَ تَفُزْ بِالسلامةِ، واللهُ أعلمُ»[١].

والذي يَجْعَلُ الشيخَ يُؤَكِّدُ على: (أسلمَ وأعلمَ وأقومَ وأحكمَ) أنَّهُم قَالُوا: «مذهبُ السلفِ أسلمُ ومذهبُ الخلَفِ أعلمُ وأحكمُ»[٢]. وهذا الكلام غير مسلَّم؛ إذ كيْف تَكُونُ الحكمةُ مع عدمِ السلامةِ؟! فإذا كَانَ مذهبُ السلفِ هو الأسلمَ فمذهبُ الخلَفِ فيهِ سلامةٌ في الجُمْلةِ لكنَّ فيه خطرًا؛ لأنَّهُ ليسَ بأسلمَ مِنْ مذهبِ السلفِ، وإذا كَانَ مذهبُ السلفِ أسلمَ مِنْهُ، فإنَّ ذلك دليل على أنَّ فيهِ شيئًا مِمَّا يُخالِفُ السلامةَ، فَكيْف يَكُونُ مُعْتَمَدُهُم القولَ غيرَ الأسلمِ، وهذا تناقُضٌ، وهذا يدل على أن طريقَ السلفِ أسلمُ وفي الوقتِ نفسِه أعلمُ وأحكمُ.

قَالَ: «فأمَّا قولُهُ يَنْزِلُ فهو راجعٌ إلى أفعالِه لا إلى ذاتِه»[٣] قدْ يَقُولُونَ يَنْزِلُ أمْرُهُ، يَنْزِلُ حُكْمُهُ، يَنْزِلُ فضْلُهُ إلى غيرِ ذلك مِمَّا يُضَافُ إلى اللهِ - جلَّ وعلا - مِنَ الأفعالِ لا إلى الذَّاتِ، لا أنَّهُ بذاتِه ﷻ يَنْزِلُ.

قَالَ: «بلْ ذلك عِبارةٌ عَنْ مَلَكِهِ الذي يَنْزِلُ بِأمرِه ونهيِه»[٤] هذا اختيارُهُ، وهذا ليسَ صحيحًا؛ لأنَّ هذه الأفعالَ نُزولُها لا يَخْتَصُّ بِالثُّلُثِ الآخِرِ مِنَ الليلِ، وإلَّا كَانَ مَعْنَاهُ: أنَّهُ لا يُنَزِّلُ اللهُ - جلَّ وعلا - أمْرًا إلَّا في الثُّلُثِ

(١) فتح الباري ٣/ ٣٠.
(٢) نسبها شيخ الإسلام إلى النفاة من متأخري المتكلمين في مجموع الفتاوى ٤/ ١٥٧، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ٣٧٨.
(٣) فتح الباري ٣/ ٣٠.
(٤) المصدر السابق.



الأخيرِ، بلْ أمْرُهُ وحُكْمُهُ نازلٌ في كُلِّ وقتٍ، فَدَلَّ على أنَّ النُّزولَ ليس لأمْرِه ولا لِحُكْمِهِ؛ وإنَّما هو لِذاتِه - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه.

قَالَ: «والنُّزولُ كما يَكُونُ في الأجسامِ يَكُونُ في المَعَانِي»[(١)]؛ يَعْنِي: كما يَنْزِلُ الأمْر ويَنْزِلُ الوحْيُ وهو مَعْنَى مِنَ المَعَانِي لا حقيقةَ، ولا جِسمَ لهُ، وبعض المَعَانِي تُجَسَّدُ في الآخرةِ فَتَكُونُ أعيانًا وتُوزَنُ الحسناتُ بِالقدرةِ الإلٰهيةِ، فاللهُ - جلَّ وعلا - قادرٌ على أنْ يَجْعَلَها في حُكْمِ المحسوساتِ، فَتَنْزِلُ كَما يَنْزِلُ جبريلُ مثلًا. وهنا نقُولُ: حتَّى لو صَارَتْ هذه الأمورُ في حُكْمِ المحسوساتِ لكنَّ نُزولَها لا يَخْتَصُّ بِهذا الوقتِ.

قَالَ: «فإنْ حَمَلْتَهُ في الحديثِ على الحِسِّيِّ فتلك صفةُ المَلَكِ المبعوثِ بذلك، وإنْ حَمَلْتَهُ على المعنويِّ بِمَعْنَى: أنَّهُ لمْ يَفْعَلْ ثم فَعَلَ، فَيُسَمَّى ذلك نُزولًا عَنْ مرتبةٍ إلى مرتبةٍ، فهي عَرَبِيَّةٌ صحيحةٌ. انْتَهَى.

والحاصِلُ: أنَّهُ تَأَوَّلَهُ بِوجْهَيْنِ: إمَّا بِأنَّ المَعْنَى: يَنْزِلُ أمْرُهُ أو المَلَكُ بِأمْرِهِ، وإمَّا بِأنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى: التَّلَطُّفِ بِالدَّاعينَ، والإجابةِ لَهم، ونحْوِ ذلك، وقَدْ حَكَى أبو بكرٍ ابنُ فُوْرَك[(٢)] - وهو مِنْ كِبَارِ الأشاعرةِ - أنَّ بعضَ المشايخِ ضَبَطَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ على حذْفِ المفعولِ؛ أيْ: يُنْزِلُ مَلَكًا، ويُقَوِّيهِ ما رَوَاهُ النَّسَائيُّ مِنْ طريقِ الأغرِّ عَنْ أبي هريرةَ وأبي سعيدٍ بِلفظِ: «**إنَّ اللهَ يُمْهِلُ حتَّى يَمْضِيَ شطْرُ الليلِ، ثم يَأْمُرُ مُناديًا يَقُولُ: هلْ مِنْ داعٍ فَيُسْتَجَابَ لهُ..**» الحديثَ[(٣)]. وفي حديثِ عثمانَ بنِ أبي العاصِ «**يُنَادِي مُنادٍ هلْ مِنْ داعٍ**

(١) المصدر السابق.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، شيخ المتكلمين، كان شديد الرد على ابن كرام، وكان أشعريًّا، رأسًا في فن الكلام، وبلغت مصنفاته قريبًا من مائة مصنف، توفي سنة (٤٠٦هـ). المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصيرفيني (ص١٧)، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢١٤.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى ٩/ ١٨٠ (١٠٢٤٣).



يُسْتَجَابُ لهُ...» الحديثَ[1]. قَالَ القُرطُبيُّ: وبِهذا يَرْتَفِعُ الإشكالُ، ولا يُعَكِّرُ عليهِ ما في روايةِ رِفاعةَ الجُهَنِيِّ: «يَنْزِلُ اللهُ إلى السماءِ الدُّنيا فَيَقُولُ: لا يَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي»[2]؛ لأنَّهُ ليسَ في ذلك ما يَدْفَعُ التأويلَ المذكورَ»[3]، بلْ فيهْ ما يَدْفَعُه.

قَالَ: «وقَالَ البيْضَاويُّ: ولمَّا ثَبَتَ بِالقواطِعِ أنَّهُ - سبحانهُ - مُنَزَّهٌ عَنِ الجِسْمِيَّةِ والتَّحَيُّزِ امْتَنَعَ عليهِ النُّزولُ على مَعْنَى الانتقالِ مِنْ موْضعٍ إلى آخرَ أخفضَ مِنْهُ فَالمُرادُ نورُ رحمتِه؛ أي: يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَى صفةِ الجلالِ التي تَقْتَضِي الغضبَ والانتقامَ إلى مُقْتَضَى صفةِ الإكرامِ التي تَقْتَضِي الرأفةَ والرحمةَ»[4]، وهذا مبني على تقسيمهم للصفات والأسماءِ التي تُشْتَقُّ مِنْهَا الصفاتُ إلى: صفاتِ الجلالِ، وصفاتِ الجمالِ، وصفاتِ الكمالِ؛ أي: ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرحمة والرأفة.

قَوْلُ البَيْضَاويِّ: (فَالمُرادُ نورُ رحمتِه): أي: يَنْزِلُ نورُ رحمتِه.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ: «قوْلُهُ: حينَ يَبْقَى ثُلُثُ الليلِ الآخرُ، بِرَفْعِ الآخرِ؛ لأنَّهُ صفةُ الثُّلُثِ»[5]؛ يَعْنِي: ليسَ صفةً لليلِ.

قَالَ: «ولمْ تَخْتَلِفِ الروايةُ عَنِ الزُّهْريِّ في تعيينِ الوقتِ - يَعْنِي: ثُلُثَ

---

(١) أخرجه أحمد ٢٦/ ٢٠٧ (١٦٢٨٠)، والبزار في مسنده ٦/ ٣٠٨ (٢٣٢٠)، والطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٥٩ (٨٣٩١). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٢٣٥: رواه الطبراني بنحو لفظ أحمد ورجالهما رجال الصحيح غير علي بن زيد وقد وثق وفيه ضعف.

(٢) أخرجه أحمد ٢٦/ ١٥٢، ١٥٣ (١٦٢١٥)، والطبراني في المعجم الكبير ٥/ ٥٠ (٤٥٥٧).

(٣) فتح الباري ٣/ ٣٠ - ٣١.

(٤) فتح الباري ٣/ ٣١.

(٥) المصدر السابق.

الليلِ -، واخْتَلَفَتِ الرواياتُ عَنْ أبي هريرةَ وغيرِه قَالَ الترمذيُّ: وَروايةُ أبي هريرةَ أصحُّ الرواياتِ في ذلك، ويُقَوِّي ذلك أنَّ الرواياتِ المُخالفةَ اخْتُلِفَ فيها على رُوَاتِها وسَلَكَ بعضُهم طريقَ الجَمْعِ، وذلك أنَّ الرواياتِ انْحَصَرَتْ في سِتَّةِ أشياءَ: أَوَّلُهَا: هذه، ثَانِيهَا: إذا مَضَى الثُّلُثُ الأَوَّلُ، وثَالِثُهَا: الثُّلُثُ الأَوَّلُ أوِ النصفُ، رابِعُها: النصفُ، خامِسُهَا: النصفُ أوِ الثُلُثُ الأخيرُ، سادِسُها: الإطلاقُ، فأمَّا الرواياتُ المُطْلَقةُ فهي محمولةٌ على المُقيَّدَةِ، وأمَّا التي بِأَوْ فإنْ كَانَتْ أَوْ للشكِّ فالمجزومُ بِهِ مُقَدَّمٌ على المشكوكِ فيهِ، وإنْ كَانَتْ للتَرَدُّدِ بَيْنَ حالَيْنِ فَيُجْمَعُ بذلك بَيْنَ الرواياتِ بِأنَّ ذلك يَقَعُ بِحَسَبِ اختلافِ الأحوالِ لِكَوْنِ أوقاتِ الليلِ تَخْتَلِفُ في الزمانِ وفي الآفاقِ بِاختلافِ تَقَدُّمِ دخولِ الليلِ عِنْدَ قومٍ وتأَخُّرِه عِنْدَ قومٍ»[1]، إلى آخرِ كلامِه؛ يعني: أنَّ الرواياتِ جَاءَتْ بِالثُّلُثِ الأخيرِ وهذا أكثرُ، وجَاءَتْ بِالثُّلُثِ مُطْلقًا مِنْ غيرِ تقييدٍ بِكونِه أولًا أوْ ثانيًا أوْ أخيرًا، وجَاءَتْ حينَ يَبْقَى شطْرُ الليلِ. ولشيخِ الإسلامِ رأيٌ في هذه الرواياتِ، وكلامُهُ في غايةِ الجودةِ للتوفيقِ بَيْنَ هذه الرواياتِ، يَقُولُ: رواية «حينَ يَبْقَى ثُلُثُ الليلِ»؛ يُحسبُ الليلُ مِنْ غروبِ الشمسِ، وإذا قِيلَ: «شطْرُ الليلِ» يُحْسَبُ الليلُ مِنْ صلاةِ العشاءِ، وحينئذٍ يَكُونُ شطْرُ الليلِ وثُلُثُ الليلِ واحدًا.

قَالَ: «وقَالَ بعضُهم: يُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ النُّزولُ يَقَعُ في الثُّلُثِ الأوَّلِ، والقَوْلُ يَقَعُ في النِّصفِ أو في الثُّلُثِ الثانِي»[2]؛ يَعْنِي: يَنْزِلُ في الثُّلُثِ الأوَّلِ، لكنْ لا يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، مَنْ يَسْأَلُنِي، إلَّا حِينَما يَبْقَى الثُّلُثُ الأخيرُ.

قَالَ: «وقِيلَ: يُحْمَلُ على أنَّ ذلك يَقَعُ في جميعِ الأوقاتِ التي وَرَدَتْ بِها الأخبارُ، ويُحْمَلُ على أنَّ النبيَّ ﷺ أُعْلِمَ بِأحدِ الأمورِ في وقتٍ فَأَخْبَرَ بِهِ،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ثم أُعْلِمَ بِهِ في وقتٍ آخرَ فَأَخْبَرَ بِهِ، فَنَقَلَ الصحابةُ ذلك عَنْهُ، واللهُ أعلمُ»[(١)].
مَعْنَى كلامِه: أنَّ النبيَّ ﷺ أَخْبَرَ أنَّ النُّزولَ في الثُّلُثِ الأخيرِ، ثم زِيدَ في المدةِ، فَأَخْبَرَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - أنَّهُ يَنْزِلُ حينَما يَمْضِي شطْرُ الليلِ زيادةً في المدةِ التي يَكُونُ فيها هذا الفضْلُ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا -، فَأَخْبَرَ بِه، ثم أُخْبِرَ بعدَ ذلك أنَّهُ يَنْزِلُ بعدَ مُضِيِّ ثُلُثِ الليلِ، فَأَخْبَرَ أنَّ هذا الفضْلَ امْتَدَّ إلى ثُلُثَيِ الليلِ.

قَالَ: «قَوْلُهُ: (مَنْ يَدْعُونِي) لمْ تَخْتَلِفِ الرواياتُ عن الزُّهْرِيِّ في الاقْتِصَارِ على الثلاثةِ المذكورةِ وهي الدعاءُ والسؤالُ والاستغفارُ، والفَرْقُ بَيْنَ الثلاثةِ أنَّ المطلوبَ إمَّا لِدَفْعِ المَضَارِّ أو جَلْبِ المسَارِّ، وذلك إمَّا دِينِيٌّ وإمَّا دُنْيَوِيٌّ، فَفِي الاستغفارِ إشارةٌ إلى الأوَّلِ [الذى هو دَفْعُ المَضَارِّ]، وفي السؤالِ إشارةٌ إلى الثَّانِي [الذي هو جَلْبُ المسَارِّ]، وفي الدعاءِ إشارةٌ إلى الثَّالِثِ [الذي هو الدعاءُ]»[(٢)].

قَالَ: «وقَالَ الكَرْمَانِيُّ: يُحْتَمَلُ أنْ يُقَالَ: الدعاءُ ما لا طَلَبَ فيهِ نَحْوَ: يا اللهُ»[(٣)] وهذا بعيد؛ لأنه لا طلب فيه «والسؤالُ الطلبُ، وأنْ يُقَالَ: المقصودُ واحدٌ وإنْ اخْتَلَفَ اللفظُ. انْتَهَى. وزَادَ سعيدٌ عَنْ أبي هريرةَ: «هلْ مِنْ تائبٍ فَأَتُوبَ عليهِ؟»[(٤)]، وزَادَ أبو جعفرٍ عنهُ: «مَنْ ذَا الذي يَسْتَرْزِقُنِي فَأَرْزُقَهُ؟ مَنْ ذَا الذي يَسْتَكْشِفُ الضُّرَّ فَأَكْشِفَ عنهُ؟»[(٥)]، وزَادَ عطاءٌ مَوْلَى أمِّ صُبَيَّةَ عنهُ «ألَا

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) أخرجها أحمد (٩٥٩١) ١٥/ ٣٦٢، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٩٨) ١/ ٢١٩، وابن خزيمة في التوحيد ١/ ٢٩٥.
(٥) أخرجها أحمد (٧٥٠٩) ١٢/ ٤٧٨، وأبو داود الطيالسي (٢٦٣٨) ٤/ ٢٥١، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٧٧).

سقيمٌ يَسْتَشْفِي فيُشْفَى»[(١)] ومَعَانِيهَا داخِلةٌ فيمَا تَقَدَّمَ، وزَادَ سعيدُ بنُ مرجانةَ عنهُ: «من يُقْرِضُ غيرَ عَدِيمٍ ولا ظَلُومٍ؟»[(٢)]، وفيهِ تحريضٌ على عَمَلِ الطاعةِ، وإشارةٌ إلى جَزِيلِ الثوابِ عَلَيْها، وزَادَ حجاجُ بنُ أبِي منيعٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الزُّهْريِّ عِنْدَ الدَارَقُطْنِيِّ في آخرِ الحديثِ: «حتَّى الفجرِ»[(٣)(٤)]، وهذا يَدُلُّ على أنَّ هذه النفْحاتِ الإلٰهيةَ التي على المسلمِ أنْ يَتَعَرَّضَ لها تَسْتَمِرُّ حتَّى الفجرِ، ولكنْ يَرِدُ على هذا كُلِّهِ أنَّ أفْضَلَ القيامِ قيامُ داودَ، يَنَامُ نصفَ الليلِ، ثم يَقُومُ ثُلُثَهُ الذي يَبْدَأُ مِنَ النصفِ، ثم يَنَامُ سُدُسَهُ، وهذه النفْحاتُ تَسْتَمِرُّ إلى طُلوعِ الفجرِ.

قَالَ: «في حديثِ البابِ - يَعْنِي: حديثَ النُّزولِ - مِنَ الفوائدِ تفضيلُ صلاةِ آخرِ الليلِ على أوَّلِه وتفضيلُ تأخيرِ الوِتْرِ، لكنَّ ذلك في حقِّ مَنْ طَمِعَ أنْ يَنْتَبِهَ، وأنَّ آخِرَ الليلِ أفضلُ الدعاءِ والاستغفارِ، ويَشْهَدُ لهُ قَوْلُهُ - تَعَالى -: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، وأنَّ الدعاءَ في ذلك الوقتِ مُجَابٌ، ولا يُعْتَرَضُ على ذلك بِتَخَلُّفِهِ عَنْ بعضِ الدَّاعينَ؛ لأنَّ سَبَبَ التخلفِ وُقوعُ الخَلَلِ في شرْطٍ مِنْ شُروطِ الدعاءِ؛ كالاحْتِرَازِ في المطعمِ والمشربِ والملبسِ، أوْ لاسْتِعْجَالِ الدَّاعِي، أو بِأنْ يَكُونَ الدعاءُ بِإثمٍ أوْ قطيعةِ رحمٍ، أوْ تَحْصُلُ الإجابةُ ويَتَأَخَّرُ وُجودُ المطلوبِ لِمصلحةِ العبدِ، أوْ لأمْرٍ يُرِيدُهُ اللهُ»[(٥)].

---

(١) أخرجها أحمد (٩٦٧) ٢/ ٢٧٢، والنسائي في الكبرى (١٠٢٤٦) ٩/ ١٨١، والدارمي في السنن (١٥٢٥) ٢/ ٩٣١.

(٢) أخرجها مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه (٧٥٨) ١/ ٥٢٢، والبيهقي في الكبرى (٤٦٥٣) ٣/ ٣، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٧٧، ٣٧٨) ١/ ١٢٧.

(٣) ينظر: كتاب النزول للدارقطني (ص١١٧)، وهي في سنن الدارمي (١٥٢٠) ٢/ ٩٢٨، والتوحيد لابن خزيمة ١/ ٣٠١.

(٤) فتح الباري ٣/ ٣١.

(٥) فتح الباري ٣/ ٣١ - ٣٢.

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِحديثِ النُّزولِ، فقَوْلُ عامةِ سلفِ هذه الأمةِ وأئمتِها إثباتُ النُّزولِ على ما يَلِيقُ بِجلالِ اللهِ وعظمتِه.



[صفات الفرح والضحك والعجب]

وقوْله ﷺ: «لَلَّهُ أشدُّ فرحًا بتوبةِ عبدِه مِنْ أحدِكُم بِراحِلَتِهِ»[1] الحديثُ مُتَّفَقٌ عليهِ، وقوْله ﷺ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أحدُهُما الآخرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجنةَ»[2] مُتَّفَقٌ عليهِ، وقوْلِه ﷺ: «عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنوطِ عِبَادِه، وقُرْبِ غِيَرِهِ يَنْظُرُ إِليْكم أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضحَكُ يَعْلَمُ أنَّ فَرَجَكُم قريبٌ»[3] حديثٌ حسنٌ.

الشرح

وَقوْله ﷺ: «للهُ أشدُّ فرحًا بِتوبةِ عبدِه مِنْ أحدِكم بِراحلتِه» الحديثُ متفقٌ عليهِ»[4]. هذا الحديثُ جَاءَ فِي «الصحيحيْنِ» مُطَوَّلًا، في الرجلِ الَّذِي فَقَدَ

(١) أخرجه مطوّلًا البخاري، كتاب الدعوات، باب التوبة (٦٣٠٩) ٨/ ٦٧، مسلم كتاب التوبة باب في الحض على التوبة والفرح بها (٢٧٤٤) ٤/ ٢١٠٣، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها ٤/ ٢١٠٤ (٢٧٤٦)، وأحمد (١٨٤٩٢) ٣٠/ ٤٤٩، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وجاء من رواية صحابة آخرين في الصحيح وغيره.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد بعد ويقتل (٢٨٢٦) ٤/ ٢٤، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (١٨٩٠) ٣/ ١٥٠٤، والنسائي في المجتبى، كتاب الجهاد، باب اجتماع القاتل والمقتول في سبيل الله في الجنة (٣١٦٥) ٦/ ٣٤٥، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١٩١) ١/ ٦٨، ومالك في الموطأ (٩٨٣) ٢/ ٤٦٠، وأحمد (٨٢٢٤) ١٣/ ٥٣٣، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه في (ص٢٤٩).

(٤) تقدم تخريجه أعلاه.

راحلتَه الَّتِي عليها طعامُه وشرابُه، فَاضْطَجَعَ تَحْتَ شجرةٍ يَنْتَظِرُ الموتَ، فلمَّا اسْتَيْقَظَ وَجَدَهَا قائمةً عِنْدَ رأسِه، وفي بعض الروايات أنه قَالَ مِنْ شدةِ الفرحِ: **«اللَّهُمَّ أنْتَ عَبْدِي وأنا ربُّك»**، فَأَخْطَأ مِنْ شدةِ الفرحِ. وهذا فرحٌ شديدٌ، واللهُ - جلَّ وعلا - أشدُّ فرحًا بِتوبةِ عبدِه مِنْ هذا الرجل براحلته، فاللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْرَحُ بِتوبةِ عبدِه، وهذا مِنْ كَرَمِه وفضْلِه وَجُودِه وإحسانِه - جلَّ وعلا -، حيثُ يَفْرَحُ بِتوبةِ المُذْنِبِ المُعَرِّضِ نفسَه للعقوبةِ إذا بَرِئَ مِنْ هذا الذنْبِ، وتَنَصَّلَ منهُ وبَذَلَ وُسْعَهُ فِي التَّخَلُصِ مِنْ أثَرِه بِالتوبةِ النَّصُوحِ، واللهُ - جلَّ وعلا - يُحِبُّ التَّوَّابينَ، وأَمَرَ بِالتوبةِ في قوله - تعالى -: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١]، وفِي الحديثِ إثباتُ صفةِ الفَرَحِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على مَا يَلِيقُ بِجلالِه وعظمَتِه، والمخلوقُ يَفْرَحُ إذا وَجَدَ مَا يَسُرُّهُ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ، واللهُ - جلَّ وعلا - لا تَنْفَعُهُ توبةُ التائبِ، كَمَا أنَّهُ لا تُضِيرُهُ معصيةُ العَاصِي، فَاللهُ - جلَّ وعلا - مِنْ كرمِه وَجُودِه وإحسانِه على عبيدِه يَفْرَحُ لتوبةِ العبد ويقبلها.

بعضُ الناسِ قدْ لا يوفَّق للتوبةِ، والبعضُ الآخرُ يُوَفَّقُ لهَا، واللهُ - جلَّ وعلا - ليسَ بِظلامٍ لِلعبيدِ فالذي لم يوفق إلى التوبة فما هو إلا بِسَبَبِ مَا جَنَتْ يَدَاهُ، والموفق إليها وُفق بِسَبَبِ مَا قَدَّمَ مَعَ توفيقِ اللهِ - جلَّ وعلا -.

وقوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَضْحَكُ اللهُ إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أحدُهما الآخرَ كلاهُمَا يَدْخُلانِ الجنةَ» متفقٌ عليهِ**[1]. هذا مَثَل المسلمِ يُجَاهِدُ فِي سبيلِ اللهِ فَيَقْتُلُهُ كافرٌ فَيَنَالُ بِهذا الشهادةَ، ثُمَّ يُسْلِمُ الكافرُ فَيُقْتَلُ، وكِلاهُمَا يَدْخُلَانِ الجنةَ، فاللهُ - جلَّ وعلا - يَضْحَكُ إلى هذيْنِ الرَّجُلَيْنِ. وحصول هذا ليس ببعيد فَوَحْشِيٌّ بنُ حرْبٍ قتل حمزةَ ثم أسلم بعد ذلك فقتل مُسَيْلَمَةَ[2]. وفِي هذا الحديث إثباتُ

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٦٥).

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري في حديث طويل، كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤٠٧٢) ٥/ ١٠٠.



صفةِ الضَحِكِ للهِ - جلَّ وعلا - على مَا يَلِيقُ بجلالِه وعظمَتِه.

وقوْلِه ﷺ: «عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنوطِ عِبَادِه، وقُرْبِ غِيَرِهِ يَنْظُرُ إليْكم أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضحَكُ يَعْلَمُ أنَّ فَرَجَكُم قريبٌ»[1] حديثٌ حسنٌ.

«عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنُوطِ عبادِه» قُنُوطُ عبادِه حِينَمَا تَمُرُّ بِهم السَّنَةُ مِنْ جَدْبٍ وقَحْطٍ، فَتَفْنَى الأموالُ وتُصِيبُهُم الشدةُ واللَّأْوَاءُ، فَيَيْئَسُونَ ويَقْنُطُونَ.

«وَقُرْبِ غِيَرِه»؛ أي: تغييرِ الحالِ مِنْ هذه الحالِ الشديدةِ إلى حالِ الرخاءِ.

«يَنْظُرُ إليْكم أَزِلِينَ قَنِطِينَ» الأَزْلُ الشدةُ والضيقُ[2].

«فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أنَّ فَرَجَكُم قريبٌ» حديثٌ حسنٌ كَذا قَالَ الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما هو حديث ضعيف. وفِي «الصحيحيْنِ» وغيرِهما مِنَ الأحاديثِ الصحيحةِ مَا يُغْنِي عَنْ هذا الحديثِ كَحديثِ: **«عَجِبَ اللهُ مِنْ قوْمٍ يَدْخُلُونَ الجنةَ بِالسَّلاسِلِ»**[3]، وحديثِ: **«قدْ عَجِبَ اللهُ مِن صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا الليلةَ»**[4]؛ يَعْنِي: أبا طلحةَ وأمَّ سُلَيمٍ، والحديثُ أيضًا متفقٌ عليهِ.

وفي الحديثِ إثباتُ صفةِ العَجَبِ للهِ - جلَّ وعلا - على مَا يَلِيقُ بِجلالِه وعظَمَتِه، واللهُ أعلمُ.



(١) تقدم تخريجه في (ص٢٦٥).

(٢) ينظر: لسان العرب ١١/ ١٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الأسارى في السلاسل (٣٠١٠) ٤/ ٦٠، وأحمد (٩٨٨٩) ١٥/ ٥٤٨، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ (٤٨٨٩) ٦/ ١٤٨، مسلم، كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (٢٠٥٤) ٣/ ١٦٢٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه واللفظ لمسلم.



[صفة الرِّجل]

۞ **وقوله ﷺ: «لا تَزالُ جهنمُ يُلقَى فيها وتَقُولُ: هلْ مِنْ مَزيدٍ؟ حتَّى يَضَعَ ربُّ العزةِ فيها رِجْلَهُ» - وفي روايةٍ: «علَيْها قَدَمَهُ» - فَيَنْزَوِي بعضُها إلى بعضٍ وتَقُولُ: «قَطٍ قَطٍ»[(١)] متفقٌ عليهِ.**

۞ الشرح ۞

أوردَ المؤلفُ هنا الحديث النبوي في إثباتِ صفة الرِّجل، وهي ممَّا أَثْبَتَهُ النبيُّ ﷺ لِرَبِّهِ ﷻ على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه.

وقولُهُ ﷺ: «لا تَزالُ جهنمُ يُلقَى فيها» وفي حديثِ أنسٍ: «**يُلْقَى في النارِ**»[(٢)]، وجهنمُ اسمٌ مِنْ أسماءِ النارِ، يُلقَى فيها مِنْ أهْلِها المستحقينَ لَها، ومعلومٌ أنَّ وَقُودَها الناسُ والحجارةُ، وقدْ ضَمَنَ اللهُ - جلَّ وعلا - لها أنْ تَمْتَلِئَ فلا تَزَالُ يُلقَى فيها ويُدَعُّونَ فيها دَعًّا؛ أي: يُدْفَعُونَ دفعًا شديدًا ويُلقَونَ فيها.

«وتَقُولُ هل مِنْ مَزيدٍ؟» (هلْ): طَلَبٌ لِلمَزيدِ[(٣)]، أوْ: نفْيٌ أنْ يَكُونَ فيها

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته ٨/١٣٤ (٦٦٦١)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ٤/٢١٨٧ (٢٨٤٨) (٢٨٤٨)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة «ق» ٥/٣٩٠ (٣٢٧٢)، وأحمد ٢١/٩٤ (١٣٤٠٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (٤٨٤٨) ٦/١٣٨، وأحمد (١٣٩٦٨) ٢١/٣٩١.

(٣) تفسير الطبري ٢٢/٣٦١.

مَحلٌ لِلمَزيدِ[1]، وقدْ جَاءَ التفسيرُ بِهذا وهذا، والحديثُ صريحٌ في أنَّها تَطْلُبُ المَزيدَ، بِدليلِ بَاقِي الحديثِ: «حتَّى يَضَعَ فيها رَبُّ العزةِ رِجْلَهُ»، - وفي روايةٍ «علَيْها قَدَمَهُ»؛ لِيَنْزَوِي بعضُها إلى بعضٍ وتَنْكَمِشَ، بِحيثُ لا يَبْقَى فيها مكانٌ لِلزيادةِ.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في شرح: «بابُ قولِه: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] اختلف النقل عن قول جهنم: (هل من مزيد)، فظاهر أحاديث الباب أن هذا القول منها لطلب المزيد، وجاء عن بعض السلف أنه استفهام إنكار كأنها تقول ما بقي فيَّ موضع للزيادة، ورجح الطبري أنه لطلب الزيادة على ما دلَّت عليه الأحاديث المرفوعة، ونقل عن الإسماعيلي حمله قول مجاهد أن هذا نفي لأن يكون فيها مكان للمزيد، على أنها قد تزاد وهي عند نفسها لا موضع فيها للمزيد»[2].

«حتى يَضَعَ فيها ربُّ العزةِ رِجْلَهُ» وفي روايةِ سعيدِ بنِ أبي عَروبةَ عَنْ قَتادةَ «حتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فيها»، وفي روايةِ سعيدٍ: «حتَّى يَضَعَ ربُّ العزةِ فيها قَدَمَهُ». والأسلوبُ أسلوبُ عظمةٍ مِن قِبَلِ اللهِ - جلَّ وعلا - فالعزةُ مُناسِبةٌ لهذا السياقِ، وفي هذا إثباتُ الرِّجْلِ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، وتُثْبَتُ حيثُ ثَبَتَتْ فيها النصوصُ الصريحة، خِلافًا لِمَنْ أوَّل الرِّجْلَ وقَال: «الرِّجْلُ معناها: الجماعةُ، كما في حديثِ أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّهُ حينَما اغْتَسَلَ ونَزَلَ عليهِ رِجْلٌ مِن جرادٍ»؛ يَعْنِي: جماعةٌ مِن جرادٍ مِن ذهبٍ[3]. ولوْ

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ٣٥٩.

(٢) فتح الباري ٨/ ٥٩٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ (٣٣٩١) ٤/ ١٥١، النَّسائي، كتاب الغسل والتيمُّم، باب الاستتار عند الغتسال (٤٠٩) ١/ ٢٠٠، الحميدي في مسنده ٢/ ٤٥٧ (١٠٦٠)، وأحمد ١٢/ ٢٦٠ (٧٣٠٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



وَافَقْنَاهُم على هذا التأويلِ على سبيلِ التَّنَزُّلِ فلا يمكن أن نقول: حتى يَضَعَ ربُّ العزةِ فيها جماعةً مِنَ البشرِ؛ لأن هذا التأويلَ يأباه السياقُ فاللهُ - جلَّ وعلا - يَخلُقُ للجنةِ أقوامًا؛ لأنَّها رحمتُه، أما جهنمُ فهي عذابُه، وكوْنُهُ ﷻ يُعَذِّبُ مَن لا يَسْتَحِقُّ العذابَ ظُلْمٌ، وقدْ حَرَّمَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - على نفسِه.

«فَيَنْزَوِي بعضُها على بعضٍ» وفي روايةٍ: **«فيُزْوَى بعضُها إلى بعضٍ»**[1] وكذا في حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ عندَ أبي يَعْلَى، وفي حديثِ أبي سعيدٍ عندَ أحمدَ: **«فَتُزْوَى وَتَقُولُ: قَدْنِي قَدْنِي»**[2].

«قطٍ قطٍ» متفق عليه؛ أي: حَسْبِي حَسْبِي، وثَبَتَ التفسيرُ بهذا عندَ عبدِ الرزاقِ مِن حديثِ أبي هريرةَ[3]. وضُبِطَتْ هذه اللفظةُ بـ(قَطٍ قَطٍ)، و(قَطْ قَطْ)، و(قَطِ قَطِ)، و(قَطِي قَطِي) بِالياءِ بِالإشباعِ، و(قَطْنِي قطني)، و(قدٍ قدٍ) بِالدالِ بدلًا مِنَ الطاءِ، و(قَدْنِي قَدْنِي)؛ يَعْنِي: حَسْبِي ويَكْفِينِي، وكُلُّها بِمَعْنَى يَكْفِي. وقِيلَ: (قَطٍ) صوتُ جهنمَ، والأوَّلُ هو الصوابُ عندَ الجمهورِ، يَعْنِي: يَكْفِي وحَسْبِي.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ: «رَأَيْتُ في تفسيرِ ابنِ مَرْدَوَيْهِ مِن وجْهٍ آخرَ عَن أنسٍ ما يُؤَيِّدُ الذي قبلَهُ، ولفظُهُ: «فَيَضَعُهَا علَيْها فتُقَطْقِطُ كما يُقَطْقِطُ السِّقاءُ إذا امْتَلأ»». انْتَهى. فهذا لوْ ثَبَتَ لكَانَ هو المُعْتَمَدَ، لكنَّ في سَنَدِهِ مُوسَى بنُ مُطَيْرٍ[4]، وهو متروكٌ.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (٤٨٥٠) ٦/١٣٨، مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٢٨٤٦) ٤/ ٢١٨٦، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) المسند (١١٧٤٠) ١٨/ ٢٦٧.

(٣) تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني ٢/ ٢٣٩.

(٤) هو: موسى بن مطير بن أبي خالد، كوفي، قال أبو حاتم: «متروك الحديث ذاهب الحديث». ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ١٦٢، وضعفاء العقيلي ٤/٤/١٦٣، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٣٧).

واخْتُلِفَ في المُرادِ بِالقَدَمِ فطريقُ السلفِ في هذا وغيرِه مشهورةٌ، وهو أنْ تُمَرَّ كما جَاءَتْ، ولا يُتَعَرَّضُ لتأويلِه بل نَعتَقِدُ استحالةَ ما يُوهِمُ النقصَ على اللهِ ﷻ»[1]. هكذا قَالَ، لكنْ هلْ في إثباتِ ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه في كتابِه أو على لسانِ نبيِّهِ ﷺ ما يُوهِمُ نقْصًا؟ فاللهُ - جلَّ وعلا - ليسَ كمثلِه شيءٌ، وقد أثْبَتَ لنفسِه ما ثَبَتَ نظيرُهُ للمخلوقِ لكنَّ للخالقِ ما يَخُصُّهُ وللمخلوقِ ما يَخُصُّهُ فلا تُوجَدُ مُشابَهةٌ، فاللهُ - جلَّ وعلا - ليسَ كمثلِه شيءٌ، ومن ثَمَّ فلا ينبغي المُبالغةُ في التنزيهِ حتى نَصِلَ إلى حَدِّ نفْيِ ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه، فكما أنَّنا مُطالَبونَ بِتنزيهِ اللهِ - جلَّ وعلا - عَنْ مُشابَهةِ المخلوقينَ، فكذلك نَحْنُ مُطالَبونَ بِأدلةٍ، فإذا كَانَ التنزيهُ في قولِه - جلَّ وعلا - في نصٍّ أو نصوص محدودةٍ، فنحنُ نَعْتَقِدهُ كما جَاءَ عَنْ اللهِ وعَن رسولِه ﷺ، لكنْ لا يَعْنِي هذا أنْ نَنْفِيَ ما أثْبَتَهُ اللهُ لنفسِه - جلَّ وعلا - مِنْ إثباتٍ تفصيليٍّ للأسماءِ والصفاتِ.

فابنُ حَجَرٍ يَقُولُ: «ولا يُتَعَرَّضُ لتأويلِه، بلْ نَعتِقدُ استحالةَ ما يُوهِمُ النقصَ على اللهِ». والمُبتَدِعَةُ يَسْتَغِلُّونَ مثلَ هذا الكلامِ في نفْيِ ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه؛ لأنَّ الإثباتَ عندَهم مُلازِمٌ لِتَصَوُّرِ النقصِ، لكنْ إذا أثْبَتْنَا ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه ونَفَيْنَا ما نَفَاهُ عَنْ نفسِه فلا يَلزَمُ من ذلك تَخَيُّلُ النقصِ ولا تَوَهُّمُه بوجْهٍ مِنَ الوُجوهِ.

قَالَ: «وخَاضَ كثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ في تأويلِ ذلك، فَقَالَ: المُرادُ: إذْلالُ جهنمَ، فإنَّها إذا بَالَغَتْ في الطغْيَانِ وطَلَبِ المَزيدِ أذَلَّها اللهُ فَوَضَعَها تَحْتَ القَدَمِ، وليسَ المُرادُ حقيقةَ القَدَمِ، والعربُ تَستَعْمِلُ ألفاظَ الأعضاءِ في ضرْبِ الأمثالِ، ولا تُريدُ أعْيَانَها؛ كقولِهم: رَغِمَ أنْفُهُ، وسُقِطَ في يَدِهِ، وقِيلَ: المُرادُ بِالقَدَمِ الفَرْط السابقُ؛ أيْ: يَضَعُ اللهُ فيها ما قدَّمَهُ لها مِنْ أهلِ

(١) فتح الباري ٨/ ٥٩٦.



العذابِ»[(١)]. القَدَمُ إنَّما سُمِّيَتْ قدمًا؛ لأنَّها تَتَقَدَّمُ الإنسانَ في المشْيِ.

وقَالَ: «قَالَ الإسماعيليُّ: القَدَمُ قدْ يَكُونُ اسمًا لمَا قُدِّم كما يُسَمَّى ما خُبِطَ من وَرَقٍ خَبَطًا، فالمَعْنَى: ما قدَّموا من عملٍ، وقِيلَ: المُرادُ بِالقَدَمِ قَدَمُ بعضِ المخلوقينَ، فالضميرُ للمخلوقِ معلومٌ، أوْ يَكُونُ هناك مخلوقٌ اسمُه قَدَمٌ، أو المُرادُ بِالقَدَمِ الأخيرُ؛ لأنَّ القَدَمَ آخِرُ الأعضاءِ فَيَكُونُ المَعْنَى: حتَّى يَضَعَ اللهُ في النارِ آخِرَ أهلِها فيها ويَكُونُ الضميرُ لِلمزيدِ»[(٢)]. هذه كُلُّها تأويلاتٌ يَأْبَاهَا سياقُ الحديثِ، وكُلُّ هذا فِرارٌ مِنَ أنْ يُثْبَتَ للهِ - جلَّ وعلا - ما أثْبَتَهُ لنفسِه، ولا شَكَّ أنَّ هذا مُجانِبٌ للصراطِ والمنهجِ الذي سَارَ عليهِ سلفُ هذه الأمةِ وأئِمَتُها.

قالَ: «وزعَمَ ابنُ الجَوزيِّ أنَّ الروايةَ التي جَاءَتْ بلفظِ الرِّجْلِ تحريفٌ مِنْ بعضِ الرُوَاةِ؛ لظَنِّه أنَّ المُرادَ بِالقَدَمِ الجارِحَةُ، فَروَاها بِالمَعْنَى فَأَخْطَأَ، ثم قَالَ: ويُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالرِّجْلِ إنْ كَانَتْ محفوظةً الجماعةَ، كما تَقُولُ: رِجْلٌ مِنْ جرادٍ، فالتقديرُ: يَضَعُ فيها جماعةً، وأضَافَهُم إليهِ إضافةَ اختصاصٍ»[(٣)]؛ يَعْنِي: يَقْتَضِي تشريفَ المُضافِ كبيْتِ اللهِ وناقةِ اللهِ وما أشْبَهَ ذلك، وأيُّ شَرَفٍ لِمَنْ يُوضَعُ في النارِ؟!

قَالَ: «وبَالَغَ ابنُ فُورَك فَجَزمَ بأنَّ الروايةَ بلفظِ الرِّجْلِ غيرُ ثابتةٍ عندَ أهلِ النقْلِ، وهو مردودٌ لِثُبوتِها في الصحيحيْنِ، وقدْ أوَّلَها غيرُه بنَحْوِ ما تَقَدَّمَ في القَدَمِ، فَقِيلَ: رِجْلُ بعضِ المخلوقينَ، وقِيلَ: إنَّها اسمُ مخلوقٍ مِنَ المخلوقينَ، وقِيلَ: إنَّ الرِّجْلَ تُستَعمَلُ في الزَّجْرِ، كما تَقُولُ: (وَضَعْتُهُ تحتَ رِجْلِي)، وقِيلَ: إنَّ الرِّجْلَ تُستَعمَلُ في طلبِ الشيءِ على سبيلِ الجِدِّ، كما

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

تَقُولُ: (قَامَ في هذا الأمرِ على رِجْلٍ). وقَالَ أبو الوَفَاءِ ابنُ عَقِيلٍ: تَعالى اللهُ عَنْ أنَّهُ لا يُعْمَلُ أمرُهُ في النارِ حتَّى يَسْتَعِينَ عليها بشيءٍ مِنْ ذاتِه أو صفاتِه وهو القائلُ للنارِ كُونِي بردًا وسلامًا، فَمَنْ يَأمُرُ نارًا أجَّجَها غيرُه أنْ تَنْقَلِبَ عَنْ طبْعِها وهو الإحراقُ فَتَنْقَلِبَ فكيفَ يَحتَاجُ في نارٍ يُؤَجِّجُها إلى استعانةٍ؟ انْتَهَى»[1].

وهذا الكلامُ كُلُّهُ مِنَ التأويلِ المذمومِ المردودِ الذي يُرَادُ منهُ نفْيُ ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه، واتَّفَقَ عليهِ سلفُ هذه الأمةِ وأئِمَتُها، فلا مَحيدَ عَنْ إثباتِ ما أثْبَتَهُ اللهُ - جلَّ وعلا - لنفسِه، وقدْ وَصَفَ اللهُ - جلَّ وعلا - نفسَه في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّهِ ﷺ وأجْمَعَ سلفُ الأمةِ على هذه الأوصافِ، فَصَارُوا يَعرِفُونَهُ بهذه الأوصافِ التي جَاءَتْ عنهُ، فإذا جَاءَهُم يومَ القيامةِ على صِفَتِه عَرَفُوهُ وسَجَدُوا لهُ، أمَّا الذين يَنْفُونَ ما أثْبَتَهُ اللهُ لنفسِه، فكيفَ يَعرِفُونَ الصفةَ وهم يَنْفُونَ الصفاتِ؟ فلا يُمكِنُ أنْ يُعرَفَ اللهُ ﷻ إلَّا مِنْ خلالِ ما جَاءَ عنهُ ﷻ في كتابِه أو على لسانِ نبيِّهِ ﷺ، وهم مع إنْكَارِهِم لهذه الصفاتِ يَعْبُدُونَ غيرَ ما جَاءَتْ صفاتُه في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ ما أثْبَتَهُ اللهُ ﷻ لنفسِه في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّهِ ﷺ وأجْمَعَ عليهِ سلفُ هذه الأمةِ هو بِمَجْمُوعِهِ ما يُمكِنُ أنْ يُعرَفَ بِهِ إذا جَاءَ على صِفَتِهِ، فكما أنَّنا لا نَعرِفُ النبيَّ ﷺ إلا مِنْ خِلالِ ما جَاءَ في كُتُبِ الشمائلِ وكُتُبِ السيرةِ، فكذلك إذا جَاءَ الرَّبُّ ﷻ على صِفَتِهِ نَعرِفُها مِنْ خلالِ ما جَاءَنَا عنهُ - جلَّ وعلا - في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّهِ ﷺ، فحينئذٍ يَسجُدُ لهُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُهُ في الدُّنيا، فلا بُدَّ مِنْ إثباتِ ما أثْبَتَهُ اللهُ ﷻ لنفسِه، ولا يَلزَمُ مِنْ الإثباتِ التشبيهُ ولا أنْ يَكُونَ الخالقُ مثلَ المخلوقِ، فالخالقُ لهُ وَجْهٌ ورِجْلٌ وقَدَمٌ ويَدٌ وعَيْنٌ وسَمْعٌ وبَصَرٌ - جلَّ وعلا - عَنْ مُشابَهَةِ المخلوقينَ - وتَعالى عمَّا يَقُولُ الظالِمونَ عُلُوًّا كبيرًا -.

---

(١) فتح الباري ٨/٥٩٦ - ٥٩٧.



في سياقِ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه عندَ البخاريِّ رحمه الله قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**تَحَاجَّتِ الجنةُ والنارُ، فَقَالَتِ النارُ: أُوثِرْتُ بِالمُتكبِّرينَ والمُتجبِّرينَ، وقَالَتِ الجنةُ: ما لِي لا يَدْخُلُنِي إلا ضُعَفاءُ الناسِ وسَقْطُهُم، قَالَ اللهُ - تَبارَكَ وتَعَالى - للجنةِ: أنتِ رحْمَتِي أرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبادِي، وقَالَ لِلنارِ: إنَّما أنتِ عذابي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبادِي، ولِكُلِّ واحدةٍ مِنْهُما مِلْؤُهَا، فأمَّا النارُ فلا تَمْتَلِئُ حتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قطٍ قطٍ، فهنالك تَمْتَلِئُ ويُزْوَى بعضُها إلى بعضٍ** - يَعْنِي: يَنْضَمُّ بعضُها إلى بعضٍ -، **ولا يَظلِمُ اللهُ عز وجل مِنْ خلْقِهِ أحدًا، فلا يُدْخِلُ فيها مَنْ لا يَسْتَحِقُّ العقوبةَ، وأمَّا الجنةُ فإنَّ اللهَ عز وجل يُنْشِئُ لها خَلْقًا**»[1]. فهذا السياقُ يَأْبَى جميعَ التأويلاتِ التي أبْدَاهَا مَنْ يُنكِرُ هذه الصفاتِ، فالنارُ تَنْطِقُ وتَتَكَلَّمُ بِالقدرةِ الإلٰهيةِ، يَقُولُ النَّوَوِيُّ: «هذا الحديثُ على ظاهِرِهِ وأنَّ اللهَ تعالى جعل في النار والجنة تمييزًا تدركان به فتحاجَّتا، ولا يلزم من هذا أن يكون ذلك التمييزُ فيهما دائمًا»[2]، لكنَّ الأصلَ في الكلامِ أنَّهُ بِلسانِ المَقَالِ.

وإذا قيل: هل لها لِسَانٌ وأسْنانٌ وحنجرةٌ وفَمٌ يَخرُجُ منهُ الكلامُ وما أشْبَهَ ذلك؟ فَنَقُولُ: لا يَلزَمُ شيءٌ مِنْ ذلك، فما ثَبَتَ في مثلِ هذه الأمورِ أثْبَتْنَاه، والذي لَمْ يَثْبُتْ لا نُثْبِتُهُ إلا بِدليلٍ مُلزِمٍ، والقدرةُ صالحةٌ لِمثلِ هذا فَتَتَكَلَّمُ النارُ، وتَتَكَلَّمُ الجنةُ، وقد تَكَلَّمَ الجَمادُ[3]، ....

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ ٦/ ١٣٨ (٤٨٥٠)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ٤/ ٢١٨٧ (٢٨٤٦)، وأحمد ١٣/ ٥٠٠ (٨١٦٤).

(٢) شرح النووي على مسلم ١٧/ ١٨١.

(٣) إشارة إلى جملة من الأحاديث منها:

- تكلم الحجر، أخرج مسلم كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (٢٢٧٧) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**إني لأعرف حجرًا بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن**». =



وتَكَلَّمَ الذئبُ، وتَكَلَّمَتِ البقرةُ(١).



= - تكلم الشجر والجبل، أخرج الترمذي (٣٦٢٦) عن علي: «كنت مع رسول الله ﷺ بمكة، فخرجنا في بعض نواحيها، فما استقبله شجر ولا جبل إلا وهو يقول: السلام عليك يا رسول الله» وقال: غريب.

- تسبيح الطعام، أخرج البخاري كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٥٧٩) عن ابن مسعود: «ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل».

(١) ورد تكلم الذئب والبقرة فيما أخرجه البخاري، كتاب المزارعة باب استعمال البقر للحراثة (٢٣٢٤) ومسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٢٣٨٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**بينما رجل راكب على بقرة التفتت إليه فقالت: لم أخلق لهذا خلقت للحراثة، قال: آمنت به أنا وأبو بكر وعمر، وأخذ الذئب شاة فتبعها الراعي فقال الذئب: من لها يوم السبع يوم لا راعي لها غيري، قال: آمنت به أنا وأبو بكر وعمر**». قال أبو سلمة: وما هما يومئذ في القوم.

[صفة الكلام والصوت]

❁ **وقوله ﷺ:** «يَقُولُ اللهُ - تَعالى -: يا آدمُ فيَقُولُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. فَيُنَادِي بصوتٍ: إنَّ اللهَ يَأمُرُكَ أنْ تُخرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بعْثًا إلى النارِ»[(١)] **متفقٌ عليهِ، وقوله ﷺ:** «ما مِنْكُم مِنْ أحَدٍ إلا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ ليسَ بينَهُ وبينَهُ تُرْجُمَانٌ»[(٢)].

❁ الشرح ❁

وقولُهُ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ - تَعالى -: يا آدمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ»، يُنادِي الربُّ - جلَّ وعلا - آدمَ وهو أبو البشرِ، فَيُجِيبُهُ آدمُ عليه السلام: «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ»، بالتثْنِيَةِ. ومعنى (لَبَّيْكَ): إجابةً بعدَ إجابةٍ، ومعنى (سَعْدَيْكَ): إسْعادًا بعدَ إسْعادٍ، فآدمُ يُجيبُ ويُقِيمُ على إجابةِ اللهِ - جلَّ وعلا -، ويَطْلُبُ منهُ أنْ يُسعِدَهُ إسْعادًا بعدَ إسْعادٍ.

«فَيُنَادِي بصوتٍ» النداءُ مِنْ لازِمِهِ الصوتُ، فَقولُهُ: بصوتٍ، تأكيدٌ، وإذا أُكِّدَ اللفظُ سَوَاءٌ كَانَ بِلفظِهِ أم بمَعْنَاهُ كما هنا انْتَفَى إرادةُ المَجَازِ. ففي هذا الحديث إثباتُ الكلامِ للهِ سبحانه وتعالى وأنَّهُ بصوتٍ.

«إنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ»؛ يَعْنِي: يا آدمُ إنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ، وهذا مِنْ بابِ تعظيمِ اللهِ سبحانه وتعالى

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ ٦/ ٩٧ (٤٧٤١)، مسلم، كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين» (٢٢٢) ١/ ٢٠١، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٠٥).

نفسَه حيثُ، لمْ يَقُلْ: «إنِّي آمُرُكَ». وبعضُ المبتدعةِ يَقُولُونَ: إنَّ المُنَادِيَ غيرُ اللهِ - جلَّ وعلا -، ولوْ كَانَ الربُّ - جلَّ وعلا - لَقَالَ: (إنِّي آمُرُكَ) فَنَسَبَ الأمرَ إلى نفسِه.

فَنَقُولُ: فَمَاذا عَنْ قولِ اللهِ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فالمُتكلِّمُ هو اللهُ - جلَّ وعلا - تعبيره عنْ نفسِه بهذا مِنْ بابِ التعظيمِ، فَمع كونِه أمرًا فإنَّهُ يَحمِلُ استشعارَ عظمةِ الآمِرِ، كما يَقُولُ المَلِكُ لِحَاشِيَتِهِ أوْ لِرَعِيَّتِهِ: «إنَّ المَلِكَ يَأْمُرُكُم بِكذا».

«أنْ تُخرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بعْثًا إلى النارِ» متفق عليه وهم أهلُ النارِ وسُكَّانُها، وبعْثُ النارِ هم السوادُ الأعظمُ مِنَ الناسِ؛ مِنْ كُلِّ ألْفٍ تِسْعُمائةٍ وتسعةٌ وتسعونَ، ولمَّا خَافَ الصحابةُ وفَزِعُوا قَالَ لهم ﷺ مُطَمْئِنًا: «**مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ، ثُمَّ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ**»(١). وهذا الحديث وإنْ كَانَ فيه ما يُطَمْئِنُ، لكنْ على الإنسانِ أن يُحاسبَ نفسهُ، وأنْ يَنْظُرَ إليها بمفردها، وينظر ماذا قَدَّمَ لنفسه مِمَّا يُنَجِّيهِ مِنْ عذاب اللهِ؛ لأنَّهُ ما ضَاعَ مَنْ ضَاعَ وضَلَّ مَنْ ضَلَّ إلَّا بِالمُقارَنَةِ. وفي الحديثِ إثباتُ صفةِ الكلامِ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، وتَقَدَّمَ ذِكْرُ المذاهبِ في هذه الصفةِ.

وقولُهُ ﷺ: «ما مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ»: «ما» نافيةٌ، «مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ»: (أَحَدٍ) نَكِرَةٌ في سياقِ النفْيِ، فَتَعُمُّ كُلَّ مَنْ يُمكِنُ أنْ يُوَجَّهَ إليهِ الخطابُ مِنْ هذه الأمةِ مِنَ المُكَلَّفِينَ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج ٤/١٣٨ (٣٣٤٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب قوله: «**يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين**» ١/٢٠١ (٢٢٢)، وأحمد ١٧/ ٣٨٤ (١١٢٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

«إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ ربُّه ليسَ بينَه وبينَه تُرْجُمَانٌ»؛ يَعْنِي: يومَ القيامةِ. والكلامُ كلامُ تقريرٍ وليسَ كلامَ تَشريفٍ فلا يَخْتَصُّ بِالمؤمنينَ؛ وإنَّما كُلٌّ سَيُكَلَّمُ وكُلٌّ سَيُحَاسَبُ. والتُرْجُمَانُ إنَّما يُطْلَبُ حينَما تَخْتَلِفُ لُغَةُ المُتَحَدِّثِ والمُحدَّثِ فَيَنْقُلُ الكلامَ مِنْ لُغَةٍ إلى لُغَةٍ، وقدْ يُطْلَقُ على مَنْ يُبَلِّغُ الكلامَ ولوْ كَانَ بِاللغةِ نفسِها، فقدْ جَاءَ في «صحيحِ البخاريِّ» عَنْ أبي جَمْرةَ نصْرِ بنِ عِمْرَانَ الضُّبَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُتَرْجِمُ بينَ يَدَيِ ابنِ عباسٍ[1]؛ يَعْنِي: يُبَلِّغُ كلامَهُ إلى مَنْ لا يَسْمَعُهُ ويُسَمُّونَهُ: المُسْتَمْلِي. وفي الحديثِ إثباتُ صفةِ الكلامِ للهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه.



---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم، ويخبروا من وراءهم (٨٧) ١/ ٢٩، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه (١٧/ ٢٤) ١/ ٤٧، والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر (٥٧٠٧) ٨/ ٧٢٦.

[صفات العلو والمعية والقرب والرؤية]

• وقوله ﷺ في رُقْيَةِ المريضِ: «ربَّنا اللهُ الذي في السماءِ تَقَدَّسَ اسمُكَ، أمْرُكَ في السماءِ والأرضِ كما رحمتُكَ في السماءِ، اجْعَلْ رحمتَكَ في الأرضِ، اغْفِرْ لنا حُوبَنا وخَطَايَانا؛ أنت ربُّ الطيِّبينَ أنْزِلْ رحمةً مِنْ رحمتِكَ وشفاءً مِنْ شفائِكَ على هذا الوَجعِ؛ فَيَبْرَأ» حديثٌ حسنٌ رَوَاهُ أبو داودَ[1] وغيره[2]. وقوله ﷺ: «ألَا تَأْمَنُونِي وأنا أمينُ مَنْ في السماءِ» حديثٌ صحيحٌ[3].

• وقوله ﷺ: «والعرشُ فوْقَ الماءِ، واللهُ فوْقَ العرشِ، وهو يَعْلَمُ ما أنتم عليهِ» حديثٌ حسنٌ، رَوَاهُ أبو داودَ وغيرُه[4]، وقولُهُ ﷺ لِلجارِيَةِ:

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب كيف الرقى؟ ٢/ ٤٠٤ (٣٨٩٢)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) المسند (٢٣٩٥٧) ٣٩/ ٣٧٩، والمستدرك ١/ ٤٩٤، من حديث فضالة بن عبيد.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام، وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن قبل حجة الوداع ٥/ ١٦٣ (٤٣٥١)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٢/ ٧٤٢ (١٠٦٤)، وأحمد ١٧/ ٤٥ (١١٠٠٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) لا يوجد في المطبوع من سنن أبي داود، وأخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٥٥) (٨١)، وابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٨٨٥، وأبو الشيخ في العظمة ٢/ ٦٨٨، والطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٢٠٢ (٨٩٨٧)، الدينوري في المجالسة وجواهر العلم ٦/ ٤٠٦ (٢٨٣٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٦١: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.

«أينَ اللهُ؟» قَالَتْ: في السماءِ. قَالَ: «مَنْ أنا؟» قَالَتْ: أنت رسولُ اللهِ. قَالَ: «أعْتِقْهَا فإنَّها مؤمِنَةٌ» رَوَاهُ مسلمٌ[(١)]. وقولُهُ ﷺ: «أفضلُ الإيمانِ: أنْ تَعْلَمَ أنَّ اللهَ مَعَكَ حيثُما كُنْتَ» حديثٌ حسنٌ[(٢)]. وقولُهُ ﷺ: «إذا قَامَ أحَدُكُم إلى الصلاةِ فلا يَبْصُق قِبَلَ وجْهِهِ ولا عَنْ يَمينِه؛ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ ولكنْ عَنْ يَسارِهِ أو تَحْتَ قَدَمِه» متفقٌ عليهِ[(٣)]. وقولُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ ربَّ السمٰواتِ السبعِ والأرضِ وربَّ العرشِ العظيمِ، ربَّنا وربَّ كُلِّ شيءٍ فالقَ الحَبِّ والنَّوَى، مُنْزِلَ التوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ؛ أعُوذُ بك مِنْ شَرِّ نَفْسِي ومِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أنت آخِذٌ بناصِيَتِها، أنت الأوَّلُ فليسَ قَبْلَك شيءٌ، وأنت الآخِرُ فليسَ بعدَك شيءٌ؛ وأنت الظاهرُ فليسَ فوْقَك شيءٌ، وأنت الباطِنُ فليسَ دونَك شيءٌ، اقْضِ عنِّي الدَّيْنَ وأغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ» رَوَاهُ مسلمٌ[(٤)].

وقولُهُ لمَّا رَفَعَ أصحابُهُ أصوَاتَهُم بِالذكْرِ: «أيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكُم فإنَّكُم لا تَدْعُونَ أصَمَّ ولا غائبًا إنَّما تَدْعُونَ سميعًا قريبًا، إنَّ الذي تَدْعُونَهُ

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٩٣).

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ١/ ٣٠٥ (٥٣٥)، وفي المعجم الأوسط ٨/ ٣٣٦ (٨٧٩٦)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عروة بن رويم إلا محمد بن مهاجر تفرد به عثمان بن كثير. وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٦/ ١٢٤، وقال: غريب من حديث عروة لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر. والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٣٤٠. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٢٥: رواه الطبراني في الأوسط والكبير وقال: تفرد به عثمان بن كثير. قلت: ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح. من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب حكِّ البزاق باليد من المسجد (٤٦) ١/ ٩٠، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٤٧) ١/ ٣٨٨، والنسائي، كتاب المساجد، باب النهي عن أن يتنخم في قبلة المسجد (٧٢٤) ٢/ ٥١، وابن ماجه، أبواب المساجد والجماعة، باب كراهية النخامة في المسجد (٧٦٣) ١/ ٤٨٩، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) تقدم تخريجه (ص٣٢).

أقْرَبُ إلى أحدِكُم من عُنُقِ راحِلَتِه»[1] متفقٌ عليهِ.

وقولُهُ ﷺ: «إنَّكُم سَتَرَوْنَ ربَّكُم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدْرِ لا تَضامُّونَ في رُؤيَتِهِ، فإنْ اسْتَطَعْتُم ألَّا تُغْلَبُوا على صلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشمسِ وصلاةٍ قبلَ غُروبِها؛ فَافْعَلُوا»[2] متفقٌ عليهِ، إلى أمْثالِ هذه الأحاديثِ التي يُخبِرُ فيها رسولُ اللهِ ﷺ عَنْ ربِّهِ بِما يُخْبَرُ بِه».

الشرح

ذَكَرَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ السُّنَّةِ ما يُسْتَدَلُّ بِه على إثباتِ الأسماءِ والصفاتِ بعدَ أنْ ذَكَرَ ما يَدُلُّ على ذلك مِنْ كتاب اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن السُّنَّةَ مُفسِّرَةٌ لِلقرآنِ، ولذا أرْدَفَ الأدلةَ مِنَ القرآنِ بِالأدلةِ مِنَ السُّنَّةِ.

قَالَ في مَعْرِضِ ذلك: «ربَّنا اللهُ» مُنَادَى، وقد حُذِفَ حرفُ النداءِ والأصلُ: يا ربَّنا اللهُ.

«الذي في السماءِ»؛ يَعْنِي: في جِهَةِ العُلُوِّ، وإن قلنا: إن السماء بمعنى السماء المخلوقة ضمّنّا حرف (في) معنى (على)، كما في قولِهِ - جلَّ وعلا -: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وإنْ كَانَ بعضُهم يَذهَبُ إلى أنَّ «في» في الآية باقيةٌ على حقيقتِها الظرْفِيَّةِ، والمُرادُ بذلك المُبالغةُ؛ كأنَّهُ ألْمَحَ إلى أنَّهُ يُجوِّفُ هذه الجُذوعَ فَيُدخِلُهُم فيها، وذلك أشدُّ مِنَ الصَّلْبِ عليها.

وتَقَارُضُ الحروفِ وارِدٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ، وإنْ كَانَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ لا يَميلُ إليهِ ويُرجِّحُ تضمينَ الأفعالِ على تَقَارُضِ الحروفِ[3]. ودِلالةُ الحديثِ - إنْ صَحَّ - كدِلالةِ قولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] على أنَّ اللهَ

(١) تقدم تخريجه (ص١٦٠).
(٢) تقدم تخريجه (ص١٧).
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٢١/١٢٣/ ١٢٤.

- جلَّ وعلا - عالٍ على خلْقِه مستوٍ على عرشِهِ بائنٌ مِنْ خلْقِه وتقدم ذكر أقوالِ أهلِ العلمِ في دِلالةِ الآيةِ على العُلُوِّ(١).

«تَقَدَّسَ اسمُك» التَقَدُّسُ: التَطَهُّرُ(٢).

«أمْرُك في السماءِ والأرضِ»؛ يَعْنِي: أنَّ أمْرَكَ نافِذٌ وكائِنٌ في السماءِ والأرضِ.

«كما رحمتُك في السماءِ، اجْعَلْ رحمتَك في الأرضِ» مُفادُ الخَبَرِ أنَّ الرحمةَ في السماءِ فَقَطْ وأنَّها لَيْسَتْ في الأرضِ، والنصوصُ تَدُلُّ على أنَّها في السماءِ وفي الأرضِ أيضًا، واللهُ - جلَّ وعلا - أنزل جُزءًا مِنْ مائةِ جزءٍ مِنْ رحمتِه وجَعَلَها بينَ الناسِ يَتَرَاحَمُونَ بِها، فرحمَتُهُ - جلَّ وعلا - كما أنها في السماءِ فهي في الأرضِ أيضًا. ولَوْلَا هذه الرحمةُ لأَصَابَ المريض ما هو أشَدُّ، بلْ برحمةِ اللهِ - جلَّ وعلا - أصيب بهذا المَرَضِ الذي هو دونَ غيرِه في الجُمْلةِ، وما مِنْ مَرَضٍ إلا وهناك مَرَضٌ أشَدُّ منهُ، وما مِنْ بَلْوَى إلا وهناك ما هو أعظمُ مِنْها، ولوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ رحمةِ اللهِ - جلَّ وعلا - لهذا المريضِ إلَّا أنَّهُ مُسلمٌ مَأجُورٌ على مَرَضِهِ ومُصيبتِه لكفى، لكنَّ إنْزَالَ هذه الرحمةِ إلى الأرضِ؛ إنَّما هو إنْزَالٌ خاصٌّ على هذا المريضِ من جِهَةٍ خاصةٍ وهي شفاءُ هذا المَرَضِ.

«اغْفِرْ لنا حُوبَنا وخَطَايَانا» (حُوبُنا): ذُنوبُنا الكبيرةُ، و(خَطَايانا) ذنوبنا الصغيرةُ، اغْفِرْ واسْتُرْ وتَجَاوَزْ عمَّا اقْتَرَفْنَاهُ مِنْ مَعَاصٍ كبيرةٍ أو صغيرةٍ.

«أنت ربُّ الطيِّبينَ أنْزِلْ رحمةً مِنْ رحمتِك وشفاءً مِنْ شفائِك» وهو ربُّ العالمينَ، وربُّ الطيِّبينَ وربُّ المؤمنينَ المُوحِّدينَ.

---

(١) ينظر: (ص١٩٦).

(٢) قال الزبيدي: (وتقدس: تطهر وتنزه). تاج العروس ١٦/٣٥٨.

تخصيصُ الطيِّبينَ في هذا السياقِ كأنَّهُ إشارةٌ إلى أنَّ المرضى الطيِّبينَ هم المُسْتَحِقُّون لهذه الرحمةِ.

«على هذا الوَجِعِ؛ فَيَبْرَأَ» (الوَجِعُ): صيغةُ مُبالغةٍ (فَعِلُ)، وهو المريضُ.

«حديثٌ حسنٌ رَوَاهُ أبو داودَ وغيرُه» هذا موجودٌ في بعضِ النُّسَخِ دونَ بعضٍ، وَرَوَاهُ أيضًا أحمدُ وابنُ عَدِيٍّ وهو ضعيفٌ[(١)].

وسَبَقَ أنه في حديثِ: «عَجِبَ ربُّنا مِنْ قُنُوطِ عباده وقُرْبِ غِيَرِه يَنْظُرُ إلَيْكم أَزِلِينَ قَنِطِينَ فَيَظَلُّ يَضحَكُ يَعلَمُ أنَّ فَرَجَكُم قريبٌ»[(٢)]، قال: «حديثٌ حسنٌ»، وأشَرْنَا إلى أنَّهُ حديثٌ ضعيفٌ، وهنا كذلك. والذي يَلِيهِ: «أفضلُ الإيمانِ أنْ تَعلَمَ أنَّ اللهَ مَعَكَ حيثُما كُنْتَ»[(٣)]، قال فيه: «حديثٌ حسنٌ». وهو حديثٌ ضعيفٌ؛ كأنَّ هذا شيءٌ مُطَّرِدٌ أنَّهُ يُعَبِّرُ عَنِ الضعيفِ بِالحسنِ؛ لأنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ يَرَى أنَّهُ ما ثَمَّ إلا صحيحٌ أو ضعيفٌ وأنَّ الضعيفَ الذي يُشيرُ إليهِ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ هو الحسنُ في اصطلاحِ التِّرمِذِيِّ.

والذي يظهر أنه إنما ساقه مساق الاستدلال، وعنده ما يغني عنه لكن لا يلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ؛ لأن مُعوَّله وعمدته على ما صح.

وقولُهُ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وأنا أمينُ مَنْ في السماءِ» وذلك حينَما قِيلَ لهُ ﷺ: اعْدِلْ.

«حديثٌ صحيحٌ» وهو متفقٌ عليهِ.

والشاهِدُ في **قولِهِ**: «مَنْ في السماءِ» وهذا مِنْ أدلةِ العُلُوِّ؛ لأنَّ السماءَ هي جِهَةُ العُلُوِّ واللهُ - جلَّ وعلا - في هذه الجِهَةِ.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/١٤٦، وقال: «وزياد بن محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة. روى عن الليث، وابن لهيعة ومقدار ما له، لا يتابع عليه».

(٢) بقدم تخريجه (ص٢٤٩).

(٣) تقدم تخريجه(ص٢٨٢).

وقولُهُ: «والعرشُ فوْقَ الماءِ واللهُ فوْقَ العرشِ» صفة العلو يستدل عليها بالأدلةِ النقْلِيَّةِ والعقْلِيَّةِ، وهي لا تَكادُ تُحصَرُ، وقد ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في النُّونِيَّةِ وفي «إعْلامِ المُوَقِّعينَ» عددًا من أنواع أدلة العلو[1]، وذكر في «الصوَاعِقِ» أكثرَ مَنْ ثلاثينَ وَجْهًا من الأدلة العقلية على ذلك[2].

فصفةُ العُلُوِّ ثابتةٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِجميعِ أنواعِهِ عُلُوِّ الذاتِ وعُلُوِّ القدْرِ وعُلُوِّ القهْرِ. ولِلحافظِ الذهبيِّ كتابٌ بهذا الاسمِ حَشَدَ فيهِ الأدلةَ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ سلفِ هذه الأمةِ.

«وهو يَعْلَمُ ما أنتم عليهِ»؛ لِئَلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّهُ لمَّا كَان - تعالى - في جِهَةِ العُلُوِّ، وبينَ السمٰواتِ هذه المسافاتُ، وبينَ السمٰواتِ والعرشِ المسافات مما ذُكِرَ، واللهُ فوْقَ العرشِ، فقدْ يَتَوَهَّمُ إنسانٌ أَنَّهُ يَخْفَى عليه شيءٌ من خلقه، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَعلَمُ السِّرَّ وأخْفَى.

«حديثٌ حسنٌ، رواه أبو داود وغيره» وهو حديثٌ صَحَّ مَوقوفًا على ابنِ مسعودٍ، ومثلُ هذا لا يُدرَكُ بِالرأْيِ، فَلَهُ حُكْمُ الرفعِ.

«وقولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلجارِيَةِ: «أينَ اللهُ؟» قَالَتْ: في السماءِ. قَالَ: «مَنْ أنا؟» قَالَتْ: أنت رسولُ اللهِ. قَالَ: «أعْتِقْهَا فإنَّها مؤمِنَةٌ» رَوَاهُ مسلمٌ» هذه الجارِيَةُ لمَّا جَاءَ بِها مَنْ يُرِيدُ عِتْقَها اخْتَبَرَهَا النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكُلُّ إنسانٍ بِحَسَبِهِ في مثلِ هذا الأمرِ، فلوْ جَاءَ نصرانيٌّ ودَخَلَ في الإسلامِ لم يَكْفِ أنْ يُختَبَرَ بِمثلِ هذا، بل لا بد من أن يُسأَلَ عن المسيحِ ومريمَ والعقائدِ الفاسدة التي اشْتُهِرَتْ عندَهم، فإنْ تَبَرَّأَ مِنْها حُكِمَ بِإسلامِه مع نُطْقِه بِالشهادتيْنِ، وكذلك اليهوديُّ

---

(١) ينظر: الكافية الشافية (ص١٠٣ - ١٤٧)، إعلام الموقعين ٢/ ٢١٥ - ٢١٧.

(٢) ينظر: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٩ - ١٣٤٠، فقد قال في افتتاح ذكرها: «وأما تقرير ذلك بالأدلة العقلية الصريحة فمن طرق كثيرة جدًّا...» ثم قال بعد سردها: «فهذه ثلاثون طريقًا...».



والبُوذِيُّ وصاحبُ أيِّ دِيَانَةٍ أُخْرَى، وكذا إذا ارتدّ المسلم - والعياذ بالله - بِإنْكَارِ شيءٍ معلومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضرورةِ، أو بِإثباتِ شيءٍ نَفْيُهُ معلوم مِنَ الدِّينِ بِالضرورةِ.

والشاهد هو الحُكْمُ بِإيمَانِها في **قوله** ﷺ: «أعْتِقْهَا فإنَّها مؤمنةٌ» بعدَ جَوَابِها: «في السماءِ». وهو يَدُلُّ على أنَّ العِتْقَ في الكَفَّارَاتِ إنَّما هو لِلرَّقَبَةِ المؤمنةِ دونَ الكافرةِ فلا يُجْزِئُ عِتْقُ الكافِرِ عندَ جماهيرِ أهلِ العلمِ[١].

«وقوله: «أفضلُ الإيمانِ أنْ تَعلَمَ أنَّ اللهَ مَعَكَ حيثُما كُنْتَ»» هذه مَنْزِلَةُ المُراقَبَةِ، وقد أَطَالَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في الكلامِ عليها في (مدارجِ السالكينَ)[٢]، وهي مَرْتَبَةُ الإحسانِ في حديثِ جبريلَ لمَّا سَألَهُ عَنِ الإحسانِ، فقَالَ: «**أنْ تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَرَاهُ فإنْ لمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ**»[٣]، فلا بُدَّ مِنَ المُراقَبَةِ في أداءِ العباداتِ؛ لأنَّ الذي يُراقِبُ اللهَ - جلَّ وعلا - كأنَّهُ يَرَاهُ لا بُدَّ مِنْ أنْ يُحسِنَ العبادةَ، فثمَّة فَرْقٌ بينَ عبادةِ الغيْبِ وعبادةِ الشهادةِ.

«حديثٌ حسنٌ» وتَفَرَّدَ بِه عثمانُ بنُ كَثِيرٍ ولم يُذْكَرْ بِجَرْحٍ ولا تعديلٍ[٤]. فهلِ الشيخُ مِمَّنْ يَرَى أنَّ ما لَمْ يُذْكَرْ فيهِ جَرْحٌ ولا تعديلٌ يُتَوَسَّطُ فيهِ فَلا يُقَالُ: ضعيفٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يُجْرَحْ، ولا يُقَالُ: صحيحٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يُوَثَّقْ؟ هذا منهج ابنُ حِبَّانٍ وهو مِنْ تَسَاهُلِهِ رَحِمَهُ اللهُ[٥].

---

(١) الحاوي الكبير للماوردي ١٥/ ٧٢٧.

(٢) مدارج السالكين لابن القيم ٢/ ٦٥ - ٦٦.

(٣) تقدم تخريجه (ص١٢٣).

(٤) تقدم قول الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٢٥: لم أر من ذكره بثقة ولا جرح.

(٥) **فائدة**: كثيرًا ما يذكر البخاري الراوي في تاريخه الكبير وكذلك ابن أبي حاتم ولا يذكران فيه جرحًا ولا تعديلًا، فمنهم من يرى أنه ثقة وهذا منهج الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ، والصواب أنهما لم يطلعا فيه على جرح ولا تعديل فهو مجهول. وذكر ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل أنه ذكر بعض الرواة ولم يقف فيهم على جرح ولا تعديل، وبيض للحكم، فقول من يرى التوثيق قول مرجوح، فلا ينسب =

«وقوله ﷺ: «إذا قَامَ أحَدُكُم إلى الصلاةِ فلا يَبْصُق قِبَلَ وجْهِهِ ولا عَنْ يَمينِه، فإنَّ اللهَ قِبَلَ وجْهِهِ، ولكنْ عَنْ يَسارِهِ أو تَحْتَ قَدَمِه»[1] متفقٌ عليهِ».

يَقُولُ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «العقيدةِ الحَمَوِيَّةِ»: «كذلك قولُهُ ﷺ: «**إذا قَامَ أحَدُكُم إلى الصلاةِ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ فلا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ**...» الحديثُ حقٌّ على ظاهِرِه وهو سبحانَهُ فوْقَ العرشِ وهو قِبَلَ وَجْهِ المُصلِّي، بلْ هذا الوصفُ يَثْبُتُ للمخلوقِات، فإنَّ الإنسانَ لوْ أنَّهُ يُناجِي السماءَ أو يُناجِي الشمسَ والقمرَ لَكَانَتِ السماءُ والشمسُ والقمرُ فوْقَهُ، وكَانَتْ أيضًا قِبَلَ وَجْهِه»[2]؛ يَعْنِي: وهي في السماءِ؛ لأنَّهُ حينَما يُناجِيهَا يَرفَعُ رأْسَهُ إليهِ، لكن المُصَلِّي حينَما يُصَلِّي لا يَرفَعُ رأْسَهُ إلى جِهَةِ العُلُوِّ، ففي مِثْلِ هذه الحالِ ما على المسلمِ إلا التسليمُ، وأهلُ العلمِ يَقُولُونَ: «قَدَمُ الإسلامِ لا تَثْبُتُ إلا على قَنْطَرَةِ التسليم»[3]، ويقالُ مِثْلُ هذا في النُّزولِ الإلٰهيِّ مَعَ كوْنِهِ مستويًا على عرشِهِ، كما يُقَرِّرُ شيخُ الإسلامِ أنَّهُ يَنْزِلُ حقيقةً في الثُّلُثِ الأخيرِ مِنْ كُلِّ ليلةٍ، ومع ذلك لا يَخْلُو منه العرشُ.

والنَّهيُ الوارد في الحديث قد يكونُ متعلقًا بما قبلَ الدخولِ في الصلاةِ أو بعدَ الدخولِ فيها. **وقولُهُ** ﷺ: «فإنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِه» يدل على أن هذا في أثناءِ الصلاةِ، لكنْ إذا قَامَ الإنسانُ إلى الصلاةِ، وقبلَ الدخولِ فيها أراد أن يبصُق، فهلْ لهُ أنْ يَبْصُقَ قِبَلَ وَجْهِه، أو لا يَبْصُقَ مُطلقًا إلى جِهَةِ القِبْلَةِ؟ الأقرب أنه إذا كَانَ في الصلاةِ أو خارجها وأَرَادَ أنْ يَبْصُقَ في ثوْبِه أو في شِماغِهِ أو في المِنْدِيلِ فإنَّه يَنْحَرِفُ عَنِ القِبْلَةِ إلى جِهَةِ اليَسارِ، ويَنظُرُ إلى

= لساكت قول، ومثل هذا في حيز الجهالة. أفاده الشارح.

(١) تقدم تخريجه (ص٢٨٢).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص٥٢٦).

(٣) هذا قول الطحاوي في عقيدته (٣٦) (ص٤٣)، وهو دون نسبة في شرح السُّنَّة للبغوي ١/ ١٧١، والعين والأثر للبعلي (ص٦٢).



الأسفلِ كأنَّهُ يَبْصُقُ تَحْتَ قَدَمِهِ، ومن استخدم المناديل يستحسنُ أن تَكُونَ المناديلُ النظيفةُ في جَيْبِهِ الأيمنِ فإذا اسْتَعْمَلَها وَضَعَها في جَيْبِهَ الأيْسرِ؛ لأنَّ جِهَةَ اليمينِ في الجُمْلَةِ مُحتَرَمَةٌ وجَاءَ في بعضِ الرواياتِ: «**فإنَّ عن يَمينِهِ مَلَكًا**»[1] وهذا وإنْ كَانَ في الصلاةِ، إلَّا أنَّ عُموماتِ النصوصِ في جِهَةِ اليَمينِ تَدَلُّ على أنَّها مُحتَرَمَةٌ أكْثَرَ مِنَ الشِّمالِ.

البُصَاقُ هو الفَضْلَةُ التي تَخرُجُ بِواسِطَةِ الفَمِ وفي حُكْمِها المُخَاطُ الذي يَخرُجُ مِنَ الأنْفِ. أمَّا الماءُ فلا إشكال في أنْ يمجه الإنسان في المسجدِ كأن يكون بعد المَضْمَضَةِ.

أمَّا الماءُ الذي تَلَوَّثَ بِأيِّ أذىً أو قَذَرٍ فيَختَلِفُ عَنْ صَبِّ الماءِ النظيفِ؛ لأنَّ فيه شَبَهًا بالبُصَاقِ؛ وصِيَانةُ المسجدِ عَنْ مِثْلِ هذه الأمورِ هو الأصلُ، وهو مِنْ تعظيمِ شعائرِ اللهِ، وإنْ لم يَتَيَسَّرْ ذلك واحْتِيجَ إليه فالأمْرُ - إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى - فيهِ سَعَةٌ.

«**فلا يَبْصُق قِبَلَ وَجْهِهِ ولا عَنْ يَمينِه؛ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، ولكنْ عَنْ يَسارِهِ فإنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - قِبَلَ وَجْهِهِ**» علة النهي عن البصاق قبل الوجه علة منصوصة وهي قوله ﷺ: «**فإنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»، وأما علة النهي عن البصاق عن اليمين فهي أن جِهَةَ اليمينِ مُحتَرَمَةٌ شرعًا، وأمَّا جِهَةُ الشمالِ فهي لمثلِ هذه الأمورِ وكذلك تَحْتَ القَدَمِ.

«**وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ ربَّ السمٰواتِ السبعِ والأرضِ وربَّ العرشِ العظيمِ ربَّنا وربَّ كُلِّ شيءٍ، فالقَ الحَبِّ والنَّوَى»**» (اللَّهُمَّ): منادى حذف منه حرف

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد (٤٨٠) ١/١٨٣، وأحمد (١١١٨٥) ١٧/٢٧٩، ١٨٠ من حديث أبي سعيد الخدري. ولفظه: «**أيسر أحدكم أن يبصق في وجهه؟ إن أحدكم إذا استقبل القبلة فإنما يستقبل ربه ﷻ، والملك عن يمينه، فلا يتفل عن يمينه...**».

النداء، (ربَّ): تابع المُنَادَى بدل من لفظ الجلالة مُضَافٌ منصوبٌ، ونِدَاءُ اللهِ - جلَّ وعلا - عندَ أهلِ العلمِ يُسَمَّى دعاءً.

«مُنزِلَ التوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ» هذه الكُتُبُ الثلاثةُ هي أعظمُ الكُتُبِ المُنزَّلَةِ، والقرآنُ أفضلُ الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ وإنْ كَانَ الجميعُ كلامَ اللهِ، فهي بِاعتبارِ القائلِ فضلها واحدٌ، وكذلك لا مُفاضَلَةَ بهذا الاعتبار بينَ سُوَرِ القرآنِ ولا آياتِ القرآنِ، وأمَّا بِاعتبارِ القوْلِ ومضمونِه فيَتَفَاوَتُ لا سِيَّما الآياتُ أوِ السورُ التي وَرَدَت فيها نصوصٌ تَدُلُّ على فضلِها كسورةِ الفاتحةِ[(١)] وآيةِ الكُرسيِّ[(٢)] مِمَّا صَحَّ عَنِ النبيِّ ﷺ، وهذا يَقُولُ بِهِ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ وغيرُه مِنْ أهلِ العلمِ ومِنهم مَنْ مَنَعَ التفاضل[(٣)]؛ لأنَّهُ ليسَ في كلامِ اللهِ - جلَّ وعلا - فاضِلٌ ولا مفضولٌ بلْ كُلُّهُ فاضِلٌ؛ لأنَّهُ يَتَرَتَّبُ على هذا التفضيلِ انْتِقاصُ المفضولِ، وإذا أدَّى إلى ذلك مُنِعَ في حقِّ مَنْ يَتَوَهَّمُ ذلك[(٤)].

«أعُوذُ بِكَ» أعْتَصِمُ وألْتَجِئُ بِكَ يا ربِّ.

«مِنْ شَرِّ نفْسِي» النفسُ فيها شرٌّ، وهي أمَّارةٌ بالسُّوء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣] والمُرادُ جِنْسُ النفسِ إلا مَنْ طَهَّرَهُ اللهُ وعَصَمَهُ كالأنبياءِ ﷺ.

---

(١) ينظر: فضائل القرآن للنسائي (ص٨٦).

(٢) ينظر: فضائل القرآن للنسائي (ص٩٢).

(٣) ينظر مبحث: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤٣٨/١.

(٤) كما جاء في الأحاديث الصحيحة «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»، وجاء عنه: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»، وذلك مع قوله - جلَّ وعلا -: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، فالأصل التفضيل، ومحمد ﷺ أفضل الخلق وأشرف الأنبياء وأعظمهم عند الله - جلَّ وعلا -، وأعلمهم به وأتقاهم وأخشاهم لله - جلَّ وعلا -، ثم بعد ذلك الأنبياء والرسُل على منازلهم، والدلالة على هذا ظاهرة من الآية ومن النصوص الأخرى، وأما النهي عن التفضيل العام فإنما هو عند توهم نقص المفضَّل عليه، فإذا تُوهم انتقاص المفضول منع التفضيل. أفاده الشارح.



والنَّفسُ على أقسام: فهناك نفسٌ مُطمئنةٌ، ونفسٌ أمَّارةٌ، ونفسٌ لوَّامةٌ[(١)]، ومِنهم مَنْ يَقُولُ هي اثْنَتانِ، واللوَّامةُ وصفٌ للنفسيْنِ؛ فالنفسُ المطمئنةُ في الوقتِ نفسِه لوَّامةٌ تَلُومُ صاحبَها على ترْكِ المزيدِ مِنَ الخيرِ، والنفسُ الأمَّارةُ أيضًا لوَّامةٌ، تَلُومُ صاحِبَها على ترْكِ ما تُرِيدُهُ مِنهُ إذا غَفَلَ عنْهُ.

«وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دابَّةٍ» الدابَّةُ في الأصلِ جميعُ ما يَدُبُّ على وجهِ الأرضِ، ومِنْ أهلِ العلمِ مَنْ يَسْتَثْنِي الطيرَ لقوله - تعالى -: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فالطيْرُ في الآية معطوفٌ على الدابَّةِ، إذنْ هو غيرُ الدابَّةِ، ومِنهم مَنْ يَجعَلُ الدابَّةَ لِكُلِّ شيءٍ، والاستعمالُ العُرْفِيُّ للدابَّةِ مخصوصٌ بِذواتِ الأربعِ.

«أنتَ آخِذٌ بِناصِيَتِها» الوصفُ كاشِفٌ لا مفهومَ لهُ؛ لأنَّ مفهومَ المُخالفةِ لهذا اللفظِ أنَّ هناك دَوَابَّ الله ﷻ ليس آخذًا بناصيتها، وهذا غير صحيح.

«أنتَ الأوَّلُ فليسَ قبلَك شيءٌ» فَسَّرَ (الأوَّلَ) بِأنَّهُ ليسَ قبلَه شيءٌ، وبعضُهم يُطلِقُ على الربِّ - جلَّ وعلا - (القديمَ) وهو ليسَ لفظًا شرعيًّا؛ لأنَّ القِدَمَ نِسْبِيٌّ لا يَدُلُّ على الأوَّلِيَّةِ المطلقةِ كـ(الأوَّلِ)، بلْ قدْ يَدُلُّ على أوَّلِيَّةٍ نِسْبِيَّةٍ، والمُرادُ بِأوَّلِيَّةِ اللهِ - جلَّ وعلا - الأوَّلِيَّةُ المطلقةُ.

قدْ يَقُولُ قائلٌ: إطلاقُ القديمِ على اللهِ - جلَّ وعلا - قدْ يَدُلُّ عليهِ قولُهُ في الحديثِ: «**أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم**»[(٢)] وقدْ تَتَابَعَ على إطلاقِه كثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ، وأحيانًا يُطلِقُ شيخُ الإسلامِ لفظَ القديمِ لكنْ يُقرِنُهُ بِالأَزَلِيِّ[(٣)]؛ يَعْنِي: غير المُتَنَاهِي في القِدَمِ، فإذا عُبِّرَ عَنِ الشيءِ بِما

---

(١) إغاثة اللهفان ١/ ٧٥.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (٤٦٦) ١/ ١٢٧.

(٣) درء التعارض ١/ ٦٩.

يَدُلُّ عليهِ بِحيثُ لا يُترَكُ مجالٌ للشَكِّ والريْبِ أوِ الاحتمالِ فلا مانِعَ، ويَنْبَغِي للإنسانِ أنْ يَتَقَيَّدَ بِما وَرَدَ في النصوصِ، لكنْ إذا انْتَفَى المحذورُ فالأمرُ فيه شيءٌ مِنَ السَعَةِ.

«وأنتَ الآخِرُ فليسَ بعدَك شيءٌ» فاللهُ ﷻ يَرِثُ الأرضَ ومَنْ عليها.

«وأنتَ الظاهرُ فليسَ فوقَك شيءٌ» اللهُ ﷻ مُستوٍ على عرشِه بائِنٌ مِنْ خلْقِه وليسَ فوقَه شيءٌ.

«وأنتَ الباطنُ فليسَ دونَك شيءٌ» هذا الكلامُ لا يَقْتَضِي أنَّ اللهَ ﷻ كما ثَبَتَ لهُ العُلُوُّ يَثْبُتُ لهُ السُّفْلُ؛ لأنَّ الباطنَ لا يُرادُ بِهِ الأسفلُ المُتَناهِي في السُّفْلِ، وقد فَسَّرَهُ أهلُ العلمِ بالعلمِ والإحاطةِ التي هي المَعِيَّةُ العامةُ. وقدْ يَقُولُ قائلٌ: إنَّ مِثلَ هذه النصوصِ قد يكونُ فيها مُسْتَمسَكٌ لِمَنْ أَرَادَ أنْ يُؤَوِّلَ.

فنَقُولُ: المسلمُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ فهمُه مُقيدًا بِفهمِ السلفِ الصَّالحِ؛ فإذا أوَّلَ السلفُ؛ لأن اللفظَ لا يَحْتَمِلُ غيرَ ما دَلَّ عليه ظاهرُه والسلفُ إنَّما تَلَقَّوْا عَنِ النبيِّ ﷺ، فإذا أوَّلوا واتَّفَقُوا على شيءٍ فلا مَنْدُوحَةَ لأحَدٍ عن القولِ بِهِ.

ومِثلُ هذا النصِّ أوْقَعَ بعضَ المُبتدعةِ في عظائمِ الأمورِ، حتَّى قَالَ قائلُهُم في سجودِهِ: (سبحان ربي الأسفل)، بدلًا مِنْ أنْ يَقُولَ: (سبحانَ ربِّيَ الأعْلَى)، وهذا القولُ منقولٌ عَنْ بشرٍ المَرِيْسِيِّ - نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ -[1]، وقُل مِثلَ هذا في قَوْلِهِم في نُصُوصُ المَعِيَّةِ، كما يَقُولُ ابنُ القيِّمِ: أوْقَعَهُم في القولِ بِالحُلولِ والاتِّحادِ[2].

«اقْضِ عنِّي الدَّيْنَ وأغْنِنِي مِنَ الفقرِ» رَوَاهُ مسلمٌ. هذا الدعاءُ يَنفَعُ المَدينَ

---

(١) ينظر: العلو للذهبي (ص١٥٨).

(٢) ينظر: إعلام الموقعين ٤/٢٥٢، حيث يقول: «وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلا من باب التأويل».

ويَنْتَفِعُ بِهِ الفقيرُ؛ لأنَّهُ دعاءٌ نبويٌّ صحيحٌ، فَمَنْ أَثْقَلَتْ كواهِلَهُم الديونُ، فعليهم أنْ يُلِحُّوا في الدعاءِ مع تحقيق الأسبابِ وَاجتنابِ الموانِعِ.

«وقوله لمَّا رَفَعَ الصحابةُ أصواتَهُم بِالذكْرِ: «أيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكُم»»؛ يَعْنِي: ارْفُقُوا بِأنفسِكُم ولا تُحمِّلوها مِثلَ هذا الصوتِ الشديدِ الذي لا حاجةَ لهُ، وليسَ بِمَحْمَدَةٍ ولا مَمْدَحَةٍ إلا عندَ الحاجةِ إليهِ والانتفاعِ بهِ فحينَئِذٍ يكون نعمةً، وإلا فالأصل قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

«فإنَّكُم لا تَدْعُونَ أصمَّ ولا غائبًا؛ إنَّما تَدْعُونَ سميعًا» سميعًا لأقوالِكُم بصيرًا بِكُم وبِأحوالِكُم وأفعالِكُم.

«قريبًا، إنَّ الذي تَدْعُونَهُ أقربُ إلى أحدِكُم مِنْ عُنُقِ راحِلَتِه» متفق عليه.
وهذا التمثيلُ والتقريبُ بِاعتبارِ أنَّهُم مُسافِرونَ على الرواحِلِ فيُضرَبُ لَهُم المَثلُ بِأقربِ شيءٍ بِالنسبةِ لِحَالِهِم ووضْعِهِم، وإلَّا فهو - تعالى - أقربُ إلى الإنسان من حَبْلِ الوَريدِ، وضَرْبُ المثلِ بعُنُقِ الراحِلَةِ لا يَخْتَلِفُ مع الآيةِ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] بلْ يَشتَرِكَانِ في القُرْبِ، فكَوْنُهُ أقربَ مِنْ حبْلِ الوَريدِ مُقْتَضَاهُ أنْ يَكُونَ أقربَ مِنْ عُنُقِ الراحِلَةِ، فاللهُ ﷻ قريبٌ مع عُلُوِّهِ وبَيْنونَتِهِ مِنْ خلْقِهِ.

«وقوله ﷺ: «إنَّكُم سَتَرَوْنَ ربَّكُم»»؛ يَعْنِي: في الجنةِ. واقترانُ المُضارعِ بِالسينِ لتقصيرِ الأملِ والإشعارِ بقُرْبِ ذلك وتحققه، وكثيرًا ما يُقَرِّبُ النبيُّ ﷺ الساعةَ لِكَي يَسْتَعِدَّ الناسُ لها، كما في قوله: «**بُعِثْتُ أنا والساعةُ كهاتيْنِ**»[1] ولوِ اقترنَ الفعلُ بِـ(سوفَ) لأشْعَرَ بِبُعْدِها، وهو أدْعَى لِطولِ الأملِ والتسويفِ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**» (٦٥٠٤) ٨/ ١٠٥، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٢٩٥١) =

«كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ» التشبيهُ هنا تشبيهُ الرؤيةِ بالرؤيةِ لا تشبيهُ المَرْئيِّ بِالمَرْئيِّ؛ فكما أنَّ الخلائِقَ كُلَّهُم يَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ ولا يَحْصُلُ ضيْمٌ ولا مشقةٌ على مَنْ يُرِيدُ رؤيتَهُ، فكذلك يَرَوْنَ ربَّهُم ﷻ يومَ القيامةِ.

«لا تُضامون أو لا تُضامُّونَ في رؤيتِه» الثاني من التَّضامِّ وهو الالتصاقُ بشدةٍ والأول مِنَ الضيْمِ[1] وهو الضرر؛ أي: لا يَلحَقُكُم في رؤيتِه ضرر، فلا تَتَضَرَّرُونَ بِهذه الرؤيةِ، ولا يَلحَقُكُم أيضًا انْضِمامٌ يُضَيِّقُ عليكُم، فرؤيةُ الربِّ - جلَّ وعلا - لا ضَرَرَ فيها ولا ضَيْمَ ولا ضَمَّ.

«فإنْ اسْتَطَعتُم أَلَّا تُغلَبُوا على صلاةٍ قبلَ طلوعِ الشمسِ وصلاةٍ قبلَ غروبِها فافْعَلُوا» متفق عليه»؛ يَعْنِي ولوْ كَانَ الأمرُ شاقًّا وغَالَبَكُم أمرٌ تَستَطِيعُونَ غَلَبَتَهُ مِنْ مِهْنةٍ وعملٍ، ومناخٍ شديدِ البرودةِ أو الحرارةِ، أو مرضٍ أو نحو ذلك؛ فغَالِبْ نفسَك وجاهدْها في هذا الأمر واحْرِصْ على الإتيان به على الوجه الأكملِ.

فاللهُ - جلَّ وعلا - يَرَاهُ أهلُ الجنةِ طَرَفَيِ النهارِ[2] فالمُحافظُ على هاتيْنِ

= ٤/٢٢٦٨، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في قول النبي ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»؛ يعني: السبابة والوسطى (٢٢١٤) ٤/٤٩٦ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١١/٣١٥.

(٢) إشارة إلى ما أخرج الترمذي (٢٥٥٣) عن ابن عمر مرفوعًا: «**إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى جِنانه وأزواجه ونعيمه وخَدَمِه وسُرُرِه مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله: من ينظر إلى وجهه غُدْوَةً وعَشِيَّةً**، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾». قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث عن غير وجه عن إسرائيل عن ثوير عن ابن عمر مرفوع، ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر موقوف، وروى عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر قوله ولم يرفعه: حدثنا بذلك أبو كريب محمد بن العلاء حدثنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر نحوه ولم يرفعه.

وقال ابن حجر في الفتح (٢/٣٤): «وفي سنده ضعف». =



الصلاتيْنِ تَحصُلُ لهُ هذه المَزِيَّةُ[1]، وهُمَا أفضلُ الصلواتِ، فصلاةُ الفجرِ مشهودةٌ، وصلاةُ العصرِ هي الوُسْطَى التي جَاءَ النصُّ بتخصيصِ المُحافظةِ عليها، فهذا مِمَّا يُؤَكِّدُ الاهتمامَ والعنايةَ بِهاتيْنِ الصلاتيْنِ، وليسَ مَعْنَى هذا التقليلَ مِنْ شأْنِ الصلواتِ الأخْرَى المفروضةِ.

وخَتَمَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أحاديثَ الصفاتِ بحديثِ الرؤيةِ كما أنَّهُ خَتَمَ آياتِ الصفاتِ بآياتِ الرؤيةِ؛ لِتَكُونَ كالختامِ الذي يَجعَلُ الإنسانَ يَحرِصُ على العملِ بِمُقْتَضَى هذه الأسماءِ وتلك الصفاتِ؛ لأنَّها ختامُ نعيمِ أهلِ الجنةِ؛ ففي الرؤيةِ تُرَى جميعُ هذه الصفاتِ مُتكاملةً، فاللهُ - جلَّ وعلا - يَتَرَاءَى للناسِ في أوَّلِ الأمرِ على غيرِ صورتِه، فيَقُولُ المؤمنونَ: «لسْتَ ربَّنا»[2]؛ لأنَّ هذه الهيئةَ التي ظَهَرَ فيها لَيْسَتْ بتلك الهيئةِ التي عرفوها من خلال نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، ثم يَأْتِيهِم - جلَّ وعلا - بِصورتِه الحقيقيةِ فيَسجُدُونَ لهُ، فماذا عن مُنْكِرِي الصفاتِ إذا جَاءَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على ما ورد في كتابِه وسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ؟! ولِذا يُقَرِّرُ أهلُ العلمِ أنَّ مَنْ يُنْكِرُ الصفاتِ فإنَّما يَعبُدُ عدمًا.

«إلى أمثالِ هذه الأحاديثِ» يُشِيرُ المؤلفُ إلى أنَّ هناك أحاديثَ كثيرةً جدًّا تَفُوقُ الحصْرَ، ويَصعُبُ جَمْعُها في مؤلَّفٍ صغير بِحجمِ هذا الكتابِ، فهذه الأحاديث والآيات إنما هي نماذِجُ أمثلة للبيان والإيضاح، وليس المراد منها الحصر والاستيفاء.

«التي يُخبِرُ فيها رسولُ اللهِ ﷺ عَنْ ربِّه بما يُخبَرُ بِه»؛ يَعْنِي: مِنَ الأسماءِ والصفاتِ.

= وقال ابن رجب في الفتح (٣/ ١٣٧): «وقد روي هذا المعنى من حديث أبي برزة الأسلمي مرفوعًا - أيضًا -، وفي إسناده ضعف».

(١) قال ابن رجب في الفتح (٣/ ١٣٧): «فالمحافظة على هاتين الصلاتين تكون سببًا لرؤية الله في الجنة في مثل هذين الوقتين...».

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٨)



[وَسَطية أهل السُّنَّة والجماعة بين الفِرَق]

فإنَّ الفرقةَ الناجيةَ - أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ - يُؤمِنُونَ بذلك كما يُؤمِنُونَ بِما أخْبَرَ اللهُ بِه في كتابِه مِنْ غيْرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ ومِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ بلْ هم الوَسَطُ في فِرَقِ الأمةِ، كما أنَّ الأمةَ هي الوَسَطُ في الأُمَمِ.

فَهُم وَسَطٌ في بابِ: صفاتِ اللهِ سبحانه وتعالى بينَ أهلِ التعطيلِ الجَهْمِيَّةِ؛ وأهلِ التمثيلِ المُشَبِّهَةِ، وهُمْ وَسَطٌ في بابِ: أفعالِ اللهِ بينَ القَدَرِيَّةِ والجبْرِيَّةِ، وفي بابِ: وعيدِ اللهِ بينَ المُرجِئَةِ والوَعيديَّةِ: مِنَ القَدَرِيَّةِ وغيرِهم، وفي بابِ: أسماءِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ الحَروريَّةِ والمُعتزلةِ وبينَ المُرجِئَةِ والجهْميَّةِ، وفي أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ بينَ الروافضِ والخوارجِ.

الشرح

«فإنَّ الفرقةَ الناجيةَ - أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ - يُؤمِنُونَ بِذلك، كما يُؤمِنُونَ بما أخْبَرَ اللهُ بِه في كتابِه»؛ يَعْنِي: أنَّ السُّنَّةَ مِثلُ القرآنِ كُلٌّ مِنْ عندِ اللهِ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، فليسَ لأحدٍ أنْ يَقُولَ: القرآنُ مُلزِمٌ والسُّنَّةُ مَحلُّ نَظَرٍ، فالكُلُّ مِنْ عندِ اللهِ، واللهُ - جلَّ وعلا - آتى نبيَّهُ الكتابَ والحكمةَ، والكتابُ القرآن، والحكمةُ السُّنَّةُ، فلا بُدَّ مِنَ الإذْعَانِ لما جَاءَ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِهِ ﷺ، هذه هي طريقةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، إذا ثَبَتَ



عَنِ النبيِّ ﷺ أمرٌ بَادَرُوا إلى امْتِثَالِه والعملِ به، بِخلافِ طوائفِ أهلِ البِدَعِ، فقد يؤمنون بِما في الكتابِ لِقَطْعِيَّتِهِ؛ لأنَّهُ لا يَستَطِيعُ أحدٌ مِنهم أنْ يُشَكِّكَ في ثُبوتِهِ ما دَامُوا يدَّعُونَ الإسلامَ؛ لأنَّهُ لو شَكَّكَ في ثُبوتِه كَفَرَ؛ فلوْ أنْكَرَ أحدٌ حرفًا مِمَّا ثَبَتَ في القرآن وأجْمَعَ عليهِ الصحابةُ ودُوِّنَ بينَ الدَّفَّتَيْنِ فإنَّه يَكفُرُ[1].

فالمقصود: أنَّ أهل البدع قد يدَّعون الإيمان بالقرآن، ثُمَّ يتَحَايَلُون على تحريفِ المَعَانِي كما تَقَدَّمَ، وأمَّا بِالنسبةِ للسُّنَّةِ فهي عندَهم كلُّها أو جُلُّها أخبارُ آحادٍ لا يَثْبُتُ بِها اعتقادٌ، وسَارُوا على هذا الطريق، وبَرَّرُوا نفْيَهم للأسماءِ والصفاتِ بِهذه الشُّبهةِ.

وخَبَرُ الواحِدِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ إذا صَحَّ عن النبيِّ ﷺ فهو حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ بِإجماعِ من يُعْتَدُّ بِقولِهِ مِنْ أهلِ العلم[2]، تَثْبُتُ به العقائدُ وتَثْبُتُ به الأحكامُ، ويَثْبُتُ بِه التفسيرُ، وتَثْبُتُ بِه القراءةُ، وتثْبُتُ بِه المَغَازِي والشمائلُ والسِّيرُ والفضائلُ، ويَثْبُتُ بِه الترغيبُ والترهيبُ، كُلُّ هذا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الواحدِ إذا ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ، سواءٌ بَلَغَ بِذلك درجةَ الصحةَ أمْ قَصُرَ عنها وبقي فِي دائرةِ القَبولِ ولوْ كَانَ حَسَنًا، فإنَّهُ مقبولٌ عندَ جماهير أهلِ العلمِ، وإنْ كَانَ مِنْ أهلِ العلمِ مَنْ لا يَحتَجُّ بِالحسنِ، لكنَّ الصحيحَ مَحلُّ إجماعٍ، لكن جماهيرُ أهلِ العلمِ على قَبولِ الحسنِ في العقائدِ وفي الأحكامِ وفي غيرِها مِنْ بابِ أوْلَى.

أمَّا ما تَوَاتَرَ مِنَ السُّنَّةِ فالمُبتدعةُ يَتَعَامَلُونَ معهُ مِثلَ ما يَتَعَامَلُونَ مع القرآنِ فيُحَرِّفُونَهُ، ويَتَأَوَّلُونَهُ على غيرِ وجهِهِ، ويَحْمِلُونَهُ على المَحامِلِ المرجوحةِ، ثم

---

(١) ينظر: المناظرة في القرآن لابن قدامة (ص٣٣).

(٢) قال ابن عبد البر: «أكثر أهل الفقه والأثر وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده على ذلك جماعة أهل السُّنَّة»، التمهيد ١/ ٨.

ابْتُلُوا بِمُخالفةِ الكتابِ، بِالتشكيكِ في دِلالتِهِ فصَارَتْ دِلالتُه عندَهم ظنيَّةً، فلا يَلزَمُ منها إثباتُ ما أَثْبَتَهُ اللهُ لنفسِه فضْلًا عمَّا يُثْبِتُهُ لهُ رسولُهُ ﷺ، وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّهُم يُثْبِتُونَ للهِ - جلَّ وعلا - ما ثَبَتَ عنهُ في كتابِه أو على لسانِ نبيِّه ﷺ؛ لأنَّ السُّنَّةَ وحْيٌ مِثلُ القرآنِ، كما قَالَ - جلَّ وعلا -: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وكلُّ مَنْ يُعْتَدُّ بقولِه مِنْ أهلِ العلمِ مُجْمِعُونَ على أنَّ السُّنَّةَ حُجَّةٌ مُلزِمَةٌ، وأصلٌ قائمٌ بِذاتِه لا يَحتَاجُ إلى عرْضٍ على الكتابِ كما يَقُولُ بعضُهُم، ويُورِدُونَ في ذلك الخَبَرَ الموضوعَ: «**ما جَاءَكُم عنِّي فاعْرِضُوهُ على كتاب اللهِ**»[1]، وما جَاءَ عَنِ النبيِّ ﷺ وثَبَتَ عنهُ على طريقةِ أهلِ الحديثِ فإنَّهُ يَجِبُ الإيمانُ بِمُقْتَضَاه.

فأهلُ العلمِ يَقُولُونَ: السُّنَّةُ هي المصدرُ الثانِي مِنْ مصادرِ التشريعِ، وليسَ مَعْنَى هذا التقليلَ مِنْ شأْنِها، لكنَّ ذلك بِاعتبارِ الترتيبِ بشرف القائلِ، وإذا تَعَارَضَ نصٌّ مِنَ الكتابِ مع نصٍّ مِنَ السُّنَّةِ فذلك مِثلُ تَعَارُضِ آيةٍ مع آيةٍ فلا بُدَّ مِنَ الجَمْعِ أو الترجيحِ في المفهومِ، كما لو تَعَارَضَ حديثٌ مع حديثٍ فلا بُدَّ مِنَ الترجيحِ إذا لمْ يُمكِنِ الجَمْعُ، ولا شَكَّ أنَّ للثُبوتِ حَظًّا مِنَ النظرِ يُرَجِّحُونَ به عندَ التَعَارُضِ، فما كَانَ أقْوَى في الثُبوتِ كَانَ أرْجَحَ إذا لم يُوجَدْ جِهَةُ ترجيحٍ غيرُها.

«**مِنْ غيرِ تحريفٍ**» لِلمَعَانِي، «**ولا تعطيلٍ**» لِمَا تَضَمَّنَتْه ودَلَّتْ عليه مِنْ أسماءٍ وصفاتٍ، كما يَقُولُه الجهْميَّةُ في الأسماءِ والصفاتِ، وكما يَقُولُه المُعتزلةُ في الصفاتِ جميعِها دونَ الأسماءِ، وكما يَقُولُه الأشعريةُ في غالِبِ الصفاتِ؛ لأنَّهُم لا يُثْبِتُونَ مِنَ الصفاتِ إلَّا سبْعَ صفاتٍ ويَنْفُونَ الباقِي، وبهذا

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤٤٧٦) ٥/ ٣٧٢، وابن بطة في الكبرى (١٠٢) ١/ ٢٦٥، عن علي رضي الله عنه، قال ابن معين وابن مهدي: «وضعته الزنادقة» وأنكره الشافعي والخطابي والبيهقي وابن عبد البر والجماهير، ينظر: الرسالة للشافعي (ص٢٢٢)، معالم السنن ٤/ ٢٩٩، جامع بيان العلم ٢/ ١١٨٩، معرفة السنن والآثار ١/ ١١٧.

يَخرُجُونَ عَنْ دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ كما أَشَرْنَا في أوائلِ شرحِ الكتابِ، ورَدَدْنَا بذلك على السَّفَّارينيِّ الذي أَدْخَلَ الأشاعرةَ ضِمْنَ أهلِ السُّنَّةِ[1]، فكيف يَكُونُ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ مَنْ يَرُدُّ السُّنَّةَ؟!

«**ومِنْ غيرِ تكييفٍ**» التكييف هو السؤالُ بـ(كيف) أو التعبيرُ عَنْ هذه الأسماءِ أوْ هذه الصفاتِ بـ(كيف) والجوابُ عنها بِبيانِ الكيفيةِ. وبيانُ الكيفيةِ هو الذي أنكره أهلُ العلمِ مِنْ سلفِ هذه الأمةِ وأئمتِها فلا يُسأَلُ عَنْ أيِّ صفةٍ بـ(كيف). وأنْكَرَ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ على مَنْ قَالَ: كيف استوى؟ وقَالَ: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ» وأَمَرَ بِإخراجِهِ مِنْ مجلِسِه[2].

«**ولا تمثيلٍ**» فلا يُقالُ: وجْهٌ كوجْهِ المخلوقِ، ولا سمْعٌ كسمْعِ المخلوقِ، ولا بَصَرٌ كبَصَرِ المخلوقِ، كما قَالَ بذلك غُلاةُ المُثْبِتَةِ مِنَ المُشَبِّهَةِ والمُمَثِّلَةِ.

والشيخُ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَذكُرِ التشبيهَ كما تَقَدَّمَ في أَوَّلِ هذه الرسالةِ؛ لأنَّ التشبيهَ قدْ يَقَعُ في النصوصِ لكنَّهُ مِنْ وجْهٍ دونَ وجْهٍ، والتشبيهُ مِنْ كُلِّ وجْهٍ هو التمثيلُ؛ فإذا جَاءَ في النصوصِ تشبيهُ رؤيةِ البَارِي بِرؤيةِ القمرِ ليلةَ البدرِ، كما في آخِرِ خَبَرٍ مِنْ أخبارِ الصفاتِ، «**إنَّكُم سَتَرَوْنَ ربَّكُم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ لا تُضامُّونَ في رؤيتِهِ**»[3]، فالكافُ كافُ التشبيهِ، وهذا تشبيهٌ مِنْ وجْهٍ دونَ وجْهٍ فلا يُنفَى، وقدْ جَاءَتْ بِهِ بعضُ النصوصِ، والتشبيهُ هنا تشبيهُ الرؤيةِ بالرؤيةِ لا تشبيهُ المَرْئِيِّ بِالمَرْئِيِّ. ومِنْ ذلك أنَّ «**أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجنةَ على صورةِ القمرِ ليلةَ البدرِ**»[4]، فهذا تشبيهٌ؛ لأنَّهُ ليسَ هنا مُمَاثَلَةٌ، فالقمرُ ليسَ فيهِ

(١) ينظر: (ص٥١).
(٢) تقدم في (ص٧٠).
(٣) تقدم تخريجه (ص١٧).
(٤) تقدم تخريجه (ص٨١).

أنفٌ ولا عيْنَانِ ولا فَمٌ، فالتشبيهُ بِالقمرِ مِنْ حيثُ النورُ والإضاءةُ، فوُجُوهُهُم نيِّرَةٌ مضيئةٌ كالقمرِ؛ فهذا تشبيهٌ مِنْ وجْهٍ دونَ وجْهٍ. أمَّا التمثيلُ فهو مَنْفِيٌّ؛ لأنَّهُ يَقْتَضِي المُماثلةَ مِنْ كُلِّ وجْهٍ.

«**بلْ هُم**»؛ يَعْنِي: أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ.

«**الوَسَطُ في فِرَقِ الأمةِ**» فالفِرَقُ في أبوابِ الاعتقادِ على طَرَفَيْ نقيضٍ فمِنهم المُبالِغُ في جهةِ اليمينِ، والمُبالِغُ في جهةِ الشمالِ، فمُبالِغٌ في النفْيِ أو مُبالِغٌ في الإثباتِ، وأهلُ السُّنَّةِ وَسَطٌ بينَ الطرفيْنِ، فهُم يَعْتَقِدُونَ ما جَاءَ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِهِ ﷺ في حقِّ اللهِ - جلَّ وعلا - على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه.

«**كما أنَّ الأمةَ**»؛ أي: المُحمَّدِيَّةَ «**هي الوَسَطُ في الأُمَمِ**»؛ أي: في الأُمَمِ السابقةِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣][1]، وإنْ كَانَ اللفظُ يُرادُ بِه الوسط المعنويُّ: عُدولًا خِيارًا بِحيثُ تُقبَلُ شهادتُكُم على غيرِكم؛ لأنَّكُم عُدولٌ خِيارٌ وَسَطٌ بينَ الأُمَمِ، وكذلك لِلَّفظِ نصيبٌ من المعنى الذي ذكره الشيخ؛ فَهُم وَسَطٌ أيضًا في أمورِهِم كُلِّها، بينَ اليهوديةِ والنصرانيةِ، ففي بابِ الطهارةِ مثلًا، اليهودُ بَالَغُوا في النظافةِ وإزالةِ النجاسةِ، والنصَارَى بَالَغُوا في مُلابَسَةِ النجاساتِ فلا تُزالُ عندَهم النجاساتُ[2]، فالأمةُ المُحمَّدِيَّةُ وَسَطٌ بينَهم حتَّى في بابِ الغُلُوِّ بِالمخلوقينَ في حقوق الخالقِ، اليهودُ وَصَفُوا الخالقَ بما يُتَنَزَّهُ عنهُ فَجَعَلُوهُ كالمخلوقِ، والنصارَى بَالَغُوا في بعضِ المخلوقينَ فَجَعَلُوهُم بِمنزلةِ الربِّ - جلَّ وعلا -، واليهودُ أجرموا في حقِّ مريمَ، وفي حقِّ ابنها عليه السلام، فَجَعَلُوهَا بَغِيًّا وجَعَلُوا ابْنَها وَلَدَ بَغِيٍّ، والنصارَى غَلَوْا فيهما فَجَعَلُوهُمَا إلَهيْنِ مع اللهِ - جلَّ وعلا -، والأمةُ المُحمَّدِيَّةُ رأيُهُم في المسيحِ وفي أمِّهِ مُدَوَّنٌ في سورةِ مريمَ وغيرِها، ولو عُرِضَ الدِّينُ عرْضًا صحيحًا لأَسْلَمَ

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ١٤١.

(٢) ينظر: الجواب الصحيح ١/ ٦٩.

مَنْ كَانَ في قلبِهِ أدْنَى شيءٍ مِنَ العقلِ؛ لأنَّهُ هو المُناسبُ للعقولِ السليمةِ والفِطَرِ المستقيمةِ.

«فهم وَسَطٌ في بابِ: صفاتِ اللهِ ﷻ بينَ أهلِ التعطيلِ الجهْمِيَّةِ» الذين عَطَّلُوا البَارِي مِنْ أسمائِه وصفاتِه، ومَنْ وَافَقَهُم كالمُعتزلةِ الذين يَنْفُونَ جميعَ الصفاتِ وإنْ أثْبَتُوا الأسماءَ، والأشعريةِ الذين نَفَوْا جُلَّ الصفاتِ وإنْ أثْبَتُوا البعضَ.

«وأهلِ التمثيلِ المُشَبِّهَةِ» اقترانُ التشبيهِ بِالتمثيلِ يَعْنِي: أنَّ المُرادَ بِالتشبيهِ تشبيه المُقْتَضِي لِلمُماثَلَةِ.

فأهل السُّنَّة وسط في باب الصفات بين الجهمية الذين نفوا الصفات عن الله، وتعطيلهم لها كلِّي، كما تقدم في شرح مقدمة الكتاب، وبين أهل التمثيل والتشبيه الذين يمثِّلون صفات الله ﷻ ويشبهونها بصفات المخلوقين. والوسط هو إثبات الصفات لله - جلَّ وعلا - من غير تعطيل ولا تشبيه، فللَّه ﷻ صفات تليق به، كما للمخلوقين صفات تليق بهم.

«وهُم وَسَطٌ في باب: أفعالِ اللهِ بينَ القَدَرِيَّةِ والجبْرِيَّةِ» في بابِ أفعالِ اللهِ المُتعلِّقَةِ بِالمخلوقِ، فالله تعالى خَلَقَ المخلوق ورَكَّبَ فيه قدرةً يتصرف بها، وجَعَلَ لهُ مِنَ الحريةِ والاختيارِ ما يُنَاسِبُه، فهو - جلَّ وعلا - خالقُ الخلْقِ وخالقُ أفعالِهم، وقد جعل لِلخلْقِ مشيئةً وإرادةً، لكنَّها تابعةٌ لإرادةِ اللهِ ومشيئتِهِ، فلا يَفْعَلُونَ شيئًا اسْتِقْلالًا؛ بِمَعْنَى: أنَّ الإنسانَ لا يَفعَلُ الفِعْلَ مِنْ غيرِ إرادة اللهِ - جلَّ وعلا - وخلْقِه له، ومع ذلك هو حُرٌّ مِنْ وجْهٍ يَتَصَرَّفُ كما يشاء، إنْ شَاءَ قَامَ وإنْ شَاءَ قَعَدَ، إنْ شَاءَ ذَهَبَ إلى المسجدِ، وإنْ شَاءَ تَرَكَ، لكنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - إذا لَمْ يُرِدْ ذلك فلنْ يَكُونَ، فحريَّتُهُ واختيارُهُ ومشيئتُهُ وإرادتُهُ تابعةٌ لإرادةِ اللهِ - جلَّ وعلا - ومشيئتِهِ، فأهل السُّنَّة بهذا القولِ وَسَطٌ بينَ الجبْرِيَّةِ والقدرية.



والجبرية يَقُولُونَ: إنَّ العبدَ مَجبورٌ، فحركتُهُ كَحركةِ ورقِ الشجرِ في الريحِ، لا دَخْلَ له ولا أثر في ذلك، ويَسْتَدِلُّونَ بقولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

ويُجَابُ عَنْ استدلالهم بِأنَّ في قوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ أثْبَتَ لهُ الرَّمْيَ بعدَ نفْيِهِ في قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾، وليسَ هذا تناقُضًا، لكنَّ مُتعلَّقَ الرَّمْيِ الأوَّلَ يَختَلِفُ عَنْ مُتعلَّقِ الرَّمْيِ الثانِي، فالرَّمْيُ الأوَّلُ المُرادُ بِه الإصابةُ، فالمَعْنَى: وما أَصَبْتَ إذ حَذَفْتَ ولكنَّ الإصابةَ مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا -، فهؤلاء يُبَالِغُونَ في إثباتِ قدرةِ اللهِ - جلَّ وعلا - مع نفْيِ قدرةِ المخلوقِ، وهذا باطلٌ؛ إذْ لوْ كَانَ العبد مَجبورًا على أفعاله لكان في عذابه عليها ظلمٌ لهُ؛ إذْ كيفَ يُجْبِرُهُ على فِعْلٍ ثم يُعَاقِبُهُ عليهِ؟!

بلْ إنَّ اللهَ ﷻ هَدَاهُ النَّجْدَيْنِ، وتَرَكَ لهُ حريةَ الاختيارِ، فإذا اخْتَارَ غيرَ ما أَرَادَهُ اللهُ ﷻ إرادةً شرعيةً - وإنْ لمْ يَخرُجْ عَنْ الإرادةِ الكونيةِ - فهذا شأنه، وكُلُّ إنسانٍ يُدرِكُ مِنْ نفسِهِ أنَّهُ إنْ شَاءَ قَامَ وإنْ شَاءَ جَلَسَ، لكنْ إذا لَمْ يُرِدِ اللهُ لهُ القيامَ كونًا فلن يقوم، فالإنسان مُريدٌ مُختارٌ، لكنَّ هذه الإرادةَ تابعةٌ لإرادةِ اللهِ - جلَّ وعلا -.

والقَدَرِيَّةُ هم المُعتزلةُ الذين يَقُولُونَ: إنَّ العبدَ يَسْتَقِلُّ بِفعلِهِ ولا ارتباطَ بينَ قدرتِهِ وفعلِهِ بقدرةِ اللهِ ومشيئتِهِ أبدًا، فأثْبَتُوا خالِقًا مع اللهِ - جلَّ وعلا -، فَهُم على النقيضِ يُبَالِغُونَ في إثباتِ قدرةِ المخلوقِ، ويُبَالِغُونَ أيضًا في نفْيِ قدرةِ الخالقِ على خلق فعْلِ المخلوقِ؛ ولِذا جَاءَ الخَبَرُ بِتَسْمِيَتِهِم مَجوسَ هذه الأمةِ[1]؛ لأنَّهُم أثْبَتُوا خالِقَيْنِ كما أنَّ المجوسَ يُثْبِتُونَ خالِقَيْنِ.

والرافضةُ يوافقون المعتزلةَ، فَهُم مُعتزلةٌ في هذا البابِ، حيث يُبَالِغُونَ

(١) تقدم تخريجه (ص٥٧).

في إثباتِ الخلْقِ للمخلوقِ ونفْيِهِ عَنِ الخالقِ[1].

«وفي بابِ: وعيدِ اللهِ بينَ المُرجِئَةِ والوَعيديَّةِ مِنَ القَدَرِيَّةِ وغيرِهم» أهلُ السُّنَّةِ وسطٌ في بابِ وعيدِ اللهِ ووعْدِهِ، بينَ المُرجِئَةِ[2] الذين يَقُولُون: (لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ)، وبين الوعيدية، الذين يَقُولُون: (مَنْ فَعَلَ الكبائرَ خَرَجَ عَنْ دائرةِ الإيمانِ).

جَاءَ الوعيدُ على مَنْ قَتَلَ، وعلى مَنْ زَنَى، وعلى مَنْ أَكَلَ الرِّبَا، وعلى مَنْ أَكَلَ مالَ اليتيم، وعلى مَنْ عَقَّ والِدَيْهِ، وعلى مَنْ شَرِبَ الخمرَ، وعلى غيرِهم، فالمُرجِئَةُ يَقُولُونَ: كُلُّ هذا لا أَثَرَ له، ولا فَرْقَ بينَ مَنْ يَستَغِلُّ العُمُرَ كُلَّه في الفواحشِ والمُنكراتِ والظلمِ والبغْيِ والعُدوانِ وبينَ مَنْ يَستَغِلُّه في طاعةِ اللهِ ﷻ ونفْعِ الخلْقِ، فكُلُّهم مُؤمِنُونَ كامِلُو الإيمانِ، ويرون أن إيمانَ أفْسَقِ الناسِ كإيمانِ جبريلَ، فما دَامَ ثَبَتَ له الإيمانُ وصَدَّقَ فلا يَضُرُّهُ أيُّ عملٍ يَعمَلُهُ، ولوْ زَنَى ولوْ سَرَقَ، ولوْ فَعَلَ الفواحِشَ كُلَّها. فهذا قولُ الغُلاةِ مِنَ المُرجِئَةِ، ويشركهم فيه الجهْمِيَّةُ فهم غُلاةٌ في الإرْجَاءِ.

وهناك مَنْ يُسَمَّوْنَ مُرجِئَةَ الفقهاء[3]، وهم الذين لا يُدخِلُونَ العملَ في مُسَمَّى الإيمانِ، وهذا هو الفرقُ بينَهم وبينَ أهلِ السُّنَّةِ، لكنَّهم مع ذلك

(١) ينظر: منهاج السُّنَّة ١/ ٤٦٥.

(٢) **الإرجاء على معنيين**: أحدهما: بمعنى التأخير والإمهال. والثاني: إعطاء الرجاء. وإطلاق اسم المرجئة على هذه الطائفة بالمعنى الأول صحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. الملل والنحل (١/ ١٣٩).

(٣) **مرجئة الفقهاء**: طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، أنكروا تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وقولهم هذا بدعة ولم يكفرهم أحد من السلف. ينظر: مجموع الفتاوى ٧/ ١٩٤، ٣٩٤، ٥٠٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٣.

يُوافِقُونَ أهلَ السُّنَّةِ في كوْنِه يُعاقَبُ على ما يَفعَلُهُ مِنْ مُنكراتٍ، فلا يَستَوِي عندَهم المؤمنُ المُطيعُ مع المسلمِ العاصِي.

والوَعيديَّةُ على النقيضِ، قَالُوا: مَنْ فَعَلَ الكبائرَ خَرَجَ عَنْ دائرةِ الإيمانِ فليسَ بِمؤمنٍ. وهذا يُرَدُّ عليهِ بِأنَّ اللهَ - تعالى - سَمَّاهُم مُؤمنينَ في قولِه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، وسمّى وليَّ الدم أخًا للقاتل في قولِه تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وهم يَختَلِفُونَ فيما آلَ إليهِ الأمرُ مِنَ التسميةِ، فمِنهم مَنْ يَقُولُ: خَرَجَ مِنَ الإيمانِ ولَمْ يَدخُلْ في الكفرِ، فهو في منزلةٍ بينَ المنزلتيْنِ، وهذا قولُ المُعتزلةِ، ومِنهم مَنْ يَقُولُ: خَرَجَ مِنَ الإيمانِ ودَخَلَ في الكفرِ وهُم الخوارجُ، ويَتَّفِقُ المُعتزلةُ والخوارجُ في أمره في الآخرةِ على أنَّهُ خالدٌ مُخلَّدٌ في النارِ يُعذَّبُ كعذابِ الكفارِ.

وأهلُ السُّنَّةِ وَسَطٌ بين الفريقين، فلا يُثْبِتُونَ لمرتكبِ الكبيرة الإيمانَ المطلقَ، ولا يَنْفُونَ عنهُ مُطلقَ الإيمانِ، فيَقُولُونَ: مؤمنٌ بِإيمانِه، فاسِقٌ بِكبيرَتِهِ، وهذا الذي تَجتَمِعُ عليهِ النصوصُ.

«وفي بابِ: أسماءِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ الحَروريَّةِ والمُعتزلةِ وبينَ المُرجِئَةِ والجهْميَّةِ» أهلُ السُّنَّةِ وسطٌ في بابِ أسماءِ الإيمانِ والدينِ بين الحروريةِ[1] والمعتزلةِ من جهة، وبين المرجئةِ والجهميةِ من جهةٍ أخرى، فهم وسطٌ بين هاتين الفرقتين في الحكمِ عليه في الدنيا وفي الحكمِ عليه في الآخرةِ، ففي الدنيا أهل السُّنَّةِ يسمونه مؤمنًا بإيمانه، فاسقًا بكبيرته، أو هو مؤمنٌ ناقصُ

---

(١) الحرورية: طائفة من الخوارج، نسبوا إلى حَرَوْرَاء مكان ظهورهم في أول الأمر، ويسمون المحكمة؛ لأنهم خرجوا على علي بعد التحكيم، يقولون بقضاء الحائض الصلاة قياسًا على الصيام؛ ولذا قالت عائشة لمن سألتها: لِمَ تقضي الحائض الصيام دون الصلاة؟ قالت لها: أحرورية أنتِ؟ يعني: هل أنت من الخوارج؟ ينظر: الملل والنحل (١/ ١١٤ وما بعدها).

الإيمانِ، فيسلُبون عنه الإيمانَ المطلقَ فلا يكون كاملَ الإيمانِ، لكن يُثبتون له مطلقَ الإيمانِ، بينما الحروريةُ والمعتزلةُ يسلبونه الإيمانَ بالكليةِ، فالحروريةُ يقولون: من ارتكب كبيرةً خرج من دائرةِ الإيمانِ إلى الكفرِ، والمعتزلةُ لا يطلقون عليه الكفرَ، وإنما يقولون في المنزلةِ بين المنزلتين، والطائفتان يتفقون في حكمه في الآخرةِ؛ أنه خالد مخلدٌ في النارِ.

والمرجئةُ والجهميةُ يقولون: مؤمنٌ كاملُ الإيمانِ، فأهلُ السُّنَّةِ وسطٌ بين هاتين الطائفتين، وهداهم اللهُ - جلَّ وعلا - إلى القولِ الوسطِ الذي به العملُ بجميع النصوصِ، فالحروريةُ والمعتزلةُ عملوا بنصوصٍ وأهملوا نصوصًا، والمرجئةُ والجهميةُ عملوا بنصوصٍ وأهدروا نصوصًا، ولا يجوز ضربُ النصوصِ الشرعيةِ بعضها ببعضٍ، وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّةِ؛ لأنهم وفقوا بين هذه النصوصِ ولم يضربوا بعضها ببعضٍ.

«وفي أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ بينَ الروافضِ والخوارجِ» المقصودُ بِالصحابةِ هنا أهل البيْتِ؛ لأنه ذكر أن أهل السُّنَّة في شأن الصحابة وسط بين الرافضة وبين الخوارج، والرافضة إنما يغلون في آل البيت، أما في بقية الصحابة فمذهبهم كالخوارج حيث يكفرون جلهم، فلا معنى لكون أهل السُّنَّة وسطًا بينهم إلا من جهة آل البيت.

والصحابةُ مِنهم القرابةُ، ومِنهم مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ وشَارَكَ القرابةَ في هذا الوصفِ لكنَّهُم لَيْسُوا مِنْ قرابَتِه، وللطائفتيْنِ - القرابةَ والصحابةَ - في عُنُقِ كُلِّ مسلم حقٌّ عظيمٌ؛ لأنَّ القرابةَ هُم وصيةُ النبيِّ ﷺ، والصحابةُ هُم الذين حَمَلُوا الدِّينَ عنهُ ﷺ، وبَلَغَنا مِنْ طريقِهِم وبجُهودِهِم ما جَاءَ عَنِ النبيِّ ﷺ، ولوِ انْقَطَعَتِ الصلةُ بينَنا وبينَهم لمَا وصلَ إليْنا الدِّينُ، فَلَهُم في أعْناقِنا مِنَّةٌ عظيمةٌ، فَنَتَرَضَّى عنْهم ونَتَوَلَّاهُم، وكذلك نَحفَظُ حقَّ قرابةِ النبيِّ ﷺ الذين وَصَّانا بِهم، وقدْ غَلَتْ فِيهم فِرَقُ الشيعةِ.

فالزيْدِيَّةُ غَلوا في أهلِ البيْتِ وقَدَّموهُم على غيرِهم مِنَ الصحابةِ وهم يَتولَّوْنَ أبا بكرٍ وعُمَرَ، لكنَّهُم يُقدِّمُونَ عليهما عليًّا.

وأمَّا الرافضةُ فرَفَضُوا الصحابةَ كُلَّهُم بما في ذلك أبو بكرٍ وعُمَرُ وكَفَّرُوهُما، ورَفَضُوا زيْدَ بنَ عَلِيٍّ؛ لأنَّهُ تَولَّى الشيْخَيْنِ، بل حكموا على جُلِّ الصحابةِ بالرِّدةِ بعدَ النبيِّ ﷺ، فسُمُّوا رافضةً، وبالَغُوا في حقِّ القرابةِ وصَرَفُوا لهُم ما لا يَجُوزُ صرْفُهُ مِنْ حقوقِ اللهِ ﷻ، فَدَخَلُوا في الشركِ الأكبرِ.

وقَابَلَهُم النواصبُ الذين نَصَبُوا العداءَ لأهلِ البيْتِ، وبالَغُوا في موالاةِ خُصومِهِم مِنْ بَنِي أميَّةَ، والخوارجُ يُكَفِّرُونَ عليًّا، ويُكفِّرونَ معاويةَ، ويُكفِّرون جُلَّ الصَّحابةِ ممَّن رضي بالتحكيمِ، ولِذا سُمُّوا خوارجَ، وكُلُّ مَنْ كَفَّرَ المسلمينَ بِالكبيرةِ فهو خارِجِيٌّ.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فيَتَولَّوْنَ القرابةَ كما أنَّهُم يَتولَّوْنَ الصحابةَ، ويُنزِلُونَ كُلَّ إنسانٍ مَنْزِلَتَهُ بِحدودِ ما جَاءَ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِهِ ﷺ، فالقرابةُ لَهُم حقٌّ عظيمٌ، كما قال - تعالى -: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

والمقصودُ بالقرابةِ مَنْ هو على الجادَّةِ وأوائلُهُم: عليٌّ، والحسنُ والحُسَيْنُ، وعليُّ بنُ الحُسَيْنِ، ومُحمَّدُ بنُ عليٍّ الباقرُ، وجعفرُ الصادقُ، كُلُّ هؤلاء أئمةٌ، حتَّى لأهلِ السُّنَّةِ، فيَرْوُونَ عنهم الأحاديثَ ويَتَولَّوْنَهُم، وكذلك مَنْ تَبعَ النبيَّ ﷺ من أولادِهِم وأحفادِهِم إلى قيامِ الساعةِ.

والصحابةُ كذلك لهم حق عظيم، وأهل السُّنَّة يَتَولَّوْنَ الصحابةَ كما يَتَولَّوْنَ القرابةَ، فقد هداهم اللهُ - جلَّ وعلا - فاتَّبَعُوا نبيَّهُم ﷺ، وآمَنُوا بما جَاءَ بِه مِنْ كتابٍ وسُنَّةٍ، مِمَّا فيهِ مدْحُ القرابةِ ومدْحُ الصحابةِ، ولِذا كَانَ قولُهُم في أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ وَسَطًا بينَ الرافضةِ والخوارجِ.

وقدْ يَكُونُ في الشخصِ الواحدِ شيءٌ مِمَّا هو خليطٌ مِنْ عِدَّة مذاهب، فقدْ يَكُونُ في الأصلِ على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ثم يُوافِقُ المُعتزلةَ أو

الجهميَّة في مسألةٍ، أو يُوافِقُ فِرْقَةً أخرى في مسألةٍ مِنَ المسائلِ ويكُونُ في بقيَّةِ المسائلِ على الجادَّةِ أوِ العكسُ، فمثلُ هذا لا يَأخُذُ الاسمَ المطلقَ؛ وإنَّما يُقالُ فيهِ رفْضٌ، أو فيه نصْبٌ، أو فيه تَشَيُّعٌ، فيه تَمَشْعُرٌ، فيه شركٌ، فيه نفاقٌ، فيه جاهليةٌ، وهكذا، كما قَالَ النبيُّ ﷺ لأبي ذرٍّ: «**إنَّك امْرُؤٌ فيك جاهليةٌ**»[1]، فما دَامَ لا يُوافِقُ الأشعريةَ في جميعِ ما يَقُولونَ، فلا يَأخُذُ الاسمَ المطلقَ وإنَّما يَبقَى في دائرةِ المذهبِ الأصليِّ ويُشارُ إلى ما عندَه مِنْ مُخالفةٍ، فلوْ كَانَ على الجادَّةِ من مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في كُلِّ شيءٍ وَوَافَقَ المُعتزلةَ في فَنَاءِ الجنةِ والنارِ كما يُذكَرُ عن مُنذِرِ بنِ سعيدٍ البلُّوطيِّ[2]، وهو في الأصلِ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ لكنَّهُ وَافَقَ المُعتزلةَ في هذه المسألةِ، فيقالُ في حقه: فيه اعتزالٌ، ولا يُقالُ: معتزِلي، وهكذا.

وهذا كمسألةِ القولِ في أهلِ الكتابِ: هل يُقالُ هم مشركونَ أوْ لا مع أنهم كفارٌ كُفْرًا أكبرَ بإجماعِ المسلمين، خالدون مُخلَّدونَ في النارِ لا يَختَلِفُ في هذا أحدٌ؟

فمِنْ أهلِ العلمِ مَنْ يَقُولُ: هم مشركونَ؛ لأنَّ النَّصارى أشْرَكُوا المسيحَ مع اللهِ - جلَّ وعلا -، واليهودُ أشْرَكُوا عُزَيْرًا مع اللهِ - جلَّ وعلا - فهم مشركونَ.

ويذهبُ بعضُ العلماءِ إلى أنهم كُفَّارٌ وفيهم شرك، لكن لا يقال:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك ١/ ١٥ (٣٠)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه ٣/ ١٢٨٢ (١٦٦١)، وأبو داود، كتاب الأدب، باب في حق المملوك ٢/ ٧٦١ (٥١٥٧)، وأحمد ٣٥/ ٣٤١ (٢١٤٣٢).

(٢) هو: منذر بن سعيد البلوطي أبو الحكم الأندلسي قاضي الجماعة بقرطبة، كان فقيهًا محقِّقًا، وخطيبًا بليغًا مفوهًا، من تصانيفه: «الإنباه عن الأحكام من كتاب الله»، و«الإبانة عن حقائق أصول الديانة». توفي سنة (٣٥٥هـ). إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٢٥، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٣.

المشركون؛ بدليل قوله - تعالى -: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]، فالقرآنُ الذي نَزَلَ على النبيِّ ﷺ وأثْبَتَ شرْكَهُم فرَّقَ بينَهم وبينَ المشركينَ في مسائلَ.

والذي قَرَّرَهُ الحافظُ ابنُ رجبٍ أنَّهُم لَيْسُوا مشركينَ وإنْ كَانُوا كفارًا بالإجماعِ، ومَنْ شَكَّ في كُفْرِهِم فهو كافرٌ، ومع ذلك لا يُقالُ إنَّهُم مشركونَ بلْ فيهِم شرْكٌ(١)، واللهُ أعلمُ.



(١) ينظر: فتح الباري لابن رجب ١/ ١٤٢ - ١٤٣.



[نصوص العلو لا تنافي معية اللَّه لعباده]

فصل

وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ باللهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ: مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا؛ يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ.

كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ، فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ.

بَلْ «الْقَمَرُ» آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ، مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ، وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ مُطَّلِعٌ إِلَيْهِمْ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ؛ مِنْ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا؛ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ[١]، مِثْلُ

(١) ما بعد هذا الموضع إلى الفصل القادم لا يوجد في بعض النسخ الخطية.

أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الروم: ٤٨] **أَنَّ السَّمَاءَ تُقِلُّهُ أَوْ تُظِلُّهُ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ الَّذِي يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ** ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦۚ﴾ [الروم: ٢٥].

الشرح

قد يَتوَهَّمُ بعضُ النَّاسِ تعارُضًا، بين كَوْنِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عَرْشِه فوقَ السماءِ السابعةِ وبين كونِه عَزَّ وَجَلَّ معَ عبادِه، وقد جاءت النُّصوصُ بإثباتِ هَذا وهَذا، فعقَد المؤلِّفُ هذا الفصلَ ليُبيِّن كيْفِيَّةَ الجمعِ بين الأمْرَينِ وأنَّه لا تعارُضَ بينهُما.

«**وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ باللهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ**» يشيرُ المؤلِّفُ إلى ما ذَكرهُ في مَطْلَعِ الرِّسالةِ من قوله: «**ومن الإيمانِ باللهِ: الإيمانُ بما وصَفَ به نفسَه في كتابِه...**» فيدخُلُ في عُمومِ هذا الإيمانِ ما سَيذكُرُهُ في هذا الفَصْلِ من الجمعِ بينَ نُصُوصِ العُلُوِّ والاستِوَاءِ ونُصُوصِ المَعِيَّةِ؛ لأنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ جاءتْ بهذا وهذا، فلا بُدَّ من الإيمانِ بِها جميعًا، وعَدَمِ تَعْطِيلِ بعضِ النُّصُوصِ، كما هو فِعْلُ اليَهُودِ ومَنْ شَابَهَهُم، قال اللهُ - تعالى -: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ﴾ [البقرة: ٨٥].

والنُّصُوصُ بذلِك مُتَوَاتِرَةٌ عنْ رسُولِ اللهِ ﷺ وهِي كثيرةٌ جِدًّا في القرآنِ، فقد ذكَر ابنُ القيِّم أكثرَ منْ ألْفِ دَليلٍ على عُلوِّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكذلِك على المَعِيَّةِ، فالنُّصُوصُ فيها كثيرةٌ سواءً كانت مَعِيَّةً خاصَّةً أمْ مَعِيَّةً عَامَّةً. وقد دَلَّ على هذه الصِّفاتِ إجماعُ خِيار الأُمَّةِ وسَلَفِها - رضيَ اللهُ عنهُم أجْمَعِين -، كما ذكَر المؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.



«مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ» فهذا الذي يَجِبُ الإيمانُ به. وقدْ تقدَّمَ شرحُ صِفتَي الاسْتِواءِ والعُلُوِّ، وتقَدَّمَ ذكرُ الأدِلَّةِ عليهما، وأنَّ العُلُوَّ دلَّ العقْلُ والفِطْرةُ السَّلِيمةُ عليه معَ دَلالةِ النُّصُوصِ، بخلافِ الاستِواءِ فإنَّ العقْلَ والفِطْرةَ لا يَدُلَّانِ عَليهِ وإنَّما استَفَدْنا هذهِ الصِّفَةَ مِنْ الآياتِ القُرْآنيَّةِ والأحَاديثِ النَّبَوِيَّةِ.

«وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا؛ يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ» فإنَّ اللهَ ﷻ معَ عِبادِهِ بِعِلْمِهِ، وإنَّما خَصَّ المؤلِّفُ هُنا إحاطةَ عِلْمِهِ سبحانَه بأعمالِ العِبادِ؛ لأنَّه تفسيرٌ لِمَعِيَّةِ اللهِ لعبادِهِ، وإلَّا فَعِلْمُهُ مُحيطٌ بِكلِّ شيءٍ بأعمالِ العبادِ وغيرِها مِمَّا يقَعُ في الكَوْنِ. وقدْ تقدَّمَ كذلك شرحُ هذه الصِّفَةِ مع بيانِ أنواعِ المَعِيَّةِ والفَرْقِ بينَها.

فذكر المؤلِّفُ هُنا أنَّه - سبحانه - فوقَ سمٰواتِه عالٍ على عَرْشِه ومعَ ذلك هُوَ مَعَ عِبادِهِ لا يَخْفَى عليه شيءٌ منْ أُمُورِهِمْ.

«كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]» جَمَعَ اللهُ - سُبحانه - بين هاتَين الصِّفَتينِ في هذهِ الآيةِ، فذَكَر أوَّلًا أنَّه - تعالى - اسْتَوى على العَرْشِ بعْدَ خَلْقِ السَّمَواتِ والأَرْضِ، والاسْتِواءُ مِنْ لازِمِه العُلُوُّ، ثُمَّ ذكَرَ أنَّهُ مَعَ عبادِهِ مُحِيطٌ بهم بِعِلْمِه، بَصِيرٌ بأعمالِهِمْ، عَالِمٌ بِجَميعِ أحْوَالِهِمْ.

﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ فهُوَ سُبْحانه يَعْلَمُ جَميعَ مَا يَدْخُلُ في الأرضِ مِنَ الحَبِّ، والماءِ، والأمْواتِ وغيرِها، ويَعْلَمُ جميعَ ما يَخْرُجُ منَ الأرْضِ من النَّباتِ، والثِّمارِ، والأمْواتِ عند حَشْرِها.

﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ ويَعْلَمُ - تعالى - ما يَنْزِلُ من السَّماءِ من الأقْدَارِ والأرْزَاقِ والأمْطارِ والملائِكَةِ، ويَعْلَمُ ما يَصْعَدُ إلى السَّماءِ مِن الملائكةِ والدُّعاءِ وأعْمالِ العِبادِ.

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ وهَذِهِ مَعِيَّةٌ عَامَّةٌ، فتَشْمَلُ جَمِيعَ الخَلْقِ، فَلَا يَغِيبُ أحَدٌ عن بَصَرِهِ - تعالى - وعِلْمِهِ، ورَقَابَتِه.

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ في هَذا تفسِيرٌ لهذِهِ المَعِيَّةِ؛ أي: أنَّ المَعِيَّةَ العَامَّةَ معناها: إحاطةُ بَصَرِهِ وعِلْمِهِ ﷻ بِما الخَلْقُ عَامِلُون.

«وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ» وهَذا وإنْ كَانَ تأويلًا، إلَّا أنَّه تَأْويلٌ صَحِيحٌ دَلَّ عليهِ القُرآنُ والسُّنَّةُ، فهُو تَأْوِيلٌ بِدَلِيلٍ وقَرِينَةٍ صحِيحةٍ، وإذا دَلَّ الدَّليلُ على أنَّ المرادَ من الكَلامِ غيرُ ظاهِرِهِ وَجَبَ المصِيرُ إليه، فالمرادُ هُنا بِالمَعِيَّةِ غيرُ الاخْتِلاطِ، وقَدْ تَقدَّم.

فلا يُمْكِنُ حَمْلُ قولِه - تعالى -: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ على أنَّ اللهَ ﷻ مُخْتَلِطٌ بعبادِهِ تُحِيطُ به سَماؤُه - تعالَى اللهُ عن ذلِك -، خُصُوصًا أنَّ اللهَ - تعالى - بيَّن بنفسِه المرادَ من كَوْنِه معَنا وهُو أنَّه بَصِيرٌ بما نَعْمَلُ عَلِيمٌ بما يحْدُثُ لنا. فإذا كانَ تفسيرُ النبيِّ ﷺ لكلامِ اللهِ يجِبُ المَصِيرُ إليهِ، كما قالَ جَابرٌ رضي الله عنه: «**وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ**»[1] فتفْسِيرُ اللهِ لكلامِ نفسِهِ أولَى بوُجُوبِ المصِيرِ إليه.

«فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ»؛ أي: أَنَّ لُغةَ العربِ لا تَحْصُرُ معنى «مع» في المُخَالَطَةِ والامْتِزَاجِ بالأبْدانِ، بل تُسْتَعْمَلُ في مَعانٍ مُخْتَلِفَةٍ باعْتِبارِ سِياقِ الكلام، وأصْلُ «مع» في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ[2] المصَاحَبةُ المُطْلَقَةُ والمُشارَكةُ بين الشَّيئينِ، فإذا قيلَ: «سِرْنا والقَمَر مَعَنا» فهذا حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ وهي لا تَدُلُّ على

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ (١٩٠٥)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ (٣٠٧٤).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٥٨، لسان العرب ٨/ ٣٤٠، القاموس المحيط ١/ ٧٦٤.

سَيرِ القَمرِ بِجَنْبِ السَّارِيْ، وإذا قيل: «حَضَرْتُ وقَلْبي مَعِي» فهذا حَقِيقةٌ لُغَوِيَّةٌ كذلك، وهِي تَدُلُّ على المَعِيَّةِ مع أنَّ القَلْبَ مُسْتَقِرٌّ في جَوْفِ الإنسانِ، وكذا لو قِيل: «ذَهَبْتُ وصاحبي مَعِي» فهذا أيضًا حَقِيقةٌ لُغَوِيَّةٌ وهي تَدُلُّ على المصَاحَبةِ بالأبْدَانِ. هذِه كلُّها مَعانٍ لُغَوِيَّةٌ لِلْمَعِيَّةِ معَ الاختِلافِ في نَوْعِ المُصَاحَبةِ، فإذا أَمْكَنَ اختِلافُ نَوْعِ المَعِيَّةِ باخْتِلافِ المخْلُوقِينَ فإمكانُه في حَقِّ اللهِ أَوْلَى إِذْ هُوَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ - سُبحانَه -.

وكما أنَّ اللُّغَةَ لا تُوْجِبُ هَذَا المَعْنَى وإِنَّما هُو بحَسَبِ السِّياقِ، فكَذَلِكَ هَذَا الفَهْمُ يُخَالِفُ مَا أَجْمَعَ عليهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ من الصَّحابةِ والتابِعِين منْ أنَّ اللهَ لَيْسَ مُخْتَلِطًا بِعِبَادِهِ ولَا حالًّا في العَالَمِ، بلْ هُو في العُلُوِّ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ مُسْتَوٍ علَى عَرْشِه.

وكذلِك الفِطَرُ تَدُلُّ وتُرْشِدُ أصْحابَها إلى التَّوَجُّهِ عند المصَائِبِ والحاجَاتِ إلى نَحْوِ العُلُوِّ، كما يُذْكَرُ عن إمامِ الحَرَمَينِ أبي المَعَالِي الجُوَيْنِيِّ[(١)] أنَّه خَطَبَ يومًا فقَال: «كانَ اللهُ وَلَا عَرْشَ، وهُو الآنَ علَى ما كَانَ عَليْهِ». فقال أبو جَعْفَرٍ الهَمَذَانِيُّ: «أَخْبِرْنَا يا أُستاذُ عنْ هذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُها، ما قالَ عارِفٌ قطُّ: يا الله! إلَّا وَجَدَ من قَلْبِه ضَرُورَةً تَطْلُبُ العُلُوَّ! ولا يلْتَفِتُ يَمْنَةً ولا يَسْرَةً! فكيفَ نَدْفَعُ هذِه الضَّرُورَةَ عنْ أَنْفُسِنَا؟»، أو قال: «فهَلْ عندَكَ دَواءٌ لِدفْعِ هذه الضَّرُورةِ الَّتِي نجِدُها؟» - فقال: «يا حَبِيْبِي! مَا ثَمَّ إلَّا الحِيْرَةُ»، ولَطَمَ على

(١) هو: أبو المعالي عبد الملك بن ركن الإسلام أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، الملقب بـ«إمام الحرمين»، كان أشعريًّا، وتاب في آخر عمره فأقر بمذهب السلف في الصفات، ومما قاله بأخرةٍ: «اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السُّنَّة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»، من أشهر مصنفاته: «نهاية المطلب في دراية المذهب»، و«الرسالة النظامية»، توفي سنة ٤٧٨هـ، انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٤٣، سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٧، طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٦٥، الأعلام للزركلي ٤/ ١٦٠.

رَأْسِه، ونَزَلَ، وبَقِيَ وَقْتٌ عَجِيبٌ، وقال فيما بعد: «حَيَّرَنِي الهَمَذانِيُّ»[1].

فلا دافِعَ للفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ الَّتي فَطرَ اللهُ الخَلْقَ عليها.

«بَلْ «الْقَمَرُ» آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ، مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ، وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ» ضرَبَ المُؤَلِّفُ هُنا مِثالًا لبَيانِ أنَّ المَعِيَّةَ قدْ تَكونُ مع البُعْد، ولا توجِبُ اخْتِلاطًا بلْ ولا قُرْبًا فالقَمَرُ في السَّماءِ وصَفَهُ المؤَلِّفُ بأنَّهُ مِنْ أصْغَرِ المخْلُوقَاتِ، وهذا الصِّغَرُ نِسْبِيٌّ فبِالنِّسبةِ للمَخْلُوقاتِ العَظِيمةِ كالسَّمٰواتِ والشَّمسِ والعَرْشِ فهُو صَغِيرٌ، وأمَّا بِالنِّسبةِ لغَيرِها من المخْلُوقاتِ الصَّغيرَةِ فهُوَ كبيرٌ، فهذا القَمرُ في السَّماءِ يَصِحُّ أن يُقال عنه أنَّه مع السَّاري في اللَّيلِ أينَما سارَ، وهذا لَا يَعْنِي أنَّ القَمَرَ بجِوارِ المُسافِرِ ولا أنَّه معهُ، ولكن هُو في السَّماءِ والمسافِرُ يراهُ وهو تحتَ نُورِهِ أيْنَما تَوَجَّهَ.

«وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ مُطَّلِعٌ إِلَيْهِمْ» فكما أنَّ القمرَ في السَّماءِ وهُو معَ المُسافِرِ يُنِيرُ له الطَّريقَ ويَدُلُّه على جِهَةِ سَفَرِهِ، فكذلِكَ - وللهِ المثَلُ الأعْلَى - مَعِيَّةُ اللهِ لِخَلْقِهِ لَا تُوجِبُ امْتِزَاجًا ولا اخْتِلَاطًا، بَلْ تُوْجِبُ إِحَاطَةَ عِلْمِه وهَيْمَنَتِهِ ورَقَابَتِه عَلَيْهم أيْنَما كانُوا.

«إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ»؛ أي: أَنَّ من معَانِي رُبُوبِيَّتِه غيرُ ما ذُكِر مِمَّا هُوَ دَاخِلٌ في رُبُوبِيَّتِه وأفْعَالِه - تعالى - أنَّهُ عَالِمٌ بهِم، مُحِيطٌ بِهِمْ، قَادِرٌ عَلَيْهِم، مُرَاقِبٌ لَهُم، بَصِيرٌ بما يَعْمَلُون، سَمِيعٌ بِما يَتَكَلَّمُونَ، لا يَخْفَى عَليهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ في السَّمٰواتِ ولا فِي الأَرْضِ.

وجعلَ شيخُ الإسلامِ مِثْلَ هذِهِ الصِّفاتِ منْ معَانِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ تتَطَلَّبُ مَعْرِفَةَ صِفَاتِه. ولذا قَسَم بعضُ العُلماءِ التَّوحِيدَ إلى قِسْمين: تَوْحِيدِ المعْرِفَةِ والإثبَاتِ، وتوْحيدِ الطَلَبِ والقَصْدِ. فالأوَّلُ يدْخُلُ فيه توحِيدُ

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٤).



الرُّبُوبِيَّةِ وتَوْحِيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ، والثَّانِي هُو تَوحِيْدُ العِبادَةِ[1].

«وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ، مِنْ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا - حَقٌّ» وهذَا أَوَّلُ وَاجِبٍ على العَبْدِ عِنْدَ وُقُوفِه على المُتَشَابِه من النُّصُوصِ وما ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ أنْ يَعْتَقِدَ أنَّ تِلْكَ النُّصُوصَ كُلُّها حَقٌّ، وذلِكَ أنَّ الذِي أَخْبَرَنا عَنْ فَوْقِيَّتِه سُبحانَه هُو الذِي أَخْبَرَنا عنْ مَعِيَّتِه لِعبادِه، فَالمَصْدَرُ واحدٌ، فلا يُمكِنُ ولا يَجُوزُ الأخْذُ بِبعضِ النُّصُوصِ وَتَرْكُ بعضِها الآخَرِ؛ لأنَّ هَذا تَحَكُّمٌ، ومِن الإيمانِ بِبَعْضِ الكتابِ والكُفْرِ بِبَعْضِهِ.

«عَلَى حَقِيقَتِهِ» لا عَلى المَجازِ، فإِذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ بينَ هَاتينِ الصِّفَتينِ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ حَقِيقةً، فإطْلاقُهُما على الخالِقِ على الحَقِيقةِ يكُونُ من بابِ أَوْلَى، إِذْ هُو - سُبحانَهُ - لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فلَا حاجةَ إلى أنْ تُحمَلَ هذهِ الصِّفَاتُ على المجازِ عِنْدَ منْ يقُولُ به إذَا أَمْكَنَ حمْلُها على الحقِيقَة، بلْ يجِبُ حملُها على الحقِيقَةِ حِينَئِذٍ، وكَونُ اللهِ فوْقَ العَرْشِ عَاليًا عليه هُو حقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ لِلْاِسْتِواءِ، وكذلِكَ كَوْنُ اللهِ عَالمًا بِخَلْقِهِ، بَصِيرًا بهِمْ هُو حَقِيْقَةٌ لُغَوِيَّةٌ لِلْمَعِيَّةِ، فَلَها عِدَّةُ مَعَانٍ كَما سَبَقَ.

«لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ» فكَما لا حَاجَةَ إلى حَمْلِها على المَجازِ فَلا حَاجَةَ إلى تَحْرِيفِ مَعَانِي هذِه الصِّفاتِ، كمَا هِيَ طَرِيقَةُ بعضِ الطَّوائِفِ، فَلا نُحَرِّفُ الَمعِيَّةَ بالتَّحْرِيفاتِ الكاذبَةِ الَّتِي لا يجُوزُ إطْلَاقُها علَى اللهِ - تعالى - ومِنْها: أَنَّهُ مُمَازِجٌ لِخَلْقِهِ مُخْتَلِطٌ بِهِمْ، ولَا نُحرِّفُ فَوْقِيَّتَهُ وَعُلُوَّهُ على خَلْقِه فَنَقْصُرَها على بَعْضِ معَانِيها مِثْلَ أنْ يُحْصَرَ مَعْناها فِي عُلُوِّ القَدْرِ، أوِ القَهْرِ، بَلِ اللهُ مُتَّصِفٌ بِعُلُوِّ الذَّاتِ، والقَدْرِ، والقَهْرِ.

«وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ، مِثْلُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فِي

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٣٨)، مدارج السالكين (٣/ ٤١٧).



﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ تُقِلُّهُ أَوْ تُظِلُّهُ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ».

فالواجِبُ صِيانَةُ صِفَاتِ الرَّبِّ عُمُومًا وهَاتَينِ الصِّفَتَينِ خُصُوصًا عن الظُّنُونِ الكَاذِبَةِ، فلا يُقالُ: إنَّ قَوْلَه - تعالى -: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يُفْهَمُ منْهُ أنَّ السَّماءَ تَحْمِلُهُ وتَرْفَعُهُ، أوْ تُحِيطُ به وتُظِلُّهُ، إذْ القَوْلُ بِهِ كَذِبٌ وقَوْلٌ عَلى اللهِ بِلَا عِلْم، والقَوْلُ عَلى اللهِ بغَيْرِ علْم كَبيرةٌ منْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ وقَدْ يصِلُ إلى درَجةِ الكُفرِ والزَّنْدَقةِ والإلْحَادِ. ويكْفِي أنَّهُ مخَالِفٌ لإجْمَاعِ سلَفِ هذِهِ الأُمَّةِ، فلَنْ تجِدَ أحَدًا منَ الصَّحابةِ والتَّابِعين يقُول بهذَا، بل الذِي نُقلَ عنهُم واسْتفَاضَ هُو القولُ بِعُلُوِّ اللهِ - جلَّ وعلا - على جميعِ الخَلْقِ.

«فَإِنَّ اللهَ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ الَّذِي يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]» وهذَا أمْرٌ دَلَّتْ عليهِ النُّصوصُ الشَّرَعِيَّةُ وهُو الذِيْ أجْمَعَ عليهِ السَّلَفُ، ودلَّ العَقْلُ عليهِ، إذ لَا يُمْكِنُ عَقْلًا أنْ تَكُونَ السَّماءُ الَّتِي خلَقَها اللهُ - تعالى - تُقِلُّهُ أو تُظِلُّهُ، وهُو الذِي يُمْسِكُها بَلْ ويَطْوِيها بيَمِيْنِهِ يومَ القِيامَةِ - تعَالى اللهُ عَمَّا يقُولُونَ عُلُوًّا كَبيرًا -، قالَ اللهُ - تعَالى -: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

فَفِي هَذَا الفَصْلِ بيانٌ لكَيْفِيَّةِ الجمْعِ بينَ كوْنِه - تعالى - فَوْقَ سَمواتِه مُسْتَوٍ على عَرْشِه، وبيْنَ كَوْنِه - سُبحانَه - معَ عِبادِهِ، وأنَّه لا تعارُضَ بين اتِّصافِهِ - سُبحانه - بهذِهِ الصِّفاتِ فهُو - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].



[نصوص العلو لا تنافي قرب الله من عباده]

فصلٌ

وقدْ دَخَلَ في ذلك الإيمانُ بِأنَّهُ قريبٌ من خلقه مُجيبٌ، كما جَمَعَ بينَ ذلك في قولِه - تعَالى -: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٨٦]، وقولِهِ ﷺ للصحابة لمَّا رَفَعوا أصوَاتَهُم بِالذكْرِ: «أيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكُم، فإنَّكُم لا تَدْعُونَ أصَمَّ ولا غائبًا، إنَّ الذي تَدْعُونَهُ أقربُ إلى أحدِكُم مِنْ عُنُقِ راحِلَتِه»[1]، وما ذُكِرَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِه ومَعِيَّتِه لا يُنَافِي ما ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وفَوْقِيَّتِهِ، فإنَّهُ - سبحانَهُ - ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في جميعِ نُعوتِهِ وهو عَلِيٌّ في دُنُوِّهِ قريبٌ فِي عُلُوِّهِ.

الشرح

«فصلٌ: وقدْ دَخَلَ في ذلك» الإشارةُ إما أن تعود إلى الفصل القريب؛ لأن له صلة قوية بالفصل السابق، وإما أن تعود إلى الفصل البعيد، وهو ما ذكره الشيخ في مقدمة الرسالة من الإيمان بالله، والإيمان بما أخبر به عن نفسه.

قدْ يَنْشَأُ إشْكَالٌ في التوفيقِ بينَ أدلةِ العُلُوِّ وبينَ ما جَاءَ في مَعِيَّتِهِ - جلَّ وعلا - وأنَّهُ مع خلْقِه، ففي أدلةِ العُلُوِّ أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - مُستوٍ على عرشِهِ، بائِنٌ مِنْ خلْقِه، عَلِيٌّ عليهم فوقَ سمٰواتِه، وفي أدلة المعية هو - تعالى -

(١) تقدم تخريجه (ص١٦٠).

مَعَهُم أينما كانوا، كما قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقد سَبَقَ الكلامُ على هذه المسألةِ، وقلنا: إنه لا اختلافَ ولا اضطرابَ بينَ نصوصِ المَعِيَّةِ ونصوصِ العُلُوِّ، وأنَّ المَعِيَّةَ لا تَقْتَضِي المُخالطةَ؛ بِدليلِ أنَّ القمرَ مع الناسِ في سَفَرِهم وإقامَتِهم ومع ذلك هو في مكانِهِ في السماءِ، وإذا كَانَ هذا في المخلوقِ ففي الخالقِ مِنْ بابِ أوْلَى.

ويَتَفَرَّعُ عن هذا ما جَاءَ مِنْ أدلةِ العُلُوِّ مع أدلةِ القُرْبِ، فاللهُ - جلَّ وعلا - مع علوه واستوائه على العرش قريبٌ مجيبٌ، وأقربُ إلى الإنسانِ من حبْلِ الوَرِيدِ، ومِنْ عُنُقِ راحِلَتِه فليس بينَ العُلُوِّ والقُرْبِ تناقُضٌ.

«كما جَمَعَ بينَ ذلك في قولِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]» جَمَعَ بينَ القُرْبِ والإجابةِ، كما جَمَعَ بينَ القُرْبِ وبينَ العُلُوِّ والمَعِيَّةِ في الفصلِ السابقِ.

«وقولِهِ ﷺ للصحابة لمَّا رَفَعوا أصوَاتَهُم بِالذكْرِ: «أيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكُم، فإنَّكُم لا تَدْعُونَ أصَمَّ ولا غائبًا، إنَّ الذي تَدْعُونَهُ أقربُ إلى أحدِكُم مِنْ عُنُقِ راحِلَتِه» فهو قُرْبٌ يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، نَفْهَمُ مَعْنَاهُ ولا نَعرِفُ كيفيتَهُ، وهذا الكلامُ قَالَهُ النبيُّ ﷺ لأصحابِهِ لمَّا رَفَعُوا أصواتَهُم بِالدعاءِ. وليس مَعْنَى هذا أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى بينَ الراكبِ وبينَ عُنُقِ راحِلَتِه، لا يُتَصَوَّرُ هذا بلْ هو سبحانه وتعالى على عرشِهِ بائِنٌ مِنْ خلْقِه، وقرْبُه يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه.

«وما ذُكِرَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِه ومَعِيَّتِه لا يُنَافِي ما ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وفوْقِيَّتِهِ»، إذا كَانَ النُّزولُ لا يَقْتَضِي مُفارقةَ العرشِ، فالمَعِيَّةُ والقرْبُ مِنْ بابِ أوْلَى لا يُنَافِي ما ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وفوْقِيَّتِهِ، فإنه لا تُدْرِكُهُ الأوهامُ ولا تَبْلُغُهُ الأفهامُ، وكلامُه حقٌّ يُؤَيِّدُ بعضُه بعضًا، ولا يُضْرَبُ بعضُه بِبعضٍ، فنُثْبِتُ للهِ سبحانه وتعالى العُلُوَّ والاستواءَ، ونُثْبِتُ المَعِيَّةَ، ونُثْبِتُ القُرْبَ، وكُلُّ هذا على ما يَلِيقُ بِجلالِهِ وعظمتِهِ، نُدْرِكُ مَعَانِيها ولكنْ لا نُدْرِكُ كيفيتَهَا.



لَمْ يُورِدْ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ في هذه الرسالةِ قولَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقولَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]؛ لأنَّهُ يَرَى القُرْبَ في الآيتيْنِ للملائكةِ الذين أُمِرُوا بِقَبْضِ رُوحِهِ؛ لأن قولَهُ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾؛ يَدُلُّ على أنَّ هذا القريبَ يُمكِنُ أن يُبْصَرَ، والملائكةُ يُمكِنُ أنْ يُبصَرُوا(١)، وقدْ رَأَى بعضُ الصحابةِ جبريلَ، وأما ما لا يُمكِنُ أنْ يُبصَرَ فهو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وكذلك في قولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ المراد به قُرْبُ الملائكةِ، أمَّا القرْبُ في قولِهِ - تَعالى -: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فلا يُتَصَوَّرُ أنْ يَكُونَ في حقِّ الملائكةِ؛ لقولِهِ: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾ فيَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ القريبُ هو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ويَرَى شيخُ الإسلامِ أنَّ المَعِيَّةَ تَنْقَسِمُ إلى قسميْنِ؛ مَعِيَّةُ العلمِ الشاملِ للجميعِ، والمَعِيَّةُ الخاصةُ للخواصِّ(٢)، لكنَّهُ لا يَرَى أنَّ القرْبَ يَنْقَسِمُ إلى قسميْنِ، بلِ القرْبُ لا يَكُونُ إلا مِنَ الخواصِّ(٣)، ومِنْ أهلِ العلمِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ القرْبَ مِثلُ المَعِيَّةِ يَنْقَسِمُ إلى قسميْنِ(٤).

«فإنَّهُ - سبحانَهُ - ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في جميعِ نُعوتِهِ وهو عَلِيٌّ في دُنُوِّهِ قريبٌ في عُلُوِّهِ» فإذا تَصَوَّرْنَا أنَّ المخلوقَ لا يُمكِنُ أنْ يَحصُلَ منهُ هذا، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، فلا يُقاسُ بِمخلوقٍ من مخلوقاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. فصفةُ العُلُوِّ ثابتةٌ لهُ مع أنَّهُ قريبٌ، فلا تناقُضَ بينَ الأمرين، لا سيَّما وقدْ جَاءَ كُلُّهُ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُمكِنُ أنْ يَنْقُضَ كلامُ اللهِ وكلامُ رسولِهِ بعضُه بعضًا.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٤٩٤، بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٣٣.
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١١/ ٢٤٩.
(٣) ينظر: شرح حديث النزول (ص١٢٥).
(٤) ينظر: تفسير السعدي (ص٣٨٤).

[القرآن كلام اللَّه منزَّل غير مخلوق]

فصل

وَمِنَ الإيمانِ باللهِ وكُتُبِه: الإيمانُ بِأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، منهُ بَدَأ وإليهِ يَعُودُ، وأنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِه حقيقةً، وأنَّ هذا القرآنَ الذي أنْزَلَهُ على مُحمَّدٍ ﷺ هو كلامُ اللهِ حقيقةً لا كلامُ غيرِه؛ ولا يَجُوزُ إطلاقُ القولِ بِأنَّهُ حِكايةٌ عَنْ كلامِ اللهِ أو عِبارةٌ عنه، بلْ إذا قَرَأَهُ الناسُ أو كَتَبُوه بذلك في المصاحفِ: لمْ يَخْرُجْ بذلك عَنْ أنْ يَكُونَ كلامَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حقيقةً، فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ حقيقةً إلى مَنْ قَالَهُ مُبتدِئًا لا إلى مِنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا. وهو كلامُ اللهِ، حروفُهُ ومَعَانِيه، ليسَ كلامُ اللهِ الحروفَ دونَ المَعَانِي، ولا المَعَانِيَ دونَ الحروفِ.

الشرح

لأهمية هذه المسألة أفرَدها شيخ الإسلام بكلامٍ مُستقلٍّ، فقال:

«فصلٌ: ومِنَ الإيمانِ باللهِ وكُتُبِهِ الإيمانُ بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، مِنهُ بَدَأَ وإليهِ يَعُودُ» تَقَدَّمَ الكلامُ فيهِ عند الكلام على إثباتِ صفةِ الكلامِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وأنَّ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ وسلفِ الأمةِ إثباتُ صفةِ الكلامِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على ما يَلِيقُ بِجلالِه وعظمتِه، وأنَّهُ قديمُ النوْعِ حادثُ الآحاد، وأنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لمْ يَزَلْ مُتكلمًا تَبَعًا لِمشيئتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

«مِنهُ بَدَأَ» البَدْءُ الذي يُقَابِلُهُ النهايةُ، وبِالتخفيفِ (مِنهُ بَدَا)؛ يَعْنِي: ظَهَرَ،

ويَجُوزُ الوجهان[1].

«وإليهِ يَعُودُ»؛ يَعْنِي: إذا رُفِعَ في آخِرِ الزمانِ.

«وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَكَلَّمَ بِهِ حقيقةً»؛ يَعْنِي: لا مَجَازًا كما يَقُولُ المُبتدعةُ؛ وإنَّما هو حقيقةٌ.

«وأنَّ هذا القرآنَ الذي أنْزَلَهُ اللهُ على مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كلامُ اللهِ حقيقةً لا كلامُ غيرِه» فهو ليسَ بِكلامِ جبريلَ، ولا كلامِ مُحمَّدٍ، ولا كلامِ الشجرةِ بِالنسبةِ لِتكْليمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِمُوسَى، ولا كلامٍ خَلَقَهُ في غيرِه فَتَكَلَّمَ بِهِ.

«ولا يَجُوزُ إطلاقُ القولِ بأنَّهُ حِكايةٌ عَنْ كلامِ اللهِ» تَقَدَّمَ الكلامُ في هذا، والقوْلُ بأنَّهُ حكاية عن كلام الله هو قوْلُ الكُلَّابِيَّةِ، وذَكَرْنَا فيما تقدَّمَ أنَّ العلماءَ يعبرون فيَقُولُونَ: (يَقُولُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حكايةً عَنْ فرعونَ مثلًا) أنَّهُ قَالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وهذا فيه مُشابهةٌ لفظيةٌ لهم، وإذا دَقَّقْنَا النظر في هذه المسألة وَجَدْنَا أنَّ هذا الكلامَ لا إشْكالَ فيهِ، إلا أنه الأولى تجنب استعمال هذا الأسلوب.

ففرعونُ قَالَ هذا بِلفظِهِ؛ قَالَ: (أنا ربُّكُم الأعْلَى)، ولم نَطَّلِعْ على هذا الكلامِ ولمْ نَسْمَعْهُ إلَّا بِواسطةِ كلامِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الذي نقلَ لنا كلامَ فرعونَ، وهو المُتَكَلِّمُ بِهذا الكلامِ حقيقةً عَنْ فرعون، فهو حكايةٌ عَنْ كلامِ فرعون ولا إشْكالَ في الأمرِ، إلَّا أنَّ في إطلاقِ هذه اللفظةِ مُشابهةً لِقولِ الكُلَّابِيَّةِ.

«أوْ عِبارةٌ عنه» كَمَا هو قَوْلُ الأشعريةِ؛ لأنَّهُم لا يُقِرُّونَ بأنَّ الكلامَ الإلٰهيَّ حرفٌ وصوتٌ يُسْمَعُ؛ وإنَّما هو الكلامُ النفسيُّ، حتَّى قَالُوا: إنَّهُ لا يَخْتَلِفُ، فقدْ تَكَلَّمَ في الأزَلِ بِكلامٍ نفسيٍّ ولا يَتَجَدَّدُ، فكلامُهُ قديمٌ،

(١) ينظر: شرح الطحاوية ١/ ١٧٦.

ويَقْتَصِرُونَ على قِدَم النوْعِ وأَنَّهُ لا يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ إذا شَاءَ، وإنما تَكَلَّمَ دَفْعَةً واحدةً، وهي التي أُنْزِلَتْ في الكُتُبِ؛ فإنْ عُبِّرَ عنهُ بالعِبْرانيِّةِ صَارَ توراةً، وإنْ عُبِّرَ عنهُ بِالسِّرْيانيةِ صَارَ إنجيلًا، وإنْ عُبِّرَ عنهُ بِالعربيةِ صَارَ قرآنًا، وعَرَفْنَا سابِقًا أنَّ هذا الكلامَ ليسَ بِصحيحٍ، بَلِ الواقعُ يَرُدُّهُ فَمُقْتَضَاهُ أنَّ اللهَ ﷻ أنْزَلَ على مُوسَى وعلى عيسَى نظيرَ القرآنِ مِنَ الفاتحةِ إلى الناسِ إلَّا أنَّهُ بِلُغَاتِهِم، فعندَهُم سورةُ الإخلاصِ، وعندَهُم آيةُ الكرسِيِّ، وعندَهُم أوَاخِرُ سورةِ البقرةِ، إلَّا أنَّها بِلُغَاتِهِم.

وهذا الكلامُ ليسَ صحيحًا، ولو جِئْنَا بِشخصٍ يُتْقِنُ الترجمةَ إلى السِّريانيةِ والعِبْرانيةِ فَتَرْجَمَ المصحفَ إلى هاتين اللغتين، ثم عرضناه على التوراةِ والإنجيلِ لنْ يَكُونَ مثلَهُما أبدًا.

وقصةُ بَدْءِ الوَحْيِ تَرُدُّهُ أيضًا، لمَّا نَزَلَ جبريلُ على النبيِّ ﷺ بِسورةِ «اقْرَأْ» مِنْ عندِ اللهِ ﷻ، وذَهَبَ مُحمَّدٌ ﷺ «**يَرْجُفُ فؤادُهُ**»، وفي روايةٍ: «**بوادِرُهُ**»[(١)]، فعَرَضَها على خديجةَ، ثم إنَّ خديجةَ عرضت ذلك على ورقةَ بنَ نوْفلٍ، وكَانَ يَقرَأُ التوراةَ والإنجيلَ ويُتَرْجِمُها إلى العربيةِ، فلمَّا سَمِعَ مِنَ النبيِّ ﷺ لمْ يَقُلْ: هذا الكلامُ موجودٌ عِنْدِي في التوراةِ والإنجيلِ. وإنَّما قَالَ: «**هذا الناموسُ الذي نَزَلَ على موسَى**»؛ يَعْنِي: جبريلَ ﵇[(٢)].

«بلْ إذا قَرَأَهُ الناسُ أو كَتَبُوهُ بذلك في المصاحفِ لمْ يَخْرُجْ بِذلك أنْ يَكُونَ كلامَ اللهِ حقيقةً» تَقْرَأُ في المصحفِ كلامَ اللهِ، وتَقْرَأُ عَنْ ظهْرِ قلبٍ كلامَ اللهِ، فالمسموعُ كلامُ اللهِ، والمقروءُ كلامُ اللهِ، والمكتوبُ كلامُ اللهِ، كُلُّه كلامُ اللهِ ﷻ ولا يَتَغَيَّرُ.

---

(١) أخرجه مطوَّلًا البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ١/ ٧ (٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ١٣٩ (١٦٠/ ٢٥٢)، وأحمد ٤٣/ ١١٢ (٢٥٩٥٩)، من حديث عائشة ﵂.

(٢) تقدم تخريجه (ص٢١١).

«فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ حقيقةً إلى مَنْ قَالَهُ مُبتَدِئًا لا إلى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا» فَحِينَ تَسْمَعُ حديثًا وتَحْفَظُهُ وتُلْقِيهِ على الناسِ، أو آيةً مثلًا أو بيْتَ شِعْرٍ، فإنَّ هذا لا يُنْسَبُ إليك وإنَّما يُنْسَبُ إلى مَنْ قَالَهُ، والآثِرُ والحَاكِي ليسَ هو المُتَكَلِّمَ.

«وهو كلامُ اللهِ حروفُه ومَعَانِيه، ليسَ كلامُ اللهِ الحروفَ دونَ المَعَانِي» كما تَقُولُ المُعتزلةُ.

«ولا المَعَانِي دونَ الحروفِ» كما تَقُولُ الأشعريةُ، فَتَحَرَّرَ لنا مِنْ كلام شيخ الإسلام أربعةُ مذاهبَ في صفة الكلام، وقد تقدم تفصيلها مع غيرها من الأقوال عند استدلال الشيخ على إثبات صفة الكلام لله ﷻ[1].

يَقُولُ ابنُ القيِّمِ في النُّونِيَّةِ[2]:

واللَّهُ ربِّي لمْ يَزَلْ مُتكلِّمًا	**وكلامُه المسموعُ بالآذانِ**
صِدْقًا وعَدْلًا أُحْكِمَتْ كلماتُه	**طَلَبًا وإخبارًا بِلا نُقْصَانِ**
ورسولُه قدْ عَاذَ بِالكلمات مِنْ	**لَدْغٍ ومِنْ عيْنٍ ومِنْ شيطانِ**
أيُعَاذُ بِالمخلوقِ حَاشَاهُ مِنَ الـ	**إشْرَاكِ وهو مُعَلِّمُ الإيمانِ**

الاستعاذةُ بغيرِ اللهِ شركٌ، والنبيُّ ﷺ اسْتَعَاذَ بِكلماتِ اللهِ التامَّةِ[3]، ولوْ كَانَتْ كلماتُهُ التامَّةُ مخلوقةً لكَانَ النبيُّ ﷺ قدِ اسْتَعَاذَ بِمخلوقٍ فأشْرَكَ وحَاشَاهُ:

أيُعَاذُ بِالمخلوقِ حَاشَاهُ مِنَ الـ	**إشْرَاكِ وهو مُعَلِّمُ الإيمانِ**
بلْ عَاذَ بِالكلماتِ وهي صفاتُهُ	**سبحانَهُ لَيْسَتْ مِنَ الأكْوَانِ**
وكذلك القرآنُ عيْنُ كلامِهِ الـ	**مسموعِ مِنهُ حقيقةً بِبَيَانِ**

(١) ينظر: (ص٢٣١)

(٢) نونية ابن القيم (ص٣٧).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٧١).

هو قَوْلُ ربِّي كُلُّهُ لا بعضُهُ ... لفظًا ومَعْنًى ما هُمَا خَلْقَانِ[1]

وابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقَلَ عَنِ القحْطانيِّ صاحبِ النُّونِيَّةِ[2] بَيْتَيْنِ ولَمْ يُشِرْ إليْهِما أيُّ شارحٍ مِنَ الشُّرَّاح، بِلْ شَرَحوها على أنَّهُما مِنَ النُّونِيَّةِ مع أنَّ ابنَ القيِّمِ عزاهما عزوًا واضحًا، فقال[3]:

ولقدْ أَتَى في نظْمِهِ مَنْ قَالَ قوْ ... لَ الحقِّ والإنصافِ غيرَ جَبَانِ

والبيتان هما:

إنَّ الذي هو في المَصاحِفِ مُثبَتٌ ... بأنامِلِ الأشْياخِ والشُّبَّانِ

هو قولُ ربِّي آيُهُ وحروفُهُ ... ومِدادُنا والرَّقُّ مخلوقانِ[4]

ذَكَرَ ابنُ القَيِّم ذلك للرَّدِّ على أهْلِ البِدعِ الذينَ نَسَبوا إلى بعضِ أهْلِ السُّنَّة القَوْلَ بِقِدَمِ الجِلْدِ والوَرَقِ والمِدادِ[5]، وقولُهُم قولٌ باطِلٌ وكذِبٌ، فالوَرَقُ والجِلْدُ والحِبْرُ أمورٌ مُحْدَثَةٌ على مَرِّ الزمانِ، وهي أيضًا مخلوقةٌ؛ لأنَّها مِمَّا يَصْنَعُهُ الإنسانُ، وقد قال - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

بَقِيَتْ مسألةُ اللفظِ بِالقرآنِ، وهي المسألةُ العُظْمَى التي تَكَلَّمَ بها السلَفُ، وَرَمَوْا مَنْ قَالَ: (لَفْظِي بِالقرآنِ مخلوقٌ) بِالبدعةِ؛ لأنَّ هذا كلامٌ لَمْ يَقُلْهُ النبيُّ ﷺ ولا قَالَهُ سلفُ الأمةِ، وهو في الحقيقةِ يَحْتَاجُ إلى تفصيلٍ، يَقُولُ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[6]:

الكُلُّ مخلوقٌ وليسَ كلامُهُ ... المَتْلُوُّ مخلوقًا هما شيئانِ

(١) نونية ابن القيم (ص٣٨).
(٢) ينظر: نونية القحطاني (ص٤٨).
(٣) نونية ابن القيم (ص٥٢).
(٤) الموضع السابق.
(٥) ينظر: مجموع الفتاوى ١٢/١٦٧، توضيح المقاصد ١/ ٢٧٩ - ٢٨١.
(٦) نونية ابن القيم (ص٥٢).



فَعليْكَ بِالتفصيلِ والتمييزِ فَالـ ... إطلاقُ والإجمالُ دونَ بيانِ
قد أفْسَدَا هذا الوُجودَ وخبَّطا الـ ... أذهانَ والآراءَ كُلَّ زمانِ
وتلاوةُ القرآنِ في تعريفِهَا ... بِاللامِ قدْ يُعنَى بها شيئانِ
يُعْنَى بها المَتْلُوُّ فهو كلامُه ... هو غيرُ مخلوقٍ كَذِي الأكْوَانِ
ويُرَادُ أفعالُ العبادِ كصوْتِهم ... وأدائِهم وكِلاهُمَا خَلْقَانِ
هذا الذي نَصَّتْ عليهِ أئمةُ الـ ... إسلامِ أهلُ العلمِ والعِرْفَانِ
وهو الذي قَصَدَ البخاريُّ الرَّضِي ... لكنْ تَقَاصَرَ قاصِرُ الأذهانِ
عَنْ فَهْمِهِ كتقاصُرِ الأفهامِ عَنْ ... قوْلِ الإمامِ الأعظمِ الشيْبانِي
في اللفظِ لمَّا أنْ نَفَى الضِّدَّيْنِ عنـ ... ـهُ واهْتَدَى للنفْيِ ذو عِرْفَانِ[(١)]

الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يَقُولُ بأن اللفْظ بِالقرآنِ مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوقٍ[(٢)]، وليس مَعْنَى هذا أنَّهُ تَوَقَّفَ في كونِ أفْعَالِ العبادِ مخلوقةً للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإنَّما هو حسْمٌ للمادةِ، وسَدٌّ للبابِ، واحتياطٌ للاعتقادِ الصحيحِ؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (لفْظِي بالقرآنِ مخلوقٌ)، واللفظُ مُحْتَمِلٌ، فقدْ يَسْمَعُها شخصٌ فيُلْقِيها على إطلاقِها، لكنَّ البخاريَّ صَرَّحَ بِأنَّ عبارة (لفْظِي بِالقرآنِ مخلوقٌ) بِاعتبارِ أنَّهُ كَلامِي، والكلام من فعل العبد وهو مخلوق[(٣)]، والإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَدَّ البابَ بِاعتبارِ أنَّهُ يُحتَمَلُ أن يكونَ المرادُ اللفظَ الذي هو صوتُ القارئِ، ويُحتَمَلُ أنَّهُ الملفوظُ المقروءُ المَتْلُوُّ، وهو كلامُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وما دَامَ الاحتمالُ قائمًا فسدُّ البابِ أحوطُ كباقي الألفاظِ المُجْمَلَةِ التي تَحْتَاجُ إلى بيانٍ. والإمامُ الذُهْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ احْتَاط لهذه المسألةِ مِثلَ ما احْتَاط الإمامُ أحمدُ، فَصَارَ بيْنَه وبين البخاري مِنَ العداوةِ ما صَارَ، وحَصَلَ ما حَصَلَ، وامْتُحِنَ البخاريُّ وطُرِدَ مِنْ نَيْسَابورَ[(٤)].

(١) نونية ابن القيم (ص٥٢).
(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٥١٢).
(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٥١٣).
(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٨.

فاللفظُ يَصلُحُ مصدرًا هو فِعْلُنا كـتَـلـفُّـظٍ بِـتـلاوةِ الـقـرآنِ
وكذاك يَصلُحُ نَفْسَ ملفوظٍ بِهِ وهـو الـقـرانُ فـذان مُـحـتَـمَـلانِ
فَلِذاكَ أنْكَرَ أحمدُ الإطلاقَ في نـفْـي وإثـبـاتٍ بِـلا فُـرْقَـانِ[1]

والكلامُ في هذه المسألةِ طويلٌ جدًّا ولَعَلَّنَا أتَيْنَا على أطرافِه، واللهُ أعلمُ.

❁ ❁ ❁

(١) نونية ابن القيم (ص٥٢).



[رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة]

فصلٌ

وقد دَخَلَ أيضًا فيما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإيمانِ به وبِكُتُبِه وبِملائكتِهِ وبِرُسُلِه: الإيمانُ بِأنَّ المؤمنينَ يَرَوْنَه يومَ القيامةِ عِيَانًا بِأبصارِهِم كما يَرَوْنَ الشمسَ صَحْوًا ليسَ دونَها سحابٌ، وكما يَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ لا يُضامُونَ في رؤيتِهِ؛ يَرَوْنَه سبحانَهُ وهم في عَرَصَاتِ القيامةِ، ثم يَرَوْنَهُ بعدَ دخولِ الجنةِ كما يَشاءُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الشرح

لمَّا أنْهَى المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ النصوصَ الدالةَ على الأسماءِ والصفاتِ مِنَ الكتابِ، أرْدَفَها بِالنصوصِ الدالةِ عليها مِنَ السُّنَّةِ، ثم ذَكَرَ بعضَ الصفاتِ التي قدْ يُتَوَهَّمُ أنَّ فيها إشْكالًا أو شيئًا مِنَ التعارضِ وذَكَرَ حَلَّ هذه الإشْكالاتِ، فذَكَرَ مِنها مسألةَ الرؤيةِ وقدْ أوْرَدَ المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ الأدلةَ عليها مِنَ الكتابِ ثم مِنَ السُّنَّةِ، ومِنها النصُّ الصريحُ القطعيُّ المُتواترُ في مسألةِ الرؤيةِ وفيهِ: «كما تَرَوْنَ القمرَ»، وأرَادَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ أنْ يَرُدَّ على مَنْ يَرَى في هذا تشبيهًا، إذ لا يَلزَمُ مِنْ وُجودِ مشبَّهٍ ومشبَّهٍ بِه بحرفِ الكافِ أنْ يَكُونَ المشبَّهُ مُطابِقًا للمشبَّهِ بِه مِنْ كُلِّ وجهٍ، فالتشبيهُ هنا تشبيهُ الرؤية بالرؤيةِ لا تشبيهُ المَرْئِيِّ بِالمَرْئِيِّ.

«**وقدْ دَخَلَ أيضًا فيما ذَكَرْناه مِنَ الإيمانِ بِه**» المسألةُ مَبْنِيَّةٌ على الإيمانِ باللهِ؛ لأن من الإيمان بالله الإيمان بصفاته، ومنها أنه يُرى في الآخرة، فمَنْ

لمْ يُؤمِنْ بهذه الصفة لمْ يُؤمِنْ باللهِ؛ لأنَّ الذي لا يُؤمِنُ بأن الله يُرَى في الآخرةِ مع وُجودِه، ومع اتِّصافِهِ بِالصفاتِ الثابتةِ لهُ، ومع إثباتِ الرؤيةِ بِكتابه وسُنَّة نبيِّهِ ﷺ فهو مُكذِّبٌ للهِ.

«وبِكُتُبِه» المُنزَّلَةِ المُشتَمِلَةِ على صفاتِه، ومِنها أنَّهُ يُرَى في الآخرةِ.

«وبِملائكتِهِ» الذين نَزَلُوا بِكلامِ اللهِ ﷻ الذي مِنهُ هذه الصفةُ كما تَقَدَّمَ في الآياتِ المُثْبِتَةِ للرؤيةِ.

«وبِرُسُلِهِ» الذين بلَّغُوا هذه الصفةَ إلى أُمَمِهِم، فهذا وجهُ دخولِ الإيمانِ بصفاته ﷻ في الإيمان باللهِ وملائكتِهِ وكُتُبِه ورُسُلِه.

«الإيمانُ بأنَّ المؤمنينَ يَرَوْنَه يومَ القيامةِ عِيانًا بِأبصارِهِم» في «صحيح مسلم»: «**واعْلَمُوا بأنَّ أحدًا مِنكُم لنْ يَرَى ربَّهُ حتَّى يَمُوتَ**»[(١)] فلا رؤيةَ للهِ بِالأبصارِ يَقَظَةً قبلَ الموتِ، وإنَّما اخْتَلَفَ الصحابةُ رَأى النبيُّ ﷺ ربَّهُ ليلةَ المِعْراجِ أمْ لمْ يَرَهُ[(٢)]؟ وأكثرُهُم على أنَّهُ لمْ يَرَهُ، وأثْبَتَ ابنُ عباسٍ ﭭ الرؤيةَ لكنَّهُ لمْ يَنُصَّ أنَّها بِعينَيْهِ، وإنَّما أطْلَقَ وقَالَ: «**رَأى ربَّهُ**». ورُوِيَ عنهُ: «أنَّهُ رَأى ربَّهُ بِقلبِهِ»[(٣)]، وأنْكَرَتْ عائشةُ ذلك، وقَالَتْ: «مَنْ زعم أن مُحمَّدًا ﷺ رَأى ربَّهُ فقدْ أعْظَمَ على الله الفِرْيَةَ». وفي روايةٍ: «**فقدْ كَذَبَ**»[(٤)]. وفي الحديثِ الصحيح لمَّا سُئِلَ النبيُّ ﷺ عَنِ الرؤيةِ قَالَ: «**نورٌ أنَّى أَرَاهُ؟**»[(٥)]: اسْتِبْعَادًا؛ لأنَّ رؤيتَهُ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد ٤/ ٢٢٤٥ (١٦٩)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في علامة الدجال ٤/ ٥٠٨ (٢٢٣٥)، وأحمد ٧٦/٣٩ (٢٣٦٧٢)، من حديث عمر بن ثابت الأنصاري عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

(٢) ينظر: الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء للسيوطي (ص٦٤).

(٣) تقدم (ص٢٣٨).

(٤) تقدم تخريجه (ص٢٣٨)، وينظر: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي (ص٦).

(٥) تقدم تخريجه (ص٢٣٨).



لا تُطاقُ في الدُّنيا؛ فالأبصارُ لا تَتحمَّلُ ذلك، ولمَّا سَأَلَ موسَى عليه السلام الرؤيةَ قِيلَ لهُ: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا كَانَتِ الجبالُ الصُّلْبَةُ لا تَثْبُتُ في مُقابِلِ هذا النورِ فكيفَ يَثْبُتُ العبدُ الضعيفُ المخلوقُ مِنَ اللحْمِ والدَّمِ؟! وفي الحديثِ الصحيحِ: «**حِجَابُهُ النورُ** - وفي روايةٍ: «**النارُ**» - **لو كَشَفَهُ لأحْرَقَتْ سُبُحاتُ وجهِهِ ما انْتَهَى إليهِ بَصَرُهُ**»[(١)]، والنبيُّ ﷺ أكْمَلُ الخلْقِ وأشْرَفُهُم وأعْظَمُهُم قدْرًا عندَ اللهِ سبحانه وتعالى لمْ يَرَهُ، كما قَالَ: «**نورٌ أنَّى أَرَاهُ؟**»، وصَحَّفَ بعضُهم الحديثَ لِيُثْبِتَ الرؤيةَ فَجَعَلَهُ: «نورٌ إنِّي أَرَاهُ»، لكنَّ الروايةَ الصحيحةَ التي يَتَّفِقُ عليها الرُوَاةُ كُلُّهم: «**نورٌ أنَّى أَرَاهُ**»، اسْتِبْعادًا للأمر، كما في حديث الذي يطيل السفر، قال فيه: «**أشْعَثَ أغْبَرَ يَمُدُّ يديه إلى السماء يا رب يا رب ومطْعَمه حرام ومشْرَبه وغُذِي بالحرام فأنَّى يستجاب له**»[(٢)]، استبعادًا لإجابة دعائه.

أمَّا في المنامِ فالرؤيةُ مُمْكِنَةٌ كما في حديثِ اختصامِ الملإِ الأَعْلَى[(٣)]، وثَبَتَ عَنْ بعضِ الصحابةِ والتابعينَ أنَّهُم رَأَوْا ربهم في المنام[(٤)]. أمَّا الرؤيةُ عِيانًا في اليَقَظَةِ فلم تثبت لا لمُحمَّدٍ ﷺ ولا لأحَدٍ دونَه.

وأما الرؤية في الآخرة فهي ممكنة؛ بدليل سؤال موسى عليه السلام ربه حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فإن موسى عليه السلام لا يسأل المستحيل، والنفْيُ بِـ(لَنْ) في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لا يَقْتَضِي التأبيدَ ولوِ اقْتَرَنَ

(١) تقدم تخريجه (ص٢٣٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (٦٥/١٠١٥) ٢/٧٠٣، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة البقرة (٢٩٨٩) ٥/ ٢٢٠، وأحمد (٨٣٤٨) ١٤/ ٨٩.

(٣) تقدم تخريجه (ص٢٣٩).

(٤) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٢٦، مجموع الفتاوى ٥/ ٢٥١.



به، خِلافًا للزمَخْشَرِيِّ[(١)(٢)] وغيرِه مِنْ أهلِ الاعتزالِ القائِلينَ أنَّها للنفْيِ المُؤَبَّدِ[(٣)]، واسْتَدَلُّوا بِذلك على نفْيِ رؤيتِهِ سبحانَهُ في الجنةِ، وقدْ رَدَّ عليهم ابنُ مالكٍ بقولِهِ:

ومَنْ رَأَى النفْيَ بِلنْ مُؤبِّدًا ... فقوْلَهُ ارْدُدْ وخِلافَهُ اعْضُدَا[(٤)]

وكذلك اسْتَدَلَّ النُّفاةُ مِنَ الجهْمِيَّةِ والمُعتزلةِ ومُتَأخِرِي الإماميِّةِ والخوارجِ بقولِهِ ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فما دَامَ لمْ يُوجَدْ مانِعٌ مِنَ الإبْصَارِ فالذي لا يُدْرَكُ بِها فإنَّهُ لا يُرَى.

وهذا الكلامُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإدراكَ يَختَلِفُ عَنْ مُجرَّدِ الرؤيةِ، فأنتَ تَرَى القمرَ لكنَّك لا تُدْرِكُهُ ولا تُحِيطُ بِهِ، وتَرَى السماءَ ولا تُدْرِكُها ولا تُحِيطُ بِها؛ لأنَّ مَعْنَى الإدراكِ الإحاطةُ التي لا بُدَّ أنْ تَكُونَ مِنْ جميعِ الجوانبِ بِالتفصيلِ، كما يُحِيطُ السِّوارُ بالمِعْصَمِ مِنْ جميعِ الجهاتِ، فإذا كَانَ هذا في المخلوقاتِ كبيرِها وصغيرِها فلأنْ يَكُونَ عَدَمُ إدراكِ الخالقِ الذي هو أعْظَمُ

---

(١) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، الخوارزمي، النحوي، العلامة، كبير المعتزلة، صاحب «الكشاف»، و«المفصَّل». كان رأسًا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان. معجم البلدان لياقوت الحموي ٣/ ١٤٧، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١.

(٢) قال الزمخشرى: «(لَن تَرَانِي): تأكيد وبيان؛ لأنّ المنفي مناف لصفاته». الكشاف ٤٦/٢، وقال في أنموذجه (ص٣٢): «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأبيد».

(٣) يقول صاحب مغني اللبيب ١/ ٣٧٤: «(لن) حرف نصب ونفي واستقبال ولا تفيد توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه. والتأبيد في قوله - جلَّ وعلا - في آخر سورة الحج: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ أخذ من أدلة أخرى ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] ولوجد التناقض بين التأبيد والتحديد ولكان ذكر الأبد في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكرارًا».

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٥.



وأكْبَرُ وأجَلُّ مِنَ المخلوقِ مِنْ بابِ أَوْلَى[1].

«عِيانًا بِأبصارِهِم كما يَرَوْنَ الشمسَ صَحْوًا ليسَ بِها سحابٌ، وكما يَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ لا يُضامُونَ في رؤيتِهِ؛ يرونه - سبحانه - وهم في عرصات القيامة» العَرَصَاتُ جمْعُ عَرْصَةٍ، وهي كُلُّ مكانٍ واسعٍ لا بِناءَ فيهِ، فَهُم يَرَوْنَه - سبحانَهُ - وهم في عَرَصَاتِ القيامةِ لا يُضامُونَ بِالتخفيفِ مِنَ الضَّيْم، وبِالتشديدِ يُضامُّونَ؛ يَعْنِي: يَنْضَمُّ بعضُهم إلى بعضٍ، فإذا تُصُوِّرَ مِثلُ هذا في رؤيةِ الشمسِ والقمرِ وهُمَا مخلوقانِ فلأنْ يُتَصَوَّرَ في حقِّ الخالقِ مِنْ بابِ أَوْلَى.

«ثم يَرَوْنَه بعدَ دخولِ الجنةِ كما يَشاءُ اللهُ ﷻ» رؤيةُ البارِي ﷻ أعْظَمُ ما يَتَلَذَّذُ بِه أهلُ الجنةِ، ومَنْ حُرِمَها مِمَّنْ قَالَ اللهُ فيهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فهذا أعْظَمُ عذابٍ يُعذَّبُونَ بِه. يَقُولُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ:

ويَـرَوْنَـهُ سـبـحـانَـهُ مِـنْ فَـوْقِـهِـم نَظَرَ العِـيَـانِ كـمـا يُـرَى القَـمَـرانِ
هـذا تَـواتُـرُ عَـنْ رسـولِ الـلَّـهِ لـمْ يُـنْـكِـرْهُ إلَّا فـاسِـدُ الإيـمـانِ[2]

فمَنْ يُنْكِرُ الرؤيةَ فهو مُكَذِّبٌ للهِ ومُكَذِّبٌ لرُسُلِهِ، جاحِدٌ لِكُتُبِهِ وملائكتِهِ، وهذا مِمَّا اتَّفَقَ عليه سلفُ هذهِ الأمةِ وأئمَّتُها، كما دَلَّتْ عليهِ نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ، فالرؤيةُ ثابتةٌ بِالأدلةِ الثلاثةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ.

يَرَوْنَهُ سبحانَهُ مِنْ فوْقِهِم؛ أي: مِنْ جهةِ العُلُوِّ؛ لأنَّهُ في جهةِ العُلُوِّ، بِخلافِ مَنْ يُثْبِتُ الرؤيةَ لا في جهةٍ، ولا يُمكِنُ إثباتُ رؤيةِ شيءٍ في غيرِ جهةٍ، لكنَّهُم تَكَايَسُوا وأرَادُوا أنْ تَنْطَلِيَ أقوالُهم هذه على السُّذَّجِ؛ كأنَّهُم

(١) قال الطبري: عن عطية العوفي في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: هم ينظرون إلى الله، لا تحيط أبصارهم به من عظمته، وبصره يحيط بهم، فذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الآية. تفسير الطبري ١٢/ ١٤.

(٢) نونية ابن القيم (ص٣٤١).



صَدَّقوا بِالنصوصِ وفي الحقيقةِ هم لمْ يُصَدِّقُوا؛ لأنَّ الذي يَقُولُ يُرَى لا في جهةٍ لمْ يُثْبِتْ رؤيةً.

ورؤيةُ الربِّ ﷻ في الآخرةِ ثابتةٌ للمؤمنينَ في العَرَصَاتِ وفي الجنةِ، وأمَّا بِالنسبةِ للمُنافقينَ فَقِيلَ: يَرَوْنَهُ في العَرَصَاتِ، أو في مَواقِفَ مِنَ الآخرةِ دونَ بعضٍ، وهذا مَحلُّ خِلافٍ، وأما بعد استقرارهم في مآلهم الذي هو النار، فليسوا من أهل الرؤية؛ لأن الرؤية خاصة بأهل الجنة، وحُكْمُهُم في ذلك حُكْمُ الكفارِ - نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ - بلْ هُم أَشَدُّ مِنَ الكفارِ؛ لأَنَّهُم في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النارِ.



[فتنة القبر، وأحوال الخلق يوم القيامة]

فَصْلٌ

ﷺ ومِنَ الإيمانِ باليوْمِ الآخرِ الإيمانُ بكُلِّ ما أَخْبَرَ به النبيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بعدَ المَوْتِ: فيُؤمِنونَ بفتْنَةِ القَبْرِ وبعذابِ القبرِ وبنعيمِه، فأمَّا الفِتْنَةُ: فإنّ الناسَ يُفْتَنُونَ في قُبورِهم، فيُقالُ للرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ وما دينُك ومَنْ نبيُّك؟[1]، فيُثبِّتُ اللهُ الذين آمَنُوا بالقَوْلِ الثابِتِ في الحياةِ الدنْيَا وفي الآخرةِ[2]، فيَقُولُ المُؤمِنُ: اللهُ رَبِّي والإسلامُ دِينِي ومُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي، وأمَّا المُرتَابُ[3] فيَقُولُ:

(١) إشارة إلى ما أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣)، ٧/ ١٣١، واللفظ له، والترمذي في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة إبراهيم عليه السلام (٣١٢٠) ٥/ ١٤٧، والنسائي في المجتبى كتاب الجنائز، عذاب القبر (٢٠٥٧) ٤/ ١٠١، وابن ماجه في أبواب الزّهد، باب ذكر القبر والبِلى (٤٢٦٩) ٥/ ٣٣٥، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١٣٦٩) ٩٨/٢، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه (٢٨٧١) ٤/ ٢٢٠١، واللفظ له، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣)، ٧/ ١٣١، ، والترمذي في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة إبراهيم عليه السلام (٣١٢٠) ١٤٧/٥، والنسائي في المجتبى كتاب الجنائز، عذاب القبر (٢٠٥٧) ٤/ ١٠١، وابن ماجه في أبواب الزّهد، باب ذكر القبر والبلى (٤٢٦٩) ٥/ ٣٣٥، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس (٨٦) ١/ ٢٨، ومسلم كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٩٠٥) ٢/ ٦٢٤، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

هاه هاه لا أدْرِي[(١)]، سمعتُ الناسَ يَقُولونَ شيئًا فقُلْتُه، فيُضْرَبُ بمِرْزَبةٍ[(٢)] مِنْ حديدٍ فيَصِيحُ صَيْحَةً يَسمَعُها كُلُّ شيءٍ إلَّا الإنسانَ[(٣)] ولوْ سَمِعَها الإنسانُ لصَعِقَ[(٤)].

ثم بعدَ هذه الفِتْنَةِ: إمَّا نعيمٌ وإمَّا عذابٌ إلى أنْ تَقُومَ القيامَةُ الكُبْرَى، فتُعاد الأرْوَاحُ إلى الأجْسادِ وتَقُوم القيامَةُ التي أخْبَرَ اللهُ بها في كتابِه وعلى لِسانِ رَسولِه وأجْمَعَ عليها المسلمونَ، فيَقُوم الناسُ مِنْ قُبورِهم لرَبِّ العالمينَ حُفَاةً عُراةً غُرْلًا، وتَدْنُو مِنهم الشمسُ ويُلجِمُهم العَرَقُ، وتُنْصَب المَوازينُ فتُوزَن فيها أعمالُ العبادِ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣]. وتُنْشَر الدَّواوينُ - وهي صحائِفُ الأعمالِ - فآخِذٌ كتابَه بيمينِه وآخِذٌ كتابَه بشمالِه أوْ مِنْ وراءِ ظَهْرِه، كما قَالَ سُبحانَه وتعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤]. ويُحاسِبُ اللهُ الخلائِقَ ويَخْلُو بعبْدِه المؤمِنِ فيُقَرِّرَه بذنُوبِه، كما وُصِفَ ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ، وأمَّا الكُفَّارُ: فلا يُحاسَبونَ مُحاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حسناتُه وسيئاتُه؛ فإنَّه لا حسناتِ لهم، ولكنْ تُعَدُّ أعمالُهم وتُحْصَى، فيُوقَفُونَ عليها ويُقَرَّرونَ بها ويُجْزَوْنَ بها.

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣)، ٧/ ١٣١، وأحمد (١٨٥٣٤) ٣٠/ ٥٠٢، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣)، ٧/ ١٣١، وأحمد (١٨٦١٤) ٣٠/ ٥٧٨، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميّت يسمع خفق النّعال (١٣٣٨) ٢/ ٩٠، واللفظ له، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥١)، ٧/ ١٢٩، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، مسألة الكافر (٢٠٥١)، ٤/ ٩٧، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) إشارة إلى ما أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب قول الميّت وهو على الجنازة: قدِّموني (١٣١٦)، ٢/ ٨٦، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، السُّرعة بالجنازة (١٩٠٩)، ٤/ ٤١، من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه.

الشرح

الإيمانُ باليومِ الآخِرِ أحَدُ أركانِ الإيمانِ السِّتَّةِ التي لا يَصِحُّ إلَّا بها، فلوْ تَخَلَّفَ واحِدٌ مِنها لم يصح إيمان المرء، وجَاءَ تفسيرُ الإيمانِ بأرْكَانِه في حديثِ جبريلَ حينَما سَألَ النبيَّ ﷺ عَنِ الإيمانِ فقَالَ: «**أنْ تُؤمِنَ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه وباليومِ الآخِرِ وتُؤمِنَ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه**»[1]. وقدْ شَرَعَ الشيخُ في الحديثِ عَنِ الإيمانِ باليومِ الآخِرِ بما يُناسِبُ المُخْتَصَرَ فأجْمَلَ الكلامَ.

«**ومِنَ الإيمانِ باليومِ الآخِرِ**» مِنَ الإيمانِ باللهِ الإيمان باليومِ الآخِرِ، ومِنَ الإيمانِ باليومِ الآخِرِ الإيمان بكُلِّ ما أخْبَرَ به النبيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بعدَ الموتِ، وهو الإيمانُ بالغَيْبِ؛ فهذه الغَيْبِيَّاتُ التي جَاءَتْ بها النصوصُ الصحيحةُ الصريحةُ لا مَنْدوحَةَ عَنِ الإيمانِ بها، خِلافًا للمُبْتَدِعَةِ الذين يَتَأَوَّلُونَها؛ لأنَّ عُقولَهم لا تَحْتَمِلُها، وستَأْتِي أقوالُهم ضِمْنَ المسائِلِ اللَّاحِقَةِ في هذا الفَصْلِ.

«**الإيمانُ بكُلِّ ما أخْبَرَ به النبيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بعدَ الموْتِ**» فكُلُّ ما صَحَّ عَنه ﷺ لا مَنْدُوحَةَ عَنِ اعْتِقادِه والجَزْمِ به مِنْ غيرِ تَرَدُّدٍ ولا شَكٍّ ولا ارْتِيابٍ.

«**فيُؤمِنُون بفِتْنَةِ القَبْرِ وبعذابِ القَبْرِ ونعيمِه**» الفِتْنَةُ هي السؤالُ، فيُؤمِنُون بفِتْنَةِ القَبْرِ لقول النبي ﷺ: «**إنَّكُم تُفْتَنُونَ في قُبورِكم**»[2]، وقد أمَرَنا النبيُّ ﷺ أنْ نَسْتَعِيذَ باللهِ ﷻ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ في كُلِّ صلاةٍ، والاستعاذةُ باللهِ مِنْ أرْبَعٍ بعدَ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ في التَّشَهُّدِ سُنَّةٌ عندَ عامةِ أهلِ العلمِ[3]، وإنْ جَاءَ الأمْرُ

---

(١) تقدم تخريجه (ص٥٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ١/ ٢٨ (٨٦)، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر ٤/ ٤١٠ (٢٠٦٤)، وأحمد ٤٣/ ١٤٢٩ (٢٦٠٠٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٩٠٥) ٢/ ٦٢٤، من حديث أسماء رضي الله عنها.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ١/ ٦١٨.



بها في قوله ﷺ: «**فلْيَتَعَوَّذْ باللهِ مِنْ أرْبَع**»(١)، ومِنْ لازِمِ الاستعاذةِ باللهِ مِنه الإقْرارُ به، فالذين يُنْكِرُونَ عذابَ القبر كالمُعْتَزِلَةِ لا يُتَصَوَّرُ منهم أنْ يَسْتَعِيذُوا باللهِ مِنْ عذابِ القبرِ، وجوابُهم عَنْ مثلِ هذا الحديثِ قاعِدَتهم الباطلة: أن العقائِدَ لا تَثْبُتُ بأخْبارِ الآحادِ.

ويُرَدُّ عليهم بأنَّ عذابَ القَبْرِ ثَبَتَ بالدليلِ القَطْعِيِّ في مِثْلِ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] وهذا في القبرِ؛ لأنَّه قَالَ بعدَ ذلك: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فدَلَّ على أنَّ النارَ التي يُعْرَضُونَ عليها غُدُوًّا وعَشِيًّا إنَّما هي في القبرِ(٢).

وكذلك يرد المُعْتَزِلَةُ عذابَ القبرِ بأن العُقولَ لا تَحْتَمِلُه - على حدِّ زعمهم -، وأنَّه لوْ نُبِشَ المَقْبورُ لما شُوهِدَ هذا العذابُ. ويرد عليهم بأنَّ القدرةَ الإلٰهيَّةَ فوقَ ذلك كُلِّه، وهذه أمورٌ غَيْبِيَّةٌ، وكثيرٌ مِمَّا يَكُونُ بعدَ الموتِ لا يَحْتَمِلُه عَقْلٌ، فكيف يَحْتَمِلُ العَقْلُ العذابَ في النارِ الذي وُصِف في قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦]؟ والعَقْلُ جَعَلَه الشَّرْعُ مَناطَ التكليفِ لكنَّه يَجِبُ أنْ يَكُونَ مَسوقًا لا سائِقًا، والعَقْلُ السليمُ لا يُخالِفُ النَّقْلَ الصحيحَ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب التعوُّذ من عذاب القبر (١٣٧٧) ٢/ ٩٩، وأخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة (٥٨٨) ١/ ٤١٢، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول بعد التشهد (٩٨٣) ١/ ٣٢٣، والنسائي في المجتبى، كتاب الصلاة، باب التعوذ في الصلاة نوع آخر (١٣٠٩) ٥/ ٩٧، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي ﷺ (٩٠٩) ١/ ٢٩٤، وأحمد (٧٢٣٧) ١٢/ ١٨٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.
والأمر عند جمهور أهل العلم للندب، وأوجبها بعضهم حتى إن طاوسًا كما في صحيح مسلم (٥٩٠) ١/ ٤١٣ أمر ولده أن يعيد الصلاة لما لم يستعذ بالله من أربع. أفاده الشارح.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٥/ ٣١٨ - ٣١٩.



«فأمَّا الفِتْنَةُ فإنَّ الناسَ يُمْتَحَنُونَ في قُبورِهم» هذه الفاءُ التفريعيَّةُ. وقدْ ذَكَرَ الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابِ (أهوالِ القُبورِ)[1] قِصَصًا تَدُلُّ على عذابِ القبرِ. ولَسْنا بحاجةٍ إلى مِثْلِ هذه الأخبارِ، فعندَنا نصوصٌ صحيحةٌ ثابتةٌ عَنِ النبيِّ ﷺ فلا نَتَرَدَّدُ ولا نَشُكُّ ولا نَرْتابُ.

وهناك أشياء تذكر للاعتماد، وأشياء تذكر للاعتضاد ولا يعتمد عليها، مثل ما ذكر شيخ الإسلام بالنسبة للأخبار الضعيفة، وما يذكر عن بني إسرائيل، وما يذكر عن حوادث العالم، وما يذكر من الوقائع المشاهدة، فلا إشكال في ذكرها بعد ذكر النصوص، وتعظيم النصوص في نفوس الناس؛ لئلا يؤدي ذلك إلى تعلق الناس بمثل هذه القصص بحيث لا يؤثر فيهم إلا مثلها.

«فيُقالُ للرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ وما دِينُكَ ومَنْ نَبِيُّكَ؟» إذا دُفِنَ المَيِّتُ وأَدْبَرَ عَنه أَهْلُه، وإنَّه ليَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهم، أتاه مَلَكانِ مُنْكَرانِ بمَعْنَى: أنَّه لمْ يَرَ مِثلَهما فيُنْكِرُ صورَتَهما، أحَدُهما جاءَتْ تسمِيَتُه بأنَّه المُنْكَرُ والثانِي النَّكيرُ[2]، والحديث الوارد فيهما قابل للتحسين وإن ضعفه بعضهم باعتبار أن الملائكة كرام على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلا يوصفون بهذه الأوصاف والنكارة. والنكارة أمر نسبي فكل ما لا يعرفه الإنسان ينكره ويستنكره. فيُقْعِدَانِه ويُجْلِسَانِه فيَقُولانِ له: «**مَنْ رَبُّكَ؟**» كما جَاءَ في حديثِ البَراءِ[3] وغيرِه مِمَّا يَشْهَدُ له، فأما المُؤمِنُ المُوقِنُ فيَقُولُ: «**رَبِّيَ اللهُ**»، وإذا قِيلَ له: «**ما دينُكَ؟**» قَالَ: «**دِينِيَ الإسلامُ**»، وإذا قِيلَ له: «**مَنْ نَبِيُّكَ؟**» قَالَ: «**نَبِيِّي مُحَمَّدٌ** ﷺ»، وأمَّا المُنافِقُ أوِ المُرْتابُ فيُسْأَلُ هذه الأسئلةَ فلا يَسْتَطِيعُ جَوابًا؛ لأنَّه لا يَعْرِفُ الجوابَ في الدنْيا، فيَقُولُ: «**هاه هاه**

(١) (ص٤٤) وما بعدها.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه الترمذي في أبواب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١٠٧١) ٣/ ٣٧٥، وابن حبان في صحيحه (٣١١٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣) ٢٣٩/٤، أحمد (١٨٥٣٤) ٣٠/ ٤٩٩.



- كأنَّه يَسْتَثْبِتُ أوْ يَطْلُبُ أوْ يَسْتَنْجِدُ الجوابَ - **لا أدري**» مع أنَّه كَانَ يَقُولُ هذا الكلامَ في الدنْيا، لكنَّه كان يَقُولُه بلِسانِه دون الاعتقاد بقَلْبِه.

«**فيُثَبِّتُ اللهُ الذين آمَنُوا**» الذين آمَنُوا هم أهلُ الثباتِ؛ لأنَّهم اعْتَمَدُوا على نصوصٍ ثابتةٍ لا تَتغَيَّرُ ولا تَتَبَدَّلُ في الدنْيا.

«**بالقَوْلِ الثابِتِ في الحياةِ الدنْيا وفي الآخِرَةِ**» ثَابِتُونَ بتثبيت اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهم طِيلةَ الحياةِ وعندَ المَماتِ وعندَ السؤالِ. وليَكُنِ المُؤمِنُ على خَوْفٍ دائِم ووَجَلٍ؛ فقد جَاءَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ وغيرِه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قال: «**وإنَّ أحَدَكم ليَعْمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنةِ حتَّى ما يَكُونُ بينَه وبينَها إلَّا ذِرَاعٌ فيَسْبِقُ عليه الكتابُ فيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النارِ فيَدْخُلُها، وإنَّ أحَدَكم ليَعْمَلُ بعَمَلِ أهلِ النارِ حتَّى ما يَكُونَ بينَه وبينَها إلَّا ذِراعٌ فيَسْبِقَ عليه الكتابُ فيَعْمَلَ بعَمَلِ أهلِ الجنةِ فيَدْخُلُها**»[1] **والأعمالُ بالخواتيمِ، لكنْ مَنْ عَبَد اللهَ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صادِقًا مُخْلِصًا، سليمَ القلب من الدخائِلِ فإنَّه يُثَبَّتُ، وجَاءَ في بعضِ الأحاديث قيْدٌ بأنَّه «**يَعْمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنةِ فيما يَبْدُو للناسِ**» وأن الثاني: «**يَعْمَلُ بعَمَلِ أهلِ النارِ فيما يَبْدُو للناسِ**»[2]، فعلى الإنسانِ أنْ يَبْقَى خائِفًا وَجِلًا مُحْسِنًا الظَّنَّ بربِّه تعالى، مسيئًا الظَّنَّ بنفسِه وبعَمَلِه، مخلصًا فيما يعمله.

«**فيَقُولُ المُؤمِنُ: «اللهُ رَبِّي والإسلامُ دِينِي ومُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي»، وأمَّا المُرتَابُ فيَقُولُ: «هاه هاه لا أدْرِي، سمعتُ الناسَ يَقُولونَ شيئًا فقُلْتُه، فيُضْرَبُ**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٢٠٨) ٤/ ١١١، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٢٦٤٣) ٤/ ٢٠٣٦، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٧٠٨) ٤/ ٣٢٨، والترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم (٢١٣٧) ٤/ ٤٤٦ وقال: «حسن صحيح». وابن ماجه، المقدمة، باب في القدر (٧٦) ١/ ٢٩، وأحمد (٣٦٢٤) ٦/ ١٢٥.

(٢) أخرجه البخاري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٤٢٠٧) ٥/ ١٣٣، مسلم كتاب الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١١٢) ١/ ١٠٦ عن سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



بمِرْزَبةٍ[١] مِنْ حديدٍ فيَصِيحُ صَيْحَةً يَسمَعُها كُلُّ شيءٍ إلَّا الإنسانَ ولوْ سَمِعَها الإنسانُ لصَعِقَ»؛ يَعْنِي: مَاتَ، وفي بعضِ الرواياتِ: «إلَّا الثَّقَلَيْنِ».

وقدْ جَاءَ في الحديثِ الصحيحِ: «لوْلا ألَّا تَدَافَنُوا لدعوت الله أن يسمعكم»[٢]، وفي بعضِ الرواياتِ: «لوْلا أنْ تَدَافَنُوا»[٣].

ذَكَرَ الحديثُ حَالَ المُرتابِ، وجَاءَ في حديثٍ آخر أنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بقَبْرَيْنِ فقَالَ: «إنَّهما ليُعَذَّبانِ وما يُعَذَّبانِ في كبيرٍ، أمَّا أحَدُهما فكَانَ يَمْشِي بالنَّميمةِ وأمَّا الآخَرُ فكَانَ لا يَسْتَنْزِهُ أوْ لا يَسْتَبْرِئُ أوْ لا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِه»[٤]، فالعُصاةُ مِنَ المؤمنينَ يُعَذَّبُونَ في قُبورِهم لكنْ ليسَ كعذاب المُرتابِ، وإذا كَانَ المُرتابُ يُعَذَّبُ فالكافِرُ غيرُ المُرتَابِ يُعَذَّبُ مِنْ بابِ أوْلَى.

«ثم بعدَ هذه الفِتْنَةِ» حَسْبَ الاختلافِ في الأجْوبَةِ يَنْقَسِمُونَ إلى قِسْمَيْنِ:

«إمَّا نعيمٌ وإمَّا عذابٌ» المُؤمِنُ الذي يُجِيبُ: «رَبِّيَ اللهُ والإسلامُ دِينِي ومُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي»، يُفْسَحُ له في قبرِه، ويُفْتَحُ له بابٌ إلى الجنةِ، ويَأْتِيه مِنْ

(١) **المرزبة**: مِطْرَقَة كبيرة ويقال: إرْزَبَّة وهي تشبه العصا الغليظة محددة الطرفين تكسر بها الصخور، تهذيب اللغة ١٣/ ١٣٧.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه ٤/ ٢٢٠٠ (٢٨٦٨)، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر ٤/ ٤٠٨ (٢٠٥٧)، وأحمد ١٩/ ١٨٦ (١٢١٢٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الحميدي في مسنده (١٢٢١) ٢/ ٣٠٤، والحاكم في المستدرك (١١٨) ١/ ٩٨.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول ١/ ٥٣ (٢١٨)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ١/ ٢٤٠ (٢٩٢)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول ١/ ٥٢ (٢٠)، والترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التشديد في البول ١/ ١٠٢ (٧٠)، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر ٤/ ٤١٢ (٢٠٦٨)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب التشديد في البول ١/ ١٢٥ (٣٤٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

رَوْحِها ونعيمِها، ويَكُونُ قبرُه عليه رَوْضَةً مِنْ رياضِ الجنةِ، وأمَّا الآخَرُ فيَضِيقُ عليه قبرُه حتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلاعُه ويُعَذَّبُ.

«إلى أنْ تَقُومَ القيامةُ الكُبْرَى» القيامَةُ الكُبْرَى هي بَعْثُ الناسِ مِنْ قُبورِهم، وهي نَفْخَةُ البَعْثِ ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ووَصْفُها بالكُبْرَى يَدُلُّ على أنَّ لها قَسيمًا هي القيامةُ الصُغْرَى وهي المَوْتُ، فمَنْ مَاتَ قَامَتْ قيامَتُه.

والعذابُ والنَّعيمُ في البرزخ على الرُّوح والبَدَنُ تَبَعٌ لها، فقد يتحلَّلُ جسد الميِّت وهو في نعيمٍ أو عذابٍ دائمٍ، أما في القيامةِ فالعذابُ والنَّعيمُ عليهما معًا.

«فتُعاد الأرْواحُ إلى الأجْسادِ» لأنَّ الأجْسادَ التي تَحَلَّلَتْ وتَفَرَّقَتْ وتَمَزَّقَتْ تنبت وتعود مرة أخرى، وذلك أنهم يُمطَرُونَ بماءٍ يُشْبِهُ ماءَ الرجالِ فيُنْبَتُونَ وتَنْشَقُّ عَنهم الأرضُ، وأوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنه الأرضُ النبيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ. وفي الحديثِ الصحيحِ: «**فإذا مُوسَى آخِذٌ بالعَرْشِ** - وفي روايةٍ: «**باطِشٌ**» يَعْنِي: آخِذٌ بِقُوَّةٍ مُسْتَمْسِكٌ -، **فلا أدري أحُوسِبَ بِصَعْقَتِه يوم الطُّور، أو بعث قبلي**»[(١)].

«وتَقُوم القيامَةُ التي أخْبَرَ اللهُ بها في كتابِه وعلى لسانِ رسولِه وأجْمَعَ عليها المسلمونَ» النصوصُ في القيامةِ والحساب والجزاء كثيرةٌ مُتضافرَةٌ وقد أجْمَعَ عليها المسلمونَ قاطبة، ومُنْكِرُ البَعْثِ مُنْكِرٌ لرُكْنٍ مِنْ أرْكانِ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ٣/ ١٢٠ (٢٤١١)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ ٤/ ١٨٤٤ (٢٣٧٣)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (٤٦٧١) ٤/ ٢١٧، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الزمر ٥/ ٣٧٣ (٣٢٤٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر البعث ٢/ ١٤٢٨ (٤٢٧٤)، وأحمد ١٥/ ٥٠٩ (٩٨٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الإيمانِ، فهو كافِرٌ باللهِ - تعالى -، نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعافِيَةَ.

«فيَقُوم الناسُ مِنْ قُبورِهِم لرَبِّ العالمينَ» يَقُولُ الكافِرُ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، فيُجِيبُه المُؤمِنُ: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

«حُفاةً عُراةً غُرْلًا» (حُفَاةً): غيرَ مُنْتَعِلينَ، و(عُرَاةً): ليسَ عليهم ما يَسْتُرُ العَوْرَاتِ، و(غُرْلًا): جَمْعُ أغْرَلَ وهو الأقْلَفُ الذي لَمْ تُزَلْ قَلَفَتُه بالخِتانِ.

«وتَدْنُو مِنهم الشمسُ» تَدْنُو مِنهم الشمسُ قدْرَ مِيلٍ، وهو ميلُ المسافَةِ، أوْ مِيلُ المِكْحَلَةِ. وقدْ يَقُولُ قائِلٌ: إنَّ الشمس مُحْرِقَةٌ مع بُعْدِها، فلماذا لا يَحْتَرِقُونَ إذا قَرُبَتْ؟ فنَقُولُ: إنَّما بُعِثُوا للبَقاءِ لا للفناءِ، فيَحصُلُ لهم مِنَ الأهوالِ شيء عظيمٌ ومع ذلك يَبْقونَ معها ليَتِمَّ مُرادُ اللهِ ﷻ.

«ويُلْجِمهم العَرَقُ» لأنَّ الحرارةَ تُسَبِّبُ العَرَقَ، وهذا العَرَقُ على قدْرِ الأعمالِ؛ فمِنهم مَنْ يُلْجِمُه العَرَقُ، ومِنهم مَنْ هو دونَ ذلك، ومِنهم مَن يصلُ العَرَقُ إلى حِقوَيْه، ومِنهم مَنْ هو إلى رُكْبَتَيْه، ومِنهم مَنْ هو إلى كَعْبَيْه.

«وتُنْصَبُ الموازينُ فتُوزَنَ بها أعمالُ العبادِ» الموازينُ جَمْعٌ وهكذا جَاءَتْ في أكثرِ النصوصِ، كما في قول الله - تعالى -: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨] وقوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٩] وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وجَاءَتْ بالإفْرادِ في السُّنَّةِ كما في قوله ﷺ: **«ما من شيءٍ أثقلُ في الميزانِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ»**(١).

فهل هو ميزانٌ واحِدٌ، أوْ موازينُ مُتعددةٌ، أوْ لكُلِّ أُمَّةٍ ميزانٌ يَخْتَصُّ بها؟

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق ٦٦٨/٢ (٤٧٩٩)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق ٣٦٣/٤ (٢٠٠٣) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه». وأحمد ٤٨٧/٤٥ (٢٧٤٩٦)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

لأنَّ الجزاءَ يَخْتَلِفُ، فهذه الأمَّةُ جزاؤُها أعْظَمُ مِنَ الأُمَم السابِقَةِ كما جَاءَ في حديثٍ: «**مَثَلُكم ومَثَلُ مَنْ قَبْلَكم كمَنِ اسْتَأْجَرَ أجِيرًا فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدْوَةَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ، ثمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ. فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**»[(١)]، ففي هذا الحديث دليلٌ على أنَّ جزاءَ هذه الأمَّةِ أعظمُ مِنْ غيرِها مِنَ الأمَم، وهذا يستلزم منه أن يكون لكُلِّ أمَّةٍ ميزانٌ، أوْ لكُلِّ صِنْفٍ ميزانٌ، أوْ لكُلِّ شخصٍ ميزانٌ.

﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾؛ يَعْنِي: رَجَحَتْ حسناتُه، والفلاحُ كلمةٌ جامعةٌ تَجمَعُ الخيرَ كُلَّه، بخِلافِ الشقاءِ. وقولُه تعالى: ﴿مَوَٰزِينُهُۥ﴾ مُقابَلَةُ جَمْعٍ بـ(من) وهذا مُفْرَدٌ ولا خَلَلَ في النَّظْمِ؛ لأنَّ (مَن) إذا عاد عليها الضميرُ بالإفْرادِ فباعْتِبارِ لفْظِها، وإن عاد عليها بالجَمْعِ فباعْتِبارِ مَعْناها.

﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾

التعبيرُ بالجَمْعِ عندَ مَنْ يَقُولُ إنَّ الميزانَ واحِدٌ هو باعتبارِ الموزونِ لا باعتبارِ الميزانِ، فكأنَّه قَالَ: فمَنْ ثَقُلَتْ حسناتُه المتعددةُ، ومَنْ خَفَّتْ حسناتُه المتعددةُ. ويَلزَمُ مِنْ ثِقَلِ الحسناتِ خِفَّةُ المُقابِلِ وهو السيئاتُ؛ لأنَّ الوَزْنَ للأعمالِ، الحَسَنَةُ منها في كِفَّةٍ، والسيئةُ في كِفَّةٍ، فإذا ثَقُلَتِ الحسناتُ طَاشَتِ السيئاتُ والعَكْسُ. وقدْ يُوزَنُ الشخصُ كما في حديث علي قال: «**أمر النَّبِيُّ** ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى نصف النهار ٣/ ٩٠ (٢٢٦٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.



ابْنَ مَسْعُودٍ، فَصَعِدَ عَلَى شَجَرَةٍ أَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْهَا بِشَيْءٍ، فَنَظَرَ أَصْحَابُهُ إِلَى سَاقِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ حِينَ صَعِدَ الشَّجَرَةَ، فَضَحِكُوا مِنْ حُمُوشَةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَضْحَكُونَ؟ لَرِجْلُ عَبْدِ اللهِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ»[(١)]. وحديث: «**إِنَّه لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ وَقَالَ: اقْرَؤُوا** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]»[(٢)].
فهذا يَدُلُّ على أنَّ صاحِبَ العَمَلِ قدْ يُوزَنُ، لكنَّ الأصْلَ أنَّ الوَزْنَ للعَمَلِ لأنَّه هو الذي يَتَرَتَّبُ عليه الجزاءُ.

﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ يَقُولُ أهلُ العلمِ: «قدْ خَابَ وخَسِرَ مَنْ غَلَبَتْ آحادُه عَشَراتِه»[(٣)]. وذلك أنه لا يُجْزَى بالسيئةِ إلَّا سيئةً واحدةً، وأنه يُجْزَى بالحسنةِ عَشْرَ أمثالِها إلى سَبْعِمائةِ ضِعْفٍ إلى أضْعافٍ كثيرةٍ، فإذا غلبت هذه السيئاتُ مع عَدَمِ المضاعَفَةِ على الحسناتِ مع المُضاعفاتِ الكثيرةِ، فلا شَكَّ أنَّ هذا خُسْرَانٌ. والمسألةُ لَيْسَتْ خسارةَ أموالٍ تُعَوَّضُ أوْ لا تُعَوَّضُ، وإنَّما الخسارةُ الحقيقيةُ خسارةُ الدينِ التي يَتْبَعُها خسارةُ النفسِ والأهلِ.

«وتُنْشَرُ الدواوينُ، وهي صحائِفُ الأعمالِ» الدواوينُ هي صحائِفُ الأعمالِ التي فيها ما كَتَبَه المَلَكانِ اللذَانِ يَكتُبانِ الحسناتِ والسيئاتِ في كتابٍ لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحْصاها، فيؤتى الإنسانُ بالسِّجلَّاتِ مِنَ

---

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٢٤٤ (٩٢٠)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٩٢) (٢٣٧)، وأبو يعلى في مسنده ١/ ٤٤٦ (٥٩٥)، والطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٩٥ (٨٥١٦)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٤٧٢: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم رجال الصحيح غير أم موسى وهي ثقة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ ٦/ ٩٣ (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ٤/ ٢١٤٧ (٢٧٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مفيد العلوم ومبين الهموم (ص١٩٦)، تفسير ابن عطية ٣/ ١٥٠، شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٢٨).

الحسناتِ، والسِّجِلَّاتِ مِنَ السيئاتِ كما ثبت في حديث البطاقةِ المعروف[1].

وقد اخْتَلَفَ أهلُ العلمِ في كتابَةِ ما لا إِثْمَ فيه ولا أجْرَ، فمِنهم مَنْ يَقُولُ: يُكتَبُ كُلُّ شيءٍ حتَّى ما لا ثَوابَ فيه ولا عِقابَ، ثم بعدَ ذلك يُهْدَرُ. ومِنهم مَنْ يَقُولُ: لا يُكتَبُ إلَّا ما يُثابُ عليه ليُوضَعَ في كِفَّةِ الحسناتِ وما يُعاقَبُ عليه ليُوضَعَ في كِفَّةِ السيئاتِ.

«فآخِذٌ كتابَه بيمينِه وآخِذٌ كتابَه بشمالِه» الذي يأخُذُ كتابَه بيمينِه هو النَّاجِي الذي ثَقُلَتْ موازينُه، والذي يَأخُذُ كتابَه بشمالِه فهو الهالك الذي خَفَّتْ موازينُه.

«أو مِنْ وراءِ ظهْرِه» الذي يَأخُذُ كتابَه مِنْ وراءِ ظَهْرِه هو مَنْ يَأخُذُ الكتابَ بيَدِه الشمالِ التي تُلْوَى مِنْ وراءِ ظَهْرِه.

«كما قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾» الطائِرُ هو العَمَلُ الذي يُتَطَيَّرُ به ويُتَشَاءَمُ، أوْ يُتَفَاءَلُ به؛ فإنْ كَانَ حَسَنًا يُصَوَّرُ له بصورةِ الشَّابِّ الحَسَنِ الذي يَأتِي وجْهُه بالخيرِ، فيتَفَاءَلُ به، وإن كان سيئًا يُصَوَّرُ له بصورةِ رَجُلٍ قبيحِ المَنْظَرِ لا يَأتِي بالخَيْرِ، فيتَشَاءَمُ به؛ فمِنْ هذه الحَيْثِيَّةِ سُمِّيَ طائِرًا.

---

(١) وهو: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله سيخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سِجِلًّا، كل سِجِلٍّ مثل مدِّ البصر ثم يقول: أتنكر من هذا شيئًا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة فإنه لا ظلم عليك اليوم، فَتُخْرَجُ بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله فيقول: احضر وزنك فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السِّجِلَّات فقال: إنك لا تظلم قال: فتوضع السِّجِلَّات في كِفَّة والبطاقة في كِفَّة فطاشت السِّجِلَّات وثَقُلَتِ البطاقة، فلا يَثْقُلُ مع اسم الله شيء**».
وأخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله ٥/ ٢٤ (٢٦٣٩) وقال: هذا حديث حسن غريب. وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة ٢/ ١٤٣٧ (٤٣٠٠)، وأحمد ١١/ ٥٧٠ (٦٩٩٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ (مَنْشورًا) مَفْتوحًا لا يَحتاجُ إلى تَقْليبٍ وعَناءٍ وتَعَبٍ، وفي كَوْنِه مَنْشورًا زيادَةُ سُرورٍ بالنسبةِ لصاحِبِ العَمَلِ الصالِحِ، وزيادةُ حُزْنٍ وكآبَةٍ بالنسبةِ لصاحِبِ العَمَلِ السَّيِّئِ؛ لأنَّه أوَّلُ ما يُواجَه به عَمَلُه، فيَنْظُرُ إلى هذه الأعمالِ السيئةِ فيَزدادُ حُزْنُه وكآبَتُه، والآخَرُ صاحِبُ الأعمالِ الصالِحَةِ يَجِدُها مَنْشورَةً مُسْتَقْبَلًا بها لا يَحتَاجُ إلى تَفْتيشٍ في الأمورِ المحسوسةِ.

﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ حاسِبْ نفسَك فليسَ لك أدْنى عُذْرٍ، فكِتابُكَ مَنْشور، وانْظُرْ في حسناتِك وسيئاتِك، هل تُنْكِرُ مِنها شيئًا؟

«ويُحاسِبُ اللهُ الخلائِقَ»؛ يَعْنِي: أهلَ التكليفِ مِنَ الجنِّ والإنسِ، فيُجازِيهم بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ، وهذا هو الأصْلُ أنَّ الجميعَ مُحاسَبونَ، ولذلك نُصِبَتِ الموازينُ لمعرفةِ مقدارِ رُجْحانِ الحسناتِ أوِ السيئاتِ كما تَقَدَّمَ في ذِكْرِ الميزانِ، ويَخرُجُ مِنْ هذا العُمومِ الأنبياء ومَنْ جَاءَ النصُّ فيه بأنَّه لا يُحاسَبُ؛ وذلك كالسَّبْعينَ ألفًا الذين يَدخُلونَ الجنةَ بغيرِ حِسابٍ، كما جَاءَ في الحديثِ الصحيحِ وأنَّهم الذين «**لا يَسْترقون، ولا يَتطيَّرون، ولا يَكْتوون، وعلى ربِّهم يتوكلون**»[(١)]، وجَاءَ في بعضِ الأخبارِ أنَّ مع كُلِّ واحِدٍ سَبْعينَ ألفًا وفي بعضِها مع كُلِّ ألْفٍ سبعونَ ألفًا[(٢)].

ومَنْ نُوقِشَ الحسابَ عُذِّبَ، كما جَاءَ في الحديثِ الصحيحِ. وقَالَتْ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو (٥٧٠٥) ٧/ ١٢٦، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٢٢٠/ ٣٧٤) ١/ ١٩٩، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ١٦ (٢٤٤٦) ٤/ ٦٣١، وأحمد (٢٤٤٨) ٤/ ٢٦١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الترمذي أبواب صفة القيامة، باب منه (٢٤٣٧) ٤/ ٦٢٦، وقال: حسن غريب، وابن ماجه كتاب الزهد باب صفة أمة محمد ﷺ (٤٢٨٦) ٢/ ١٤٣٣، عن أبي أمامة رضي الله عنه.

عائشةُ رضي الله عنها: وماذا عَنْ قوْلِه سبحانه وتعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قَالَ ﷺ: «**ذلك العَرْضُ**»[(١)].

«**وَيَخْلُوَ بعبْدِه المُؤمِنِ فيُقَرِّرَه بذُنوبِه كما وُصِفَ ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ**»

في الحديثِ: «**ما مِنكم مِنْ أحَدٍ إلَّا سيُكَلِّمُه رَبُّه ليسَ بينَه وبينَه حاجب ولا تَرْجُمانٌ**»[(٢)]، فيقرره: عَمِلْتَ كذا في يومِ كذا، عَمِلْتَ كذا في يومِ كذا، حتَّى يَخْشَى على نفسِه مِنَ الهلاكِ، ثم يُبَشِّرُه اللهُ سبحانه وتعالى بأنَّه سَتَرَه في الدنْيا، وأنَّه يَغفِرُ له في الآخرةِ[(٣)].

«**كما وُصِفَ ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ**» هذه الإشارة ترجع إلى جميع ما ذكر المؤلف من أحوال يوم القيامة بدءً من قوله: «**فيؤمنون بفتنة القبر**».

«**وأمَّا الكُفَّارُ فلا يُحاسَبونَ مُحاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حسناتُه وسيئاتُه فإنَّه لا حسنات لهم**» ليس لهم حسنات في الآخرة، قال - تعالى -: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. أما في الدنيا فيُجازَوْن على ما عملوه من بعضِ الأعمالِ الصالحةِ مِنَ الإحسانِ إلى الغَيْرِ ونحو ذلك، ومِنْ أهلِ العلمِ مَنْ يَقُولُ: إنَّهم يُحاسبون ويُجازُونَ بحسناتِهم في الآخرةِ، ويُخَفَّفُ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئًا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه ١/ ٣٢ (١٠٣)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب ٤/ ٢٢٠٤ (٢٨٧٦)، وأبو داود، كتاب الجنائز، باب عيادة النساء ٢/ ٢٠١ (٣٠٩٣)، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب منه ٤/ ٦١٧ (٢٤٢٦)، وأحمد ٤١/ ١٥٢ (٢٤٦٠٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٠٥).

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه (٦٠٧٠) ٨/ ٢٠، وهذا لفظه، ومسلم كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٢٧٦٨) ٤/ ٢١٢٠، أن رجلًا سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى؟ قال: «**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول: عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم ويقول: عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم فيقرره ثم يقول إني سترت عليك في الدنيا فأنا أغفرها لك اليوم**».



مِنْ عذابِهم بقدر ما عَمِلُوه مِنْ الخير في الدُّنيا، وأمَّا الشِّركُ فلا يُخفَّفُ عنهم من عذابه شيء.

«ولكنْ تُعَدُّ أعمالُهم فتُحْصَى، فيُوقَفُونَ عليها ويُقَرَّرُونَ بها ويُجْزَوْنَ بها»

وفي بعضِ النُّسَخِ «يُخْزَوْنَ»؛ لأنَّه يُنادَى عليهم على رُؤوسِ الخلائِقِ، وأمَّا بالنسبةِ للمؤمنينَ: فيَخْلُو الرَّبُّ ﷻ بعبْدِه، ولا يَفْضَحُه بينَ الخلائِقِ كما هي حالُ الكافِرِ.





[الحوض، والصراط، والقنطرة]

﴿ وفِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ: الْحَوْضُ الْمَوْرُودُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، آنِيَتُهُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ، طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا.

﴿ وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ - وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ، ومِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرُكَّابِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ فَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيبُ تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

﴿ فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ.

الشرح

«وفي عَرْصَة القيامةِ الحَوْضُ المَورُودُ لمحمدٍ ﷺ» بعدَ هذه المُحاسَبَةِ يَحتاجُونَ إلى الشُّرْبِ؛ لأنَّ الوَزْنَ والمُحاسَبَةَ يَنْشَأُ عَنها ظَمَأٌ، وفي عَرَصَاتِ القيامةِ الحَوْضُ المَوْرُودُ للنبيِّ ﷺ، وهو أَعْظَمُ حِياضِ الأنبياءِ فقدْ جَاءَ:



«إنَّ لكُلِّ نبيٍّ حَوْضًا»(١). وجَاءَ أنَّ النبيَّ ﷺ يَسْقِي أمَّتَه مِنْ هذا الحَوْضِ، ويَأتِي أُنَاسٌ مِنْ أمَّتِه يعرفهم ويعرفونه فيُذَادونَ عَنْ الحَوْضِ، فيَقُولُ النبيُّ ﷺ: **«أصْحابِي أصْحابِي، فيُقالُ له ﷺ: إنَّك لا تَدْرِي ما أحْدَثُوا بعدَك، فيَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا»**(٢)، يَعْنِي بُعْدًا بُعْدًا، ولا شَكَّ أنَّ هذا يَشْمَلُ مَنْ غَيَّرَ التغييرَ التامَّ الكاملَ بالرِّدَّةِ مثلًا، كما أنَّه يَشْمَلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ الرسولِ ﷺ بإحْداثِ ما ليسَ مِنه فيه كالمُبْتَدِعَةِ. والحَدِيثُ يَنْطبقُ على أهلِ الرِّدَّةِ الذِين حارَبَهم أبو بكرٍ.

«ماؤُه أشَدُّ بَياضًا مِنَ اللَّبَنِ وأحْلَى مِنَ العَسَلِ آنِيَتُه عَدَد نُجومِ السماءِ، طُولُه شَهْرٌ، وعَرْضُه شَهْرٌ، مَنْ يَشْرَبُ مِنه شَرْبَةً لا يَظْمَأُ بعدَها أبدًا» ويُمَدُّ هذا الحَوْضُ مِنْ نَهْرِ الكَوْثَرِ الذي اخْتُصَّ به النبيُّ ﷺ.

«والصِّراطُ مَنْصُوبٌ على مَتْنِ جَهَنَّمَ» جَاءَ في الحديثِ الصحيحِ أنَّه بينَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ(٣).

«وهو الجِسْرُ الذي بينَ الجنةِ والنارِ، يَمُرُّ الناسُ عليه على قَدْرِ أعمالِهم؛ فمِنهم مَنْ يَمُرُّ كلَمْحِ البَصَرِ، ومِنهم مَنْ يَمُرُّ كالبَرْقِ الخاطف، ومِنهم مَنْ يَمُرُّ كالرِّيحِ، ومِنهم مَنْ يَمُرُّ كالفرس الجَوادِ، ومِنهم مَنْ يَمُرُّ كرِكَابِ الإبِلِ، ومِنهم مَنْ يَعْدُو عَدْوًا، ومِنهم مَنْ يَمْشِي مَشيًا، ومِنهم مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، ومِنهم مَنْ يُخْطَفُ خَطْفًا، ويُلْقَى في جَهَنَّمَ»، فهؤلاء مُتفاوِتُونَ في مجاوزةِ الصِّراط، وعلى

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في صفة الحوض ٤/٦٢٨ (٢٤٤٣)، من حديث سمرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض (٦٥٨٤) ٨/١٢٠، ومسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبيِّنا ﷺ (٢٢٩٠) ٤/١٧٩٣، من حديث سهل بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل السجود (٨٠٦) ١/١٦٠، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١٨٢) ١/١٦٣، وأحمد (٧٩٢٧) ١٣/٣٠٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



قَدْرِ التزامِ المسلمينَ بالصراطِ المستقيمِ في الدنْيا يَكُونُ التَّفاوُتُ بينهم في مجَاوزة الصراطِ.

«فإنَّ الجِسرَ عليه كَلاليبٌ تَخْطَفُ الناسَ بأعمالِهم» الجِسْرُ كلمةٌ عربيةٌ، وهو ما يُصْعَدُ عليه ليُتَجاوَزَ به ما تَحْتَه، ومِنهم مَنْ يَخُصُّ الجِسْرَ بما يَمُرُّ على الماءِ، وشَاعَ اليَوْمَ إطْلاقُ كَلِمَةِ (كُبْرِي) على الجِسْرِ وهَذِه الْكَلِمَةُ تُرْكِيَّةٌ ولَيْسَتْ عَربيةً. والجِسْرُ الذي بينَ الجنةِ والنارِ هو الصِّراطُ.

«فمَنْ مَرَّ على الصراطِ دَخَلَ الجنةَ»؛ يَعْنِي: أنَّ مَآلَه إلى الجنةِ، لكنَّه قبلَ ذلك يُوقَفُ على القَنْطَرَةِ، وهي بين الجنة والنار.

«فإذا عَبَرُوا عليه» اجْتَازُوا هذا الجِسْرَ.

«وُقِفُوا على قَنْطَرَةٍ بينَ الجنةِ والنارِ، فيُقْتَصُّ لبعضِهم مِنْ بعضٍ، فإذا هذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة»؛ ليَزُولَ ما في نُفوسِ بعضِهم على بعضٍ، وليُنْزَعَ الغِلُّ مِنْ صُدورِهم، كما قَال - تعالى -: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧] فهم وإنْ كَانُوا قد مَرُّوا بأهوالٍ مِنَ الميزانِ ثم الصِّراطِ، قدْ يَبْقَى في نُفوسِهم ما يَبْقَى مِنْ غلٍّ بعضِهم على بعضٍ، فإذا وُقِفُوا على القَنْطَرَةِ بينَ الجنةِ والنارِ اقتُصَّ لبعضِهم مِنْ بعضٍ، فإذا هُذِّبُوا ونُقُّوا أَذِنَ اللهُ لهم في دُخولِ الجنةِ.



[الشفاعة]

۞ وأوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بابَ الجنةِ: مُحَمَّدٌ ﷺ وأوَّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنةَ مِنَ الأُمَمِ: أُمَّتُه. وله ﷺ - في القيامةِ - ثلاثُ شَفاعَاتٍ: - أمَّا الشفاعةُ الأُولَى: فيَشْفَعُ في أهلِ الموقِفِ حتَّى يُقْضَى بينَهم بعدَ أنْ تَتَراجَعَ الأنبياءُ: آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ ومُوسَى وعِيسَى ابنُ مريمَ عَنِ الشفاعةِ حتَّى تَنْتَهِيَ إليه، وأمَّا الشفاعةُ الثانيةُ: فيَشْفَعُ في أهلِ الجنةِ أنْ يُدخَلُوا الجنةَ؛ وهاتانِ الشفاعتانِ خاصَّتانِ له، وأمَّا الشفاعةُ الثالثةُ: فيَشْفَعُ فيمَنْ اسْتَحَقَّ النارَ وهذه الشفاعةُ له ولسائرِ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقينَ وغيرِهم، فيَشْفَعُ فيمَنْ اسْتَحَقَّ النارَ ألّا يَدخُلَها، ويَشْفَعُ فيمَنْ دَخَلَها أنْ يَخْرُجَ مِنها، ويُخْرِجُ اللهُ - تَعالَى - مِنَ النارِ أقوامًا بغيرِ شفاعةٍ بل بفَضْلِه ورَحْمَتِه، ويَبْقَى في الجنةِ فضْلٌ عمَّنْ دَخَلَها مِنْ أهلِ الدنْيا، فيُنْشِئُ اللهُ أقوامًا فيُدْخِلُهم الجنةَ.

۞ وأصنافُ ما تَضَمَّنَتْه الدارُ الآخرةُ مِنَ الحسابِ والثوابِ والعقابِ والجنةِ والنارِ وتفاصيلُ ذلك مَذْكُورَةٌ في الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ مِنَ السماءِ، والآثارِ مِنَ العِلْمِ المأثورِ عَنِ الأنبياءِ، وفي العِلْمِ المَوروثِ عَنْ مُحمَّدٍ ﷺ مِنْ ذلك: ما يَشْفِي ويَكْفِي، فمَنِ ابْتَغاه وَجَدَه.

۞ الشرح ۞

«وأوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بابَ الجنةِ مُحمَّدٌ ﷺ» هو سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ، وهو أوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنه الأرضُ، وأوَّلُ مَنْ يَلِجُ بابَ الجنةِ.



«**وأوَّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنةَ مِنَ الأُمَمِ أمَّتُه**» لأنَّها أفضلُ الأُمَمِ وخيرُ الأُمَمِ، ولها خصائص ومَزايَا ذُكِرَتْ في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، ومِنها ما ذُكِرَ في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فهذه مِنْ أخَصِّ الخصائِصِ التي تُمَيِّزُ هذه الأمَّةَ وتَضْمَنُ لها الخيريَّةَ على سائِرِ الأُمَمِ، وقال ﷺ: «**نحن الآخِرُونَ السابِقونَ يومَ القيامةِ**»[(١)] فـ(نحن الآخِرونَ) بالنسبةِ للوُجودِ الزَّمَنِي في هذه الدنْيا، لكنْ نحن (السابِقُونَ يومَ القيامةِ)، فنحن أوَّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنةَ يومَ القيامةِ، ندخلها قبلَ الأُمَمِ السابقَةِ التي وُجِدَتْ قبلَنا في الدنْيا.

«**وله ﷺ في القيامةِ ثلاثُ شفاعاتٍ، أمَّا الشفاعةُ الأُولَى: فيَشْفَعُ في أهلِ الموقِفِ حتَّى يُقْضَى بينَهم بعدَ أنْ يَتَرَاجَعَ الأنبياءُ آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ ومُوسَى وعِيسَى ابنُ مريمَ مِنَ الشفاعةِ حتَّى تَنْتَهِيَ إليه**» إذا بُعِثَ الناسُ مِنْ قُبورِهم ودَنَتْ مِنهم الشمسُ وألْجَمَهم العَرَقُ وصَارُوا في كَرْبٍ عظيمٍ وهَوْلٍ شديدٍ وأرَادُوا التَّخَلُّصَ مِنْ هذا الموقِفِ العظيمِ، جَاؤُوا إلى آدمَ أبي البَشَرِ وقَالُوا له: «**أنْتَ أبُونا خَلَقَكَ اللهُ بيَدِه وأسْجَدَ لك مَلائِكَتَه، اشْفَعْ لنا عندَ رَبِّكَ ليُخَلِّصَنا مِنْ هذا الموْقِفِ العظيمِ**». **فيَذْكُرُ مَعْصِيَتَه، وأنَّه نُهِيَ عَنْ أكْلِ الشجرةِ فعَصَى، ويقولُ**: «**اذْهَبُوا إلى نوحٍ أوَّلِ الرُّسُلِ**»، فيَذْهَبُونَ إلى نوحٍ، فيَقُولونَ له: «**أنْتَ أوَّلُ الرُّسُلِ**»، فيَذكُرُ أنَّ له دَعْوَةً دعا بها على قوْمِه، فيقولُ: «**اذْهَبُوا إلى إبراهيمَ خليلِ اللهِ**»، فيَذْهَبُونَ إلى إبراهيمَ الخليلِ - عليه وعلى نَبِيِّنا وسائِرِ الأنبياءِ أفضلُ الصلاةُ وأتَمُّ التسليم - فيَقُولونَ: «**أنْتَ خليلُ اللهِ**»، فيَذْكُرُ الكَذِبَاتِ الثلاثَةَ التي جَاءَ بها الحديثُ الصحيحُ، وكُلُّها لَيْسَتْ مِنَ الكَذِبِ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور (٦٦٢٤) ٨/١٢٨، ومسلم، كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة (٢١/٨٥٥) ٢/٥٨٥، وأحمد (٧٧٠٧) ١٣/١٣٥، ٤٧٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الصريحِ الذي يَأثَمُ به الإنسانُ، وإنَّما هي مِنَ التعريضِ الذي هو مِنْ أجْلِ اللهِ، لكنَّها لعِظَمِ مَقامِ الخليلِ عليه السلام رآها على غيرِ ما يَرَاها آحادُ الناسِ؛ وعَدَّها كَذِبَاتٍ، وجَعَلَها مِمَّا يَحُولُ بينَه وبينَ هذا المَقام، فقَالَ: «**اذْهَبُوا إلى مُوسَى؛ فإنَّه كَليمُ اللهِ**»، فيأْتُونَ مُوسَى ويَقُولُونَ: «**أنْتَ كَليمُ اللهِ، كَتَبَ لك التوراةَ بيَدِه، وفَعَلَ وفَعَلَ**»، فيَذْكُرُ ما حَصَلَ مِنه مِنْ مُخالَفاتٍ، فيقولُ: «**اذْهَبُوا إلى عِيسَى**»، فلا يَذْكُرُ سيئةً وإنَّما يَكْتَفِي بقوْلِه: «لَسْتُ لها اذْهَبُوا إلى مُحمَّدٍ ﷺ»، فيأْتُونَ مُحمَّدًا ﷺ فيَقُولُ: «**أنا لها، أنا لها**»، فيَسْجُدُ تحتَ العَرْشِ، ويُلْهَمُ بأدْعِيَةٍ وأذْكَارٍ لمْ يَكُنْ يَعرِفُها مِنْ قبلُ؛ إنَّما يُفْتَحُ عليه بها، فيُقالُ له: «**ارْفَعْ رَأسَكَ، وسَلْ تُعْطَه، واشْفَعْ تُشَفَّعْ**»، فيَشْفَعُ للناسِ، فتُقبلُ شفاعَتُه ﷺ، ويُخَلَّصون مِنْ هذا المَوقِفِ العظيمِ[1].

وهذه الشفاعَةُ خاصَّةٌ بالنبيِّ ﷺ وهي المَقامُ المحمودُ الذي جَاءَتِ الإشارةُ إليه في سُورةِ الإسراءِ في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وطَلَبَ مِنْ أُمَّتِه أنْ يَسْألُوها له بعدَ الأذانِ[2]، ومَنْ دَاوَمَ على طَلَبِها له بعدَ كُلِّ أذانٍ، فحريٌّ بأن يكون ممَّن يَشْفَعُ له النَّبيُّ ﷺ.

«وأمَّا الشفاعةُ الثانيةُ: فيَشْفَعُ في أهلِ الجنةِ أنْ يُدخَلُوا الجنةَ؛ وهاتانِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ ٦/ ١٧ (٤٤٧٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ١/ ١٨٠ (١٩٣)، وأحمد ٢١/ ١٨٥، (١٣٥٦٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٤) ١/ ٢٨٨ عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلُّوا عليّ، فإنَّه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشرًا ثم سَلُوا الله لي الوَسِيلة فإنها، منزلة في الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حَلَّتْ له الشفاعة**». وأخرج البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء (٦١٤) ١/ ١٢٦ عن جابر رضي الله عنه نحوه.

الشفاعتانِ خاصَّتانِ له» ومِنْ شفاعاتِه الخاصَّةِ به ﷺ: شفاعتُه لعَمِّه أبي طالِبٍ، فيَشْفَعُ فيه ليُخَفَّفَ عَنه العذابُ، فيُوضَعَ في ضَحْضَاحٍ مِنْ نارٍ[(١)]، وفي روايةٍ: **«يَلبَس نَعْلَيْنِ مِنْ نارٍ يَغْلِي مِنهما دِماغُه، ولا يَرَى أنَّ أحدًا مِنْ أهلِ النارِ أشَدُّ عذابًا مِنه وهو أهْوَنُهم عذابًا»**[(٢)].

«وأمَّا الشفاعةُ الثالثةُ: فيَشْفَعُ فيمَنْ اسْتَحَقَّ النارَ، ويَشْفَعُ فيمَنْ دَخَلَها أنْ يَخرُجَ مِنها، وهذه الشفاعةُ له ولسائِرِ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقينَ وغيرِهم، فيَشْفَعُ فيمَنْ اسْتَحَقَّ النارَ ألّا يَدخُلَها، ويَشْفَعُ فيمَنْ دَخَلَها أنْ يَخْرُجَ مِنها». وهذه الشفاعةُ هي التي يُقِرُّ بها ويَعتَقِدُها أهلُ السُّنَّةِ، ويُنْكِرُها بعضُ طوائِفِ البِدَعِ كالخوارجِ والمُعتزلةِ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ مَنِ ارْتَكَبَ الكبيرةَ لا يَدخُلُ الجنةَ، وإذا دَخَلَ النارَ فإنَّه خالِدٌ مُخَلَّدٌ فيها لا يَخرُجُ مِنها.

«ويُخْرِجُ اللهُ مِنَ النارِ أقوامًا بغيرِ شفاعةٍ بلْ بفضْلِه ورَحْمَتِه» بعدَ هذه الشفاعاتِ المذكورة يُخْرِجُ اللهُ مِنَ النارِ أقوامًا بلا شفاعة، بل بفضله ورحمته، مع أنَّ جميعَ هذه الشفاعاتِ إنَّما كَانَتْ بفَضْلِه ورَحْمَتِه وإذْنِه للشافِعِ ورِضَاه عَنِ المَشْفوعِ له، كما جَاءَ في النصوصِ، فهي تَعُودُ جميعها إلى فَضْلِه ورَحْمَتِه سبحانه وتعالى.

«ويَبْقَى في الجنةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَها مِنْ أهلِ الدنْيا، فيُنْشِئُ اللهُ لها أقوامًا فيُدْخِلُهم الجنةَ» يُنشِئُ الله أقوامًا لم يُكلَّفُوا بعَمَلٍ في الدُّنيا، فيُدخِلُهم الجنةَ بفَضْلِه ورَحْمَتِه؛ لأنَّها فَضْلٌ مِنَ اللهِ سبحانه وتعالى فلا يَلزَمُ مِنه عَمَلٌ، كما أنَّه يَبْقَى في

(١) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب ٥/ ٥٢ (٣٨٨٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه ١/ ١٩٥ (٢١٠)، وأحمد ١٧/ ١١٣ (١١٠٥٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاب، باب صفة الجنة والنار (٦٥٦١) ٨/ ١١٥، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابًا (٢١٣) ١/ ١٩٦، من حديث النعمان ابن بشير رضي الله عنه.

النارِ فَضْلٌ، ولا تَزالُ النارُ يُلْقَى فيها، وتَقُولُ هلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حتَّى يَضَعَ فيها رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَه، فيَنْزَوِي بعضُها إلى بعضٍ فتَقُولُ: قَطٍ قَطٍ[1]، ولا يُعَذِّبُ بها مَنْ لا يَسْتَحِقُّ العذابَ؛ لأنَّه لوْ خَلَقَ للنارِ أقوامًا لم يُكلَّفوا بالعمل في الدنْيا لكان ظالِمًا لهم، واللهُ ﷻ حَرَّمَ الظُّلْمَ على نفسِه.

«**وأصنافُ ما تَضَمَّنَتْه الدارُ الآخرةُ مِنَ الحسابِ والثوابِ والعقابِ والجنةِ والنارِ**»؛ يَعْنِي: مِنَ الأمورِ السَّمْعِيَّةِ التي لا يدركها عَقْلٌ، ولا تُدْرَكُ بالأَقْيِسَةِ.

«**وتفاصيلُ ذلك مذكورةٌ في الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ مِنَ السماءِ**» كالقرآنِ، والتوراةِ، والإنجيلِ، والزَّبورِ، وصُحُفِ إبراهيمَ، وصُحُفِ مُوسَى، وغيرِها، لكنَّ العِلْمَ المَوروثَ لنا مِنْ نَبِيِّنا ﷺ سواءٌ كَانَ في كتابِ اللهِ أوْ سُنَّتِه ﷺ فيه غُنْيَةٌ وكفايةٌ، أمَّا ما يُذْكَرُ في كُتُبِ التفسيرِ وكُتُبِ أشْراطِ الساعةِ من أمورِ الآخرةِ مِمَّا يُنْسَبُ للكُتُبِ السَّابقَةِ، فلا يُصَدَّقُ ولا يُكَذَّبُ؛ فإذا جَاءَ في شَرْعِنا ما يُوافِقُه صَدَّقْناه، وإنْ جَاءَ في شَرْعِنا ما يُخالِفُه كَذَّبْناه، وإنْ كَانَ مِمَّا سُكِتَ عنهُ في شرعِنا، فإنَّه يُتَوَقَّفُ فيه لِئَلَّا يَكُونَ حقًّا فنَرُدَّه بغَيْرِ حُجَّةٍ، أوْ يَكُونَ باطِلًا فنَقْبَلَه بغَيْرِ حُجَّةٍ.

«**والآثارِ مِنَ العلمِ المأثورِ عَنِ الأنبياءِ**» العِلمُ المأثورُ عَنِ الأنبياءِ غيرِ نَبِيِّنا ﷺ لا بُدَّ مِنْ أنْ نَجِدَ في شَرْعِنا ما يَشْهَدُ له لنقبله على ما تقدم آنفًا.

«**وفي العلمِ المَوروثِ عَنْ مُحمَّدٍ ﷺ مِنْ ذاك ما يَشْفِي ويَكْفِي فمَنِ ابْتَغاه وَجَدَه**» فيما ثَبَتَ في كتابِ اللهِ وصَحَّ عَنْ نَبِيِّه ﷺ ما يَشْفِي ويَكْفِي، فلَسْنا بحاجَةٍ إلى أنْ نَنْظُرَ في كُتُبِ غَيْرِنا، أوْ إلى ما لَمْ يَصِحَّ عَنْ نَبِيِّنا ﷺ، ولسنا بحاجةٍ إلى أن نَعْتَمِدَ على ما يَقُولُه أعداؤُنا مِنَ الكُفَّارِ فنُثْبِتَ به عَذابًا أوْ نَنْفِيه، بحيثُ إذا تَعَلَّقْنا بها نَفَوْها كما هو الحاصِلُ في كثيرٍ مِنْ تَصَرُّفاتِهم، فتَبْقَى ثوابِتُنا ومُسَلَّماتُنا مُرْتَبِطَةً بنظرياتٍ قابِلَةٍ للنَّفْيِ والإثْباتِ، وفي هذا مِنَ التشكيكِ

(١) تقدم تخريجه (ص٢٦٩).

في دِينِنا وعقيدتنا ما لا يخفى، وعندَنا كتابُ اللهِ وسُنَّةُ نَبِيِّه ﷺ وفيهما ما يَشْفِي ويَكْفِي.





[الإيمان بالقدر: الدرجة الأولى]

وتُؤمِنُ الفِرْقَةُ الناجِيَةُ - أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ - بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه، والإيمانُ بالقَدَرِ على دَرَجَتَيْنِ كُلُّ درجةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

الدرجةُ الأُولَى: الإيمانُ بأَنَّ اللهَ - تَعالَى - علم ما الخَلْقُ عامِلونَ بعِلْمِه القديمِ الذي هو مَوصوفٌ به أَزَلًا، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهم مِنَ الطاعاتِ والمعاصِي والأرزاقِ والآجالِ، ثم كَتَبَ اللهُ في اللَّوْحِ المحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ: فأَوَّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمُ، قَالَ له: اكْتُبْ. قَالَ: ما أَكْتُبْ؟ قَالَ: اكْتُبْ ما هو كائِنٌ إلى يومِ القيامةِ، فما أَصَابَ الإنسانَ لمْ يَكُنْ ليُخْطِئَه، وما أخْطَأَه لمْ يَكُنْ ليُصِيبَه، جَفَّتِ الأقلامُ وطُوِيَتِ الصُّحُفُ، كما قَالَ - تَعالَى -: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحج: ٧٠]، وقَالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢] وهذا التقديرُ التابعُ لعلمِه - سبحانَه - يَكُونُ في مواضِعَ جُمْلةً وتفصيلًا، فقدْ كَتَبَ في اللَّوْحِ المحفوظِ ما شَاءَ، وإذا خَلَقَ جَسَدَ الجنينِ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ فيه بَعَثَ إليه مَلَكًا؛ فيُؤْمَرُ بأربَعِ كلماتٍ فيُقالُ له: اكْتُبْ رزْقَه وأَجلَه وعَمَلَه وشَقِيٌّ أَوْ سعيدٌ؛ ونحوَ ذلك، فهذا التقديرُ قدْ كَانَ يُنْكِرُه غُلاةُ القَدَرِيَّةِ قديمًا، ومُنْكِرُوه اليومَ قليلٌ.

الشرح

لمَّا ذَكَرَ الشيخُ عقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الفرقةِ الناجيةِ في أركانِ الإيمانِ بَدْءًا مِنَ الإيمانِ باللهِ وما يَتَعَلَّقُ به مِنْ أسماءٍ وصفاتٍ، خَتَمَ ذلك بالإيمانِ بالقَدَرِ الذي هو الرُّكْنُ السادسُ مِنْ أركانِ الإيمانِ فلا يَصِحُّ الإيمان إلَّا به كما جَاءَ في حديثِ جبريلَ، وهو أوَّلُ حديثٍ في «صحيح مسلم» في كتابِ الإيمانِ بعدَ المُقَدِّمَةِ: «عَنِ ابنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ في القَدَرِ بالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ»[1]؛ أي: أوَّلُ مَنْ قَالَ بنَفْيِ القَدَرِ؛ لأنَّ القَدَرِيَّةَ يُطْلَقُونَ ويُرادُ بهم عندَ الإطْلاقِ القَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ، وقدْ يُطْلَقُ القدريَّةُ ويُرادُ بهم القَدَرِيَّةُ الغُلاةُ في الإثْباتِ، وكِلَاهما مُجانِبٌ للصوابِ، فالنُّفَاةَ يُبالِغُونَ في النَّفْيِ ويُقابِلُهم الجَبْرِيَّةُ الذين يُبالِغُونَ في الإثْباتِ، ووُفِّقَ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فتَوَسَّطُوا بينَ الفِئَتَيْنِ الضَّالَّتَيْنِ. «فانْطَلَقْتُ أنا وحُمَيْدُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ الحِمْيَرِيُّ حاجَّيْنِ أوْ مُعْتَمِرَيْنِ فقُلْنَا: لوْ لقِينَا أحَدًا مِنْ أصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ فسَأَلْناه عمَّا يَقُولُ هؤلاء في القَدَرِ» فبدعةُ القَدَرِيَّةِ مِنْ أقدمِ البِدَعِ حَدَثَتْ في عَصْرِ الصحابةِ.

«فوُفِّقَ لنا عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ الخطابِ داخِلًا المسجدَ، فاكْتَنَفْتُه أنا وصاحِبِي أحَدُنا عَنْ يمينِه والآخَرُ عَنْ شِمالِه، فظَنَنْتُ أنَّ صاحِبِي سيَكِلُ الكلامَ إليَّ، فقُلْتُ: أبا عبدِ الرحمٰنِ، إنَّه قدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا -؛ يَعْنِي: في جِهَتِنا - بالبَصْرَةِ ناسٌ يَقْرَؤُونَ القرآنَ ويَتَقَفَّرُونَ العلمَ»؛ يَعْنِي: لهم عنايةٌ بالقرآنِ ويَحرِصُونَ على العلمِ أشَدَّ الحرصِ حتَّى إنَّهم يَطْلُبونَه في القِفَارِ والبَرارِي وفي كُلِّ مكانٍ.

«وذَكَرَ مِنْ شَأنِهم»؛ يَعْنِي: مِنْ عِباداتِهم وحِرْصِهم.

---

(١) هو: معبد الجهني البصري، أول من تكلم بالقدر. روى عن ابن عباس، ومعاوية، وابن عمر، وعمران بن حصين، وغيرهم. مات قبل التسعين. التاريخ الكبير للبخاري ٧/ ٣٩٩، تاريخ الإسلام ٢/ ١٠٠٦.



«وأنَّهم يَزْعُمُونَ ألَّا قَدَرَ وأنَّ الأمْرَ أُنُفٌ»؛ يَعْنِي: أنَّه مُسْتأنَفٌ، فلا يُوجَدُ شيءٌ مُقَدَّرٌ سابِقًا، بلْ لا يُقدِّرُ اللهُ شيئًا، ولا يَكْتُبُه، ولا يَعلَمُه إلَّا في وَقْتِه.

«قَالَ: فإذا لقِيتَ أولئك فأخْبِرْهُم أنِّي بريءٌ مِنهم وأنَّهم بُرآءُ مِنِّي، والذي يَحلِفُ به عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ» وهو اللهُ ﷻ **«لوْ أنَّ لأحَدِهم مِثلَ أُحُدٍ ذهبًا فأنْفَقَه ما قَبِلَ اللهُ مِنه حتَّى يُؤمِنَ بالقَدَرِ»**؛ لأنَّه رُكْنٌ مِنْ أرْكانِ الإيمانِ، فمَنْ لمْ يُؤمِنْ به كَفَرَ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٥٤] وهؤلاء كَفَرُوا فلا تُقْبَلُ مِنهم نَفَقَاتُهم.

«ثم قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بنُ الخطابِ، قَالَ: بينَما نحنُ جلوسٌ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ يوم إذْ طَلَعَ علينا رَجُلٌ شديدُ بَياضِ الثيابِ...» وذكرَ حديثَ جبريلَ بطُولِه حينَما سَأَلَ النبيَّ ﷺ عَنِ الإسلامِ والإيمانِ والإحْسانِ، والشاهِدُ مِنه قولُهُ: **«قَالَ: فأخْبِرْنِي عَنِ الإيمانِ. قَالَ: «أنْ تُؤمِنَ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ، وتُؤمِنَ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه». قَالَ: صَدَقْتَ»**[1].

فالإيمانُ بالقَدَرِ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ لا يَصِحُّ إلَّا به. والقَدَرِيَّةُ القُدامَى يَنْفُونَ العِلْمَ، لكنَّ القَدَرِيَّةَ الذين جَاؤُوا مِنْ بعدِهم أنْكَرُوا المراتِبَ اللَّاحِقَةَ: المشيئةَ والكتابةَ والخلقَ، دون العلم.

«وتُؤمِنُ الفِرْقَةُ الناجِيَةُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه» لا يُمكِنُ أنْ يُفَرَّقَ بينَ مُفْرَداتِ القَدَرِ بأنْ يُؤمَنَ ببعضِها ويُكْفَرَ ببعضٍ، ويُؤمَنَ بالخيرِ الذي يُنْتَفَعُ به ولا يُؤمَنَ بالشَّرِّ الذي يُتَضَرَّرُ به، بلْ لا بُدَّ أنْ نؤمِنَ به كُلِّه خيرِه وشَرِّه حُلْوِه ومُرِّه.

«والإيمانُ بالقَدَرِ على دَرَجَتَيْنِ وكُلُّ درجةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ» الحصْرُ في

(١) تقدم تخريجه (ص٥٣).

أربَعَةِ الأشياءِ التي ذَكَرَها الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ حَصْرٌ اسْتِقْرائِيٌّ مأخوذٌ مِنْ كلامِ السلفِ المَبْنِيِّ على أدلةِ الكتابِ والسُّنَّةِ. وفائِدَةُ الحَصْرِ ضَبْطُ العِلْمِ وتَيْسيرُه للمُتَعَلِّمينَ، وهذه جادَّةٌ معروفَةٌ عندَ أهلِ العلمِ، وسالِكُها لا يُنْسَبُ إلى ابْتِداعٍ، لكنْ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ مِنْ أهلِ الاسْتِقْراءِ التامِّ.

«فالدرجةُ الأُولَى: الإيمانُ بأنَّ اللهَ - تَعالَى - علم ما الخَلْقُ عامِلونَ» كما قال - تعالى -: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] ألَا يعلَمُ مَنْ خَلَقَ والكُلُّ خَلْقُه وأعمالُهم أيضًا خَلْقُه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال - سبحانه -: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

«بعِلْمِه القديم» القديمُ يُطْلَقُ على المُتَقَدِّمِ على غيرِه ولوْ نِسْبِيًّا كالعُرْجُونِ القديمِ؛ فهو العُرْجُونُ الذي يَبِسَ وصُرِمَ(١) قبلَ شَهْرٍ، فهو بالنسبةِ لما صُرِمَ اليومَ قديمٌ. ويُطْلَقُ على المُتَقَدِّمِ على غيرِه مُطْلَقًا، على الأوَّلِ الذي ليسَ قبلَه شيءٌ، ويُرْدِفُه شيخُ الإسلامِ وكثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ بقوْلِه: «أَزَلِيٌّ»(٢).

«الذي هو موصوفٌ به أزَلًا» أزَلًا: غير مُتَناهٍ في القِدَمِ؛ أي: في الماضِي، بخلاف أبدًا: وهو غير مُتَناهٍ في الاسْتِمْرارِ والتَّسَلْسُلِ في المُستقبلِ.

«وعَلِمَ جميعَ أحوالِهم مِنَ الطاعاتِ والمعاصِي والأرزاقِ والآجالِ» عَلِمَ جميعَ أحوالِ الخَلْقِ، خَلَقَهم وكَلَّفَهم وأوْجَدَهم لِحِكْمَةٍ عظيمةٍ وهَدَفٍ نَبيلٍ، وهو تَحقيقُ العبوديَّةِ للهِ ﷻ، فهلْ يُتَصَوَّرُ أنْ يَخلُقَهم لهذه الحِكْمَةِ ولهذه الغَايَةِ ثم يَجهَلُ بعدَ ذلك ما هم عامِلُونَ؟

وهذا هو الشيء الأول الذي تضمنته الدرجة الأولى، وهو: العلم.

«ثم كَتَبَ اللهُ في اللَّوْحِ المحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ» وهذا هو الشيء الثاني

---

(١) **الصَّرْمُ**: القَطْعُ، ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٤، تهذيب اللغة ١٢/ ١٣٠.

(٢) ينظر: (ص٩٦).

الذي تَتَضَمَّنُه الدرجةُ الأُولَى، وهو: الكِتابَةُ في اللَّوْحِ المحفوظِ، فقد كتبَ اللهُ تعالى مقاديرَ الخَلْقِ قبلَ أنْ يَخلُقَ السمٰواتِ والأرضِ بخَمْسينَ ألْفَ سَنَةٍ[1].

«فأَوَّل ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ له: اكْتُبْ» إما أن نَقِفَ على «أوّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمُ» ثم نَقُولَ: «قَالَ له: اكْتُبْ». ونُقَدِّرُ حَرْفًا كما قَدَّرَ بعضُهم «ثم قَالَ» أوْ «فقَالَ له: اكْتُبْ». وإما أن نَقُولَ: «أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ له: اكْتُبْ» فيَكُونُ القَوْلُ مُرْتَبِطًا بالأَوَّلِيَّةِ، يَعْنِي: في أوَّلِ وُجودِه قِيلَ له: اكْتُبْ، بغَضِّ النَظَرِ عَنْ كَوْنِه أوَّلَ المخلوقاتِ أوْ خُلِقَ قبلَه شيءٌ.

ومَنْ يَقِفُ على: «أَوَّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمُ» يَقُولُ: إنَّ القَلَمَ أوَّلُ المخلوقاتِ مُطْلقًا. وإذا تَعَلَّقَتِ الأوَّلِيَّةُ بقَوْلِ: «اكْتُبْ» فلا يُمْتَنَعُ أنْ يَكُونَ قدْ خُلِقَ قبلَه شيءٌ، ولذا يَخْتَلِفُ أهلُ العلمِ في القَلَمِ والعَرْشِ أيُّهما الأوَّلُ[2]، يَقُولُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ[3]:

والناسُ مُختَلِفونَ في القَلَمِ الذي	كُتِبَ القَضاءُ به مِنَ الدَّيَّانِ
هلْ كَانَ قبلَ العَرْشِ أوْ هو بعدَه	قَوْلانِ عندَ أبي العلَا الهَمَذانِي
والحَقُّ أنَّ العَرْشَ قَبْلُ لأنَّه	وَقْتَ الكِتابَةِ كَانَ ذا أرْكَانِ
وكتابَةُ القَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ	إيجَادَه مِنْ غيْرِ فَصْلِ زَمَانِ

يَعْنِي: ليسَ هناك فاصِلٌ بينَ خَلْقِ القَلَمِ وقَوْلِ: «اكْتُبْ».

وقول ابن القيم: «والحَقُّ أنَّ العَرْشَ قبلُ»؛ يعني: قبلَ القَلَم، وليسَ فيه مُعارَضَةٌ لقوْلِه ﷺ: «أَوَّل ما خَلَقَ اللهُ القَلَمُ قَالَ له: اكْتُبْ» كما بيَّنَّا، وإذا قُلْنا

(١) صحيح مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٤/ ٢٠٤٤ (١٦/٢٦٥٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٦٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية (ص١٥٩ - ١٦٠).

(٣) نونية ابن القيم (ص٦٥).

باقْتِرانِ الكتابةِ بخَلْقِ القَلَمِ مِنْ غيرِ فاصِلٍ فمِنْ لازِمِ ذلك أنْ يَكُونَ اللَّوْحُ أيضًا خُلِقَ قبلَ القَلَمِ، فهذه الأَوَّلِيَّةُ لا تَعْنِي الأَوَّلِيَّةَ المُطْلَقَةَ، وإنَّما هي الأَوَّلِيَّةُ المُقَيَّدَةُ بالكتابةِ.

«قَالَ: ما أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ ما هو كائِنٌ إلى يومِ القيامةِ» فقدْ **«كتب اللهُ مقاديرَ الخلائقِ قبلَ أنْ تُخْلَقَ السمواتُ والأرضُ بخمسينَ ألْفَ سَنَةٍ»**، كما في «صحيحِ مُسلمٍ»[1]. فهذا بالنسبةِ للخالِقِ مع مَنْ خَلَقَ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خالقُهم ويَعلَمُ ما هم عامِلونَ في الحاضِرِ والمُستقبلِ، فالنتائِجُ مكشوفةٌ عندَه، أمَّا المخلوقُ فهي مَحْجُوبَةٌ عَنه.

«فما أَصَابَ الإنسانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَه، وما أَخْطَأَه لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَه» في الحديثِ: **«واعْلَمْ أنَّ ما أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وما أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»**[2]، وليسَ مَعْنَى هذا أنْ نَتْرُكَ الأسبابَ، بلْ نَبْذُلَ الأسبابَ التي أُمِرْنَا بها ونَثِقَ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ونَتَحَلَّى باليقينِ بما عندَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ومع ذلك يَصبرُ الإنسانُ ويَحْتَسِبُ إنْ أَصَابَتْه ضَرَّاءُ، ويَشْكُرُ إنْ أَصابَتْه سَرَّاءُ، وكُلُّ ذلك خيرٌ بالنسبةِ للمُسلِمِ.

وجاء في الحديثِ الصحيحِ: **«مَنْ سَرَّه أنْ يُبْسَطَ له في رِزْقِه أو يُنْسَأَ له في أَثَرِه فلْيَصِلْ رَحِمَه»**[3]، فقَالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إن ما في علمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا

---

(١) تقدم قريبًا (ص٣٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٩) ٤/ ٢٢٥، وابن ماجه، أبواب السُّنَّة، باب في القدر (٧٧) ١/ ٢٦، وأحمد (٢١٥٨٩) ٣٥/ ٤٦٥، والحاكم في المستدرك ٣/ ٥٤٢، والطبراني في المعجم الكبير (١١٢٤٣) ١١/ ١٢٣، من حديث ابن الديلميِّ عن أُبَي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق ٣/ ٥٦ (٢٠٦٧)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها ٤/ ١٩٨٢، وأبو داود، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم ١/ ٥٢٩ (١٦٩٣)، وأحمد ٢١/ ٢٠٩ (١٣٥٨٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَتغَيَّرُ ألبَتَّةَ، لقوله - تعالى -: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، لكنَّ الذي يَتَغَيَّرُ هو ما في علمِ المَلَكِ المَأمُورِ بالكتابةِ.

ومِنهم مَنْ يَقُولُ: إنّ التغييرَ والزيادةَ هنا يُرادُ بها زيادةٌ معنويَّةٌ وزيادةُ بَرَكَةٍ(١).

«جَفَّتِ الأقلامُ وطُوِيَتِ الصُّحُفُ، كما قَالَ تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] وقَالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]» (في كتابٍ)؛ يَعْنِي: بعدَ أنْ عَلِمَها اللهُ سبحانه وتعالى أمَرَ بكتابَتِها.

﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ مِنْ قَبْلِ أنْ نُوجِدَها.

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فذلك على اللهِ يَسيرٌ.

فلا تَغييرَ ولا تَبْديلَ، ولمَّا قَالَ الصحابةُ للنبيِّ ﷺ: فلماذا العَمَلُ؟ قَالَ: «**اعْمَلُوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له**»(٢).

وبابُ القضاءِ والقَدَرِ مِنْ أبوابِ الدِّينِ العظيمةِ التي زَلَّتْ فيها الأقدامُ، وهو مِنْ أعْقَدِ أبوابِ الدِّينِ. وكثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ يَنْهَى عَنِ الاسْتِرْسالِ فيه، وهو سِرُّ اللهِ في خَلْقِه، لكنَّه لطالِبِ الحَقِّ المُتَّبِعِ للنصوصِ واضِحٌ لا لبسَ

---

(١) ينظر: فتح الباري ١٠/٤١٦.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (٤٩٤٩) ٦/١٧١، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٧/٢٦٤٧) ٤/٢٠٤٠، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في القدر (٤٦٩٤) ٢/٦٣٤، والترمذي، كتاب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الشفاء والسعادة (٢١٣٦) ٤/٤٤٥، وابن ماجه، المقدمة، باب في القدر (٧٨) ١/٣٠، وأحمد (٦٢١) ٢/٥٦، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.



فيه ولا خَفَاء، وتَرْسُخُ قدَمُه في هذا البابِ وفي غيرِه مِنَ الأبوابِ كُلَّما ازْدَادَ مِنْ عِلْمِ الوَحْيَيْنِ، أمَّا مَنِ اسْتَرْسَلَ في كلامِ أهلِ البِدَعِ وأهلِ الافْتِراضاتِ والاحْتِمالاتِ العقليَّةِ المُجَرَّدَةِ عَنِ النصوصِ، فإنَّ هذا لا يَزْدادُ إلا حَيْرَةً.

وقدْ وَقَعَ من بعضِ الأذْكِيَاءِ خَلَلٌ كبيرٌ في هذا البابِ؛ لأنَّهم لمْ يَجْعَلُوا النصوصَ تَقُودُهم إلى الحَقِّ، وإنَّما سَارُوا وراءَ الاحْتمالاتِ العقليَّةِ المُجَرَّدَةِ عَنِ النصوصِ، واللهُ المستعانُ.

«وهذا التقديرُ التابعُ لعِلْمِه - سبحانَه - يَكُونُ في مواضِعَ جُمْلَةً وتَفْصيلًا، فقدْ كَتَبَ في اللَّوْحِ المحفوظِ ما شَاءَ» فعلى سبيلِ المثالِ: هل كُتِبَ القرآنُ الكريمُ في اللَّوْحِ المحفوظِ إجْمالًا أوْ كُتِبَ تَفْصيلًا بحُروفِه؟ مَسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ أهلِ العلمِ. وقد ذُكِرَ القرآنُ الكريمُ في الكُتُبِ السابقةِ، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] وليسَ القرآنُ بحُروفِه في زُبُرِ الأوَّلِينَ، والقرآنُ نَزَلَ مُنَجَّمًا حَسَبَ الوقائِعِ وقد تَكَلَّمَ اللهُ به في وقائِعَ ومناسباتٍ مُتعددةٍ كيفَما شَاءَ ﷻ ومَتَى شَاءَ، وأمَّا كَوْنُه كُتِبَ تَفْصيلًا فمُناسِبٌ لرأيِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما في تَنْزِيلِه جُمْلَةً في ليلةِ القَدْرِ إلى السماءِ الدنْيا[1].

وسواءٌ كَانَ هذا أوْ ذاك فالقرآنُ كلامُ اللهِ، مكتوبٌ في اللَّوْحِ المحفوظِ كما جَاءَ في النصوصِ، ولا يترتب على العلم بأنْ يَكُونَ مَكْتوبًا جُمْلَةً أوْ تَفْصيلًا شيءٌ، فالذي يَأتِينا فيه التفصيلُ من نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ نُؤمِنُ به على سبيلِ التفصيلِ، والذي يَأتِينا على سبيلِ الإجْمالِ نُؤمِنُ به إجْمالًا.

«وإذا خَلَقَ جَسَدَ الجنينِ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ فيه» تُنْفَخُ الرُّوحُ في الجنينِ بعدَ اكْتِمالِ أرْبَعَةِ أشْهُرٍ.

---

(١) النسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب كم بين نزول أوَّل القرآن وبين آخره (٧٩٣٦) ٧/ ٢٤٧. الإيمان لابن منده ٢/ ٧٠٥.



«بعَثَ إليه مَلَكًا فيُؤْمَرُ بأرْبَعِ كلماتٍ، فيُقالُ له: اكْتُبْ رزْقَه وأجَلَه وعَمَلَه وشَقِيٌّ أوْ سعيد، ونحوَ ذلك» شَقِيٌّ لأنَّه عَمِلَ كذا، أو سعيدٌ لأنه عمِل كذا.

وإذا اطَّلَعَ عليه المَلَكُ وعَرَفَ أحواله خَرَجَ عَنْ دائرةِ الغَيْبِ المطلق.

«فهذا التقديرُ قدْ كَانَ يُنْكِرُه غُلاةُ القَدَرِيَّةِ قديمًا» الذين يَقُولُونَ إنَّ الأمْرَ أُنُفٌ كما جَاءَ في الحديثِ.

«ومُنْكِرُوه اليومَ قليلٌ»؛ لأنَّ البدعةَ فى أوَّلِ ظُهورِها غالبًا ما يكُون أمرُها عظيمًا ومشكلًا عندَ مَنْ ارْتَكَبَها، ثم يخفُّ.

وممن ضلَّ في باب القدر المُعتزلةُ فهم قَدَرِيَّةٌ، وكذلك الشِّيعةُ، ولذلك أسمى شيخُ الإسلامِ كتابَه المشهور بـ(منهاج السُّنَّةِ النبويَّةِ في الرَّدِّ على الشِّيعةِ القَدَرِيَّةِ)، أو (في نَقْضِ مذاهبِ الشِّيعةِ القَدَرِيَّةِ)، فهم قَدَرِيَّةٌ، وهم يُوافِقُونَ المُعتزلةَ في كثيرٍ مِنْ مسائلِ الاعْتقادِ. وبعضُ الفلاسفةِ نَفَوْا العِلْمَ بالجُزْئيَّاتِ وأثْبَتُوا العِلْمَ بالكُلِّيَّاتِ؛ أي: أن الله يَعلَمُ الأمورَ إجمالًا، لكنْ لا يَعلَمُها تفصيلًا - تَعالَى اللهُ عمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كبيرًا -.



[الإيمان بالقدر: الدرجة الثانية]

وأمَّا الدرجةُ الثانيةُ: فهو مشيئةُ اللهِ النافذةُ، وقدرتُه الشاملةُ، وهو الإيمانُ بأنَّ ما شَاءَ اللهُ كَانَ وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وأنَّه ما في السمٰواتِ والأرضِ مِنْ حركةٍ ولا سُكونٍ إلَّا بمشيئةِ اللهِ سبحانَه، لا يَكُونُ في مُلْكِه إلَّا ما يُريدُ، وأنَّه ﷻ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ مِنَ الموجوداتِ والمعدوماتِ، فما مِنْ مخلوقٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلَّا اللهُ خالِقُه - سبحانَه -، لا خالِقَ غيرُه، ولا رَبَّ سِوَاه.

ومع ذلك فقدْ أمَرَ العبادَ بطاعتِه وطاعةِ رسُلِه، ونَهاهم عَنْ معصيتِه. وهو سبحانَه يُحِبُّ المُتَّقِينَ والمُحْسِنِينَ والمُقْسِطِينَ، ويَرْضَى عَنِ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ، ولا يُحِبُّ الكافرينَ، ولا يَرْضَى عَنِ القَوْمِ الفاسقينَ، ولا يَأمُرُ بالفحشاءِ، ولا يَرْضَى لعبادِه الكُفْرَ، ولا يُحِبُّ الفسادَ.

الشرح

بعدَ أنْ ذَكَرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ الدرجةَ الأُولَى وأنَّها مُتَضَمِّنَةٌ لشيئَيْنِ: علم اللهِ ﷻ المحيط بكُلِّ شيءٍ، وكتابته في اللَّوْحِ المحفوظِ، ذَكَرَ بعد ذلك الدرجة الثانية بقوله:

«وأمَّا الدرجةُ الثانيةُ: فهو مشيئةُ اللهِ النافذةُ التي لا تُرَدُّ، وقدرتُه الشاملةُ، وهو الإيمانُ بأنَّ ما شَاءَ اللهُ كَانَ وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» وهذه الدرجة تتضمن شيئين: المشيئة، والقدرة مع الخلق، فما شَاءَ اللهُ كَانَ لا رَادَّ له، كما جَاءَ في

الحديثِ: «**اللَّهُمَّ لا مانِعَ لِمَا أعْطَيْتَ ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ولا رادَّ لِمَا قَضَيْتَ**»[(١)]، وهذه الجُمْلَةُ سندُها جَيِّدٌ وإنْ كَانَ بعضُهم يُنازِعُ في ثبوتِها.

ولَوْ أنَّ جميعَ ما سِوَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُريدونَ رَدَّ ما شَاءَه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَسْتَطِيعُوا، ولوْ اجْتَمَعُوا واتَّفَقُوا على أنْ يُوجِدُوا ما لَمْ يُرِدْه اللهُ ولَمْ يَشَأْه لَمْ يَكُنْ، قال ﷺ: «**واعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لوِ اجْتَمَعَتْ على أنْ يَنْفَعُوكَ بشيءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إلَّا بشيءٍ قدْ كَتَبَه اللهُ لك**»[(٢)]، ومِثلُه لوْ أرَادُوا دَفْعَ ضُرٍّ أرَادَه اللهُ أوْ كَتَبَه عليك لنْ يَسْتَطِيعُوا رَدَّه، وكذلك في العطاء والرزق، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**إنَّما أنا قاسِمٌ واللهُ المُعْطِي**»[(٣)]، وقد يقصد الإنسان الأمر ويَجْمَعُ الأسبابَ له، ثم لا يَحصُلُ له شيءٌ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لمْ يَكْتُبْ له هذا الأمر، ولَمْ يُقَدِّرْه له ولَمْ يَشَأْه.

«**وأنَّه ما في السمٰواتِ وما في الأرضِ مِنْ حركةٍ ولا سُكونٍ إلَّا بمشيئةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَكُونُ في مُلْكِه إلَّا ما يُريدُ**» المشيئةُ والإرادةُ بينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ؛ فهناك الإرادةُ الكونِيَّةُ، والإرادةُ الشرعيَّةُ؛ فما أرَادَه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كونًا

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: الطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ١٣٣ (٣٥٥)، من حديث أبي جحيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة ١/ ١٦٨ (٨٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ١/ ٤١٤ (٥٩٣)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا أسلم ١/ ٤٧٢ (١٥٠٥)، والنسائي في المجتبى، كتاب الصلاة، باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة ٣/ ٨٠ (١٣٤١)، وأحمد ٣٠/ ٦٩ (١٨١٣٩)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وليس عندهم: «ولا راد لما قضيت».

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ٥٩ (٢٥١٦) ٤/ ٦٦٧ وقال: حسن صحيح. وأحمد (٢٦٦٩) ٤/ ٤٠٩، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٥٦) ٤/ ٤٣٠. وقال الحاكم في المستدرك ٣/ ٥٤١: هذا حديث كبير عال من حديث عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، إلا أن الشيخين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لم يخرجا شهاب بن خراش، ولا القداح في الصحيحين، وقد روي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا.

(٣) أخرجه البخاري - واللفظ له -، كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ ٤/ ٨٥ (٣١١٦)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة ٢/ ٧١٩ (١٠٣٧)، وأحمد ٢٨/ ١٣٣ (١٦٩٣٦)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



لا بُدَّ مِنْ حُصولِه، ومع ذلك قدْ يَكُونُ مِمَّا يَرْضَاه اللهُ ﷻ ويُحِبُّه، وقدْ يَكُونُ مِمَّا لا يَرْضَاه اللهُ ﷻ ولا يُحِبُّه، فإذا أرَادَ اللهُ ﷻ إرادةً كونيَّةً مِنْ فُلانٍ أنْ يُؤمِنَ، ومِنْ فُلانٍ أنْ يَكفُرَ فلا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ هذا المُرادِ، ولا بُدَّ مِنْ وُجودِه، لكنَّ اللهَ ﷻ يُحِبُّ أنْ يُؤمِنَ المؤمنُ، ويَكرَهُ أنْ يَكفُرَ الكافِرُ.

وقدْ يَقُولُ قائلٌ: لماذا أرَادَ اللهُ ﷻ مِنَ الكافِرِ أنْ يَكفُرَ، ولمْ يُرِدْ مِنَ الناسِ كُلِّهم أنْ يُؤمِنُوا، وهو يُحِبُّ الإيمانَ ويَكرَهُ الكُفْرَ؟

والجوابُ: أنَّ ذلك لتَتبَينَ الحكمةُ مِنْ خَلْقِ المُكَلَّفِينَ بتَمَيُّزِ الفريقَيْنِ، وأيضًا فالحكمةُ مِنْ خلْقِ الجنةِ والنارِ لا تَتبَيَّنُ ولا تَتَمَيَّزُ إلَّا بوجُودِ الفريقَيْنِ، ومع ذلك فالله - جلَّ وعلا - ليس بظالم للإنسان، فقد هَدَاه النَّجْدَيْنِ، ورَكَّبَ فيه مِنَ الحريةِ والاختيارِ ما يَجعَلُه يَختَارُ طريقَ السلامةِ، لكنَّه مع ذلك اخْتارَ طريقَ الهلاكِ، فليسَ بمَجْبُورٍ.

ولوْ أجبَرَه على هذا الطريقِ ولمْ يَجْعَلْ فيه حريةَ اختيارٍ لكَانَ ظالِمًا له، مع أنَّه ﷻ لا يُسْألُ عمَّا يَفعَلُ، لكنَّ حكمتَه وعدْلَه اقتضت أنْ يُبيِّنَ الطريقَ للجميعِ، وقدْ بَيَّنَ اللهُ ﷻ طريقَ السلامةِ وطريقَ الهلاكِ بيانًا كافيًا شافيًا على أَلْسِنَةِ رُسُلِه وفي كُتُبِه، وليسَ للخَلْقِ على اللهِ حُجَّةٌ بعدَ أنْ أنْزَلَ الكُتُبَ وأرْسَلَ الرُّسُلَ، ورَكَّبَ فيهم مِنْ حريةِ الاختيارِ، وجَعَلَ لهم إرادةً ومشيئةً، لكنَّها تابِعَةٌ لمشيئةِ اللهِ ﷻ وإرادتِه.

«وأنَّه سبحانَه على كُلِّ شيءٍ قديرٌ مِنَ الموجوداتِ والمعدوماتِ»

الموجوداتُ يَقدِرُ على إعدامِها ويَقدِرُ على تغييرِها، والمعدوماتُ هو قادرٌ على إيجادِها، وهذا مِنَ العُموماتِ المحفوظةِ، فلا يَخرُجُ عَنْ قدرتِه شيءٌ، والذي شَكَّ في قدرةِ اللهِ ﷻ فقَالَ: «لئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ ليُعَذِّبَنِّي عذابًا شديدًا»، فأوصى أهْلَه إذا مات أنْ يَحرِقُوه ويَذْرُوه في الهواءِ[1]، فالذي حَمَله على هذا إنَّما هو

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٦).



الخوفُ الشديدُ مِنَ اللهِ ﷻ، فمِثلُ هذا عُذِرَ لكونه في ذلك الوقتِ مغلوبًا على عقْلِه مِنْ شدةِ الخوفِ، وقدْ يَكُونُ عُذِر بجهلِه.

وهنا يَذكُرُ المتكلمونَ مَسألةَ تعارُضِ القُدَرِ، فاللهُ قادرٌ على كُلِّ شيءٍ، فهل يَقدِرُ على ذاتِه المقدسةِ؟

الجوابُ: أما قدرتُه على أفعالِه فهذا مُقْتَضَى الأفعالِ، وأمَّا قدرتُه على ذاتِه بخلافِ ما كَتَبَه أوْ قَرَّرَ أنْ يَفعَلَه فهذا مِنْ بابِ التناقُضِ، كما قالوا في المثال الذي ذكروه: هل يستطيع الرب ﷻ أن يخلق صخرة لا يستطيع تفتيتها؟ نقول: إن كلمة (يستطيع) و(لا يستطيع)، جمع بين النقيضين، وهو مُحالٌ، والمُحالُ ليسَ بشيءٍ، فلا يَدخُلُ في قولِه: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٠] لأنَّه ليسَ بشيءٍ أصْلًا كما قَرَّرَ ذلك شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ.

«فما مِنْ مخلوقٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلَّا اللهُ خالِقُه - سبحانَه - لا خالِقَ غيرُه ولا رَبَّ سِوَاه، ومع ذلك فقدْ أَمَرَ العبادَ بطاعتِه وطاعةِ رسُلِه ونَهاهم عَنْ معصيتِه» اللهُ ﷻ هو الخالِقُ المُتَفَرِّدُ بالخَلْقِ، وفي هذا رَدٌّ على القَدَرِيَّةِ الذين يَزعُمُونَ ألَّا قَدَرَ، وأنَّ الأمْرَ أُنُفٌ، وأنَّ الإنسانَ يَخلُقُ فِعْلَه.

«وهو - سبحانَه - يُحِبُّ المُتَّقِينَ والمُحْسِنينَ والمُقْسِطينَ ويَرْضَى عَنِ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ»؛ لأنَّها صفات لمن يعمل ما يُحِبُّه الله ويَرْضَاه مما أمَرَ به وأرَادَه شرعًا، فاجْتَمَعَت الإرادَتانِ الكونيَّةُ والشرعيَّةُ فيمَنْ تَحَقَّقَتْ فيه مِنَ المُتَّقِينَ والمُحْسِنينَ والمُقْسِطينَ.

«ولا يُحِبُّ الكافرينَ»؛ لأنَّهم لمْ يُحَقِّقُوا الإرادةَ الشرعيَّةَ وإنْ نَفَذَتْ فيهم المشيئةُ الكونيَّةُ.

«ولا يَرْضَى عَنِ القومِ الفاسقينَ» والفِسْقُ كما يُطْلَقُ على المَعاصِي يُطْلَقُ أيضًا على الكُفْرِ.

«ولا يَأمُرُ بالفحشاءِ» لكنَّها قدْ تَقَعُ كوْنًا، ولا يأمُرُ بها ولا يُحِبُّها شرعًا.

«**ولا يَرْضَى لعبادِه الكُفْرَ**» كُلُّ هذا تفصيلٌ وتفريعٌ على ما تَقَدَّمَ مِنْ أنَّ المشيئةَ الكونيَّةَ والإرادةَ الكونيَّةَ لا بُدَّ مِنْ نفاذِها، والإرادةُ الشرعيَّةُ يُحِبُّها اللهُ ويَرْضَاها، لكنْ قدْ تَتَحَقَّقُ وقدْ لا تَتَحَقَّقُ لحكمةٍ عظيمةٍ. وقد علق الشيخ ابن مانع هنا فقال: «الإرادة نوعان:

إحداهما: الإرادة الكونية المستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن).

والثانية: الإرادة الدينية الشرعية، وهذه لا تستلزم وقوع المراد، إلا أن يتعلق بها النوع الأول من الإرادة، وفي أوائل فتح المجيد[1] بحث مفيد في الفرق بين الإرادتين فليراجعه طالب التحقيق»[2].

«**ولا يُحِبُّ الفسادَ**» اعْلَمْ أنَّ الذي عليه الأئمةُ المحققونَ ودَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ أنَّ المشيئةَ والمحبةَ لَيْسَتا واحِدًا[3]، ولا هما مُتلازمتانِ، بلْ قدْ يَشاءُ ما لا يُحِبُّه، ويُحِبُّ ما لا يَشاءُ كوْنَه، فالأوَّلُ كمشيئتِه وُجودَ إبليسَ وجنودِه، ومشيئتِه العامةِ لجميعِ ما في الكوْنِ مع بُغْضِه لبعضِه، والثاني كمحبتِه إيمانَ الكُفَّارِ وطاعاتِ الفُجَّارِ وعدْلَ الظالمينَ وتوْبَةَ الفاسقينَ، ولو شَاءَ ذلك لوُجِدَ كُلُّه، فإنَّه ما شَاءَ كَانَ وما لمْ يَشَأْ لمْ يَكُنْ.



(١) ينظر: فتح المجيد (ص١٥، ١٧).
(٢) حاشية العلامة ابن مانع على العقيدة الواسطية (ص٢٢).
(٣) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص١٦٦)، مدارج السالكين ٢/١٨٨.

[خلق أفعال العباد]

والعبادُ فاعِلُونَ حقيقةً واللهُ خالِقُ أفعالِهم؛ والعبدُ هو المؤمنُ والكافرُ والبَرُّ والفاجِرُ والمُصَلِّي والصائِمُ؛ وللعبادِ قدرةٌ على أعمالِهم ولهم إرادةٌ؛ واللهُ خالِقُهم وخالِقُ قدرتِهم وإرادتِهم كما قَالَ ﷻ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وهذه الدرجةُ مِنَ القَدَرِ: يُكَذِّبُ بها عامَّةُ القَدَرِيَّةِ الذين سَمَّاهم النبيُّ ﷺ مجوسَ هذه الأُمَّةِ، ويَغْلُو فيها قومٌ مِنْ أهلِ الإثباتِ حتَّى سَلَبُوا العبدَ قدرتَه واختيارَه، ويُخرِجُونَ عَنْ أفعالِ اللهِ وأحكامِه حِكَمَها ومصالحَها.

الشرح

«والعبادُ فاعِلونَ حقيقةً واللهُ خالِقُ أفعالِهم»، كما قال - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] فصلاةُ المُصَلِّي مِنْ خَلْقِ اللهِ لهذا العبدِ؛ لأنَّها مِنْ فِعْلِ العبدِ واللهُ خَلَقَه وخَلَقَ فِعْلَه، وهو أيضًا فِعْلُ العبدِ حقيقةً؛ لأنَّه هو الذي بَاشَرَه فيُنْسَبُ إليه حقيقةً.

«والعبدُ هو المؤمنُ والكافرُ والبَرُّ والفاجِرُ والمُصَلِّي والصائِمُ» هذه أمورٌ فَعَلُوها حقيقةً مع أنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَها حقيقةً، فالعبدُ هو الذي باشَرَ الإيمانَ، وهو الذي باشَرَ الكُفْرَ فيُنْسَبُ إليه حقيقةً، واللهُ ﷻ خَلَقَه فهو كالآلةِ التي تَفْعَلُ هذا الفعل، وأيضًا أقْدَرَه على ذلك ورَكَّبَ فيه مِنَ الأسبابِ ما يَجعَلُه يَفعَلُه ويَسْتَطِيعُه.



«وللعبادِ قدرةٌ على أعمالِهم ولهم إرادةٌ» زَلَّتْ في هذا البابِ طائفتانِ: القَدَرِيَّةُ، - وإذا أُطْلِقُوا فالمُرادُ بهم النُّفاةُ الذين هم مَجوسُ هذه الأُمَّةِ كما جاءَ في بعضِ الأخبارِ -، يَقُولُونَ: العبدُ يَسْتَقِلُّ ويَخلُقُ فِعْلَه بإرادتِه وبمشيئتِه، ولا سُلطانَ للهِ عليه في هذا البابِ.

ويُقابِلُهم الجَبْرِيَّةُ، الذين يَقُولُونَ: العبدُ مَجْبورٌ، وحركتُه فيما يَفعَلُ كحركةِ الشَّجَرِ. ويَسْتَدِلُّونَ بمثلِ قولِه - تَعالَى -: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

وفي الآية رَدٌّ على الطائفتَيْنِ؛ فقولُه: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ أثْبَتَ له الرَّمْيَ، وهذا رَدٌّ على الجَبْرِيَّةِ، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ نسب الإصابة في الرمي لله، وفي هذا رَدٌّ على القَدَرِيَّةِ، ويَكُونُ المَعْنَى على هذا: (وما أَصَبْتَ إذا حَذَفْتَ ولكنَّ اللهَ هو المُصيبُ)[1]، فأنْتَ فَعَلْتَ الحَذْفَ ولمْ يَمْنَعْك أحَدٌ مِنْ أنْ تأخُذَ حَصاةً وتُلْقِيَها على غيرِك، ولكنْ ليسَ كُلُّ مَنْ رَمَى أصَابَ.

«واللهُ خالِقُهم وخالِقُ قدرتِهم وإرادتِهم، كما قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]» فأثْبَتَ لهم مشيئةً؛ لكنَّها مشيئةٌ تابعةٌ لمشيئةِ اللهِ ﷻ، والكُفَّارُ يَحْتَجُّونَ بالمشيئةِ على كُفْرِهم، ولمْ يُقْبَلْ مِنهم هذا الاحتجاجُ ولمْ يُعْذَرُوا به، وقد احتجَّ آدمُ عليه السلام بالقَدَرِ لمَّا حاجَّه مُوسَى، لكنَّه لمْ يَحْتَجَّ به على المعصيةِ، وإنَّما على المُصيبةِ النَّاتِجَةِ عَنْ هذه المعصيةِ؛ لأنَّ المعصيةَ مُحِيَ أثَرُها بالتوبةِ، واللهُ ﷻ تَابَ عليه وقَبِلَ توبتَه، والتوبةُ تَهْدِمُ ما كَانَ قبلَها، والمُصيبةُ يُحْتَجُّ عليها بالقَدَرِ، ولكن لوْ أنَّ إنسانًا سَرَقَ وقَالَ: «كَتَبَ اللهُ عَلَيَّ أنْ أسْرِقَ». فهذا لا يُقْبَلُ مِنه، لكنْ لوْ وَقَعَ عليه جِدارٌ وانْكَسَرَتْ رِجْلُه، فقِيلَ له: «كيف لمْ تَأخُذْ حِذْرَك؟» فله أنْ يَقُولَ: «هذا شيءٌ كَتَبَه اللهُ عَلَيَّ».

---

(١) ينظر: (ص١١٤).



وقدْ ألَّفَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كتابَ (خَلْق أفعالِ العبادِ)[1]، يَرُدُّ به على القَدَرِيَّةِ، ويَنْدَرِجُ في هذا الاسْمِ المُعتزلةُ والإماميَّةُ وبعضُ الطوائِفِ الأُخْرَى.

والمُعَلِّقُ الشيخُ ابنُ مانِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «أيْ: فليسَ بمُجْبَرٍ على أعمالِه؛ لأنَّه يَعمَلُها بإرادتِه واختيارِه فيُثابُ على الطاعةِ، ويَسْتَحِقُّ العقابَ على المعصيةِ»[2]؛ لأنَّ فيه حُرِّيَّةً وفيه اختيارًا، لكنْ لَيْسَتْ حريَّةً مُطْلَقَةً كما يَقُولُ المُعتزلةُ؛ إنَّما هي حريَّةٌ مُقيدةٌ بإرادةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ومشيئتِه ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

«وما أَحْسَنَ قوْلَ ابنِ عدْوانٍ ناظِمِ هذه العقيدةِ حيثُ قَالَ:

ولِلعَبدِ يا ذا قُدْرَةٌ وإرادةٌ ... على العَمَلِ افْهَمْ فَهْمَ غيرِ المُبَلِّدِ

فيفَعَلُ يا ذا باختيارٍ وقُدْرَةٍ ... وليسَ بمَجْبورٍ ولا بمُضهدِ[3]

«وهذه الدرجةُ مِنَ القَدَرِ يُكَذِّبُ بها عامةُ القَدَرِيَّةِ»؛ أي: الدرجةُ الثانيةُ مِنَ القَدَرِ.

«الذين سَمَّاهُم النبيُّ ﷺ مَجوسَ هذه الأُمَّةِ»[4] والحديث الوارد في تسميتهم مجوس هذه الأمة جميع طرقه لا تسلم من مقال، ولذا حكم جمع من أهل العلم عليه بالضعف، وأنه لا يثبت بهذا اللفظ، ومن أهل العلم من يرى أن كثرة طرقه وتعددها وتباينها يدل على أن له أصلًا، فيحسنه.

ووَجْهُ الشَّبَهِ بينَ القَدَرِيَّةِ والمَجوسِ أن القدرية أَثْبَتُوا مع اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خالِقًا يَخلُقُ فِعْلَه كقولِ المَجوسِ الذين يُثْبِتُونَ خالِقَيْنِ.

---

(١) خلق أفعال العباد للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صنفه بسبب ما وقع بينه وبين الذهلي ويرويه عنه يوسف بن ريحان بن عبد الصمد والفربري أيضًا وهو من تصانيفه الموجودة. ينظر: كشف الظنون ١/ ٧٢٢.

(٢) حاشية العلامة ابن مانع على العقيدة الواسطية (ص٢٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقدم تخريجه في (ص٥٧).



«وَيَغْلُو فيها قومٌ مِنْ أهلِ الإثْباتِ حتَّى سَلَبُوا العبدَ قدرتَه واختيارَه» يُريدُ بأهلِ الإثْباتِ الجَبْرِيَّةَ الذين بَالَغُوا في إثْباتِ القَدَرِ.

«ويُخرِجُونَ عَنْ أفعالِ اللهِ وأحْكامِه حِكَمَها ومصالِحَها» يَقُولُونَ: كما أمَرَ اللهُ سبحانه وتعالى بالإيمانِ فله أنْ يَأمُرَ بالكُفرِ مِنْ غيرِ فَرْقٍ، ولا فَرْقَ بينَ أنْ يُقالَ: (آمَنُوا) وبينَ أنْ يُقَالَ: (اكْفُروا)؛ لأنَّ العبدَ مَجْبورٌ، مِثلُهُ مِثلِ الآلةِ التي لا تُلامُ ولا تُمدَحُ. وهذا كلامٌ لا يَقُولُه إلا المجانينُ؛ فالإنسانُ لدَيْه الاختيارُ والحريةُ في فعلِ الصَّلاةِ أو تركها، ولا يقول عاقلٌ: إنَّه مجبورٌ على الفعلِ أو عدمِه. وإذا كَانَ لا فَرْقَ بين (آمَنُوا) وبينَ (اكْفُروا) فليسَ هناك مصلحةٌ؛ إنَّما هو مُجَرَّدُ الاختبارِ في الامتثالِ، وبهذا تَكُونُ الشرائِعُ كُلُّها خاليةً من المصالح والحكم - على حد قولهم وزعمهم!

والحق أن أحكام الله - تعالى - لا تخلو من حكمة ومصلحة؛ فالصلاةُ لها حِكْمَةٌ ومصلحةٌ والصيامُ كذلك، وجميعُ ما أمَرَ اللهُ به سبحانه وتعالى له حِكْمَةٌ ومصلحةٌ، مِنها ما عَلِمْنا حكمتَه ومِنها ما لَمْ نَعْلَمْ ولَمْ نَطَّلِعْ عليه، وجميعُ ما نَهَى اللهُ سبحانه وتعالى عَنه وأمَرَ بالكَفِّ عَنه نَظَرًا لمصالِحِ العبادِ.

وأهلُ السُّنَّةِ يَتَوَسَّطُونَ في هذا الباب، ويَقُولونَ: لها حِكَمٌ ومصالِحُ لا تُنْكَرُ - خلافًا للجَبْرِيَّةِ -، وهي مِنْ فضْلِ اللهِ سبحانه وتعالى، لا إلزامًا ولا إيجابًا على اللهِ سبحانه وتعالى، كما تَقُولُه المُعتزلةُ الذين يُوجِبُونَ رِعايَةَ الأصْلَحِ على اللهِ سبحانه وتعالى، فالجَبْرِيَّةُ يَنْزِعُونَ هذه الحِكَمَ وهذه المصالِحَ، خلافًا للمُعتزلةِ الذين يُوجِبُونَ هذه الحِكَمَ وهذه المصالِحَ على اللهِ سبحانه وتعالى، لكنْ يَبْقَى أنَّ مِنْ لازِمِ قول الجبرية أنَّ مَنِ امْتَثَلَ أو عَصَى لا يُثابُ ولا يُعاقَبُ؛ لأنَّه مَجْبورٌ. وقد صَرَّحَ بذلك غُلاتُهم، فقالوا: «لا فَرْقَ بينَ طاعةٍ ومعصيةٍ؛ لأنَّها كُلَّها مكتوبةٌ على الإنسانِ»، وَوَصَلَ بهم الأمْرُ إلى وَحْدَةِ الوُجودِ، فالخيرُ والشَّرُّ واحِدٌ عندَهم، وأفْجَرُ الناسِ وأصْلَحُ الناسِ عندهم واحِدٌ.



ألا كل قول في الوجود كلامه ... سواء علينا نَثْرُهُ ونِظَامُه[1]

ويرَونَ أن كُلَّ هذه الأفعالِ مِمَّا جَبَرَ عليها الخَلْقَ وقَدَّرَها عليهم وكَتَبَها لا مَفَرَّ مِنها، وحركةُ الإنسانِ في هذه الأفعالِ المأمورِ بها والمَنْهِيِّ عَنها كحركةِ وَرَقِ الشَّجَرِ، وإذا كَانَ بهذه المثابَةِ فإنَّه لا يَسْتَحِقُّ ثوابًا ولا عقابًا.

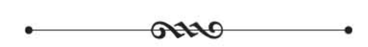
وأهلُ السُّنَّةِ تَوَسَّطوا فخَالَفُوا القَدَرِيَّةَ الذين غَلَوا في النَّفْيِ، وخَالَفُوا أيضًا القَدَرِيَّةَ المُثْبِتَةَ الذين غَلَوا في الإثباتِ، وهم وَسَطٌ بينَ الفِرَقِ كُلِّها في جميعِ أبوابِ الدِّينِ، كما أنَّ الأُمَّةَ وَسَطٌ بينَ المِلَلِ السابِقَةِ.



(١) البيت لمحيي الدين بن عربي في الفتوحات المكية ٦/ ٣٣٣. ونقله في مجموع الفتاوى ٦/ ٥١٩، وفي شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ١٧٩.



[الإيمان: قول وعمل]



فَصلٌ

❁ ومِن أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ الدِّينَ والإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ: قَولُ القَلبِ واللِّسانِ، وعمَلُ القَلبِ واللِّسانِ والجَوارِحِ، وأنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقُصُ بالمَعصيَةِ. وهُم معَ ذلكَ لا يُكفِّرونَ أهلَ القِبلةِ بمُطلَقِ المَعاصِي والكَبائرِ، كمَا يفعلُه الخوارِجُ؛ بل الأخوَّةُ الإيمانيَّةُ ثَابتةٌ معَ المعاصِي، كما قالَ سُبحانه وتعالى في آيةِ القصاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

❁ ولا يسلبونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ اسمَ الإيمانِ بالكلِّيَّةِ، ولا يخلِّدونَه في النَّارِ، كما تقولُه المعتزِلةُ، بل الفاسِقُ يدخُلُ في اسمِ الإيمانِ في مِثلِ قولِه تعالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

❁ وقد لا يدخُلُ في اسمِ الإيمانِ المُطلَقِ، كما في قولِه تعالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقولِه ﷺ: «لا يزنِي الزَّانِي حينَ يَزني وهو مُؤمِنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارِقُ حينَ يَسرِقُ وهو مُؤمِنٌ، ولا يشرَبُ الخَمرَ حينَ يَشربُها وهو مؤمِنٌ، ولا ينتَهِبُ نُهبةً ذاتَ شرَفٍ يَرفعُ الناسُ إليه فيها أبصارَهُم



حينَ ينتهِبُها وهو مؤمِنٌ»[(١)] . ويقولونَ: هو مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ، أو مؤمنٌ بإيمانِه فَاسِقٌ بِكبيرَتِه؛ فلا يُعطَى الاسمَ المُطلَقَ، ولا يُسلَبُ مُطلَقَ الاسمِ.

الشرح

«**ومِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ**» الذين سبَقَ الحديثُ عنهُم وتفصيلُ مُعتقدِهم في الإيمانِ باللهِ - جلَّ وعلا - وبقيَّةِ الأركانِ.

«**أنَّ الدِّينَ والإيمانَ**» عطفُ الإيمانِ علَى الدِّينِ مِن بابِ عطفِ الخاصِّ علَى العَامِّ؛ لأنَّ الدِّينَ أشمَلُ وأعمُّ مِنَ الإيمانِ.

وفي قولِه - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، أسلوبُ حصرٍ الذي يُستفاد مِن تعريفِ جُزْئَي الجُملةِ، فالدينُ هو الإسلامُ الَّذي لا يرتضِي الرَّبُّ - جلَّ وعلا - غيرَه مِن أحدٍ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] وحصرُ الدينِ في الإسلامِ ليس معارضًا لما جاءَ في حديثِ عُمَرَ وغيرِه مِن أسئلَةِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ للنبيِّ ﷺ حينَما سألَه عنِ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ، من قول النبي ﷺ: «**هذا جِبريلُ أتَاكم يُعلِّمُكم دينَكُم**»[(٢)]، وكذلكَ لما جاء في قولِه ﷺ: «**مَن يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفقِّهُه في الدِّينِ**»[(٣)]؛ لأنَّ المُرادَ بالدينِ هُنا الإسلامُ، والإسلامُ إذا أفرِدَ يُطلَقُ علَى

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه ٣/ ١٣٦ (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله ١/ ٧٦ (٥٧/ ١٠٠)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٢/ ٦٣٣ (٤٦٨٩)، والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن ٥/ ١٥ (٢٦٢٥)، والنسائي في المجتبى، كتاب قطع السارق، باب تعظيم السرقة ٨/ ٤٣٥ (٤٨٨٥)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة ٢/ ١٢٩٨ (٣٩٣٦)، وأحمد ١٤/ ٤٧٣ (٨٨٩٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص٥٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٢٠).



الإيمانِ. فـ(يفقهه في الدين) المرادُ به في جميعِ أبوابِ الدِّينِ، وليسَ مُقتصرًا علَى الفِقهِ الاصطِلاحِيِّ، بل أهمُّ المُهمَّاتِ العَقائدُ والتوحيدِ، وما تعلق بهما من مسائل الإيمان، وقد سمَّى بعضُ المتقدمينَ ما جمعه في مسائلِ أُصُولِ الدين بالفقهِ الأكبرِ، فالدِّينُ شاملٌ للإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ، وكلُّ دائرةٍ أخصُّ مِنَ التي قبلَها.

وظاهرُ صنيعِ الإمامِ البُخاريِّ، ومحمدِ بنِ نصرٍ المَروزيِّ[1][2] وغيرِهما[3] أنَّ الإسلامَ والإيمانَ بمعنًى واحدٍ، واستدلُّوا بأنَّ النبيَّ ﷺ فسَّرَ الإسلامَ في حديثِ جبريلَ عليه السلام، وفسَّرَ الإيمانَ في حديثِ وفدِ عبدِ القيسِ[4] بالأعمالِ الظَّاهرةِ.

وجمهورُ السلفِ يرونَ أنَّ هناكَ فرقًا بينَ الإسلامِ والإيمانِ[5] إذا اجتمَعا، أمَّا إذا افترقَا فيُطلَقُ الإسلامُ ويُرادُ به الإيمانُ، ويُطلَقَ الإيمانُ ويُرادُ به الإسلامُ[6]، ولذا فسَّرَ النبيُّ ﷺ الإيمانَ في حديث جبريلَ عليه السلام بغيرِ ما فسَّرَ به الإسلامَ، ولو كانَت حقيقتُهما واحدةً لأجابَ بنفسِ الجوابِ أو أحالَه علَى الجوابِ السَّابقِ.

---

(١) هو: محمد بن نصر المروزي أبو عبد الله، أحد الأعلام في العلوم والأعمال. ولد سنة ٢٠٢هـ ببغداد، قال الحاكم: إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة. له كتاب «تعظيم قدر الصلاة»، و«رفع اليدين»، وغيرهما توفي سنة (٢٩٤هـ). تاريخ الإسلام ٦/ ١٠٤٥، طبقات الشافعية ٢/ ٢٤٦.

(٢) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ٢/ ٥٢٩.

(٣) ينظر: كتاب الإيمان لابن منده ١/ ٣٢١، التمهيد ٩/ ٢٥٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ١/ ٢٠ (٥٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه ١/ ٤٦ (١٧/ ٢٣)، وأبو داود، كتاب الأشربة، باب في الأوعية ٣/ ٣٣٠ (٣٦٩٢)، والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب أداء الخمس ٨/ ٤٩٥ (٥٠٤٦)، وأحمد ٣/ ٤٦٤ (٢٠٢٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير ٧/ ٣٨٩، شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٣٦).

(٦) ينظر: شرح السُّنَّة للبغوي ١/ ١٠، جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص٦٠).

«قولٌ وعملٌ؛ قولُ القلبِ واللِّسانِ، وعمَلُ القلبِ واللِّسانِ والجَوارِحِ»

الدينُ والإيمانُ قولٌ وعملٌ، فلا بُدَّ أن يتضافَرَ القلبُ معَ اللِّسانِ والجوارحِ.

وسُئِلَ بعضُ مُرجئةِ الجهميَّةِ عنِ الإيمانِ فقالَ: قولٌ وعَمَلٌ. فقالَ الإمامُ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ: «هذا أخبَثُ قولٍ»(١)؛ لأنَّه يقولُ هذا الكلام مِن بابِ المُداراةِ أو المُداهنَةِ، حيث معروفٌ مِن مذهبِهم أنَّهم يرَون أنَّ المعرفةَ هي الإيمانُ، وعلَى هذا فإبليسُ مؤمنٌ عندَهم، والمشركونَ الذينَ عرفُوا اللهَ - جلَّ وعلا - في حالِ الشدِّةِ كلُّهم مؤمنونَ عندَهم. وإنَّما أرادوا بهذا: قولَ القلبِ وعمله. وهذا من تصرف بعضِ الناسِ في العباراتِ والألفاظ حتَّى لا تُعرفَ حقيقتُه.

وقد ذكروا عن الزمخشري أنه افتتح تفسيره بقوله: «الحمد لله الذي خلق القرآن». فقيل له: «إنْ تَرَكْتَه عَلى هَذِهِ الهَيئةِ هَجَرَهُ النَّاسُ»؛ يعني: أن كتابك لن يقرأ، ثم غيَّر (خلق) إلى (جعل) وقال: «هي معناها»(٢).

ولذلك حينَما قالَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ: «قولٌ وعملٌ» فسَّر وبيَّن أنه أراد بذلكَ قولَ القلب واللِّسانِ، وعملَ القلبِ واللسان والجوارحِ.

فالقولُ قولُ القلبِ وكذلك قولُ اللِّسانِ، ويطلَق القول كذلك على أعمال الجوارح فلو قالَ: «الإيمانُ قولٌ»، ثُمَّ فسَّرَه بقولِه: «قولُ القلبِ واللِّسانِ والجوارحِ» لكان ذلك غايةَ الاختصارِ، لكنه لا يكفِي في مثلِ هذا المَوطنِ الشَّائكِ الذي تَباينَت فيه الأقوالُ، ولا ينفعُ فيه حملُ اللَّفظِ علَى أضعفِ الاحتمالاتِ، وهو احتمالٌ مرجوحٌ وإن كانَ المَعنى صحيحًا، فالقولُ إذا أُطلِقَ فحقيقتُه قولُ اللِّسانِ، ويَدخُلُ فيه أيضًا قولُ القلبِ.

وقولُ القلبِ يُرادُ بهِ الاعتقادُ الجازمُ الذي لا يُخالطُه رَيبٌ ولا شكٌّ،

---

(١) ينظر: السُّنَّة للخلال ٣/ ٥٧٠.

(٢) ينظر: حياة الحيوان الكبرى ١/ ١٨٨، تاريخ الإسلام ١١/ ٦٩٨.



وليس هو حديث النفس المعفو عنه كما قد يفهمه من لا يعرف حقيقة الأمر؛ لأن حديث النفس مما عفي عنه فلا يمكن أن يكون أحد أجزاء الإيمان.

وقولُ اللِّسانِ معروفٌ لا يتردَّدُ في فَهمِه أحدٌ، وهو الأصلُ في إطلاقِ الكلمَةِ.

وعملُ القلبِ هو الحُبُّ للهِ - جلَّ وعلا - ولرسولِه ولدينِه ولأوليائِه، والبغضُ لأعدائِه، والخوفُ والرجاءُ والتوكُّلُ والرغبةُ والرهبةُ والخشيةُ، كلُّ هذه مِن أعمالِ القلبِ، وأعمالُ القلوبِ كثيرةٌ.

وعملُ اللِّسانِ: ما لا يُؤدَّى إلَّا به، سواءً كانَ علَى جهةِ اللُّزوم كالواجباتِ، ومِن ذلكَ النُّطقُ بالشهادتينِ التي لا يدخلُ الإنسانُ الإسلامَ إلَّا بهما، كما في قوله ﷺ: «**أُمرتُ أن أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إلهَ إلَّا اللهُ**»[(١)]، وما أوجبَه اللهُ - جلَّ وعلا - ممَّا يُنطقُ به، أو علَى جهةِ الندب إليه كتلاوةِ القرآنِ والأذكارِ.

وعملُ الجوارحِ ظاهرٌ؛ كالصلاةِ والحجِّ والجهادِ وغيرِ ذلكَ مِن شرائعِ الدِّينِ.

والتَّركُ؛ كالصيام عملٌ ومن ذلك قول الصحابة رضي الله عنهم:

لَئِن قَعَدْنا والنَّبِي يَعمَلُ   فَذاكَ مِنَّا العَمَلُ المُضلِّلُ[(٢)]

وَهَذِه الأمورُ كُلُّها داخلةٌ في مُسَمَّى الإيمانِ، سَواءً مِنها مَا يتعلَّقُ بالقلبِ أو اللِّسانِ أو الجَوارحِ، بل هيَ أجزاؤُه.

والناس في الإيمان مذاهب:

- فالجَهمِيَّةُ يَرونَ أنَّ الإيمانَ هو المعرفَةُ، فيلزمُ من قولِهم أنَّ كلَّ مَن

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٦).

(٢) ينظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٤٩٦، البداية والنهاية ٣/ ٢١٦.

عَرَفَ اللهَ - جلَّ وعلا - فهوَ مؤمنٌ، وينبَني عليه أنَّ إبليسَ مؤمنٌ؛ لأنَّه عرف اللهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى وأقسَمَ بعزَّتِه، وهذا قولٌ خَبيثٌ مَنقوضٌ بدلائلِ الكِتابِ والسُّنَّةِ.

- والكَرَّامِيَّةُ يرون أن الإيمان قولُ اللِّسانِ فقَط ولو لم يوافقْه القلبُ، فجعَلُوا المنافقينَ مؤمنينَ؛ لأنَّهم ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ من ادِّعاء الإيمانِ ﴿مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

- والمُرجِئةُ يرونَ أنَّ الإيمانَ قولٌ واعتقادٌ، وأن العملَ لا يدخلُ في مُسمَّى الإيمانِ، وأنه يكفِي مُجرَّدُ التصديقِ بالقلبِ واللِّسانِ، والنَّاسُ في أصلِه سواءٌ. وبنوْا علَى ذلكَ أنَّه لا يزيدُ ولا ينقصُ.

ونصوصُ القرآنِ تهدِمُ هذا القولَ مِن أساسِه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وأهلُ السُّنَّةِ لمَّا جعلُوا عملَ الجوارحِ مِن مُسمَّى الإيمانِ قالُوا بأنه يزيدُ وينقصُ، وعليه دلائلُ الكتابِ والسُّنَّةِ، قال تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقد ذكر البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحِه»[(١)] ثمان آيات تدُلُّ علَى الزِّيادةِ؛ ولذا ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى أنَّ الإيمانَ يقبلُ الزيادةَ ولا يقبلُ النَّقصَ[(٢)]، وأهلُ السُّنَّةِ يقولُون: يزيدُ

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بني الإسلام على خمس**» ١٠/١ قبل (٨).

(٢) نسب القول بزيادة الإيمان وعدم نقصانه لحسين بن محمد النجار من المرجئة كما في مجموع الفتاوى (٥٤٦/٧)، ونَقل حرب الكرماني في مسائله عن أحمد: «من زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص؛ فقد قال بقول المرجئة».
وأما الإمام مالك فنُقل عنه روايتان: المشهورة كقول جمهور أهل السُّنَّة، ينظر: الاستذكار (١٣٤/٢٦) والأخرى: التوقف، وينظر: فتح الباري لابن رجب (٧/١) البيان والتحصيل (٥٣٦/١٨)، والمقدمات الممهدات (٥٧/١) لابن رشد، وشرح النووي على مسلم (١٤٦/١) وينظر: زيادة الإيمان لعبد الرزاق البدر (ص٢٧٧ وما بعدها).

وينقصُ؛ لأنَّ ما قَبِل الزيادةَ يقبلُ النقصَ، ويَستدلُّ بعضُهم علَى النقصِ بحديثِ: «**ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ**»[1].

وهذا خلاف ما يقوله المرجئةُ: «لا يَضُرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ كما لا ينفعُ مع الكفرِ عملٌ».

والمرجئةُ يتفاوتونَ فمنهم المُرجئةُ الغلاة الذين هم الجهميَّةُ، فهؤلاء كلامُهم في غايةِ الخبثِ والسُّوءِ ومُفادُه وخُلاصتُه تعطيلُ الشرائعِ.

ومنهم مرجئةُ الفُقهاءِ، والخلاف بينَهم وبينَ جماهيرِ السلفِ خلافٌ في المعنَى وله آثارُه العمليَّةُ المُترتِّبةُ عليه، وإن كانوا يؤثِّمونَ مُرتكِبَ الكبيرةِ وتارك الوَاجِبِ ويرون أنه يستحقُّ الوعيدَ.

وإن قال شارحُ الطحاويَّةِ أن الخلاف بينهم خلاف لفظي. قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالِاخْتِلَافُ الَّذِي بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَئِمَّةِ الْبَاقِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - اخْتِلَافٌ صُورِيٌّ»[2].

فالقولُ المُتفَقُ عليه بينَ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ: قولُ قلبٍ، ولسانٍ، وعملُ لسانٍ وقلبٍ وجوارحٍ، وهذه الأمورُ مُجتمِعةً هي التي ينتجُ عنها الإيمانُ، وأثرُ العملِ في الإيمانِ زيادةً ونقصًا لا ينكرُه إلَّا مُكابِرٌ.

«**وأنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ**» الزيادةُ دَلَّت عليها نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ، وأيضًا فهذا أمرٌ محسوسٌ يُدركُه كُلُّ شخصٍ أنه إذا تلا القرآن زاد إيمانه، كما قال - تعالى -: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم ١/ ٦٨ (٣٠٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، ككفر النعمة والحقوق ١/ ٨٧ (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٦٢.

إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فلا يستوِي شخصٌ يُؤدِّي العباداتِ البدنيةَ بدونِ حضورِ قلبٍ مع مَن يُقبلُ على صلاتِه بكلِّه خاشعًا مُتضرِّعًا مُتذلِّلًا بينَ يدَيِ اللهِ - جلَّ وعلا -. وكذلكَ لا يستوِي مَن يقرأُ القرآنَ مِنَ الخوارجِ الذينَ وصفَهم النبيُّ ﷺ بأنَّهم يقرؤونَ القرآنَ لا يجاوزُ تراقِيَهم[1]، مع مَن يخشعُ إذا قرأَ القرآنَ.

وأمَّا النقصُ فدليله أنه ما قبِلَ الزيادةَ يقبلُ النقصَ، وكذلك حديثُ: «**ما رأيتُ مِن ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ**» يدلُّ على النقصِ.

والذين يقولُون إنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ لو تأمَّلوا لأدركوا أنَّ أحوالهم تختلفُ حينَما يقبلونَ علَى عباداتِهم قوةً وضعفًا وحينَما ينصرفونَ مِنها. وما أوقعَ هؤلاءِ في عظائمِ الأمورِ التي يقولونَ بها أو تذكر عنهم إلَّا أنَّهم أُلزموا بلوازمَ على أقوالِهم، فأخذتهم العزَّةُ بالإثمِ فالتزموا بها.

«وهم معَ ذلكَ لا يُكفِّرونَ أهلَ القِبلةِ بمُطلَقِ المعاصي والكبائرِ» أهلُ السُّنَّةِ لمَّا اشترطُوا العملَ في الإيمانِ، لم يقولوا بكفرِ كُلٍّ من ترك واجبًا أو فعلَ محظُورًا، ولا يرونَ أنَّ ذلك يسلب من الإنسان مطلق الإيمان، فلا يكفرونَ أهلَ القبلةِ بمُطلَقِ المعاصِي والكبائرِ.

والدِّقةُ في هذه العبارةِ تأتي مِن قولِه: «**بمُطلَقِ المعاصِي**»؛ يعني: لا يُكفرون بأيِّ معصيةٍ ولا بأيِّ كبيرةٍ، ولذا لا ينتفِي الجنسُ بهذه العبارةِ وإنِ انتفتِ الآحادُ، فشيخُ الإسلامِ يرَى أنَّ جنسَ العملِ شرطٌ في صحةِ الإيمانِ[2]، لا آحادَ الأعمالِ الواجبةِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٢).

(٢) قال شيخ الإسلام: «قد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جزءًا من الإيمان كما تقدم بيانه». مجموع الفتاوى ٧/ ٦١٦.



«**كما يفعلُه الخوارجُ**» الخوارجُ يسلُبون الإيمانَ بالكليَّةِ عمَّن ارتكَبَ كبيرةً فيجعلونَه كافرًا ويُخلِّدونَه في النَّارِ، والمعتزلةُ يُوافقُونَهم في خُلودِه في النَّارِ؛ لكنَّهم لا يحكُمُون بكفره في الدنيا، فهو عندهم في منزلةٍ بينَ المنزلتينِ، وهذا باطلٌ.

«**بل الأخوَّةُ الإيمانيَّةُ ثابتَةٌ معَ المعاصي**» ما دامَ المرء في دائرةِ الإسلامِ ولم يُحكَمْ بكفرِه، فلَه مِنَ الحُقوقِ ما لغيرِه مِنَ المسلمينَ، وحقوقُ المُسلمِ علَى المُسلمِ تَثبُتُ له وإن كانَ عاصيًا، قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال ﷺ: «**المُسلمُ أخو المُسلمِ**»[(١)].

كما قالَ ﷻ في آيةِ القصاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] (مَن)؛ يعني: القاتلَ، (من أخيه)؛ أي: المقتُول الذي يقومُ أولياؤُه مَقامَه في العفوِ. والقتلُ مِن عظائمِ الأمورِ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، ولذا قُرِنَ بالشركِ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨]، ومع ذلكَ سمى الله المقتولَ أخًا للقاتل، فالأخوَّةُ الإيمانيةُ ثابتةٌ عندَ أهل السُّنَّة معَ فعل هذه الموبقةِ العظيمة، بخلاف الخوارج الذين يكفرونَ بالقتلِ وغيره من الكبائر.

«**وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾**

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ٣/ ١٢٨ (٢٤٤٢)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم ٤/ ١٩٩٦ (٢٥٨٠/ ٥٠)، وأبو داود، كتاب الأدب، باب المؤاخاة ٢/ ٦٩٠ (٤٨٩٣)، والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في الستر على المسلم ٤/ ٣٤ (١٤٢٦)، وأحمد ٩/ ٢٥٩ (٥٣٥٧)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

[الحجرات: ٩ - ١٠]» ﴿طَآئِفَتَانِ﴾ اللفظُ مُثنَى وحقيقَته جمعٌ؛ لأنَّ الطائفة تُطلَقُ علَى الجماعَةِ.

﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ القتلُ مِنَ العظائِمِ والمُحرَّماتِ المُجمَعِ علَيها، ومعَ ذلكَ لَم يُسلَبْ عَنهم وصفُ الإيمانِ.

﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ﴾ بعدَ الصُّلحِ.

﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ حتَّى تَرجِعَ إلى أمرِ اللهِ.

﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ﴾ فلا يكونُ البغيُ حاملًا علَى ظُلمِهم.

﴿وَأَقْسِطُوٓا۟﴾ اعدلُوا بينَهم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ هم أهلُ العدلِ والإنصافِ. وقد قال ﷺ: **«الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»**، بخلافِ القاسطينَ في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] فهم: أهلُ الميلِ والجُورِ.

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ فسمَّاهم إخوةً مع ما حصَلَ مِنهم مِن قتلٍ.

﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ إذا حصَلَ مِثلُ هذا الأمرِ فلا بُدَّ مِنَ الصُّلحِ، مهما حصل من اختلاف واقتتال فهم إخوانُنا كما قالَ عليٌّ رضي الله عنه: «إخوانُنا بغَوا علينا»[1]، ولا نكفِّرُهم، لكنَّهم علَى خطَرٍ عظيمٍ بسببِ إراقةِ الدِّماء المعصومةِ.

«ولا يَسلبُونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ اسمَ الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ» لفظُ الفاسِقِ قد يُطلَقُ علَى الكافرِ كما في قوله - تعالى -: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]، وقد يُطلَقُ الفاسقُ ويُرادُ به المسلمُ المُرتكِبُ للكبيرةِ كما في قوله - تعالى -:

(١) السنن الكبري للبيهقي ٨/ ١٧٣.



﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، لذلكَ لم يَقتصِرْ المؤلف على قولِه: «الفاسقَ»، وإنَّما قالَ: «المِلِّيَّ» وهو الذي علَى مِلَّةِ الإسلامِ ولم يَرتَكبْ مِنَ الذُّنوبِ ما يُوجِبُ الكُفرَ.

«ولا يخلِّدونَه في النَّارِ، كما تقُولُه المُعتزِلَةُ» فالخوارجُ يسلبُونَه الإسلامَ بالكُليَّةِ ويُطلِقونَ عليه الكفرَ، والمعتزِلةُ يَسلُبونَ عنه الإيمانَ ولا يَحكمونَ بِكُفرِه فيجعلونَه في منزلةٍ بينَ المَنزلتينِ، ومعَ ذلكَ يُخلِّدونَه في النَّار، فهم يتَّفِقونَ معَ الخوارجِ في حكمه في الآخرة.

«بل الفاسِقُ يدخلُ في اسمِ الإيمانِ» في بعضِ النُّسَخِ: «الإيمانِ المُطلَقِ»، والعبارة المثبتة أصح وأوضح؛ لأن لفظ: «الإيمان المُطلَق» يلتبس بالجملة التي تليها، وتشكل على ما يقرره الشيخ في آخر الفصل، وجاء في بعضِ النُّسخِ: «مُطلقِ الإيمانِ»؛ أي: أصل الإيمان، فإذا وقفَ علَى المؤمنينَ وفيهم الفاسِقُ، صح الوقف عليه معهم؛ لدخوله في أصل الإيمان.

في مِثلِ قولِه تعالَى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢] فيجزئُ عِتقُ الفاسقِ؛ لأنَّ مُطلَقَ الإيمانِ يصِحُّ أن يُطلَقَ عليه، فلا يُسلبُ مطلقَ الإيمانِ وإن سُلِبَ الإيمانَ المُطلَقَ.

«وقد لا يدخلُ في اسمِ الإيمانِ المُطلَقِ» (قد) الأصلُ فيها أنَّها للتقليلِ؛ لأنَّها دخَلَت علَى مُضارعٍ، وهذا المعنى غير مراد هنا، فإمَّا أن نقولَ: إنَّ حذفَ (قد) أولَى، بدليل قوله في خاتمة الفصل: «فلا يعطى الاسم المطلق»، وإما أن نقولَ: إنَّها تأتِي للتحقيقِ في بعض الأحيان.

ومعنى قول الشيخ أنه يُسلَبُ عنه الإيمانُ المُطلَقُ لا مُطلَقُ الإيمانِ، و(مُطلَقُ الإيمانِ) يُطلَقُ علَى أصلِه، و(الإيمانُ المُطلَقُ) يُطلَقُ علَى الإيمانِ الكاملِ، فلذا لا يُسلَبُ عنه مُطلَقُ الإيمانِ وإن سُلِبَ عنه الإيمانُ المُطلَقُ.

كما في قولِه - تعالَى -: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] (إنَّما) للحصرِ، فهُم أهلُ الإيمانِ المُطلَقِ.

﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ وليسَ كلُّ الناسِ توجَلُ قلوبهم إذا ذُكر الله، ومفهومه أن الذينَ لا تُوجَلُ قلوبُهم عند ذكر اللهِ ﷻ لا يدخلونَ في الإيمانِ المُطلَقِ الكَاملِ وإن دخلُوا في مُطلَقِ الإيمانِ.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ وهذه مِنَ الأدلَّةِ علَى زيادةِ الإيمانِ.

«**وقولُه** ﷺ: «لا يزنِي الزَّانِي حينَ يزنِي وهو مُؤمِنٌ ولا يسرِقُ السَّارِقُ حينَ يسرِقُ وهو مُؤمِنٌ» النَّفيُ في الحديث للإيمانِ المُطلَقِ؛ أي: الكاملِ، وليس لمُطلَقِ الإيمانِ.

«ولا يشرَبُ الخمرَ حينَ يشربُها وهو مُؤمِنٌ»؛ لأنَّه لو كانَ مؤمنًا إيمانًا كاملًا لَرَدَعَه إيمانه عن ذلكَ فكفَّ نفسه عن هذه الكبائرِ.

«ولا يَنتهِبُ نُهبةً ذاتَ شَرَفٍ يرفعُ الناسُ إليه فيها أبصارَهم حينَ ينتهبُها وهو مؤمنٌ» (يَنتَهِبُها)؛ يعني: يغتصبُها علَى مرأى مِن صاحبِها ومرأى مِنَ الناسِ. (ذاتَ شرَفٍ)؛ يعنِي: لها قيمةٌ ووزنٌ عندَ الناسِ.

وهذا الحديث يستدِلُّ به الخوارجُ والمعتزلةُ علَى سلبِ الإيمانِ عن مُرتَكِبِ الكبيرةِ فيكفِّره الخوارجُ، ويُخرجُه المُعتزِلةُ مِن دائرةِ الإيمانِ ولا يُدخلونَه في الكفرِ، ومثلُ هذه النصوصِ إذا نظرْنا إليها مِن زاويةٍ واحدةٍ فإنها توقعُ في مثلِ هذا اللبس؛ لذا لا بُدَّ أن ننظُرَ إلى نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ الواردة في هذه المسألةِ وغيرها علَى مُرادِ اللهِ ومُرادِ رسولِه ﷺ مُجتمعةً؛ فلا ننظرُ إلى نصوصِ الوعيدِ فقط فنشبِهُ الخوارجَ والمعتزِلةَ، ولا ننظرُ إلى نصوصِ الوعدِ فقط فنشبِهُ المُرجئةَ، بل ننظرُ إلى النصوصِ مُجتمِعَةً.



وليس معنَى احتجاج الخوارجِ والمرجئةِ بأدلَّةٍ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ أن يُصححَ قولُهم، وإلَّا للزمَنا أن نقولَ: إنَّ نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ فيها تناقضٌ، ولكن إذا وفَّقْنا بينَ هذه النصوصِ، وحملْنا نصوصَ الوعدِ علَى حالٍ ونصوصَ الوعيدِ علَى حالٍ، ارتفَعَ هذا الإشكالِ، أمَّا النظرُ إلى بعضِ هذه النصوصِ بمفردِها وإلغاءِ ما عدَاها ممَّا ينافِيها في الظَّاهرِ، فهذا هو اتِّباعُ المُتشابِه، وهو منهجُ أهلُ الزيغِ والفساد.

«ويقولونَ: هو مُؤمِنٌ ناقصُ الإيمانِ أو مؤمنٌ بإيمانِه فاسقٌ بكبيرتِه»؛ يعني: لا نسلبُه الإسلامَ بالكليَّةِ فنقولُ: كافرٌ، كما تقول الخوارج، أو نقولُ: في منزلةٍ بينَ المَنزلتينِ، كما تقول المعتزلة، ولا نعطيه الاسم المطلق، وهو الإيمان الكامل، كما تقولُ المُرجئةُ وغلاتُهم، بل نقولُ: هو مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ، وعندَه أصلُ الإيمانِ، لكن ليس عندَه الإيمانُ الكاملُ.

«فلا يُعطَى الاسم المُطلَق»؛ يعني: الإيمانَ الكاملَ.

«ولا يُسلَبُ مُطلقَ الاسمِ»؛ يعني: مُطلَقَ الإيمانِ، فلا نُخرجُه عن دائرةِ الإيمانِ، ولا نُعطِيه الإيمانَ الكاملَ، بل نتوسَّطُ في أمرِه، ونقولُ: هو مؤمنٌ بإيمانِه فاسقٌ بكبيرتِه، واللهُ أعلمُ.



[معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أصحاب رسول اللَّه ﷺ]

۞ ومِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ: سلامةُ قُلوبِهم وألسنَتِهم لأصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، كما وصفَهم اللهُ به في قولِه - تعالَى -: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. وطاعةُ النبيِّ ﷺ في قولِه: «لا تسبُّوا أصحابِي، فوالَّذي نفسِي بيدِه لو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفَه»[1].

۞ ويقبلُونَ ما جاءَ به الكِتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ مِن فضائِلِهم ومراتِبِهم، فيفضِّلونَ مَن أنفقَ مِن قبلِ الفَتحِ - وهو صُلحُ الحُديبيةُ - وقاتَلَ علَى مَن أنفقَ مِن بعدِه وقَاتَلَ، ويقدِّمونَ المُهاجرينَ علَى الأنصارِ، ويؤمنونَ بأنَّ اللهَ قالَ لأهلِ بدرٍ - وكانُوا ثلاثَمائةٍ وبضعةَ عشرَ -: «اعملُوا ما شئتُم فقد غفَرْتُ لكُم».

۞ وبأنَّه لا يدخُلُ النارَ أحدٌ بايعَ تحتَ الشَّجرةِ، كما أخبرَ به النبيُّ ﷺ بل قد رضيَ اللهُ عنهم ورضُوا عنه، وكانوا أكثرَ مِن ألفٍ وأربعِمائةٍ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب أبي بكر ٨/٥ (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب تحريم سب الصحابة ﷺ ١٩٦٧/٤ (٢٢٢/٢٥٤١)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ ٢١٤/٤ (٤٦٥٨)، والترمذي، كتاب المناقب، باب ٥٩ ٦٩٥/٥ (٣٨٦١)، وأحمد ١٣٧/١٧ (١١٠٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

❁ ويشهدونَ بالجنَّةِ لمَن شهِدَ له رسولُ اللهِ ﷺ بالجنَّةِ؛ كـ«العشرةِ»، وكثابِتِ بنِ قيسِ بنِ شَمَّاسٍ، وغيرِهم مِنَ الصحابةِ.

❁ ويقرُّونَ بما تواترَ به النقلُ عن أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي الله عنه وعن غيرِه مِن أنَّ خيرَ هذه الأمَّةِ بعدَ نبيِّها أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ، ويثلِّثونَ بعثمانَ ويربِّعونَ بعليٍّ رضي الله عنه، كما دلَّت عليه الآثارُ، وكما أجمعَ الصحابةُ رضي الله عنهم علَى تقديمِ عثمانَ في البيعةِ مع أنَّ بعضَ أهلِ السُّنَّةِ كانوا قد اختلفُوا في عثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهما بعدَ اتفاقِهم علَى تقديمِ أبي بكرٍ وعمرَ - أيُّهما أفضلُ؟ فقدَّمَ قومٌ عثمانَ وسكتُوا، أو ربَّعوا بعليٍّ، وقدَّمَ قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا؛ لكن استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ علَى تقديمِ عثمانَ، وإن كانَت هذه المسألةُ - مسألةُ عثمانَ وعليٍّ - ليسَت مِنَ الأصولِ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها عندَ جمهورِ أهلِ السُّنَّةِ، لكنَّ المسألةَ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها هي مسألةُ الخلافَةِ، وذلك أنَّهم يؤمنونَ بأنَّ الخليفَةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ ثمَّ عثمانُ ثمَّ عليٌّ، ومَن طعَنَ في خلافَةِ أحدٍ مِن هؤلاءِ الأئمةِ فهو أضَلُّ مِن حمارِ أهلِه.

❁ الشرح ❁

«ومِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ»؛ يعني: الأصولَ التي بُنِيَت عليها عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

ومضَى تعريفُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ[1]، وأنَّهم بنَوا أصولَ اعتقادِهم علَى الكتابِ والسُّنَّةِ وما جاءَ عن سلفِ هذه الأمَّةِ وأئمَّتِها.

«سلامةُ قلوبِهم وألسنتِهم» فقد ثبَتَ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «المُسلِمُ مَن

(١) ينظر: (ص٥٠ - ٥١).

سلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويدِه»[1]، وهذا في حقِّ آحادِ المسلمينَ ولو كانَ مِن فُسَّاقِهم، فكيفَ بهؤلاءِ الأخيارِ الذينَ لهم علَينا وعلَى جميعِ المسلمينَ حقٌّ عظيمٌ؛ فبواسطَتِهم وصلَنا الدِّينُ، ولولا أنَّ اللهَ - جلَّ وعلا - قيَّضَهم لحملِ أمانةِ تبليغِ الدِّينِ عنِ النبيِّ ﷺ لَمَا وصلَنا شيءٌ، وشَهِدَ لهم الكتابُ والسُّنَّةُ بالخيرِ والفضلِ والإيمانِ والصدقِ والإخلاصِ - رضيَ الله عنهم ورضُوا عنه -، وجاءَ في النصوصِ المُتضافِرةِ مِن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ ما يشهَدُ بأنَّهم خيارُ الخيارِ، فإذا كانَت هذه الأمَّةُ خيرَ أمَّةٍ أُخرِجَت للنَّاسِ، فهُم خيارُ هذه الأمَّةِ وأفضلُهم بعدَ نبيِّها ﷺ، بل أفضلُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ، قال ﷺ: «**خيرُ الناسِ قَرنِي، ثمَّ الذينَ يلونَهم، ثمَّ الذينَ يلونَهم**»[2]. فكيفَ يُتطاوَلُ على سبِّهم؟! بل قد وصل الأمر ببعضهم إلى مُناقَضَةِ القُرآنِ الذي جاءَ بفضلِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، وبفضلِ غيرِه مِنَ الصحابةِ كأهلِ الشجرةِ، فطعنوا فيهم وكفّروهم، بل أعظمُ مِن ذلكَ مُصادَمَةُ تبرئةِ عائشةَ رضي الله عنها مِن فوقِ سبعِ سمٰواتٍ، ومَن فعَلَ ذلكَ فلا حظَّ له في الإسلامِ بغيرِ نزاعٍ[3]. ولذا يُقرِّرُ جمعٌ مِن أهلِ العلمِ أنَّ سبَّ الصحابَةِ علَى العُمومِ كُفرٌ، بل قالَ بعضُهم: إنَّ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١٠) ٨/ ١٠٢، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل (٤٠) ١/ ٦٥، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت (٢٤٨١) ٣/ ٤، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة المسلم (٥٠١١) ٨/ ٤٧٩ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٢٦٥٢) ٣/ ١٧١، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٤/ ١٩٦٣ (٢٥٣٣/ ٢٢)، والترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه (٣٨٥٩) ٥/ ٦٩٥، وأحمد ٦/ ٧٦ (٣٥٩٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) تفسير القرطبي ١٢/ ٢٠٥ - ٢٠٦.

الشكَّ في كفرِ مَن سبَّهم علَى العمومِ كفرٌ[(١)].

والنَّاسُ في شأنِ الصَّحابةِ أقسامٌ: طرفان ووسط، قسمٌ يُفْرِطُ، وقسمٌ آخرُ يُفَرِّطُ في حقِّهم، والقسم الثَّالثُ: المتوسِّطون، وهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، يحملُونَ لهم الحُبَّ والتقديرَ والتعظيمَ دونَ غُلُوٍّ؛ فهم وسَطٌ بينَ الخوارجِ والنواصبِ الذينَ نصبُوا العداءَ لأهلِ البيتِ، وبينَ الروافضِ الذين بالغوا في تعظيمهم.

وهُناك مَن يغلُو في الصحابةِ أو في بعضهم ويُنزلُهم فوقَ مَنازِلِهم، وفي المُقابلِ هُناك مَن يجفُو ويلعَنُ ويشتُمُ بل يكفرُ بعضَ الصحابة، فأرادَ المُؤلِّفُ أن يَرُدَّ علَى هذه الطوائفِ وأن ينزلَ هؤلاءِ الخيارَ منازلَهم، وقد جاء في الحديث: «**أُمِرْنا أن نُنزِلَ الناسَ مَنازلَهم**»[(٢)]، فهُم بأعظمِ المنازلِ، فلا يتعرَّضونَ لسبٍّ باللِّسانِ ولا لكراهيةٍ أو بغضٍ بالقلبِ.

«**لأصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ**» أصحابُ جمع صاحب، وكذا جمعُ صَحابِيٍّ كأنصارٍ جمعُ أنصاريٍّ، والصَّحابيُّ هو مَن رأَى النبيَّ ﷺ مؤمنًا به وماتَ علَى ذلكَ، ولو تخلَّلَ ذلك رِدَّةٌ[(٣)]، ولو كانَتِ المُدَّةُ يسيرةً جدًّا، فيخرُجُ بذلك مَن آمنَ في عصرِه ولم يلقَه كالمخضرمينَ، ومَن رآهُ غيرَ مؤمنٍ به ولو آمنَ بعدَ ذلكَ كرسولِ هرقلَ.

---

(١) ينظر: الصارم المسلول لابن تيمية (ص٥٧٠ وما بعدها)، النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (ص٨٤)، فتاوي السبكي ٢/ ٥٨٠.

(٢) ذكره مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ٦، وأخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم (٤٨٤٢) ٢/ ٦٧٧، بلفظ: «**أنزلوا الناس منازلهم**»، وأبو يعلى في مسنده (٤٨٢٦) ٨/ ٢٤٦ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: نزهة النظر (ص١٤٠)، شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٢٠، تدريب الراوي ٢/ ٦٦٧.



وقولنا في تعريف الصَّحابي: (مَن رآه)؛ يعني: حقيقةً أو حكمًا، فلا يخرجُ بذلكَ مَن آمنَ به ولقيَه وهو أعمَى كابنِ أمِّ مكتوم رضي الله عنه، وإنَّما جاء هذا الإطلاقُ؛ لأنَّ الغالبَ فيهم أنَّهم مُبصرونَ؛ ولذا فالتعبيرُ بـ(مَن لقيَ) أعمُّ وأشمَلُ.

كما وصفَهم اللهُ به في قولِه - تعالَى -: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] هذه الآيةُ مِنَ الآياتِ التي سِيقَت فيمَن يستحِقُّ الفيءَ، فذكَرَ الله سبحانه وتعالى المهاجرينَ ثمَّ الأنصارَ ثمَّ الذين جاؤُوا مِن بعدِهم ممَّن يتبعُهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ ممَّن هذا وصفُه أو هذا حالُه، فالذينَ لا يقررون هذا الفضل وهذه المكانة للمهاجرينَ والأنصارِ لا يستحقُّونَ مِنَ الفيءِ شيئًا، كما قرَّرَ ذلك ثُلَّةٌ مِن أهلِ العلمِ(١)، وهو مفادُ الآياتِ.

«وطاعةُ النبيِّ ﷺ في قولِه: «لا تسبُّوا أصحابِي» وهذا الخطاب من النَّبيِّ ﷺ عامٌّ لجميع الأمةِ بما في ذلك الصحابةُ أنفسُهم؛ وسبب ورود هذا الحديث أنه حصَلَ نِزاعٌ بينَ خالدِ بنِ الوليدِ وعبدِ الرحمٰنِ بنِ عوفٍ رضي الله عنهما، فقال النبيُّ ﷺ مخاطبًا خالدًا: **«لا تسبُّوا أصحابِي»**، ومُواجهته بمثلِ هذا الكلامِ - وهو ممَّن نصَرَ اللهُ به الإسلامَ - دليلٌ على عظم شأن الصَّحابةِ وفضلهم وتقدمهم على من سواهم؛ فإذا كان النَّبيُّ ﷺ يأخذُ من بعض الصَّحابةِ لبعضٍ، فكيفَ بمَن يتعرَّضُ لسبِّهم ممَّن لا وزنَ له في الإسلامِ؟!

«فوالَّذي نفسِي بيدِه» أقسَمَ النبيُّ ﷺ وهو الصَّادقُ المصدوقُ المصدَّقُ؛ للاهتمامِ بشأنِه والعنايةِ بأمرِ هذا الخبرِ، وفي هذا إثباتُ اليدِ للهِ - جلَّ وعلا - علَى ما يليقُ بجلالِه وعظمتِه.

---

(١) ينظر: الاستذكار ٥/١٧، الصارم المسلول (ص٥٧٥).



«لو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذَهبًا ما بلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفَه» هذا الجبلُ العظيمُ لو أُنفِقَ مثلُه ذهبًا ما بلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفَه، والذَّهبُ يوزن، والمد كيل، فقَرَنَ ما يُكالُ بما يُوزَنُ ليُناسِبَ حالَ الصحابةِ؛ لأنَّ أكثرَ إنفاقِهم في الأطعمةِ وهي ممَّا يُكالُ، فالمعادل هنا هو الجبل، والمُعادَلُ به الذَّهبُ وهو أعلَى ما يضربُ به المثلُ مِن متاعِ الدُّنيا.

والمُدُّ مِلءُ كفَّي الرَّجلِ المُعتدِلِ وهو ربعُ الصاعِ[(١)].

«ولا نصيفه»؛ يعني: النصفَ، فمثلُ أُحُدٍ من غير الصحابة لا يعدِلُ ثمُنَ صاعٍ بالنسبةِ لهم.

هذا الحديثُ الصحيحُ لا يَتعارَضُ معَ قولِ النبيِّ ﷺ: «**فإنَّ من ورائِكم أيَّامُ الصَّبر، الصبرُ فيه مثل قَبْضٍ على الجَمْرِ، للعاملِ فيهم مثلُ أجرِ خمسين رجلًا يعملُون مثلَ عملِه**» قيل: يا رسول الله أجرُ خمسين منهم؟ قال: «**أجر خمسِين منكم**»[(٢)]، فهذا الحديثُ يدلُّ علَى أنَّ الإنفاقَ والعملَ الصالحَ في آخرِ الزمانِ أفضلُ مِن العملِ الصالحِ بالنسبةِ للصحابَةِ، ولكن نقولُ: كونُ هذا الأجرِ خمسينَ ضَعفًا بالنسبةِ لأجرِ الصحابيِّ لا يعني أنَّ صاحبه أفضلُ من الصَّحابةِ، فشَرَفُ الصحبة لا يعدلُه شيءٌ.

«ويقبلونَ ما جاءَ به الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ مِن فضائلِهم ومراتبِهم» وفضائلُهم قد تكونُ علَى سبيلِ العموم والإجمالِ، كما في قول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] واستدلَّ

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/ ٦٠، والمغرب في ترتيب المعرب ١/ ٤٣٨، ودستور العلماء ٣/ ١٦٦.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي ٢/ ٥٢٦ (٤٣٤١)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة ٥/ ٢٥٧ (٣٠٥٨) وقال: هذا حديث حسن غريب. وابن ماجه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ٢/ ١٣٣٠ (٤٠١٤)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِه - تعالَى -: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ علَى كفرِ مَن يغيظُه شأنُ الصحابةِ أو بعضِ الصحابةِ[١]، وفي قوله - تعالى -: ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، أو علَى سبيلِ التفصيلِ كفضائلِ أبي بكرٍ، وفضائلِ عمرَ، وفضائلِ عثمانَ، وفضائلِ عليٍّ - رضيَ اللهُ تعالَى عنِ الجميعِ - إلى غيرِهم مِنَ الصحابةِ.

فأهلُ السُّنَّةِ يؤمنونَ بما جاءَ من ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ، ويعتمدونَ علَى ما ثبَتَ عنِ اللهِ وعن رسولِه ﷺ، ولا يرفعونَ أحدًا فوقَ منزلتِه كما يفعلُه طوائفُ المُبتدعَةِ ممَّن يعبدُ البشرَ أو يعبدُ القبورَ أو ما أشبَهَ ذلكَ، ولا يُنزلونَ الناسَ عن منازِلِهم التي أنزلَهم اللهُ إيَّاها.

وهم على مراتبَ وليسُوا في منزلةٍ واحدةٍ، فأبو بكرٍ أفضلُ الأمَّةِ بعدَ نبيِّها، ثمَّ عمرُ، ثمَّ عثمانُ، ثمَّ عليٌّ - رضي الله عنهم جميعًا -، علَى الخلافِ الآتي في عثمانَ وعليٍّ، وهذا قولُ جماهيرِ أهلِ العلمِ ممَّن يُعتدُّ بقولِه، بل هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ قاطبةً[٢].

وابنُ حزم فضَّلَ أزواجَ النبيِّ ﷺ ورضي الله عنهن علَى أبي بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٣]، وحُجَّتُه في ذلك أنَّهن معَه في منزلتِه في الجنةِ، وأبو بكرٍ وعمرَ دونَه، لكن الجزاء الأصليّ لذاتِ الشخصِ يختلِفُ عنِ الجزاءِ بالتبعيَّةِ، فقولُ ابنِ حزمٍ مرجوحٌ، بل لا حظَّ له مِنَ النظرِ، والنصوصُ الصحيحةُ الصريحةُ القطعيَّةُ جاءَت بتفضيلِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علَى غيرِه، فقد جاءَ مِن حديثِ عليٍّ - رضيَ اللهُ تعالَى عنه - أنَّ أفضَلَ الأمَّةِ بعدَ نبيِّها أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ[٤].

---

(١) تفسير القرطبي ١٦/ ٢٩٧.

(٢) اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي ١/ ١٦٧ - ١٧٦، الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة لأبي عمرو الداني (ص٢٣٩)، السُّنَّة للخلال ٢/ ٣٦٨.

(٣) الفصل في الملل لابن حزم ٤/ ٩١.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: **«لو كنت متخذًا خليلًا»** =

«فيفضلونَ مَن أنفقَ مِن قبلِ الفتحِ – وهو صلحُ الحُديبيَةِ – وقاتَلَ علَى مَن أنفقَ مِن بعدِه وقاتَل» الفتحِ المرادُ به فتحُ مكَّةَ، لكنَّ المقصودَ هُنا هو صلحُ الحُديبيةِ؛ لأنَّ سورةَ الفتحِ نزلَت علَى إثرِ صلحِ الحُديبيةِ وهو فتحٌ بالإجماعِ، وفيها: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] ولا شكَّ أنَّ مُقدّماتِ الفتحِ فتحٌ، وإذا قلْنا إنَّ المرادَ به فتحُ مكَّةَ نكونُ قد خالفْنا قولَ اللهِ – جلَّ وعلا –: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ وفتحُ مكةَ أيضًا فتحٌ ولا خلاف في هذا أيضًا، فقد أسلمَ أهلُ مكةَ ودخَلَ الناسُ في دينِ اللهِ أفواجًا، كما قال – تعالى –: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ١]، فالفتحُ أعمُّ مِن أن يكونَ فتحَ مكَّةَ أو صلحِ الحُديبيةِ أو ما أشبَه ذلكَ.

ولا يلزمُ أن يكونَ تفسيرُ الكلمةِ الواحدةِ في النصوصِ واحدًا، وقد تكرَّرَت في القرآنِ الكريم ألفاظٌ كثيرةٌ، لها في كلِّ موضعٍ تفسيرٌ بما يُناسبُ السياقَ. فإذا نظرْنا إلى السببِ في تفضيلِ الإنفاقِ والقتالِ فإنَّه بالنسبةِ لفتحِ مكَّةَ أظهرُ، فبعدَ صلحِ الحديبيةِ أمِنَ الناس، لكن الشدَّةَ لم تنتَهِ بصلحِ الحديبيةِ، وإنَّما استمرَّت إلى فتح مكَّةَ، ولم تتوسَّعْ أحوالُهم مثلَ سعتِها بعدَ فتحِ مكَّةَ، فإذا نظرْنا إلى هذه العلَّةِ رجَّحْنا أنَّ المرادَ بالفتحِ فتحُ مكةَ.

«ويقدِّمون المهاجرينَ علَى الأنصارِ»؛ لأنَّه يجتمعُ فيهمُ الوصفانِ: الهجرةُ والنصرةُ؛ ولذا قُدِّموا في سورةِ الحشرِ، مع أنَّ الأنصارَ لهم فضائلُ، وقد قالَ النبيُّ ﷺ في حقِّهم في الحديثِ الصحيحِ: «**آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصارِ، وآيةُ النفاقِ بُغضُ الأنصارِ**»(١)، ولمَّا رأَى الأنصارُ النبيَّ ﷺ يُعطي

= ٥/ ٧ (٣٦٧١)، وأبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في التفضيل ٢/ ٦١٧ (٤٦٢٩).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار ١/ ١٢ (١٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق ١/ ٨٥ (٧٤)، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان، علامة الإيمان ٨/ ٤٩٠ (٥٠٣٤)، وأحمد ١٩/ ٣٢٦ (١٢٣١٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

بعضَ المُؤلَّفةِ ويتركُهم وجدُوا في أنفسِهم شيئًا، فتكلَّمَ مَن تكلَّمَ منهم، فذكر النبيُّ ﷺ مناقبَ الأنصارِ، ومن ذلك قوله: «**الأنصارُ شِعارٌ والناسُ دِثارٌ**»[(١)]، والدِّثارُ هو اللِّباسُ الخارجيُّ، والشِّعارُ هو اللِّباسُ الدَّاخليُّ الذي يلِي شعرَ البدَنِ[(٢)]، فمعنَى ذلكَ أنَّهم أقرَبُ إلى قَلبِه ﷺ، وقال ﷺ: «**ولولا الهجرةُ لكنْتُ امرءًا مِنَ الأنصارِ**»[(٣)]، لكن لا يدل ذلك على أنَّهم أفضلُ مِنَ المهاجرينَ. والعشرةُ المبشرونَ بالجنةِ كلُّهم مِنَ المُهاجرينَ - رضي اللهُ عن الجميع -.

«**ويؤمنونَ بأنَّ اللهَ - تعالَى - قالَ لأهلِ بدرٍ وكانُوا ثلاثَمائةٍ وبضعةَ عشرَ**» وبدرٌ يومُ الفرقانِ، يومٌ أعزَّ اللهُ به الإسلامَ ونصرَه، والذين حضرُوا هذه الغزوةَ ثلاثَمائةٍ وبضعةَ عشرَ رجُلًا.

«**اعملُوا ما شئتُم فقد غفرْتُ لكم**» جاء هذا في قصَّةِ حاطِبِ بنِ أبي بلتعَةَ رضي الله عنه لمَّا كتَبَ إلى أهلِ مكَّةَ يُخبرُهم بمَقدِمِ النبيِّ ﷺ لغزوِهم، وهذه هفوةٌ وزَلَّةٌ عظيمةٌ؛ ولذا استأذَنَ عمرُ رضي الله عنه في قتلِه، فنهَاه النبيُّ ﷺ وقالَ: «**وما يُدريكَ لعلَّ اللهَ أن يكون قد اطَّلعَ على أهل بدرٍ فقالَ: اعملُوا ما شئْتُم فقد غفَرْتُ لكم**»[(٤)]، وهذه مَزِيَّةٌ للبدريينَ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف ٥/ ١٥٧ (٤٣٣٠)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه ٢/ ٧٣٨ (١٠٦١)، وأحمد ٢٦/ ٣٩٣ (١٦٤٧٠)، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٢) ينظر: معالم السنن للخطابي ١/ ١١٤، والمعلم للمازري ٢/ ٣٤، وفتح الباري ٥٢/٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ: «**لولا الهجرة لكنت امرأً من الأنصار**» (٣٧٧٩) ٥/ ٣١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس ٤/ ٥٩ (٣٠٠٧)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة ٤/١٩٤١ (٢٤٩٤/ ١٦١)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلمًا ٢/ ٥٤ (٢٦٥٠)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الممتحنة ٥/ ٤٠٩ (٣٣٠٥)، وأحمد ٢/ ٣٧ (٦٠٠)، =



«وبأنَّه: «لا يدخُلُ النَّارَ أحدٌ بايَعَ تحتَ الشجرةِ» كما أخبرَ به النبيُّ ﷺ[1]، بل قد رضيَ اللهُ عنهم ورضُوا عنه، وكانوا أكثرَ مِن ألفٍ وأربعِمائةٍ» هؤلاءِ كلُّهم مَرضيٌّ عنهم، وليسَ مِن مفهومِ ذلك أنَّه إذا رضِيَ عنهم لم يرضَ عن غيرِهم؛ لأنَّ مفهومَ اللَّقَبِ ليس بحُجَّةٍ.

«ويشهدونَ بالجنةِ لمَن شَهِدَ له رسولُ اللهِ ﷺ بالجنَّةِ كالعشرةِ» أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ لا يَجزِمونَ لأحدٍ مِن أهلِ القبلةِ بجنَّةٍ ولا نارٍ، إلَّا لمن شَهِدَ له النبيُّ ﷺ بذلك، وأمَّا مَن عدَاهم فيرجُونَ للمُحسِنِ الثَّوابَ، ويخافونَ علَى المُسيءِ العقاب.

ومِن أهلِ العلمِ مَن يرَى أنَّ الناسَ إذا اتَّفقَت ألسنتُهم بالثناءِ علَى شخصٍ مِنَ الأشخاصِ كمالِكٍ والسفيانينِ وأحمدَ ونحوهم، فإنَّه مِن أهلِ الجنَّةِ[2]، ويستدلُّ علَى ذلكَ بقصة وفيها أن النبي ﷺ وبعض أصحابه مروا بجنازةٍ فأثنَوا عليها خيرًا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «وجبَت» ثم مروا بجنازةٍ أخرى فأثنَوا عليها شرًّا، فقالَ: «وجبَت»، ولمَّا سُئل ﷺ عن قوله هذا قالَ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ»[3]، لكن مثلَ هذا العمومُ يزيدُ في الرجاءِ ولا يُجزم به.

= من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وانظر: القصة في البداية والنهاية لابن كثير ٥/٢٥٨.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في الخلفاء (٤٦٥٣) ٤/٢١٣، والترمذي، كتاب المناقب، باب في فضل من بايع تحت الشجرة (٣٨٦٠) ٥/٦٩٥ قال: حسن صحيح. وأحمد (١٤٧٧٨) ٢٣/٩٣ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١١/٥١٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت ٢/٩٧ (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شرٌّ من الموتى (٩٤٩)، ٢/٦٥٥، والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن قتل نفسه ٣/٣٧٣ (١٠٥٨)، وأحمد ٢٠/٢٦٩ (١٢٩٣٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



والعشرةُ المبشَّرون بالجنَّةِ هم: أبو بكرٍ، عمرُ، عثمانُ، عليٌّ، سعيدُ بنُ زيدٍ، سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، عبدُ الرحمٰنِ بنُ عوفٍ، طلحةُ بنُ عبيدِ اللهِ، أبو عُبيدةَ ابنُ الجرَّاحِ، والزُّبيرُ بن العوام، يجمعهم ما عدا الخلفاء الأربعة قول الناظم:

سعيدٌ وسعدٌ وابن عوفٍ وطلحة وعامر فهرٍ والزبير الممدحُ(١)

ومناقبُ العشرةِ معروفةٌ مدوَّنةٌ، وفيها مؤلفاتٌ، منها: «الرياضُ النضِرَةُ في مناقبِ العشرةِ» للمُحبِّ الطبريِّ(٢).

«وكثابتِ بنِ قيسِ بنِ شمَّاسٍ وغيرِهم مِنَ الصحابةِ» وكعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ، وعُكَّاشةَ بنِ مِحْصَنٍ، والحسَنِ والحُسينِ، والمَرأةِ التي تصرَعُ(٣).

ثابتُ بنُ قيسِ بنِ شماسٍ هو خطيبٌ جَهورِيُّ الصوت، كانَ يخطُبُ بينَ يدَيِّ النبيِّ ﷺ وكان إذا جاءَته الوفودُ يرفعُ صوتَه، فلمَّا نزَلَ قولُ اللهِ ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢] قالَ: «حبطَت أعمالي فأنا مِن أهلِ النَّارِ»، فقيَّدَ نفسَه في بيتِه، ففقَدَه النبيُّ ﷺ، فقالَ رجلٌ: «أنا آتي

(١) الحائية لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني البيت رقم (١٨).

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري، أبو العباس، محب الدين، فقيه شافعي متفنن، وكان شيخ الحرم. له تصانيف منها: «السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين»، و«الرياض النضرة في مناقب العشرة»، و«ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» وغيرها. النجوم الزاهرة ٨/ ٧٤ وشذرات الذهب ٥/ ٤٢٥، وطبقات الشافعية ٥/ ٨.

(٣) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب المرضى، باب فضل من يصرع من الريح (٥٦٥٢) ٧/ ١١٦، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض (٢٥٧٦) ٤/ ١٩٩٤، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: «**إن شئتِ صبرتِ ولكِ الجنة، وإن شئتِ دعوتُ الله أن يعافيَكِ**» فقالت: أصبر، فقالت: إني أتكشف، فادع الله لي ألا أتكشف، فدعا لها».

بخبرِه»، فذهَبَ إليه فأخبرَه الخبرَ، فأتى الرجل النبيَّ ﷺ فأخبره، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «**اذهب إليه، فقل له: إنك لست من أهل النار، ولكن من أهل الجنة**»[1].

وعبدُ اللهِ بنُ سَلام رضي الله عنه كانَ يهوديًا ثمَّ أسلَمَ، وقد أخرج البخاري عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: «**ما سمعتُ النبيَّ ﷺ يقُول لأحدٍ يَمْشِي على الأرضِ إنَّه من أهْلِ الجنَّة، إلَّا لعبدِ الله بن سَلام**»[2].

أما الحسن والحسين فقد جاء في الحديث: «**الحسنُ والحُسينُ سيدَا شبابِ أهلِ الجنَّةِ**»[3]، إلى غيرِ ذلكَ ممَّن شَهِدَ له النبيُّ ﷺ بالجنة.

«ويُقرُّونَ بما تواترَ به النقلُ عن أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وعن غيرِه مِن أنَّ خيرَ هذه الأمَّةِ بعدَ نبيِّها أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ» اختيارُ عليٍّ رضي الله عنه مِن بينِ الرُّواةِ لفضائلِ أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما له مغزًى، ففيه الرَّدُّ علَى الرَّافضةِ، فإذا كانَت فضائلُ أبي بكرٍ وعمرَ قد جاءَ عن طريقِ عليٍّ رضي الله عنه فكيفَ تُنكرُ؟!

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ٤/ ٢٠١ (٣٦١٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله ١/ ١١٠ (١١٩/ ١٨٧)، وأحمد ١٩/ ٣٩١ (١٢٣٩٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه ٥/ ٣٧ (٣٨١٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عبد الله بن سلام رضي الله عنه ٤/ ١٩٣٠ (٢٤٨٣)، وأحمد ٣/ ٥٩ (١٤٥٣)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام ٥/ ٦٥٦ (٣٧٦٨) وقال: حديث حسن صحيح. وأحمد ١٧/ ٣١ (١٠٩٩٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه النووي في شرح صحيح مسلم ١٦/ ٤١.
وأخرجه ابن ماجه، المقدمة، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١/ ٤٤ (١١٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١/ ٢٠: «إسناده ضعيف المعلى بن عبد الرحمٰن اعترف بوضع سبعين حديثًا في فضل علي بن أبي طالب قاله ابن معين».

«ويثلثونَ بعثمانَ» يجعلونَ عثمانَ هو الثالثَ.

«ويربِّعونَ بعليٍّ رضي الله عنهم» فيجعلونَه الرَّابعَ.

«كما دلَّت عليه الآثارُ، وكما أجمعَ الصحابةُ رضي الله عنهم علَى تقديمِ عثمانَ في البيعةِ، مع أنَّ بعضَ أهلِ السُّنَّةِ كانوا قد اختلفُوا في عثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهم بعدَ اتفاقِهم علَى تقديمِ أبي بكرٍ وعمرَ - أيُّهما أفضلُ؟» تقديمُ أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما محلُّ إجماعٍ بينَ أهلِ السُّنَّةِ، أمَّا التثليثُ بعثمانَ في الفضلِ فمحَلُّ خلافٍ، وجمهورُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ يُثلِّثونَ بعثمانَ ويربِّعونَ بعليٍّ رضي الله عنهما، ومِن أهلِ السُّنَّةِ مَن يقدِّمُ عليًّا علَى عثمانَ في الفضلِ لا في البيعةِ[1]، أمَّا البيعةُ فقد أجمعَ الصحابةُ علَى بيعةِ عثمانَ قبلَ بيعةِ عليٍّ، وإجماعُ الصحابةِ علَى تقديمِ عثمانَ في البيعةِ دليلٌ علَى تفضيلِه علَى عليٍّ رضي الله عنه إذ يستحيلُ أن يتواطأَ خيرُ القرونِ علَى مبايعةِ المفضُولِ معَ وجودِ الفاضِلِ بما في ذلكَ الستَّة أهلِ الشورَى الذين أمرَهم عمرُ رضي الله عنه أن يختارُوا الخليفةَ مِن بعدِه.

«فقدَّمَ قومٌ عثمانَ وسكتُوا»؛ يعني: قالوا: أفضلُ الأمَّةِ أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ ثمَّ عثمانُ ثمَّ سكتُوا، ولم يتعرَّضوا لعليٍّ لا بنفيٍ ولا بإثباتٍ[2].

«أو ربَّعوا بعليٍّ» فقالُوا: الرابعُ عليٌّ رضي الله عنه.

«وقدَّمَ قومٌ عليًّا» وقد ورَدَ في مناقبِ عليٍّ رضي الله عنه ما لا يُحصَرُ، لكن أتباعُه وضعُوا وزادُوا علَى فضائلِه الصحيحةِ الثابتةِ زورًا وكذبًا وبهتانًا عليه وعلَى رسولِ اللهِ ﷺ واللهُ المُستعانُ.

«وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ علَى تقديمِ عثمانَ ثمَّ عليٍّ»؛ يعني: أجمعُوا بعدَ الخلافِ السابقِ على تقديمِ عثمانَ على عليٍّ رضي الله عنهما.

---

(١) ينظر: شرح السير الكبير (ص١٥٧ - ١٥٨)، شرح النووي على مسلم ١٥/١٤٨، مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٥.

(٢) ينظر: السُّنَّة للخلال ٢/ ٣٩٤ - ٣٩٦، ٤٠٣.

«وإن كانَت هذه المسألةُ - مسألةُ عثمانَ وعليٍّ - ليسَت مِنَ الأصولِ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها عندَ جمهورِ أهلِ السُّنَّةِ»؛ يعني: تقديمَ أحدِهما على الآخر في الفضل، وقد تقدم أنَّ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ مَن قدَّمَ عليًّا علَى عثمانَ وإن كانَ عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ علَى العكسِ.

«لكنَّ المسألةَ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها هي مسألةُ الخلافةِ» فلو قالَ أحدٌ: إنَّ عليًّا أولَى بالخلافةِ مِن عثمانَ، لضُلِّلَ بذلك، لكن لو قالَ: إنَّ عليًّا أفضلُ مِن عثمانَ. فلا يضلَّلُ؛ لأنَّه قولٌ معروفٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ، وسبَقَ أنَّ مسائلَ الاعتقادِ التي يتَّفِقُ عليها سلَفُ هذه الأمَّةِ وأئمتُها لا يسوغُ فيها الخلافُ ولا النظرُ مِن بعدِهم، أمَّا إذا كانَ هُناك خلافٌ مُعتبَرٌ بينَ أئمةِ الإسلامِ، فمَن لديهِ الأهليَّةُ فله النظرُ في المسألةِ وترجيح ما ظهر له من أقوالهم.

«وذلك أنَّهم يؤمنون بأنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللهِ أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ ثمَّ عثمانُ ثمَّ عليٌّ» اتفاقُ الأمَّةِ علَى خلافةِ أبي بكرٍ بعد وفاةِ النَّبيِّ ﷺ لا يُنازِعُ أو يَطعَنُ فيه إلَّا ضالٌّ مُضِلٌّ؛ إذ كيفَ تتفقُ الأمَّةُ التي وُصِفت بأنَّها لا يمكنُ أن تجتمِعَ علَى ضلالةٍ على إمامةِ شخصٍ ثمَّ يأتي بعد ذلك من يقُولُ: إنه لا يستحقُّ الخلافةَ؟! أو يقولَ مثل ذلك في خلافةِ عمرَ أو في خلافةِ عثمانَ أو في خلافةِ عليٍّ رضي الله عنهم؟!

وقد جاءَ في النصوصِ ما يُشيرُ إلى خلافةِ هؤلاءِ الأربعةِ، وأن الخلافةَ بعدَ النبيِّ ﷺ ثلاثونَ سنةً[1].

«ومن طعَن في خلافةِ أحدٍ من هؤلاءِ فهو أضلُّ من حمارِ أهلِه»؛ يعني:

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في الخلفاء ٢/ ٦٢٢ (٤٦٤٦)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة ٤/ ٥٠٣ (٢٢٢٦) وقال: «حديث حسن». وأحمد ٣٦/ ٢٤٨ (٢١٩١٩)، من حديث سفينة رضي الله عنه.

هو أغبى من الحمار وأضلُّ منه، مع أنّ الحمارَ هو - فيما هو منتشر - من أغبى المخلوقات، وهذه المقالة انتزعها شيخ الإسلام من كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].



(١) قال الإمام أحمد: «من لم يثبت الإمامة لعليٍّ؛ فهذا أضلُّ من حمار أهله»، ينظر: مناقب الإمام أحمد (ص٢٢٠).



[مكانة آل بيت النبي ﷺ وأزواجه عند أهل السُّنَّة]

❁ وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، ويحفظون فيهم وصيَّة رسول الله ﷺ، حيثُ قَالَ يومَ غَديرِ خُمٍّ: «أُذَكِّرُكم اللهَ في أهلِ بيْتِي، أُذَكِّرُكم اللهَ في أهلِ بيْتِي»(١)، وقَالَ أيضًا للعَبَّاسِ عَمِّه - وقدِ اشْتَكى إليه أن بعضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هاشِم - فقَالَ: «والذي نَفْسِي بيَدِه لا يُؤمِنُونَ حتَّى يُحِبُّوكُم للهِ ولقرابَتِي»(٢)، وقَالَ ﷺ: «إنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إسماعيلَ، واصْطَفَى مِنْ بَنِي إسماعيلَ كِنانَةَ، واصْطَفَى مِنْ كِنانَةَ قُرَيْشًا، واصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هاشِمٍ، واصْطَفاني مِنْ بَني هاشِمٍ»(٣).

❁ ويَتَوَلَّوْنَ أزواجَ رسولِ اللهِ ﷺ أمُّهاتِ المؤمنينَ، ويُؤمِنُونَ بأنَّهن أزواجُه في الآخرةِ خُصُوصًا خَدِيجَةَ رضي الله عنها أمُّ أكثرِ أولادِه، وأوَّلُ مَنْ آمَنَ به وعاضَدَه على أمْرِه وكَانَ لها مِنه المنزلةُ العاليةُ، والصِّدِّيقَةَ بنتَ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ٤/ ١٨٧٣ (٣٦/٢٤٠٨)، وأحمد ٣٢/ ١٠ (١٩٢٦٥)، من حديث يزيد بن حيان التيمي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٧٧٧)، وفي فضائل الصحابة ٢/ ٩١٧ (١٧٥٦)، والبزار (٢١٧٥)، ابن أبي شيبة في المصنف ١٢/ ١٠٩ (٣٢٨٧٧)، من حديث المطلب بن ربيعة، وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ٢/ ٦٤٠، والطبراني في المعجم الكبير ١١/ ٤٣٣ (١٢٢٢٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ٤/ ١٧٨٢ (٢٢٧٦)، والترمذي، كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ ٥/ ٥٨٣ (٣٦٠٥)، وأحمد ٢٨/ ١٩٣ (١٦٩٨٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

الصِّدِّيقِ ﵄، التي قَالَ فيها النبيُّ ﷺ: «فَضْلُ عائشةَ على النساءِ كفَضْلِ الثَّرِيدِ على سائِرِ الطعامِ»[(١)].

﴿ ويَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طريقةِ الروافضِ الذين يُبْغِضُونَ الصحابةَ ويَسُبُّونَهم، ومِنْ طريقةِ النواصبِ الذين يُؤْذُونَ أهلَ البيتِ بقَوْلٍ أوْ عملٍ.

الشرح

مَضَى كلامُ المؤلفِ ﵀ في أوَّلِ الفصْلِ عَنْ طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ومنهجِهم في تَوَلِّي صحابةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكَفِّ ألْسِنَتِهم، وسلامةِ قُلوبِهم عمّا لا يَلِيقُ بحالِ هؤلاء السَّادَةِ الذين هم خيرُ الأُمَّةِ، ثم بعدَ ذلك ثَنَّى بما يَجِبُ تِجاهَ آلِ بيتِ النبيِّ ﷺ.

والآلُ هم أهلُ البيتِ، وأصْلُ آلٍ: أهلٌ، وبَدَأَ بالصحابةِ قبلَ الآلِ؛ لأنَّ الآلَ لا يَخْلُونَ مِنْ حَالتَيْنِ:

الحالةُ الأُولَى: أنْ يَكُونُوا صحابةً فيَدْخُلُوا في الأوَّلِ والآخِرِ فيَكُونُوا قدْ ذُكِرُوا مَرَّتَيْنِ.

الحالةُ الثَّانيةُ: ألَّا يَدخُلُوا في الصحابةِ ولَمْ يَحصُلْ لهم شَرَفُ الصُّحْبَةِ وإنْ حَصَلَ لهم شَرَفُ القرابةِ، وهؤلاء دونَ الصحابةِ في المرتبةِ فتقديمُ الصحابةِ هو الأصْلُ؛ ولا أحَدَ يَقُولُ: إنَّ عَلِيَّ بنَ الحُسَيْنِ - مثلًا - كآحادِ

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ ٤/ ١٥٨ (٣٤١١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عليهم، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ٤/ ١٩٨٢ (٢٤٣١)، والترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في فضل الثريد ٤/ ٢٧٥ (١٨٣٤)، وابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب فضل الثريد على الطعام ٢/ ١٠٩١ (٣٢٨٠)، وأحمد ٣٢/ ٢٨٨ (١٩٥٢٣)، من حديث أبي موسى الأشعري ﵁.



الصحابةِ، وإنْ كَانَ شريفًا مُقَدَّمًا سَيِّدًا إمامًا قُدْوَةً، وقدْ أُمِرْنا أنْ نُنْزِلَ الناسَ منازِلَهم، فالصحابةُ لهم منزلةٌ لا يَبْلُغُها أحَدٌ مِمَّنْ لمْ يَتَّصِفْ بهذا الوَصْفِ، مَهْما بَذَلَ ومَهْما حَصَلَ له مِنْ سابِقَةٍ ومِنْ علمٍ وعملٍ، فكُلُّ هذا لا يُؤَهِّلُه لأنْ يَكُونَ في مَصَافِّ الصحابةِ ﵃.

فصار الصحابة مِنَ الآلِ داخلينَ في المُقَدَّمِ وفي المُؤَخَّرِ، والتنصيصُ عليهم مع دُخولِهم في المُقَدَّمِ للاهتمامِ بهم والعنايةِ بشأنِهم، فخيارُهم وأوائِلُهم صحابةٌ، وأما من ليسَ مِنَ الصحابةِ فلا يدخلون في بداية الفصل.

«ويُحِبُّونَ أهلَ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ» الآلُ لهم حَقٌّ، والصحابيُّ مِنهم له حَقُّ القرابةِ وحَقُّ الصُّحْبَةِ، ومَنْ دونَهم له حَقُّ القرابةِ فقط.

واخْتَلَفَ أهلُ العلمِ في المُرادِ بآلِ البيْتِ؛ فمِنهم مَنْ يَقُولُ: هم بَنُو هاشِمٍ الذين لا تَحِلُّ لهم الصدقةُ، ومِنهم مَنْ يُضِيفُ بَنِي المُطَّلِبِ، ومِنهم مَنْ يَقُولُ: هم نَسْلُه ﷺ وعَلِيٌّ والعَبَّاسُ وما تَفَرَّعَ عَنهما إضافةً إلى عقيْلٍ وجَعْفَرٍ [(١)].

«يَتَوَلَّوْنَهم»؛ يَعْنِي: يَعْتَبِرُونَهم أولياءَ للهِ وللمؤمنينَ، أمَّا بالنسبةِ للصحابةِ مِنهم فلا يَحتاجُونَ إلى تفصيلٍ، وأما مَنْ جَاءَ بعدَ النبيِّ ﷺ فهذا الحَقُّ ثابتٌ له إنْ كَانَ على الجَادَّةِ، ومَنْ كَفَرَ مِنهم باللهِ - جلَّ وعلا - فلا يثبت له هذا الحق؛ فأبو لَهَبٍ عَمُّ النبيِّ ﷺ ومع ذلك فقد نَزَلَتْ في ذمِّه وبيانِ خسارته سورةٌ تُتْلَى إلى يومِ القيامةِ، وأبو طالِبٍ عَمُّ النبيِّ ﷺ نَصَرَ النبيَّ ﷺ وذَادَ عَنه لكنَّ اللهَ لمْ يَكْتُبْ له الهدايَةَ، ونَزَلَ فيه قوْلُ اللهِ - جلَّ وعلا -: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] [(٢)]، فلا نَتَوَلَّاه ولا نَحْفَظُ فيه الوَصِيَّةَ؛ لأنَّه ليسَ مِنْ أهْلِها.

---

(١) ينظر: الأم ٢/ ٨٨، جلاء الأفهام (ص٢١٠).

(٢) روى البخاري ٥/ ٦٥ (٣٨٨٤)، عن ابن المسيب، عن أبيه، أن أبا طالب لما حضرته =

«ويَحْفَظُونَ فيهم وَصِيَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ حيثُ قَالَ يومَ غديرِ خُمٍّ» خُمٌّ: موضِعٌ بينَ مكةَ والمدينةِ يَقْرُبُ مِنَ الجُحْفَةِ[1]، وقد قَالَ ﷺ حينَما قَدِمَ مِنْ مكةَ قافِلًا إلى المدينةِ:

«أُذَكِّرُكم اللهَ في أهلِ بيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي» فهذه وَصِيَّةٌ مِنَ النبيِّ ﷺ تُحْفَظُ لأهلِ البيْتِ إلى قيامِ الساعةِ، فالمسلمُ مِنهم يُحْفَظُ له هذا الحَقُّ من غير غلو؛ لأن ممَّنْ يَنْتَسِبُ إلى القِبْلَةِ من يُبالِغُ فيَغْلُو في أهلِ البيتِ حتَّى وصلَ به الأمرُ إلى أنْ جعلوهم آلِهَةً مع اللهِ - جلَّ وعلا -، وقدْ حَصَلَ هذا مِنْ غُلاةِ الرافِضَةِ على عهدِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنه - حيث ادَّعُوا فيه الألوهيَّةَ.

كما أنَّه يحفظ لهم الحق بلا جفا فيهم، كما حصل مِنَ النواصِبِ الذين لمَّا رَأَوْا كثرةَ الوَضْعِ في فضائِلِ آلِ البيْتِ أخَذَتْهم العاطِفَةُ والحَمِيَّةُ، فوَضَعُوا في فضائِلِ أبي بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما أحاديثَ موضوعةً مكذوبةً على النبيِّ ﷺ.

وإذا كان الرافضة لا يَتَرَضَّوْنَ عن الصحابةِ بلْ يُكَفِّرونَ السوادَ الأعظمَ مِنهم، ولا يَتَرَحَّمُونَ عليهم ولا يُصَلُّونَ عليهم تَبَعًا ولا اسْتِقْلالًا، ويُصَلُّونَ ويُسَلِّمُونَ على الآلِ اسْتِقْلالًا فضلًا عَنْ تَبَعِيَّتِهم للنبيِّ ﷺ، فالنواصِبُ بالعَكْسِ يَغْلُونَ في بعضِ الصحابةِ لكنَّهم يتنقصونَ آلَ البيْتِ ويَذُمُّونَهم على ما سيَأْتِي.

= الوفاة، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل، فقال: «**أي عم، قل لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله**» فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، ترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزالا يكلمانه، حتى قال آخر شيء كلمهم به: على ملة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرن لك، ما لم أنه عنه**» فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

(١) **خُم**: ماء بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من الجحفة وخم هي الغيضة التي هناك وبها غدير مشهور به شهرت فيقال: غدير خم. مشارق الأنوار ١/ ٢٥١، معجم البلدان ٢/ ٣٨٩.



وطريقةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وَسَطٌ بينَ الفِئَتَيْنِ الضَّالَّتَيْنِ؛ فهم يَتَوَلَّوْنَ الآلَ، ويَحْفَظُونَ فيهم وَصِيَّةَ النبيِّ ﷺ، لكنَّهم لا يَصْرِفُونَ لهم شيئًا مِنْ حُقوقِ اللهِ - جلَّ وعلا -، فحقُّهم خاصٌّ بهم ويُحْفَظُ لهم دونَ غيرِهم مِنْ خيارِ الأُمَّةِ ولوْ كَانُوا صحابةً، والصحابةُ لهم حُقوقٌ عظيمةٌ، لكنَّ القرابَةَ إذا كَانُوا صحابةً فلهم حَقَّان: حقُّ الصُّحبةِ، وحقُّ القرابةِ.

«وقَالَ أيضًا للعَبَّاسِ عَمِّه - وقدِ اشْتَكَى إليه أن بعضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هاشِمٍ - فقَالَ: «والذي نَفْسِي بيَدِه لا يُؤمِنُونَ حتَّى يُحِبُّوكُم للهِ ولقرابَتِي»

يَجْفُوهم؛ يَعْنِي: لا يُعامِلُهم المعاملةَ التي تَلِيقُ بهم.

ونَفْيُ الإيمانِ هنا نَفْيُ كمالٍ؛ أيْ: لا يُؤمِنُونَ الإيمانَ الكامِلَ حتَّى يُحِبُّوكم مَحَبَّةً خالصةً للهِ ﷻ، (ولقرابَتِي)؛ يَعْنِي: بسَبَبِ قرابَتِي، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، وإذا جَاءَ مِثلُ هذا النَّصِّ في القرابَةِ فقدْ جَاءَ في فضل باقي الصحابةِ نصوصٌ كثيرةٌ، منها قوله ﷺ في فضلِ الأنصار: «**آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصارِ، وآيةُ النفاقِ بُغْضُ الأنصارِ**»[1]، فالأدِلَّةُ مُتوازِنَةٌ، وأسْعَدُ الناسِ بهذه الأَدِلَّةِ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فالرافضةُ يَأْخُذُونَ طَرَفًا ويَتْرُكُونَ الطَّرَفَ الآخَرَ، والنواصِبُ كذلك، ووَفَّقَ اللهُ أهلَ السُّنَّةِ في هذا البابِ - كما في سائِرِ أبوابِ الدِّينِ - إلى التَّوسُّطِ والعملِ بجميعِ النصوصِ.

وفي الحديثِ إثْباتُ اليَدِ للهِ ﷻ.

«وقَالَ ﷺ: «إنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إسماعيلَ، واصْطَفَى مِنْ بَنِي إسماعيلَ كِنانَةَ، واصْطَفَى مِنْ كِنانَةَ قُرَيْشًا، واصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هاشِمٍ، واصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هاشِمٍ»».

(١) تقدم في (ص٤٠٦).

فالنبيُّ ﷺ خُلاصَةُ خُلاصَةِ خُلاصَةِ الخُلَاصَةِ.

ومَزِيَّةُ آلِ البيْتِ أنَّهم يَدخُلُونَ في جميعِ النصوصِ؛ فيَدْخُلُونَ في حديثِ: **«لا يُؤمِنُ أحدُكم حتَّى يُحِبَّ لأخِيه ما يُحِبُّ لنفسِه»**[(١)]، ويَدْخُلُونَ في النصوصِ الخاصةِ، وهذه زيادةٌ في الشرفِ وزيادةٌ في الحَقِّ.

ومِمَّا يَدُلُّ على مكانةِ أهلِ البيْتِ ما جَاءَ في حديثِ الصلاةِ الإبراهيميَّةِ الصحيحِ بعدَ التشهُدِ حين قَالُوا للنبي ﷺ: **«عَرَفْنَا كيف نُسَلِّمُ عليك فكيف نصلي عليك؟» فقَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّد»**[(٢)]، فهذا يَدُلُّ على شَرَفِ الآلِ مع أنَّ الآلَ بالمَعْنَى الأعَمِّ يَشْمَلُ أهلَ البيْتِ ويَشْمَلُ الصحابةَ، ويَشْمَلُ كذلك الأزواجَ على وَجْهِ الخصوصِ؛ لأنَّه جَاءَ في بعضِ الرواياتِ: **«اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى أزواجِه وذُرِّيَّتِه»**[(٣)]. والنصوصُ يُفَسِّرُ بعضُها ببعضٍ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (١٣) ١/ ١٢، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير (٤٥) ١/ ٦٧، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ٥٩ (٢٥١٥) ٤/ ٦٦٧، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان (٥٠٣١) ٨/ ٤٨٩، وابن ماجه، المقدمة، باب في الإيمان (٦٦) ١/ ٢٦، وأحمد (١٢٨٠١) ٢٠/ ١٩٣ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ٤/ ١٤٦ (٣٣٧٠)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ١/ ٣٠٥ (٤٠٦/ ٦٦)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ١/ ٢٥٧ (٩٧٦)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ (٤٨٣) ٢/ ٣٥٢، والنسائي في المجتبى، كتاب السهو، نوع آخر ٣/ ٥٤ (١٢٨٦)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب الصلاة على النبي ﷺ ٢/ ٢٩٣ (٩٠٤)، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب هل يُصلَّى على غير النبيّ ﷺ (٦٣٥٩) ٨/ ٧٧، ومسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي بعد التشهد (٤٠٧) ١/ ٣٠٦ عن أبي حميد الساعدي.



وقدْ صَارَ تخصيصُ الآلِ دونَ الصَّحْبِ شِعارًا لبعضِ المبتدعةِ، كما صار تخصيص الصحب دون الآل شِعارًا لطائفة أخرى من المبتدعةِ، وأهلُ السُّنَّةِ يَجْمَعُونَ بينَهما.

وليسَ في حديثِ الصلاةِ الإبراهيميَّةِ ما يَدُلُّ على اطرادِ عَطْفِ الآلِ دونَ الصَّحْبِ في الصلاةِ على النبيِّ ﷺ، فالحديثُ في الأمرِ بالصلاةِ على النَّبيِّ ﷺ جاء عامًّا، وكذا الأمر بها في أواخرِ سورة الأحزابِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فيكونُ امتثالُ هذا الأمرِ العامِّ بقوْلِنا: (صلى الله عليه وسلم) دونَ زيادةٍ ولا نُقْصانٍ، والصلاةُ الإبراهيميَّةُ في التشهُدِ فَرْدٌ مِنْ أفْرادِ هذا العامِّ، والتنصيصُ على بعضِ الأفرادِ لا يَقْتَضِي التخصيصَ، ففي الصلاةِ لا بُدَّ أنْ نَقُولَ: (اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ)، وخارجَ الصلاةِ نَمْتَثِلُ بقوْلِنا: (صلى الله عليه وسلم). وإذا أضَفْنا مَنْ له حَقٌّ علينا كالآلِ والصَّحْبِ فنُورٌ على نُورٍ؛ ولمَّا كَانَ إفْرادُ الآلِ دون الصَّحبِ شعارًا لبعضِ المبتدعةِ، مع أن النصّ الوارد فيه عام وذكر بعض أفراده لا يقتضي التخصيص فإنه لا يجب علينا إفراد الآل خِلافًا لـمَنْ يَقُولُ: إنَّه تجِبُ الصلاةُ على الآلِ كُلَّما ذُكِرَ النبيُّ ﷺ كالصَّنعانِيِّ والشوْكانِيِّ ويَتْبَعُهم صِدِّيقُ حَسَن خَان[1]، وهم مِنْ أهلِ السُّنَّةِ في الجُمْلَةِ، لكن عندَهم شيءٌ مِنَ المخالفةِ اليسيرةِ التي لا تُخرِجُهم مِنْ جُملةِ أهلِ السُّنَّةِ، لكنَّ أئمةَ الإسلام مِنْ صَدْرِ الإسلامِ إلى يومِنا هذا يَكْتَفُونَ بالصلاة والسلام على النبي ﷺ، وكيف يُظَنُّ بأئمةِ الإسلامِ التتابعُ والاتفاقُ على هذا الأمرِ مُداهَنَةً للوُلاةِ[2] خلافًا لما يعتقدونه من وُجوبِ الصلاةِ على

(١) ينظر: سبل السلام ١/ ١٩٣، التحبير لإيضاح معاني التيسير ٤/ ٣٠٦، فتح القدير ٤/ ٣٤٩، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني ٤/ ٢٠٣١، فتح البيان في مقاصد القرآن ١١/ ١٤١.

(٢) تقدم ذكر الشبهة مع الجواب المفصل عنها (ص٤١).

الآلِ، حيث إنَّ كثيرًا من أئمة السلف وُجدوا في خلافة بني العباس؟!

«وَيَتَوَلَّوْنَ أزواجَ رسولِ اللهِ ﷺ أُمَّهاتِ المؤمنينَ» قال - تعالى -: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فهن أُمَّهاتُ المؤمنينَ في التعظيمِ والتقديرِ والاحترامِ، لا في الحجاب والخلوة والمخالطة كما هو معروفٌ ومنصوصٌ عليه في القرآنِ والسُّنَّة، حتى جَاءَ في حقِّهنَّ من الأمرِ بالحجابِ ما هو أَشَدُّ مِنْ عُموم نساءِ المسلمينَ، قال - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩] والتعليلُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقال - تعالى -: ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فالحجابُ مفروضٌ على النساءِ بما في ذلك أُمَّهاتُ المؤمنينَ، كما في قوْلِ عائشةَ في قصةِ حديثِ الإفْكِ: «**وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ**»(١).

وهلْ هن أُمَّهاتُ المؤمناتِ أوْ لا؟ جَاءَ عَنْ عائشةَ ما يَدُلُّ على أنَّ أُمَّهاتِ المؤمنينَ لَسْنَ بأُمَّهاتٍ للمؤمناتِ(٢)، لكنَّ الخَبَرَ لا يَسْلَمُ مِنْ مقالٍ،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضًا ٣/ ١٧٣ (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٤/ ٢١٢٩ (٢٧٧٠)، وأحمد ٤٢/ ٤٠٤ (٢٥٦٢٣).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٨/ ٦٤، ٦٧، ١٧٩، ٢٠٠، والبيهقي في السنن الكبير، كتاب النكاح، باب ما خص به من أن أزواجه أمهات المؤمنين وأنه يحرم نكاحهن من بعده على جميع العالمين ١٣/ ٥٦١، ولفظه: أن امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها: يا أمه. فقالت: أنا أم رجالكم، لست بأمك. وقال ابن كثير: صح عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: لا يقال ذلك. تفسير ابن كثير ٦/ ٣٨١. وقال القرطبي في تفسيره ١٤/ ١٢٣: واختلف الناس هل هن أمهات الرجال والنساء أم أمهات الرجال خاصة؟ على قولين: فروى الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها؛ أن امرأة قالت لها: يا أمه، فقالت لها: لست لك بأم، إنما أنا أم رجالكم. قال ابن العربي: وهو الصحيح. قلت: لا فائدة في اختصاص الحصر في الإباحة للرجال دون النساء، والذي يظهر لي =



ودُخولُ الإناثِ في جَمْعِ الرجالِ معروفٌ في اللُّغَةِ وفي النصوصِ أيضًا كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، فهن أُمَّهاتٌ للمؤمنينَ رجالًا ونساءً.

وإذا كَانَتْ زوجاتُه أُمَّهاتِ المؤمنينَ فزَوْجُهن ﷺ أبُو المؤمنينَ وقد جَاءَ في الخَبَرِ: «**إنَّما أنا لكم بمنزلةِ الوالِدِ**»[1]، وأمَّا قوْلُه - جلَّ وعلا -: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فهذا يُخْرِجُ الأُبُوَّةَ بالتَّبَنِّي، وأمَّا في التعظيمِ والاحترامِ والتقديرِ فهو فوقَ الأبِ ﷺ.

«ويُؤمِنُونَ بأَنَّهنَّ أزواجُه في الآخرةِ» هذه طريقةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، خِلافًا للروافضِ الذين لا يَعْتَرِفُونَ لبعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ بالفضلِ، وهم يَجْزِمُونَ بأنَّه تُوُفِّيَ وهُنَّ في عِصْمَتِه، بلْ يَقْذِفُونَ عائشةَ رضي الله عنها وقدْ بَرَّأَها اللهُ - جلَّ وعلا - مِنْ فوقِ سبْعِ أرْقِعَةٍ في كلام يُتْلَى إلى آخِرِ الزمانِ، ومَنْ قَذَفَها بعدَ أنْ بَرَّأَها اللهُ - جلَّ وعلا - فليسَ له حَظٌّ في الإسلامِ.

= أنهن أمهات الرجال والنساء، تعظيمًا لحقهن على الرجال والنساء. يدل عليه صدر الآية: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، وهذا يشمل الرجال والنساء ضرورة. ويدل على ذلك حديث أبي هريرة وجابر، فيكون قوله: «**وأزواجه أمهاتهم**» عائدًا إلى الجميع. ثم إن في مصحف أُبي بن كعب (وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم). وقرأ ابن عباس: (من أنفسهم وهو أب لهم وأزواجه أمهاتهم). وهذا كله يوهن ما رواه مسروق إن صح من جهة الترجيح، وإن لم يصح فيسقط الاستدلال به في التخصيص، وبقينا على الأصل الذي هو العموم الذي يسبق إلى الفهوم. وقال ابن حجر: إنما قيل للواحدة منهن «أم المؤمنين» للتغليب وإلا فلا مانع من أن يقال لها: «أم المؤمنات» على الراجح. فتح الباري ١/ ١٨.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (٨) ١/ ٣، والنسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستطابة بالروث (٤٠) ١/ ٣٨، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة (٣١٣) ١/ ١١٤ بلفظ: «**إنما أنا لكم مثل الوالد**» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال ابن الملقن في البدر المنير ٢/ ٢٩٨: وأسانيده كلها صحيحة، وأصله في صحيح مسلم.

ومع أنهن ﵁ أزواجُه في الآخرةِ وأنَّهُنَّ معه في المنزلةِ؛ لأنَّهُنَّ يَلْحَقْنَ به، إلَّا أنَّهُنَّ دونَ أبي بكرٍ وعُمَرَ وخيارِ الصحابةِ والجِلَّةِ منهم ﵃ في المنزلةِ.

وقدْ ذَكَرَ القُرْطُبِيُّ في تفسيرِه عَدَدًا مِنْهُنَّ وذَكَرَ ما يَتَعَلَّقُ بكُلٍّ واحدةٍ مِنْهُنَّ في تفسيرِ قولِه تَعالَى: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾[(١)].

«خصوصًا خديجةَ ﵂» كما هو معروفٌ ومشهورٌ في النصوصِ، وقصةُ بَدْءِ الوَحْيِ معروفةٌ ثابتةٌ في «الصحيحيْنِ» وغيرِهما[(٢)]. وخديجةُ أَوَّلُ امرأةٍ تَزَوَّجَها النبيُّ ﷺ وكَانَ سِنُّها أربعينَ سَنَةً، وعُمرُه ﷺ خمسةً وعشرينَ، وهي أَوَّل مَنْ آمَنَ به على الإطلاقِ، وجَاءَ في فضْلِها نصوصٌ كثيرةٌ جِدًّا، مِنها أنَّها بُشِّرَتْ ببيْتٍ في الجنةِ مِنْ قَصَبٍ لا وَصَبَ فيه ولا نَصَبَ[(٣)]، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تَدُلُّ على فضْلِها.

«أُمُّ أكثرِ أولادِه» بلْ أم جميع أولادِه عَدَا إبراهيمَ، فالذُّكُور: القاسِمُ، وعبدُ اللهِ، ويُلَقَّبُ بالطيبِ، والطاهِرِ، ومِنهم مَنْ يَجْعَلُهم أربعةً لكنْ هما اثْنانِ، ومِنَ البناتِ: زَيْنَبُ، وأمُّ كُلثومٍ، وفاطمةُ، ورُقَيَّةُ.

«وأوَّلُ مَنْ آمَنَ به» فهي أوَّلُ مَنْ آمَنَ به ﵂.

«وعاضَدَه على أمْرِه وكَانَ لها مِنه المنزلةُ العاليةُ» وكَانَ يَذْكُرُها بعدَ وفاتِها ويَصِلُ صَواحِبَها، وقد كانت عائشةُ تَغارُ مِنها - رَضِيَ اللهُ عَنِ الجميعِ - حتى بعدَ وفاتِها، فهذا يَدُلُّ على فضْلِها.

---

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ١٦٤.

(٢) تقدم تخريجه (ص٢١١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العمرة، باب متى يحل المعتمر ٣/ ٦ (١٧٩٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ٤/ ١٨٨٧ (٢٤٣٣)، وأحمد ٣١/ ٤٧٢ (١٩١٢٨)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى ﵁.



«والصِّدِّيقةَ بنتَ الصِّدِّيقِ رضي الله عنهما، التي قَالَ فيها النبيُّ ﷺ: «فَضْلُ عائشةَ على النساءِ كفَضْلِ الثَّريدِ على سائِرِ الطعامِ»» ونصُّ الحديثِ: «**كَمُلَ مِنَ الرجالِ كثيرٌ، ولمْ يَكْمُلْ مِنَ النساءِ إلَّا مريمُ بنتُ عِمْرانَ، وآسِيَةُ امرأةُ فرعونَ. وفَضْلُ عائشةَ على النساءِ، كفَضْلِ الثَّريدِ على سائِرِ الطعامِ**»[1].

وقدْ جَاءَ في مناقِبِ الزوجتَيْنِ رضي الله عنهما الشيءُ الكثيرُ مِمَّا يَجْعَلُ مسألةَ تفضيلِ إحْدَاهُما على الأُخْرَى قَوِيةً بينَ أهلِ العلمِ، والترجيحُ فيه شيءٌ مِنَ العُسْرِ، حتَّى قَالَ بعضُهم: «اختصَّ كل واحدة منهما بخاصَّة، فخديجة كان تأثيرها في أوَّل الإسلام... وعائشة رضي الله عنها تأثيرها في آخر الإسلام»[2].

ولا يُمْنَعُ أنْ يَكُونَ التفضيلُ مِنْ وَجْهٍ دونَ وَجْهٍ، فقدْ تَكُونُ عائشةُ أفْضَلَ في العِلْمِ والتبليغِ وهذا هو الحاصِلُ، وخديجةُ أفْضَلُ في الإيواءِ والنُّصْرَةِ والدعْمِ للنبيِّ ﷺ.

وأمَّا فاطِمَةُ رضي الله عنها فقد ورد في فضلها أنَّها سَيِّدَةُ نساءِ أهلِ الجنةِ، فإذا اسْتَصْحَبْنا أنَّ النبيَّ ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ؛ يَعْنِي: أفْضَلُ وَلَدِ آدمَ، قُلْنا: إنَّها أفْضَلُ أهلِ الجنةِ من النساء، فدَلَّ على أنَّها أفْضَلُ مِنْ غيرِها من النساء مُطْلَقًا، لكن يبقى دخول فاطمة رضي الله عنها في حديث: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وهل الحديث عامٌّ محفوظٌ، أوْ هو مخصوصٌ؟ وكون فاطِمَةَ بَضْعةً مِنَ النبيِّ ﷺ ذلك مزية لها، إضافة إلى ما جاء في فضائلها،

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ - إلى قوله: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ ٤/ ١٥٨ (٣٤١١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها ٤/ ١٨٨٦ (٢٤٣١/ ٧٠)، والترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في فضل الثريد ٤/ ٢٧٥ (١٨٣٤)، وابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب فضل الثريد على الطعام ٢/ ١٠٩١ (٣٢٨٠)، وأحمد ٣٢/ ٢٨٨ (١٩٥٢٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم ٣/ ٦٨٤، جلاء الأفهام لابن القيم (ص٢٣٤).

وعلى كل حال لا يلزم أن نفضّل إحداهن مطلقًا، فكلهن سيدات مشهود لهن بالفضل والخيرية على غيرهن، فنحفظ لهن من الفضل ما ثبت عن النبي ﷺ، وهذه من المسائل التي لم يحسم الخلاف فيها بين أهل العلم.

«ويَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طريقةِ الروافِضِ الذين يُبْغِضُونَ الصحابةَ ويَسُبُّونَهم» الروافضُ يُبْغِضُونَ الصحابةَ ويَسُبُّونَهم ويُخَوِّنُونَهم ويَحْكُمُونَ بِرِدَّتِهم إلَّا النَّفَرَ اليسيرَ، وهذا طَعْنٌ في الدِّينِ جُمْلَةً، وطَعْنٌ في الرَّبِّ - جلَّ وعلا - الذي أثْنَى عليهم، وطَعْنٌ في الرسولِ ﷺ الذي نَصَرُوه وأيَّدُوه وأثْنَى عليهم، بلْ خَوَّنُوا جبريلَ الذي نَزَلَ بالوَحْيِ.

«ومِنْ طريقةِ النواصبِ الذين يُؤْذُونَ أهلَ البيتِ بقولٍ أوْ عملٍ» النواصبُ مِنهم مَنْ شَابَه الرافضةَ في وَضْعِ الأحاديثِ واختلاقِها، وهذا مِنْ بابِ رَدَّةِ الفِعْلِ، فالروافضُ لما وَضَعُوا في فضائِلِ أهلِ البيتِ الشيءَ الكثيرَ، انْبَرَى بعضُ من يَنْتَسِبُ إلى الصِّدِّيقِ إلى الوَضْعِ في فضائِلِ أبي بكرٍ وعُمَرَ في مُقابِلِ ما وَضَعَتْه الرافضةُ في فضائِلِ عَلِيٍّ، وكلا الطائفتينِ على ضلالٍ.

ووَفَّقَ اللهُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ فعَمِلُوا بما وَرَدَ في فضائِلِ أهلِ البيتِ، وعَمِلُوا بما وَرَدَ في فضائِلِ الصحابةِ، وتَوَلَّوا الجميعَ رضي الله عنهم وتَبَرَّؤُوا مِنَ الطائفتَيْنِ.





[منهج أهل السُّنَّة فيما شجر بين الصحابة]

ويُمْسِكُونَ عمَّا شَجَرَ بينَ الصحابةِ، ويَقُولُونَ: إنَّ هذه الآثَارَ المَرْوِيَّةَ في مَساوِيهم مِنها: ما هو كَذِبٌ ومِنها: ما قدْ زِيدَ فيه ونُقِصَ وغُيِّرَ عَنْ وَجْهِه، والصحيحُ مِنه هم فيه مَعْذُورونَ، إمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصيبُونَ، وإمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.

وهم مع ذلك لا يَعْتَقِدُونَ أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الصحابةِ معصومٌ عَنْ كبائِرِ الإثْمِ وصغائِرِه؛ بلْ تَجُوزُ عليهم الذنوبُ في الجُمْلَةِ، ولهم مِنَ السوابِقِ والفضائِلِ ما يُوجِبُ مغفرةَ ما يَصدُرُ مِنهم إنْ صَدَرَ حتَّى إنَّه يُغْفَرُ لهم مِنَ السيئاتِ ما لا يُغْفَرُ لمَنْ بعدَهم؛ لأنَّ لهم مِنَ الحسناتِ التي تَمْحُو السيئاتِ ما ليسَ لمَنْ بعدَهم، وقدْ ثَبَتَ بقوْلِ رسولِ اللهِ ﷺ: «إنَّهم خيْرُ القُرونِ»[1]، وإنَّ المُدَّ مِنْ أحَدِهم إذا تَصَدَّقَ به كَانَ أفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بعدَهم[2]، ثم إذا كَانَ قدْ صَدَرَ مِنْ أحَدِهم ذَنْبٌ فيَكُونُ قدْ تَابَ مِنه أوْ أَتَى بحسناتٍ تَمْحُوه، أوْ غُفِرَ له بفَضْلِ سابِقَتِه، أوْ بشفاعةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الذي هم أحَقُّ الناسِ بشفاعَتِه، أوِ ابْتُلِيَ ببلاءٍ في الدُّنْيا كُفِّرَ به عَنه. فإذا كَانَ هذا في الذنوبِ المُحَقَّقَةِ فكيف بالأمورِ التي كَانُوا فيها مجتهدينَ؟ إنْ أصَابُوا فلهم أجْرانِ، وإنْ أخْطَؤُوا فلهم أجْرٌ واحِدٌ والخَطَأُ

(١) تقدم تخريجه (ص٤٠٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٩٩).

مَغْفورٌ لهم، ثم القَدْرُ الذي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بعضِهم قليلٌ نَزْرٌ مَغْمورٌ في جَنْبِ فضائِلِ القَوْمِ ومحاسِنِهم مِنَ الإيمانِ باللهِ ورسولِه والجهادِ في سبيلِه والهجرةِ والنُّصْرَةِ والعلمِ النافِعِ والعملِ الصالِحِ.

۞ ومَنْ نَظَرَ في سيرةِ القوْمِ بعلم وبصيرةٍ وما مَنَّ اللهُ به عليهم مِنَ الفضائِلِ عَلِمَ يقينًا أنَّهم خيْرُ الخَلْقِ بعدَ الأنبياءِ، لا كَانَ ولا يَكُونُ مثلُهم، وأنَّهم هم الصفوةُ مِنْ قُرونِ هذه الأُمَّةِ التي هي خيْرُ الأُمَمِ وأكْرَمُها على اللهِ - تَعالَى -.

۞ الشرح ۞

«ويُمسِكُونَ عمَّا شَجَرَ بينَ الصحابةِ» أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يَكُفُّونَ عَنْ ذِكْرِ ما شَجَرَ بينَ الصحابةِ مِنَ اختلافٍ وقتالٍ ونزاعٍ؛ لمَا لهم مِنَ الفضائلِ، ولمَا لهم مِنَ الحَقِّ على الأُمَّةِ، فلا يَجُوزُ أنْ يُجْعَلُوا فاكِهَةً للمجالسِ يُتَحَدَّثُ فيما شجر بينهم وما حَصَلَ مِنهم.

وقدْ ضَلَّ كثيرٌ مِنَ المؤرخينَ المُتَنَطِّعينَ فنصبوا أنفسَهم حُكَّامًا بينَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، فصَوَّبُوا وخَطَّؤُوا بلا دليلٍ بلْ باتباعِ الهَوَى وضَعْفِ الدِّينِ. ولقدْ أحْسَنَ ابنُ عذْوانٍ النَّجْدِيُّ بقوْلِه في نظمِ «الواسطيةِ»[1]:

ونُمْسِكُ عمَّا كَانَ بينَ صحابةٍ ... وما صَحَّ مَعْذُورونَ فيه فقُلْ قَدِ
فإمَّا لهم أجْرَانِ أوْ أجْرٌ يا فَتَى ... فلا تَبْغِ قوْلًا غيرَ ذلك تَهْتَدِ
ولَيْسُوا بمَعْصُومِينَ فاسْمَعْ مقالَنا ... ولكنْ لهم ما يُوجِبُ العَفْوَ فاهْتَدِ
فقدْ صَحَّ عَنْ خَيْرِ الخلائِقِ أنَّهم ... لخَيْرُ القُرونِ افْهَمْ بغيرِ تَرَدُّدِ

«ويَقُولُونَ: إنَّ هذه الآثارَ المَرْوِيَّةَ في مَساوِيهم» الآثارُ المُدَوَّنَةُ في كُتُبِ التواريخِ وكُتُبِ الأدَبِ مما يوردونه في مَسَاوِئِهم.

---

(١) نظم الواسطية (ص٦٢) - منشور في مجلة الحكمة.



«مِنها ما هو كَذِبٌ» وأكثرُ ما يُذْكَرُ عَنِ الصحابةِ من هذا النَّوع، وفي كُتُبِ الأدَبِ والتَّواريخِ الكثيرُ مِنْ ذلك؛ لأنَّ هؤلاء المُؤَلِّفينَ لا يَسْلَمُونَ مِنْ هَوًى، فالنواصِبُ وَضَعُوا وكَذَبُوا في مَثالِبِ أهلِ البيتِ، وعَكْسُهُم الروافِضُ وَضَعُوا وأسْرَفُوا وأكْثَرُوا في مثالِبِ الصحابةِ، فالكثيرُ مِنْ ذلك كَذِبٌ.

لا تَقْبَلَنَّ مِنَ التوارِخِ كُلَّ ما   جَمَعَ الرُّوَاةُ وخَطَّ كُلُّ بَنَانِ[1]

وأكثرُ كتبِ التواريخِ تَحْتَاجُ إلى إعادةِ نَظَرٍ، وأنْ تُدْرَسَ على مَنْهَجِ أهلِ الحديثِ في النَّقْدِ، وإذا حَصَلَ ذلك ظَهَرَتِ الحقائِقُ وارْتَحْنا مِنْ كثيرٍ مِنْ هذه الأخبارِ، فكُتُبُ التواريخِ مَشْحُونَةٌ بمثالِبِ الصحابةِ وما شَجَرَ بينَهم، لا سِيَّما تلك الكُتُبُ التي كَتَبَها مَنْ تَلَبَّسَ ببدعةٍ نصْرًا لمَذْهَبِه وحَطًّا على مُخَالِفِه، وكذلك كُتُبُ الأدبِ مَشْحُونَةٌ بتَشْويه صُوَرِ الأبرياءِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم حتَّى مِنَ الخلفاءِ - واللهُ المستعانُ -.

«ومِنها ما قدْ زِيدَ فيه ونُقِصَ» فرُبَّما يَكُونُ لبعض القصص أصْلٌ لكنْ زِيدَ فيها أوْ نُقِصَ مِنها، والزيادةُ والنقصُ مُؤَثِّرانِ في القصةِ، وإنَّما يُؤخَذُ الثابتُ فقطْ مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نُقْصانٍ، والثابتُ مِنْ ذلك هم مَعْذورونَ فيه؛ لأنَّهم مُجْتَهِدونَ كما يُقَرِّرُه الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ.

«وغُيِّرَ عَنْ وجْهِه» فقد يكون أنَّ الصحابيَّ الجليلَ إنَّما فَعَلَ هذا الفِعْلَ أو ذاك لقرائِنَ احْتَفَّتْ به، ونزَّلَه راوي الخَبَرِ على غيرِ ما سِيقَ مِنْ أجْلِه، والأحوالُ لها تأثيرٌ في الأخبارِ، وهذا مثل قول النَّبيِّ ﷺ لمَّا قَالَ: «**ما بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**»[2]، فالمخاطبُ بهذا الكلام هم أهل المدينةِ،

---

(١) نونية القحطاني (ص٢٩).

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة ١٧١/٢ (٣٤٢، ٣٤٣)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب القبلة ٣٢٣/١ (١٠١١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث أبي هريرة قد روي عنه من غير هذا الوجه.

فلا يقولُ عاقلٌ: إنَّ المُخَاطَبَ به أهلُ نَجْدٍ أوْ أهلُ مِصْرَ.

«**والصحيحُ مِنه هم فيه مَعْذُورُونَ؛ إمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وإمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ**»؛ يَعْنِي: الثابِتَ عَنْ هؤلاء الأخيارِ هم فيه مَعْذُورُونَ بالاجتهادِ، وجاء في الحديث: «**وإذا اجْتَهَدَ الحاكِمُ فأصَابَ فله أجْرَانَ، وإذا اجْتَهَدَ فأخْطَأَ فله أجْرٌ**»[1]، لكنْ شريطَةَ أنْ يَكُونَ مِنْ أهلِ الاجتهادِ، أمَّا غيرُ أهلِ الاجتهادِ فلا يَجُوزُ لهم أنْ يَجْتَهِدُوا في مثلِ هذه الأمورِ ولا في غيرِها مِنْ أمورِ الدِّينِ، ولذا لا يَجُوزُ أنْ يَتَوَلَّى القضاءَ أوِ الوَلايَةَ مَنْ لا يَصلُحُ للاجتهادِ.

«**وهم مع ذلك لا يَعْتَقِدُونَ أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الصحابةِ مَعصومٌ عَنْ كبائِرِ الإثْمِ وصغائِرِه**» فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ لا يَعْتَقِدُونَ أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الصحابةِ مَعصومٌ مِنْ كبائِرِ الإثْمِ أوْ صغائِرِه، ولا يَدَّعُونَ العصمةَ لأحَدٍ إلَّا للأنبياءِ، أمَّا مَنْ دونَهم فليسَ بمعصومٍ بلْ تَجْرِي مِنه الذنوبُ وَتجُوزُ عليه الصغائِرُ والكبائِرُ، وقدْ حَصَلَ مِنْ بعضِهم ما حَصَلَ في عَهْدِ النبيِّ ﷺ فمِنهم مَنْ سَرَقَ، ومِنهم مَنْ زَنَى، ومِنهم مَنْ شَرِبَ الخمر، لكنَّ ذلك في حكم النَّادر.

«**بل تَجُوزُ عليهم الذنوبُ في الجُمْلَةِ**» تَجُوزُ الذنوبُ عليهم في غالِبِ الأحوالِ لا في جميعِها.

«**ولهم مِنَ السوابِقِ والفضائِلِ ما يُوجِبُ مَغْفِرَةَ ما يَصدُرُ مِنهم إنْ صَدَر**» لهم مِنَ السوابِقِ في الإسلامِ ما يغفر الله به ما يَقَعُ مِنهم مِنْ هَفَواتٍ؛

---

(١) كما أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٩/ ١٠٨ (٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٣/ ١٣٤٢ (١٧١٦/ ١٥)، وأبو داود، كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ ٣/ ٢٩٩ (٣٥٧٤)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ٢/ ٧٧٦ (٢٣١٤)، وأحمد ٢٩/ ٣٠٨ (١٧٧٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وهفواتهم قطرةٌ في بحر حسناتهم؛ فعلى سبيلِ المثالِ ما صَدَرَ مِنْ حاطِبٍ ﵁ مِنْ إرْسالِه للمشركينَ بخَبَرِ النبيِّ ﷺ هَفْوَةٌ وزَلَّةٌ عظيمةٌ، لكنَّها وَقَعَتْ مِنْ بَدْرِيٍّ وهي سابقةٌ تَسْتَوْجِبُ المغفرةَ؛ ولأجلِ ذلك قَالَ النبيُّ ﷺ: **«وما يُدْريكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بَدْرٍ فقَالَ اعْمَلُوا ما شِئْتُم فقد غفرتُ لكم»**[1].

«حتَّى إنَّهم يُغْفَرُ لهم مِنَ السيئاتِ ما لا يُغْفَرُ لمَنْ بعدَهم»؛ لأنَّ اللهَ ﷻ اختارهم لصُحْبَةِ نَبِيِّه ﷺ ونُصْرَتِه وحَمْلِ دِينِه وتبليغِه إلى الآفاقِ.

«لأنَّ لهم مِنَ الحسناتِ التي تَمْحُو السيئاتِ ما ليسَ لمَنْ بعدَهم» قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] وهذا نصٌّ قرآنيٌّ مُحْكَمٌ لا يَحْتَمِلُ التأويلَ، فهذه الهَفَوَاتُ مَغْمورةٌ في بِحارِ الحسناتِ.

«وقدْ ثَبَتَ بقولِ رسولِ اللهِ ﷺ إنَّهم خيرُ القرونِ» خيرُ القرونِ بالنسبةِ لهذه الأمةِ، ومِنْ بابِ أوْلَى للأُمَمِ السابقةِ؛ لأنَّ هذه الأمَّةَ خيرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للناسِ، ومِنْ لازِمِ ذلك أنْ يَكُونُوا خيرَ البَشَرِ باستثناءِ الأنبياءِ.

«وإنَّ المُدَّ مِنْ أحَدِهم إذا تَصَدَّقَ به كَانَ أفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذهبًا مِمَّنْ بعدَهم» وقد تَقَدَّمَ الكلامُ في هذا الحديثِ في بيانِ فضْلِهم، ونصُّه: **«لا تسبُّوا أصحابي فلوْ أنفق أحَدُكم مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصيفَه»**[2].

«ثم إذا كَانَ قدْ صَدَرَ مِنْ أحدِهم ذَنْبٌ فيَكُونُ قدْ تَابَ مِنه»؛ يَعْنِي: إذا صَدَرَ مِنْ أحدِهم ذَنْبٌ وُفِّقَ للتوبةِ، ومِنهم من يَأْتِي تائبًا مُنِيبًا نادِمًا ويُقَدِّمُ نفسَه لإقامةِ الحَدِّ.

«أو أتَى بحسناتٍ تَمْحُوه» تَمْحُو هذا الذَنْبَ الذي وَقَعَ مِنه، والحسناتُ - كما تَقَدَّمَ - يُذْهِبْنَ السيئاتِ.

(١) تقدم تخريجه (ص٤٠٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٩٩).

«أَوْ غُفِرَ له بفضْلِ سابِقَتِه»؛ لأنَّ هذه الذنوبَ تَحْتَ المشيئةِ، فهؤلاء بفَضْلِ سابِقَتِهم تُغْفَرُ لهم هذه الذنوبُ وتُمْحَى آثارُها.

«أَوْ بشفاعةِ مُحَمَّدٍ ﷺ» في حَقِّ العُصاةِ، وهذه الشَّفاعة يُثْبِتُها أهلُ السُّنَّة والجماعةِ ويُنْكِرُها الخوارجُ والمعتزلةُ.

«الذين هم أَحَقُّ الناسِ بشفاعتِه» صحابَتُه ﷺ هم الذين نَصَرُوه، ونَصَرُوا دَعْوَتَه وأحاطُوه بما يُحِيطُونَ به أنفُسَهم وأهلِيهم وذَرارِيهم، فهم أَحَقُّ الناسِ بهذه الشفاعةِ.

«أَوْ ابْتُلِيَ ببلاءٍ في الدُّنْيا كُفِّرَ به عَنه» وهذا لا يَخْتَصُّ بهم، بلْ ما مِنْ مُسْلِمٍ يُصيبُه هَمٌّ أَوْ غَمٌّ أَوْ حَزَنٌ أَوْ أذًى إلا كُفِّرَ به مِنْ خَطَاياه، والمصائبُ تَحُتُّ الذنوبَ كما تَحُتُّ الرياحُ وَرَقَ الشَّجَرِ[1]، فإذا ابْتُلِيَ المُسلمُ ببلاءٍ في الدُّنْيا كُفِّرَ به عَنه وهذا ليسَ خاصًّا بهم، بل هو عامٌّ لجميعِ المُسلمينَ.

«فإذا كَانَ هذا في الذنوبِ المُحَقَّقَةِ» هذه الاحتمالاتُ كُلُّها في الذنوبِ المُحَقَّقَةِ الثابتةِ عَنهم بالأسانيدِ الصحيحةِ؛ كثبوتِ الزِّنَا عَنْ ماعِزٍ أَوِ الغامِدِيَّةِ أَوِ العسيفِ، فهؤلاء كُفِّرَتْ عَنهم هذه الذنوبُ بإقامَةِ الحَدِّ؛ لأنَّ الحدودَ كَفَّارَاتٌ، ولوْ قُدِّرَ أنَّه وُجِدَ منْهم من لمْ يُقَمْ عليه الحَدُّ فلهم مِنَ السابِقَةِ والحسناتِ وشَرَفِ الصُحْبَةِ ما لا يصلُ إليه أَحَدٌ ممَّن جَاءَ بعدَهم، ونَصيبُهم مِنَ الابتلاءِ في ذات اللهِ يُكفِّر خطاياهم ويرفع من درجاتهم كما هو شَأْنُ غيرِهم في تَكْفِيرِ الذنوبِ وتحاتِّ الخَطَايا عمَّنْ فَعَلَ هذه الذنوبَ، يُضافُ إلى ذلك أنَّهم أولى النَّاسِ بشفاعةِ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) إشارة إلى ما أخرج البخاري، كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل (٥٦٦٧) ٧/ ١١٩، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها (٢٥٧١) ٤/ ١٩٩١، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«ما من مسلم يصيبه أذى، مرضٌ فما سواه، إلا حطَّ الله سيئاته، كما تحطُّ الشجرةُ ورقَها»**. واللفظ للبخاري.



«فكيف بالأُمورِ التي كَانُوا فيها مُجْتَهِدِينَ؛ إنْ أصَابُوا فلهم أجْرَانِ، وإنْ أخْطَؤُوا فلهم أجْرٌ واحِدٌ، والخَطَأُ مَغْفُورٌ لهم» حَصَلَ ما حَصَلَ بينَ عليٍّ ﷺ وبين عائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ ﷺ، وهم في ذلك مُجْتَهِدُونَ، ولا يُتَصَوَّرُ مِنْ عائشةَ ﷺ أنْ تَكُونَ قاصِدَةً للمُخالَفَةِ الشرعيَّةِ في حَقِّ عليٍّ ﷺ وهي أمُّ المؤمنينَ وزَوْجُ النبيِّ ﷺ في الدُّنْيا والآخرةِ، وكَانَتْ تُسْتَشارُ فيمَنْ يُبايَعُ بعدَ عثمانَ فتُشِيرُ بعليٍّ ﷺ، وهذا يَدُلُّ على تَجَرُّدِهم للحَقِّ، وخَرَجَتْ يومَ الجَمَلِ على عليٍّ ﷺ، وهي في ذلك مُجْتَهِدَةٌ، وكذلك طلحةُ والزبيرُ، وكُلُّهم أهلٌ للاجتهادِ، ومع ذلك لا يَلْزَمُ أنْ تَكُونَ الإصابةُ في جانِبِهم، وما حَصَلَ بينَ عليٍّ ﷺ وبينَ مُعاوِيَةَ يُقالُ فيه مثلُ ذلك؛ فكُلُّهم صحابةٌ وكُلُّهم مجتهدونَ، والذي يَتَرَجَّحُ أنَّ أوْلَى الطائفتَيْنِ بالحَقِّ طائفةُ عليٍّ ﷺ؛ لأنَّه جَاءَ في الحديثِ الصحيحِ في عمَّارٍ: «**تَقْتُلُه الفِئَةُ الباغِيَةُ**»[1]، وقدْ خَرَجَ مع عليٍّ ﷺ فقَتَلَه مَنْ قَتَلَه مِنْ حِزْبِ مُعاوِيَةَ ﷺ.

فعلي ﷺ والذين معه هم أصَابُوا، ولهم على ذلك أجْرَانِ، بينَما اجتهدَ إخوانُهم في الطائفة الأخرى فأخْطَؤُوا ولهم أجْرٌ واحِدٌ، والباغِي إنْ كَانَ بَغْيُه عَنِ اجتهادٍ كما حَصَلَ مِنَ الفِئَةِ الثانيةِ المَرْجوحةِ وكَانَ أهلًا للاجتهادِ فإنَّه يُؤجَرُ على اجتهادِه، وخَطَؤُه مَغْفورٌ، وإنْ بَغَى بغيرِ تأويلٍ وبغيرِ اجتهادٍ وهو ليسَ أهلًا للاجتهادِ فهو آثِمٌ، وعُمومُ حديثِ: «**إذا اجْتَهَدَ الحاكِمُ فأصابَ فله أجْرَانِ، وإنْ أخْطَأَ فله أجْرٌ واحِدٌ**»[2] يَشْمَلُ مِثلَ هذه القَضايا الكُبْرَى التي لا بُدَّ فيها مِنَ الاجتهادِ ولا بُدَّ مِنْ حَسْمِها[3].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد ١/ ٩٧ (٤٤٧)، من حديث ابن عباس ﷺ. وأخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٢٩١٥) ٤/ ٢٢٣٥ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه في (ص٤٣٠).

(٣) راجع في الفتنة بين الصحابة ﷺ: العواصم من القواصم لابن العربي المالكي.

«ثم القَدْرُ الذي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بعضِهم قليلٌ نزرٌ مَغْمورٌ في جَنْبِ فضائِلِ القَوْمِ ومحاسِنِهم مِنَ الإيمانِ باللهِ ورسولِه والجهادِ في سبيلِه والهجرةِ والنُّصْرَةِ والعِلْمِ النافِعِ والعَمَلِ الصالِحِ» وفي بعْضِ النُّسَخِ (مَغْفُورٌ) بَدَلَ (مَغْمورٌ)، فمَنْ له قَدَمٌ وسابِقَةٌ في الإسلامِ وعُرِفَ بنَصْرِ الدِّينِ، وبالعِلْمِ والعَمَلِ والاستقامةِ والغَيْرَةِ على دِينِ اللهِ وعلى مَحارِمِ اللهِ إذا حَصَلَتْ مِنه هَفْوَةٌ أوْ زَلَّةٌ، فهي لا شَكَّ مَغْمُورةٌ في بِحارِ حسناتِه وهم أوْلَى الناسِ بذلك.

«ومَنْ نَظَرَ في سيرةِ القَوْمِ بعِلْمٍ وبصيرةٍ وما مَنَّ اللهُ به عليهم مِنَ الفضائِلِ» وسِيَرُ الصحابة مُدَوَّنَةٌ في مصنفاتٍ كثيرةٍ كـ«سِيَرِ أعلامِ النُّبَلاءِ» وفي «الحِلْيَةِ» لأبي نُعَيْمٍ وغيرِها مِنَ الكُتُبِ. ومَنْ نَظَرَ في سِيَرِهم بعِلْمٍ وبصيرةٍ ثاقِبَةٍ يُمَيِّزُ بينَ الفاضِلِ والمَفْضولِ مِنَ الأعمالِ، وما مَنَّ اللهُ به عليهم مِنَ الفضائِلِ.

«عَلِمَ يقينًا أنَّهم خيرُ الخَلْقِ بعدَ الأنبياءِ»؛ لأنَّهم خيرُ قُرونِ هذه الأُمَّةِ، وهذه الأُمَّةُ خيرُ الأُمَمِ، فهم خيرُ الأُمَمِ حَاشَا الأنبياءِ.

«لا كَانَ ولا يَكُونُ مِثلُهم، وأنَّهم هم الصَّفْوَةُ مِنْ قُرونِ هذه الأُمَّةِ التي هي خيرُ الأُمَمِ وأكْرَمُها على اللهِ - تَعالَى -» لا وُجِدَ في السابِقِ ولن يُوجَدَ في اللَّاحِقِ مِثلُهم.

والقَرْنُ هو الجِيلُ. والأجيالُ الثلاثةُ التي جَاءَتْ خَيْرِيَّتُها في قَوْلِ النبيِّ ﷺ: «**خيرُ القُرونِ قَرْنِي ثم الذين يَلُونَهم ثم الذين يَلُونَهم**»[(١)] تَنْتَهِي بنهايةِ الدَّوْلَةِ الأُمَويَّةِ سَنَةَ مائةٍ وعشرينَ على رأيِ شيخِ الإسلامِ[(٢)]. والحافِظُ ابنُ حَجَرٍ يَرَى أنَّ القُرونَ المُفَضَّلَةَ تَنْتَهِي بسَنَةِ مائتَيْنِ وعشرينَ؛ لأنَّ فيها آخِرَ أتْباعِ التابعينَ الذين هم القَرْنُ الثالِثُ[(٣)].

(١) تقدم تخريجه في (ص٤٠١).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠/ ٣٥٧.

(٣) قال ابن حجر: «واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش =



وقد مَضَى الكلامُ في خَيْرِيَّةِ الصحابةِ على هذه الأُمَّةِ، وخَيْرِيَّةِ هذه الأُمَّةِ على سائرِ الأُمَمِ، قال - تعالى -: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وسَبَبُ هذه الخَيْرِيَّةِ ما ذكره الله في قوله ﷻ: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وتَرْكُ هذا السَّبَبِ كَانَ سَبَبًا للَعْنِ بني إسرائيلَ، قال - تعالى -: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]. وفي قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ أُخِّرَ الإيمانُ عَنِ الأمْرِ بالمعروفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ مع أنَّه شَرْطٌ لصِحَّةِ الأمْرِ والنَّهْيِ وقَبولِه، وتأخِيرُه يَدُلُّ على أهميةِ الأمرِ والنَّهْيِ، وأمَّا بالنسبةِ للإيمانِ باللهِ فليسَ سَبَبًا لتفْضِيلِ هذه الأُمَّةِ على غيرِها مِنَ الأُمَمِ.



= إلى حدود العشرين ومائتين وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا وأطلقت المعتزلة ألسنتها ورفعت الفلاسفة رؤوسها وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن». فتح الباري ٧/٦.



[التصديقُ بكراماتِ الأولياءِ]

❁ ومِنْ أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: التصديقُ بكراماتِ الأولياءِ، وما يُجْرِي اللهُ على أيدِيهم مِنْ خوارِقِ العاداتِ في أنواعِ العلومِ والمُكاشفاتِ وأنواعِ القدرةِ والتأثيراتِ؛ كالمَأثورِ عَنْ سالِفِ الأُمَمِ في سورةِ الكهفِ وغيرِها، وعَنْ صدْرِ هذه الأُمَّةِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ وسائِرِ قُرونِ الأُمَّةِ وهي مَوْجُودةٌ فيها إلى يومِ القيامةِ.

❁ الشرح ❁

«ومِنْ أصُولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ» الذين تَقَدَّمَ وَصْفُهم واعتقادُهم.

«التصديقُ بكراماتِ الأولياءِ وما يُجْرِي اللهُ على أيدِيهم مِنْ خوارِقِ العاداتِ» مِنَ الأصُولِ التي يُقِرُّونَ بها ويَعْتَقِدُونَها: التصديقُ بما ثَبَتَ مِنْ كراماتِ الأولياءِ.

وأهلُ السُّنَّةِ في هذا وَسَطٌ بينَ غُلاةٍ في الإثباتِ وجُفاةٍ في النَّفْيِ؛ فالفلاسفةُ ويَتَّبِعُهم المُعتزلةُ ومَنْ يُحَكِّمُ عقْلَه في كُلِّ شيءٍ لا يُثْبِتُونَ مِثلَ هذه الكراماتِ ولا خوارِق العاداتِ؛ لأنَّهم يَعْرِضُونها على عقولِهم، والعَقْلُ لا يُثْبِتُ إلَّا الأمورَ المُطَّرِدَةَ، بخلاف الأمور النادرة.

فالبعضُ يُسارِعُ إلى نَفْيِ الأحاديثِ التي اتُّفِقَ على صِحَّتِها بسَبَبِ جَهْلِه، والمسلمُ عليه أنْ يَرْضَى ويُسَلِّمَ بما جَاءَ عَنِ اللهِ - جلَّ وعلا - وعَنْ رسولِه ﷺ، وقدْ ثَبَتَ بالقرآنِ أشياءُ من الكرامات، وثَبَتَ بالسُّنَّةِ أشياءُ، وثبَتَ بالأسانيدِ



الصحيحةِ عَنِ الصحابةِ ﷺ أشياءُ، وثَبَتَ عمَّنْ بعدَهم أشياءُ، وثَبَتَ بالمشاهدة أشياءُ لبعضِ الناسِ، فأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يُصَدِّقونَ بما ثبت من هذه الكرامات.

وأمَّا الصُّوفِيَّةُ أهلُ الشَّطحاتِ والمُخالفاتِ الذين يَعْبُدونَ اللهَ بغيرِ ما شَرَعَ فيَدَّعُونَ لأنفسِهم ولشُيوخِهم مِنَ الكراماتِ ما لا يَثْبُتُ، وقدْ يُوجَدُ شيءٌ مِنها ابتلاءً مِنَ اللهِ - جلَّ وعلا - واسْتِدْراجًا وامْتِحانًا لهم ولأتْباعِهم، ومَنْ أرَادَ اللهُ - جلَّ وعلا - أنْ يُضِلَّه بالاغْتِرارِ بهم.

والضابِطُ في هذا الأمر أنْ يُنْظَرَ في حالِ هذا المُدَّعِي فإنْ كَانَ على الجَادَّةِ مُلتَزِمًا بالكتابِ والسُّنَّةِ فهي كراماتٌ، وإلَّا فهي خوارِقُ شيطانِيَّةٌ.

«كالمأثورِ عَنْ سالِفِ الأُمَمِ في سورةِ الكهفِ وغيرِها» تُوجَدُ هذه الكراماتُ في الأُمَمِ السابِقَةِ أيضًا كقصةِ أهلِ الكهفِ، وقصةِ مَرْيَمَ ﷸ، وآصَفَ[1] الذي عندَه علمٌ مِنَ الكتابِ، وغيرِهم، وهذا مُسْتَفِيضٌ في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

وبعضُ المُعتزِلةِ نَفَوا وُجودَ هذه الكراماتِ، قَالُوا: خَشْيَةَ أنْ تَلْتَبِسَ بالمعجزةِ.

ويُرَدُّ عليهِمْ بأنَّ المعجزةَ لا بُدَّ أنْ تَكُونَ مَقْرُونَةً بدَعْوَى النُّبُوَّةِ، فإذا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وأُيِّدَ بالكرامةِ عُلِمَ صِدْقُه؛ فتكون معجزةً، أمَّا إذا تَجَرَّدَ عَنْ دَعْوَى النُّبُوَّةِ فلا تَخْلُو مِنْ حالَيْنِ:

الأُولَى: أنْ تَقَعَ على يَدِ شخصٍ مُتَّبِعٍ للكتابِ والسُّنَّةِ ظاهرًا وباطنًا فهذه كرامةٌ.

---

(١) قال القرطبي: «أكثر المفسرين على أن الذي عنده علم من الكتاب آصف بن برخيا وهو من بني إسرائيل، وكان صديقًا يحفظ اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دُعِيَ به أجاب». تفسير القرطبي ١٣/ ٢٠٤.



الثانية: أن تكُونَ على يَدِ مخالِفٍ للكتابِ والسُّنَّةِ فهذه خوارِقُ شيطانِيَّةٌ.

«في أنواعِ العُلومِ والمُكاشفاتِ» ومن هذا ما حصل لعُمَرَ بنِ الخطابِ - رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنه -، فبينما كان يَخْطُبُ على المنبرِ ذات يوم سَمِعَه الصحابةُ يَقُولُ: **«يا سارِيَةُ الجَبَلَ يا سارِيَةُ الجَبَلَ»**(١)؛ حيثُ كُشِفَ له عَنْ سارِيَةَ بنِ زنيم(٢) - وهو أحَدُ قُوَّادِه - في المعركةِ، فوَجَّهَه عُمَرُ - رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنه - ومَنْ معه إلى أنْ يتحصنوا بالجَبَلِ، وسَمِعَه سارِيَةُ، فهذه كرامةٌ(٣)، وهي أيضًا مِنْ أنواعِ المُكاشفاتِ لبعضِ الأولياءِ مِنْ أهلِ العلمِ.

والعِبْرَةُ بالوَلايَةِ الحقيقيَّةِ للمُتَّقِينَ، قال - تعالى -: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] فهم أهلُ التَقْوَى والالتزامِ بالأوامِرِ واجتنابِ النواهِي.

وتَجِدُ العالِمَ صغيرَ السِّنِّ وقدْ حَصَّلَ مِنَ العُلومِ ما لوْ قُسِّمَ على عُمُرِه ما احْتَمَلَه، وهذه كرامةٌ لهذا الشخصِ المُلْتَزِمِ المُتَّقِي لما عَلِمَ اللهُ تعالى مِنه مِنْ صِدْقِ النِّيَّةِ والإخلاصِ، وهي أيضًا مِنْ خوارِقِ العاداتِ، وقد ذُكِرَ في كُتُبِ أهلِ العلمِ مَنْ يَقْرَأُ القرآنَ ويَحْفَظُ مِنَ الحديثِ ما يَحْفَظُ وعُمُرُه أرْبَعُ سنواتٍ.

«وأنواعِ القدرةِ والتأثيراتِ» يُوجَدُ أمورٌ معنويةٌ وحِسِّيَّةٌ في هذه الخوارِقِ والكراماتِ.

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (ص٢٦٩) (٣٥٥)، والآجري في الشريعة ١٨٨٨/٤ (١٣٦٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ١٤٠٩/٧ (٢٥٣٧)، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٣٧٠ من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سارية بن زنيم بن عَبد الله بن جابر بن محمية الدئلي. اختلفوا في صحبته، فقال ابن عساكر: له صُحبَةٌ. وقال المرزباني: كان سارية مخضرمًا. واستدل ابن حجر على كونه صحابيًّا أن عمر لم يكن يؤمر على الجيش إلا الصحابة. كان خليعًا في الجاهلية ثم أسلم وحسن إسلامه وأمره عمر على جيش وسيره إلى فارس سنة ثلاث وعشرين. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٤/ ١٧٣.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٤/ ٩٦، تاريخ الإسلام ٢/ ١٣٧.



«كالمَأثورِ عَنْ سالِفِ الأُمَمِ في سورةِ الكهفِ وغيرِها» عَنْ فِتْيَةٍ عَاشُوا ثلاثَمائةٍ وتِسْعَ سنينَ دونَ أكْلٍ ولا شُرْبٍ، وهذه كرامةٌ لهم من اللهِ تعالى بعدَ أنْ ضَاقَتْ عليهم الأرضُ بما رَحُبَتْ، بسبَبِ ما عندَ قوْمِهم مِنْ شِرْكٍ، فخَرَجُوا هاربين مِنهم، فآوَاهم اللهُ ﷻ إلى هذا الكَهْفِ.

ومثلهم الثلاثةُ الذين أَوَوا إلى الغارِ فانْطَبَقَ عليهم الغارُ، ثم زَوالُ الصَّخْرَةِ التي سَدَّتْه بعدَ أنْ تَوَسَّلُوا إلى الله تِعالى بأعمالِهم الصالِحَةِ ولَمْ يَكُنْ عندَهم أسبابٌ حِسِّيَّةٌ، ففَرَّجَ اللهُ عَنهم[1]، فهذه كرامةٌ.

«وعَنْ صَدْرِ هذه الأُمَّةِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ وسائِرِ قُرونِ الأُمَّةِ» أبو مُسْلِمِ الخَوْلانيُّ[2] أُلْقِيَ في النارِ فلمْ تُصِبْه بأذًى، وكَانَ يُشَبَّهُ بالخليلِ عليه السلام في هذه الأُمَّةِ.

والحافِظُ ابنُ كثيرٍ رحمه الله في أثناء كتابه تجده في ذكر بعض السنوات يَقُولُ: (كائنة عجيبةٌ) أو: (كائنة غريبةٌ)، أوْ ما أشْبَه ذلك، ثم يَسُوقُ قِصَّةً لعالِمٍ أوْ قِصَّةً لحَدَثٍ غريب، فهذه الأمورُ موجودةٌ بكَثْرَةٍ، ولا نَقْبَلُ من ذلك إلَّا ما صَحَّ، ولا نَنْجَرِفُ مع كُلِّ ما يَرِدُ مِنَ الأخبارِ والغرائِبِ.

ويُلاحَظُ أنَّ وُجودَ هذه الكراماتِ فيمَنْ بعدَ الصحابةِ رضي الله عنهم أكْثَرُ مِنْ وُجودِها في الصحابةِ؛ لأنَّ الصحابةَ عندَهم مِنَ الإيمانِ واليقينِ ما لا يَحْتاجُونَ

---

(١) إشارة إلى حديث طويل أخرجه في «صحيح البخاري»، كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئًا لغيره بغير إذنه فرضي (٢٢١٥) ٣/ ٧٩، صحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال (٢٧٤٣) ٤/ ٢٠٩٩، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) هو: أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب الداراني، سيد التابعين، وزاهد العصر قارئ أهل الشام، أسلم في أيام النبي ﷺ ودخل المدينة في خلافة الصديق رضي الله عنه. كان ثقة، وتوفي في خلافة يزيد بن معاوية. الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٤٤٨، والتاريخ الكبير للبخاري ٥/ ٥٨، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٧.



معه إلى مِثلِ هذا التثبيتِ إلَّا في القليلِ مِمَّا وُجِدَ، أمَّا في التابعينَ فحاجَتُهم إلى ذلك أكثرُ؛ لتأييدِهم وتأييدِ غيرِهم وهدايةِ الخَلْقِ بسبَبِ مِثلِ هذه الأمورِ؛ لأنَّ اللهَ إذا أجْرَى هذه الكرامَةَ على يَدِ عَبْدٍ مِنْ عبيدِه فهذا مِمَّا يَدُلُّ على أنَّه على الحَقِّ تأييدًا له فيُعِينُه هذا في دَعْوَتِه.

«وهي موجودةٌ فيها إلى يومِ القيامةِ» الكراماتُ موجودةٌ إلى يومِنا هذا، ويُذْكَرُ عمَّنْ تَقَدَّمَنا بيسيرٍ عجائِبُ حَصَلَتْ لهم لشِدَّةِ اتِّباعِهم واقتدائِهم بسُنَّةِ المصطَفَى ﷺ وهدي السَّلف، وقد أدْرَكْنا مِنهم أُناسًا ما مَالَتْ بهمُ الدُّنْيا ولا مَالُوا إليها، وسَارُوا على نَهْجِ السلفِ الصالِحِ لا تَرَى أيَّ فَرْقٍ بينَ عِيشَتِهم وبينَ ما يُذْكَرُ في الكُتُبِ عَنِ الفُضَيْلِ والسُّفْيانَيْنِ وغيرِهم.





[طريقة أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: اتِّباعُ، وذكر مصادر التلقي]

فصْلٌ

ثم من طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللهِ ﷺ باطِنًا وظاهِرًا، واتِّباعُ سبيلِ السابقينَ الأوَّلِينَ مِنَ المهاجرينَ والأنصارِ واتِّباعُ وَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، حيثُ قَالَ: «عليكم بسُنَّتِي، وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأمورِ، فإنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[1].

ويَعلَمُونَ أنَّ أصْدَقَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، ويُؤثِرُونَ كلامَ اللهِ على كلامِ غيرِه مِنْ كلامِ أصنافِ الناسِ، ويُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ على هَدْيِ كُلِّ أحَدٍ، وبهذا سُمُّوا أهلَ الكتابِ والسُّنَّةِ. وسُمُّوا أهلَ الجماعةِ؛ لأنَّ الجماعةَ هي الاجتماعُ وضِدَّها الفُرْقَةُ؛ وإنْ كانَ لفْظُ الجماعةِ قدْ صَارَ اسْمًا لنَفْسِ القَوْمِ المجتمعينَ؛ والإجْماعُ هو الأصْلُ الثالِثُ الذي يُعْتَمَدُ عليه في العِلْمِ والدِّينِ. وهم يَزِنُونَ بهذه الأصُولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليه الناسُ مِنْ أقوالٍ وأعمالٍ باطِنَةٍ أوْ ظاهِرَةٍ مِمَّا له تَعَلُّقٌ بالدِّينِ.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة (٤٦٠٧) ٤/ ٢٠٠، والترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع (٢٦٧٦) ٥/ ٤٤ وقال: حسن صحيح. وابن ماجه، المقدمة، باب اتباع سُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٢) ١/ ١٥، وأحمد (١٧١٤٢) ٢٨/ ٣٦٧، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

والإجْماعُ الذي يَنْضَبِطُ: هو ما كَانَ عليه السلَفُ الصالِحُ؛ إذْ بعدَهم كَثُرَ الاختلافُ وانْتَشَرَتِ الأُمَّةُ.

الشرح

«فصْلٌ: ثم من طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا» الآثارُ جَمْعُ أَثَرٍ، وهو المأثورُ المَنْقولُ عَنِ النبيِّ ﷺ مِنْ قوْلٍ أوْ فِعْلٍ مِمَّا يُتَعَبَّدُ به.

فمن طريقة أهل السُّنَّة اتباع آثار الرسول ﷺ، وعَدَمُ مخالفةِ ما أُثِرَ عنه لا في الظاهرِ ولا في الباطِنِ.

«واتِّباعُ سبيلِ السابقينَ الأوَّلِينَ مِنَ المُهاجرينَ والأنصارِ» الخيرُ كُلُّ الخَيْرِ في اتِّباعِ مَنْ سَلَفَ، فيَنْظُرُ المؤمن إلى هَدْيِ النبيِّ ﷺ فيَلْتَزِمُه، ويَنْظُرُ في سيرَتِه ويَقْتَدِي ويَأْتَسِي، فهو الأُسْوَةُ وهو القُدْوَةُ ﷺ، ومِنْ بعدِه صحابَتُه - رضوانُ اللهِ عليهم - مِنَ المُهاجرينَ والأنصارِ والذين اتَّبَعُوهم بإحْسانٍ.

«واتِّباعُ وَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ حيثُ قَالَ: «عليكم بسُنَّتِي»»؛ يَعْنِي: خُذُوا بها والْتَزِمُوها قوْلًا وفِعْلًا.

«وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدينِ المَهْدِيِّينَ مِنْ بعدِي» الخلفاءُ الراشدونَ هم الأرْبَعَةُ أبو بكرٍ وعُمَرُ وعثمانُ وعليٌّ رضي الله عنهم، هؤلاء هم الذين جَاءَ ذِكْرُهم في هذا النصِّ وغيرِه، والخلافةُ التي قدّرت بثلاثين سَنَةً تَسْتَوْعِبُ خلافةَ الأرْبَعَةِ.

(الرَّاشِدِينَ) جَمْعُ راشِدٍ، مِنَ الرُّشْدِ، وهو ضِدُّ الغِوايَةِ وضِدُّ الضلالِ[1].

(المَهْدِيِّينَ) الذين هَدَاهُم اللهُ إلى سُلُوكِ الصراطِ المستقيمِ.

(١) ينظر: تاج العروس ٨/ ٩٥.

«تَمَسَّكُوا بها» كأنَّها شيءٌ محسوسٌ يُمسَكُ باليَدِ؛ لأنَّها واضِحَةُ المعالِمِ ليسَ فيها خفاءٌ، فيَتَمَسَّكُ بها الإنسانُ كما يَتَمَسَّكُ بأقْوَى ما يَجِدُ.

«وعَضُّوا عليها بالنواجِذِ» وهذا أشَدُّ مِنَ التَّمَسُّكِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا أرَادَ أنْ يُمْسِكَ شيئًا بقُوَّةٍ أمْسَكَه بيَدَيْه مع أسْنانِه. والنواجِذُ هي الأنْيابُ أوِ الأضْراسُ[1].

«وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأمورِ» هذا تحذيرٌ. ومُحْدَثاتُ الأمُورِ هي البِدَعُ التي أُحْدِثَتْ في الدِّينِ بعدَ النبيِّ ﷺ ولمْ يَسْبِقْ لها شَرْعِيَّةٌ مِنْ كتابٍ ولا سُنَّةٍ.

«فإنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلَّ بِدْعَةٍ ضلالةٌ» جَاءَ في بعضِ الرواياتِ «وكُلَّ ضلالةٍ في النارِ»[2]، والرسولُ ﷺ يُعَمِّمُ ويُؤَكِّدُ على أنَّ كُلَّ ما ابْتُدِعَ في الدين بعدَه ﷺ فهو ضلالٌ.

و(كُلُّ) مِنْ ألفاظِ العُمومِ، فلا يَخرُجُ عَنْ هذه الجُمْلَةِ شيءٌ مِمَّا يُحْدَثُ في الدِّينِ مِمَّا لمْ يُسْبَقْ له شرعيَّةٌ مِنْ كتابٍ ولا سُنَّةٍ.

وتَقْسِيمُ البِدَعِ إلى بِدَعٍ حسنةٍ وبِدَعٍ سيئةٍ، أوِ الحُكْمُ على البِدَعِ بالأحكامِ التَكْلِيفيَّةِ الخَمْسَةِ كُلُّ هذا مِنَ البِدَعِ، وهو قوْلٌ مُخْتَرَعٌ لا يَدُلُّ عليه كتابٌ ولا سُنَّةٌ، بلِ البِدَعُ كُلُّها ضلالةٌ[3].

والإحْداثُ في الدِّينِ ضَرَرُه بالِغٌ، فإنَّه زَعْمٌ مِمَّنِ ابْتَدَعَ أنَّ الدِّينَ بحاجةٍ إلى تكميلٍ، واللهُ - جلَّ وعلا - يَقُولُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ويَزْعُمُ أنَّ النبيَّ ﷺ غَفَلَ عَنْ مِثلِ هذا الأمرِ وتفطَّن له هو، وهي دَعْوَى أنَّ

---

(١) ينظر: تاج العروس ٩/ ٤٨٤.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة (١٥٨٩) ٦/ ٥٨، وابن خزيمة (١٧٨٥) ٣/ ١٤٣ عن جابر ضمن الحديث الطويل المشهور، وهو في مسلم بغير هذه الجملة، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٧) ٢/ ٥٩٢.

(٣) ينظر: الاعتصام ١/ ٢٤١.

فِعْلَه أفْضَلُ وأكْمَلُ مِنْ فِعْلِ النبيِّ ﷺ، وبعضُ المُبتدعةِ إنَّما جَرَّهم إلى ذلك الحِرْصُ على عَمَلِ الخيرِ، لكنَّ مِثلَ هذا القَصْدِ لا يَكْفِي، ومَنْ أحْيَا بِدْعَةً فقدْ أمَاتَ سُنَّةً، ومَنِ ابْتَدَعَ في الدِّينِ فيَلْزَمُ أنْ يَتْرُكَ سُنَّةً.

«ويَعلَمُونَ أنَّ أصْدَقَ الكلامِ كلامُ اللهِ» يَعلَمُونَ عِلْمًا جازمًا لا تَرَدُّدَ فيه ولا شَكَّ ولا ارْتِيابَ ولا يَحْتَمِلُ النقيضَ، قال - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

«وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ» وجَاءَ ذلك في خُطْبَتِه المشهورةِ في «صحيحِ مُسلِمٍ» وغيرِه[(١)] أنَّ أصْدَقَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، ومَنِ ابْتَغَى الهَدْىَ مِنْ غيرِ هذيْنِ الأصْلَيْنِ أضَلَّه اللهُ، لا طريقَ إلى العلمِ المُوصِلِ إلى مَرْضَاةِ اللهِ - جلَّ وعلا - إلَّا مِنْ خِلالِ هذيْنِ الأصْلَيْنِ: الكتابِ والسُّنَّةِ.

«ويُؤثِرُونَ كلامَ اللهِ على كلامِ غيرِه مِنْ كلامِ أصنافِ الناسِ» فَضْلُ كلامِ اللهِ على كلامِ غيرِه كفَضْلِ اللهِ على غيرِه، ومع ذلك قد تَمُرُّ على بعضِ المسلمينَ أيَّامٌ لا ينظرُ في كتابِ اللهِ، مع أنه يَقْرَأُ الساعاتِ الطِّوالَ في الصُّحُفِ والمَجَلَّاتِ، وهذا حرمان واضح.

«ويُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ على هَدْيِ كُلِّ أحَدٍ» المُتَّبِعُ للكتابِ والسُّنَّةِ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ هذا حالُه، بخلافِ المتعصبينَ للأئمةِ وللأشياخِ والمذاهبِ، فتَجِدُهم يُقَدِّمُونَ كلامَ الإمامِ على هَدْيِ النبيِّ ﷺ ويُحاوِلُونَ جاهِدينَ أنْ يَلْوُوا عُنَقَ النصِّ لخدمةِ مذهبِهم وإنْ بَعُدَتِ الدِّلالةُ.

«وبهذا سُمُّوا أهلَ الكتابِ والسُّنَّةِ»؛ لأنَّهم هم أهلُ العلمِ والعَمَلِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ونصيبُ كُلِّ مسلمٍ مِنْ هذه التسميةِ بقَدْرِ التزامِه بالكتابِ والسُّنَّةِ.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.



«وسُمُّوا أهلَ الجماعةِ» إنَّما سُمُّوا (أهلَ الجماعةِ)، كما سُمُّوا (أهلَ الكتابِ والسُّنَّةِ)؛ لأنهم أهلَ الاجتماعِ على الكتابِ والسُّنَّةِ. وما سُمُّوا (الجماعةَ)؛ لأنَّ كُلَّ قومٍ يَجْتَمِعُونَ جماعةً على حَقٍّ أوْ على باطِلٍ.

«لأنَّ الجماعةَ هي الاجتماعُ، وضِدَّها الفُرْقَةُ، وإنْ كَانَ لفظُ الجماعةِ قدْ صَارَ اسْمًا لنفْسِ القَوْمِ المجتمعينَ» سَواءٌ كَانُوا على حقٍّ أوْ على باطِلٍ، والأصْلُ أنَّهم الذين اجْتَمَعُوا على الحَقِّ وعلى الهُدَى.

«والإجْماعُ هو الأصْلُ الثالثُ» الأصْلُ الأوَّلُ: الكتابُ، والثانِي: السُّنَّةُ، والثالثُ: الإجْماعُ، هذه الأصولُ المُتَّفَقُ عليها، وهناك أصولٌ مُخْتَلَفٌ فيها كالقِياسِ، والاسْتِصْحابِ، وقوْلِ الصحابيِّ، وغيرِها.

«الذي يُعْتَمَدُ عليه في العلمِ والدِّينِ» إذا وُجِدَ الإجْماعُ فلا يَسُوغُ الخلافُ.

«وهم يَزِنُونَ بهذه الأصولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليه الناسُ مِنْ أقوالٍ وأعمالٍ باطِنَةٍ أوْ ظاهِرَةٍ مِمَّا له تَعَلُّقٌ بالدِّينِ» وهم لا يَخرُجُونَ عَنْ نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ ولا الإجْماعِ فيما يَتَعَلَّقُ بالدِّينِ، فلا يَسُوغُ الخُروجُ عَنِ الكتابِ ولا عَنِ السُّنَّةِ ولا عمَّا أجْمَعَ عليه المجتهدونَ في أيِّ عَصْرٍ مِنَ العُصُورِ وإنْ كَانَ الخلافُ فيمَنْ بعدَ السلفِ، وليسَ كُلُّ إجْماعٍ مُلْزِمًا، وإنَّما الإجْماعُ الذي يَتَعَلَّقُ بالدِّينِ، وقيمةُ الإنسانِ الحقيقيَّةُ بقدر التزامه بهذه الموازينِ الثلاثةِ وليسَ بوظيفتِه أوْ بماله أوْ بمَرْكَزِه الاجتماعيِّ وما أشْبَه ذلك.

«والإجْماعُ الذي يَنْضَبِطُ: هو ما كَانَ عليه السلفُ الصالِحُ» لمَّا كَانُوا مُجتمعينَ وعُلَماؤُهم مَعْروفينَ، أمَّا بعدَ أنْ تَفَرَّقَتِ الأُمَّةُ فلا يَعْرِفُ الذي في الأندلسِ المُخالِفَ مِمَّنْ هو في المَشْرِقِ، فدونَ ضَبْطِ الإجْماعِ خَرْطُ القَتادِ.

«إذْ بعدَهم كَثُرَ الاختلافُ وانْتَشَرَتِ الأُمَّةُ»؛ يَعْنِي: مِنَ الشرقِ إلى



الغربِ، ولمْ تَكُنْ وسائِلُ الاتصالِ كما هي عليه الآنَ. والخلافُ معروفٌ في اعتبار الإجْماع المنعقدِ بعدَ الصحابةِ وبعدَ التَّفَرُّقِ في البُلْدانِ من عدم اعتباره، والأكثرُ على أَنَّه مُعْتَبَرٌ، والروايةُ الثَّانيةُ عَنِ الإمامِ أحمد أنَّ الإجْماعَ المُعْتَبَرَ هو إجْمَاعُ الصحابةِ[1].



(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص٢٧٨ - ٢٨٠).

[معالم أهل السُّنَّة والجماعة]



فصلٌ

ثم هم مع هذه الأُصولِ: يَأمُرونَ بالمعروفِ ويَنْهونَ عَنِ المنكرِ على ما تُوجِبُه الشريعةُ.

ويَرَوْنَ إقامةَ الحَجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ مع الأُمَراءِ أبْرارًا كَانُوا أوْ فُجَّارًا، ويُحافِظُونَ على الجماعاتِ، ويَدِينُونَ بالنصيحةِ للأُمَّةِ. ويَعتَقِدُونَ مَعْنَى قولِه ﷺ: «المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بعضُه بعضًا»، وشَبَّكَ بينَ أصابِعِه ﷺ[1]، وقولُه: «مثلُ المؤمنينَ في تَوادِّهم وتَراحُمِهم وتَعاطُفِهم: كمثلِ الجسدِ إذا اشْتَكَى مِنه عُضْوٌ تَداعَى له سائرُ الجسدِ بالحُمَّى والسَّهَرِ»[2].

ويَأمُرونَ بالصبْرِ عندَ البلاءِ والشُّكْرِ عندَ الرخاءِ والرِّضَا بمُرِّ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١/ ١٠٣ (٤٨١)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ٤/ ١٩٩٩ (٦٥/٢٥٨٥)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم ٤/ ٣٢٥ (١٩٢٨)، والنسائي في المجتبى، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن إذا تصدق بإذن مولاه ٥/ ٨٣ (٢٥٥٩)، وأحمد ٣٢/ ٣٩٩ (١٩٦٢٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم ٨/ ١٠ (٦٠١١)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ٤/١٩٩٩ (٦٦/٢٥٨٦)، وأحمد ٣٠/ ٣٢٣ (١٨٣٧٣)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.



القضاءِ، ويَدْعُونَ إلى مكارِمِ الأخلاقِ ومحاسِنِ الأعمالِ. ويَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قولِه ﷺ: «أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحْسَنُهم خُلُقًا»(١). ويَنْدِبُونَ إلى أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وتَعْفُوَ عمَّنْ ظَلَمَكَ.

۞ ويَأمُرونَ ببِرِّ الوالِدَيْنِ، وصِلَةِ الأرحامِ وحُسْنِ الجِوارِ والإحسانِ إلى اليتامَى والمساكينِ وابنِ السبيلِ والرِّفْقِ بالمملوكِ. ويَنْهَوْنَ عَنِ الفَخْرِ والخُيَلاءِ والبغْيِ والاستطالةِ على الخَلْقِ بحَقٍّ أوْ بغيرِ حَقٍّ. ويَأمُرونَ بمعالِي الأخلاقِ ويَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسافِها.

۞ وكُلُّ ما يَقُولُونَه أوْ يَفْعَلُونَه مِنْ هذا أوْ غيرِه فإنَّما هم فيه مُتَّبِعُونَ للكتابِ والسُّنَّةِ، وطريقتُهم هي دينُ الإسلامِ الذي بَعَثَ اللهُ به مُحَمَّدًا ﷺ، لكنْ لمَّا أخْبَرَ النبيُّ ﷺ أنَّ أُمَّتَه ستَفْتَرِقُ على ثلاثٍ وسبعينَ فِرْقَةً كُلَّها في النارِ إلَّا واحِدَةً(٢) - وهي الجماعةُ -، وفي حديثٍ عَنه ﷺ أنَّه قَالَ: «هم مَنْ كَانَ على مِثْلِ ما أنا عليه اليومَ وأصْحابِي»(٣) صَارَ المتمسكونَ بالإسلامِ المَحْضِ الخالِصِ عَنِ الشوْبِ هم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ وفيهم الصِّدِّيقونَ والشهداءُ والصالحونَ، ومِنهم أعلامُ الهُدَى ومصابيحُ الدُّجَى، أُولُوا المناقبِ المأثورةِ والفضائِلِ المذكورةِ، وفيهم الأبْدالُ الأئمةُ الذين أجمعَ المسلمونَ على هدايتِهم ودِرايتِهم، وهم الطائفةُ المنصورةُ الذين قَالَ فيهم النبيُّ ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ مِنْ أُمَّتِي على الحَقِّ ظاهرينَ لا يَضُرُّهم مَنْ خَذَلَهم ولا مَنْ خَالَفَهم حتَّى تَقُومَ الساعةُ»(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الإيمان، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ٢/ ٦٣٢ (٤٦٨٢)، والترمذي، كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ٣/٤٥٨ (١١٦٢) وقال: حديث حسن صحيح. وأحمد ١٢/ ٣٦٤ (٧٤٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٩).

(٣) تقدم تخريجه (ص٤٩).

(٤) تقدم تخريجه (ص٤٩).



فنَسأَلُ اللهَ العظيمَ أنْ يَجْعَلَنا مِنهم، وألا يُزِيغَ قلوبَنا بعدْ إذ هَدَانا، وأنْ يَهَبَ لنا مِنْ لَدُنْه رحمةً إنَّه هو الوهابُ، واللهُ أعلمُ. وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

الشرح

هذا هو الفصلُ الأخيرُ مِنْ هذه الرسالةِ المباركةِ في عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

«فصْلٌ: ثم هم مع هذه الأُصولِ» التي تَقَدَّمَ ذكرُها مِنَ الإيمانِ باللهِ، وملائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وأسمائِه الحُسْنَى، وصفاتِه العُلَا، وجميعِ ما تَقَدَّمَ في الفصولِ الماضيةِ مِنْ مسائلِ الاعتقادِ، وأهل السُّنَّة لا يَقْتَصِرُونَ عليها، فليسَ إيمانُهم وعملُهم وعقيدَتُهم مُجَرَّدَ أمورٍ نظريَّةٍ لا واقِعَ لها في العَمَلِ، بل هم مع ذلك يَقْرِنُونَ الاعتقادَ بالعَمَلِ ويَجْمَعُونَ بينَ التنظيرِ والتطبيقِ.

«يَأمُرونَ بالمعروفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ المنكرِ على ما تُوجِبُه الشريعةُ» الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عَنِ المنكرِ مِيزةُ هذه الأمةِ وسَبَبُ خَيْرِيَّتِها قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قُدِّمَ الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عَنِ المنكرِ على الإيمانِ وإنْ كَانَ الأمرُ والنهيُ لا يَصلُحُ إلَّا بعدَ الإيمانِ؛ كسائِرِ العباداتِ والأعمالِ الشرعيةِ؛ لأنَّه هو الذي تَمَيَّزَتْ به هذه الأُمَّةُ، أمَّا الإيمانُ فيُشارِكُهم فيه غيرُهم مِنَ الأُمَمِ التي اتَّبَعَتِ الأنبياءَ، وما لُعِنَ بَنُو إسرائيلَ إلَّا لكَوْنِهم لا يَتَناهَوْنَ عَنْ منكرٍ فَعَلُوه، وهذه الشعيرةُ مِنْ أوْجَبِ شعائِرِ الإسلامِ الظاهرةِ، بلْ اعْتَبَرَها جَمْعٌ مِنْ أهلِ العلمِ رُكْنًا مِنْ أركانِ الإسلامِ، وهو واجِبٌ على الكفايَةِ إذا قَامَ به مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الإثْمُ عَنِ الباقينَ. وجَاءَ في الحديثِ الصحيحِ: **«مَنْ رَأَى**



مِنكم مُنْكَرًا فليُغَيِّرْه بيَدِه، فإنْ لمْ يَسْتَطِعْ فبلِسَانِه، فإنْ لمْ يَسْتَطِعْ فبقَلْبِه»[1].

والمعروفُ: ما طَلَبَه الشرعُ، والمنكرُ: ما نَهَى عَنه الشرعُ، ومِنهم مَنْ يُعَرِّفُ المعروفَ بما عُرِفَ حُسْنُه شرعًا[2] أوْ عَقْلًا، والمنكرُ ما عُرِفَ سُوؤُه ونُكْرُه شرعًا أوْ عُرْفًا، على درجاتٍ ما يُطْلَبُ ودرجاتِ ما يُنْهَى، فالمطلوبُ مِنه الواجِبُ وهو ما يُؤمَرُ به بحَزْمٍ وعَزْمٍ، ومِنه المُسْتَحَبُّ وهذا يُطْلَبُ بما يُناسِبُه مِنَ الأسلوبِ، ومِمَّا يُنْهَى عَنه ما يُطْلَبُ تَرْكُه بحَزْمٍ وعَزْمٍ وهو المُحَرَّمُ، والمُحَرَّماتُ متفاوتةٌ بدْءًا مِنَ الشرْكِ إلى ما حَرَّمَه اللهُ - جلَّ وعلا - في كتابِه وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ مِنَ الصغائِرِ، ومِنه ما يُطْلَبُ لا بعَزْمٍ ولا حَزْمٍ وهو المَكْروهُ.

وهذا بابٌ عظيمٌ مِنْ أبوابِ الدِّينِ، ومَنْ يَقُومُ به مِنْ أهلِ الحِسْبَةِ وغيرِهم مِنَ المتطوعينَ لهم شأنٌ عظيمٌ عندَ اللهِ - جلَّ وعلا - وعندَ خَلْقِه، وأمَّا أعداءُ الدِّينِ فيَرَوْنَ أنَّ هذا مِنَ التدخُلِ في شؤونِ الغيرِ، للتخْذيلِ عَنْ هذه الشعيرةِ العظيمةِ وتَوْطِئَةً للإباحيَّةِ - نَسأَلُ اللهَ السلامةَ والعافيةَ -.

«ويَرَوْنَ إقامةَ الحَجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ مع الأُمَراءِ»؛ يَعْنِي: مع وُلاةِ الأمرِ سواءٌ كَانَتِ الإمامةَ المُطلقةَ، أوْ مَنْ وَلَّاهم وَلِيُّ الأمرِ ووَكلَ إليهم أمْرًا مِنَ الأمورِ؛ لأنَّ هذه الأمورَ لا بُدَّ فيها مِنْ رأسٍ، ولا يُتْرَكُ الناسُ فوْضَى.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان (٤٩) ١/ ٦٩، وأبو داود، تفريع أبواب الجمعة، باب الخطبة يوم العيد (١١٤٠) ١/ ٢٩٦، والترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب (٢١٧٢) ٤/ ٤٦٩، والنسائي في المجتبى، كتاب الإيمان وشرائعه، تفاضل أهل الإيمان (٥٠٠٨، ٥٠٠٩) ٨/ ١١١، ١١٢، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٤٠١٣) ٢/ ١٣٣٠، وأحمد (١١١٥٠) ١٧/ ٢٣٩، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) التعريفات للجرجاني (ص٢٨٣).



«أبْرارًا كَانُوا أوْ فُجّارًا» سواءٌ كَانُوا مِنْ أهلِ الاستقامةِ والصلاحِ، أوْ كَانُوا مِمَّنْ يُزاوِلُ المُحَرَّماتِ، فطاعتهم واجبة كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وهذا ما لَمْ يَأمُرُوا بمنكرٍ فإنَّه لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالِقِ، أو يأتوا بمُكَفِّرٍ فيه مِنَ اللهِ بُرْهانٌ، فإنَّ هذه هي الغايةُ التي عُلِّقَتْ بها الطاعةُ، فحينئذٍ لا طاعة لهم، ولكن الخروج عليهم مقرون بالقدرة.

فنَظْرَةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ إلى وَلِيِّ الأمرِ نَظْرَةُ إنْصافٍ وتَوَسُّطٍ واعتدالٍ؛ لا يدعون له العصمة ولا يبررون ما عنده من المنكرات، ولا ينزعون منه يد الطاعة لأجل هذه المنكرات.

«ويُحافِظُونَ على الجماعاتِ» مَسْلَكُ أهلِ السُّنَّةِ العَمَلِيُّ المحافظةُ على الجماعاتِ، فلا يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الجُمَعِ والأعْيادِ والجماعاتِ والمناسباتِ التي شُرِعَ فيها الاجتماعُ.

«ويَدِينُونَ بالنصيحةِ للأُمَّةِ» امْتِثالًا لقولِه ﷺ: **«الدِّينُ النصيحةُ» قُلْنا: لمَنْ يا رسولَ اللهِ قَالَ: «للهِ ولكتابِه ولرسولِه ولأئمةِ المسلمينَ وعامَّتِهم»**(١) ولكُلِّ واحِدٍ مِنْ هؤلاء ما يُناسِبُه مِنَ النصيحةِ.

«ويَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قولِه ﷺ: «المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بعضُه بعضًا»»؛ لأنَّ الواحِدَ لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَسْتَقِلَّ بنفسِه، بلْ لا بُدَّ له مِنْ أخِيه ولا بُدَّ لأخِيه مِنه، فلا بُدَّ أنْ يَتَعَاوَنُوا ويَتَعَامَلُوا على ضَوْءِ هذا الحديثِ، وحديثِ: **«لا يُؤمِنُ أحدُكم حتَّى يُحِبَّ لأخِيه ما يُحِبُّ لنفسِه»**(٢).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (٥٥/ ٩٥) ١/ ٧٤، وأبو داود، كتاب الأدب، باب في النصيحة (٤٩٤٤) ٤/ ٢٨٦، والنسائي في المجتبى، كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام (٤٢٠٨، ٤٢٠٩) ٧/ ١٧٦، وأحمد (١٦٩٤٠) ٢٨/ ١٣٨، من حديث تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٢٠).

«وشَبَّكَ بينَ أصابِعِه ﷺ» والتشبيكُ يَدُلُّ على التلاحُمِ بينَ هؤلاء المؤمنينَ بخلافِ تفريقِ الأصابعِ وتَشْتِيتِها.

«وقولُه: «مثلُ المؤمنينَ في تَوادِّهم وتَراحُمِهم وتَعاطُفِهم: كمثلِ الجَسَدِ إذا اشْتَكَى مِنه عُضْوٌ تَدَاعَى له سائِرُ الجَسَدِ بالحُمَّى والسَّهَرِ» وهذه الأمورُ تَتَحَقَّقُ إذا كَانَتِ المُؤاخاةُ باعِثُها الحُبُّ في اللهِ والبُغْضُ في اللهِ، فيَجِبُ أنْ نَنْظُرَ إلى إخوانِنا المسلمينَ أفرادًا كَانُوا أوْ جماعاتٍ بهذا المِنْظارِ: كالجَسَدِ الواحِدِ، فقَتْلُ مُسلمٍ في أقْصَى الأرضِ كأنَّه سَهْمٌ في جَسَدِك، وقد روي عن النبي ﷺ: «مَنْ لمْ يَهْتَمَّ بأَمْرِ المسلمينَ فليس مِنهم»[1]، فلا بُدَّ أنْ تُحِبَّ لأخِيك المسلمِ ما تُحِبُّه لنفسِك. وبعضُ الناسِ وَصَلَ بهم الحالُ إلى أنَّ قَتْلَ المُسلمِ وغيرِ المُسلمِ سَواءٌ عندَه، ومثلُ هذا لا بُدَّ له أنْ يُراجِعَ نفسَه، ولا بُدَّ أنْ يَكُونَ تَأَلُّمُه لأهلِ الاستقامةِ والصَّلاحِ وأهلِ الاعتقادِ الصحيحِ أكثَرَ مِنْ تَأَلُّمِه لِما يَتَعَرَّضُ له مَنْ هو دونَ ذلك، فالمسلمونَ مراتِبُ فليسَ الفاسِقُ مِثلَ التَّقِيِّ الصالِحِ، وليسَ السُّنِّيُّ مِثْلَ الأشْعَرِيِّ أوِ المُعْتَزِلِيِّ أوْ غيرِه مِنْ فِئاتِ أهلِ البِدَعِ.

«ويَأمُرونَ بالصبْرِ عندَ البلاءِ والشُّكْرِ عندَ الرخاءِ» الصبرُ له شأنٌ في الدِّينِ وهو مِنَ الإيمانِ بمَنْزِلَةِ الرأْسِ مِنَ الجَسَدِ، فلا تُؤَدَّى العباداتُ إلَّا بصبْرٍ، ولا تُتْرَكُ المحظوراتُ إلَّا بصبْرٍ أيضًا وكذلك الصبْرُ على الأقْدارِ، وجَاءَ في الصبْرِ مِنْ نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ ما يَدُلُّ على عِظَمِ شأْنِه بالنسبةِ للمُبْتَلَى.

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٧/ ٢٧٠ (٧٤٧٣)، وفي المعجم الصغير ٢/ ١٣١ (٩٠٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٦٤: «رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه عبد الله بن أبي جعفر الرازي ضعفه محمد بن حميد ووثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان».

وكذلك الشكْرُ عندَ الرخاءِ، فكما أنه إذا أُصِيبَ ببَلْوَى يصبِرُ، فكذلك إذا أُصِيبَ بسَرَّاءَ يَشْكُرُ.

«والرِّضَا بمُرِّ القضاءِ» الرِّضَا بما يَقْضِيه اللهُ - جلَّ وعلا - على الإنسانِ سواءٌ كَانَ كونيًّا أوْ شرعيًّا، ففَرْضُ الصلاةِ، أوِ الصيامِ، أوِ الزواجِ بأكثرَ مِنْ زوجةٍ مثلًا، لا بُدَّ أنْ يَرْضَى بهذا الحُكْمِ ولا يَعْتَرِضَ عليه، فالرِّضَا بالحُكْمِ واجِبٌ، والرِّضَا بالمَقْضِيِّ يَقُولُ أهلُ العلمِ: إنَّه سُنَّةٌ، وأنَّ الواجِبَ هو الصبْرُ.

«ويَدْعُونَ إلى مكارِمِ الأخلاقِ ومحاسِنِ الأعمالِ، ويَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قولِه ﷺ: «أكمَلُ المؤمنينَ إيمانًا أَحْسَنُهم خُلُقًا» وهم أقربُ الناسِ مجالِسَ يومَ القيامةِ إلى النبيِّ ﷺ[1]، «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ**»[2]، فحُسْنُ الخُلُقِ له شأنٌ عظيمٌ في الدِّينِ، وهناك أمورٌ غَريزيَّةٌ جُبِلَ عليها الإنسانُ كما جُبِلَ الأَحْنَفُ[3] على الحِلْمِ والأنَاةِ، وجُبِلَ كثيرٌ مِنَ الناسِ على الأخلاقِ الفاضلةِ، وجُبِلَ بعضُ الناسِ على خِلافِها، وهو مع ذلك يَسْتَطِيعُ أنْ يُعدِّلَ ويُحسِّن مِنْ أخلاقِه، وإذا تَخَلَّقْتَ وُفِّقْتَ، فالحِلْمُ بالتَّحَلُّمِ، كما أنَّ العِلْمَ بالتعلُّمِ والفِقْهَ بالتفقُّهِ.

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق (٢٠١٨) ٣/٤٣٨، عن جابر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (٦٧٣٥) ١١/٣٤٧، عن عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق ٢/٦٦٨ (٤٧٩٩)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق ٤/٣٦٢ (٢٠٠٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد ٤٥/٤٨٧ (٢٧٤٩٦)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) هو: أبو بحر الضحاك بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي، المعروف بالأحنف، كان من سادات التابعين وأكابرهم، وكان موصوفًا بالعقل والدهاء والعلم والحلم. أسلم ولم يفد على رسول الله ﷺ، فلما كان زمن عمر رضي الله عنه وفد عليه. توفي سنة (٦٧هـ). وفيات الأعيان ٢/٤٩٩، سير أعلام النبلاء ٤/٨٦.

«وَيَنْدُبُونَ إلى أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ» صِلَةُ الرَّحِمِ مِنْ أوْجَبِ الواجباتِ، والقطيعةُ مِنْ كبائِرِ الذنوبِ، فصِلَةُ مَنْ قَطَعَ إذا كَانَ مِمَّنْ تَجبُ صِلَتُه واجبةٌ ولوْ قَطَعَ، وقدْ شكا بعضُهم إلى النبيِّ ﷺ أنَّ له قرابَةً يَصِلُهم ويَقْطَعُونَه فقَالَ النبيُّ ﷺ: «**إنْ كَانَ كما تَقُولُ فكأنَّما تُسِفُّهم المَلَّ**[1]»[2] فعليك أنْ تُؤَدِّيَ ما أوْجَبَ اللهُ عليك، وتَسْأَلَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي لك.

«وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ» فلوْ حَرَمَكَ أحدٌ حَقَّك فلا تَقُلْ: «ما دَامَ حَرَمَنِي حَقِّي فلنْ أُعْطِيَه حَقَّه». ولوْ فَضَّلَ عليك الوالِدُ بعضَ إخوانِك فلا يعني هذا أنه لا يَسْتَحِقُّ البِرَّ. بلْ عليك أنْ تَبَرَّ والدَيْك ولوْ حَصَلَ مِنهما شَيءٌ من ذلك؛ لأنَّه يجبُ عليك أنْ تُؤَدِّيَ ما أوْجَبَ اللهُ عليك، وأمَّا الذي لك فإمَّا أن تجده وتجزى به في الدُّنيا أوْ يُدَّخَرَ لك يومَ القيامةِ وهو أعْظَمُ وأوْلَى.

«وتَعْفُوَ عمَّنْ ظَلَمَك» قال - تعالى -: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

«ويَأمُرونَ ببِرِّ الوالدَيْنِ، وصِلَةِ الأرحامِ» بِرُّ الوالدَيْنِ وصِلَةُ الأرحامِ مِنَ الواجباتِ الشرعيَّةِ، بلْ مِنْ أوْجَبِ الواجباتِ بعدَ حَقِّ اللهِ - جلَّ وعلا -، فحَقُّ الوالدَيْنِ هو أعظمُ حقوقِ المخلوقينَ، يَلِيها الصلَةُ، يَلِيها الأدَبُ، فالبِرُّ بالوالدَيْنِ، والصِّلَةُ للأقاربِ، والأدَبُ مع بقيَّةِ الناسِ.

«وحُسْنِ الجوارِ» قال ﷺ: «**مَنْ كَانَ يؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ فلا يُؤذِي جارَه**»[3]، **وقال ﷺ: «ما زَالَ جبريلُ يُوصِينِي بالجارِ حتَّى ظَنَنْتُ أنَّه**

---

(١) **الملّ**: الترابُ الحار. غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٣٧٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها ٤/ ١٩٨٢ (٢٢/ ٢٥٥٨)، وأحمد ١٣/ ٣٧٢ (٧٩٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ٨/ ١١ (٦٠١٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان (٤٧/ ٧٤) ١/ ٦٨، =



سيُوَرِّثُه»[(١)].

«والإحسانِ إلى اليتامَى والمساكينِ وابنِ السبيلِ» اليتيمُ: مَنْ مَاتَ أبُوه وهو دونَ البُلوغِ، والمسكينُ: يَشْمَلُ المسكينَ الاصطلاحيَّ الذي عندَه بعضُ الكفايَةِ، ومِنْ بابِ أوْلَى الفقيرَ الذي لا يَجِدُ شيئًا. وابنُ السبيلِ: هو المسافِرُ الذي انْقَطَعَتْ به الأسبابُ ولوْ كَانَ غنيًّا في بَلَدِه. يَقُولُ النبيُّ ﷺ: «**أنا وكافِلُ اليتيمِ كهاتَيْنِ في الجنةِ**»[(٢)]، وجَاءَ الحَثُّ على الإحسانِ إليه والتشديدُ في حفظِ حُقوقِه وأموالِه ورعايَتِه، وأكلُ مالِ اليتيمِ مِنْ كبائِرِ الذنوبِ وتضييعُ هذه المعاني مِنْ أشَدِّ المُحَرَّماتِ.

إذا كَانَ هذا في اليتيمِ الذي قدْ يَكُونُ وارِثًا وعندَه أموالٌ أوْ له عَمٌّ أوْ أخٌ يَحنُو عليه أوْ أُمٌّ ترعاه، فاللَّقيطُ الذي لا يُعرَفُ له أبٌ ولا أقاربُ أوْلَى، وإذا اقْتَصَرْنا على مَوردِ النصِّ فهذا أوْلَى، ونظيرُ ذلك قولهُ ﷺ: «**مَنْ مَاتَ له ثلاثةٌ مِنَ الوَلَدِ لمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ فتَمَسَّه النارُ إلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ**»[(٣)]، فمَنْ مَاتَ له ثلاثةُ

= وأبو داود، كتاب الأدب، باب في حق الجوار (٥١٥٤) ٤/ ٣٣٨، والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ٥٠ (٢٥٠٠) ٤/ ٦٥٩، وأحمد (٧٦٢٦) ١٣/ ٦٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار (٦٠١٤) ٨/ ١٠، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه (٢٦٢٤) ٤/ ٢٠٢٥، وأبو داود، كتاب الأدب، باب في حق الجوار (٥١٥١) ٤/ ٣٣٨، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حق الجوار (١٩٤٢) ٤/ ٣٣٢، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب حق الجوار (٣٦٧٣) ٢/ ١٢١١، وأحمد (٢٤٢٦٠) ٤٠/ ٣٠٤، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم ٤/ ٢٢٨٧ (٢٩٨٣)، وأحمد ١٤/ ٤٦٥ (٨٨٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب ٢/ ٧٣ (١٢٥١)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه ٤/ ٢٠٢٨ (٢٦٣٢)، واللفظ له، والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من قدم الولد ٣/ ٣٦٦ (١٠٦٠)، والنسائي في المجتبى، كتاب الجنائز، باب من يتوفى =

أولادٍ يبلغون الثلاثينَ والخامسةَ والثلاثينَ والأربعينَ، وكُلُّهم في خدمتِه وتَحْتَ نظرِه، وأحَدُهم مِنَ الأثْرياءِ المُحسنينَ، والثانِي مِنَ العُلماءِ العامِلينَ، والثالثُ مِنَ الدُّعاةِ المُخلصينَ، فهل هؤلاءِ أشدُّ أو الصغارُ الذين لم يبلغوا الحنثَ؟ من أهل العلم من يقول: هؤلاء أشَدُّ والمصيبةُ بهم أشَقُّ، وأن هذا من باب قياس الأولى، ومثل هذا مَحلٌّ عنايةٍ ونظرٍ.

«والرِّفْقِ بالمملوكِ» المماليك - سواءٌ مِنْ بَنِي آدَمَ أوْ مِنْ غيرِهم - لهم نَصيبُهم مِنْ طعامِهم وشرابِهم وكِسْوَتِهم، ويجبُ ألا يُكَلَّفُوا فوقَ ما يُطِيقونَ، وفي حُكْمِهم الخَدَمُ في البيوتِ، وقدْ جَاءَتِ النصوصُ برعايَةِ الحيواناتِ والرِّفْقِ بها، فمِنْ بابِ أوْلَى هؤلاء الذين مَكَّنَكَ اللهُ مِنْ خِدْمَتِهم.

«ويَنْهَوْنَ عَنِ الفَخْرِ والخُيَلاءِ» الفَخْرُ والخُيَلاءُ والتَّرَفُّعُ على الناسِ بمظاهِرِه الظاهِرَةِ والباطِنَةِ، مِنْ إسْبالٍ ومِنْ تَبَخْتُرٍ في المِشْيَةِ، أوْ ما أشْبَه ذلك، هذه مِنَ الأمُورِ المُحَرَّمَةِ.

«والبَغْيِ» البَغْيُ: هو التَّعَدِّي على الآخرينَ بظُلْمِهم في أموالِهم وأبدانِهم وأعراضِهم، كُلُّ هذا مِمَّا يُنْهَى عَنه.

«والاستطالةِ على الخَلْقِ بحَقٍّ أوْ بغيرِ حَقٍّ» من أعْطَاه اللهُ شيئًا مِنَ الكمالاتِ في بدَنِه أوْ مالِه أوْ جاهِه فلا ينبغي له أن يَسْتَطِيلَ على الخَلْقِ، سواءٌ كَانَ ذلك بحَقٍّ أوْ بغيرِ حَقٍّ؛ كمَنْ جُعِلَ مُديرًا على مجموعةٍ فرئاسَتُه لهم بحَقٍّ لكنَّ عليه أنْ يَتَواضَعَ، وإذا كَانَتْ بغيرِ حَقٍّ فمِنْ بابِ أوْلَى.

«ويَأمُرونَ بمعالِي الأخلاقِ» مَعالِي الأخلاقِ اللائِقَةُ بالمُسلمِ مِمَّا جَاءَ الحَثُّ عليه في الكتابِ والسُّنَّةِ.

= له ثلاثة ٤/ ٣٢٥ (١٨٧٤)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده ١/ ٥١٢ (١٦٠٣)، ومالك في الموطأ ١/ ٢٣٥ (٥٥٦)، وأحمد ٢٠٦/١٢ (٧٢٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



«وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفسافِها» سَفْسَافُها هي الأخلاقُ الحقيرةُ الرديئةُ، مِن ذكر الطرف الساقطة في المجالسِ وإضْحاكِ الناسِ، وتَقْلِيدِ الأصواتِ، أوِ التَّفَكُّهِ بأعراضِ الآخرينَ أوِ الاستخفافِ بأهلِ الخيرِ وأهلِ الفَضْلِ، وهذه سَفاسِفُ لا تَلِيقُ بعاقِلٍ، بلْ يَمُجُّها العقلُ السليمُ والفِطْرةُ المستقيمةُ، فكيف بمتدينٍ يَدِينُ بالإسلامِ يَرْجُو ما عندَ اللهِ ويَخَافُ عقابَه، فالذي يَحْفَظُ نفسَه عَنْ هذه الأمُورِ ولوْ كَانَ مِنْ عامَّةِ الناسِ سيَكُونُ له شأنٌ في نُفوسِ الآخرينَ.

«وكُلُّ ما يَقُولُونَه أوْ يَفْعَلُونَه مِنْ هذا أوْ غيرِه فإنَّما هم فيه مُتَّبِعُونَ للكتابِ والسُّنَّةِ» جميعُ التصرفاتِ مِنْ هذا الأمرِ وغيرِه فإنَّما هم فيه مُتَّبِعُونَ للكتابِ والسُّنَّةِ، لا تَجِدُهم يَصْدُرُونَ عَنْ غيرِ دليلٍ، ولا يَجْتَهِدُونَ في مَقام فيه نَصٌّ، حتَّى قَالَ القائِلُ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ: إنِ اسْتَطَعْتَ ألا تَحُكَّ رأْسَك إلَّا بأثَرٍ فافْعَلْ[1]. وقدْ أحْسَنَ مَنِ انْتَهى إلى ما سَمِعَ، هذا شأنُهم وهذا دَيْدَنُهم.

«وطريقتُهم هي دينُ الإسلامِ الذي بَعَثَ اللهُ به مُحَمَّدًا ﷺ» دينُ الإسلامِ الكامِلُ التَّامُّ الذي لا يَقْبَلُ اللهُ - جلَّ وعلا - دِينًا سِواه، خِلافًا لمَنْ يَبْتَدِعُ في الدِّينِ فهو ببدعتِه يَزْعُمُ نقْصَ الدِّينِ ويَسْتَدْرِكُ على اللهِ وعلى رسولِه ﷺ؛ والمسلمُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ أبْعَدُ الناسِ عَنِ البِدَعِ، ولوْ وُجِدَتِ البِدَعُ فيهم ما اسْتَحَقُّوا أنْ يُسَمَّوْا أهلَ سُنَّةٍ، وقدْ يُوجَدُ فيهم شيءٌ مِنَ المخالفاتِ؛ لأنَّهم ليْسُوا بمعصومينَ، لكنَّ الأصْلَ أنَّ مُنْطَلَقَهم الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ سلفِ هذه الأمةِ، وفيهم مُقَرَّبونَ وأبْرارُ سابِقُونَ ومُقْتَصِدُونَ، وفيهم أيضًا الظالِمُ لنفسِه.

«لكنْ لمَّا أخْبَرَ النبيُّ ﷺ أنَّ أُمَّتَه ستَفْتَرِقُ على ثلاثٍ وسبعينَ فِرْقَةً» في قوله ﷺ: «**افْتَرَقَتِ اليهودُ على إحْدَى وسبعينَ فِرْقَةً وافْتَرَقَتِ النَّصارَى على**

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي ١/ ١٤٢، الآداب الشرعية والمنح المرعية ٢/ ٤٣٠.

اثْنَتَيْنِ وسبعينَ فِرْقَةً وستَفْتَرِقُ هذه الأُمَّةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فِرْقَةً»[1].

«كُلَّها في النارِ إلَّا واحدةً - وهي الجماعةُ -» وجَاءَ بيانُها بأنَّهم هم مَنْ كَانَ على مثلِ ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه، والمُرادُ بالأُمَّةِ أُمَّةُ الإجابةِ الذين يَنْتَسِبُونَ إلى هذه المِلَّةِ، أمَّا أُمَّةُ الدعوةِ فلا يُمكِنُ وُرودُهم في مِثلِ هذا الخَبَرِ؛ لأنَّهم جُعِلُوا قَسيمًا لهذه الأُمَّةِ.

«وفي حديثٍ عَنه ﷺ أنَّه قَالَ: «هم مَنْ كَانَ على مِثلِ ما أنا عليه اليومَ وأصحابِي» صَارَ المتمسكونَ بالإسلامِ المَحْضِ الخالِصِ عَنِ الشَّوْبِ: هم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ» لا يُفْهَمُ مِنْ كلامِ الشيخِ أنَّهم معصومونَ، لكنْ في الجُمْلَةِ الأُصولُ واحدةٌ، وقَصْدُ إصابةِ الحَقِّ موجودٌ، وقدْ تُوجَدُ المخالفةُ لشَهْوَةٍ أوْ نحوِها مع أنَّهم في الغالِبِ يُوَفَّقُونَ للتوبةِ، بخلافِ المُبْتَدِعِ الذي يَرَى نفسَه على الحَقِّ فإنَّه في الغالِبِ لا يُوَفَّقُ للتوبةِ.

«وفيهم الصِّدِّيقونَ والشهداءُ والصالحونَ» الذين أنْعَمَ اللهُ عليهم مِنَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشهداءِ والصالحينَ، أمَّا الأنبياء فليسَ فيهم منهم إلَّا مُحَمَّدٌ ﷺ وإن كَان الأنبياءُ السابقونَ يَجِبُ على هذه الأُمَّةِ الإيمانُ بهم إلَّا أنَّ نَبِيَّها وهو مُحَمَّدٌ ﷺ هو نَصيبُها مِنَ الأنبياءِ.

والصِّدِّيقُ: صيغةُ مبالغةٍ على وزن فِعِّيلٌ، وهو المُبالِغُ في الصِّدْقِ والتصديقِ، ورأسُهم ومُقَدَّمُهم في ذلك أبو بكرٍ رضي الله عنه، الذي جَاءَ النصُّ بتَسْمِيَتِه صِدِّيقًا، وإمامَتُه وخلافَتُه أثْبَتَها أهلُ العلمِ بنصوصٍ كثيرةٍ.

والشهداءُ: يَشْمَلُ في الشرع مَنْ قُتِلَ في سبيلِ اللهِ، ويَشْمَلُ أيضًا مَنْ ثَبَتَتْ له الشهادةُ الحكمية: كالغريقِ والحريقِ والمَبْطونِ ومَنْ مَاتَ بالطَّاعونِ[2]،

---

(١) تقدم تخريجه (ص٤٩).

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب فضل التهجير إلى الظهر (٦٥٣) ١/١٣٢، ومسلم كتاب الإمارة باب بيان الشهداء (١٩١٤) ٣/١٥٢١ عن =

ويأتي في اللغة بمَعْنَى الشُّهودِ جَمْعِ شاهِدٍ، كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهم مِنْ أهلِ العلمِ الذين يَشْهَدُونَ على الأُمَمِ السابقةِ ويَشْهَدُونَ للأنبياءِ بالبلاغِ.

والصالِحُ: هو المستقيمُ على أمْرِ اللهِ المُؤَدِّي لحقُوقِ اللهِ وحُقوقِ عبادِه.

«ومِنهم أعْلامُ الهُدَى» الأعْلامُ جَمْعُ (عَلَم) وهو الجَبَلُ[(١)]، وأعْلامُ الهُدَى مِمَّنْ يُقْتَدَى بهم ويُهْتَدَى بهَدْيِهم لا لذَواتِهم؛ وإنَّما لشِدَّةِ تَمَسُّكِهم بالكتابِ والسُّنَّةِ واعتصامِهم بهما، وهم أئمةُ الإسلامِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ جَاءَ بعدَهم وتَبِعَهم بإحسانٍ. والأصْلُ فيهم أنهم أهلُ العلمِ والعَمَلِ والرُّسُوخِ.

«ومصابيحُ الدُّجَى» الذين يُنِيرُونَ للناسِ ما خَفِيَ عليهم مِمَّا هو في حُكْمِ الظُّلْمَةِ، ومِنَّةُ أهلِ العلمِ على سائرِ الناسِ أشَدُّ مِنْ مِنَّةِ أطِبَّاءِ الأبْدانِ وأيِّ مخلوقٍ آخر.

«أُولُوا المناقِبِ المأثورةِ، والفضائِلِ المذكورةِ» المناقِبُ هي المحاسِنُ والمَزايَا والفضائِلُ، ويُقابِلُها المَثالِبُ التي هي المَساوِئُ.

«وفيهم الأبْدالُ» الأبْدالُ جَمْعُ بَدَلٍ، وهم الأولياءُ، وجَاءَ في حديثٍ: «**الأبْدالُ يكونون بالشامِ**»[(٢)]، وشيخُ الإسلامِ يَحْكُمُ على أحاديثِ الأبْدالِ بأنَّها ضعيفةٌ[(٣)]، ....

= أبي هريرة مرفوعًا: «**الشهداء خمسة المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله**».

(١) تاج العروس ٣٣/ ١٣٢.

(٢) أخرجه أحمد ٢/ ٢٣١ (٨٩٦)، والطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ١٧٦ (٣٩٠٥)، والحاكم في المستدرك ٤/ ٥٥٣ من حديث علي بن أبي طالب ﷺ. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٦١٦: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وهو لين وبقية رجاله ثقات».

(٣) قال: كل حديث يروى عن النبي ﷺ في عدة «الأولياء» و«الأبدال» و«النقباء» و«النجباء» و«الأوتاد» و«الأقطاب» مثل أربعة أو سبعة أو اثني عشر أو أربعين =

وكذلك ابنُ القَيِّمِ في (المَنارِ المُنيفِ)[1] يَحْكُمُ بأنَّ ما جَاءَ في الأبْدالِ والأوْتَادِ والنُّجَباءِ من الآثار كُلُّها ضعيفةٌ، لكنْ إنْ أُرِيدَ بالأبْدالِ هنا المُجَدِّدُونَ في الدِّينِ، فهذا حديثٌ صحيحٌ وهو: «**إنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»[2]، وهو أيضًا يَصدُقُ على أهلِ العلمِ الذين يَخْلُفُ بعضُهم بعضًا في إحياءِ ما انْدَثَرَ مِنَ السُّنَنِ.

«الأئمةُ الذين أجْمَعَ المسلمونَ على هدايتِهم ودِرايَتِهم» كالأئمةِ الأربعةِ، والسُّفْيَانَيْنِ، وغيرِهم على مَرِّ العُصورِ؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ، وابنِ القَيِّم، والإمامِ المُجَدِّدِ الشيخِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ، وغيرُهم كثيرٌ وللهِ الحَمْدُ، فالخيرُ في هذه الأُمَّةِ إلى يومِ القيامَةِ.

«وهم الطائفةُ المنصورةُ الذين قَالَ فيهم النبيُّ ﷺ: «لا تَزالُ طائفةٌ مِنْ أُمَّتِي على الحَقِّ ظاهرينَ لا يَضُرُّهم مَنْ خَذَلَهم ولا مَنْ خَالَفَهم حتَّى تَقُومَ الساعةُ». وشرح هذا الحديث تقدم في أول الكتاب.

«نَسأَلُ اللهَ أنْ يَجْعَلَنَا مِنهم، وألَّا يُزِيغَ قلوبَنا بعدَ إذْ هَدانا وأنْ يَهَبَ لنا مِنْ لَدُنْه رحمةً إنَّه هو الوَهَّابُ، واللهُ أعلمُ، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا».

= أو سبعين أو ثلاثمائة وثلاثة عشر أو القطب الواحد - فليس في ذلك شيء صحيح عن النبي ﷺ. مجموع الفتاوى ١١/ ١٦٧. وقال: «روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه قال: إن فيهم - يعني: أهل الشام - الأبدال الأربعين رجلًا كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلًا». مجموع الفتاوى ١١/ ٤٣٤.

(١) المنار المنيف (ص١٣٦) (٣٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة ٢/ ٥١٢ (٤٢٩١)، والطبراني في المعجم الأوسط ٦/ ٣٢٤ (٦٥٢٧)، والحاكم في مستدركه ٤/ ٥٢٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص٢٠٣): وقد أخرجه الطبراني في الأوسط كالأول وسنده صحيح ورجاله كلهم ثقات وكذا صححه الحاكم.

اللَّهُمَّ آمين، واللهُ أعلمُ، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ وبَارَكَ على عبْدِه ورسولِه نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعينَ.





فهرس المصادر والمراجع

- **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، ابن مفلح محمد بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، الحنبلي (٧٦٣هـ)، عالم الكتب.
- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، ابن بطة أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧هـ)، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي وآخرون، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني (٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد الدمياطي (١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.
- **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد، شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **أحكام القرآن**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (٥٤٣هـ)، تخريج وتعليق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.
- **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **أخبار أصبهان**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **اختلاف الأئمة العلماء**، يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ (٥٦٠هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **الأدب**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان (٢٣٥هـ)، تحقيق: د. محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **الأذكار**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **الأربعون**، أبو العباس الحسن بن سفيان النسوي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد ابن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القتيبي المصري (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **إسبال المطر على قصب السكر**، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.



- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار**، أبو عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير (٦٣٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.
- **الأشباه والنظائر**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النُّعمان**، زين الدين بن إبراهيم ابن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي أبو جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تعليق وتخريج: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.



- **الاقتراح في الاقتراح في بيان الاصطلاح**، تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ألفية السيوطي في علم الحديث**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.
- **ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة في علوم الحديث)**، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تقديم ومراجعة: عبد الكريم الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، دار التعاون.
- **أمثال الحديث النبوي**، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **إيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون ذيل كشف الظنون**، مصطفى ابن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- **بحر العلوم**، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (٣٧٣هـ)، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
- **البحر المحيط**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.



- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ.
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، وزارة الإعلام بالكويت، ١٣٨٥هـ.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحيقق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **تاريخ مدينة دمشق**، أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

- **تبيين العجب فيما جاء في فضل رجب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم بن إسماعيل آل عصر.
- **التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير**، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: محَمَّد صُبْحي ابن حَسَن حَلّاق أبو مصعب، مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.
- **تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام**، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- **تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد**، صلاح الدين أبو سعيد خليل ابن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد السلفيتي، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله ابن عبد الرحمٰن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **تخريج الفروع على الأصول**، محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، شهاب الدين الزَّنْجاني (٦٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **ترتيب الأمالي الخميسية**، يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني الشجري الجرجاني (٤٩٩هـ)، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.



- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد**، محمد بن إسماعيل الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **تعظيم قدر الصلاة**، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تغليق التعليق**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمٰن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **تفسير ابن أبي حاتم**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- **تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمٰن.**
- **تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن.**
- **تفسير عبد الرزاق الصنعاني**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **تفسير القرطبي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرون، دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
- **تفسير غريب ما في الصحيحين البخارى ومسلم**، محمد بن أبي نصر فتوح ابن عبد الله الأزدي الحميدي (٤٨٨هـ)، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- **التقرير والتحرير في علم الأصول**، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج الحنفي (٨٧٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **التمسك بالسنن والتحذير من البدع**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمد باكريم، محمد باعبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **تنقيح القول الحثيث على لباب الحديث للسيوطي**، محمد بن عمر النووي البنتني، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- **تهذيب الأسماء واللغات**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل ابن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.



- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**، أحمد ابن إبراهيم بن عيسى (١٣٢٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد حسن بن قاسم ابن عبد الله المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمٰن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي (١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **الثقات**، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
- **جامع البيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، بالتعاون مع مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمٰن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **جامع العلوم والحكم**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ.
- **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت.
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- **حاشية ابن عابدين على رد المختار = رد المحتار.**
- **الحاشية على الواسطية**، محمد بن عبد العزيز بن مانع (١٢٩١هـ)، مكتبة المعارف، الرياض.
- **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- **حياة الحيوان الكبرى**، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- **خاص الخاص**، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: حسن الأمين دار مكتبة الحياة، بيروت.

- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد أمين بن فضل الله ابن محب الدين المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (١١١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **الخلاصة في معرفة الحديث**، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الرواد للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **دلائل النبوة**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تخريج وتعليق: د. عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، عبد الرحمٰن بن أبو بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **ديوان ترجمان الأشواق**، محيي الدين بن علي بن العربي (٦٣٨هـ)، اعتنى به: عبد الرحمٰن المصطاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **ديوان التهامي**، أبو الحسن محمد بن علي التهامي (٤١٦هـ)، تحقيق: محمد ابن عبد الرحمٰن الربيع، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- **ديوان الشريف الرضي**، صنعة أبي حكيم الخبري (٤٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **ذم الكلام وأهله**، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- **ذيل طبقات الحنابلة**، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامي الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **الرد على الجهمية**، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- **رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)**، ابن عابدين، محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **الرد الوافر**، محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، تقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **رياض الصالحين**، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تعليق وتحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبو بكر بن أيوب شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.
- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، محمد خليل بن علي بن محمد ابن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.



- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **سنن الدارقطني**، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
- **سنن الدارمي (مسند الدارمي)**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل الدارمي (٢٨٠هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المُغني.
- **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **السنن الكبير**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- **سنن النسائي= المجتبى**.
- **السُّنَّة**، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني الخلال، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **السُّنَّة**، أبو بكر بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- **السيرة النبوية**، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، جمال الدين (٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، مكتبة ومصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.
- **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (١٣٦٠هـ)، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة**، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم (٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، مكتبة المشكاة.
- **شرح السُّنَّة**، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي (٥١٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير شاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- **شرح السير الكبير**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، الشركة الشرقية للإعلانات، بدون طبعة.
- **شرح الكافية الشافية**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- **شرح النووي على صحيح مسلم**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **شرح علل الترمذي**، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- **الشريعة**، محمد بن الحسين بن عبد الله أبي بكر الآجُرِّيُّ البغدادي (٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ.



- **شمس العلوم**، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **مسند الشهاب**، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر.**
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- **صحيح ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
- **صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر.**
- **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحيقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **الضوء اللامع**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- **طبقات الحفاظ**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ)، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطابع السُّنَّة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- **طبقات الفقهاء**، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، المعروف بابن سعد (٢٣٠هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ.
- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن جعفر بن حيان الأنصاري أبِو الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **طرح التثريب في شرح التقريب**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، أكمله ابنه أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.
- **الطرق الحكمية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مكتبة دار البيان.
- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، أبو بكر ابن العربي (٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **العقد الفريد**، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **علل الترمذي الكبير**، محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (٥٩٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ.
- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- **غريب الحديث**، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- **فتح القدير**، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (٨٦١هـ)، دار الفكر، بيروت.
- **فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **الفروع**، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين المقدسي الصالحي (٧٦٣هـ)، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **الفصول في الأصول**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **القواعد الأربعة (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول)**، الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمٰن السعيد وغيره، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض.



- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **القول البديع في الصَّلاة على الحبيب الشَّفيع**، شمس الدين محمد ابن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث.
- **الكافية الشافية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد ابن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ابن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز ابن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.
- **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان ابن أحمد، أبو حاتم، البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **كتاب النزول**، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
- **الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ.
- **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.



- **اللمع في أصول الفقه**، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- **المبسوط**، محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين ابن الأثير، نصر الله ابن محمد (٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- **المجتبى (سنن النسائي)**، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.
- **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ.
- **مجموع الفتاوى**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- **المجموع شرح المهذب**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- **المحرر في الحديث**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- **المحرر الوجيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **المحصول في أصول الفقه**، محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **المحلى**، محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، تحقيق وَدراسة: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، وسَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، دَارُ العَاصِمَة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن قيم الجوزية، محمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ابن عبد الرحيم بن محمد بدران (١٣٤٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، عبد المؤمن بن عبد الحق، صفيّ الدين الحنبلي (٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري (١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- **مستخرج أبي عوانة = المسند الصَّحيح المخرّج على صحيح مسلم.**
- **المستدرك على الصحيحين**، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، إشراف: يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.
- **المستصفى في علم الأصول**، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.



- **مسند البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة**، نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السُّنَّة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **مسند الحارث بن أبي أسامة = بغية الباحث.**
- **مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن ابن الفضل الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المُغني.
- **مسند الروياني**، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **مسند الشافعي**، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع المطلبي القرشي المكي (٢٠٤هـ)، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧٠هـ.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المسند الصَّحيح المخرّج على صحيح مسلم**، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **مسند الطيالسي**، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **مسند عبد بن حميد (المنتخب من مسند عبد بن حميد)**، عبد بن حميد بن نصر الكسِّيِّ (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **مسند أبي عوانة**، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني (٣١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت.

- **مسند الفاروق وأقواله على أبواب العلم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **مسند أبي يعلى**، أبو يعلى أحمد بن علي التميمي، الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- **مصنف ابن أبي شيبة**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، عبد الرحيم بن عبد الرحمٰن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- **معجم ابن الأعرابي**، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد البصري (٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- **معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث.



- **معجم لغة الفقهاء**، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **معجم أبي يعلى الموصلي**، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي أبو يعلى (٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **معجم الفروق اللغوية**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **معرفة علوم الحديث**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري (٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، دار إحياء العلوم.
- **المغرب في ترتيب المعرب**، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي ابن المطرز (٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة ابن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، الشافعي (٩٧٧هـ)، دار الفكر، بيروت.
- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **المقصد الأرشد**، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (٨٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الملل والنحل**، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

- **مناقب الإمام أحمد**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- **مناهج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع**، سليمان ابن سحمان، دراسة وتحقيق: عبد السلام بن برجس العبد الكريم، مكتبة الفرقان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد الصيرفيني (٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **المنتقى شرح الموطأ**، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **الموافقات**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن محمد الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب (٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- **الموضوعات**، جمال الدين عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
- **موطأ الإمام مالك**، برواية محمد بن الحسن، تحقيق: د. محيي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- **نجاة الخلف في اعتقاد السلف**، عثمان بن عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي (١٠٩٧هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.



- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت.
- **نظم واسطية الإمام أحمد ابن تيمية**، عبد العزيز بن عدوان التميمي، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، مجلة الحكمة، العدد: ٤٠.
- **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، أحمد بن عبد الوهاب القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد، ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- **النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ**، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي (٣٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتّاح محمد الحلو وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- **الوابل الصيب من الكلم الطيب**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **وفيات الأعيان**، شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م.

الفهرس التفصيلي للموضوعات



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة